



فتاویٰ قاضیخان

انکہ حنفیہ باعانت تصنیف مولوی محمد مراد مفتی سوپریم کورٹ و مولوی مفتی محمد کبیر
نہ درستہ کتبہ ہمارے مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل کاشیہ مولوی
نعمت شتاق مدد دیوایہ مولوی تمیز الدین از زانیہ پیمہ ہار جلد ثالث طبع بدوخت

مطبع

اسپاناک ایجنسی و ترا فاک دلامسن بلاک رسا سہ واقعہ شہر جلالہ

جلد ثانی

از کتاب الطلاق تا کتاب البیہ با فصل دوسیرہ و ثنت شتفی

نمبر ۵۳۵ از سہ بیسوی

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR14928



1994-1995

1994-1995

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

المادة ١٨٧ - أن لا ينافي

١٨٧

١٩٣	فصل في المعتدة التي تترك
١٩٩	كتاب العتاق
١٩٩	فصل في توضيح العربية
	فصل في ما لا يمنع به العتق
١٩٩	إذا لم يورث الميراث به العتق وإن نوى
١٩٩	فصل في التعليق والاضافة
٢٠٥	فصل في الاستيلاء
١٩٩	فصل في كتاب الكاتب
٢٠٥	فصل في الاعتراف عن الغير
	فصل في العتق بدعوى
٢١٣	الذئب ومالك ذي الرحم المحرم
٢٠٥	فصل في العتق المباح
٢٠٥	فصل في اعتناق السحرة
٢٠٩	كتاب الأيمان
٢٠٩	فصل في الأيمان باليمين بالقرعة
٢٠٩	فصل في عقد اليمين على فعل الغير
٢٠٥	فصل في عطف الشرط على اليمين
	فصل في تكليف الظلمة وفيما ينوي
٢٠٩	كتاب غير ما ينوي الاستيلاء

٢١٩

في الميراث الوقت

٢٢٠

في ما كان من الغواصة لا بد

٢٢١

في الإله ان

٢٢٢

في حالة الزوج

٢٢٣

السائل التي يخلف الخلف

٢٢٤

في دولة كمال

٢٢٥

في الميراث على التزاد

٢٢٦

في الميراث على التزاد

٢٢٧

في الميراث على التزاد

٢٢٨

في الميراث على التزاد

٢٢٩

في الميراث على التزاد

٢٣٠

في الميراث على التزاد

٢٣١

في الميراث على التزاد

٢٣٢

في الميراث على التزاد

٢٣٣

في الميراث على التزاد

٢٣٤

في الميراث على التزاد

٢٣٥

في الميراث على التزاد

٢٣٦

في الميراث على التزاد

٢٣٧

في الميراث على التزاد

٢٣٨

في الميراث على التزاد

٢٣٩

في الميراث على التزاد

٢٤٠

مسائل في الصلاة والصلوة

فصل في مسائل الصلاة

فصل في المسح على الرأس والرجلين

فصل في الميم على الستم

فصل في الفرب والتقبل

فصل في كراهة ترك

فصل في كراهة ترك السجدة

فصل في كراهة ترك السلام

فصل في كراهة ترك السجدة

فصل في كراهة ترك السلام وما يجوز

فصل في كراهة ترك البيع

فصل في كراهة ترك البيع الباطل

فصل في كراهة ترك البيع الفاسد

فصل في كراهة ترك الشبهة المفسدة

فصل في كراهة ترك البيع الفاسد

فصل في كراهة ترك البيع في الموقوف

فصل في كراهة ترك البيع

فصل في كراهة ترك البيع

فصل في كراهة ترك البيع

٢٢٠	فصل في ما يرجع بنقصان
٢٢١	للعب ولا يرد
٢٢٢	فصل في البراءة عن العيب
٢٢٣	فصل في الرد بالعيب وإن
٢٢٤	أشرك المخصوصة فيه
٢٢٥	مسائل الأقالمة وجمود البيع
٢٢٦	فصل في الاستحقاق
٢٢٧	وعوى الحجة
٢٢٨	فصل في مسائل الفرد
٢٢٩	فصل في ما يدخل في
٢٣٠	البيع من غير كروما لا يدخل
٢٣١	فصل في ما يدخل في بيع
٢٣٢	العمام والكنوت
٢٣٣	فصل في ما يدخل في بيع
٢٣٤	الكرو والاراضية وما لا يدخل
٢٣٥	فصل في ما يدخل في بيع
٢٣٦	المنقول من غير ذكر
٢٣٧	فصل في بيع الثمار والزرع
٢٣٨	باب في الصرف
٢٣٩	باب في قبض البيع وما يجوز

٢٤٨	من التصرف قبل القبض وما لا يجوز
٢٤٩	فصل في القبض على
٢٥٠	سائر الشراء
٢٥١	فصل في قبض الثمن
٢٥٢	فصل في الأجل
٢٥٣	ويقتضى مسائل الثمن مسائل المراجعة
٢٥٤	فصل في الأقاليم والاستحقاق
٢٥٥	باب في بيع مال الربوا
٢٥٦	بعضها ببعض
٢٥٧	فصل في بيع ما يكون فورا عن الربوا
٢٥٨	فصل في بيع ما يخرج به عن
٢٥٩	الذمان في البيع الفاسد والكروه
٢٦٠	فصل في ما يفسد به
٢٦١	التي يراد بها خاصة في ذلك
٢٦٢	باب في بيع المالك
٢٦٣	فصل في بيع ما يفسد به
٢٦٤	فصل في تصرفات الوكيل
٢٦٥	باب الاستبath

كتاب الطلاق

يشتمل هذا الكتاب على ابواب - الباب الاول يشتمل على فصول الفضل
 الاول في صريح الطلاق وما يقع به واحدة او اكثر . رجل قال لامرأته طلقك
 او انت مطلقة او شئت طلاقك او ربيت طلاقك او اوقت عليك الطلاق
 او قال خذي طلاقك او قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئا يقع طلاق
 واحد ولو قال ردت طلاقك لا يقع امرأة قالت لزوجها قد طلق فلان
 امرأته فبطلت في فقال الزوج فانت اطلق منها فهي طالق وكذا لو قال فانت
 اطلق من فلانة رجل قال لامرأته المدخولة انت بائن انت طالق انت
 بائن ان نوى بالاولى طلاقا فهي ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا يقع ثلثا
 ولو قال لامرأته انت بائن ونفرت القاضى بينهما ثم قال كنت قلت لها امس
 انت بائن فانما يقع الاولى والثانية ولا يصديق في ابطال ما اوقفه القاضى
 من رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالحياء او قال بغير الحياء ولم يستكم اليه
 يقع الطلاق رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فهي طالق وانت طالق
 تنطق امرأته الساعة ولو قال غيبيت به التعليق لا يبيد في قضاء ولو
 قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وانت ان بنوي وقوع الطلاق عليها لم يلحق
 يقع ولا فلا كما ذكر في المنتقى لو قال فلانة التي اتزوجها غيبيت فهي طالق
 وانت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي
 اتزوجها غدا فهي طالق وانت لا يقع الطلاق عليها مرة حتى يتزوجها غدا لا
 ان ينوي ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو وقع الطلاق على ثمانية
 المصاهرة وان قال امرأتين له فله طلاق هذه لامرأة له اخرى طلاقا جميعا

وكذا لو قال وهذه لزوجتي وكذا العتق كذا ذكر في المتن رجل قال لامرأته طالق فمتم
وله امرأة معروفة طلقت امرأته استحقاقا فان قال بامرأة أخرى وإياها عتقت
لا يقبل قوله إلا ان يقيم البينة ولو قال امرأة طالق وله امرأتان كلتاهما
معزوتان كان له ان يصرف الطلاق إلي أيتهما شاء . رجل قال لامرأتي علي
الف درهم وله امرأة معروفة فقال في امرأة أخرى والدين لها كان القول قوله
ولو قال امرأتي طالق ولها الف درهم فطلقت والدين للمعزوفة ولا يصدر
في الضر إلا غيرا وكذا لو بدأ بالمال فقال امرأتي علي الف درهم وهي طالق وكذا لو قال
امرأتي طالق ثم قال لامرأتي علي الف درهم ثم قال في امرأة أخرى وإياها عتقت
يصدر في المال ولا يصدر في الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل بهما فقال امرأتان
امرأتان بائن أو ان قال ردت واحدة منهما لا يصح وكذا لو قال امرأتي طالق ثم
طالق وكذا ذلك العتق ولو كان دخل بهما فقال امرأتي طالق امرأتان لم يكن له
ان يوقع الطلاقين على أحدهما امرأة قالت لزوجها طلق فقال فعلت طلقا
فان قالت زدني فقال فعلت طلقت أخرى ولو قالت المرأة لزوجها طلق
ثلاثا فقال فعلت او قال طلقت طلقت ثلاثا ولو قال مجيبا لها انت طالق او
قال انت طالق يقع واحدة رجلا قال لامرأته طلق نفسك فقالت انا حرام
عليك او قالت انا بائن او قالت انا حلية او برية طلقت كل لفظ يكون
الزوج طلاقا اذا اجابت المرأة بذلك يقع الطلاق رجلا قال لامرأة عمر بنت
طالق وامرأة عمر بنت حفص لانيه له لا طلاق امرأته فان كان صحيحا لم امرأته وكان
تسليمه ويهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلقت امرأته ولا
يصدق قضاء وفيما بينهما وبين الله تعالى لا يقع الطلاق ان كان يعرف نفسه

أمكن أن لا يعرف يقع الصِّفَ فيما بينه وبين الله تعالى أن توى امرأته في هذه الوجوه .
طلقت امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى رجل قال امرأته الحبشية طالق وأمرأته
تليست حبشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العبياء طالق
وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر التسمية والصفة مع الإشارة رجل له امرأة
عورة وزينب فقال يا زينب فاجابت عمة فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على زينب
اجابت انك انت امرأته وأن لم تكن امرأته بطل لأنه استخرج الطلاق جوابا للكلام التي اجاب
وأن قال زينب طلقك زينب ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلق
زينب ولو قال لامرأة ينظر اليها ويشير اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأة له
اخرى اسمها عمة يقع الطلاق على عمة لا على المرأة ولا على المرأة قد
دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان وكذا لو قال ان طلقك او
طلقك او متا طلقك وكذا لو قال كلاما طلقك فانت طالق ثم طلقها واسدخ وقع عليها
طلاقان ولو قال كلاما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقك ثلاثا رجل قال
لامرأته المدخولة بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قولها ان قال فويت
بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك او قال انت طالق قد طلقك يقع طلاقا
ولو قال انت طالق فقال له رجل وامرأة مراد اطلقت فقال قد طلقها او قلنا
هو طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لامرأته
انت طالق عامة الطلاق او حمل الطلاق يقع طلاقان ولو قال انت طالق
كل الطلاق يقع الثلث ولو قال انت طالق لم يصدق الطلاق ذكر
في الأصول ان يقع ثلث ولو قال اقل الطلاق يقع واحدة ولو قال
انك انت طالق لا يصدق ولا يثبت في الاختلاف في الروايات

٥٠
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقع طلاقان وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رحمه الله يقع واحدة وقال الفقيه ابو النضر محمد بن سبلان رحمه الله يقع ثلاث
والاظهر ما قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ولو قال انت طالق بعد اذ كان بينكما
رحمة الله انه يقع ثنتان . ولو قال انت طالق حتى يستكمل ثلث تطبيقات
ذكره كثير من الوليد رحمه الله يقع ثلث وان نوى غير الايدى في القضاء ولو قال انت
طالق كل التطبيقة طلقت واحدة ولو قال انت طالق كل التطبيقة طلقت ثلثا
بها او لم يدخل كذا لو قال انت طالق بعد كل تطبيق او مع كل تطبيق او قال
مع كل تطبيق طالق طلقت ثلثا ولو قال لامرأته انت طالق مع كل امرأة في
اربع نسوة طلقت جميعا فان نوى في هذه المسائل يحضر الله ام وبهذه الملاحق
لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى . ولو قال انت طالق ثلثة انما
تطبيقة يقع ثنتان . ولو قال ثلثة انما تطبيقات يقع الثلث . ولو قال انت
طالق نصفي تطبيقة فهي واحدة . ولو قال انت طالق نصف تطبيقة وثلث تطبيقة
وربع تطبيقة فهي ثلث . ولو قال نصف تطبيقة وربعا وسدسها فهي واحدة
قبل ان فلا باطل لمرأته او اعتق عبدك فقال نعم فاصنع او بشما صنع اعتقوا
قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يقع الطلاق فيهما ارجو ان
امراتك فقال احسنت او قال سأت على وجه الانكار لا يكون اجازة ولو قال احسنت
يرحمك الله حيث خلصتني منها او قال في اعتاق العبد احسنت فقبل الله
فيك كان اجازة رجل قال لامرأته انت طالق بعد شعرا بلين يقع واحدة ولو قال
بعد الشعرا الذي على شعرك وقد كانت طلبة وليس عليه شعرا قال هو ربع يقع
كما لو قال بعد الشعرا الذي على ظهرك وقد طهر كفي ولو قال بعد الشعرا الذي على

كفى فانه يقع ويلغو ذكر الشعر لان بطن الكف ليس موضع الشعر بخلاف ظم الكف
 رجل قال لامرأته ثلث تطليقات عليك طلقك ثلثا ولو قال لامرأته انت
 طالق واحدة يقال للمرأة خي هي زار فقال الزوج هو ارميوشيا قالوا هذا
 الى الوقوع اقرب رجل قال لامرأته هذا طلاق تويكي كرم قالوا يقع الثلث كانه قال
 طلقك ثلثا بدفعة واحدة ولو قال هو زمان هو طلاق تويكي كرم واراد به يقع
 الطلاق قالوا طلقت ثلثا ولو قال مر ترا هو طلاق دادستند لا يكون طلاقا
 ولو قال لها تر ايسه طلاق يقع الثلث كانه قال اعطيتك ثلث تطليقات
 وان قال لها من طلاق مترا اديم ان نوى الايقاع يقع وان نوى التقويض لا يقع
 وان لم ينو التقويض فيكون ايقاعا ولو قال لها لك الطلاق قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه ان عتيق بن النقيض يد بين واذا قامت شئت مجلسها
 كطل ان لم ينوشيا لارواية فيه عن ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه
 وينبغي ان يقع الطلاق وهو كذا روى عن جابر بن يوسف رحمه الله ولو قال
 اليك الطلاق فهو على التقويض في قولهم ولو قال لامرأته بيب باز دمت
 ونوى به الطلاق يقع ولو قال بيب باز ادم لا يقع قال لها ثلث تطليقات
 عليك طلقت ثلثا وكذا لو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال لرجل
 عليك هذا العبد بالعت قبلت يكون بيعا ولو قال لها طلاقك علي
 ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال لا ترى انه لو قال الله على طلاق
 امرأتى لا يارمه شيء وهذه مسائل اختلفوا فيها رجل قال لامرأته طلاقك
 واجب او لا فم او ثابت او فمض قال بعضهم يقع في الكل بطليقة رجعية انما
 خفل بها نوي ارميوشيا قال بعضهم لا يقع وان نوى وبعضهم ذكر روافي خلاف

فَقَالُوا عِنْدَ بَعْضِهِمْ نَحْ يَتَّقُ فِي الْكُلِّ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ لَا ذِمَّةَ يَتَّقُ وَعِنْدَ
آلِ يَسُفَ نَحْ يَتَّقُ فِي الْكُلِّ وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي كِتَابِهِ الْأَمَانِ
مِنْ بَشَرِ الْمُحْتَضَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَتَّقُ الطَّلَاقَ فِي الْكُلِّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ يَتَّقُ
وَذَكَرَ هُوَ وَاقِعَاتِهِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتَّقُ الطَّلَاقَ فِي الْكُلِّ قَالَ الْفَقِيهَةُ أَبُو جَعْفَرٍ
فِي قَوْلِهِ وَاجِبٌ يَتَّقُ لَتَعَارُفِ النَّاسِ وَفِي قَوْلِهِ ثَابِتٌ أَوْ فَرَضٌ أَوْ لَا نَحْمِلُ لَتَتَّقُ
لَعَدَمِ التَّعَارُفِ مَرَجَلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ يَا مَطْلُوقَةٌ إِنْ لَمْ يَنْكِحْ طَهَارُ رُوحٍ قَبْلَهُ
أَوْ كَانَ لَهَا رُوحٌ لَكِنْ مَاتَ ذَلِكَ الرُّوحُ وَلَمْ يَطْلُقْ يَتَّقِ الطَّلَاقَ بِغُلَيْبِهَا
وَإِنْ كَانَ لَهَا رُوحٌ قَبْلَهُ وَقَدْ كَانَ طَلَقَهَا ذَلِكَ الْبَرُّ إِنْ لَمْ يَنْوِ بِكَلَامِهِ الْإِخْبَارَ
طَلَقَتْ وَإِنْ قَالَ ضَمِنْتُ بِهِ الْإِخْبَارَ دَيْنٍ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَلْ
يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ اخْتَلَفَتْ الزَّوَايَا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَدِينُ وَلَوْ قَالَ
نَوَيْتُ بِهِ الشُّتْمَ دَيْنٍ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا فِي الْقَضَاءِ وَلَوْ قَالَ طَهَارُ
أَنْتَ مَطْلُوقَةٌ يَا مُخْتَفِيفٌ أَوْ قَالَ أَطْلَقْتُكَ أَنْ يَتَّقِيَ بِهِ الطَّلَاقَ
يَتَّقُ وَالْأَفْلَا إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ اعْرَضِيكَ طَلَقَكَ عَنْ آلِ يَسُفَ رَحِمَهُ
اللَّهُ
أَنَّهُمَا تَطْلُقُ كَمَا لَوْ قَالَ اقْرَضِيكَ طَلَقَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَتَّقُ وَعَنِ ابْنِ جَعْفَرٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا دَوَائِيحٌ وَاجْتَلَفَ الْمَشَايخُ نَحْ فِي قَوْلِهِ رَهْنَتُكَ طَلَقَكَ
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَتَّقُ وَلَوْ قَالَ خَلَيْتُ طَلَقَكَ أَوْ قَالَ خَلَيْتُ سَبِيلَ طَلَقَكَ
أَوْ قَالَ تَرَكْتُ طَلَقَكَ إِنْ نَزَى وَقَوَّعَ الطَّلَاقَ يَتَّقُ وَالْأَفْلَا وَلَوْ قَالَ
يَرْتَّبُ مِنْ طَلَقِكَ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَايخُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَتَّقُ وَلَوْ قَالَ
اعْرَضْتِ عَنْ طَلَقِكَ لَا يَتَّقُ الطَّلَاقَ وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ مَنَكُوحَتِهِ وَرَجُلٍ
وَقَالَ أَحَدُكُمَا طَالِيَ لَا يَتَّقُ الطَّلَاقَ عَلَى مَا تَرَى فِي قَوْلِ ابْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ

وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية فقال طلقت
أحدكما طلقت امرأته ولو قال أحدكم طالق ولم يوشئ بالانطلاق امرأته
وعنه يبرئ ويخرج أنها تطلق ولو جمع بين امرأته وبما ليس بمحل للطلاق
كالهينة والحجر قال أحدكم طالق طلقت امرأته وقول الأجنبية هي أبي يوسف
رضي الله عنها وقال محمد بن سريج لا تطلق ولو جمع بين امرأته وأجنبية البيت وقال
أحدكم طالق لا تطلق الحية ولو قال فلانة طالق ثلثة وفلانة معها امرأة
له أخرى طلقتا ثلثا كذلك قال فلانة طالق ثلثا ثم قال أشركت فلانة معها
طلقت كل واحدة ثلثا ولو قال لثلاثه الأربع بينك كن تطليقة طلقت
كل واحدة تطليقة وكذا لو قال بينكن تطليقات أو قال ثلث وسراج إلا
أن يبيح قسمه كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة ثلثا ولو قال بينكن
خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقا فكذلك إلى ثمان تطليقات
فإن زاد على الثمان طلقت كل واحدة ثلثا وكذلك لو قال أشركت في
تطليقة فهذا لو قال بينكن تطليقة سواء رجل قال كنت طلقت امرأتى
أو كنت طلقت إحدى ذينائى أو قال كنت طلقت امرأة لي يقال لها زبيب أو
كنت طلقت زبيب وزبيب الحال امرأته يقع الطلاق على امرأته الحال ولا يصح
في صرفه الخلاق إلى غيرها ولا الإسناد ولو قال طلقت أول امرأة تزوجتها
أو قال طلقت امرأة كانت لي أو قال كانت لي امرأة فاشهدوا أنها طالق طلقت
امراته للحال في هذه المسائل إلا أن يقر بطلاق ما ضاع في كساح ضامن
مخوأن يقول كنت طلقت امرأة كانت لي أو قال كانت لي امرأة
فطلقتها أو قال كنت طلقت أول امرأة تزوجتها أو قال كنت

طلقت امرأة كانت لي يقال لها زينب أو قال كنت طلقت امرأة
 تزوجتها لا يقع الطلاق علواني تكون في نكاحه في هذه المسائل إذا قال غيب
 غيرها رجل قال لامرأة أنت طالق كل سنة ثلثا يقع الثلث من ساعة وكذلك
 لو قال لامرأة يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أو قال أنت طالق في يوم الخميس
 يقع الطلاق عليها الحال رجل قال لامرأة يا فارسية أكراميا لهن خواهم فخطب
 فتزوج امرأة قبل أن يخطب ذي الحجة من هذه السنة طلقت رجل طلق امرأة
 ثم قال لها في العدة قد طلقك أو قال يا فارسية غرا طلاق دائم يقع
 تطليقة أخرى ولو قال قد كنت طلقك أو قال يا فارسية طلاق
 دأدهام ترا لا يقع أخرى رجل قال لامرأة أنت طالق أو لا يقع الطلاق
 في قولهم ولو قال أنت طالق ثلثا أو لا أو قال أنت طالق واحدة أو لا أو
 أو لا شيء يقع واحد في قول محمد وإبي عبيد بن الأقرن ثم رجع أبو يوسف
 وقال لا يقع شيء ولو قال أنت طالق أو لا شيء روى أبو سليمان رحمه الله
 أنه لا يقع ولم يكره فيه خلافا وذكر في رواية أبو جعفر أن علي بن محمد رجع
 واحد وعلى بن قول أبي يوسف لا يقع شيء امرأة قالت لزوجها طلاق دأدهام
 الزوج دأدهام كبر أو قال كرهه كبر أو قال دأدهام أو قال كرهه بأدائه في المشايخ فيه الصحيح أنه
 ينوي أن نوي الايقاع يقع واحدة وجعيلة وإن لم ينو لا يقع شيء ولو قال الزوج
 دأدهام است أو قال كرهه سب أو قال دأدهام سب أو قال كرهه شدة است
 يقع واحدة وجعته نوي أو لم ينو وإن قال ما نويت به طلاقا لا يبطل قضاء
 ولو قال الزوج دأدهام أكره أو قال كرهه أكره لا يقع الطلاق وإن نوى كأنه قال
 طلاقا بالعربية أحسب أنك طالق وإن قال ذلك لا يقع وإن نوى ولو قال لها كره

طالق او اطلق يقع الطلاق ولو قالت المرأة لزوجها امردان فقال الزوج ناد استحي
 قالوا ان نوع الايقاع يقع والافلا ولو قالت دست ارم بازدا فقال الزوج باز
 كبر فذلك ان نوع الايقاع يقع والافلا ولو قال لامرأته في غير مذكورة الطلاق
 ما ستينون هرا بنا رطلاق داذه ثم قال اريد طلاقها كان القول قوله ولو قال
 لامرأته لست لي بامرأة او قال ما انت لي بامرأة او قال ما انا بزوج لك قال ابو حنيفة
 رجح ان نوع وقوع الطلاق يقع والافلا وقال صاحبنا لا يقع وان نوعه لا يقبل
 له هل لك امرأة فقال لا ذكر بعض المشايخ رجح انه لا يقع الطلاق في قولهم
 وذكرنا لك كزبي رجح انه على هذا الخلاف ايضا ولو قال والله ما انت لي بامرأة
 او قال عليه حجة ان كنت لي بامرأة او قال ما كنت لي بامرأة او قال ان كنت لي بامرأة
 لا يقع الطلاق وان نوع رجح قال كل امرأة لي طالق او قال امرأتك طالق لا يدخل
 فيه المستدعة عن البائن ولو قال لطلعتك طالق يقع وكذا لو قال للمختلعة
 ادين زن من قبته طالق يقع الثالث رجل اضاف الطلاق الى بعض المرأة
 ان اضاف الى جزء من اجزاء من يقول نصفك طالق او ثلثك او ربعك طالق
 او جزء من الف جزء منك يقع الطلاق وكذا لو اضاف الى بعض جامع من اجزاء
 يقول لراسك طالق او فخذك طالق او رقبتيك طالق او وجهك او رجليك طالق
 او جسدك يقع الطلاق ولو قال دمك طالق فيه روايتان ولو قال بطناك
 او ظهرك قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رجح عندي لا يقع الطلاق
 وان اضاف الى جزء معين غير جامع من اجزاء يقول شعرك طالق او صدرك
 او فخذك او رجليك او يديك او دبرك وما اشبه ذلك لا يقع الطلاق
 ولو قال هذا الراس طالق و اشار الى راس امرأته الصحيح انه يقع

كما لو قال ساسك هذا طالق ولهذا لو قال الغنيمة بعثت منك هذا الرأس بالف درهم
 وأشار إلى رأس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع رجل قال الغنيمة أخبرني
 بطلاقها أو بشرها بطلاقها أو أحمل اليها طلاقها أو أخبرني أنها طالق أو قل
 طانها طالق طلقت للعالم ولا يتوقف على وصول الخبر إليها ولا على قول المأمور
 بذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع الطلاق عالم يقول لها المأمور بذلك ولو قال
 اكتب لها طلاقها ينبغي أن يقع الطلاق للعالم كما لو قال أحمل اليها طلاقها أو كما
 لو قال اكتب إلي امرأتني أنها طالق رجل قال لامرأته أنت طالق مثل نسخة
 دائق يقع واحدة ولو قال مثل نسخة دائق ونصبت يقع تطليقتان وهذا
 ملحوظ مثل درهمين يقع واحدة ولو قال مثل ثلث درهم يقع طلاقان فالحا
 انه اذا شبه الطلاق بما يوزن بسبعة واسمعة يقع واحدة وإن شبه بما
 يوزن بسبعين يقع تطليقتان وإن شبه بما يوزن بثلاث سجات أو أكثر
 يقع الثلث فالثلاث يوزن بسبعة واحدة وكذلك الدرهمان ودائق ونصفه
 دائق يوزن بسبعين وهذا ثلثة دواهم فلهذا يخرج هذا الجنس من المسائل
 اذا جمع بين امرأتين أحدهما صحيح النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال أحدهما
 طالق لا ينفك صحيح النكاح مالم يجمع بين منكوبة واجنبية وقال لآخرهما طالق
 ولو كان له امرأتان اسم كل واحدة منهما زينب وأحدهما صحيح النكاح و
 الاخرى فاسدة النكاح فقال زينب طالق طلقت صحيح النكاح فان قال غيب
 به الاخرى لا يصدق قضاء كما لو قال زينب طالق وامرأته زينب طلقت امرأتين
 فان قال غيب زينب اجنبية لا يصدق قضاء وكذا لو قال احديكم
 طالق طلقت صحيح النكاح ولو جمع بين صحيح النكاح وفاسدة النكاح

فقال طلقت احديكما طلقت صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحته واجنبية فقال
طلقت احديكما طلقت منكوحته النائم اذا طلق امرأته فاخير بذلك بعد
الانتياء فقال اجزيت ذلك الطلاق لا يقع وكذا الصبي اذا طلق امرأته او طلقها
اجنبية فاجاز بعد البلوغ ولو قال النائم بعد الانتياء او قعت ذلك الطلاق
او قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا يقع الطلاق وكذا الصبي اذا قال ذلك
بعد البلوغ رجلا له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق او لغيرها قالت الشاة
يكفي في قول الزوج او قعت الزيادة على ثلاثة لا يقع على ثلاثة شيء وكذا
لو قال الزوج الثلث ثلاث والى في لصاحبته لا يطلاق الاخرى رجل قال
لامرأتي انت طالق واحدة او ثنتين يقع واحدة ولا يخير رجل قال لامرأتي قد
طلقت الله او قال لسبعة اغنيك الله ذكر في المواقعات انه يقع نوى او لم ينو
وذكر في العيون واليقال ان نوى يقع والافلا الا اذا سألته الغيرة فطلقت
امرأتك فقال طلقتها الله في يقع وكذا المتيق رجل قال لامرأتي في غضب
او خصومة اخرجي طلاقه برو طلقت ثلثا وكذا لو قال اي طلاق دأه
طلقت ولو قال اي سته طلاقه طلقت ثلثا ولو قال لها بالعربية اذهب
مرة ينوي الطلاق طلقت ثلثا رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة فشم
قال بعد ذلك جعلت ذلك التولية بائنة او جعلتها ثلثا اختلفت
الروايات فيه والصحيح ان علي قول لا يخيفه رحمه الله يصير بائنا وثلثا
وعلى قول الجوزج لا يصير بائنا ولا ثلثا وعلي قول أبي يوسف رج يصنع
بعضها بائنا لا يصنع بعضها ثلثا ولو طلق امرأة بعد الدخولها واحدة ثم
قال في امدة البتة امرأتى ثلث طلاقا استأثرت التولية او قال

الرتبة تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال وان قال الرتبة ثلثة فهو
 ثلث وان قال الرتبة تطليقتين فهو ثلثان ولو طلقها واحدة ثم رجعها ثم قال
 جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة لانه لا يملك ابطال الرجعة ولو قال
 لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائنة او هي ثلث في طلقها واحدة فان
 يملك الرجعة لا يكون بائنا ولا ثلثا لانه قدم القول قبل دخول الطلاق ولو قال
 لها اذا دخلت الذار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة او ان
 جعلتها ثلثا قال هذا المقالة قبل دخول الدار كما قلنا لان
 التطليقة لم تقع عليها اذا قال لامرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك
 طلاق ترايك طلاق يقع الثلث كما لو قال لها بالعربية انت طالق انت
 طالق انت طالق فانه يقع الثلث ولو قال لامرأته ترا طلاق او قال ادع
 طلاق وتوحي الثلث بحيث نية رجل قال لامرأته ترا طلاق فانه يفتي
 الفاطم احدىها ففقه والثانية ترا طلاق والثالثة ترا طلاق والرابعة
 طلاق والخامسة ترا طلاق فنقول الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 انه يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع وان كان جاهلا
 يقع ثم يرجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق بين العالم والجاهل
 لان الجواميز يعمون الكل طلاقا ولا يميزون بين الناس من لا يميزون بين
 وقد يقصد الطلاق ويخرج عن لسانه ذلك في الغضب والخصومة فيقول
 فان كان الرجل عربيا قال فان كان عربيا فكذلك لان من العربية ما يرد في
 الكاف مكان القاف ثمان قال نعم ذلك كذا يقع الطلاق لا يرد
 قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يشهد به رجلان

فيقول للشهود أنت امرأتي تطلق مني الطلاق وأنا لا أريد فاشهد
 أتلفظ بهذا إقطاعا لخصومتها ثم تلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فأت شاهد
 وذلك عند القضاة في لا يقضي القاضي بالطلاق وعن الشيخ الإمام هذا قال
 استفتيت عن تركي قال لامرأته تراقلاق وفي التركيبة يقال للطلاق الطلاق
 وقال الزوج أردت الطحال وما أردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يقع
 في القضاء لأن هذا لا يجري على لسان الناس خصوصا في الغضب المخصوصة فيكون
 الطلاق وإقطاعا هو أو لا يصح قضاء رجل طلق امرأته أو اعتق عبدا
 بالعربية وهو لا يعلم النكاح يعلم أن هذا يقع الطلاق والعناق ولكن
 لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وإن كان
 لا يعرف معنى اللفظ والنكاح لا يعلم أن هذا طلاق أو عناق إلا أنه الرجل
 لقن أن يقول طلقك امرأتي إذا مررتي طالق فقال ذلك فيكذلك
 الجواب يقع الطلاق والعناق وإن باع بالعربية وهو لا يعرف معنى
 اللفظ لا يصح البيع والشراء وإن لقنت المرأة أن تقول برأت زوجي
 عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسيأتي خمس هذا في فصل
 الخلع أن شاء الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق أنت طالق والله وهو
 لا يعرف معنى قوله أنت طالق الله لا يقع الطلاق لأن الطلاق يقع
 الاستثناء باطل وعلم المرء وجهله فيه سواء قالوا هذا كسكوت
 البكر لما جعل رضا شرعا ولا يفرق بين العليم والجهل وهذا الجواب ظاهر
 فيها إذا علم أن الاستثناء إذا اقترنت بالطلاق يبطل الطلاق وإن
 لم يعلم ذلك فكذلك الجواب وإن كان يعرف ذلك وقصد إيقاع الطلاق

١٥
 فخرج الاستثناء على لسانه من غير قصد لا يقع الطلاق أيضا وروي
 عن شداد بن حكيم أنه قال اختلفت أنا وخلف بن أيوب في هذه المسئلة
 فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل قال خلف رج الاستثناء
 باطل والطلاق واقع قال خلف رحمه الله فرأيت أبا يوسف مرجح في المنام
 فقلت له اختلفت أنا وشداد في المسئلة فقال لي أبو يوسف مرجح
 سل فسالته فقال يصح الاستثناء فقلت له لم قال رأيت لوقا لها
 أنت طالق فخرج على لسانه أو غير طالق أكان يقع الطلاق
 قلت لا قال ففذه كذلك وروى هشام عن محمد بن محمد
 رجل أراد أن يقول لله عليه صوم يوم فخرج على لسانه صوم شهر
 قال محمد رحمه الله عليه صوم شهر ولو أراد أن يقول شيئا
 فخرج على لسانه المنذرا والطلاق والعناق قال الفقيه أبو جعفر
 مرجح في المنذر يلزمه المنذورة بالطلاق وفي الطلاق والعناق
 يقع الطلاق والعناق في قول محمد مرجح وقال أبو يوسف رجح لا يقع
 الطلاق بينه وبين الله تعالى ويقع العناق بينه وبين الله تعالى
 حكى هذا يقع الطلاق ولا يقع العناق والنظام من قول أبي جعفر
 مرجح وقوع الطلاق والعناق كما قال محمد رحمه الله ولو
 جرى على لسانه كلمة كفر لا يفسد بالخلع رجل قال لامرأته أنت
 طالق لو نين طلقت نذنين ولو قال أنت طالق نثثة الوان
 طلقت نثنا إذا قال لامرأته أنت طالق أنت أو قال أنت طالق أنت
 قال أبو يوسف مرجح يقع واحدة وقال محمد مرجح يقع نثنان - ولو قال

ذلك لامرأتين فقال أنت طالق أنت للمرأة الأخرى او قال فانت او قال فانت
يقع الطلاق عليهما امرأة قالت لزوجها طلقني فابي فقالت نه اوي
فقال دادم الكان في قوله دادم ادني تنقيلا لا يقع الطلاق رجلا قال المرأة
اذ هي الف مرة بنوي الطلاق طلقت ثلثا ولو قال لامرأة المدخول بها انت
طالق انت طالق يقع ثنتان وان نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو قال
ذلك لغير المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة
لا ثلث ثنتين طلقت واحدة رجلا قال لامرأة نزل طلاق او قال طالق مرة
فهي طالق ولا فرق بين النقيضين والتأخير ولو قال بالفارسية دادم
يك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق وسكت طلاق طلقت ثلثا ان كان ذلك
بعد الدخول ولو قال ترايك طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق طلقت ثلثا
ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف ان نوى العطف طلقت ثلثا ان
لم ينو لا يقع الا واحدة رجلا قال لامرأة تراسه ذكر في النوار
انها لا تطلق وقال البصير الشهيد صح عندي انها تطلق قال لامرأة انت
واحدة ونوى به الطلاق يقع واحدة أعرب الواحدة او لم يعرب ولو قال
لامرأة قوبسه في حال مذكورة الطلاق او البضيب طلقت ثلثا ولو قال
في غضب او خصومة اي هرا طلاقه بر وطلقت ثلثا وكذا لو قال اي
طلاقه ولو قال اي طلاق دادم يقع واحدة واذا جرت الخصومة بينهما وبات
زوجها ونقامت لتخرج فقال الزوج سبه طلاق يا خوليشان ببر قال الشيخ
في الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان نوي لا يقع قيم فان لم يكن له نية فكذلك
كلما يقع طلاقا قالت المرأة لزوجها ام امد اي فقال الزوج ناد استه كين

١٧
 وروى الطلاق طلقته ولو قال مراسه طلاق ده فقال الزوج كفته كبر قال الشيخ
 الاسام هذا لا يقع الطلاق وان نفى ولو قال لامرأته تراسه طلاق او شئت
 لا يقع لانه ذكر لا يقع دون الوقوع رجل طلاق امرأته فقبله اشق نميكن
 فقال امرأته شايك ليكون اقرارا بالثالث رجل طلاق امرأته تطليقتين ثم
 تزوجها وادواها مهرها واخرجها من منزلها فقال له رجل لم لا تعيدها
 الى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة فقال الزوج دو طلاق خير وسنة ات
 و ابن طلاق ديعجز شد قال الشيخ الامام هذا وجهه الله ان اراد به
 الايقاع يقع وان اراد به الاحتياط فهو امرأته فيما بينه وبين الله تعالى وفي
 القضاء يقع اخرى رجل قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة وامل من ثنتين
 قال الشيخ الامام هذا من القياس ان يقع ثنتين لكن ذكر في اختلاف العلماء
 انه يقع الثالث رجل قال احدي امرأتي طالق وليس لي الا امرأة واحدة طلقته
 امرأته ورجل قال لامرأته انت طالق انت طالق وقال غيبته
 بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة اقامها صدق ديانته وفي القضاء
 طلقت ثلث رجل قال لامرأته انت طالق وقال غيبته به الطلاق عن الوفاق
 صدق ديانته لا قضاء ولو قال ما غيبته به الطلاق عن المكاح لا يصح
 اصلا وان صدقه المرأة في ذلك لا يلتفت الى تصديقها ولو قال انت
 طالق من عمل كذا طلقت قضاء رجلا قال له غيرك لك امرأتان غير هذه فاجاب
 وقال كل امرأتين طالق ذكر في النوازل انه لا تطاق امرأته امرأة قالت
 لزوجها امريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت نفسي
 قال الفقيه ابو جعفر مع قوله نعم يحتمل الرد يعني طلقني ان استطعت ويحتمل

التفرقة فأي شيء نؤي صحت نيته وكذا لو قال رجل أغيرم اتريدان أطلق
 امرأتك فقالوا لهم أو قال هلاديه فهو على مذهب الوجحين رجل قال العنبره خرا
 تارت راطلاقكم فقال الزوج خروهم فقال الرجل ادشرس طلاق
 قال بعض المشايخ لا يقع شيء في قول أحيثقة رج وجعل هذا بمنزله ما لو قال
 لامرأته طليقي نفسيك فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء في قول أحيثقة
 رحمه الله ولو قال ذلك الرجل ادشرس طلاق يقع واحدة وأما يصح هذا
 الجواب إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه أما إذا زاد به الولا يقع
 الطلاق رجل عرف أنه كان محبونا فقالت له امرأته طلقني بالبر
 فقال الزوج أصأ بنى الجنون ولا يعرف ذلك لا يقول له كان القول قوله
 وطلاق المعتوه غير واقع لطلاق المجنون وتكفي في العاقل بين المعقوه
 والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كإبسه وأفعاله إلا ناددا والعاقل
 ضده والمعتوه من يختلط كلامه وأفعاله فيكون ذلك بالبر وهذا
 قالوا فكأنما سبوا وقال بعضهم المجنون من يفعل الأفعال البقية عن
 قبحه والعاقل من يفعل ما يفعله الحيوان في الأحكام لكن لا عن قصد
 وإنما يفعل عن ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله الحيوان في الأحكام
 لكن عن قصد يفعل ذلك مع ظهور وجه العناد من رجل طلق امرأته
 وهو صاب برسام فلما صحح قال قد طلقته امرأتي ثم قال لا يثبت ظن
 أن الطلاق في تلك الحالة كاف واقعا أما إذا أضاف حيا بما أقر
 بالطلاق إن برده إلى حاله البرسام وقال قد طلقته أمرأتي في حاله
 البرسام فالطلاق غير واقع وإن لم يرد إلى حاله البرسام فهو ما خوذ به

قضاء وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك
 في حال مذكورة الطلاق رجل قال لامرأته انت طالق كل يوم مرة وكل
 يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلث
 ان كان الطلاق يزيد على الثلث رجل قال لامرأته طلقك احر
 تطليقات ذكر في المتن انها تطلق ثلثا ولو قال انت طالق احر
 تطليقات لا يقع الا واحدة رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة
 يقع الطلاق بعد سنة في قول الشيخين ومحمد بن
 في حال مذكورة الطلاق هو اطلاق بد أميت وكره م طلق ثلثا
 ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع يمينه رجل
 وقعت الخصومة بينه وبين امرأته فقلبت المرأة ضع ثلث
 تطليقات بهما وهناك ثلث قصبات ضمما كما يكون للحائض
 بلا عزل فايدان الرجل بأصبع رجله واحدة وقال هذا طلاق ثم وثم
 حتى نجاها عن امكانها ثم قال ادفعيه الى الحائض لينسجه في ثوبك
 قالوا ينبغي ان لا تطلق امرأته لانه جعل لقصبة طلاقا رجل قال نساء
 العالم او نساء الدنيا طوالق لا تطلق امرأته ولو قال نساء هذه البلدة او
 هذه القرية طوالق وفيها امرأته طلقت وعنه ابو يوسف رحمه الله
 لو قال نساء بغداد طوالق وفيها امرأته لا تطلق وقال محمد بن طلق
 رجل قال لامرأته انت طالق في قول الفقهاء او في قول القضاة او في
 قول المسلمين او في التمران او في قول فلان القاضي او فلان المفتي
 طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى لم ينو رجل

٢٠
طلق امرأته واحدة او ثنتين فنفى ولا يدري انه طلقها واحدة او ثنتين
او ثلثا فقال في كتابها ما يدعيه من ان يكره في نفسه ثم يزعم انه تحلل ان يزوجها
قالوا لا يصدق قضاء رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال هست ثم
قيل له اين زن تو سه طلاقه هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله
سه طلاقه وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء رجل قال لامرأة
قولي ناطق لا يقع ما لم تقل ولو قال لا غير قل لها انها طالق طلقت للحالة
قال لامرأته انت معنى ثلثا ان نوى الطلاق طلقت ثلثا وان قال لم اؤا الطلاق
ان كان ذلك في حال مذكورة الطلاق لم يصدق قضاء وان يكن في حال
مذكورة الطلاق قالوا ان يحشى ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجها طلقني
فاشار اليها بثلاثة اصابع ونوى به ثلث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظ
بها وذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته انت طالق و اشار اليها
بثلاث اصابع ونوى به الثلث لم يذكر عليه فانها تطلق واحدة رجل
راى شخصا وظن انها عمرة فقال يا عمرة انت طالق ولم يرش الى هذا الشخص
فاذا الشخص غير عمرة وامرأته بعمرة تطلق امرأته لان المعنى عند عدم
الاشارة هو الاسم وقد وجد رجل قال لامرأته سه طلاق كرده بجه
لا تطلق امرأته واو قال الرجل طلقت امرأته فقال عد لها مطلقه
واحبسها مطلقه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها طلقني فقال است
بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت
لزوجها طلقني فقال لها انت واحدة طلقت واحدة رجل طلق امرأته واحدة
او ثنتين تدخلت عليه ام امرأته فقالت طلقتها ولم تحفظ من امرها وعاقبتها

في ذلك فقال الزوج هي ثانية او قال الزوج هذه ثالثة يقع اخرى ولو عاتبته
 وادكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالثانية رجل قال لامرأته
 انت طال ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال انت طاق لا يقع شيء وان
 نوى لان حذف آخر الكلام معناه في العريب وقال الفقيه ابو القاسم رجع لو ان
 نحيها قال ذلك بالفارسية وحذف حرف الآخر لا يقع وان نوى لانه غير متبادر
 في الجهر ولهذا لو قال لعبد نواز لم يذبحك الدال لا يقع وان نوى قال الفقيه
 الشهيد رحمه الله لا فرق بين العربية والفارسية اذا نوى صحتها
 وهذا كله اذا قال انت طال لا بكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق
 وان لم ينو ويضكون الاعراب قائما مقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال المذكور
 الطلاق ولا في حال الغضب فان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في
 حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طاس وسكت او اخذ انسان
 في الطلاق وان نوى لان العادة ما حرت بحذف حواشي من الكلام
 ولو قالت المرأة لزوجها طلقني فقال وايم الله كان ذلك في موضع يكون ذلك
 عرفهم يقع الطلاق امرأتها قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج توخذ
 حشرا تاوي بطلاق كرمه قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال لا فان رضى الله
 وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه انت بجميع
 اجزائك مطلقة ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو كما لو قال
 انت مطلقة رجل اراد ان يقول لامرأته انت طالق فلهما
 قال انت طالق اخذ انسان فيه او ما يقع واحدة ولو قال انت طالق فلهما
 المرأة لعبد قوله انت طالق قبل قوله فلهما لا يقع شيء وكذا لو قال انت

طالق واحدة قصادها قوله انت طالق وهي حبة وصادفها قوله واحدة وهي
ميتة لا يقع شيء رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون تفويضا ان
طلقت نفسها في المجلس يقع والاملا بخلاف قوله وهبت لك طلاقك وقد
ذكرنا اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقالت المرأة هب لي طلاق فقال بئس
يريد به ترك الطلاق والاعراض عنه فهو امرأته رجل قال لامرأته انت طالق
وانا بخيار ثلثة ايام يقع الطلاق ويحل الخيار رجل سمي امرأته مطلقة
فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليهما فيما بينه وبين الله تعالى لا انقضاء
رجل قال لامرأته انت طالق عدد الخيوم او عدد التراب او عدد البحار طلقت
ثلثا وكذا لو قال انت طالق مثل الثلث ولو قال انت طالق واحدة مثل
الثلث يقع واحدة بائنة ولو قال انت طالق مثل الاساطين او مثل البحال
او مثل البحار يقع واحدة بائنة وقول ابجد حقة وزفر ح قال ابراهيم
يوقع واحدة بجميعها وهذا الجنس يأتي في فضل التثنية ان شاء الله تعالى
رجل قال لامرأته قبل الدخول بها انت طالق احد عشرين طلقت ثلثا عندها
وقال زفر ح يقع واحدة ولو قال واحدة وعشرين او واحدة والفا تقع واحدة
في قولهم الا في رواية عن ابي يوسف زح ولو قال احد عشر طلقت ثلثا ولو قال
واحدة وعشرة طلقت واحدة رجل قال لامرأته المدخولة انت طالق فقال
لا اكفي بواحدة فقال دوكر ان نوى اثبات الطلاق طلقت ثلثا رجل قال
لامرأته ان تكوني امرأتى فانت طالق ثلثا قال ابو ابيان لم يطلقها تطليقة بائنة
عند فراغه من الامين طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق مع كل شيء
لم يطاق حتى يشرب ولو قال انت طالق مع كل تطليقة وكان ذلك

بعيد الدخول طلقت للحال فلما رجع رجل لم ينات ذوات الزوج فقال زوج
واحدة منهن دختر ترايك طلاق دادم يقع الطلاق على امرأته رجل قال لامرأة
تراكبي او قال تراسه قال الصمد والشهيد رحمه الله طلقت فلما ولوا قال
توكي او قال توستة قال ابو القاسم رحمه الله لا يقع الطلاق قال مولانا غياث الله
عنه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذكورة
الطلاق او في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما
لو قال بالعربية انك واحدة ولو قال امين زنك مراست بسنه قال ابو نصر
الدبوسي رحمه الله لا يقع وقال ابو بكر العياشي رجع ان نوى الطلاق يكون
طلاقا ولو قال لامرأته انت بثلث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان نوى يقع رجل قال لامرأته يا ربست يا ربست بياك
طلاق فقالت المرأة يا زكوى تاكوا هان بشونند فقال المزوج فوست يا ربست
بيك طلاق فلما افتروا قالت له اجنبية زن وادست يا ربست فقال
دست يا ربست بياك طلاق قالوا وقال في المرة الثانية والثالثة
دست يا ربست بياك بكون انشاء فتطلق فلما الا اذا قال غيبيت بالثالثة
والثالثة الاختيار ولو قال دست يا ربست ام بكون اخبار ارجل
قال لامرأته توستة طلاق باش ان نوى ايقاع المطلاق يكون طلاقا والا فلا
هذا الكلام محتمل بحتم الله اراد بذلك توكيه طلاق ملك معنى فلا بد
منه النية وكذا لو قال انت بثلث تطليقات يحتمل ذلك ايضا الا انه غلب
استعمال في ايقاع المطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه اراده الملك لا يقع
رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا طلقت فلما لان كذا استعمل في العذر

١١٢
 وقال العدوين ليس بينهما حرف العطف احد عشر فتطلق ثلثا رجل قال لامرأته اينا
 استنكف منك كالبراق في الغم فقالت المرأة فان كنت تستنكف عنها فادم
 بها فقال الزوج تعف تعف وري بالبراق وقال رميت ونوى به الطلاق
 لا تطلق لانه لو قام ونوى به الطلاق لا مطلق فكذا اذا ابرق ونوى به الطلاق
 رجل قال لغيره تزوجت امرأة اخرى فقال نعم فقال له لم طلقت الاولى فقال
 بالفارسية از برای تو نمیکن تزوج امرأة اخرى ولا كان طلق الاول ولم يرد
 به الطلاق لا تطلق امرأته امرأة قالته لزوجها طلقني ثلثا فقال الزوج اياك
 هيراز طلاق لا تطلق امرأته لانه كلام محتمل رجل قال لامرأته لا تحترسين الدار
 اذني فاني طلقت بالطلاق فخرجت بعينها لانه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها
 وليس له حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله به بطلان له اربع نسوة فقال الواحدة
 انت ثمانيت للمرأة الاخرى ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت طالق للرابعة
 طلقت الرابعة لانه جعل الطلاق ثلثا للرابعة رجل قال طالق فقبل له من ثلثا
 فقال امرأتی طلقت امرأته رجل قال للمرأة طالق وقال طلقت امرأة ثلثا وقال ان
 امرأتی یصدق ولو قال عمره طالق وامرأته عمره وقال لم اعن به امرأتی طلقت
 امرأته ولا یصدق قضاء وكذا لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم الاب ولم
 يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم اعن به امرأتی لا یصدق قضاء
 وتطلق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته ولو قال عمره طالق وامرأته
 عمره طلقت امرأته ولا یصدق قضاء في صرف الطلاق عنها
 وكذا لو لم یسبها الى ابیها او ما نسبها الى امها او الى
 ولدها تطلق امرأته وكذا لو اخذته ام امرأته ونهات

بلا ادعائك تخرج الى السفر حتى يطلق ابنتي فقال وحقرت راسه طلاق
 وقال لم انو امرأتى طلقته امرأته قضاء رجل قال لامرأته في الغضب
 ان توزن من سه طلاق وحذف الباء لا يطلق امرأته لأنه ما اضاف
 الطلاق اليها رجل بين يديه امرأة متلفعة فقيل له هذه المتلفعة
 امرأتك ثم قيل له احلف بذلك تطليقات ان لم تكن لك امرأة سوى
 هذه فحلف بثلاث تطليقات ان ليست له امرأة سوى هذه
 كانت المرأة المتلفعة اجنبية اختلفوا فيه والقوي على انه
 نطق امرأته قضاء وكذا الزوج امرأة بخل فقد نسبت المرأة بغير
 علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأة بترمذ فهي طالق طلق امرأته
 رجل اكل خبزا وشرب خمرا ثم قال نان خوري ونبذ خوري من ما به
 ثم قال له رجل بعد ما سكنت به طلاق فقال الرجل بيه طلاق لا يطلق
 امرأة لأنه لما فرغ من الكلام وسكنت ساعة كان هذا ابتداء كلامه
 فيه اضافة المسمى يدخل قال المديونة امرأتك طالق ان لم تقض شيء
 اليوم فقال المديون نعم ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين قد نعم فقال
 نعم يرد به جوابه كانت اليمين لازمة لأنه اذا لم يتحلل بينهما شيء
 ولم يأخذ في كلام امر كان الكل كلاما واحدا رجل قال لغيري ان اذبح
 بيه طلاق كه اين كارتكويه فقال بهنار وطلاق يكون جنوايا حتى لو لم يكن
 هذا الشخص فصل ذلك الامر لا يقع الطلاق رجل قال له غير هذا امرأته
 الاطلاق فقال لا طلق امرأته ولو قال نعم لا يطلق لان في المسئلة الاولى يكون
 قال لا ليست امرأتى الاطلاقا ولو قال ذلك طلق امرأته واما المسئلة الثانية صارت

امرأة في غير طالق ولو قال كذلك لا تطلق رجل حتى بين رجلان دخلت
 الدار فامرأتى طالق فلما انتهى الحايكى الى ذكر الطلاق خطر بها له امرأته قالوا
 ثوى عند ذكر الطلاق ترك الحكاية واستيناف الطلاق وكان كلامه
 يصلح إيقاعا للطلاق على امرأته وان لم ينو الاستيناف لا يقع ويكون
 كلامه محمولا على الحكاية رجل قال لامرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلثا
 ان كان سكوت لا يقطع النفس نطقا ثلثا وان لم يكن لا يقطع النفس
 تقع واحدة لان السكوت لا يقطع النفس لا يقصد رجل قال لامرأته انت
 طالق وسكت فقبل له ففقال ثلثا قال ابو يوسف رج تطلق ثلثا قالوا
 محتمل ان هذا قول ابى يوسف رج خاصة فان عنده اذا قال الرجل لامرأته
 انت طالق وثوى الثلاثة صحت نية ويحتمل ان هذا قول بحقيقة رج
 فان عنده اذا طلق الرجل امرأته ثم قال جعلتها ثلثا يصح ثلثا رجل
 قال لامرأته انت طالق واحدة فقالت له هذا فقال هذا هو الإيقاع
 فهو على ما ثوى رجل قال لامرأته انت طالق بما لا يقع عليك وما
 لا يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال انت طالق ثلثا لا يقع
 عليك ولا يحزن طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق في مكره
 وهما في غير مكره طلقت للحال وكذا لو قال انت طالق في ثوب كذا هو
 في ثوب اخر يقع للحال ولو قال انت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة
 ولو قال انت طالق في الليل والنهار يقع ثلثان ولو قال لامرأته في
 الليل انت طالق في ليلى ونهارك طلقت للحال ولو قال لامرأته
 في الليل انت طالق في نهارك وليلى طلقت عدا ولو قال انت

طالب غدا اليوم طلعت غدا ويطلق ذكر اليوم . ولو قال أنت طالق اليوم غدا طلعت
في الحال الأصل فيه أنه إذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق
في الوقت المذكور أولا وسيطلا ذكر الثاني . ولو قال لها أنت طالق اليوم وإذا جاء
هذه يقع الحال واحدة فإذا جاء غدا وهي في العدة يقع أخرى . رجل قال في شعبان
أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو
قال أنت طالق في عدت تطلق حين تطلع الفجر من العدة ولو قال أنت طالق في الصيف
أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق إلا في الوقت المذكور ويكفي
في معرفة هذه الأوقات قال بعضهم الصيف ما لا يحتاج فيه إلى الحشو والقود
والشتاء ما يحتاج فيه إلى الحشو والقود والربيع والخريف ما يحتاج فيه إلى
الحشو إلا إلى القود لأن الربيع يكون في آخر الشتاء والخريف يكون في آخر الصيف
وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الأشجار أوراق وثمار والربيع ما يكون فيه
عليها الأوراق وثمار كذلك الخريف . رجل اشترى منك حبة لا يقع
عليها الطلاق معلقا كان أو منجزا ما دامت مملوكة لك وكذلك لو كان إلى منها
بشم اشتراها ثم انتهت مدة الإبراء لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد
ما اشتراها وقع طلاقه عليها معلقا كان أو منجزا ولو علق العبد طلاق امرأته
الحرية بشرط أو قال لها أنت طالق للسنة ثم ملكت المرأة زوجها فظلمها أو وجد
شرط الطلاق المعلق وجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق ما دامت في العدة
رجل قال لامرأته أنا منك طالق ونوى به الطلاق لا يقع ولو قال أنا منك طالق أو
أنا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع المرتد إذا لم يجد بالحرط فطلق امرأته لا يقع
فإن عاد مسما وهي في العدة يقع والمرتدة إذا حلفت بدار الحرب فطلقها زوجها

ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل الحضر عند الى حنيفه رخ لا يقع طلاقه عند
 صلحيه رحمها الله يقع والله اعلم

فصل في الكتابات والدلالات

المكناية ما يحتمل للطلاق ولا يكون الطلاق منه كورا نصا و
 ثلثة اقسام والاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا بحالة مذاكرة الطلاق
 وهوان تسأل المرأة طلاقها او يسأل غيرها طلاقها وحالة الغضب والخصومة
 ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكتابات الا بالنية ولو قال لعن
 به الطلاق كان القول قوله وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع الطلاق بثمانية
 الفاظ ولو قال لم ابرأ الطلاق لا يصدق قضاء وهو قوله انت خلية مربية بنت
 تاجر عوام اعتدى امرك ببيدك اختاري وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلثة
 من هذه الثمانية واذا قال لم ابرأ الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلثة ما عدا
 ابرأ ببيدك اختاري وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند حنيفه رخ اذا قال لم ابرأ
 الطلاق لا يقع ويصدق قضاؤه لانها تصلح للشتم فتعمل على الشتم والغضب والخصومة
 وقال ابو يوسف رخ اذا قال لم ابرأ الطلاق لا يصدق كما لا يصدق في حالة مذاكرة
 الطلاق وعن ابى يوسف رخ في الاملاء انه الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى لا مالك
 عليك لا سبيل عليك خليت ببيدك الحق باهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق
 ارف الغضب قال لم ابرأ الطلاق لا يصدق قضاء في قول حنيفه رخ وقال ابو يوسف
 رخ لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكتابات نحو لو قال ببيدك على غار ببيدك
 تخميرك استبرئ في قومي اخبري اذهبي استعلا نطلي لا تنكح لي عليك
 وهبتك لا هلك قبل الاكل او يقبل لا يقع الطلاق الا بالنية واذا قال لم ابرأ

من مصداقاً. وعن أبي حنيفة ربح لو قال ذهبتك لابنك أو لامك أو لزوجي ونوى
 الطلاق يقع ولو قال ذهبتك لخالك أو لأخيك أو لأختك أو لفلان الأجنبي لا يقع
 الطلاق وإن نوى. وكذا لو قال لأختي في بيتك وعن محمد ربح لو قال لها افعلي ونوى
 الطلاق يكون طلاقاً. ولو قال في حالة مذكرة الطلاق فارتقت أو باينتك أو ابتنتك
 أو ابتنت منك أو لاسطان لي عليك أو سرتك أو ذهبتك لنفسك أو تركت
 طلاقك أو خلقت سبيل طلاقك أو سبيلك أو أنت سائمة أو أنت حرة أو أنت أعلم
 بشانك فقالت اختك نفسي يقع الطلاق. وإن قال لم أوال الطلاق لا يصدق قضاء. ولو
 قال لها لا تكاحيني وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح. أو قال ففعلت ففعلت
 يقع الطلاق إذا نوى. ولو قالت امرأة لزوجها لست لي بزوج فقال الزوج صدقت ونوى
 به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة ربح. ولو قال لها قوم أجنبي بناتني وكر ذلك لا يكون
 طلاقاً. وكذلك لو قال قوم أجنبي نكحني. ولو قال لم يبق بيني وبينك يقع الطلاق إذا نوى.
 وكذا لو قال أنا بريء من نكاحك يقع الطلاق إذا نوى ولو قال لأختي في بيتك ونوى
 الطلاق لا يقع. وكذا لو قال ما بكاري نكحني وكذا لو قال ما يريدك. ولو قال لها بعدد عيني
 ونوى الطلاق يقع. ولو قال لها اذهبي فبيع هذا الثوب إذا ذهبت ففعله أو قومي ففعل
 ونوى الطلاق بقوله اذهبي ويقوله قومي لا يقع الطلاق. ولو قال لها اربعين طريقاً
 مفروصة ونوى الطلاق لا يقع إلا أن يقول اربعين طريقاً عليك مفروصة ففعل أي
 طريق شئت فبيع الطلاق إذا نوى. ولو قال چهار راه بر تو كشادم لا يقع الطلاق
 فيقالم ينو. ولو قال توبه يا داود ونوى الطلاق لم أوال الطلاق كان القول قوله. ولو قالت
 المرأة لزوجها طلقني فقال لا أفعل فقالت اني تطلقني اذهب وانزوج فقال الزوج
 خواهي شوي كن وخواهي دوست لا يقع الطلاق لأن هذا أظهر قلة المسألة. طعن

الرجل ان نكاح امرأته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين
 امرأتي ثم ظهر ان نكاحهما كان صحيحا لا تطلق امرأته ولو قال لامرأته انا بريء من
 طلاقك لا يكون طلاقا. ولو قال برئت اليك من طلاقك يقع الطلاق نوى او لم ينو
 ولو قال انا بريء من ثلث تطليقاتك قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم
 لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر. قالت له امرأته ان نكاحي قد عيب بازدي فقال
 بازدي ادم قالوا لا يقع الطلاق. ولو قال اب المرأة لزوجهما لو ان نكاحي قد عيب
 بازدي فقال يتوب بازدي ادم يقع الطلاق اذا نوى كأنه قال لها الحق باهلك. ولو قال
 لها انت المسراح فهو كما لو قال لها انت حنيفة قالت المرأة لزوجهما طلقني فقال
 الزوج ان شئت انت مرة لا يقع شيء. ولو قال بيزاري ادم ان نكاحي قد عيب بازدي فقال
 نوى طلاقا يكون طلاقا ولا يولد الواقع بالكفايات بان عندنا الا الواقع
 بثلاثة اعتدى اعتدى اعتدى في رجلك انت واحدة فانه يقع بها واحد رجعية وان
 نوى الثلث بالكفايات يضح نيته الا في اربعة اعتدى اعتدى اعتدى اعتدى في رجلك
 انت واحدة اختاري فقالت اختريت نفسي فانا لا تصح نية الثلث في هذه
 الاربعة. ولا تصح نية الثلث في الكفايات. واو اوقع الطلاق بالدارسية
 فقال دست بازدي شئت ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خليت
 سبب لك لا يقع الطلاق سأل يمينو اذا نوى يقع واحدة رجعية. وقال بعضهم
 هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق ثلاثية فيكون رجعية وقال الفقيه
 ابو النجاشي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فهو واحد بائنة ولا يصدق
 انه لم ينف الطلاق عليه الفتوى. ولو قال ياى كشارة كردمت يقع واحدة
 رجعية. وقوله لا يحتاج الى السبب لانه تفسير قوله طلقك. واو قال

بيك طلاق دست باز داشتت ميكون رجعي او لا يصح ان انه لم ينو الطلاق. ولو
قال جئت باز داشتتم ان تو نوي الطلاق قال الفقيه لا وجع فرج يقع واحده باثنية
وقال غيره يقع واحده رجعية والاول اصح وفي فتاوى الخفيف لو قال لها ترايله كردم
او نه ها كردم او دست باز داشتتم او قال ترا هشتتم لا يقع الطلاق ما لم ينو. وكذا لو
قال دست باز داشتتم او را كردم دست. ولو نوي الطلاق في قوله را كردم دست
او نه كردم دست يقع واحده باثنية. وفي قوله دست باز داشتتم يقع واحده رجعية
وان قرن الطلاق بهذه الالفاظ نحو ان يقول دست باز داشتتم بيك طلاق يقع
واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال امرئ يبيدك في تطليقة او اختاري
نفسك في تطليقة او اختاري نفسك في تطليقة فاخترت نفسها يقع واحده رجعية
ولو قال هم شتم او هم شتمت او زني لا يقع الطلاق في قولنا ابغضت رجح وان كان ذلك في
ذكر طلاق او خصومة. واذا نوي الطلاق يقع واحده رجعية. وعن ابى يوسف رجح انه
حين خالط العجم وجد هذا صريحا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في اي حال كراهة
ولا يدين قضاء انه غير به الترك الخ رجح وان نوي باثنا او ثلثا فهو عليه نوي لا يجهل
ذلك في لغةهم. رجل قال لك وحت الامه انت بائن وتوي الثنتين صحت نيت. ولو
قال تلك امرأة واحدة ونوي الثنتين يقع واحدة. رجل قال لامرأة اعندي اثنا
اعندي وقال نويت بالكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تجارة القضاء تطلق
ثلثا. ولو قال عنيت بالاول الطلاق لم اعن بالباقيتين شيئا طلقت ثلثا. ولو قال لم اعن
بالاول شيئا ونويت بالثانية والثالثة الطلاق فهما تطليقتان رجعيتان. ولو قال لم اعن
بالاول والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق هي تطليقة رجعية. ولو قال لم اعن
بالاول والثالثة شيئا ونويت بالثانية الطلاق طلقت ثنتين. ولو قال عنيت بالاول

الطلاق وبالأقربين المدة صحت نيته ولو قال اعتدي بالأولى والشأنية الطلاق
وبالثالثة المدة صحت نيته أيضا. ولو قال اعتدي وكرد لك عارا أو قال اعتيت
به الحيز يصدق قضاء. ولو قال أنت طالق فاعتدي وقال اعتيت به المدة صحت
نيته وإن عجز به تطليقة أخرى أو لم ينو شيئا فهي تطليقة أخرى. وكذا لو قال
واعتدي أو قال اعتدي بغير حرف العطف وعن أبي يوسف رجع لو قال أنت طالق
فاعتدي ولم ينو شيئا فهي واحدة. ولو قال واعتدي أو قال بغير حرف العطف يقع
أخرى. رجل قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم أخرى هي واحدة
ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت ثنتين لأن الطلاق الواقع في أول اليوم يكون
واقعا في آخره فلا يقع إلا واحدة أما إذا بدا بآخر اليوم والطلاق في آخر اليوم لا يكون
واقعا في أوله فيقع طلاقان. وكذا لو قال أنت طالق غدا واليوم يقع طلاقان. ولو قال اليوم
وعند الإقبح المطلق واحد. ولو قال أنت طالق اليوم وأمس يقع طلاقان. ولو قال أمس
واليوم يقع واحد. ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت ثنتين في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رجع. رجل قال لامرأته أنت طالق كالف أن نوى ثلاثا في نية واحدة
هي واحدة بأشبه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رجع. وقال محمد رجع في القضاء
ثلاث. ولو قال أنت طالق واحد كالف ونوى الثلاث أدلى به نية واحدة بأشبه في
قولهم ولو قال أنت طالق كعد والالف أو كعد والثلاث فهي ثلاث القضاء. ولو قال أنت
طالق كعدت فهي ثلاث. ولو قال أنت طالق حتى يتم ثلاث لم يثبت ولو قال حتى أكمل لك ثلاثا
أو حتى أوقع عليك ثلاثا فهي واحدة. ولو قال أنت طالق فلا البيت ولم ينو شيئا فهي
واحدة بأشبه. ولو قال أنت طالق تلك الجبل أو قل. خر دل فهي واحدة بأشبه في قول
أبي حنيفة رجع وفي قول أبي يوسف رجع واحدة رجعية. وقال مثل عظم الجبل وأكظم

ليجمل أو يشبه بصغير أو كبير في واحدة بأثنية وإن نوى ثلثا قتلث. ولو قال
 أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة فهي واحدة وإن أشار بأصبعين فهي
 ثنتان. وإن أشار بثلاث فهي ثلث والمعتبر فيه الأصابع المنشورة دون المضمومة
 فإن قال عنيث الكف أو المضموم لا يصدق قضاء. ولو قال أنت طالق مثل هذا
 وأشار إلى ثلاثة أصابع ونوى ثلثا قتلث وإن نوى واحدة فواحدة

فصل في طلاق من لا يعقل

طلاق المكره واقع عندنا خلافا للشافعي ربح وكذا طلاق السكران من الخمر ^{النبيذ}
 وقائم الكره والطحاري وهو واحد قول الشافعي ربح طلاق السكران غير واقع ونوى
 الكره على شرب الخمر أو شرب الخمر اضرة ويسكر وطلق اختلافوا فيه والصحيح
 أنه كما لا يلزمه الحل لا يقع طلاقه ولا ينفك تصرفه. وعن محمد ربح إذا شرب
 النبيذ ولم يوافقه فارتفع بخامره وصدع وزال عقله بالصداع لا بالشرب
 فطلاق امرأته لا يقع ولو زال عقله بالشرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال
 عقله فطاق لا يقع طلاقه وإن شرب من الإشرية المتجدة من الحبوب والفواكه
 والعسل إذا طلق أو اعتق اختلافوا فيه. قال الفقيه أبو جعفر ربح الصحيح
 أنه كما لا يلزمه الحل لا ينفك تصرفه وطلاق الألعاب والمأزلي واقع ^{في}
 زال عقله بالبيع أو لبس الرمال لا ينفك طلاقه وعدا قاتلا

فصل في الطلاق بالحكاية

الحكاية على نوعين مسؤولية وغير مسؤولية ويعني بالمسؤول أن يكون
 مصدرا معنونا مثل ما يكتب الغائب وغير المسؤولية أن لا يكون مصدرا
 معنونا وهو على جهتين متسببة وغير متسببة فالمستبينة ما كتبت ^{الصديقة}

والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الفناء
والماء وشيئ لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى ان
كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا فاذ كانت
مرسومة يقع الطلاق نوى او لم ينو فمرسومة لا يجزاها ما ان ارسل الطلاق وان كتب
اما بعد فانت طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة
وان عاق طلقها بحج الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فان لم يحج
اليها الكتاب لا يقع وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ركب بعد هذا
حواشي فجاءها الكتاب وقراءت ان لم تقرأ يقع الطلاق وان بدله بعد ما كتب
فجاء الحواشي وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فجاءها الكتاب وقع الطلاق
لان قوله كتابي هذا اشارة اليها كتب قبل الطلاق واذا وصل اليها ذلك وقع
الطلاق وان بدله بعد ما كتب فجاء اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وان
جاء الحواشي فوصل اليها ذلك لا يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ان يصل
اليها ما كتب قبل قوله هذا فاذا محاذ لك لم يصل اليها ما يتعلق به الطلاق هذا
لذا كتب الحواشي بعد الطلاق فان كتب الحواشي او لا ثم كتب بعد هذا اذا جاءك
كتابي هذا فانت طالق ثم محاذ الحواشي وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق
فجاءها ذلك لم يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ههنا وصول ما كتب من الحواشي
قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا ولم يصل اليها ذلك وان محاذ قوله اذا جاءك
كتابي هذا ومحاذ ما قبله ووصل اليها ذلك وقع الطلاق فالجواب ان ما كتب
قبل قوله كتابي هذا اصل وما بعده تبع والخبر للاصل دون التبع ولا الكتاب
ينسب اليه والمهم ما يبدل بذكره ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب

فقبل وبعد الحاج ثم حجب الطلاق وبعث الكتاب اليها ووقع الطلاق كان الذي قبل
الطلاق أقل أو أكثر وقال أبو يوسف ربح كذلك ان كان ما قبل الطلاق أكثر وان كان
الأكثر ما بعد الطلاق لا يطلق وان كان فصل الطلاق في آخر الكتاب فحما قبل
الطلاق أو حما أكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا يطلاق رجل
كتب إلى امرأته كل امرأة إلى غيرك عيم فلانة طالق ثم حجاب اسم فلانة وبعث الكتاب اليها
لا يطلاق فلانة ولو كتب إلى امرأته اما بعد أنت طالق ثلثا أنشأ الله ان كان موصولا
بكتابته لا يطلاق وإن كتب الطلاق ثم قتر فترة ثم كتب ان شاء الله طلاق امرأته لان
الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب في الحاضرة وفي الخطاب يعتبر الاستثناء موصولا
ولا يعتبر مفصولا ولو كتب إلى امرأته اذا جاء لك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب
إلى أيهما فاختد الأب ومزق الكتاب ولم يك فعه اليها ان كان الأب متصرفا في جميع
امورها فوصل الكتاب إلى أيهما في بلدها ووقع الطلاق لان وصول الكتاب إلى الأب هو
متصرف في امورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل
اليها وإن أخبرها الأب بوصول الكتاب اليه فان دفع الأب الكتاب اليها وهو مزق
ان كان يمكن فهمه وقيل انه يقع الطلاق عليها وإن فلا رجل أكره بالصرب والحبس
عليان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فيكتب امرأته فلانة بنت فلان بن
فلان طالق لا يطلق امرأته لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا يلزم
الأخرس اذا كان لا يكتب وله اشارة معروفة في التصرف في القياس لا يفعل شيء من
تصرفاته من الطلاق والعتاق والبيع ونحوه كما لا يفعل من المريض الذي لم يفعل لسانه
بمرضه وهو قول مالك وإن اريد ربح وعندنا ثبتت هذه التصرفات ما ثبتت له
بالماء كما ثبتت بغيره لأنه لا يربح منه العبارة فيقام الاشارة مقام العبارة

كإيقام الكتابة مقام العنادة والله اعلم

باب التعليق

رجل قال لامرأته تريدني أن أطلقك فقالت نعم فقال لها أكرتوزن من باب طلاق
وسه طلاق وهو رطلاق قومي وأخرى من عندي وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق
كأدب القول قوله لأنه لم يصف الطلاق اليها. رجل قال لامرأته أكرتوزنه ما ذريرة
تراطلاق فذهبت إلى باب دارها ولم تدخل اختلف المشايخ فيه والصحيح أنها
لا تطلق لأنهم يريدون بهذه المنع عن الدخول فلا تطلق بدونه. رجل قال لامرأته
أكرتوزن بأسي حرام كفى فأنبت طالق فأبانهما ثم جامعها في العدة قالوا على قياس قول أبي
خليفة ومحمد بن تميم تطلق امرأته. وجعلوا هذا قرعاً لما قال لامرأته كل امرأة تزوجها
فهي طالق ثم أبانهما ثم تزوجها طلاقاً عند هم العجم اللفظ. ولا نطاق عند أبي يوسف
ويحويه أخذ الفقيه أبو الليث ربح لأن الظاهر أنه لا يريد ما بهذا اليمين. وقيل قال
لغيره زن ويأذني بسبه طلاق أكرتوزنه من يائ قال الفقيه أبو جعفر ربح هذا تعليق
صحيح كأنه قال إن لم تجي إلي ضيفاً فإمرأة طالق وكذا لو اتهم امرأته برفع شيء فقال أو أذ
من بسبه طلاق أكرتوزن نه مجرد ابتهته أي ولم تكن رفعت تطلق ثلاثاً لأنه تعليق
الطلاق بعدم الرفع عرفاً. رجل قال أكرتوزن فلانة زن بأنييد هراير طلاق دايم أو قال لأخنية
أكرتوزن كتم أو قال أكرتوزن عرايرن بأنييد فهي طالق فترزوج امرأة ثم تزوج أخرى
طلعت الأولى دون الثانية لأنه إذا لم يقل مررت بأمر آخر توعد لا بد من هذا الجهر
الامرأة واحدة فإذا تزوج الأولى حشمت ووقع الطلاق وإنتهت اليمين فلا تطلق الثانية
ولم يقل أو قال أكرتوزن جهان زن بوسه طلاق فترزوج امرأة طلعت فان تزوج أخرى
لا تطلق الثانية لأن هذا اليمين لم يتناول إلا امرأة واحدة. رجل قال لامرأته بوهزار

طلاق كذا فلا نكار فيه وادبه التعليق قالوا لا يتعلق ولا يكون تقييداً ولو قل ان كذا فلا
 نكار فيه فلا تعلق وادبه التعليق كان تعليقاً وعند المتأخرين يتعلق به
 وجهين لانه انما جعل تعليقاً في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينبغي ان
 يجعل تعليقاً في تأخير الشرط باضمار الخطاب ايضاً. رجل قال انك من هرير
 كشت كنم بهذه القرية فامرأة طالق قالوا ان زرع فيها زرعاً او قطناً كان
 حاشاً وان سقى زرعاً او حصده لا يكون حاشاً. وكذا اذا كثر ولم يندرج تحت
 ولو دفع الغيرة زرعاً او استاجر اجيراً فزرع اجيره ان كان الخالف من مباشره
 بنفسه لا ينجث الا ان يعنى ان لا يامر غيره بذلك فيكون حاشاً. وان زرع غايه
 او اجيره الذي كان يعمل له ذلك قبل اليقين من شيء يمينه الا ان يصير عمله
 بنفسه. رجل قال لامرأته انت طالق كذا ان كان كذا او قال كذا ان كان كذا او قال كذا
 وهو متأكد فيهما يقول اختلاف المشايخ فيه قال عامة منهم انهم الشيخ الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل رخص هذا فيجب ان ليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع
 لا يكون تعليقهم الا بهذا اللفظ. وقال بعضهم هو تعليق والذم يصح هذا القول
 ما روي عن ابي يوسف رخصه رجل قال لامرأته انت طالق لدخلك الدار فهو يمين
 كانه قال دخلت الدار ان لم يكن دخلت فامرأته طالق. وتفسير ذلك بالفارسية
 زن از دري بطلاق كه اين كار کرده است فان كان فعل ذلك الفعل لا ينجث وان
 لم يكن فعل حث في يمينه. وفي غيرنا يستعمل هذا في التعليق فان القاضيه يحلف المدعى
 عليه بما لله به تراين مال داذ في نيت بويم. رجل قال لامرأته انت طالق لدخلك
 الدار فهو كقوله انت طالق ان كنت دخلت الدار. ولو قال انت طالق لدخلك
 الدار طلقت للحال لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقاً. رجل قال لامرأته انت

طالق لو دخلت الدار لا طلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت
 الدار كأنه قال اذا دخلت الدار اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه
 ان يطلقها فان لم يطلقها حتى تموت المرأة او يموت الزوج يقع الطلاق وهو
 بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حران لم اضربك رجل قال لامرأته
 ادخلي الدار وانت طالق فدخلت طلقت وكذا لو قال ابنه ذلك لان جواب الامم يحرف
 الواو ويجواب الشرط يحرف الفاء ولهذا لو قال لعبد اد الى الفاء وانت حر كان تعليقا
 باداء الالف رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كه من اين كار كنم فكذا فهذه
 جملة الفاظ الفارسية موقوتة وهرگاه وهرچه كاه وهر زمان وهمي وهميشه
 مرار في واحد منها يتكرر الحنث بتكرار الفعل في قولهم وهو قوله مرار كما لو قال
 بالعربية كل ادخلت الدار فاحرأته طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الحنث بتكرار
 الدخول وفيما سواهما من الفاظ هر زمان وهرگاه لا يتكرر الحنث بتكرار الفعل لا
 الامرة واحدة كما لو قال متى دخلت الدار ومتى ما دخلت الدار فاحرأته طالق فانه
 لا يحنث الامرة واحدة وقال بعضهم في قوله هر زمان وهرگاه يتكرر الحنث بتكرار
 الفعل لان قوله هر تنسیر قوله كل وكلما فيوجب الاطاعة والتعظيم وقال بعضهم
 لا يتكرر الحنث الا في قوله مر بار وعليه الاعتماد وذكر محمد بن مقاتل الرازي في
 ترجمة قوله مر بار وهر زمان وهرگاه شبهه بكل مرة وكلما فيحنث في كل مرة وقوله
 الكروارة مثل قوله ان دخلت الدار ولو دخلت فلا يحنث الامرة واحدة وقوله هي
 على رزقي متى فلا يحنث به الامرة وكذا قوله هميشه مثل قوله هي ومعناها واحد
 كالمثل متى ومتى واحد لا يحنث فيهما الامرة واحدة رجل قال كلما فعلت عندك
 فاحرأته طالق فعبد عند ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على القعود وعلى كل ما

يسئل اثم بمنزلة الانشاء ولو قال كلما ضربتك فانت طالق فضرى بها يديه
جميعا طلقت ثنتين وان ضرى بها بكف واحد لا تطلق الا واحدا وان وقعت
الاصابع منفردة لان في اليدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضربية
عليه صلة فكان ذلك بمنزلة الضرب بضغث واحد اما في الوجه الثاني لم يتكرر
الضربة لان الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تابع لما لم يتعدد الضرب
بجمل قال لامرأته كلما طلقتك فانت طالق فطلقها واحدا فيقع طلاق
بالنطق وطلاق بقوله كلما طلقتك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك
طلاق فانت طالق فطلقها واحدا طلقت ثلثا ولو قال اذا طلقتك فاحلها فهي
باطن او قال فهي ثلث فطلقها واحدة بعد الدخول طلقت واحدة رجعية في قوله
فهي بائن، وكذا في قوله فهي ثلث ولو قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك
فانت طالق فلم يطلق حتمات طلقت ثنتين في اخرج من اجزاء حيوته لانه
لما يطلق صار حاشا في اليمين الثانية فيقع عليها طلاق واحد واذا حلت في اليمين
الثانية صار حاشا في اليمين الاولى فيقع عليها تطلق اخرى ولو قال اولا اذا لم
اطلقك فانت طالق ثم قال واذا اطلقك فانت طالق فلم يطلق حتمات وقعت
تطبيق واحدة باليمين الاولى وما يقع باليمين الاولى وهو سابق على اليمين الثانية
لا يصلح شرطا للحث في اليمين الثانية لان الشرط فاعى في المستقبل لا في الماضي
ولا يقع الاطلاق واحد رجلا قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثم
انحل ان لا يطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن ابي حنيفة
رضي عليه الفوى ان يقول لامرأته في اليوم انت طالق ثلثا على الف درهم فاذا
قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت المرأة ذلك ومضى اليوم كان الزوج

باتا في عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلثا وانما لم يقع الطلاق عليها برودة المرأة
 وبهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطليقا. الا ترى ان محمدا بن محمد قال في الكتاب قال
 لامرأته طلقك ثلثا على الف درهم فلم تقبل فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا
 يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعا
 تطليق بال و تطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف
 التعليق لان المعلق بال شرط علم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب على ما قبل وجود
 الشرط اما قوله انت طالق على الف تطليق في الحال لان كلمة على لا تقتضي علم المذكور
 بالاولى تقتضي وجوده. تقول لرجل اكرمتك على ان تكرمني فيقتضي ذلك وجود الأكرام
 منه اولا. ولو قال اكرمتك بان تكرمني لا يقتضي ذلك وجود الأكرام منه وانما يقتضي ذلك
 وجود الأكرام منه بعد اكرام المخاطب ويصير كانه قال ان اكرمتني اكرمتك. ولو قال لامرأته
 ان سألني الليلة طلاقك فلم اطلقك فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان لم أسألك
 الليلة الطلاق فجميع ما املك صدقة على المساكين فسألت المرأة طلاقها في الليلة
 وقال لها الزوج انت طالق ان شئت فتأثرت المرأة لا شاء ومضت الليلة لا تطلق
 ويكون الزوج بارا. ولو سألتها طلاقا في الليلة فقال الزوج انت طالق ان دخلت
 الدار مضت الليلة ولم تدخل طلقك لان التعليق بمشيئته انتفويض الطلاق اليها
 ولهذا يقتصر على المجلس والتعليق برفع اليد وفيما يوجب الدفع العيني لا فرق بين
 ان يطلق وبين ان يفوض الطلاق اليه اولا كذلك التعليق في الدار ونحوه لان
 ذلك ليس بتفويض ولهذا لا يقتصر على المجلس فانه المبرر الطلاق بيد هذا المبرر
 الزوج فطلقا في غير مكان. رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاقك فعبدي حر ثم قال
 ان شئت فانت طالق فقالت لا اشاء قال بعضهم يعنى عند لان شرط الاحتقن التكلم

بطلانها وقد وجد. وكذا لو قال لغيره ان تكلمت بقدر فقلت فعبدي حر ثم قال انت
 زاهد انشاء الله تعالى يصدق عبدي. وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك
 انظم عظيم وقال الحسن بن روح بن ميمون في جميع ذلك وله ما نوى فان لم ينو شيئا فلا
 اراء حاشا قال الفقيه ابو الميثم بن الفضل الاول احب الي وبعضهم اختار
 قول الحسن بن روح بن ميمون قال لامرأته ان حلفت ببطلانك فانت طالق ثم قال لها
 ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله تعالى لا يحنث في عيته ولا يطلق امرأته
 لان الاستثناء في اثر الكلام يبطل حكم ما قبله فاذا بطل الطلاق بطل الميمين ^{اليمين}
 لا ينفذ بنو النجاشي ولهذا لو قال ان اقررت لفلان بعشرة دراهم فامرأته طالق ثم قال
 لفلان علي عشرة دراهم الا درهما لا يحنث في عيته لانه ما اقر له بعشرة
 واما اقر له بتسعة. ولو قال ان حلفت ببطلانك فانت طالق ثم قال لها انت
 طالق انشاء الله طلقت امرأته في قوله اية يوسف بن روح ولا يطلق في قول محمد بن علي
 قول اية يوسف بن روح قوله انت طالق ان شاء الله يمين لوجه الشرط والجزاء
 على قول محمد بن علي بن ميمون. وثمرة الاختلاف تظهر في مسائل منها هذه المسئلة
 ومنها لو قال ان شاء الله انت طالق يقع الطلاق في قول اية يوسف بن روح لان
 الشرط اذا تقدم على الجزاء لا يستلزم الطلاق الا بجزء الجزاء فانه لو قال لا امرأته
 ان دخلت الدار انت طالق يكون تنجيها او على قول محمد بن روح يصح الاستثناء
 تقدم او تاخر لان عند الاستثناء ابطال وليس بتعليق فيصح على كل حال
 رجوع قال غيره لي اليك حاجة فتقضيها فقال الرجل نعم وحلف بالطلاق او
 العتاق انه يقضيها له فقال الرجل حاجتي اليك ان تطلق امرأتك ثلثا فله
 ان لا يقبله لانه ما بهام رجل حلف رجلا ان يطيعه في كل ما يامره به دينها

في حلف

عنه ثم نهى عن جاع امرأته في جامع المحالف لا يحث ان لا يمكن هناك سبب يدل
عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهي عن جاع المرأة عادة كمالا يراد به النهي عن الاكل والشراب
حلف رجل بطلاق امرأته ان لا يطلق امرأته فالي منها وضعت المدعة وقع عليها
الطلاق بالايلاء فانه يقع عليها طلاق آخر يحكم اليمين ولو حلف ان لا يطلق امرأته
وهو عتيق ففرق القاضي بينهما بالعتة لا يحث في يمينه لان وقوع الطلاق يحكم
الايلاء يضاف اليه ولا تملك الطلاق بتفريق القاضي بسبب العتة وان كان
كل واحد منهما مطلقا. وقال الفقيه ابو جعفر ربح لا يحث في الايلاء وفي اللعان
في قياس قول ابى حنيفة ومحمد ربح يحث ولا يحث في قياس قول ابى يوسف ربح
وقال الفقيه ابو الليث ربح ويجوز ان لا يحث في اللعان اجزاء اربعة فاحذر كما
لا يحث في العتيق اذا فرق القاضي بينهما وان كان ذلك طلاقا ربح قال ابو حنيفة
ذلك راد يست بارز اربع تاين ثري رند رند است فعبث حرثم خلفه حث
في يمينه رجل حلف ان لا يطلق امرأته فحلمها فوضولي فباعه الخبر ان اجاز
خلع الفضولي باللسان حث في يمينه وان اجاز بالفعل بان لم يقل شيئا
بلسانه الا انه اخذ بدل الخلع قالوا لا يحث في يمينه وعليه الاعتماد
وهذا واجازة نكاح الفضولي سواء رجل حلف بايمان مغالطة ان
لا يطلق امرأته ثم اراد الخلاء من منها من غير ان يكون حاشا فالحيلة في ذلك
ان يتزوج ربيعة ويأمر اخذ امرأته او ام امرأته ان ترضعها في تصير الربيعة
بنات اخذ امرأته او تصير بنتا لام امرأته فيصيرها معا بين الاختين او يجامعو
بين المرأة وخالتها فيفسد نكاحهما جميعا رجل قال لامرأته انت طالق اذ
دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فان دخلت اطلت الدار

طلقت وان دخلت الدار الثانية وهي في العدة لا يقع طلاق آخر. وكذا لو قال ان
 دخلت الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى. ولو قال انت طالق
 واحدة ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان الساعة واحدة اذا دخلت الدار
 وان لم يقل واحدة ولكن قال انت طالق ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان اذا
 دخلت الدار مرة واحدة. ولو قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت ثنتين
 فان شاءت ثنتين فهي واحدة. ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالق يقع
 واحدة للحال والاول اذا دخلت الدار. ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا
 يتصرف الثلث الى الطلاق الا ان ينوي الدخول. ولو قال انت طالق ان دخلت
 الدار عشرة فهذا على الدخول عشرة مرات لا الى الطلاق. ولو قال انت طالق ان دخلت
 الدار طالق طالق وكان ذلك قبل ان يدخل بها طلقت للحال واحدة بالوسيط
 واذا توجه بها فدخلت الدار طلقت بالاول. رجل قال لامرأته طالق ثلث ان
 دخل الدار اليوم فشهد شاهدان انه دخل فقال القاب عبد بن حبان كانا رأينا
 دخلت الدار لم يفتق عبد بن قيسهما بطيناه دخل الدار حتى يشهد شاهدان
 الاولين ان الاولين رأياه دخل الدار. وكذا لو قال الخالف للاولين عبد بن حبان
 ان يكونا شهدا علي بن زبور لا يفتق عبده. رجل قال لامرأته اخبريني بامر كذا فقال
 لا فقال الزوج ان لم تخبريني فانت طالق ثلثا قال محمد بن حنبل هذا يكون على الابد
 الا ان ينوي الفور. رجل قال لامرأته انت طالق ان كلمتك سنة اذهب في معة
 ان قال فبكلها وحدث في مينة. رجل قال لامرأته اذا قلت لك زانية فانت
 طالق ثم قال لابنها يا ابن الزانية طلقت امرأته. فان نوى ان يواجهه ادين
 فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء. رجل قال لامرأته قبل الدخول

اذا حضت فانت طالق فقالت حضت وتزوجت من ساعتها ثم ماتت قال محمد
 رحمه الله الزوج الاول دون الثاني وقال لانك ترى ان كان ذلك خيضا لم لا رجل
 له امرأة بفنت اربع عشرة وغلام ابن اربعة عشر فقال للمرأة اذا حضت فانت طالق
 وقال للغلام اذا احتلمت فانت طالق قالت الجارية قد حضت وقال الغلام قد احتلمت
 قال يصدق الجارية ولا يصدق الغلام قال لان في الغلام يمكن ان ينظر كيف يخرج
 منه المني اما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض ولا يقف عليها غير ما قبل قولها
 امرأة قالت لزوجها طلقني طلقني فقال الزوج طلقني ان نوى واحدة فواحدة
 وان نوى ثلثا فثلث ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال الزوج طلقني فمى ثلث
 وكذا لو قالت خير في خير في خير في فقال قد فعلت وطلقت نفسها في واحدة وان
 قاله خير في خير في خير في فقال قد فعلت وطلقت نفسها في ثلث رجل قال
 لا امرأته بطلت ما ذمت معي فانت طالق ثلثا ثم اراد الحيلة قال محمد رحمه الله يطلوها
 بتطبيقه بائنة فريضة زوجها من ساعته في طأها فلا يحض رجل قال لامرأته انت
 طالق وان دخلت الدار طلقك للحال ولو قال ان دخلت الدار انت طالق او قال
 فان دخلت الدار انت طالق طلقك للحال في هذه المسائل ولو قال انت طالق
 ان لم يزد عليه تطلق للحال في قول محمد رحمه الله ولا تطلق في قول آية يوسف رحمه الله
 وكذا لو قال انت طالق ثلثا او لا او قال والا او قال ان كان او قال ان لم يكن لا تطلق
 في قول آية يوسف رحمه الله اخذ محمد بن مسلمة رحمه الله رجل به فأفأه أو ثقل في لسانه
 لا يمكن تمام الكلام الا بعد مدة فيؤلف بالطلاق وذكر الشرح والاستثناء
 بعد ترده وبكيفية ان كان معروفا بذلك جازا استثنائا وتعليقه رجل قال
 بانقار سبعة ابرأته طالق اكر من وقطع الكلام قال ابو القاسم رحمه الله لا يقع الطلاق

كما قال ابو يوسف ربح رجل قال لامرأته انت طالق ابدا ما خلا اليوم طلقت
 للرجال كان قال انت طالق تطليقه لا يقع عليك اليوم. رجل قال كل امرأة لطالق
 الا هذه وليس له امرأة سواها الا تطلق امرأته. امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال
 الزوج انت طالق في واحدة الا ان ينوي ثلثا ولو قال قد فعلت طلقت ثلثا.
 وكذا لو قال قد طلقتك ولو قالت المرأة طلقني فقال الزوج قد طلقتك ينوي ثلثا
 في واحدة. ولو قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد فعلت والخروج ينوي ثلثا في
 ثلث. امرأة ادعت على رجل انها امرأته فحلف الرجل بطلاق امرأة له اخرى ما هي باء
 له فقامت المدعية البينة انها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأة فطلقتها قال كذب
 في يمينه. رجل ادعى قبل رجل ما لا يحلف المدعى عليه بطلاق امرأته ما للمدعى
 عليه شيء وشهد شاهدان ان المدعى عليه الف درهم وقضى القاضي عليه
 بالف درهم للمدعى فالدعى عليه يقول ما لو علي شيء حنت الحالف في قول ابو يوسف
 ربح ولا يحنت في قول محمد ربح. ولو شهد شهود المدعى ان المدعى اقترضه الف
 وقضى القاضي عليه بالف لا يحنت في قولهما. رجل حلف بطلاقي وحنث في يمينه
 ولا يدري انه كان حلف بواحدة او بثلث قال ابو يوسف ربح يتخري في ذلك و
 يعمل بما يقع عليه التخيير وان استوى ظنه ياخذ بالأكثر احتياطا. رجل قال لامرأته
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لامرأة له اخرى وانت طالق تطلق
 الثانية للحال ويتعلق طلاق الأولى بالدخول. ولو قال لأجنبية ان تزوجتني
 فانت طالق ثم قال لامرأة له وانت طالق طلقت امرأته للحال ولو قال
 لأجنبية ان تزوجتني فانت طالق ثم قال لامرأته وحنث. كان على النكاح كله
 رجل قال لامرأته المدخولي بها انت طالق وانت او قال انت طالق انت

او قال انت طالق فانت طلقت المرأة واحدة الا ان ينوي بالكلام الثاني طلاقا آخر
 فيلزمه ذلك. ولو قال انت طالق وانت لامرأة له اخرى او انت او فانت طلقا
 جميعا فان قال له اني بالكلام الثاني طلاقا لا يدل في القضاء ولو قال انت طالق
 انما وضم اليها امرأة له اخرى طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة اذا ضم اليها
 من يلزمها الطلاق لزوم الاول من الطلاق مثل ما يلزم صاحبتهما في الكلام الثاني.
 وكذا لو قال ثم انما اقول فانما. ولو قال لهما انت طالق لا بل انت في طالق واحدة
 بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقا آخر الا ان ينوي. ولو قال انت طالق
 لا بل انما يلزم الاولى تطليقة تان والاخرى واحدة. رجل له ثلث نسوة فقال واحدة
 اذا طلقك فالاخريتان طالقان ثم قال للاخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل
 ذلك ثم طلق الاولى واحدة فانه يقع على الاخيرتين واحدة واحدة. ولو لم يطلق
 الاولى ولكنه طلق الوسطى واحدة فانه يقع على الثالثة والاولة واحدة واحدة
 ثم يعود على الثالثة وعلى الوسطى وعلى كل واحدة تطليقة اخرى ولا يقع على
 الاولى شي سوى الطلاق الاول. ولو لم يكن يطلق الاولة والوسطى ولكنه طلق
 الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلث تطليقات وعلى الوسطى والاولة على كل واحدة
 فكتان. رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال عمرة طالق الساعة او زينب طالق اذا دخلت
 الدار لم يقع الطلاق على احد منهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ايقاعه على ايهما
 شاء. رجل قال لامرأته طالق او لمست برجل او انا غير رجل فمضى طالق لانه رجل و
 هو كاذب في كلامه. ولو قال انت طالق اولنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته رجل
 طلق لامرأته اسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فانت طالق ويا زينب قد خلت
 عمرة الدار طلقك ويسأل عن نيته في زينب فان قال نويت طلاقها ايضا

طلقته ايضا. ولو قال ذلك بغيره او فقال نويت طلاقها مع عمرة طلقها جميعا. و
 لو قدم الطلاق فقال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينب قد دخلت
 عمرة الدار طلقها جميعا. ولو قال لم اؤطلاق زينب لا يقبل قوله. ولو قال انت يا عمرة
 طالق ويا زينب لم تطلق زينب الا ان ينويها. قال الأيرى انه لو قال لك يا فلان على
 الف درهم ويا فلان كان المال للاول. ولو قدم المال فقال لك الف درهم على يدي
 ويا سالم كان المال لهما جميعا. ولو قال يا عمرة انت طالق يا زينب فعمرة طالق دون
 زينب الا ان ينويها. ولو قال انت طالق يا عمرة يا زينب لم تطلق زينب الا ان ينويها
 ولو قدم اسمها فقال يا عمرة يا زينب انت طالق لم تطلق الا ان ينويها رجل قال
 لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق فهذا على دخله واحدة. ولو
 قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت فهذا على دخله اثنين. رجل قال لامرأته
 ان قلت لك انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقك ثلثين
 واحدة بالتطليق واحدة باليمين. رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق
 وان تزوجت امرأتين فهما طالقان بخروج امرأتين معا فهم طالقان
 واحدة واحدة فاحداهما تطلق ثلثين. رجل قال لامرأته انت طالق
 انت طالق انت طالق ان يشاء زيد فقال زيد شئت تطليقة
 واحدة قال ابو بكر الباخي رحمه الله لا يقع شيء. ولو قال شئت
 اربعا فكذلك في قول ابن حنيفة رحمه الله. وعلى قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله يقع الثلث اذا قال شئت اربعا. امرأة اتهمت بالسرقة
 فامرت زوجها حتى يحلف بطلانها انما لم تسرق فحلف الزوج فقال
 المرأة قد كنت ينسرت وصرت حاشا فيما حلفت

للزوج ان لا يصد قهراً لهما متناقضة. رجل حلف بالطلاق على ان تزوجت
 ثيبا قط وقد تزوج بكر فوجد هاتين فقالوا ان يصد قته المرأة انها كانت ثيبا
 كان لها عليه مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول
 بحكم اليمين وليس لها نفقة العدة والسكينة لانها معتدة بالوطء عن شبهة
 وان كذبته المرأة وقالت كنت بكر افلها مهر واحد وعليه النفقة والسكينة
 رجل حلف بطلاق امرأته ان سرقته امرأته من دراهمه الى سنة ثم دفع الزوج
 اليها دراهم لينظر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعة من غير علم
 الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة ورددت القطعة
 قال الفقيه ابو بكر الباقى رحمه الله اخاف انها تطلق وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 ان لم تقارقه ولم تسكر ينبغي ان لا تطلق. رجل حلف ان لم يكن بجامع
 امرأته الف مرة فطلق. قالوا هذا على المبالغة والكثرة ~~من العدة~~
 ولا تقدر في ذلك والسبعون كثير. حلف الرجل ان يطأ امرأته الليلة
 كالدرفس لمحمد رحمه الله فقال لا ادري هذا. وقال ابو يوسف
 رحمه الله هذا على المبالغة في الجماع. رجل حلف ان لا يعطى امرأته من
 دقيقه احد او نوى بذلك امها خاصة قال ابو القاسم رحمه الله ان قال امرأته
 كبير رادهي صدك الزوج ذبابة فيما نوى. وان قال اركس رادهي لا يصدق فيما
 نوى. رجل حلف وقال ان غسلت امرأته ثيابا به فمضى طالق فغسلت
 لفافتة قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك. ولو اوصى بثيابا به تدخل
 اللفافة في الوجبة. رجل حلف ان لا ياكل من مال بخته شيئا فنجرت
 المرأة لا ينها وجعلت في ذلك العجين من دقيق زوجها قالوا لا يكون حاشا

حلف الرجل ان لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية لا غير قال ابو القاسم رحمه الله ان قرا الذي
 في سورة الفل حنث والا فلا. رجل حلف ان لا يكون ابنه في منزله وان يفارقه
 بعد اليوم فلما اصبح الابن تحول بنفسه وثيابه وعياله قال ابو القاسم رحمه الله ان
 كان للابن في داره بيت معلوم ففرغ البيت عن جميع متاعه لا يحنث في يمينه
 رجل حلف ان لا يدخل دار امرأته قط فباعته المرأة الدار من رجل ثم استأجرها
 الحالف ودخلها قال ابو القاسم رحمه الله ان كان يمينه لملك المرأة لا يحنث. وان
 حلف لاجل الدار حنث. رجل دعا امرأته الى الفراش فابت وقالت انك تعدني
 فحلف ان لا يعد بها فدخلت في فراشه فجاء بها ان جاء معها كرها فغير امرها
 حنث وان جاء معها برضاها لا يحنث. رجل ادعى دابة في يد رجل انها له
 وحلف بيمينه ذلك بالطلاق وذو اليد يقول الدابة يميني يمين قال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله لا يحنث الحالف في الحكم وعلى المرأة ان تحتاط وتحلفه على ذلك
 فان حلف اقامت معه وان ابره ان يحلف ترفع الامر الى القاضي حتى يحلفه
 بالله ما هي بطالق فان نكل فرق بينهما. رجل حلف ان لا يشرب المسكر
 الى سنة فشرب في غير مجلس الشرب وراوه سكران وهو يحسد شرب
 المسكر فشهد واعتد القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم رحمه الله ان
 ان تحتاط ولا يقبل شهادة من لا يمين الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في
 المفارقة بالغداء. رجل قال لامرأته اكراري دة ثوب سود وزيان من درائد فانث
 كما فعلت في البيت من شيز او طيح لا يحنث في يمينه. رجل وضع داهمه في يد
 امرأته ثم قال لها اكرارين ديم برداشة فانث طالق ثم تمين انها زفت فقال الزوج انها
 قلت ذلك بطريق الاستفهام والتخويف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان يوشى لا يحنث

في عينة وان نوى الاستفهام كان القول قوله مع عينة. قال مولا نارض ويذهب ان
 لا يصدق قضاء لانه عيّن ظاهر رجل قال لامرأته اكر توفري ذرن من باشي فانت
 كذا فلما جاء الغد قالت من زن تو نمي باشم فخلعها في صبيحة الغد قال بعض
 مشايخنا ان لم يكن له نية فخلعها قبل غروب الشمس من الغد كان بارافاً
 زوجها بعد غد كانت امرأته بتطليقتين وان نوى بقوله ان كنت امرأته غدا
 في شيء من الغد واخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر من الغد كان حاشاً. ولو قال
 لامرأته ان تكوني امرأتي فانت طالق ثلث فانت لم يطلقها واحدة بائنة متصلة
 - بميمية تطلق ثلثاً. ولو قال لامرأته ان انت امرأتي فانت طالق ثلثاً طلقت
 ثلثاً. ولو قال ذلك للمعتدة عن طلاق الرجعي فكذلك. فان قال ذلك
 للمباعدة في المدة فان اوداه به النكاح المطلق اذا لم يكن له نية لا يقع
 عليها اطلاق آخر وان نوى به الزوجية التي تكون بعد البائن في المدة
 ولما قلت اخرى. رجل قال لامرأته ان تكوني امرأتي غير غدا فانت طالق ثلثاً
 ثم لطمها واحدة بائنة قبل الغد ومضى الغد بطل اليمين وله ان يزوجها
 بعد ذلك. امرأة تتخاضم ختنها فقال لها زوجها اكر توفري باوى داوري كني
 بذلك يا بيل فانت كذا ثم قالت المرأة لختها اميا ان تطلقها واما ان تسميها
 وثمة يعلوها قال ابو القاسم ربح ان لم يكن ختنها استشارها في ذلك الامر بل
 ابتدأت المرأة بهذا الكلام اذ ان يبحث الحالف. رجل قال اكر من امشب
 درين سراج باشم فامرأته كذا وتوجه من ساعته الخروج فحصى وصار مجال لا يمكنه
 ان يخرج فخنه اصبح قال ابو القاسم ربح حنث في عينة فقبل له لو جسد كرهافت فكر
 ثم قال ينبغي ان لا يحنث في قول اي حنيفة ومحمد ربح و فرق بينه وبين الحنثي فقال

في الحنفي يمكنه ان يستأجر من يحمله ويخرجه او يستعين بغيره في ذلك قال
 مولا نارضه وينبغي ان لا يحنث في الحنفي ايضا في قولنا يحنث بريح لان عنده
 القدرة بالغير لا تعتبر كما في الصلوة والحج واليتم وغير ذلك. رجل قال لامرأته
 اكرتوزن من بودى يا بشي فانت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا فان تزوجها بعد ذلك
 لا يحنث مرة اخرى لان اليمين انضمت باحد الشرطين فلا يحنث مرة اخرى كما
 لو قال لاجنبية ان تزوجتك او خطبتك فانت طالق فخطبها ثم تزوجها لا يحنث
 بالتزويج. رجل رآى امرأته تعانق اختها وتقبلها فقال انت تحببها اكثر مما
 تحببني قالت نعم فقال الزوج اكرهين است فانت طالق طلقت امرأته لان
 المحبة لا تعرف الا بقولها. رجل قال لامرأته اكرهين بيرون شوي تا من نفر مايم فانت
 طالق قال ابو بكر الاسكاف ربح ان نوى الاذن في كل مرة صحت نية وان نوى
 الاذن مرة واحدة فكذلك وان لم يكن له نية فهذا على مرة واحدة ثم قال الا ان اخاف ان
 يكون مراد الناس خلاف هذا. رجل قال لامرأته شو تو وكيل من باش هر چيز
 بكن فقالت اكر وكيل تو ام خود را دست باز داشته بيه طلاق فقال الزوج ما اردت
 التوكيل بل لي قال ابو القاسم ربح ان كان ذلك حال طلب الطلاق لا يقبل قول
 الزوج ويقع واحدة رجعية وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج.
 قال مولا نارضه وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ. رجل هو وبغداد فقال لامرأة
 طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمكث ساعة الا انه بما كس في ذلك الساعة
 مع المكارى في الكراء قالوا لا يحنث في يمينه وعليه الفتوى الا اذا مكث ولم
 يشتغل بامر الخروج فحينئذ يحنث في يمينه ولو اشتغل بالوضوء للصلوة المكتوبة
 ينحوها فهذا عذر وليس له التطوع والاكل والشرب ليس بهد رفق كون حاشا. امرأته

لزوجها لاطاقته بالكي فنهت جائعة فقال الزوج ان كنت جائعة فبيتي
 فانت طالق قالوا ان لم تكن جائعة في غير الصوم لا يكون حاشا امرأة خرجت الى
 ضيافة فقال الزوج ان مكثت هناك اكثر من ثلاثة ايام فانت طالق فرجعت في
 اليوم الثالث الى قرية زوجها ثم ذهبت الى تلك الضيافة ومكثت هناك اياما قال
 الفقيه ابو الليث ربحان دخلت عمران قرية زوجها حين رجعت ثم ذهبت بعد ذلك
 لايجث وان لم تدخل عمران قرية زوجها ينبغي ان يجث رجل قال لامرأته اكرسيما
 ثوبك ابرم يا بكرايد مرا فانت طالق فاستقبل غزلا لها بوزل اخراوكر باسا شيخ فزها
 بكراس اخر فلبس ذلك قال ابو بكر البلخي ربح لايجث في عيینه ولو قال اكرسيما
 ثوبك ابرم فلبس ثوبا من غزلها قال ابو بكر لايجث في عيینه. فقيل اكرسك اريد فقال
 اخواف ان يكون حاشا باللبس رجل قال ان اتفقت بهذا الخطبة فامرأته طالق
 فباعها وان شفع بثمنها قال لايجث في عيینه. ولو قال اكرسك ثوبك ثوبك ايد
 فانت طالق فوضع يد على غزلها او خاطبها ثوبا وليس ادا شكا على حرفة من
 غزلها او نام على فراش من غزلها قالوا لايجث في عيینه تفقع على اللبس خاصة لايجث
 في هذه الوجوه. رجل حلف وقال اكرسي را تلبس دميم فبقي رجلا او
 اهدى الى رجل قال ابو القاسم رحمه الله ان نوى السقي او الدفع فهو على
 ما نوى وان لم ينو شيئا كانت عيینه على السقي والدفع. رجل قال لامرأته اكرزدر
 من برد اري فانت طالق فرجعت المرأة دراهم زوجها في منديل فاعطت امرأة
 اخرى وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت ثم دفعت اليها قال القاسم ومحمد بن
 سلمة رحمه الله تطلق امرأته. رجل قال لامرأته اكر من باقو خسيم فانت طالق
 ولم ينو شيئا قالوا لايجث في عيینه تفقع على الجماع ويكون مؤثرا ان نوى به النوم فهو

على المضاجعة لأعلى الجماع فلا يكون موليا. رجل قال أكر فلان بخانه من بني
 بشام فامرأته طالق فدعا فلانا إلى بيته ليتعشى معه فمشى فلان ثم جاء إلى الداعي
 والداعي ينتظره فاكل معه قالوا لا يكون حاشا في بيته. رجل قال لامرأته
 أكرين جامه برتن من آيد فامرأته طالق وكان ذلك فيمها فحمله على كنفه
 قالوا أين يقيم على اللبس المعتاد في ذلك الشوب فلا يحنث بدونه. رجل أتاهم
 امرأته بالسرقة فقال لها انك تسرقين من دوراهي كذا أكر يفتن أزين أرسيم من
 برداري فانت طالق فرفضت بالمكسنة في كفن البيت ووضعت في ناحية وأخذت
 زوجها بئذ لك قالوا ان رفعتك للجنس عن زوجها يرحي أن لا يكون حاشا
 امرأة خرجت إلى قرية فقال لها الزوج أكر يفتن أرسيم روزها شئ فانت طالق فاضرت
 في طريقها إلى قرية أخرى ثم ذهبت إلى القرية التي خرجت إليها ومكثت هناك أياما
 قالوا انك انصرفت من الطريق وذهبت إليها ثم انصرفت إلى القرية الأولى لا يحنث
 في بيته. رجل قال لامرأته أكر تراني ببرد من چنانكه تا الكون وفنت فانت طالق
 قالوا ان كان لكلامه مقدمة ينصرف إلى اليمين إلى المقدمة وإن لم يكن ولم ينو
 شيئا كان ينكر عليها فيما زلت ولا يضر شيئا لا يكون حاشا ولا يكون حاشا
 رجل قال لامرأته أكر تفتني تويا كازكرده تو بسود وزيان من در ايد فانت طالق
 ففعلت المرأة وكست نفسها ووضيها لا يحنث الرجل. وكذا الوقت بئذ لك دين على
 زوجها وإنما يحنث إذا دخل ذلك في ملكه لا غير رجل قال لامرأته أكر بركت تو توت تو
 بسود وزيان من در ايد فانت طالق فاجذنت من تلك الأوراق والقتل على دوده
 بغير امره لا يحنث كما لو علفت دابته ذلك بغير امره. رجل دفع إلى رجل
 مصحفا يصلحه فقال أكر بسود وزيان من در ايد فكذا أقرا الحالف فيه

قالوا يحنث في يمينه قال رضا اراد به اذا خلف الدافع اكرأين مصحف بنسود وزيان
 من دراييد. ولو رهب من الآخر لا بشرط العوض ثم عوض المؤهوب له لا يحنث
 ولو رهبه حنث. قال مولا نارض ويغيبه ان لا يحنث اذا قرأ فيه لانه لا يراد باليمين
 ذلك. قال رضا لان العوض اذا لم يكن مشروطا في العقد لم يكن انتفاعا بالمصحف
 بخلاف البيع لانه بدل له فيكون قائما مقامه. رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه
 الدار فانت طالق فدخلت كروما بادية في دار ليس له باب غير ذلك اختدعوا
 فيه. قال بعضهم يحنث في يمينه. وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا بعد من الدار
 ويغيبه يذ كر الدار لا يحنث في يمينه ولا يكون حاشا. رجل قال لامرأته ان دخلت دار
 اخي فانت طالق فسكن اخ الكمالف دارا اخرى ودخلت المرأة تلك الدار لحدث
 قال بعضهم ان كان يمينه لغيبه لحقه من تلك الدار الاولى لا يحنث في
 يمينه وان كانت يمينه لأجل الاخ حنث في يمينه وان لم يكن له في يمينه
 يحنث في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله فان دخلت المرأة الدار التي كانت ^{لها} لا يحنث
 وقتا ليمين ان كانت الدار في ملك اخيه الا انه لا يسكن فيها حنث في يمينه
 وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين ببيع او هبة او غير
 ذلك لا يحنث. وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعتا
 صارت ملكا لاحد الورثة بالقسمة لا يحنث وان دخلت قبل القسمة اختلفوا فيه و
 اصح ان لا يكون حاشا. وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلتها حنث في
 يمينه. رجل قال لامرأته ان ذهبت القرية كذا فانت طالق فذهبت القرية اخرى الا انها
 مرت فيضباع تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عمرائها لا يحنث في يمينه. رجل قال لامرأته
 ان لم اشبعك من الخبز فانت طالق حكى عن الفقيه ابي حفص البخاري رح انه قال جامعها

حتى انزلت فقد اشبهها رجل قال لامرأته ان حللت التكة بالحرام منذ كنت
 امرأته فانت طالق فقالت اخذني رجل وجامعني كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر
 على المنع لا يحنث وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال لامرأته
 ان لم اقل عنك مع اخيك بكل قبيلة في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع اخيها عنها
 بما هو من اخلاق الليام واللصوص والخادعين والقاتلين يصير بارا في يمينه ويأثم
 بذلك ويمينه هذه تقع على الكثير من ذلك واقوله ثلثة انواع من القبح وقال الفقيه
 ابو الليث رحمه الله يقول عمن لا يحنث بعد ما قال من القبايح انما قلت
 ذلك لأجل اليمين وهي برية عن ذلك فيكون هذا الكلام توبه عنه عما قال
 فيها ويكون بارا رجل قال ان اغتسلت من الحرام فأمرأته طالق فعانق اجنبيه فأنه
 واغتسل قالوا يرجى ان لا يكون معانبا ويمينه يكون على الجماع رجل قال ان ادخلت
 فلانا في يميني فأمرأته طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلانا بامرأته الف ولو قال
 ان ادخل فلانا بيته فدخل فلانا باذن الخالف او بغير اذنه بغير علمه كان
 الخالف حائشا في يمينه ولو قال ان تركت فلانا فدخل بيته فدخل فلانا بهام
 الخالف فلم يحنث في يمينه ولا فلا رجل قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت
 طالق قد عبت امرأة الخالف العرس فجاءت المرأة التي حلف الزوج عليها متقبلة
 وقالت لامرأة الخالف ابن الشاة فقالت امرأة الخالف شاة ولو تزوج على ذلك
 ثم رفعت المتقبلة نقابها قالوا ان قصدت جوابها فقد كلمتها وحنث الخالف
 رجل قال لامرأته ان اكلت من لبن بقرتك او من مصلها فانت طالق فبعت
 المرأة بقرتها من زوجها ثم حلبت وأكل الخالف لا يحنث في يمينه
 قال مولانا رضي الله عنه وهذا اذا كانت اليمين للملك المرأة رجل قال لاسيان

يقول شيئاً يقول هذا من السكر فقال امرأته طالق ان قلت، هذا من السكر وليست
 بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطاً ويعد سكران عند الناس يكون حاشاً
 في يمينه. تسكران دعا امرأته الى فراشه فابت فقالت لها ان امتثلت امرى
 وسأعد ثنى والافانت طالق فسأعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد
 اليمين لا يحنث في يمينه فان دعاها في المستقبل ولم تسأعد حثت قال وكذا
 رضي الله عنه ويذبحي ان يحنث اذا لم تسأعد. وان لم يجد والى عاء لان
 الناس يريدون بهذا الامثال للامر السابق. بسكران اعطى امرأته دهما
 فقالت المرأة انك اذا صحوت تاخذ مني فقال ان اخذت فانك طالق ثم
 اخذ وهو سكران لا يحنث في يمينه لان شرط الحنث الاخذ بعد الصحو
 جماعة من النساء اجتمعن يفزلن لغيرهن على جهة القرض فغضب زوج
 واحدة وقال لهما ان غزلت لأحد او غزلت أحد لك فانك طالق فبعثت
 امرأة الى بيت هذه المرأة قبلنا التفزل لهما فغزلت ام هذه المرأة قالوا انك
 المرأة تغزل بنفسها فغزلت غيرها لا يقع الطلاق عليها بفزل غيرها سكران
 قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبي فانك طالق
 تلشاً ثم افاق ولا يدكر شيئاً من ذلك قالوا لا تطاق امرأته لان الظاهر ان
 ما يقول في تلك الحالة يقول من قلبه. سكران قالت له امرأته سر
 زمين نه فقال اكر من سر بر زمين نه ثم تراطلاق وتنفس. فقال مكر بر ادخول
 قالوا ان كان سكوتة لا تقطع النفس يصح الاستثناء ويخرج وضع الرأس
 على الارض مراده من ان يكون شرط الحنث. وان كان سكوتة لا تقطع النفس
 لا يصح الاستثناء فان قال السكران لست اذكر من ذلك شيئاً كانت يمينه

بمين فور كانه يريد به الفور ظاهرا. رجل قال لامرأته اذا دخلت الشام فاذا
 لم افرقت فانت طالق فهذا على الابد. ولو قال بان لم افرقت يكون على الفور
 حين يدخل. رجل دفع الى امرأته درهما ثم قال لهما ما فعلت بالدرهم قالت
 اشتريت اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع
 الدرهم من يد القصاب قالوا ما لم يعلم انه اذ يب ذلك الدرهم او سقط في البحر
 لا يحث. رجل قال لامرأته ان غسلت شيئا فانت طالق فغسلت كة او ذبيلة
 اغسلوا فيه قال الفقيه ابو الليث وابو بنبله رج لا يحث في يمينه. رجل ايان امرأته
 فقيل له تلك تزوجها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها في طالق ثلثا تزوجها في
 العدة او بعد انقضائها العدة تحث في يمينه وان كان الطلاق رجعا تزوجها لا يحث في
 يمينه. رجل قال لامرأته ان اغسلت عن جنبانة ما دمت امرأته فانت طالق ثلثا وذكر
 هذا القول مرتين او ثلثا وكانت المرأة حاملا فلم يجامعها حتى وضعت حملها ان
 وضعت حملها بعد ما مضت اربعة اشهر من وقت اليمين بانت بواحدة منكم
 الا يلاء وتنفذ على ما بوضع الحمل فان وطئها بعد ذلك كان باطلا الاجنبية
 وعليه التوبة ولا اشتغاف ولها عليه مهر مثلها ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان ابراء
 وانها حرمت عليه ويطل اليمين فان تزوجها بعد ذلك كانت امرأته يتطليقتين
 ولا يحث بوطئها بعد ذلك. امرأة قلن لرجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تثبت زنا
 اليوم في طالق ثلثا فهو كما قال ان لم تثبت زناها اليوم تطلق ثلثا وانت بات ذلك
 يكون باقرار المرأة او اربعة من الشهود. رجل قال لامرأته في غضب ان فعلت
 كذا الا حسنين سنة تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها
 يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها وقال ذلك على وجه التخويف لم يقع

ويكون القول قول الزوج الى قلت ذلك على وجه التخييف، وجعل قال لامرأته ان
 بت الليلة الا في حرمي فانك طالق ثلثا فكانت في فراشه تلك الليلة الا ان الزوج
 لم يكن، ادخاها في حرم لا يحنث في يمينه، ولو قال بالفارسية اكر بكنار من اندر نيائي قالوا ينبغي
 ان يكون حاشا لان هذا الكلام لا يتناول الحقيقة الحجر رجل قال لامرأته ان لم ابت
 معك الليلة مع قميصك هذا فانك طالق ثلثا وقالت المرأة ان بعت معك قميص
 هذا فجاريتي حر فلبس الرجل قميصها وياتا لا يحنثان لان شرط الحنث في جانب
 المرأة ان تبس قميصه وهي لا بس قميصها وشرط البر في جانب الرجل ان يبيت معها
 وهي لا بس قميصها وقد جعل رجل قال لامرأته ان لم ابا لك مع هذه المقنعة فانك
 طالق ثلثا ثم قال بان وطئت مع هذه المقنعة فانك طالق ثلثا فالجيلة في ذلك ان
 يطأها بغير مقنعة فلا يحنث ما دامت المقنعة قائمة وهما حيان فان مات احدهما
 او هلك المقنعة بغير حنث في يمينه، رجل حلف لا يجامع امرأته فيها دون الفرج
 فلا يجامعها ومس ذكره احدى فخذيهما او اخل بركبتيهما وانزل لا يكون
 حاشا في يمينه ويكون يمينه على المباشرة، رجل حلف ان لا يحل تكتة بجلال
 او حر ام في الغربة فجامع امرأته من غير حل التكة بان لم يحل سراويله او لم يكن
 له سراويل او امر غير، حتى حل تكتة فان كان نوى حقيقة حل التكة
 لا يحنث ويكون مصداق في ذلك قضاء وديانه لانه نوى الحقيقة و
 ان كان نوى بذلك الجماع حنث في يمينه، حلف ان لا يفتح سراويله
 على امرأته واراد به الجماع يكون موليا وان لم يزوج به الجماع لا يكون
 موليا وان فتح سراويله لأجل البول فجامعها لا يحنث لان فتح السراويل
 عليها ان يفتح لجماعها فان فتح السراويل لجماعها لم يجمع قالوا ينبغي ان يكون

سمانا لوجود شرط الحث وهو فتح السر ويلتجى عنها حلفان لا يغتسل
 عن امرأته هذه عن جنابة فيجامع هذا، ثم جامع أخرى أو على العكس يحث في
 يمينه لأن يمينه وقع على الجماع، ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك لأنه اغتسل
 عنها وعن غيرها فيحث كما لو حلف أن لا يتوضأ من رعاها فتوضأ من رعاها
 غير يحث في يمينه. وكذلك لو حلفت امرأة بهذا اليمين ثم أصابها زوجها واحتضنت
 ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنابة فانت طالق فيجامعها وقع الطلاق وإن
 لم يغتسل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق فيجامعها في
 المفارقة فيتم حث في يمينه لأن يمينه وقعت على الجماع. ولو حلفت امرأة أن لا تغتسل
 رأسها عن جنابة زوجها فطأه وتزوجها في الجماع حث في يمينها لأن يمينها يقع على
 التمسك عن اختيار وإن جامعها مكرهة فيحث لا يمكن دفعه لا تحت في يمينها رجل قال
 لامرأته ان لم اجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فمادام حثين والرمح قائم فيحث
 رجل قال لامرأته ان لم اجامعك نهاري في وسط السوق فانت طالق ثلثا وطلب الحيلة
 في ذلك فجعلوا الحيلة ان يحملها على العاري ويدخل السوق فيطأها رجل قال لامرأته
 اكره ان كرهة ترأسه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم او جامعها الجني فيمادون
 الفرج لا يحث في يمينه لأن يمينه يقع على الجماع عرفا. ولو قال لامرأته بالفارسية اكره ان كرهة
 حرام كرهة فانت طالق ثلثا فطأها باثنية ثم جامعها في العدة قالوا في قياس قول أبي حنيفة
 ومحمد يحث وتطلق ثلثا وفي قول أبي يوسف ربح لا تطلق لأنها باعتبار عموم اللفظ
 وأبو يوسف ربح يعتبر الغرض امرأة حلفت بالله كره ان كرهة ربح وعنت من المسموح الزنا
 وإن أحرمه الله تعالى وقد كانت زنت لا تحث في يمينها. وكذلك لو حلف الرجل بهذا اليمين
 وعقوبة ذلك لأنه نوى ما يحتمل لفظه وإن كان المخالف بالملاقاة العتاق لا يصلح تخشاه

رجل قال لامرأته ان فعلت حرما فانت طالق فثلاثهم انهما تكلمت بالكفر ولم يعلما بالحرمة
 واقاما على ذلك اياما لا يبحث في عيسته لان عيسته وقعت على الزنا وانه وطئها عن شهوة
 ولا يبحث كما لو حلف ان لا يفعل حرما فتنزح امرأة نكاحا فاسدا وجامعها لا يبحث
 لان عيسته يقع على الحرام المطلق ولو حلف بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر
 الى وجهه اجنبية لا يبحث ولو نظر الى فرجها من وراء ستر رقيق او نجاها او في ماء
 حش في عيسته لانه نظر الى فرجها ولو نظر في امرأة لا يبحث لانه نظر الى عكس فرجها امرأة
 اتهمت بزوجه بغيره فحلفته ان لا ياتى من الرجال فقبل غلاما او هسه بشهوة
 لا يبحث فان جامع الغلام في الفرج او في غير الفرج يبحث وان لم ينزل لانه هو المراد
 غراما رجل قال ان اتيت حرما فامرأته طالق فاته بهيمة لا تطاق امرأته لانه لا يوار
 باليمن الا اذا كان الحالف رستاقيا من الجهال بمشيء خلف الدواب رجل اتهم
 بهيمة فقال بالفارسية اكر باوى نا حفاظي كرده ام فامرأته طالق وقد كان مثله هذا
 الصبي وقبله حش في عيسته لان هذا يسمى نا حفاظيا رجل حلف لا يقبل فلانا
 فقبل يد او رجله اختلفوا فيه قال بعضهم لا يبحث وقال بعضهم يبحث في الملتصق
 وقال بعضهم ان عقدا ليمين بالفارسية لا يبحث ما لم يقبل وبهمه ملتصقا كان
 او امرد وفي العربية فرق بين الملتصق وغيره وهو الصحيح رجل له تلميذ فاتهمه والد
 التلميذ به فحلف الاستاذ انه لم يفعل شيئا مما اتهمه به ولم يفكر في ذلك فقال والد التلميذ
 ان هذا التلميذ الاخر يقول رأيت يبرئ معه فقال الاستاذ ان را هذا التلميذ اشرعه فامرأته
 طالق وقد كان التلميذ راها يساه في شيء من اموره بان يشتري شيئا او يحل
 الى منزل له شيئا لا ينبغي له ان يعلم بذلك غيره قالوا نرجوان لا يكونا اثنا
 لان عيسته يقع على المسارعة في النوع الذي اتهمه والد التلميذ به فلا يبحث بدونه

كما لو اتهمته المرأة بجارية فقال الرجل اكرسها ويروا فانك طالق ثم ضرب
 الجارية لا يحنث لان يمينه انصرف الى المس الذي تكره المرأة. وكذا لو حلف
 الرجل وقال ان وضعت يدي على جارية في حرة فضر بها ووضع يدي عليها
 لا يحنث في يمينه ان كان يمينه لاجل المرأة او لغيره بل عليه ان يريد به الوضع
 في غير المضرب. رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج دار فوجد الرجل لثتهم
 جالسا في موضع من الدار والمرأة قائمة في ناحية اخرى فلما خرج الزوج والرجل
 لثتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك فيحلف
 الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلان مع امرأته لا يحنث في يمينه لان اخذ
 لثتهم مع المتهم عرفا ان يجد مع المرأة في عمل اما وطئا او معاقبة او كلاهما فلا يحنث
 بدون ذلك. امرأة قالت لزوجها انك نمت مع الجارية فقال الزوج ان نمت
 مع الجارية فانك طالق فلتا وقالت المرأة ان كان في يمينك هذا فمعه فان طالق
 فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يعم معن سواها انطق به لا يحنث والا يكون
 حاشا وتطلق امرأته. قيل لرجل انك تتفصل بفلانة كذا او كانت تلك المرأة
 على الصطح وامرأة اخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والليلة
 مظلمة فقال الرجل بن فعلت بتلك المرأة كذا فلما فرأتها طالق فلتا ولم يسعها
 اشار يمينه الى امرأة اخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي
 اتهم بها طلقت امرأة الحالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انه غفرت
 الى المرأة المذكورة او لا يطلق ديانته لانه اشار الى غيرها. وكذا لو حلف رجل
 على رجل ما الا فانكر فحلفه القاضي باليمين المعليك هذا المال فحلف وانما اوجبه
 في حكمه الى رجل اخر ليس عليه ان لا يحنث ديانته امرأة كانت لثتهم زوجهما

فقال الزوج ان شمتين فانت طالق ثلثا فقالت المرأة لولدها الصغير منه أى بلأيه
يجهله قال الفقيه ابو جعفر ربح ان قالت المرأة ذلك لشئ كرهت من الولد لا يتطلق و
ان قاله لشئ كرهت من ابيه تطلق ثلثا رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان
وفلان يدخل في دارك فانت طالق قد خلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها
حتى يمينا لأنه يراد باليمين احد همدون الجمع رجل قال لامرأته لا تغسلين
هذه القصعة فقالت المرأة غسلتها فقال الزوج ان لم تكن غسلتها فانت طالق ثلثا
وكانت المرأة امرت خادما بابل لك وغسل يناديها قالوا انك انت المرأة لا تغسل نفسها
عادة وانما امر خادما لا يحث الزوج وانك انت المرأة تغسل بنفسها عادة وعنه للزوج
ذلك وقع الطلاق رجل قال لامرأته ان غمت على ثوبك فانت طالق فانك على وسادة
من وسائد ها او اضطجع على فراشها او وضع راسه على رقبته او االوان وضع جنبه واكثر
بلدنه على ثوبها حث وانك على وسادة او جالس عليها لا يحث رجل قال لامرأته
اكرمني اذ ديتك كرم كرده تو بخورم فانت طالق فسخت قدرا طنجها غيرها واكل الخالف
لا يحث لأنه يراد بهذا الطبخ رجل قال لامرأته ان اكلت من القدر التي تطبخين
فانت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنور فيه نار قد اوقدت المرأة فاستكل الخالف
من ذلك طلقت وان كان قد اوقد غيرها تنكروا فيه والصحيح انها تطلق ايضا لان
التنور لو كان في سكة توقد فيه النار امرأة وتضع كل واحدة فيه قدرا كان
ذلك طنجها من كل واحدة وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرا في التنور
ثم اوقدت هي النار طلقت اذا كان اكل الخالفين ذلك وان اوقد غيرها
لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طنجها وكذا
الكائون على هذا الوجه امرأة قالت لزوجها تعال جئت تتغدى فحلف ان

لا يتعدى إلا أن تطبخ عذاء في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيض في قدر رقيق
من ملح ثم يتعدى ولا يحث. رجل قال لأمرأته انك تقسدين كل طعام فان دخلت
عليك طعاما إلى شهر فانت طالق فادخل الحالف حيا للاجراء ليحمل اليهم لا يحنف
في يمينه لأن يمينه وقعت على الادخال لنفقة البيت دلالة. رجل قال لأمرأته
ان لم تحبني بمساع كذا غدا فانت طالق فبعثت المرأة بذلك المتاع على انسان
فان كان الحالف نوى وصول المتاع اليه غدا لا غير لا يحث لانه نوى محتمل
لفظه وان لم ينو شيئا او نوى حياها بنفسها هت ولا يكون اليمين على
الوصول الا بالنية. امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفعه لغيرها بالتفريط
لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا
واشتريت بذلك شيئا من الفاي حواشي البيت او كانت حارة لها فتجوز في
بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطتها واقرضتها اخبر ان كان الزوج لا يكره
ذلك منها لا يحث في القرض واعطاء الدقيق. واما في شراء ما يحتاج اليه في البيت
فلا يتقولا الشراء من الفاي لا يحث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يري باليمين وان لم
تكن هي تتولا الشراء بنفسها هت اذا اشترت بذلك شيئا من الفاي. رجل قال
لأمرأته اذا رفعت من شعيري شيئا فانت طالق وكانت في منزل له دابة
تربي بالشعير ويمن يدها شعيرة قد فضل من اكلها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك
الشعير مع شعيرها الى الفاي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحث في يمينه لان ذلك
المقدار لم يدخل في اليمين عادة. وان كان الزوج يضمن بذلك ويعتبره حث في يمينه
رجل قال لابنته ان سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من دوا الابل اجرة روي
عن ابي يوسف رجا انه سئل عن هذه فقال رجا ان كان الابل يتخذ بذلك عن الامن

طلقته امرأته. وسئل محمد بن رج عن هذه فلم يجبه فقبل له أن أبا يوسف رجع أجاب
 كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا إلا أبو يوسف رجع. رجل قال لامرأته ان ارجعي
 درهمي المشتري به شيئا فانت طالق فذبح اليها درهمها وامرها ان تعطي فلان المشتري
 به شيئا للمرأة ثم تدكر الرجل يمينها فاسترد الدرهم منها فانت المرأة تشتري الاشياء
 بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها حنث لان شراءها ان تبيع غيرها بذلك
 اذ لو تكن هي تشتري بنفسها وهي نظير ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان غرلت لاحد فانت
 طالق فاعرت غيرها بذلك كان على هذا التقدير. رجل قال لامرأته ان تبعنين من هذه
 الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخالف امرجاريته ان تعطي اقل تلك
 الدار كلها فطلبوا الجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فانت الجارية فعلم المولى
 بذلك ففكره وغضب فقالت امرأة الخالف للجارية اذهبي واحمل من دار المولى
 واوجود من ذلك الى تلك الدار فعملت الجارية. قالوا ان علم بالليل انها فعلت
 ذلك لأجل المولى لا لاطاعة مولاهما لا يحنث الخالف وان علم انها فعلت ذلك
 طاعة لمولاهما يحنث الخالف وان لم يكن هنالك دليل تسأل الجارية ويقبل قولها انها
 فعلت ذلك طاعة لمولاهما لأجل المولى هكذا ذكر في الكتاب قال مولا ناصب ويحتمل
 ان يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار من الجارية شيئا فانت ولم تعطي
 فآخبر المولى بذلك ففكره فقالت امرأة الخالف للجارية اذهبي من دار المولى باجود
 من ذلك واحمل الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها. رجل قال لامرأته ان اكلت ذلك
 من الخبز فانت طالق ثلثا فطبخت المرأة قد رجها وجمعت فيها شيئا من مال
 زوجها من الخبز فاكلت والديتها من ذلك القدر ان فعلت المرأة ذلك برضا
 صاحب القدر ورضاء زوجها لا يحنث لانها صار ملكا لصاحب القدر. رجل قال

لامرأته ان اعطيت من خطبة احد فانت طالق وقال نويت بذلك امها صدق ديانة
 لاقضاء لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخصاف
 ربح صحته نيته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالعربية فان قال بالفارسية
 لا يصح نيته لان تخصيص العام من كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية
 والفارسية ويصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخالف مظلوما
 فان سلفه ظالم كان له ان ياخذ بقوله الخضاف ربح وينوي الخصوص رجل قال
 لامرأته ان رفعت من كيس دراهم فانت طالق فخلت المرأة راس الكيس وراحت
 ابنتها بالرفع فرفعت قالوا يخاف عليها وقوع الطلاق لان رفع الاثنين الدراهم
 قد يكون بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دارا سبان للسرقه واخذوا متاعا
 وحمل المتاع احد ثم واخرج كان الكل سارقا امرأة رفعت من كيس زوجها درهما فاشترت
 به ثوبا فخلط اللصاحم الدرهم بدراهمه وقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك
 الدرهم اليوم فانت طالق فوضعه اليوم وقع الطلاق او جود شرطه وان اراد
 التحيلة للخروج عن اليمين تاخذ المرأة كيس اللصاحم وتسلم الى الزوج رجل قال
 لامرأته ان لم تردى على الذي ينار الذي اخذته من كيسه فانت طالق فاذا الذي ينار
 في كيسه لا تطلق امرأتك حلفت الوكيل او الاكار ان لا يسرق فاخذ
 الصنبور الفواكه فاكل او حمل للاكل لا يحث لانه لا يعد سرقه وان حمل لا
 الاكل واصحاب الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر لصاحب الكرم بذلك ولم
 يمكن من رايه ان يخبره بذلك جنت لانه يعد سرقه وفيما كان من الجوب
 وغلة خياره اذا اخذ شيئا من ذلك لاعلى وجه الحفظ بل ليتفرج به جنت
 في يمينه وغير الوكيل ولا اكار اذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الخفية

حنت في عيئته لأنه سرقه رجل اتهم بسرقة شيئ فحلف أنه لم يسرق ذلك الشيء ولم يره
 وقد كان رآه قيل ذلك إلا أنه لم يسرقه قالوا يمينه يتقيد بالرؤية عند السرقة دلالة
 ولا يحنت في عيئته رجل له ثوب فسرق منه أو غصبه غاصب فحلف صاحب الثوب
 وقال ان كان لي ثوب كذا وسمى ذلك الثوب فامرأته طالق قالوا ان عرفان ذلك بالثوب
 كان هالكاً وقت يمينه لا يحنت وإن عرف أنه كان قائماً أو لم يعرف حاله حنت في يمينه
 لأن القيام أصل هلك كالرجل اذا باع ثوب الغير بغير امر المالك وسلمه الى المشتري
 فاجاز صاحب الثوب بيعه ان علم ان الثوب كان قائماً وقت الاجازة او لا يدري انه
 قائم او هالك صححت الاجازة وان علم انه كان هالكاً وقت الاجازة لا تصح رجلاً دق
 ماله في منزله فطلب ولم يجد فحلف بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم يأخذ انسان
 يخاف عليه الحنث لم يلزم به الا اذا نوى الذهاب عن طلبه قصار ذهب عن
 رجاوته ثوب لغيره فاتهم القصار جيره وحلف الاجير بالفارسية وقال اكر من ترا
 زيان كرده ام فامرأته طالق وقد كان رفع الثوب حنت في يمينه لأن مقصود الحالف
 اليمين الجناية عليه فيما كان في يده لا ازالة ملكه رجل دخل منزل رجل وسرق منه
 ثوباً فلم يطالبه حتى دفع السارق الى المسروق منه دراهم فحلف المسروق منه دراهمه
 وحلف قال ابو القاسم ربح ان كان الثوب ذهباً من يد السارق لا يحنت المسروق منه
 لأنه صادق وان كان قائماً فلا يقول ان المسروق منه يحنت لان على قول بعض الناس
 للمسروق منه والمغضوب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه
 قال رضي لا يد من النظر في هذا الجواب وينبغي ان يحنت لمن الثوب اذا كان قائماً بحق
 المسروق منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا الوظف صاحب الدين يعين من اعيان المدينون
 ليس له ان يأخذ باتفاق الروايات اما من له الدراهم على انسان اذا ظهر يدانير

مدىونه كان له ان ياخذ الدنانير فمرواية كتاب العين والدين لان الدراهم مع
الدنانير جعل الجنس واحد في بعض الاحكام لاتحاد المقصود منها وهو الثمنية اما
الاعيان لم تحمل جنسا للثمن لاختلاف الصورة والمقصود وذكر في الكتاب فضل
وهن عينا بدين ثم جاء الراهن واراد ان ياخذ عينه من المرتهن وحججه دين المرتهن
واراد ان يحلف المرتهن ماله هذا العين في يده كان للمرتهن ان يحلف بالله
ماله عندى هذا العين الذي يدعى وينوى بذلك ماله عندى هذا العين
الذي يجب عليه تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب
قائما فان كان الثوب هالكا عند السارق ففي هذا الجواب ايضا نظرا لان عليه
قول اي حنيفة ربح حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا الوصلح
من الثوب عليه اضعاف قيمته جازا الصالح عنده وانما يقتل حقه عن الثوب
القيمة بالقضاء ولعل المقاضية يقضي بالقيمة من الدنانير لا من الدراهم
وحل حلفه الا صوي بالطلاق التلث ان ليس معه دراهم غيرها اخذ وامره
يحلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه اقل من ثلثة دراهم لا يحث لانه
ذكر فاليمين الدراهم واسم الدراهم لا يتناول ما دون الثلث وان كان معه
ثلثة او اكثر فان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده
او لم يعلم وان كانت اليمين بالله تعالى فان كان الحالف بما لم يكن عنده من
الدراهم لا كفارة عليه لان يمينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة
عليه ايضا لان يمينه كانت بلغوا وان حلف بالفارسية وقال اكر يا من
درمى هست وكان معه دراهم او اكثر ففي اليمين بالطلاق يقع الطلاق
وفي اليمين بالله كان الحكم اقلنا ولو قال اكر يا من يمين است ان كان معه

ما لو علم السارق به لكانت اخذ وامنه خشت والا فلا لان يمينه يقع عليه ما يطلبون
 منه جماعة قطعوا الطريق على رجل واخذ وامنه ما له وحلفوه بالطلاق ان
 لا يخبر احدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال للقافلة على الطريق ذباب ففهم
 القافلة وانصرفت قالوا ان اراد بالذباب اللصوص طلقت امرأته لانه اخبر بهم
 وان اتاك حقيقة الذباب ليبرجوا لا تصيحت لانه لم يخبر بخبرهم جماعة فضاوا في الليل
 على رجل فذهبوا بكل شيء وحلفوه بان لا يخبر باسمائهم وهم في السكة يراهم في الليلة
 فيه ما نقل عن ابن خنيفة رجا ان يكتب اصحابي خبر انه يا مخرج عرض عليه فيقال
 هل كان السارق هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فمسكت او يقول لا امسى فظهر
 السارق ولا يصحت الخالف رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم اجامعك الليلة
 فانت طالق ولم يتوشيا ان كان يعلم انه أصبح كانت يمينه على الليل القابلة و
 ان نوى الليلة الماضية لا يستعمل يمينه في قول ابن خنيفة ومحمد رجا رجل قال
 لامرأته ان وضعت جنينك الليلة فحقا ضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها
 تلك الليلة ولم تضع جنينها ونامت فاعده لا يحنث في يمينه رجل قال لامرأته ان
 مشطت احدا فانت طالق فانت امرأة اخرى قد سرحت راسها فافقده في شعرها
 قالوا بطلاق المرأة قال مولا تارض في هذا الجواب نظر لان ذلك لا يعدل مشطا
 رجل قال لامرأته ان كان فلا يدخل هذا الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن
 فلا يدخل هذا الدار اليوم فمسبب وحط طلقت امرأته وعق عبد لان كل
 يمين اقرا منه بالخشب في اليمين الثانية امرأة حملت ثوبا من ثياب زوجها فقال
 لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فحبت لترد فاحفظها زوجها وهي
 تأخذ من الغيبة لترد على الزوج فاحذر الزوج من الغيبة او منها قبل ان تدفع

اليه لا يثبت استتساها فيه اخذ الفقيه ابو الليث ربح رجل ادعى على غيره الف درهم فقال المدعى عليه امرأة طالق ان كان لك على الف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك الف درهم فامرأة طالق فاقام المدعى بينة على حقه وقضى القاضي بيه فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول ابو يوسف ربح واحد من الروايتين عن محمد ربح وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم قبل دعواه يبطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأة المدعى بان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه الف درهم وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال ولا نارض وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو ينكر ولا تفتد المرأة على منع نفسها منه ويسمى ان تقتله لانها عجزت عن دفع الشرع عن نفسها فيباح لها القتل ولكن ينبغي ان تقتله بالبدن لا بالاله القتل لانها لو قتلت بالاله جارية تقتل خصاصا. ربح قال لامرأته ان فعلت كذا ففعلت في طوالق ففعلت في وقع اطلاق عليها وعلى غيرها لان العلق بالشرط عند وجود الشرط كما مرسل فصار كانه قال بعد الشرط نسائي طوالق. رجل قال لامرأته ان لم يكن فزوجي احسن من فوجت فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فزوجي احسن من فوجت فيجاري بي حرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كانا قائمين عند المقيالة برت المرأة وحث الزوج ولو كانا قاعدين بر الزوج وحث المرأة لا فرجها حالة القيام احسن من فرج الزوج ولا امر على العكس في حالة التعمود وان كان الرجل قائما

والمرأة قاعدة قال الفقيه ابو جعفر لا اعلم هذا وينبغي ان يبحث كل واحد
منهما لان شرط البر في كل ممين ان يكون فرج احدهما احسن وعند التمار
لا يكون احدهما احسن فيبحث كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم
يكن فلان اوسع دبراً منك فانت طالق قال ابو بكر الاسكافي رحمه هذا
شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يبحث رجلان قال كل واحد منهما صاحبه
ان لم يكن راسه اقل من راسك فامرأته طالق قالوا لطريق معرفة ذلك انهما اذا
ناما دعيا فانهما كان اسرع جواباً فرائس الآخر يكون اقل منه رجل حلف ان
فلا تاقل وهو عند الناس غير ثقيل وعند الحالف ثقيل لا يبحث في يمينه الا
ان ينوي ما عند الناس لان يمينه يقع عليه عند رجل همد رجل سلطان
فقال المهدي ان كنت اخاف من السلطان فامرأته طالق قالوا ان لم يكن به ساعة
يحلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من جنابة يخاف من نفسه
يسبها من السلطان يرجى ان لا تطلق امرأته رجل تشاجر مع اخيه واخته فقال
لهما بالفارسية اكر من شمارا يكون خرا ندر نكتمه فامرأته طالق تكلموا في ذلك قال
بعضهم لا يبحث ماداموا في الأحياء وقال بعضهم يبحث المحال لان عاجز في ذلك فظاهر الا
ان ينوي بذلك القهر والتضييق عليهما فلا يبحث ماداموا في الأحياء فان مات
الحالف او احد الاخرين قبل ان يفعل ذلك خست وعليه الاعتماد امرأته قالت
لزوجها يا بشغله او قالت يا قهرطبان او يا كشتخان او يا ثقال او شيئاً من الشتم فقال
الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق ثلثا الخلفوا في ذلك قال الفقيه ابو جعفر
ابو بكر الاسكافي رحمه تطلق المرأة كما قال كان الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى
لان كلامه محمول على المجازة ظاهر لخر لا يلهان وجهها فان قال الزوج نويت به

التعليق قال أبو بكر الأسكاف رح دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين
 في القضاء لأنه محمول على المجازاة ظاهر. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رح ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة. ولا يصدق في
 نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوى في ذلك فان قال
 نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلا. واختلوا
 في معنى هذه الالفاظ. اما السفلة عن ابي خنيفة رح المستلزم لا يكون سفلة وانما
 يكون السفلة هو الكافر. وبه اخذنا المشايخ رح وعن ابي يوسف رح السفلة
 هو الذي لا يبالى بما يقال له من وجوه الذم والشتم وعن محمد رح السفلة هو الذي
 يلعب بالحمام ويقامر. وقال خلف بن ايوب رح السفلة هو الذي اذا دعي
 الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيل. وقيل هو الخائن والحمام
 والد باغ وقيل هو الذي يختلف الى القضاة. واما قوطبان قال أبو بكر الأسكاف
 رح القوطبان هو الذي اذا رأى اجنبيا مع امرأته او اهلها او محارمه يدعه ولا
 يتعرض. وقال أبو القاسم الصفار رح هو السبب للجمع بين اجنبي واجنبية
 لا مرد قوم. وقيل هو من يبعث امرأته مع غارمه البالغ او غارعه الى الضيعة
 او ياذن له في الدخول على امرأته عند غيبته. واما ثقال فهو والقير طبان
 سواء واما كشتخان فهو حكي ان امرأة جاءت الى ابي بصمة المروزي وقالت
 ان زوجي يا حريه كل يوم بالطبخ فقلت له يوما اي كشتخان الى متى اطيع فقال لي
 ان كنت كشتخانا فانت طالق قال ابو بصمة رح ان كان زوجك اذا سمع ان
 رجلا يد يدك اليك بسوء ولا يبالى به فهو كشتخان وان لم يرض بك لك وضربك
 عليه ذلك فهو ليس بكشتخان. واما الماحن قال شمس الأئمة المحمدي رح هو

الذي لا يبالى بما يسمع ويقع بالفارسية تكتب شيب: امرأة قانت زوجها قالت
 قوطبان فقال الزوج ان علمت اني قوطبان فانت طالق ثلثا فانها لا تطلق ما لم
 تقل علمت لانها عاق الطلاق بعلمها وعلمها لا يقف عليه غيرها فتعلق بالاحبار
 عنها. ولو قالت لزوجها يا كوسيج فقال الزوج ان كنت كوسيجا فانت طالق ثلثا
 ونوى بك التعليق عن اي حبيفة ربح انه قال بعد اسنانه ان كانت ثمانية وعشرين
 طلقت لانه كوسيج وان كانت اسنانه ثلثين او اكثر فليس بكوسيج. وفي عرفنا
 الكوسيج من كانت شعور بحبته على الدفن دون الخلد بن او كانت على الدفن
 والخلد بن الا انها طافات متفرقة غير متصلة وان كانت شعور الخلد بن متصلة
 بشعور الدفن فهو خفيف اللحية وليس بكوسيج. امرأة قالت لوالدها
 بالفارسية اي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق
 ثلثا فان نوى المهازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا
 تطلق ثلثا لوجود شرط الطلاق ولا يسعها المقام معه وان علمت انه ليس من
 الفجور لا تطلق. رجل قال لامرأته ان شئت احمي او ذكرتها بسوء فانت طالق
 ثم قال لامرأته كانت املت سلام عليك فقالت المرأة لا بل املت قالوا
 ان كان ذلك في بلد بعد من هذا ذكر بسوء كبلخ وغيره طلقت امرأته
 لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة. اما في عرفنا فهو عبارة عن افشاء السلام
 فلا يكون هذا ذكر بسوء فلا تطلق. رجل قال ان شئت اهدا فامرأته طالق
 فسمعتهم ما طلقت امرأته. اذا قال لامرأته اذا شئتني فانت طالق وان
 بعثني فانت طالق فليسته تقع واحدة. ولو قال لها ان شئتني فانت طالق
 فاعتنته طلقت امرأته. رجل قال لوالده بالفارسية اكرتو مرا اثر كي امروز

فأمرته طالق فخرج من المنزل فقالت والدته مه تو باش ومدرن تو باش تو فسمع
 الخالف ذلك طلق امرأته. رجل قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق
 فضرب صبيها فغضبت قالوا ان ضربه لشئ ينبغي ان يؤدب الولد على ذلك
 لا تطلق لان هذا ليس موضع الغضب فلا يعتبر غضبها وان ضربه في موضع لا
 ينبغي ان يؤدب الولد تطلق امرأته. اذا قال لامرأته ان سرتك فانت طالق فغضبت
 فقالت سرتي قالوا لا تطلق امرأته لانا ندين بكذبها. قال مولا نارضيه الله تعالى
 عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يقف عليه فينفيان يتعلق الطلاق
 بخبرها او يقبل قولها في ذلك وان كانا يتقين بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين
 ان يعد بك الله تعالى ساجدهم فانت طالق فقالت احب يقع الطلاق عليها و
 لو اعطاها الف درهم فقالت لم تسرع كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال
 انها طلبت الالفين فلا يسرها الالف. ولو قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى
 جارية وتسراها ان كان كلامه بناء على مقلد مه يصرف معنى الاذى اليها سوى
 ما فعل لا تطلق لان اليقين انصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان
 هذا مقيد بعد اذني رجل اذا دان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت
 جارية فتدخل عليك من ذلك غيرة فانت طالق فلما اشترى جارية ودخلت
 عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد
 الشراء يزمان لا تطلق لانه يتعلق الطلاق بدخول الغيرة عقيب الشراء ولا
 فصل وانما يعلم ذلك بكلامها من اللجاجة والتكلم بالقيح اما اذا دخلت الغيرة
 ولم تتكلم بها لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كمن جالس
 لا يمازى فلا نافع ادم بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يثبت في مینه رجل قال

لامرأته لست تحبينني فقالت له ان لم احبك فانت طالق ثلثا فقال لها الزوج
 بالفارسية خود توئی فقال لها لا احبك ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس
 طلقت ثلثا وان فارقت قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خود توئی ينصرف
 الى كلاهما من وصف الزوج بالطلاق المعاق فصار الزوج قائلا بل انت طالق
 ثلثا ان لم تحبينني رجل دعى امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي ويحك فلا
 لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكلموا في ذلك الصنيع
 انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها رجل قال لامرأته ان لم تكوني على اهون من
 التراب فانت طالق ان كان يستهينها استهانة فاحشة يقول الناس انها اهوون
 عليه من التراب لا تطلق رجل قال لامرأته ان قد فتك فانت طالق ثم قال
 لها ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يعد ذنبا للمرأة وان كان في الحقيقة
 ذنبا لاها رجل قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لها لا بارك الله
 فيك لا تطلق لانه لو عاق عتق عبدا بنسبه ثم قال لا بارك الله فيك لا يعتق عبدك
 فكذلك الطلاق رجل اتخذ ضيافة اقوام فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان
 اذيج على وجه القادم بقر من بقوري فامرأته طالق فذبح بقره قبل ان يرجع القاد
 من بقوره بر في ميمنه ولا يحث وان ذبح بقره امرأته يحث لان شرط البر ذبح
 بقره من بقوره الا اذا كان ببيتة وبين امرأته من الانبساط ما لا يمر كل واحد
 منها ماله عن مال صاحبه ولو تناول احد منهما من مال صاحبه لا يجري المجادلة
 بينهما ولو ذبح بقره من بقوره لكان ما اضافته بلحيمه حتى يرجع القادم قالوا انك
 القرية التي انتقل اليها القادم قريبة لا يحث في ميمنه وان كانت بعيدة يحث بعد
 سفر يخاف عليه الحث لان في مدة السفر يتخذ من الضيافة لاجله بعد الذبح

فيصرف اليمين اليه. امرأة قالت لزوجها انك تعيب ولا تحلف لي نفقة فتغضب
 الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج اليه الغضب فتغضب فقال
 الزوج ان لم يكن عظيما فانت طالق ثلثا واراد به التعليق دون الجازاة قالوا ان كان
 الرجل محترما اقل ريب يكون مثل هذه الشكاية امانة له لا تطلق لان شكايتها
 بالذهاب لان نفقة لعيا اليه يكون عظيما وان لم يكن محترما اقل رابطة طلقت
 رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم اخسنه فامرأته طالق قال الفقيه ابو
 الليث ربح اذا اخرج الختان عن عشر سنين يكتفي ان يحث لان عشر سنين نهاية
 وقت الختان فان الصبي اذا بلغ عشر سنين يضرب على تراء الصلوة فيومر -
 بالختان حتى يكون البالغ في التطهير وغيره من الشايع قال لا يحث ما لم يؤخر الختان
 عن ثني عشرة سنة وعليه الفقيه لان هذا اذ لم يدر يتصور فيها بلوغ
 الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ قال احتملت يقبل قوله ويحكم ببلوغه
 وقبله لك لو قال احتملت لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه. رجل قال لعبد
 ان احتملت فانت حر فقال الغلام احتملت وهو مشكل قبل قوله لان
 احتملا لا يقف عليه غير يقبل قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي مشكلة
 الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فقالت
 حضت يقبل قولها وعن محمد ربح انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية
 والمرأة لان الاختام امر يقف عليه غيره في الجملة. ولهذا اجازت الشهادة
 على الاختلام بخلاف الحيض. رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت
 فانت طالق فهو على حيض في المستقبل. ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق
 وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغدا ان دام الى ان يطلع الفجر

من الغد طلقت لان الحيضة الثانية لا يتصور حمل وثم ما في الغد فيحمل على الدوام
 اذا علم وكذا لو قال لامرأته المريضة اذا مرضت فانت طالق فهو على مرضه للمستقبل
 ولو قال ان مرضت غدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا. ولو قال لصحيبة اذا صححت
 فانت طالق يقع الطلاق كما سكت عن اليقين لان الصحة امر يمتد وفي مثله الدوام
 حكمه الاستدعاء فيثبت الحال كما لو قال لفلانة اذا حمت ولقاعد اذا همدت وللصبي اذا
 ابصرت وللمملوك اذا امسكك فانت حرة فانه يثبت كما سكت عن اليقين لان الدوام
 حكمه الاستدعاء. والنكيس والمرض وان كان مما يعتد ايضا الا ان الشريح المساق بالجملة حكما
 لا يتعلق ذلك بكل جزء من اجزائه فقد جعل الكل شيئا واحدا. رجل قال لامرأته اكر
 من تر اذا كركم فخرشيش بوشاش فانت طالق ودفعته المرأة غدا الى زوجها ليس بها
 باجرة معلومة ودفعته اليها الاخر فتسحق الزوج وليس المرأة لا يثبت لان الكراس
 كسب المرأة لا كسب الزوج ولان الشرط هو الالباس ولم يلبسها وليس بها امر
 فلا يثبت. وان كان القطن من الزوج فكذا لك لا يثبت ايضا للمعنى الثاني اذا قال لامرأته
 انت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين تطلع الفجر. ولو قال انت طالق في
 صلواتك لم تنطق حتى تركع وتسجد لانه جعل الصوم والصلوة تنصرا لفعل واحد كذا
 حرف الشرط. ولو قال انت طالق لدخولك الدار او قال يحضك تنطلق في الحال
 ولو قال انت طالق بدخولك الدار او يحضك لا تنطلق حتى تدخل وتحيض
 وكذا لو قال في دخولك الدار او في حيضك لا تنطلق حتى تدخل وتحيض امرأة ذهبت
 الى منزل والد لها في قرية اخرى فتبهرها زوجها وبسأها العود الى منزله فانت تخلف
 الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها
 الى منزله قبل ان يجار الصبح. قالوا ان كان اكثر الليلة في تلك القرية يخاف عليه

الحثث وان ذهبت قبل ان يقضي اكثر الليله يرجى ان لا يكون حاشا والصحيح
 انه لا يحث اذا ذهبت معه قبل مضى الليله امرأه كانت مع زوجها في منزل والدها
 فقال لها زوجها اذهبي معي فابت فقال الزوج ان لم تنهي معي فانت طالق فلما خرج
 الزوج وخربت هي على اثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعد بحيث لا يهد
 ذلك خروجها مع حثث رجل قال لامرأته ان لم تقوى الساعه وتجيئي الى دار والدك
 فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج وابست الغياب وخرجت ثم
 رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي بسكوت فانت دار والدك بعد ان اتاها
 الزوج لا يحث لان المرأة لما قامت تهيئ للخروج لا ينقطع الفور فانها الواجب له
 البول فبالت فلبست الثياب للخروج لا يحث الا ترى انه لو قال لها ان لم
 تجيئي الى فراشي الساعه فانت طالق وهما في التشاجر فطال الكلام بينهما
 لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحث وان خافت فوت الصاوة
 فصلت قال نصير بن يحيى حث الزوج لان الصاوة عمل اخر بخلاف ما اذا
 كانا فيه وقال بعضهم لا يحث رجل ابادان يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال
 لها ان لم تدخل في معي البيت فانت طالق فلم تدخل في الفور ودخلت بعد قالوا
 ان دخلت بعد ما سكنت شهوة طلق رجل دعا جارية الى فراشه فانت فقال
 ان لم تجيئي الليلة فانت حرة فقامت من ساعتها فلم يجامعها الا تقوى وكذا لو قال
 لامرأته وكذا لو قال لعبد ان لم تأتني الليلة حتى اضربك فانتا ولم يضربه حث في قول
 ابي يوسف ربح وقال محمد ربح لا يحث وعليه القوي ولو قال لامرأته ان لم تأتني

باجماعت فانت طالق فجاءت ولم يجامعها لا يحث رجل قال لجماعة بالفارسية اكرجوا
 من ههنا فريد فامرأته طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يحث في جميعه

MS. 1594 v. 10, fol. 100r
 1594 v. 10, fol. 100r

11928

رجل قال لامرأته عند خروجهما ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلست ولم
تخرج فماذا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفراق فجلست لهم لا يصح قضاء
وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح لان يمينه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها
من غير نية الزوج فاذا نوى الفراق كان اوله ان يكون مصداقا بجل قال لامرأته
ان وضعت هذا السطح فانت طالق فارتفعت بعض السلم لا يحث في يمينه وهو الصحيح
ولو قال لما ان ارتفعت هذا السلم او وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت
احدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت لان الحث يتعلق بوضع القدم
على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضع يدها في
الدار لا يحث في يمينه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يحث
الا بالدخول اما في هذه المسئلة لما ذكر الارتقاء ووضع القدم على السلم فقد بالغ في
يمينه فتعلق بالحث بوضع القدم هذا كما لو قال ان خرجت من هذه الدار او وضعت
رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حث ولو ذكر
الخروج ولم يذكر معه وضع القدم في السكة فوضعت احدى قدميها في السكة
لا يحث رجل قال ان كان الله يعذب المشركين وامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته
لان من المشركين من لا يعذب فلا يحث رجل قال ان زرت فلانا لمحا او ميتا وامرأته
طالق فيشيع جنازته قالوا لا يكون حاشا لان التشيع لا يسمى زيارة وعن ابي
يوسف رجع انه يحث رجل قال ان انققت من مالي امرأتي فهي طالق فاحرق
المرأة سرقينا لما تحث هذا برسم له بنظر امرء لا يحث في يمينه رجل قال ان هربت
في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائط بين هذا البيت وبين جداره فعمره وقصد
به عمارة بيت الجدار لعمارة هذا البيت قالوا لا يحث في يمينه وقصد به باطل رجل

قال لا صحابه ان لم اذهب بكر الليلة الى منزلي فامرأتي طالق فذهب بعضهم
بعض الطريق فاحذهم اللصوص وجلسهم قالوا لا يحنث في يمينه. وهذا
الجواب يوافق قول ابي حنيفة ومحمد ربح اصل المسئلة اذا حلف لشهرين
الماء الذي في هذا الكوز اليوم فاهراقه قبل مضي اليوم لا يحنث عند هما
رجل قال ان ركبته فامرأته طالق فهو على ركوب الدواب من الفرس والحمير والجمال
والبعول ونحو ذلك لا على ظهر النسان وطائط. ولو قال لا اركب مركبا فركب ظهر
انسان قال بعضهم يحنث في يمينه وقال بعضهم لا يحنث وهو الصحيح لان الاذي
لا يصح مركبا. رجل قال ان كذبت فامرأته طالق فبسطل عن امرأته رأسه بالكذب
لا يحنث في يمينه ما لم يتكلم رجل قال ان ضارطت فامرأته طالق فخرج منه ريح
اختيار لا يحنث في يمينه كما لو حلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها رجل قال ان
زنيته فامرأته طالق فشهد عدل لان على اقراره بالزنا طلق امرأته ولا يحد. وان شهد
عدلان يمينه الزنا لا يحنث في يمينه ولا تطلق امرأته وان شهد اربعة فعدل منهم
انسان لا تطلق ايضه رجل قال لامرأته ان فارقت وكل امرأة اضع رأسه مع رأسها
على المرفقة فخرج طالق ففارقها وتزوج امرأة ووضع رأسه مع رأسها على المرفقة فطلق
لانه ما اضاف الطلاق الى الملك ولا الى عيب الملك. رجل قال لعجوز انك امي فقالت
لست بامك فقال الزوج ان لم افترق بامومتك فامرأته طالق قالوا لا يحنث في يمينه
ما لم يقل بلسانه لا افترق. رجل قال لامرأته في يمينها قدح فيه ماء فقال لها ان
شربته فانت طالق وان وضعته فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا
ترسل فيها نوباحي ينشف الماء قال مولا نارض لا حاجة الى هذا التكاف فانه
لو اخذ منها غيرها او دفعت اليها غيرها لا يحنث في يمينه. رجل قال لامرأته ان

اشترت جارية او تزوجت عليك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضي
 بواحدة فقال لها وانت طالق ثنتين ان فعلت شيئا من ذلك فقالت
 لا ارضي بثنتين فقال فانت طالق ثلثا ان لم ترض بثنتين ولم يقبل في هذه المرة
 ان فعلت شيئا من ذلك قال ابو نصر بن سلام رج الكلام الثلث بناء على
 ما نقله من رجل قال لامرأته ان طالق فلان امرأته فانت طالق ثلثا وغاب
 فلان واقامت امرأة المخالف البيضة ان الغائب طلق امرأته بعد يمين زوجها
 قال ابو نصر الذي يوسع رج لا يقبل مدفع البيضة وهو الصحيح لانها قامت على
 شرط حقه فيها يتضرر به الغائب، وهذا بخلاف ما علق طلاق امرأته بدخول
 فلان الدار فما قامت امرأة المخالف البيضة ان فلانا دخل الدار فانها تقبل
 ويقضى بطلاق الحاضرة لان هذه بيضة قامت على شرط حقه فيها لا ضرر
 للغائب، رجل قال لامرأته اذهبي الي فلان واستردي منه كذا او اجلبه الي
 الساعة فان لم تجلبه فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاستدراء ثم
 استردت منه في اليوم الثاني وجلبته الي قالوا يحنث في يمينه لان قوله له
 في الساعة تنصيص على الفور، رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق
 فقالت الامسة انه وطئني وكذبها المولى كان القول قول المولى فان
 حلت المرأة بين لك لم يسمعها المقام معه ولا ان تدعي حجة معها، وان قال المولى
 اكرهه لم يسمعها قوله ام كان في ذلك اقرارا منه ويحنث في يمينه، سكران
 تزوج امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تسودي الا فانت طالق وكان ذلك عند
 المصدر فذهبت اليه منه، المشاء قالوا يحنث في يمينه لان يمينه يقع على الفور وان
 قال المولى اني انفرد لا يوجد في قضاء وفي المرأة اذا قامت للتحج فقال الزوج ان خرجت

فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا تبحث في يمينه رجل قال ان
 كنت فعلت كذا اين زن كه مرا بخانه است طلاق وقد كان فعل الان امراته لم تكن
 في يمينه وقت اليمين حنث في يمينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكحة تزويجا
 قال اين زن كه مراد دين خانه است كذا وليست امراته في البيت الذي يمينه لا تطلق
 امراته لان عند تعيين البيت لا يرد به المنكحة صبي قال ان شربت خمر امرأه
 ان وجهها في مطلق فشراب وهو صبي فتزوج وهو بالغ وظن جهرا ان الطلاق واقع
 فقال هذا الباطل اري حرامهست بر من قالوا هذا اقرا منه بالحرمه فيمريم امرأته ابتداء
 وقال بعضهم لا يحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما قرب بالحرمه ابتداء وانما اقرب
 بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل رجل قال لامرأته ان شربت
 بالخمر ماء فانت طالق فاشربت من السقاء ماء حملا من الوادي تطلق امرأته وان
 دفعت الخبز الى السقاء وقالت احمل الماء الى نائم قبل الخبز قال بعضهم لا تبحث
 في يمينه لان هذا استيجار وليس بشراء امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها
 لصدقه ان لم يخرج ابنتك من هذا البيت تبكي هناك في طالق فخرجت المرأة ثم
 دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث ارج ان كان يسمي بكائها في البيت احد
 طلق اذ ابكت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا
 خرجت قبل ان تبكي بعد اليمين بطل اليمين فلا تبحث ببكائها بعد ذلك
 امرأة قالت لزوجه ان خبزت حتى تاكل فجاريتي خيرة فخبزت لخبازها
 فاكل منه الزوج لا تبحث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تخبز
 لاجله لا تبحث رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغير مرادي وهو اني
 فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توحي روبر من

جري أيد هذا وعيد ليس باذن فان دخلت يحنث، رجل قال لا حركه امرأته
 حين سألت منه طلاق ضمنها ان لو طلقها فانك تطلقين فقالت رضيت فطلق
 فماتت ثم قال هذه استبرأ ثم انكر الطلاق قالوا لا يسع هذه المرأة المقام معه فان
 ارادت ان ترجع اليه ولم يكن طلقها ثنتين قبل ذلك يحلف بالله ما ارادت
 بكلامك الذي تكلمت اكثر من واحد فان اى ان يحلف لم ترجع اليه وان حلف
 رجعت اليه بشكاح جديد امرأة كانت مع زوجها في بيت قريب لها فقال لها في الليل
 ان بتي الليل في هذا البيت فحلل الله علي حرام فخرجت من ساعته وابتت فخرج
 رانها زوجها قالوا ان اراد الزوج تحويلها بنفسها لا يحنث والقول في ذلك قوله
 وذكر في الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالقارسية اكرتوا مشيب در خانه بافست
 كذا فخرجت مع زوجها من ساعته وابتت معه في منزله قالوا ان اراد
 بذلك ان تنقل بمساعدها وقماشها يحنث ان ترك قماشها ثمه
 وان اراد النقل بنفسها لا يحنث وان اشكل على المرأة حلقة فان حلف
 فحسابه على الله تعالى وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال اكردين روز اينجا باشي
 وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومساعدها وان لم يوقت لم يكن
 له نية وقت اليمين يحل على الانتقال بنفسها رجل اراد السفر فحلفه
 صهره وقال ان غبت بعني هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند راس الشهر فامرأتك
 طالق فقال الحنفى بالقارسية هست ولم يزد على ذلك ثم غاب اكثر من شهر
 طلق امرأته لانه اجاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال
 فيطلق امرأته رجلا حكيمين رجل فلما بلغ الذكر الطلاق خطر به بالطلاق امرأته
 ان نوى عند ذكر الطلاق استيناف الطلاق وكان كلامه وهو لا يصلح

للإيقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينوط طلاق امرأته لا تطلق امرأته وان كان
 يصلح للإيقاع على امرأته لأنه اذا كان موصولا كان محمولا على الحكاية. رجل له أربع
 نسوة دخل بهن فقال كل امرأة لم اجمعها منكن الليلة فالاخريات طلق فجميع
 واحدة فطلع الفجر طلعت التي جامعها ثلثا لأنه جعل تركه جماع الواحد شرطا لتوقع
 الطلاق على البواقي بكلمة توجب تعميم النساء وفي التي جامعها واحد شرطا لطلقاتها ^{ثلاث}
 مرات وهو تركه جماع الثلث فتطلق هي ثلثا اما في غيرها واحد في كل واحدة شرط الطلاق
 مرتين بتركه جماع غيرها فطلق مرتين. رجل قيل له ألك امرأة غير هذه فقال كل امرأة
 له فهي طالق لا تطلق امرأة وهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها انت تريد ان تتزوج
 علي فقال ان تزوجت امرأة فاني طالق فاباها ثم تزوجها تطلق مرة اخرى وكذلك لو قالت له
 امرأته انت تزوجت علي امرأة فقال كل امرأة له طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن
 ابي يوسف ربح. والفرق ان كلام الزوج في هاتين المسئلتين بناء على كلام المرأة فتدبر
 في كلامه ما يدخل في كلام المرأة والمذكور في كلام المرأة في المسئلتين امرأة وهذا
 الاسم يتناول اية امرأة كانت فتدخل المخاطبة في كلام الزوج اما في المسئلة الاولى
 قول السائل لك امرأة غير هذه لا يتناول هذه المرأة بحال ما فلا يتناولها جواب
 الزوج. رجل قال لامرأته انت طالق غدا اذا دخلت الدار يغوز ذكر الغد ويتعلق
 الطلاق بدخول الدار غدا لو دخلت في اي وقت كان تطلق. ولو قدم الشرط فقال
 ان دخلت الدار فانت طالق غدا يتعلق الطلاق في الغد بدخول الدار لا لأنه جعل
 طلاق الغد جزء الدخول. ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق
 وطالق ان كلت فلا تا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث
 يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار تطلق فثنتين ولو فكلت فلا تطلق واحدة

ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلا تا كان المطلق المعلق بالاكراه
 الدخول حقه لو كانت قبل الدخول في الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء. ويجل قال
 لامرأته انت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقت الخطابية للمحال فان دخلت
 الدار وهي في العدة طلقت أخرى لان الدخول في الخطاب لا يمنع الدخول في المأوى
 العام. وكذا لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة الى ال
 فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى. وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق
 وفلانة لامرأة له أخرى طلقت فلانة للمحال ولا يقتضي التزوج فان تزوجها بعد ذلك
 طلقت أخرى. ولو قال لامرأته انت طالق وفلانة ان تزوجها لا تطلق امرأتين حتى
 يتزوج فلانة. ولو قال انت وفلانة طواق ان تزوجها لم يقع الطلاق عليه واحد حتى
 يتزوج فلانة. ولو قال انت وفلانة طواق ان دخلت فلانة الدار يقع الطلاق في
 تدخل فلانة. ولو قال كل امرأة لي طالق وانت طالق لأمها فانتان وليس اثر لثانيهما
 واحدا. ولو قال انت ومن دخلت الدار من نسائي طواق فهي طالق حين يسكن الدار
 دخلت الدار وهي في العدة لزمها أخرى. ولو قال ابعيد انت عن ديار الدار
 من عبيد وعق المخطاطب المحال فان قال غيبيت تعلوق بمقتضى الدخول لا يصح في
 رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها ما جئت جبهة فهي طالق لا تدخل المخطاطبة في
 وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها ما دامت فلانة جبهة لا تدخل فلانة في الميمن. ولو قال كل
 امرأة اتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها الاطلاق وان كان له اها عند
 الميمن كما لو قال كل امرأة اتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في الميمن وان نواها رجل
 قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلل الله عليه ثم قال ان تزوجت عليك
 فالطلاق عليه واجب فتزوج عليه ما يقع عليه كل واحدة طلقة وتقع تطليقة أخرى

يصر فيها الى ايتها شاء لان قوله فحلل الله على حرام جعل يميناً بطلاق كل من كانت
في نكاحه وكلام الثاني يمين بطلاق واحد من نسائه بغير عينها فاذا تزوج امرأة انحلت
اليمينان فيقع على كل واحدة منهما تطليقة باليمين الاولى وبالكلام الثاني على قول من
يصح هذا اليمين يقع طلاق اخر على واحدة بغير عينها يصر فيه الى ايتها شاء قال ولا فائدة
رضه وفي هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني يمين بطلاق واحدة بغير عينها وكما تزوج امرأة
وقعت على كل واحدة منهما تطليقة فبانت الحديثة لا العدة فكيف يملك به وقت
الطلاق الثاني اليها. رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم
طلق واحدة بيمينها تطليقة باثنية ثم دخل الدار وهي في العدة فطلقن جميعاً رجل قال
كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك
لا يقع عليه من يستفيدها رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كُتبت فلانا فكم ثم
تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجات بعد الكلامين
الاول ذكرها القيد وزى رج. ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كُتبت فلانا
فتزوج ثم كلم ثم تزوج اخرى ثم كلم لا تطلق الثانية. ولو قال كل امرأة اتزوجها
فهي طالق كل اكلمت فلانا فتزوج امرأة فكلم طلقت فان تزوج امرأة اخرى ثم
كلم ثانياً طلقت المنكوجة الاولى تطليقة اخرى بهذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق
المنكوجة الثانية رجل قال لامرأته ان لم تكن في حائض فانت طالق ثلثاً فجاءت
بولد لاقول من سنتين بيوم من وقت اليمين لا تطلق في الحكم فان جاءت
لاكثر من سنتين بيوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقر بها الا احتمال
ان لا تكون حاملاً وكذا اذا لم تحض لا ينبغي له ان يقر بها حتى تضع رجل قال
لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال قد طلقتك تطلق

أخرى في القضاء فإن عطلنا قايلاً لك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى
 بهل قال لأجنبية أن طلقك فعبدى حر يصح ذلك وبصيرك أنه قال إن
 تزوجتك وطلقك فعبدى حر ولو قال أن طلقك فانت طالق ثلثاً لا يصح
 اليمين إذا قال للمنكوحة تكاحاً فاسداً أن طلقك فاليمين على الطلاق واللسان
 رجل يحلف ليطلق فلانة اليوم ثلثاً وفلانة الأجنبية أو امرأة طلة ما هو ثلثاً
 فيمنه لأن يطلقها باللسان وهو كما يحلف ليتزوجن فلانة اليوم وهي منكوبة
 الغير ومن خولته كانت اليمين على النكاح الفاسد رجل قال لأمرأته إن دخلت
 الدار إن دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة
 واحدة طلقت استحسننا، وكذا لو قال أن تزوجتك أن تزوجتك فانت طالق
 فتزوجها مرة واحدة طلقت وإن قال أن تزوجتك فانت طالق أن تزوجتك أو
 قال إذا دخلت الدار فانت طالق إذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل من
 ولا تطلق ما لم يتزوجها مرتين رجل قال لأمرأته طلقية نساء شئت ليس لها أن
 تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رجلاً أن تطلق نفسها، وكذا لو قال
 نساء كل من طوأت أن شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلي غيرها في قول
 أبي يوسف رجلاً لو قال لها أمر نساء بيدك لئلا قالوا ليس لها أن تطلق نفسها وعن أبي يوسف
 رجلاً أن تطلق نفسها، وأما قال نساء كل من طوأت أن دخلت الدار فدخلت طلقت
 هو يبرها، وأما قال نساء شئت طلاقها فهي طالق فشاعت طلاق الكل لا تطلق إلا
 واحدة، وأما قال نساء شئت الطلاق فهي طالق فشئت طلقن رجل قال لأمرأته
 أنت طالق عند أن شئت كانت الشيئة اليها في الغد، ولو قال أن شئت فانت طالق
 عند كانت الشيئة للمحال في قول محمد رجلاً، وقال أبو يوسف رجلاً الشيئة اليها في الغد

في الفصلين وهو رواية عن أبي حنيفة ربح وقال زفر ربح المشيئة إليهما في الحال في الفصلين
 وكذا قال أبو حنيفة ربح إذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا إن شئت أو امرئ يبذل
 غدا إن شئت أو قال إن شئت فاختاري غدا أو قال إن شئت فامركي بيدي في الغد
 كانت المشيئة في الغد. وكذا لو قال إن شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها أن تطلق
 نفسها إلا بمشيئة الغد. وكذا لو قال أنت طالق إذا دخلت الدار إن شئت قال أبو يوسف
 ربح وهو قول أبي حنيفة ربح المشيئة بعد الدخول ولو قال أنت طالق رأس الشهر إن
 شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر. رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثا إن شئت فقالت
 أنا طالق فهو باطل. وأن قالت أنا طالق ثلثا فهي ثلث. رجل قال لامرأته طلق نفسك
 عشرا إن شئت فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء. ولو قال طلق نفسك واحدا إن
 شئت فقالت قد شئت ثلثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة ربح وقال أبو يوسف
 يقع واحدا. ولو قال لها طلقني نفسك إن شئت وطلقني فلانة امرأة له أخرى
 إن شئت فقالت فلانة طالق وأنا طالق أو قالت أنا طالق وفلانة طالق
 طلقنا جميعا. قال محمد ربح. وكذا لو قال لامرأته أنت طالق واحدا إن شئت
 وأنت طالق ثنتين إن شئت فقالت قد شئت واحدا وقد شئت ثنتين
 إذا وصلت فهي طالق ثلثا. وكذا لو قال طلقني نفسك إن شئت واعتقني
 عبي إن شئت فبدأت بطلاق نفسها أو اعتاق عبي جميع. قال إذا
 كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما باخر واحد لا يخرج الأول من يدها
 بإيهما بدأت. ولو قال لها زوجها طلقني نفسك إن شئت وقال لها
 رجل أخرعتني عبي إن شئت فبدأت باعتاق العبد قبل الطلاق
 خرج الأمر من يدها قال من قبل أنها أخذت في عمل غير الطلاق. رجل قال

لامرأته انت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا يشاء لا تطلق
 لان له ان يشاء في اليوم. قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت
 نصف واحدة لا تطلق. قال لامرأته طلق نفسك واحدة بائنة ان شئت فطلقت
 نفسيها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول ابي يوسف رج وهو قياس قول ابي حنيفة رج.
 ولو قال لها طلق نفسك واحدة املك الرجعة ان شئت فطلقت نفسيها واحدة بائنة
 يقع واحدة رجعية في قول ابي يوسف رج لان في مشيئة البائنة مشيئة اصل الطلاق
 ولا يقع شيء في قياس قول ابي حنيفة رج لانها ما انت بمشيئة فوض اليها فلا يقع
 كما لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسيها ثلثا لا يقع شيء في قول ابي حنيفة رج
 رجل قال لغيره طلق امرأتي ما شاء الله تعا وشئت فطلقة ما الخاطب لا يقع. وكذا لو قال
 لامرأته انت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء. رجل قال لامرأته انت طالق ان
 شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت
 ولو قال لامرأته انت طالق متى شئت فقالت في المجلس او بعد الاقضاء لا يصح الامر
 من يدها. وكذا لو قال انت طالق متى اريدت فقالت لا بئ. ولو قال لها طلق نفسك
 ثلثا ان شئت فقالت اذا طالق لا يقع شيء. ولو قال لها طلق نفسك ان شئت
 فقالت قد شئت ان اطلق نفسي كان باطلا. رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا
 شئت ثم حزن الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رج كل شيء يملك
 الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه
 لا يبطل بالجنون. رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت
 ثنتين فقالت قد شئت ثلثا طلقت ثلثا ولو قال انت طالق ثلثا وفلانة
 واحدة ان شئت فشاءت واحدة لفلانة طلقت فلانة واحدة ويبطل

عنها الثلثة رجل قال لأمرأته ان شئت وان لم تشأني فانت طالق. فهذه المسئلة
 على وجوه. منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق او قدم
 الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشأني. او وسط الطلاق فقال ان
 شئت فانت طالق وان لم تشأني. وكل ذلك على وجهين. أحدهما اذا اعاد كلمة
 الشرط فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق. او لم يعد وذكر حرف العطف فقال
 ان شئت ولم تشأني فانت طالق. والافاضة لثلاثة المشيئة والاباء والكراهة فان
 لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة يقدم الطلاق على
 المشيئة او اخر او وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة
 كما لو قال ان اكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا. والجمع بين
 المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق ابدا. وان اعاد كلمة الشرط وقد
 المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق لا يقع الطلاق ابدا لان عند تقديم
 الشرط يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة جميعا. كما لو قال ان اكلت وان شربت
 فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح اليمين. وكذا لو قال ان شئت وان ابيت فانت طالق
 الكراهة مكان الاباء. وان قدم الطلاق على المشيئة فقال انت طالق ان شئت وان
 لم تشأني فقالت في مجلسها شئت بطلقت لوجود المشيئة. وكذا لو قامت عن مجلسها
 قبل ان تقول شيئا طلقت لان عند تقديم الطلاق يتخلق الطلاق باحد هما
 كما لو قال انت طالق ان اكلت وان شربت فاذا قالت شئت بطلقت
 لوجود المشيئة. وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم
 المشيئة. وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأني
 فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين لما عرف في الجامع الكبير وان

ذكر الأبناء وقدم الطلاق فقال أنت طالق إن شئت وإن أبيت فقالت شئت أو
 قالت أبيت يقع الطلاق لأن الشرط أحدهما. وإن قامت عن مجلسها قبل أن تقول
 شيئا لا يقع لأن الشرط أحدهما ولم يوجد. وأما المشيئة فظاهرة للمعرف. وكذا الأبناء لأن
 الأبناء فعل الفعل يعرف بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه
 والكراهية بمنزلة الأبناء. وإن وسط الطلاق فقال إن شئت فأنت طالق وإن أبيت
 فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق. قال محمد رحم هذا إذا لم ينوشيا فإن نوى وقوع الطلاق دون
 التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها يقدم الطلاق على الشرط الآخر أو وسط لأنه إذا نوى
 الإيقاع يصير كأنه قال أنت طالق شئت أو لم تشأني أو قال أنت طالق شئت أو أبيت
 ولو قال أما أنت طالق متى شئت زابيت فهو على المجلس وغيره لا نطق حتى تقول شئت
 وأبيت بخلاف قوله أنت طالق إن شئت وأبيت لأن ذلك يقتصر على المجلس فإذا تكلم
 بأحد هما يخرج الأمر من يد ما أمركم به لا وقت فلا يخرج الأمر من يدها إذا تكلمت بأحد
 الأمرين أنه لو قال لها أنت طالق متى شئت فقالت في مجلس أو بعد لا أشاء لا يخرج
 الأمر من يدها إنما ان تشاء بعد ذلك. وكذا لو قال متى أبيت. ولو علق الطلاق
 بمشيئة الله تعالى فقال أنت طالق إن شاء الله تعالى أو قال إن أحب أو
 رضي أو أراد أو قد لا يقع الطلاق. وكذا لو قال أنت طالق ما شاء الله أو قال
 إلا إن يشاء الله أو قال إن لم يشأ الله. أو قال أنت طالق كيف شاء الله
 يقع الطلاق وأحدة وجعية. وكذا لو قال أنت طالق وإن شاء الله
 ولو قال إن شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم. ولو قال إن شاء الله أنت
 طالق لا تطلق في قول أبي يوسف رحم ونطلق في قول محمد رحمه الله والفتوى على
 قول أبي يوسف رحم وكذا لو قال إن شاء الله وأنت طالق واختلف أبو يوسف

ومحمد بن الحنفية ان الطلاق المبرور بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون
 ايمنا قال ابو يوسف بن محمد بن عيسى لو قال لامرأته ان خلعت بطلا فقلت فعبدني
 حر فتر قال لها انت طالق ان شاء الله حين يصح الاستثناء عند ما يحث في قول
 ابو يوسف بن محمد بن محمد بن عيسى لا يكون ايمنا ولا يحث. وعلى هذا لو قال لامرأته انت
 طالق ان دخلت الدار وعبدني حر ان كلمت فلانا ان شاء الله على قول محمد
 بن نصر. والاستثناء الى الطلاق والعتاق جميعا. وعلى قول ابو يوسف بن محمد بن
 الاستثناء الى اليمين الثانية كما لو ذكره كان الاستثناء شرطا. ولو قال انت
 طالق بارادة الله تعالى او بحبته او بمشيئته او برضاه لا تطلق. وكن الودكر
 مكان حرف الباء كلمة فيقال انت طالق في مشيئة الله او في ارادته
 او في حكم الله او في امره او في قضائه او في قدرته او في تقديره لا تطلق
 ولو قال انت طالق في علم الله او في معلومه تطلق ولو ذكر حرف
 اللام فقال انت طالق لمشيئة الله او لمحبته او لقضائه او غير هذا
 من الفاظ تطلق. ولو قال انت طالق بعون الله او بمحكمة الله او
 بقضائه او بعلمه او بقدرته تطلق. ومن شرط صحة الاستثناء
 عند مشا شخص ان يكون الاستثناء مسموعا بحيث لو قرب انسان
 اذنه الى فيه يسمع ويصح استثناء الاصم. ومن شرط صحة الاستثناء
 ان يكون موصولا ولا ينقطع بالتنفس ولا بالعطاس ولا بحشاء ولا يتحلل النذر
 بين الاستثناء وبين ما قبله فيقال انت طالق يا عمرة ان شاء الله صح الاستثناء
 وكذا لو قال انت طالق يا زانية ان شاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق
 يا فلانة الا واحدة يصح استثناء الواحدة ويقع فثان. ولو قال انت طالق حتى

يُطِيبُ قَلْبَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ طَلْقٍ وَلا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ. رَجُلٌ
قَالَ لِمَرْأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْتَ طَالِقٌ عِنْدَ نَيْصَرَفٍ الِاسْتِثْنَاءُ لِلِأَوَّلِ وَيَقَعُ
وَاحِدَةً بِالْكَلامِ الثَّانِي عَلَى قَوْلِ زُفَرِيٍّ يَنْصَرَفُ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَيْهِمَا وَلا يَقَعُ شَيْءٌ. وَلَوْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ لِلْحَالِ وَاحِدَةً. وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِنْ شَاءَ
اللَّهُ بَدَأْتَ طَالِقٌ ثَلَاثِينَ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ تَالُوهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجُلٌ ظَاهِرٌ
لأنَّ عِنْدَهُ الِاسْتِثْنَاءُ أَبْطَالَ تَقْدِيمَ أَوْ تَأْخُرَ قَوْلِهِ لَشَاءَ اللَّهُ وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
اسْتِثْنَاءٌ فَيَبْطُلُ الْكُلُّ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ يَصِحُّ رَجُلٌ الِاسْتِثْنَاءُ تَعْلِيْقُ فَا لِمُطْلَقِ الْأَوَّلِ تَعْلَقُ مَشِيئَةُ
اللَّهِ الثَّانِي تَعْلَقُ بَعْدَ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَةُ اللَّهِ غَيْبٌ عَنَّا لَا نَعْرِفُ وَجُودَهَا لَا نَعْلَمُ فَلَا يَحْكُمُ
بِقَوْلِهِ الطَّلَاقُ بِأَنَّ بِالْكَلامِ الثَّانِي تَعْلَقُ الطَّلَاقُ بَعْدَ مَشِيئَتِهِ فَلَوْ قُلْنَا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ظَهَرَ
مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعْلَقُ بِمَنْ حَيْثُ يَصِحُّ فَلَا يَصِحُّ. وَلَوْ قَالَ لِمَرْأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ وَاحِدَةً إِنْ شَاءَ
وَأَنْ لَمْ يَشَأْ ثَلَاثِينَ فَمَضَى الْيَوْمَ وَلَمْ يَطْلُقْ قَالَ أَبُو يُونُسَ يَصِحُّ ثَلَاثِينَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
لَوْ شَاءَ وَقُوعُ الْوَاحِدَةِ لَا جَرَى عَلَيْهِ لِسَانُهُ الطَّلَاقُ فِي الْيَوْمِ فَإِذَا مَضَى الْيَوْمَ وَلَمْ يَطْلُقْ
أَنْعَدَمَتِ الْمَشِيئَةُ. وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الْيَوْمِ وَاحِدَةً لَا يَنْزِلُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَلَوْ قَالَ
أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِحُّ ثَلَاثًا. وَكَذَلِكَ يُقَالُ
لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَعْتَقُ الْعَبْدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِحُّ لِأَنَّ الْإِجَابَ
الثَّانِي وَقَعُ لَهُ وَأَفْصَحُ فَا ضَلَّابِينَ الِاسْتِثْنَاءُ وَيَبِينُ مَقَابِلَهُ وَقَالَ صَاحِبُهَا الِاسْتِثْنَاءُ
صَحِيحٌ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ. وَعَلَى هَذَا الْخِلَافُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا
وَاحِدَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِحُّ الثَّلَاثُ. وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً
ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَحِحٌ الِاسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِمْ رَجُلٌ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَشَهِدَ عِنْدَهُ
عَدْلَانِ أَنْتَ اسْتَنْتَيْتَ مَوْصُولًا وَهُوَ لَا يَدْرِي ذَلِكَ تَالُوهُ الْكَافُورُ الْكَافُورُ فِي الْغَضَبِ يَصِيرُ

بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله ان يعتمد على قولها والا
فلا اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق انشاء الله فكذلك
المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج. ويحتمل
بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابدية. ولو قال الزوج طلاقك امنس
وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج. وذكر النوادر
خلافين ابي يوسف ومحمد فقال علي قول ابي يوسف رج يقبل قول الزوج
ولا يقع الطلاق وعلي قول محمد رج يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد
والفتوى احتياطاً الأمر الفرج في زمان غلب فساد الناس. ولو خالف امرأته
ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية فهذا والطلاق سواء. وان ذكر
البدل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء كوعصام
وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع جعلاً واراد ياخذ الجعل ذكر البدل
في الخلع لاحقية الاخذ وكما لا يصدق في القاضى فيما ذكرنا لا يصدق في
المرأة. وان شهد الشهود بخلع او بطلاق بغير استثناء قال في السير
الكبرى اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت للمسيح ابن الله في قول
النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج
مع يمينه. فان جاءت المرأة بشهود فقأ لو اسمها يقول المسيح ابن الله
ولم يقبل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الا انهم لم يسمعوها فان العا
يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال الشهود لا نرى قال ذلك
ام لا الا انهم سمع منه شيئاً غير قوله المسيح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم حتى
يشهدوا انه لم يقل معهم شيئاً او جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذا قال شمس

الأئمة السرخسي رحمه الله من المسائل التي يقبل فيها الشبهة على النفي ولو جرى الاستثناء
 على لسانه من غير قصد أو استثنى ولا يعرف معنى الاستثناء قبل هذا.
 رجل قال لأمرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع
 شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق النساء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة
 يصح يقع الثالث لأنه فخلل بين الثالث وبين الاستثناء ما الحكم له فيلغو
 فلا يصح الاستثناء كما لو سككت بعد الثالث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف
 ومحمد يصح لا يقع شيء قال رضي ولو قال لأمرأته أنت طالق ثنتين وثنتين أو واحدة
 طاعت ثلثا ولو قال أنت طالق ثنتين وثنتين أو اثنتين يقع ثنتان ولو قال
 أنت طالق ثنتين وثنتين أو ثلثا طلقت ثلثا لأنه لا وجه أن يجعل هذا الاستثناء
 الثالث من الثنتين لمن الثنتين الأولين ولأمن الآخرين ولا وجه أن يجعل هذا
 الاستثناء الثنتين منهن ما يجتمعان مستثنى من كل ثنتين واحدة ونصفها فيبطل
 الاستثناء ضرورة. إذا قال لأمرأته أنت طالق أربعا أو ثلثا يقع واحدة. وكذا لو قال أنت
 طالق عشر أو تسع كانت تطليقة واحدة. وإذا قال أنت طالق ثلثا أو أربعا قال أبو
 حنيفة يصح يقع الثالث لأن الثالث الثاني وقع له فصار فاصلا بين الاستثناء
 وبين الأول. وقال محمد يصح ثنتان لأنه جمع بين الثالث في الأول والثاني بحرف
 الجمع فصار كأنه قال أنت طالق ستا أو أربعا فيقع ثنتان ولو قال أنت طالق ثلثا أو أربعا
 واثنين عن أبي حنيفة يصح أنه قال يقع الثالث كأنه قال أنت طالق ثلثا أو ثلثا وقال أبو
 يوسف يصح ثنتان فيصح استثناء الواحدة ويبطل الباقية ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا
 أو واحدة أو ثلثا طلقت ثلثا كأنه قال أنت طالق ثلثا أو ثلثا. وكذا لو قال أنت طالق واحدة
 واحدة واحدة أو واحدة واحدة واحدة طلقت ثلثا ولو قال أنت طالق

ثلثا الواحدة وواحدة وواحدة طلقت ثلثا لأنه جمع في الاستثناء بحرفها الجمع
 كأنه قال أنت طالق ثلثا الأثلثا وقال أبو يوسف ربح يقع واحدا ويصح استثناء
 الواحدة والثانية لأنه استثناء البعض ولا يصح استثناء الباقي كيلا يؤدي إلى
 استثناء الكل ولو قال أنت طالق ثلثا الواحدة واثنين ومات قبل البيان ذكر
 في بعض الروايات عن أبي يوسف ربح يقع واحدة ويقع ثنتان في قول محمد ربح وعلى
 قول أبي يوسف ربح يكفر الاستثناء ويقال الواقع على قول محمد ربح يقبل الاستثناء
 فيقع ثنتان وذكر في الوصايا أنه إذا وقع الشك في الاستثناء يقبل الاستثناء في
 قول أبي يوسف ربح لأن على قوله الاستثناء يخرج فإذا وقع الشك في الاستثناء
 لا يخرج إلا القدر المتيقن وعلى قول محمد ربح الاستثناء تكلم بالباقي في الشك
 فالشك في الاستثناء يكون شكاً في الإيجاب فلا يثبت إلا القدر المتيقن وذكر في
 الإقرار إذا قال الرجل لغيره لك على ألف أمانة أو خمسون ذكراً بنوا دار أبي سليمان
 ربح أنه يلزمه تسعمائة وخمسون وذكر في رواية أبي حفص ربح أنه يلزمه تسع مائة
 وهو الصحيح رجل قال لأمرأته أنت طالق ثلثا الأشياء طلقت ثنتين قضاء إذا قال
 لأمرأته أنت طالق ثلثا الواحدة غداً إذا قال الواحدة إن كلمت فلاناً لا يقع شيء قبل
 مجيء الغد والكلان وعند الكلام مجيء الغد يقع ثنتان لأن الأصل أن يكون المستثنى
 منه من جنس المستثنى فإذا كان المستثنى معلقاً ومضافاً إلى الغد كان المستثنى منه
 معلقاً ومضافاً إلى الغد إذا قال لأمرأته أنت طالق يا زانية ثلثا قال أبو حنيفة ربح تطليق
 ثلثا واحد عليه ولا عان وقال أبو يوسف ربح هي طالق واحد عليه الحد لأن حكم الغد
 أشد من حكم الطلاق فيصير فاصلاً بين التلث والطلاق فيقع واحدة ولو قال لغير
 المدخول أنت طالق ثلثا لا يقع إذا عدت رجل قال لأمرأته أنت طالق

ثلثا فاعلم ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا اعلم ان شاء الله
 او قال اذ هيمن ان شاء الله طلقت ثلثا وبطل الاستثناء رجل حلف باطلاق
 واراد ان يقول في آخره ان شاء الله فاختار انسان فمه فان ذكر الاستثناء بعد
 ما رفع يده عن فمه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلل بين الطلاق وبين الاستثناء
 عطاس او جشأ رجل اراد ان يحلف رجلا فخاف ان يستثنى الحالف فجعل
 له ان يامر الحالف حتى يقول عقيب اليمين موصولا سبحان الله او استغفر الله او
 كلاما لا يصح الاستثناء بعد رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله
 قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستثناة يانته رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا
 او لاو فارسيته يانه لا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق والافارسيته وذكر وكذا
 لو قال انت طالق ثلثا كان وفارسيته اكر يوجد وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان وفارسيته
 اكر وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان لم وفارسيته اكر نه وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان لم
 يكن وفارسيته اكر نبود لان هذه الالفاظ الفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالعمل
 يخرج منه ان يكون ايقافا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا ناسيا فكله
 ناسيا ثم كلف هذا الزمان حاشا اليه استثنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه
 داخل ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا الا ان اسمه وكلمه ناسيا ثم كلمه
 ذاكر الا يكون حاشا لان كلمة الا ان للغاية قال الله تعالى ولستم بأخذلوه الا ان يغضوا فيه
 واراد به للغاية فاذا كلمه ناسيا انتهت اليمين فلا يحث بعد ذلك رجل قال لغيره لا
 اعشروا يام الا ان اموت ونوى بقلبه ان لم يميت ابدا فانك انيت عيسته بالله لا يحث وانك
 بطلاق او عتاق لا يصدق قصاء رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثين واحدة الواحدة
 عشر فثلاث لان الجمع بين الواحد والثلاثين يحذف الجمع طعنه بان هذا الجمع فصا كانه قال

أنت طالق ثلثا الأواحدة يقع ثنتان. ولو قال لأمرأته أنت طالق ثلثا غير ثلث ثنتين
 قال محمد بن يحيى يقع ثنتان. ولو قال أنت طالق عشر الأواحدة يقع ثنتان
 والأصل في تحريم هذه المسائل أن يأخذ العدد الأول يمينه ثم الثاني ويسار ثم الثالث يمينه
 ثم يطرح ما في يساره عما في يمينه فما يقع في يمينه بعد الطرح فهو الواقع. ولو قال أنت طالق ثلثا
 الأواحدة أو نصف واحدة يقع الثلث لأنه واقع الشك في المستثنى فكان المستثنى هو الأصل كأنه
 قال أنت طالق ثلثا الأواحدة أو نصف واحدة. وكذا لو قال أنت طالق ثلثا الأواحدة أو شيء يقع الثلث
 لأنه لم يستثن. إذا قال لأمرأته أنت طالق ثنتين وثنتين أو أربعاً طلقت ثنتين
 ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الأواحدة يقع الثلث. وكذا لو قال أنت طالق ثلثا
 الأواحدة واحدة واحدة طلقت ثلثا رجل قال لأمرأته أنت بائن ويؤى بذلك ثلثا الأ
 واحدة طلقت ثنتين بائنتين. وقال محمد بن يحيى طلقت واحدة. وكذا لو قال أنت طالق ثلثا أو
 الأواحدة طلقت ثنتين بائنتين. ولو قال أنت طالق ثلثا بائنة الأواحدة أو قال ثلثا البتة
 الأواحدة يقع رجعتان. وكذا لو قال أنت طالق ثلثا الأواحدة بائنة أو واحدة بثمة يقع
 تطليقتان رجعتان. ولو قال أنت طالق ثلثا حراماً الأواحدة طلقت ثنتين يملك الز
 رجل قال لأمرأته إذا دخلت الدار فانت طالق ثلثا لا يقع عليك إلا بعد كلام فلا بد
 عند خلت الدار طلقت ثلثا وكلام فلا بد باطل. ولو قال أنت طالق اليوم ثلثا يقع
 عليك غدا فهي طالق اليوم ثلثا. ولو قال أنت طالق اليوم أن يشاء الشيطان أو يشاء
 الملك لا يقع شيء. ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان لا يقع شيء. وكذلك لو
 قال أنت طالق إلا ما شاء الله أو قال إلا أن يشاء الله لا يقع شيء. إذا قال لأمرأته
 أنت طالق ثنتين لأبى واحدة طلقت ثلثا. ولو قال أنت طالق لأبى طالق
 طلقت ثنتين وكذا لو قال أنت طالق واحدة لأبى واحدة. وكذا لو قال

أنت طالق واحد لأبل طالق واحد رجل قال لامرأته أنت طالق أو لا شيء كان باطلا
 فان قال انا وقع الطلاق الذي قلت طلقت الساعة وهو نظير ما لو طلق رجل امرأته
 فقال رجل اخر انا وقع طلاق فلان الذي اوقعه على امرأته طلقت امرأة القاتل رجل قال
 لامرأته أنت طالق واحد لأبل غدا طلقت للحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد وهي
 في المدة يقع اخرى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثا الا نصفها يقع ثنتان ولو قال الا
 انصافهن يقع الثلث رجل قال لامرأته أنت طالق لولا ابوك او قال لولا خنتك او قال
 لولا اني اجبتك فهو استثناء ولا يطلق شيئا المبطل للاستثنائين خمسة احد هان يزيد
 المستثنى على المستثنى منه لقولك أنت طالق ثلثا الاربع الا يصح الاستثناء والثاني
 استثناء بعض الطلاق نحو ان يقول أنت طالق الا نصفها طلقت واحدة والثالث ان
 يكون المستثنى مثل المستثنى منه نحو ان يقول أنت طالق ثلثا الا ثلثا والرابع السكوت
 لا للتفسير العكس ونحو ذلك من غرض ورة وان قل وفي بعض الروايات اذا كنت
 معتذرا لنفسك وله بدل من ذلك لا يقطع الاستثناء والخامس ما يورد في بعض
 الاستثناء وبطل البعض كما قال أنت طالق ثنتين وثنتين الا ثلثا والله اعلم بالصواب
 مسائل تعليل الطلاق بالتزويج

رجل قال ان فعلت كذا انا امرأته طالق وليس له امرأة فتزوج امرأة ثم فعل ذلك
 لا يحتج في يمينه واو قال ان تزوجت امرأة او اعرست انسانا لي تزوج لي امرأة فهي
 طالق ثم افرغ ان يتزوج له امرأة ففعل المأمور لا يطلق امرأة الخالف لانه حث
 بالامر لا بالجاء وهو نظير ما روى عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال رجل ان
 تزوجت فلانة او خطبتها فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يحتج في يمينه لانه
 حث بالخطبة اذا قال للاجنبية او للمباعدة اكرت اخا هنيء ككهم او قال فواك

كتم أو قال بجواهم خواستن أو قال أكرهواهم تراطلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأتها لأنه يثبت
 بالأرادة قبل النكاح فلا يثبت بالنكاح قالوا لا تارضوه وهذا الجواب ظاهر فيما إذا قال قبل النكاح
 ميخواهم كـ فلان را بجواهم فان لم يقل كذلك وكان يمينه أكثر من الجواهم أو بجواهم خواستن فهذا
 الجواب مشكل لأن الأرادة من أفعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما لم يتكلم به رجل
 قال أكره فلان را من بزيه بد مند أو اطلاق قالوا لا يصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تصح هذه اليمين وتطلق وكذا الحال لو ألد يه إن زوجته
 امرأة فهي طالق فتزوجها امرأة بامره قالوا لا يصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله يصح وتطلق وهو الصحيح لأن التزويج لا يتم إلا بالتزويج ولو قال أكره خترة فلان
 من دهنند أو اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال أكره بد مند بزيه تطلق ولو قال أكره فلان را من
 بزيه داد شهود قالوا لا يصح قالوا لا تارضوه وينبغي أن يصح على قول الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ولو قال أكره فلان را بزيه كتم أو اطلاق فتزوجها تطلق ولو قال لم تنكح حتى
 أن تزوجت أو قال أكره ترا بزيه كتم ينصرف ذلك إلى العقد وكذا لو قال أكره ترا نكاح كتم
 ينصرف إلى العقد وهو الصحيح ولو قالوا بالعربية أن نكحتك يقع على الوطء ولو قال
 للبطانة طلاقا جميعا أكره ترا بزيه كتم ينصرف إلى العقد فإن نوى الرجعة صححت نيته
 وعند الإطلاق ينصرف إلى العقد فوضوؤه زوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل أن لا يتزوج
 امرأة ثم أجابته بالخالف نكاحا باشرة الفضولة قبل اليمين لا يثبت في يمينه لأن الإجازة ليست
 بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولة أن لا يتزوج امرأة ثم زوج الفضولة امرأة وأجاز
 الخالف نكاحه بالقول ثبت في يمينه وإن أجاز بالفعل من سوق مهرها ونحوه
 اختلافوا فيه وأكثر المشايخ على أنه لا يثبت ولو وكل رجلا بأن يزوجه امرأة ثم
 حلف أن لا يتزوج فزوج الوكيل امرأة ثبت في يمينه لأن عقد الوكيل

انتقل الى الموكل بقوله فيبحث كما لو ايجاز كاح الفضولي بالقول ولو ان بكرا
 حطفت ان لا تزوج نفسها فزوجها وليها فسكتت روى عن محمد بن رج انه قال ^{حش}
 في ميثم ما جعل الاجازة بالفعل حشا رجل حلف ان لا يزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحا
 فاسدا ذكر في الكتاب انه لا يبحث قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد بن رج واما علي قول
 ابي حنيفة فيبحث والصحيح جواب الكتاب رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق وروى من بلد
 كل او نوى امرأة حبسية او غيرها لا يكون مصداقا لظاهر الرواية قضاء ولو قال كل امرأة
 تزوجها ابدا او قال في الثلثين سنة في طالق ان كلت فلا ينافي تزوج امرأة قبل الكلام وتزوج
 امرأة بعد طلاق كل امرأة تزوجها في تلك السنة فان لم يكن اليمين موقنة بان قال كل امرأة
 تزوجها فهي طالق ان كلت فلا ينافي تزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد طلاق التي
 تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مررت المسئلة قبل هذا
 ولو قال ان كلت فلا ينافي كل امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل
 الكلام كانت اليمين مطلقة او موقنة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج
 قبل الكلام صححت نيته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على
 المتزوجة قبل الكلام بنيتها وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ فيقع الطلاق
 عليها جميعا رجل قال اية امرأة تزوجها فهي طالق كانت اليمين على امرأة واحدة لا
 ان ينوي جميع النساء ولو قال بالفارسية هر كدام زن كه بزني كنم وطلاق فمنا
 على كل امرأة يتزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجعلوا هذا
 الكلام فارسية قوله اية امرأة تزوجها والصحيح هو الاول ولو قال بالفارسية
 هر كدام زن كه در نكاح من آيد يذهبني ان يكون هذا على كل امرأة
 يتزوج في قولهم جميعا لانه جعل النكاح صفة للمرأة فتعم بمجموع النوصف

ولو قال هرجه زن كنتم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان ينوي به التكرار. ولو قال هربا
 كد زن بنى كنتم يتناول كل امرأة ويتكرر الطلاق على كل امرأة بتكرار التوبة. ولو قال هرجه
 زن كنتم بطلاق يقع على امرأة واحدة لا غير. ولو قال اكر فلانة راسخوهم او قال هرجه
 راسخوهم ان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزويج يقع الطلاق. وان كان
 ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح اليمين ولا يقع الطلاق عند التزوج
 ويعرفنا من هذا اللفظ التزويج دون الخطبة. رجل قال بالفارسية اكر خزانو
 زن كنتم لو قال اكر خزانو تو مرادون باشد في طالق او قال هربا طلاق داده متزوج امرأة
 غيرها ثم تزوج اخرى طلقته الاولى دون الثانية لان قوله زن لا يتناول الا امرأة
 واحدة. ولو قال اكر مرادين جهان زن بود بيسه طلاق فتزوج امرأة طلقته فان تزوج
 اخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا اللفظ لا يتناول الا امرأة واحدة. امرأة قالت لا حبي
 زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلقته. ولو قال انت طالق لا تطلق ولا
 يكون هذا الكلام مقبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبار اما في المسئلة الاولى جعل طلاقها
 جوازا لنكاحها وطلاقها لا يكون جوازا لنكاحها الا بالقول فيكون كلامه مقبولا للنكاح
 ثم يقع الطلاق بعلمه. رجل قال كل امرأة تزوجها ابدا في قرية كذا في طالق ثم اخرج امرأة
 من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يزوجها في قرية كذا. وكذا لو لم يخرجها من
 تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحث لان شرط الحث النكاح في تلك القرية
 ولو قال كل امرأة تزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حث فيها تزويجها
 رجل قال كل امرأة تكون لي ببنجارا في طالق فتزوج امرأة ببنجارا طلقته. وان تزوجها
 في غير بنجارا ثم نقلها الى بنجارا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم لا تطلق
 الصحيح لان في العرف مراد بهذا التزوج ببنجارا. رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان في طالق

وليس لفلان وقت اليمين بنت شجاءت له بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحنث في
يمينه وليشترط قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما يحدث بعد اليمين
كما لو حلف أن لا يتزوج من أهل هذا الدار وليس لذلك الدار أهل ثم سكبها فتزوج الخالف
منهم امرأة لا يحنث في يمينه وليشترط وجود أهل وقت اليمين إلا أن هذا الجواب يوافق
قول محمد رحمه الله في قياس قول أبي حنيفة وإليه يوسف رحمه الله في هذه اليمين ما كانت
موجودة وقت اليمين وما يحدث بعده كما لو حلف أن لا يكلم ابن فلان وليس لفلان
ابن ثم ولد له ابن وكله الخالف يحنث في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رحمه الله ولا يحنث
في قول محمد رحمه الله ولو قال والله لا أتزوج امرأة من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة
ولدت بعد اليمين حنث. فرق محمد رحمه الله بين هذا وبين بنت فلان لأن أهل الكوفة
قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على اليمين غيظا لحقه من جهة أهل الحامل على
اليمين معني في الكوفة فيدخل في هذه اليمين الموجود بعد اليمين وقت اليمين بخلاف
بنت فلان لأن ثمة الحامل على اليمين غيظا لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه
الموجود لا الحادث ولو حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج بجارية ولدت
بالبصرة ونشأت بالكوفة تراوحت بهلخت الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن عند
المعتبر في هذا الولادة رجل حلف بالفارسية أن لا يتزوج من نساء فلان فتزوج
ابنة بنت فلان قالوا لا يحنث في يمينه لأن هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت
كما يتناول بنت الابن. ولو حلف أن لا يتزوج من أهل بنت فلان فتزوج بنت
بنت فلان لا يحنث لأن هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات. رجل قال أن تزوج
امرأة ما دمت بالكوفة فهي طالق ففارق الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق
لأن اليمين كانت موقفة ما دام بالكوفة فاذا فارق الكوفة انتهت. وإن فارق

الكوفة بنفسه وبقي وطنه بها لا يحث أيضا إلا أن ينوي دوام وطنه بها رجل قال لأبويه
 أن تزوج امرأة مادمتما حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلق وان تزوج أخرى
 في حيوتها لم تطلق لما ذكرنا أن قوله امرأة لا يتناول المرأة واحدة وإنما كل امرأة أتزوجها
 مادمتما حيين أو قال بالفارسية هر زن كه بخوانم طلق كل امرأة تزوجها في حيوتها. وأن
 مات أحد الأبوين فأن كان نوى أن لا يتزوج في حيوة أحدهما فهو على ما نوى. وكذلك الوأوى
 أن لا يتزوج في حيوتها مادمتما حيين ما كان على ما نوى وإن لم يكن له نية في بيع اليمين بعد
 موت أحدهما كما لو حلف أن لا يتكلم أخوة فلان وكلم أحدهم لا يحث رجل حلف أن
 لا يتزوج امرأة فتزوج صبية فتحت في يمينه. ولو حلف أن لا يكلم امرأة وكلم صبية لا يحث
 في يمينه رجل قال أن تزوج امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته بالثأم تزوجها
 لا تطلق لأن الحمل على اليمين غيبط الحققة من جهة الزوج فكان اليمين على غيرها. وكذا
 لو حلف أن لا يطأ امرأة وطئها رجل كان له أن يطأ نساءه وأماءه. رجل حلف لا يتزوج
 سراً فتزوج امرأة بشهادة شاهدين يكون سر لأن النكاح لا يعقد بدون الشاهدين
 فلا يعد هذا أجراً لم يتزوج بشهادة ثلثة من الرجال كان حاشا رجل قال لأمرأتين
 أن خطبتكما أو تزوجتكما فأنتم طالقان فخطبتهما ثم تزوجتهما لا يحث لما ذكرنا في المرأة
 الواحدة وكذلك في المرأتين. رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري
 أنه كان بالغ وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لا يحث في يمينه لأنه شك في صحة اليمين
 فلا يحث بالشك رجل قال أن تزوج امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في
 السنة الخامسة طلق لأن اليمين لا ينتهي قبل مضي السنة الخامسة. الأديري أنه لو
 أجروا إلى خمس سنين كانت السنة الخامسة دخلة في الإجارة. رجل قال إن مكنت من خبز
 والدي ما لم أتزوج فطعمه فكل امرأة تزوجها فهي طالق فاكل ثم تزوج فطعمه طلق

لأنه لما اكل قبل نكاح فاطمة صار قائلاً عند الأكل كل امرأة تزوجها مني طالق فإذا
تزوج فاطمة بعد الأكل طلقت. ولو قال كل امرأة تزوجها ما لم أتزوج فاطمة فمضى طالق
فما نكح فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في العيبة ولا تطلق في الموت. أما في العيبة
لأنه تزوج غير فاطمة حال بقاء اليمين فيبحث في ميسره وفي الموت لا يبحث في قولها لا يثبت
ويعمل لأن عند ما يمينه تبطل بالموت فلا يبحث بعد ذلك. رجل قال إن تزوجت
فلانة فهي طالق تزوجها منه فصولاً غير أنهما تم إجازة المرأة بعد ذلك طلقت. وقيل
يذهب إلى أن لا تطلق لأنه بحث بعقد الفصول والمرأة ليست في نكاحه قبل الإجازة فتعمل
اليمين لا الإجزاء فلا تطلق. والصحيح أنها تطلق لأن نكاح الفصول لا يتم قبل الإجازة
فلا يبحث قبل الإجازة. ولهذا لو حلف أن لا يتزوج فتزوج امرأة تزوجها منه فصولاً
لا يبحث قبل الإجازة. رجل حلف أن لا يتزوج فلانة أو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج
امرأة نكاحاً فأسيداً ثم فارقها ثم تزوجها نكاحاً حائراً كان حائشاً لأن بالنكاح العاقل لم يثبت
فيبحث بالنكاح الصحيح. رجل حلف أن لا يتزوج امرأة ثم جن فزوجه امرأة أو امرأة
المحالف بخلاف ما لو وكل رجلاً بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج ثم زوجه وكيله امرأة كان
حائشاً. رجل قال أكرمن دختر غوليش را بكسيه دم بري يا روادرم تا ويرايكسيه وهنل فعليه
كذا فالجملية في ذلك أن يوكل البفت رجلاً بالنكاح أن كانت بالغة فيزوجه الوكيل
ويقول الأب لا يجوز ما يصنعون فيجوز النكاح فلا يبحث الأب. رجل حلف أن لا يتزوج
ابنته الصغيرة تزوجها فصولاً فجاز الأب بالفعل لا يبحث كما لو حلف أن لا يبيع
تباعه بغير امرئ غيره وفضل المحالف الثمن لا يبحث في ميسره. رجل قال لامرأته كل امرأة
أتزوجها فقد بعت طلاقتها منك مد رهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عند حين
نكحت بك غير ما قبلت أو طلت طلقتها أو قالت اشتريت طلاقتها طلقت التي تزوجها

والفائدة التي كانت عندنا قبل ان يتزوج الاخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك يتحول قبل الايجاب. رجل قال هرزة كه ورا بود قاسم سال ازوي بطلاق دنوي ما يستفيد بعد اليمين او لا يوشى الاطلاق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراد من هذا لا يعرف ما يستفيد بعد اليمين. قال الفقيه ابو الميثم ربح قوله كل امرأة تكون له وقوله كل امرأة اتزوجها سواء وان نوى من كانت في نكاحه ومن يتزوج بعد اليمين في تلك المدة صحت نيته لانه نوى من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت اليمين معاقبة وان نوى التحاليل غير ما يستفيد بعد اليمين دخلت الحلية في ميمنه بحكم الحلية ومن يتزوج بعد ذلك بحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا ولا يملك حرف اليمين عما يستفيد. وكذا لو قال هرزة كه او را بود فلم يوقت. ولو قال هرزة كه او را بود با شد قال مشائخنا ومشايخ بلخ ربح هذا الاول في الوجه سواء لان قوله وباشد كذا لفائدة اللفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول. وقال مشايخهم في شرح لا ينفقد هذا اليمين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما افاده الاول فيلغو ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والخبر فينبغي ان لا يصح اليمين في قول لا يتحققه رضا. كما لو قال لعبد انت حر وحر ان شاء الله او قال لا امرأته انت طالق ثانيا وثالثا ارشاه الله يصير المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء ويقتل الطلاق والعتاق. والصحيح ما قال مشايخنا ربح لا يصحح الكلام واجب ما امكن وامكن تصحيحه بان يجعل التثنية تأكيدا لما افاده الاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا. الا يرى ان الرجل اذا قال هرا الحاضرة انت طالق يا فلانة ان دخلت الدار يصح اليمين ولا يصير النداء فاصلا ولو قال هرزة كه بخواهد ووجوده وباشد بطلاقه فلان كما تركت قالوا ههنا احد اللفاظ الثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينبو احد اللفظين الاخرين

الحالية فان نوى ذلك ينبغي ان يصح نيته ويصح اليمين. وفي موضع الذي يصح
تعليق الطلاق بالتزويج لو اراد ان قد خل في نكاحه امرأة ولا تطلق فله طريقان احدهما
نكاح الفسوخ والاجازة بالفعل. والثاني فسخ اليمين والاول في زماننا الاول وهذا ظاهر
وان اراد الحالف ان يوجه فصوله فجاء الى عالم وقال من سوكت خورده ام برين ^{نقح} بلس
وبنكاح فصوله حاجت است من فوجه العالم امرأة فاجاز الحالف بالفعل لا يثبت
وكذا لو قال الحالف لجماعة امر بنكاح فصوله حاجت است فوجه واحد من الجماعة
امرأة واجاز الحالف بالفعل وكذا لو قال لجماعة كسب ميايد كمرار في خواهل موجود ولا
يكون ذلك توكيلا لان التوكيل للجهول باطل. ولو قال لرجل ابراي من عقد
فصوله كن قالوا يكون ذلك توكيلا اذ اوجه المامور يثبت. وان اراد الحالف
ان يبين عقد الفصول بالفعل يحيزه بسوق مهر لا بتقيل ولا بلس كيلا يكون
ابتداء الفعل قبل نفاذ النكاح. وان بعث اليها بعطية او هدية لم يكن اجازة
حتى لو اجاز بالقول بعد ذلك تطلق. وان بعث اليها بالمهر ثم اجاز بالقول بعد ذلك
لا تطلق لان بعث الهدية والعطية ليس من خصائص النكاح واحكامه فلم يكن
اجازة بخلاف سوق المهر. ولو قال لمستوتة او لاجنبية اكر كسب تراب في كسله ومن
يخشى تراطلا كان باطلا لانه ما اصاب الطلاق الى سبب الملك فلم يصح
اليمين. ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فوجه فصوله فاجاز الحالف
بالفعل. قلوا هذا وقوله كل امرأة اتزوجها سواء لان لدخول المرأة في النكاح سببا
واحد او هو النكاح فكان ذكر الحكم كذا هو السبب. وهو نظير ما لو ادعى ولد خروا
اقر بنسب ولد خروا كان ذلك اقرارا بنكاح الام اما طريق فسخ اليمين او ان
حقى المذهب قال اذ اتزوجت امرأة فهي طالق ثلثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه

ففسخ اليمين فان كان القاضيه حنفيا لا ينبغي له ان يفسخ يمينه لانه قضاء بخلاف
 رأيه لكن ينبغي للقاضيه ان كان ما ذرونا في الاستخلاف ان يبعث الخالف الى
 شفعوى المذهب ولا يامر المبعوث اليه بفسخ اليمين لانه كما لا يجوز للقاضيه
 ان يقضي بخلاف رأيه لا ينبغي له ان يامر غير بذلك لكن يامر المبعوث اليه ان
 يسمع خصومتهما ويقضي بينهما فبعد ذلك ان كان القاضيه الاول والثاني
 اخذ لذلك ما لا يفسخ ففسخه عند الكل ولا ينفذ قضاؤه وان اخذ القاضيه
 اجر الكتابة ان اخذ زياده على اجر المثل فذلك للثالث وان اخذ بمقدار اجر المثل
 فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولة ان لا ياخذ. واذا جاء الخالف الى القاضيه الثاني
 بكتاب القاضيه الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ الا بحضور من الخصم فحضر
 مع نفسه المرأة التي تزوجها فتدعي المرأة على الخالف انها امرأتها وأنه تزوجها بما
 دينار وعليه اداها مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والمنفعة وغير ذلك
 فيقول الرجل نعم تزوجتها بمائة دينار الا اني كنت خلعت قبل نكاحها ان تزوجت
 امرأة فهي طالق فتزوجتها ووقع عليه الطلاق قبل الدخول باليمين السابقة فاذا
 سمع كلاهما وطلبت المرأة من القاضيه الحكم ببقاء النكاح يقول القاضيه حكمت
 بطلان اليمين التي ذكرتها وببقاء النكاح. ويسكنها فينفذ قضاؤه وتحل المرأة
 للخالف ولا يحتاج فسخه الا بمضاء القاضيه وان امضى كان احوط وان كان الخالف
 عقد على هذه المرأة ايمانا بان قال لها امرأ ان تزوجتك فانت طالق او قال كلما
 تزوجتك فانت طالق او قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق قال ذلك حرام فاذا
 حكم بقيام نكاح هذه المرأة يفسخ الايمان كلها في قولهم ولو كان قال لامرأة اذا تزوجت
 فانت طالق ثم قال لامرأة اخرى اذا تزوجتك فانت طالق فتزوج واحدة منهما

ففسخ القاضى اليمين في واحدة وحكم بفسخ نكاحها لريكن ذلك فسحا في حق غيرها
 حيث لو تزوج أخرى تطلق في قولهم. وكذا لو كان ذلك في نسوة وان عقد يمين
 واحدة على كل النساء بان قال كل امرأة اتزوجها متى طلق ففسخ اليمين في امرأة
 واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياسا على مسئلة ذكرها في المنتقى رجل قال
 كل عبد ملكه فهو حر فملك عبد فاقام العبد بيعة على يمينه وحكم القاضى بيمينه
 ويتحقق العبد ثم ملك عبد آخر هل يحتاج العبد الثاني الى اقامة البيعة على اليمين
 قال على قول محمد ربح لا يحتاج وعلى قول ابي يوسف ربح وهو رواية عن ابي حنيفة
 ربح يحتاج واكثر المشايخ ربح في مسئلة الطلاق على قول محمد ربح هذا كما لو ادعى رجل
 على رجل انه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وخصوماته مع الناس والغائب
 على المدعى عليه كذا واقام البيعة على ذلك وقضى القاضى بالوكالة العامة فانه
 لا يحتاج الى اثبات الوكالة على غيرهم آخر رجل قال لامرأة اذا تزوجت فانت طالق
 فتزوجها وطلقها ثلثا ثم اتفقت الامر الى القاضى ليفسخ اليمين فان القاضى لا يفسخ
 لانه لو فسخ تطلق ثلثا بالتبجيز بعد النكاح فلا يفيد. ولو ان خفي علق الطلاق
 بالشرايط فتزوجها مرة فلم يرفع الامر الى القاضى لكن سأل شفعوى الذي ذهب فافترقا بعد
 وقوع الطلاق لا ينبغي للمخالف ان ياخذ بفتواه ويترك مذهبه لان عليه الاخذ بقول
 علمائنا ربح لا يقول اصحاب الشافعي ربح وفتواهم لا يكون حجة في حقه. ولو ان
 امرأة مع الرجل حكما رجلا ليحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم خفيا لا ينفذ
 حكمه وان كان شفعويا بالاختلاف وافيه. قال بغيره لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة
 الفتوى. والصحيح انه ينفذ حكمه مطبقا ما كذا ذكرته في ائمة الحواشي ربح ان حكم
 الحكم في المجتهدين بنحو الكنايات والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ وليس لاحد ما

ان يرجع عن حكمه بعد ذلك قال شيخنا وهذا مما يعرف ولا يفكر كثيرا فيخصا به العامة
ولا حل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم وان حكما رجلا ولم يعلمه
انما حكماء في هذه الحادثة الا انهما اختلفا اليه في حكم الحكم بينهما فعلى قول من
يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لان التحكيم قد ثبت بغير العلم ولو ان الحالف تزوج امرأة
ولم يرفع الامر الى الله اضر حتى تزوجت المرأة من رجل آخر من غير علم الزوج الاول ثم رفعها
الامر الى القاضي واخصم اليه فقص القاضي بطلان اليمين وعدم وقوع الطلاق
لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج الثاني يمنع من القضاء الاول وليس فسخ يمين الحالف
اول من بطلان نكاح الثاني والله اعلم

فصل في تحريم الحلال

وجعل قال كل حل على حرام او قال كل حلال او قال كل حلال الله او قال حلال المسلمين
وله امرأة ولم يوافقوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفاضل والفتية
ابو جعفر وابو بكر بن الاسكاف وابو بكر بن سعيد رحمهم الله امرأته بتطبيق واحدة
وان قوى ثلثا فثلث وان قال لم انويه الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفا
ولهذا لا يختلف به الا الرجال فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطبيق واحدة وان
كن ثلثا او اربعاً يقع عليه واحدة واحدة باثنية وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعله كذا
وقد كان فعله امرأة واحدة او نسوة بن جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لا جعل
يمينا بالطلاق ولو جعلناه يميناً بالله فهي غموس وان حلف بهذا على امره المستقبل ففعل
ذلك الفعل وليس له امرأة كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال يمين ولهذا
له طلاق اخره حرام استمر انما توخى كفتن ثم كمل كانت عليه كفارة اليمين كما لو قال
والله لا اكلم فلانا وان كانت له امرأة وقت المهر فماتت قبل الشرط او ماتت الى هذه

ثم باشر الشرط لا يلزمه الكفارة لأن عيسته انصرفت إلى الطلاق وقت وجودها وإن
 لم يكن له امرأة وقت اليمين فتزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه
 أبو جعفر رخص تبين المتروجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لأن عيسته جعلت
 عيسته بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بعد ذلك. ولو قال هرجه بدست
 راست كيرم فهو عيّن بالطلاق وإن لم ينو. ولو قال هرجه بدست تبين كيرم
 لا يكون طلاقاً إلا بالنية لأنه لا عرف فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقاً وإن نوى لأنه
 لا عرف فيه. ولو قال هرجه بدست راست كرفته لم ير من حرام قالوا هذا كقوله
 هرجه بدست راست كيرم. ولو قال هرجه بدست كيرم اختلفوا فيه قال بعضهم
 لا يكون طلاقاً إلا بالنية. وقال بعضهم هو في العرف كقوله هرجه بدست راست
 كيرم. رجل قال لامرأته انت علي حرام وعند الحرام طلاق إلا أنه لم ينو الطلاق وطلقت
 امرأته لأنه لما كان طلاقاً عند كان نواياه الطلاق. ولو قال لامرأته انت معي في الحرام
 فهو كقوله انت علي حرام يحرم عليه امرأته. ولو قال لامرأته ان فعلت كذا فانت اشي
 ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء. رجل قال زن من حرام است وأكرهه حرام است
 ذي كافر سميت ولم ينو شيئاً قالوا يكون مولياً وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فانما في جواب
 اذا قال لامرأته انت علي حرام يكون مولياً وفي العرف هذا طلاق فلا يكون مولياً. رجل قال
 لامرأته مرتين انت علي حرام ونوى بالاول الطلاق وبالثانية اليمين فهو عليه ما نوى لأن
 ما نوى به اللفظ يمكن تصديقه بالنية. ولو قال لامرأته له انما علي حرام ونوى الثلاث في
 احد من احوال في الاخرى فهما طالقان ثلاثاً في قوله ابي يوسف رخص. وقال أبو حنيفة
 رخص هو عليه ما نوى وعليه الفتوى. قال مولانا رضى ويبلغ ان يكون قول محمد رخص كقول
 أبي حنيفة رخص. اصل المسئلة اذا نوى بالثب واليمين والثب رخصها. ولو قال نوت

الطلاق في أحدهما وفي الأخرى اليمين عند أبي يوسف رج يقع الطلاق عليهما وعندنا
 ينبغي أن يكون كمانوي ولو قال ثلث أنتن علي حرام ونوي الثلث في الواحد وفي الثانية
 اليمين وفي الثالثة الكذب قالوا أطلق ثلثا قال رضا وينبغي أن يكون هذا على قول
 أبي يوسف رج أما في قياس قولهما فهو على ما نوي رجل في بدن ذراهم فقال هذا الذراهم
 على حرام ثم اشترى عليهما شيئا حنثان وهبها أو تصدق بها لا يحنث لأنه لا يراد به في
 التقدير تحريم جميع التصرفات وإنما يراد به ما يختص بالذراهم غالباً وهو التبرؤ أو
 قال هذا الخبر على حرام ثم شترها الخلف فيه أبو حنيفة وأبو يوسف رج قال أحدهما
 يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لأنه أخبر عما هو صادق فيه والفقوى عليه أنه ينبغي
 في ذلك أن أراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وإن أراد به اليمين تأنزه وعند عدم
 النية لا يلزمه الكفارة رجل قال حلال الله علي حرام ثم قال وهو حديث راسخ
 كبير من حرام أكره فلان كرهه أم وقد كان فعل ذلك قالوا بآيات منه بواحدة
 لأن التعليق بأمر في الماضي تنجيز فاذا بانته بالاولى لا يلحقها الثانية وإن كان
 التعليق بأمر في المستقبل ثم بشر الشرط يقع عليها إطلاقاً رجل قال لأمرأتك في حال الغضب
 أو الرضا أنت علي حرام فاختلعت منه يقع عليها واحدة بائنة نوي الطلاق أو لم ينو ولو
 قال لأمرأتك هشتة هشتة حرامى وقال ما أردت به الطلاق لا يصديق قضاء
 لأن قوله هشتة حرامى طلاق فلا يصديق قالوا تطلق ثلثاً لأن الواو تقع بقوله
 هشتة رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلث بقوله حرامى رجعى
 فصل في المطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة

رجل جعل امرأته بيتك ما في الطلاق فقال لزوجها طلقك كان باطلاً
 كما لو أضاف الزوج الطلاق إلى نفسه ولو قالت في المجلس أنت علي حرام أو قال

أنت فيه بائن أو قالت أنا عليك حرام أو قالت أنا بائن منك بائن بتطليقة كما لو
 أضاف الزوج الحرمة له نفسه ولو قالت أنت بائن وله ثقل ميزا أو قالت أنت حرام
 وله ثقل على كان باطلا لأن بينونة المرأة والحرمة عليها غالباً لا تكون إلا بزوال ملك
 النكاح فيقع به الطلاق بخلاف البينونة المطلقة والحرمة المطلقة ولو قالت
 فبئت بأزواجك ولم تقل خريشتين إلا أطلق كما لو قال لها اختاري ونوى الطلاق
 فقالت اختري لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختاري فقالت اختريت ثم قال فبئت
 نفسها فكان ذلك في المجلس طليقت ومصدق وان قالت بعد القيام عن المجلس
 لا تطلق ولا يقبل قولها لأنها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف
 ما بعد القيام عن المجلس، رجل جعل امرأته بيد ما لا يصير الأرميد هامام تعلم
 حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع، رجل قال لامرأته امرئنا في بيدك أو قال لها
 طليقة نسأله شئت فطلقت نفسها لا يقع وقد ذكرنا رجل قال لامرأته امرئنا
 تطليقات بيدك إن أبرأتني عن مهرك وقالت وكلني علي إن أطلق نفسي فقال لها أنت
 وكلني لتطلق نفسك فقامت عن مجلسها خرج الأمر من يدها حتى لو طلقت نفسها
 لا يقع لأن توكيل المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وإن طلقت نفسها في
 المجلس إن أبرأتها عن المهر أو طلقت فإن لم تبرأه لا تطلق لأن التوكيل كان معقلاً
 بشرط البراءة، رجل قال لامرأته امرئنا بيدك العشرة أيام يكون الأرميد هامم وقت
 العشرة أيام بالساعات لأن الأرميد هامم يحتمل التيقيت وكانت كلمة
 له بالبراءة بخلاف ما لو قال أنت طالق العشرة أيام فإني طالق بعد عشرة أيام لأن
 الأرميد هامم لا يحتمل التيقيت، فكانت كلمة له بمضي بعد، ولو قال امرأته بيدك
 العشرة أيام فإني إن يصير الأرميد هامم بعد عشرة أيام صححت نيتها فيه وإن

الله تعالى لانه نوى ما يحتمل له لفظه الا انه خلاف الظاهر فلا يصديق قضاء و
 كذا قال لو قال لغير امرائه بئس لك الى سنة كان الامر بينه الى سنة ولا يبق بعد
 مضى السنة علم بذلك او لم يعلم ولو جعل امرها بيد الهاشمية او سنة فحدث الامر
 او اختارت زوجها او قالت لا اختار الطلاق بطل الامر بيد ما. وقال ابو يوسف
 ربح يكون الامر بيد ما في مجلس اخر. ولو قال لها امرك بيدك اذا شئت او بقيت
 كان الامر بيد هامة واحدة في تلك المجلس ونحو ذلك واختارت زوجها خرج الامر من
 يد ما ولا يبطل بالقيام عن المجلس. ولو قال لها امرك بيدك كلما شئت كان الامر بيد ما
 كلما شئت حتى يتم الثلث فان تزوجت بعد الثلث بزوجه اخرى عادت الى الاول
 لا يكون الامر بيد ما. ولو شأه شأه واحدة وطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها
 لاشيئة فيه ابقى من الثلث ولو شأه مرة واحدة وطلقت ثم تزوجت بزوجه اخرى بعد
 انقضاء العدة عادت الى الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلث تطليقات مستقبلا
 في قول ابي حنيفة وايم يوسف ربح وهي مسئلة المذموم. ولو قال لها امرك بيدك في هذه
 السنة فطلقت نفسها ثم تزوجها لم يكر لها الخيار في قول ابي يوسف ربح قال ابو يوسف
 ربح وفيه تيماس قول ابي حنيفة ربح لها الخيار. ولو قال لها امرك بيدك في هذه السنة ثم
 طلقها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة كان لها الخيار في قول ابي حنيفة
 ربح ربح قال امرأته امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فزوت في اليوم بطل كل واحد ليس
 لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقع كما ان تختار نفسها في الغد والصحيح هو
 الاول. ولو قال لها امرك بيدك اليوم ويصل غد فزوت في اليوم كان لها الخيار بعد غد
 في قول ابي حنيفة ربح. وكذا لو قالت في اليوم ابطلت كل ذلك. ولو قال لها امرك بيدك
 اليوم فزوت في اليوم بطل الامر لان الصبر نحو الوقت الذي تفوت به ولا يفسد بطل

بالرد كما قال انت طالق اليوم غدا كان ابقاء الحال رجل قال لامرأته امرئ بيدك
وامرأته فلانته بيدك فقالت طلقت فلانته ثم طلقت نفسها صريح لان الكل يتفق
واحد فبأية ما بدلت لا يبطل الآخر رجل جعل امرأته بيدها فقالت اعطيني
كذا ان طلقني فقال الزوج لا ادري هذا فقالت المرأة ان جعلت امرئ بيدك فقد طلقت
نفسك لا تطلق لانها لما استعقلت بطلب المال بطل الامر رجل قال لامرأته انك تطلقين
بيدك فقالت المرأة لم اطلق في بلسانك ثم يكن ذلك رد او كان لها ان تطلق نفسها
رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فامرئك بيدك فقد خلت وطلقت نفسها ان
طلقت نفسها حين وصلت الى مكان تصير انضلة في الدار ولم تر ائلا ذلك المكان
طلقت وان مشيت عن ذلك المكان خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق رجل جعل امر
امرأته بيدها وخيرها وهي راكبة فنزلت او كانت نازلة فركبت بطل خيارها وكذا
لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم وان كانت قائمة فقعدت او كانت متكئة فاستوى
قاعد لا يبطل خيارها ولو كانت قاعلة فانكث لا يبطل خيارها في قول زفرج وهو واحد
الروايين عن ابي يوسف ربح لان القعود والانكاث يكون نكاح الرأى لا للاعراض ولو قرأ
شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فاكلت او امشيت طمأنت او اغتسلت او
اختضبت او جامعها زوجها او قامت عن مجلسها بطل الخيار وكذا لو اقتضت العاوة
وان كانت في صلاة الفرض لا يتم امرجهن تمها وان كانت في التطوع لا يبطل الا ان تقوى
الى الشفع الثاني ولو اجتمع اولياء المرأة وطلبوا طلاقها فطال كلامهم فقال الزوج لاب المرأة
ما تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلق الاب ابنته في المجلس لا تطلق لان
كلام الزوج محتمل يحتمل تفويض الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويضا بالشك
فجاءت فقالت لزوجها في الخصومة ان كان هذا في يدك لا في يدى استعقلت بنفسك فقال

الزوج الذي في يده فقال المرأة طلقت نفسي ثلثا فقال لها الزوج قول مرة
 أخرى فقالت طلقت نفسي ثلثا فقال الزوج لها اني اطلق بقولي الذي في يدي
 فانها تطلق ثلثا يقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلثا حتى لو لم يقل لها
 الزوج قول مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته. رجل قال
 لامرأته قول لا طلاق لا يقع الطلاق ما لم تقل المرأة ذلك. بخلاف ما لو قال الرجل
 قل لامرأتي انها طالق فانها تطلق للحال وقد ذكرنا رجل جرى بينه وبين
 امرأته كلام فقالت المرأة اللهم ضجني منه فبطل الزوج تريد من النجاسة مني
 فامرات بيدك ونوى به الطلاق ولم ينو العبد فقالت طلقت نفسي ثلثا
 فقال الزوج ضجوت لا يقع عليها شيء في قول ابن خنيفة ربح لأنه لا ينو الثالث
 صادر كانه قال انها طلقه نفسك ولم ينو العبد فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء
 في قول ابن خنيفة ربح ويقع واحد في قول صاحب ربح. ولا يقال قول الزوج بعد
 قولها طلقت نفسي ثلثا ضجوت لم لا يكون اجازة لفعل المرأة لاننا نقول قول الرجل
 ضجوت يحتمل الاستهزاء فلا يجعل اجازة بالشك. امرأة قالت لزوجها من
 ربحك توهستم فقال هسته فقالت طلقت نفسي ثلثا فقال الزوج بالقارسية توهمن
 حرم كشيت ما راحل بايد شد قنفر قائم ادا الزوج ان يراجعها قالوا يسأل عن نيت ان
 قال عنيت به التوكيل بالطلاق ولم ينو العبد دسین بواحدة فهذا الجواب انما يصح على
 قول ابي يوسف ومحمد ربح واما على قول ابن خنيفة ربح قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى امرأة قالت
 لزوجها تريد ان اطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي لكان الزوج نوى تفويض الطلاق
 اليها طلق واحد وان عجزت لك طلق نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره تريد ان اطلق
 ثلثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك ثلثا قالوا تطلق ثلثا لا يصح هذا وما تقدم سواها ما يقع

اذا اراد الرجل تفويض الطلاق اليه، رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلثا انما
 الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طلقت ثلثا وان لم ينو الثلث لا يقع شيء في قول الشيخ
 رجل قال لغيره طلق امرأتك رجعية فقال لها الوكيل طلقتك باثنية يقع واحد رجعية واو
 قال الوكيل ابنتها لا يقع شيء وكذا لو قال للوكيل طلقها تطليقة باثنية فقال لها الوكيل
 طلاق تطليقة رجعية يقع واحد باثنية رجل قال لغيره طلق امرأتك بين يدي اخي فلان
 فطلقها اخيه بحضور من الاخ يقع الطلاق لان قوله بين يدي اخي خرج على وجه المشورة
 فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طامه ابي بين يدي الشهود فطلقها بغير حضور من الشهود
 يقع وهو كالوكيل غيره ببيع عبده فقال بعه بستم هو فباع بغير شهود جاز بخلاف
 ما لو قال لا تبعه الا بستم هو فانه لا يجوز البيع الا بشهود رجل قال لغيره لا انها عن
 طلاق امرأتك لم يكن ذلك توكيلا ولو قال لعهده لا انها عن التجارة يكون اذ نال التجار
 لان قواعد العبد ذلك لا يكون له ما رآه يبيع ويشترى ولا يسهه بضمه فذواته
 التجارة فهم هنا اولى ولو رآى انسانا يطلق امرأته فلم يسمهاه لا يصير المطلق وكذا لا يقع
 الطلاق فكذا ان لم يسمها رجل قال لامرأته امرأتك جئت فقلت اختوت نفسي بامانة قال
 بعضهم يقع الطلاق لان هذا الكلام فوق تفويض الطلاق اليها وهذا الجواب بما يصح في
 تفويض الطلاق اليها فان جعل امرأته لا يكون تفويض الطلاق
 الا بالنية اذ جعل امرأته بيد حجبون او صبي يحقل صح
 وليس للزوج ان يزج عنه رجل جعل امرأته بيد حجبين
 لا يتفرد احد بها بالطلاق رجل قال لامرأته امرأتك بيدك
 في هذه السنة فطلقها زوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في
 السنة ذكرنا اني رج ان لا يكون بيدها في تلك السنة في قولنا

حنفية رجل رجل بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه قال
 بعضهم لا يقع الطلاق والوكيل رجل بالطلاق فحين الوكيل وطلق والصحيح انه
 يقع الطلاق رجل قال اخرج وكنتك في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه
 في الصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء ابي جعفر رجل قال لغيره وكنتك في جميع
 اموري واقمتك مقام نفسي ارتكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا اليست له
 صناعة معروفة فالوكالة لها طلبة وان كان الموكل تاجر لا ينصرف التوكيل الى التجارة
 قال رجل لو قال وكنتك في جميع اموري التي يحوزها التوكيل كانت الوكالة عامة في
 البياعات والاجارات والانكحة وكل شيء وعن محمد بن لو قال هو وكيل في كل شيء
 جائز صحتة كان وكيله في البياعات والمبيعات والاجارات وعن ابي حنيفة
 رجل انه يكون وكيله في المعاوضات دون الهبة والعنق وقال مولا نازم وهذا
 كله اذا لم يكن في حال مذكرة الطلاق فان كان في حال مذكرة الطلاق يكون
 وكيله بالطلاق رجل اكرهه السلطان ليؤكله بطلاق امرأته فقال الرجل
 مخافة الضرب والحبس انت وكيل ولهم يزدد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم
 قال الموكل له اؤكله بطلاق امرأته قالوا لا يسمع منه ذلك ويقع الطلاق لانه
 اخرج الكلام جوابا في خطاب الامر بالجواب يتضمن اعادة ما في السؤال رجل قال
 لغيره طلق امرأتي هذه او اعتق عبدتي هذا ابره فقبل الوكيل وغاب الموكل
 لا يجبر الوكيل على الطلاق والعنق وغيره الا في فصل رجل قال لغيره اذفع هذا الثوب
 الى فلان فانه يجبر المأمور على دفع الثوب لان في الثوب والشئ المعين يجوز ان يكون
 الثوب امانة عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة اما في الطلاق والعنق وغير
 ذلك انما امره بالتصرف فيما ملك الامر وليس على الامر ايقاع الطلاق والعنق فلا يقع

على الوكيل رجل أو أود السفر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم نزل به بغير محضر من المرأة
 إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله وإن كان بطلب المرأة قال بعضهم لا يملك له
 إلا محضر منهن كما لو وكل رجلا بالخصومة بطلب الخصم فإنه لا يملك الغزل بغير
 محضر من الخصم. وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح أنه يملك
 عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة لأن الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة
 فهلك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة. ولو وكل رجلا بالطلاق وقال كلما
 عزلتك فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لأن فيه تغيير حكم الشرع وهو
 الزامه ليس بالانتم وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله لأنه كناية عن عقد الوكالة
 وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح أنه يملك الغزل ثم اختلفوا
 في طريق الغزل قال الشيخ الإمام هذا صحيح إذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينعزل
 وينصرف في ذلك إلى المعلق والمنعجز. وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكنتك. وقال
 بعضهم يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالات المطلقة. سئل
 ركنت زوجهما المطلق ليراجعهما بشكاح جدي فقال الوكيل بمحضر من الشهود
 فإنه راجعاً فإن أوردتهما ثمة يئنار قال أبو القاسم الصفار رح يصح الشكاح قال وقوله
 باز أورد وقوله باز أورد سؤاء. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق
 لخدمتهما لمطلقته لأنه لا يبعث ما أمر به. رجل وكل رجلا ليطلق امرأته للسنة
 فطلقها في غير وقت السنة لا يقع للمحال ولا إذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن
 الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق. رجل وكل رجلا
 بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بائناً أو رجساً ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل
 وقع مادامت في السنة ولا ينعزل بائناً أو رجساً الموكل إذا لم يكن طلاق الوكيل بمال

فإن لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل
يقع طلاقه عندها. فإن كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل
لا يقع طلاق الوكيل. وكذا الوارث من الزوج والمرأة والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل
فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لم يحق الموكل بدار الحرب عند
وقضيه القاضي بلحاظه بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلما وتزوجها ثم طلقها
الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة
وإن لم يحد الحرب إلا أن يقضي القاضي بلحاظه لأن قضاء القاضي بالمحاق
بمنزلة الموت. رجل قال لغيره إذا تزوجت فلانة فطلقها وتزوجها كان
للكيل أن يطلقها لأن تعليق الوكالة بالشرط جائز. ولو وكل غائبا بطلاق
امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لأن الوكالة لا تثبت
قبل العلم. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد الوكيل ثم طلقها لم يقع طلاقه
وإن سكت الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل يقع طلاقه استمسانا
رجل قال لغيره أنت وكيل في طلاق امرأتي أو ممتنع أو أريدت لم يكن وكيل
حتى تشاء المرأة في مجلسها لأنه عاق الوكيل بمشيئتها فيقتصر على مجلس العلم
كما لو عاق الطلاق بمشيئتها وإذا شاءت في المجلس يصير وكيلًا وإن قام الوكيل
عن المجلس قبل أن تطلق تبطل الوكالة. وقال بعض العلماء رج لا تبطل
لأن المعاق بالشرط عند وجود الشرط كما لم يسل فيضير كأنه قال بمشيئتها
أنت وكيل في طلاقها فلا يقع صير على المجلس قالوا الصحيح جواب الكتاب لأن
ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على
المجلس فكذلك الوكالة. ولو قال لغيره أنت وكيل في طلاق امرأتك شئت

فشاء في المجلس فلا يجوز ان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشاء بطل التوكيل لان
تعليق الوكالة بالمشيئة يكون تمليكاً بتعليق الطلاق بالمشيئة. رجل قال لغيره انت
وكيل في طلاق امرأتى على انى بالخيار ثلثة ايام جازت الوكالة وبطل الخيار. وكذا لو شرط
الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو وكل بما سوى الطلاق وشرطه
الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل الخيار. رجل له اربع نسوة فقال لغيره طلق امرأتى
بطلق الوكيل. حذى نسائه بغير عيها او قال طلقت امرأتى تلك جاز ويكون البيان الى
الزوج لا الى الوكيل. وكذا لو طلق الوكيل احدى نسائه بغير عيها جاز فان قال الزوج لم اعن
هذا لا يقبل قوله وهو كما لو قال لغيره بيع عبد امين عبيدى فباع الوكيل عبد بعينه من
بيته جاز فان قال الموكل لم اعن فقد لم يقبل قوله. رجل قال لغيره امرأتى بيدك فطلقها
فقال لها المامورة في المجلس انت طالق او قال طلقتك تقع تطليقة بائنة الا اذا نوى
الزوج ثلثة خفليات. وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتى وامرها بيدك وهذا هو الاول
سواء نوى طلاق لغيره امرأتى بيدك في تطليقة او بتطليقة فطلقها فطلقها المامورة في
المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى فقد جعلت ذلك اليك فهو
تفويض يقتصر على المجلس واذا طلقها في المجلس يقع واحدة رجعية. وكذا لو قال جعلت
اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعياً. ولو قال لغيره طلق امرأتى فانها
او قال ابنتها فطلقها فهو توكيل لا يقتصر على المجلس والزوج ان يرجع عنه. واذا
طلقها الوكيل يقع تطليقة بائنة وليس لهذا الوكيل ان يوقع اكثر من واحدة. ولو قال
لغيره طلق امرأتى فقد جعلت امرها بيدك او قال جعلت امرها بيدك وطلقها كان الثاني
غير الاول لان الواو لا يعطف. واما حرف الفاء يكون في هذا الموضع لبيان السبب
فلا تملك الواو واحدة. واذا ذكر بحرف الواو فطلقها الوكيل في المجلس تبين بتطليقتين

لأن الواقع يحكم الأمر يكون بائنا فإذا كان أحدهما بائنا كان الآخر بائنا ضرورة أنه
 لا يملك الرجعة وإن طلقها الوكيل بعد لقيام من المجلس يقع واحدة رجعية لأن
 التفويض بطل بالقيام عن المجلس وبقي التوكيل بصريح الطلاق. وكذا لو قال امرأة
 بيدك وطلقها ولو قال طلقها وابنها أو قال ابنتها، طلقها في المجلس أو في غيره يقع تطلقتان.
 لأنه وكله بشيئين بالابانة والطلاق والتوكيل لا يبطل بالقيام عن المجلس فيقع
 طلاقان. رجل فوض طلاق امرأته إليه صبي قال في الأصل إن كان من يعبر يجوز ولو جعل
 طلاق امرأته بيد رجل فخرج المجهول إليه وطلق قال محمد رجع إن كان لا يستعمل ما
 يقول لا يقع طلاقه ولو خرج الموكل بالطلاق إن جاز ساعة ثم فاق قال الوكيل على
 وكالته ولو جاز زمانا دائما بطلت وكالته وذكر ابن سماعه عن محمد رجع إن قل
 الدائم أو لا يوم ثم رجع وقال إن جاز شهرا يخرج وإن جاز دون ذلك لا يخرج
 ثم رجع وقال لا يخرج حتى يحن سنة وأبو حنيفة رجع لم يقدر ذلك فوض رجل قال
 لغيره طلق امرأتي قطليقة للسنة فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة إن كانت
 المرأة في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيضها طلق واحدة وإن كانت حائضا أو كانت
 في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع به الطلاق ولا الحال ولا إذا
 حاضت وطهرت لأن الوكيل لا يملك الإضافة فإن الرجل إذا قال لغيره طلق
 امرأة إذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل إذا حضت وطهرت فأنت طالق
 كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأة غدا فقال لها الوكيل أنت طالق غدا
 كان باطلا. وكذا لو قال طلق امرأة فقال لها الوكيل أنت طالق إذا دخلت
 الدار فدخلت لا يقع شيء. ولو قال لغيره طلق امرأة ثلثا للسنة فقال لها
 الوكيل في طهر لم يجامعها فيه أنت طالق ثلثا للسنة يقع الحال واحدة وبطل

الباقية وقيل على قياس قول ابي حنيفة ربح ينبغي ان لا يقع شيء لانه ما مورى بايقاع
 الواحد في كل طهر وعند المأمور بالواحد اذا وقع الثلث لا يقع شيء والاصح انه يقع
 واحدة في كل طهر بخلاف لان عند ابي حنيفة ربح يعتبر الموافقة من حيث اللفظ
 فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأته ثلثا فطلقها الف لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق
 امرأته نصف تطليقة فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء وههنا وجدت الموافقة
 من حيث اللفظ فوقع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأته ثلثا للسنة بالف فقال لها
 الوكيل في وقت السنة انت طالق ثلثة السنة بالف فقبلت يقع واحدة بثلاث
 الالف فان طلقها الوكيل في الظهر الثانية تطليقة بثلاث الالف فقبلت يقع اخرى
 بغير شيء وكذا لو طلقها الثالثة في الظهر الثالث ولو طلقها الوكيل او لا تطليقة بثلاث
 الالف ثم تزوجها بالربح ثم طلقها الوكيل تطليقة اخرى بثلاث الالف يقع الثانية
 بثلاث الالف وكذا اذا التفت على هذا الوجه اذا ذكرا رجلين بالطلاق كان لكل واحد
 منهما ان يطلق اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها احدكما
 بدون صاحبه فطلقها احد هما ثم طلق الآخر وطلق احد هما واحدا لآخر لا يقع شيء
 ولو وكلهما بالطلاق بمال لا ينفرد به احد هما وكذا في العتق سواء كانا
 وكيلين من قبل الزوج او من قبل المرأة او قال الرجلين طلقتهما جميعا ثلثا
 فطلقها احداهما او احد ثلث طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يبيح معا على الثالث
 الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بمال لا ينزل بطلاق الموكل طلقها الموكل بانثا
 او بهما او يكون لا وكيلا ان يطلقها بعد ذلك ما دامت في العدة واذا انقضت
 عدتها ينزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع شيء
 ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع رجل قال لغيره طلق

أمر أن تطليقة باللف درهم ثم طلقها الزوج باللف درهم فقالت طلق واحدة باللف درهم
 وكان ذلك غرلا للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل أو لم يعلم حتى أوترجها الموكل
 بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة باللف فقالت لا يقع شيء لأنه أنزل بطلاق الموكل
 رجل طلق امرأته تطليقة بائنة ثم قال لغيره طلقها باللف فلم يطلقها الوكيل حتى
 تزوجها الزوج في العدة ثم طلقها الوكيل باللف فقالت طلق باللف وإن لم يترجها
 الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة باللف فقالت يقع عليها
 تطليقة بغير شيء بخلاف ما إذا وكل بطلاقها باللف ثم طلقها الزوج باللف ثم طلقها
 الوكيل باللف لا يقع شيء من طلاق الوكيل لأن التوكيل إذا كان قبل طلاق الزوج يكون
 توكيلا بطلاق يوجب المال فإذا طلقها الموكل باللف بعد التوكيل لا يتصور طلاق
 يوجب المال فينزل الوكيل ضرورة أما إذا وكل رجلا يطلق البائنة باللف فأنما وكله
 بطلاق يد كوفيه العوض لا بطلاق يوجب العوض لأن الزوج لا يملك ذلك وقت
 التوكيل فإذا أتم الوكيل بما أمر به يقع كما لو وكل رجلا ببيع عبد فمجن الوكيل جنونا
 يقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا مجنونا بهذه الصفة
 ببيع عبده ثم باع الوكيل بغيره لا ينفذ بيعه لأنه إذا لم يكن مجنونا وقت التوكيل كان التوكيل
 ببيع يكون المهر فيه على الوكيل وبعد ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت المهر
 فيه على الموكل فلا ينفذ أما إذا كان الوكيل مجنونا وقت التوكيل فلما وكل ببيع
 يكون المهر فيه على الموكل فإذا أتم به البيع لم يكن له نفذ بيعه على الموكل رجل وكل غيره
 بالطلاق أو العتاق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والأول حاضرا أو غائبا
 لا يجوز وكذلك لو وكل رجلا بالطلاق أو العتاق فطلقها الجاني فجاز الوكيل ذلك
 لا يجوز وفي الخلع والنكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضرة الأول أو فعل

اجتنبنا جازا الوكيل جاز. وعن محمد ربح في رجلين لكل واحد منهما عبد فوكل
كل واحد من المولىين رجلا ليعتق عبدا فقال الوكيل اعتقت احدا هما ثم مات
الوكيل قبل البيان قال في القياس ان لا يعتق واحد منهما ولكننا استحسن ان
اعتقهما جميعا ويسع كل واحد منهما في نصف قيمته. الوكيل بالعتاق اذا اقارنه
اعتقه امس وكذا به الموكل لا يقبل قول الوكيل لانه اقربا لاعتاق بعد خروجهما
عن الوكالة. وكذا الوكيل بالطلاق

باب الخلع

الخلع والطلاق يمان بمنزلة اليمين في جانب الزوج وكذا العتق يمان في جانب الموكل
وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد في راعي احكام اليمين في جانب الزوج وحتى
لو قال خالعتك على كذا ثم رجع قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا اوفام الزوج
قبل قبول المرأة صح قبولها ويصح كلامه وان كانت المرأة غائبة واذا بلغها الخبر كان لها
خيار القبول في مجلسها. وكذا الوفاة الزوج اذا جاء عند فقد خالعتها على الف. او قال
اذا قدم فلان فقد خالعتها على الف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجئ الغد والقدر
في مجلسها. ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في اليمين
من كل وجه. ويراعى احكام المعارضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة
بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها ولو لم يعلم وبطل كلامها
بقيام احدهما ايهاا قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل احد وكلام المرأة
والعبد لا يقبل التسليم والاضافة ولو اختلفت وشروطت الخيار لنفسها صح شرطها
بقول اي تخيضة ربح وقال صاحباه ربح لا يصح. ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون
بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعتها

على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المرأة يانها البذل. وأما حكم المهر فان كانت المرأة
 مدخولة وقد قبضت المهر يانها البذل ولا يرجع احد هما على صاحبه فشيء في قولهم. وإن
 لو تكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها عند ابنة خيفة رج يرجع الزوج عليها بالبدل
 لا غير وعند صاحبه رج يرجع الزوج عليها بالبدل ونصف المهر. وإن لم يكن المهر مقبوضا
 عند ابنة خيفة رج لا ترجع المرأة عليه بشيء من المهر وعند صاحبه رج ترجع المرأة عليه
 بنصف المهر. وإن خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها رج الزوج
 عليها بمهرها. وإن لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع احد هما صاحبه
 شيء. وإن لم تكن المرأة مدخولة فان كانت قبضت مهرها وهو الف رج الزوج عليها في
 الاستحسان بالالف وفي القياس يرجع عليها الف وخمسمائة الف بحكم البدل وخمسمائة
 بالطلاق قبل الدخول. وإن لم تكن قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بمائة
 وفي الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها شيء. وإن خالعهما على بعض مهرها
 بأن خالعهما على عشر مهرها الف ان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض رج الزوج
 عليها بمائة درهم ويسلم لها الباقي في قولهم. وإن لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل
 المهر في قول ابنة خيفة رج وفي قول صاحبه رج يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه
 بتسعمائة. وإن لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا رج الزوج عليها بعشر
 نصف المهر وذلك خمسون لأن مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر
 فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبه رج يرجع عليها
 بخمسين لما قلنا ويرجع ايضا بخمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول. وإن لم
 يكن المهر مقبوضا ترى الزوج عن جميع مهرها في قول ابنة خيفة رج وعند صاحبه
 رج سقط عن الزوج خمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم

البديل وترجع عليه بأربع مائة وخمسين. وإن كان الخلع بلفظ البشارة فالجواب عند
 أبي حنيفة رجع ما ذكرناه في الخلع عند. وعند محمد رجع الجواب فيه أيضا ما ذكرناه
 الخلع عند وعند أبي يوسف رجع الجواب في البشارة ما ذكرناه في الخلع عند أبي حنيفة رجع
 فإن طلقها بمال أو غيرها عند أبي يوسف ومحمد رجع الجواب فيه كالجواب في الخلع
 عندهما ومن أبي حنيفة رجع فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرناه في الخلع عند
 وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لأبي يوسف ومحمد رجع وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته
 قبل الدخول بها على ألف درهم وهرها على الزوج ثلثة آلاف درهم سقط ألف و
 خمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي ألف وخمسمائة وللزوج عليها حكم البذل
 ألف درهم فيصير ألف قصاصا بألف ويبقى لها عليه خمسمائة ولا يسقط ذلك
 وكذا لو تزوج امرأة على ألف درهم ولم يدخل بها ولم يقبض المرأة شيئا حتى خالها على
 ألف درهم قال أبو حنيفة رجع يلزمها ألف ولا شيء لها وقال أبو يوسف ومحمد رجع تعطيه
 خمسمائة وتضيق خمسمائة من البذل قصاصا بخمسمائة من الهز وإن كان الخلع بلفظ البيع
 والشراء قال أبو يوسف ومحمد رجع الجواب فيه كالجواب في الخلع. وأختلف المشايخ
 رجع فيه على قول أبي حنيفة رجع. قال بعضهم الجواب فيه عند كالجواب في الخلع. وقال بعضهم
 الخلع بلفظ البيع والشراء عند أبي حنيفة رجع لا يوجب البراءة عن المهر إلا إذا كان المهر كاملا
 وهو الصحيح وفيما إذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند
 أبي حنيفة رجع لا يقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا يقع البراءة عن نفقة المهر
 في الخلع والمبارات والطلاق بمال إلا بالشرط في قولهم. وكذا لا يقع البراءة عن نفقة
 الولد والرضاع من غير شرط. وإن شرط البراءة عن ذلك فإن وقت لذلك وقتا جازوا
 الأطلاق. وإذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشروط فإن مات الولد قبل تمام اللدة

كان للزوج ان يرجع عليها بخصصة الاجر الى تمام المدّة. فان ارادت المرأة ان لا يكون عليها
 حق الرجوع قالوا الخيلة في ذلك ان يقول الزوج خالعتك علي في مريض من نفقة
 الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدّة فلا رجوع اليه عليه. وجعل
 هذه المسئلة يأكله فصل عليه حتى ان شاء الله تعالى. رجل قال لامرأته ان دخلت
 الدار فقد خلعتك. علي الف فدخلت الدار ويقع الطلاق باللف يريد به اذا قلت
 عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج يمين فيصح تعليقه بالشروط. امرأة قالت
 لزوجها خلعتك منك بكذا وهو ينسج كراياها فيجعل ينسج وهو يتخاضمها ثم قال
 خلعتك قالوا ان لم يطال فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان فيه وان
 اطال ذلك يقطع المجلس فلا يكون جوابا. رجل قال لامرأته خلعتك فقالت قبلت
 طلاق بائن. وكذا اذا تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج
 بعد ذلك لم انوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال هذا كونه الطلاق ولو
 قال خلعتك عليك كفا رسمى بالامعالم واليقع الطلاق ما لم تقبل. كما لو قال لها طلقك علي
 الف درهم لم يقع الطلاق ما لم تقبل فان قال الزوج بعد قبول المرأة لم انوبه الطلاق لا يصدّق
 قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهرا. ولو قال له اخلع نفسك اذا قال اخلعني فانه
 عليه وجوه ثلاثة. احدها ان يقول اخلع نفسك بمال ولم يقدر رقعة قالت خلعت نفسي
 بالف درهم ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقبل الزوج اجزيت لان جهالة البذل تمنع
 صحة التوكيل. والثاني ان يقول لها اخلع نفسك بالف درهم فقالت خلعتك في رواية
 لا يتم الخلع ما لم يقبل الزوج اجزيت كما في الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم
 وان لم يقبل الزوج اجزيت وهو الصحيح. والوجه الثالث ان يقول لها اخلع نفسك
 ولم يرد عليه فقالت اخلعت ذكر في المتن عن ابي يوسف رحمه الله لا يكون لها ان تملك

لو قال لغيره اخلع امرأته ليس له ان يخلعها الا بحال لان الخلع غالبا يكون بعوض
 وروى ابن سماعة عن محمد بن حنفية انه اذا قال لها اخلع نفسك فقالت خلعتني
 طلاق بائن بغير بدل كانه قال لها ابيني نفسك وبه اخذ اكثر المشايخ رجع وانكح
 الخطاب من قبل المرأة فقالت اخلعني وابيني فقال الزوج فعلت فهذا وبالله
 كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء رجعت خلع امرأته بما عليها من المهر
 ثم ظهر انه لو يكن لها عليه شيء كان عليه مرد المهر كما لو باع شيئا بدين له عليه ثم
 تصادق ان لادين له كان المبيع يمثل ذلك الدين في ذممة المشتري وكما لو قال خلعتك
 على عبدك الذي في يدي او على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يد
 شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج
 ردت على الزوج ما قبضت من مهرها على مهرها وطلعت انطلقت بمهرها الذي عليه
 فقبضت والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع تطلقه بائنة بغير شيء في الخلع وفي الطلاق
 بمهرها يقع تطلقه رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه لا مهر لها عليه كان قاصدا لرفع
 الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كما لو خلعها على خمر او خنزير او بشيء لا قيمة له وكما لو
 خلع امرأته على ما لا يفي هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه
 يقع الخلع بغير شيء وكذا لو باع شيئا بدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ
 الامام المعروف بخلافه انه لا يصح هذا البيع رجعت تزوج امرأة على مهر مسمى ثم
 طلقها بائنة بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج
 عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية خوليتن
 خريدن از تو بكاين وبهمه حقها كه مرا بر تو است فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا وسم
 ان زوجها نصف الصداق او اقل او اكثر ثم اختلعت منه بمال معلوم قبل الدخول

بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ في قول ابن خنيفة ربح
 وعلى قول صاحبيه ربح الخلع في حكم المهر عنزلة الطلاق ولو وهبت نصف الصداق
 قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ فكذلك في
 الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج ودفعت اليه ثم
 طلقها قبل الدخول بها رجع الزوج عليها بنصف المهر فكل ذلك في الخلع يرجع عليها
 بنصف المهر ولو تزوج امرأة على ألف درهم ثم وهبت نصف المهر واقل او اكثر وقبضت
 الباقي ثم اخلت منه بالجهول كما لو اخلت بشتوب او حيوان في الذمة جاز الخلع
 ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ولا يرجع بما وهبت لان بدل الخلع اذا كان
 مجهولاً كان الواجب عليها حكم الخلع رد المهر فما وصل الى الزوج بسبب الجهالة من مهرها
 يجعل راسلاً بجهة الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول
 ابن خنيفة ربح لان بدل الخلع لم يسلم للزوج بحكم الجهالة فكان عليها رد نصفه البضع
 وقد تجوزت عن ذلك بحكم الطلاق فكان عليها رد قيمتها وهو المهر رجل خالع امرأة
 على ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه او وهبت
 من انسان ودفعت اليه حتى تعد ر عليه ما رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض
 ان كان المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك رجل
 خلع امرأته على عبد ما فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد وكذا لو خالع امرأته على
 عبد الغير لم يجز لصاحب العبد ولو خالعها على ما في بيتهما من المتاع فان كان لهما فيه
 متاع فللزوج ذلك وان لم يكن كان عليها ما قبضت من المهر وان خالعها على ما في
 بيتهما من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعا عندنا بغير بدل ذكر الشئ بالالف
 واللام او بنى ونها وكذا لو خالعها على ما في بيتهما وليس في البيت شئ ولو اخلت على

ما في تخيلها من الثمار جاز الخلع ويكون له ما على الفيل من الثمار قل ذلك أو كثر فإن
 لم يكن على الفيل ثمار كان عليها رد المهر ولو خلعها على ما يشتر في تخيلها العام جاز الخلع وكان
 أبو يوسف رحمه الله يقول إن اثمرت فله ذلك وإن لم تثمر جاز الخلع بغير شيء كما لو
 خالعهما على ما في بطن جاريةهما أو غنمهما أو ثمة إن كان في البطن ولدي يقع الخلع عليه وإن
 لم يكن يقع بغير شيء ثم رجع عن هذا وقال عليها رد ما ساق من الصداق ولا سبيل له على
 الثمر لأن الإشارة لغت لعدم الشار إليه فصارت كما لو خالعهما على مال فيلزم رد المهر
 في فصل الولد لغت الإشارة أيضا لعدم الولد وبقيت شربة ما في البطن وما في البطن
 يتناول المال وغير المال، وأما اختلعت على ما في يدها من الدراهم يجوز ثم ينظر إذا كانت في
 يدها ثلثة دراهم أو أكثر كان له ذلك وإن لم يكن في يدها دراهم كان عليها ثلثة دراهم كما لو
 خالعهما على الدراهم، وإذا كان في يدها درهم أو درهمان يكمل ثلثة دراهم، وهذا بخلاف
 ما لو تزوج امرأة على درهم فإنه ثمة يجب لها مهر المثل وإن خالعهما على عبد أو ثوب فإن كان
 معينا جاز ويكون للزوج ذلك وإن لم يكن العبد معينا يستحق عبد أو سطر في الثوب
 يقع الطلاق ويأخذ مهر المهر رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثا إذا أعطيتني الفاء ومنعني أعطيتني
 الفاء قبلت لا يقع الطلاق قبل الإعطاء وإن أعطت في ذلك المجلس أو غيره يقع الطلاق
 ولو قال أنت طالق إن أعطيتني الفاء يتعلق الطلاق بالإعطاء في المجلس، امرأة قالت لزوجها
 وقد كان طلقها ثنتين طلقني ثلثا على أن لك على ألف درهم فطلقها واحدة كان عليه كل
 ألف، امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بألف درهم وقال لها الزوج أنت طالق واحدة
 واحدة فو واحدة يقع الثلث واحدة بألف وثلاثين بغير شيء عند الكل، ولو قال طلقني
 واحدة بألف فقال أنت طالق ثلثا طلقك ثلثا بغير شيء في قول أبي حنيفة رجع وقال صاحب
 يقع واحدة بألف وثلاثين بغير شيء ولو قال طلقني واحدة بألف وقال لها الزوج أنت طالق

ثلاثاً بالف يتوقف ذلك على قبول المرأة ان قبلت يقع الثلث بالف وان لم تقبل لا يقع شيء
رجل قال لامرأته اختلي بالحلم نفسك مني بالمهر ونفقة العدة ثم لقنها بالعربية حتى قالت خلعت
منك بالمهر ونفقة العدة وبراأتك عن المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم معنى الكلام اختلعت فوافيه
قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت خلعت بالمهر ونفقة العدة وبراأتك عن المهر
ونفقة العدة اجرت ذلك او قبلت صح الخلع فان لم يقبل الزوج ذلك لا يصح الخلع لكن
يبرأ الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لان قول الزوج للمرأة اختلي بالمهر ونفقة تفويض أو
توكيل فلا يثبت بدون علم المرأة فاذا قالت خلعت بنفسه منك بالمهر ونفقة كان
ذلك ابتداء كلام من المرأة والجمهالة لا تمنع ذلك لان الجمهالة لا تمنع صفة الأبراء كما لا تمنع
وتوقع الطلاق والعنق والتدبير بالعربية وان كان لا يعلم معناه فاذا قبل الزوج
بعد ذلك صح وان لم يقبل لا يقع شيء. وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ الزوج
عن المهر والنفقة وان قبل الزوج اذ لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة
المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحو ذلك والبراءة عن المهر
والنفقة تحتل الفسخ وتبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعنق. رجل
قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا فقالت خلعت او قالت فعلت اختلفوا فيه
قال بعضهم يصح ذلك. وقال بعضهم لا يصح اذ لم يقبل الزوج. والخيار ان كان
الزوج العتيق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل العتيق والظاهر
انه سوم فاذا فوى التحقيق يصح والا فلا لانه اذا فوى التحقيق يصير كانه قال خلعت
نفسك مني بكذا فانه خلعتك فاذا قالت خلعت تم الخلع امرأة قالت لزوجها خلعت
على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون
بجواب ما يتم الخلع. وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والخيار ان يصح

جوابا لانه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم اعن به الجواب كان القول قوله
 ويقع الطلاق بعينه. وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك فقال لها طلقتك
 قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما. وقال بعضهم يقع واحد رخصية وقال بعضهم
 يسأل الزوج عن النية ان قال نويت به الجواب كان جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي ان
 يسأل الزوج عن النية ايضا. مدخولة سألته طلاقها فقال الزوج ابرأيني كل شيء لك على حقة
 اطلقتك فقالت قد ابرأتك عن كل شيء يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في نوري ذلالت
 طلقتك واحد قالوا يقع واحد بانثنية لانه طلقها عوضا عن الإبراء ظاهر. امرأة اختلعت
 عليها بعد الدخول ثم زادت في البذل بعد الخلع لا يصح. امرأة اختلعت من زوجها بكا حق
 لها عليه كانت لها النفقة ما دامت في العدة لأن نفقة العدة لم تكن حقها عند الخلع. فوجاه
 الرجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فباعها معهن على الف درهم ثم انهما انكرتا التوكيل
 فاندكنا القوم فغنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانها لما التزمت التوكيل يقع هذا
 خلع الفسوخ والفسوخ اذا خالف الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلا فيتم الخلع بقبول
 وان كان القوم لم يضمنوا بديل الخلع كان الخلع هو قولا على اجازة المرأة وقبولها ولو وجد
 فاندكنا الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجب للملوك هذا اذا خالفوا
 وان باع الزوج منهم تطليقة بالف درهم اختلفوا فيه قال ابو القاسم الصفار ربح يقع الطلاق
 ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة. وقال ابو بكر
 انه الخلع ربح هذا الخلع سوا وهو الصحيح. رجل قال لغيره طلق امرأته فباعها المأمور بان
 يهرها ونفقة ما سئلها قال الفقيه ابو جعفر ربح يجوز كانت المرأة مدخولا بها ولم تكن. وقال
 ابو بكر الاسكاف ربح لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفصل بين المدخولة وبين غير المدخولة
 وانه ان كان المدخولة لا يجوز وان لم تكن مدخولة لا بأس به. وقال ابو القاسم

المسفار ربح وهو المختار لأن طلاق غير المدخول بها يكون بائناً إذا رضى الزوج بالإبانة بغير
 بدل كأن راضياً عنها المدخل بطريق الأولى. أما المدخلة الطلاق بغير عوض لا يكون بائناً ولا ^{طباعاً}
 لا كساح فلا يكون راضياً بالإبانة فلا ينفذ على الأمر. رجل قال لغيره طلق امرأتك على شرط لا يخرج
 من المنزل شيئاً فطلعهما فاما ما ورد ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت شيئاً من المنزل
 وقالت المرأة لم اخرج ذكره البوادق القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب
 صحيح ان كان الزوج قال للمامور قل لها انت طالق ان لم يخرجني من المنزل شيئاً فقال
 المامور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لأنه ينكر
 شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمامور قل لامرأته انت طالق علي ان لا يخرجني من المنزل
 شيئاً فقال لها المامور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله
 لأن في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقبول المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق للمحال اخرجت من
 المنزل شيئاً او لم يخرج. كما لو قال لامرأته انت طالق علي ان تعطيني الف درهم فقالت
 تطلق في الحال وان لم تعط الف وكذا لو قال لامرأته انت طالق علي دخولك الدار فقبلت
 نطق بالحال وان لم تدخل لان كلمة علي لتعليق لا يجلب بالقبول لا لتعليق بوجود
 المقبول. رجل قال لامرأته انت طالق بعد غد علي الف درهم وغدا علي الف درهم واليوم
 علي الف درهم فقالت قبلت فانها تطلق للمحال واحدة بالف ويقع الثانية والثالثة
 في وقتها بغير جعل. رجل قال لامرأة لا يملكها انت طالق علي مائة درهم ان تزوجت
 يوماً من الدهر فقالت المرأة قبلت لا يقع الطلاق في قول ابى حنيفة ربح ولا يلزم
 المال. وقال ابو يوسف ربح هي طالق والمال واجب. ولو انها قالت حين تزوجها
 قبلت الطلاق الذي جعلت اليه بالف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال في قول
 ابى حنيفة ربح. الوكيل بالخلع لا يخاطب بالبدل ويكون البدل على المرأة رسول

المرأة اذا قال للزوج طلقها او امسكها فقال الزوج لا امسكها او اطلقها فقال الرسول برأتك
 عن جميع ما لها عليك فطلقها فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلت به بالابراء وانه عن الزوج
 انها قلن امراته بالابراء يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها. وان لم يدع الزوج توكيل المرأة
 فهو على وجهين ان كان الرسول قال للزوج ابرأتك عما لها عليك على ان تطلقها فطلقها ^{ذلك}
 لم يكن الطلاق واقعا ويكون حقها عليه لان الطلاق بالابراء عن المهر يتوقف على اجازة
 المرأة فاذا التمس لا يقع الطلاق وان كان الرسول قال للزوج طلقها وقد ابرأتك عن مهرها يقع
 الطلاق ويكون حقها على الزوج. ويكيل المرأة بالخلع اذا قبل الخلع يتم الخلع وهل يطالب
 الوكيل ببذل الخلع فالمسئلة على وجهين انكار الوكيل ارسل البذل ارسل الابان قال
 للزوج اخلع امرأتك بالف درهم او على هذا الالف وأشار الى الالف للمرأة كان البذل على المرأة
 ولا يطالب به الوكيل. وان اضاف الوكيل البذل الى نفسه اضافته ملكا وضمان بان قال
 اخلع امرأتك على الفيه هذا او على هذا الالف وأشار الى الف نفسه او على الفيه او قال على الفيه على
 ايضا من كان البذل على الوكيل لا يطالب به المرأة والوكيل ان ينزع على المرأة قبل الاداء
 وبعد وان لم تكن المرأة امرته بالاضمان بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج اذا ضمن المهر
 للمرأة ولم يكن الضمان بامر الموكل فانه لا يرجع على الموكل. اذا طلق الرجل امرأته على جعل في
 العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجيب المال. وكذا لو جعل الزوج مهرها اثلاثا فطلقها فطلقته
 بثلاث مهرها وثانيتها وثالثتها لك يقع ثلث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلث
 مهرها رجل نال امرأته خالصتك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه
 وان لم يكن لها عليه مهر كان عليها رد ما ساق اليها من الصداق. كذا ذكر الحاكم الشهيد
 رج في الاقرار من المختصر والشيخ الامام المعروف بنحو انه زاده رجع وبه اخذ الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رجع وهو يؤيد ما ذكرنا عن ابي يوسف رجع ان الخلع لا يكون الا

بعض رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم
 الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اوله فان خالع الاب على صداقتها وضمن
 ثم الخلع ايضا في نظر ان اجازت المرأة تصح اجازتها وليسقط المهر وان لم يخرج كان صداقتها
 على الزوج ويرجع الزوج على الاب بدل ذلك ثم حكم القضاة ان كان الاب قال له خالع على صداقتها
 ان اجازت وان لم يخرج فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب يتم الخلع
 بقوله ويكون صداقتها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال
 على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع
 كما لو كان الخلع مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع المختلف المشايخ رجع في وقوع الطلاق
 لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع من الزوج
 وام الصغيرة ان اضافت الام المبدل الى مال نفسها او ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع
 مع الاجنبي وان لم تضاف لم يضمن هل يقع الطلاق كما يقع في الخلع الاب لا رواية فيه ^{الصحيح}
 انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن المبدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت
 الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت
 الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقتها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو
 حكت الصغيرة وكيل بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع
 بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل المبدل لا يقع الطلاق كما
 لو كان الخلع من الاجنبي وذكر الخصاص رجع في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة
 على صداقتها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على
 صداقتها على قول مالك رجع يسقط الصداق عن الزوج فان قضى المفاضيل ذلك فقد
 قضاه لانه قضى في موضع الاجتهاد ويجوز الرهن والكفالة ببديل الخلع وكل الناجل

فإن أجل إليه موت فلان أو إلى قتل يوم فلان يجب الاستدلال بالحال ويستدل بالأجل فإن أجل إلى المحصاد
والد يأس صح التناجيل إذا خالف الأب على ابنه الصغير لا يصح لأنه تعليق الطلاق بالقبول
فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يشترط خلع الصغير على إجازة الأب وخلع السكران جائز
وكن لك سائر تصرفاته إلا الردة والإقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه
وقال داود الأصمها في ح لا ينفذ منه تصرف وبه قال الحسن بن زياد وأبو الحسن الكشي
وأبو القاسم الصفار وهو أحد قول الشافعي رحمه الله وقال أبو نصر بن محمد بن سلام رحمه الله إن كان
مسن في الشرب بان كان مضطرا لمكره الإيقع الطلاق ولا ينفذ تصرفاته وإن لم يكن
معين ولا يقع طلاقه وينفذ تصرفاته وفي رواية قياس واستحب أن في الاستحسان
لا يصح وفي القياس يصح وعن أبي يوسف رحمه الله أنه كان يأخذ بالقياس فإن قضيه
القاضي يقول بأحد فتاوى فتاواه رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون
الولد عند الأب سنين معلومة صح الخلع ويبطل الشرط لأن كون الولد الصغير
عند الأم حتى الولد فلا يبطل بإبطالها امرأة اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة
عليها وعلى أن تمسك الولد بتفقهها سنين معلومة فامسكت الولد سنة أو
سنتين ثم ردت الولد على الزوج فأنها تجبر على أن تمسك الولد بتفقهها ما بقيت
الدة ولو أنها هربت ووارث نفسهما حقت المدة تظهرت رجوع الزوج عليها بقية
نفقة الولد في الدة التي لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على أن تمسك المرأة
الولد بنفقةها إلى بلوغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليه فقيلت ثم إنها البت أن
تمسك الولد فأنها تجبر على ذلك فإن لم تفعل كان عليه إجماع الولد إلى بلوغه
امرأة اختلعت عليها إلى أربعة من النفقة والسكنى ثم خلع وتبرأ عن النفقة ولا يبطل
السكنى وإن اختلعت على أن مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكتري بيتا من زوجها

او من غير معتد بفسخ المرأة اختلعت من زوجها على نفقة ولد له منها ما عاش قال
ابو حنيفة تج عليها ان ترد المهر الذي قبضت امرأة اختلعت من زوجها ان ترضع
ما في بطنها سنة من حق يقطع ونفقة الولد بعد الرضاع عشر سنتين على انها ان ولدت
ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولدت حيا فان رضعته سنة ثم مات فلا شيء عليها قال
ابو يوسف ربح الشرع بكلاها جائزة وهي في سنة عما في من الرضاع والنفقة ان مات
الصغير او ولد ميتا وقال ابو حنيفة في الشرع بكلاها فاسد وعليها ان ترد المهر على زوجها
امرأة اختلعت من زوجها ان جلدت في ذنابها الولد فان لم يلد فماتت فماتت فماتت فماتت
فلان اجنبي قال محمد بن الخلع جاز المهر للزوج ولا شيء للولد ولا الاجنبي امرأة
اختلعت من زوجها على الرضاع ولد لها ولم يسم وقد اقال محمد بن حنفية ذلك ولا شيء
وان حكمها على الرضاع الولد من سنة وعمل نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد بن
حنيفة في مثل هذه اليها في الطلاق امرأة وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يرد
رجوعها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان ارسلت بالخلع رجلا بالخلع ثم رجعت
قبل تبليغ الرسالة فخلع رجوعها وان لم يعلم الرسول برجوعها رجعت قال ابو حنيفة
اخاط امرأة على رجل فخلعها الرجل ثم لم يقع الطلاق في امر رجلين ان يخلعا امرأه
بالف فقال احدهما خلعها بالف وقال الآخر قد اجزيت ذلك قال ابو يوسف ربح
لا يجوز ولو قال احدهما خلعها بالف وقال الآخر خلعها بالف فمجانزا امرأته وكلت
رجلا بان يخلعها من زوجها بالف درهم وكله الزوج ايضا بان يخلعها منه بالف
فخلع الوكيل بالف فذكر فيه وضع انه لا يتم الخلع ما لم تقبل المرأة بعد خلع الوكيل او
يقبل الزوج او يجيز قال ولا يكون وكلاهما اجنبي جاز ان يخلع الشاهد به وهذا هو الذي
فصل في الخلع بافظ البيع والشراء

اذا قال الرجل لامرأته ابتعت منك واشتريت منك ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك
 فقالت اشتريت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلاهما بعثت لا وهذا
 الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق فلا يتم الجمع بقوله اشتريت وقد مر مثل هذا في قوله لها
 اختعت ولو قال لها اشترى ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت
 يتم الجمع بينهما لأن لفظة الامر تفويض اليها والواحد يصلح عاقد من الطرفين في
 الجمع اذا كان البذل معلوما في الصحيح من الرواية والبذل ههنا معلوم أما اللفظ
 الاول ليس بتفويض فلا يصير الواحد عاقد من الطرفين فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك
 بعثت، بطل قال لامرأته كل امرأة انزوجهما فقارعت طلاقها منك بدوهم ثم تزوج امرأة
 كان لامرأته القبول بعد التزوج في مجلس علمها فان قالبت بعد التزوج قبلت او قالت
 اشتريت او قالت طلقتهما يقع الطلاق بما سمي من البذل، وان قبلت قبل التزوج لا يقع
 شيء لأن كلام الزوج مضاف الى ما بعد التزوج فيعتبر القبول بعد التزوج، رجل قال لامرأته بعثت
 منك ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت المرأة بعثت ولم تقل اشتريت قال
 ابو بكر الاسكاف وقع تطليقة بائنة كأنها قالت بعثت بمهر ونفقة عدتي بتطليقة، وقال
 الفقيه ابو الليث وقع لا يقع شيء وهو المختار لأن كلام المرأة ابتداء وليس بحجاب امرأة قالت
 لنزوجهما بعثت منك مهري ونفقة عدتي اشتريت فقال الزوج اشتريت خيرو فقامت
 وذبحت قالوا لا تطلق ظاهر لأن الزوج لم يبيع منها نفسها ولا طلاقها وانما اشترى مهرها
 وشراء المهر لا يكون طلاقا قالوا ولا يخطب تجديد النكاح ان لم يكن طلقها ثنتين تبذل ذلك
 رجل قال لامرأته بعثت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك فقالت بجان خريدم يقع
 الطلاق لأن هذا الكلام يذكروا عليه وجه المبالغة وهو كما قالت بان زو خريدم، ولو قال لها
 بعثت منك طلاقك بمهرك الذي لك علي فقالت طلقت نفسي فانها تبين بواحدة

بمهرها لأن هذا يصلح لقبول الكلام الزوج فيجعل قبولا وقيل يقع واحد رجعية وهو
نظيره وقالت المرأة اخلعني على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه
والصحيح انه يجعل جوابا لكلام المرأة فكذلك ههنا ولو قال لامرأته بعثت منك
تطليقة ولم يذكر البذل فقالت اشتريت يقع واحد رجعية ولو قال بعثت نفسك
منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لأن بيع الطلاق تمليك الطلاق فاذا المر
يد ذكر البذل يصير كأنه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيا أما بيع نفسها
تمليك النفس من المرأة وتمليك النفس لا يحصل إلا بالبائن فيكون بائنا
رجل قال لامرأته بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلث
مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج اردت التكرار والاضمار
عن الأول بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلث تطليقات ويأثرها
ثلاثة آلاف درهم لأنه لما قال اول بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم و
قبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المال بالثانية والثالثة
بقية الثاني والثالث صريحا وصريح الطلاق يالحق البائن رجل قال لامرأته بعثت
منك امرأك بالف درهم فقالت في المجلس خرت نفسي يقع الطلاق بالف درهم
ولو قال لها بعثت منك هذا الثوب بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت
ثم طلقها يقع رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل كجهالة النفقة رجل
باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وبجميع مالها في البيت غير ما عليها من القميص
فقالت اشتريت وعليها حبل وثياب كثيرة يقع طلاق بائن بما يكون في البيت
وجميع ما يكون عليها من الثياب والحل يكون للمرأة لأن لفظة ما في البيت
لا يتناول ما عليها من الثياب والحل فلا يستحقها الزوج رجل باع من امرأته

تطليقة بما عليها من المهر والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع واحدة وجوبية
بغير بدل امرأة قالت لزوجها اشتريت نفسي منات بما اعطيت او قالت اشتريت
نفسه منات بما اعطيت وادعت الايجاب لا الصدق وقال الزوج اعطيت يقع
الطلاق لان مطلوب المرأة من الزوج الطلاق فكان تقديم كلامها كأنها قالت
اشتريت نفسي فاعطيت الطلاق فاذا قال اعطيت حلت انت ذلك جوابا للكلام
المرأة قوم قالوا المرأة اشتريت نفسك بتطليقة فكل حق يكون للنساء على الرجال
من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت وقالوا للزوج بحسب انت فقال نعم قالوا
الحليم وبين الزوج عن المهر وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لانها اشترت نفسها
الا ان زوجها اراد ان الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشتريت نفسك بجميع
المحقوق التي عليها فقالت اشتريت وقالوا للزوج بحسب انت فقال نعم فاجتمع
منازع البيت فاجتمعوا فخلعوا له البيت وقالوا لهم والجواب بقوله من انما دعا

في السؤال والله اعلم

فصل في الخلع بالفارسية

رجل قال لامرأته كل شيء يسأله الله تعالى من أجلك بسبب المهر وغيره فوافقت وختم
بأن الملاءمة ان تواسيت فقالت المرأة اشتريت قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها
ما هو حقه فلا يصح كما لو قال اني رعت منك خادماك هذا بعيد عن هذا امرأة
سألت الهالقي فقال الزوج من افروخ عراين يدوس رأى بدان طلاق كما تراهم منست
وقالت فخر وختم فقال الزوج خريدم طلقه فلما لان الطلاق الذي له عند الزوج تلك
فخرج من عنده من الطلاق كما لو قال له اخويش من خريدي بما لك عندي من الودعة
بأن خريدي كل دريعة كانت له عند رجل قال لامرأته خويش را ازين شوي بهما

كباين كنه تراست بر روی و مهر زینده عده که واجب شود اگر بر روی بنسبب طلاق
 اخیره فقالت اختم ثم قيل للزوج انه يجدي فقال انه يجدي ثم انحلل بينهما
 لانهما صرحا بما هو فارسية الخلع رجل طلق امرأته رجعيًا ثم اراد الخلع فقالوا للمرأة
 خويشتن را زين مرد بكابین و مهرینه عده بیک طلاق انه يجدي فقالت انه يجدي ثم
 قيل للزوج توبيك طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع تطليقة رجعية وقال
 بعضهم يقع واحدة بائنة وهو الصحيح لان قول الزوج حرجي هو بالكلام المرأة قوم قالوا
 لامرأة دخل بها زوجها هرجي كنهان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خريدی فقالت
 خريدی فقال الزوج بیک طلاق سفت دادم يقع واحدة رجعية لان البائن لا تكون مفدا فيكون مفدا
 وهذا الجواب على رواية الأصل اما رواية الزيادات البائن شفي فيلزم ان لا يكون مفدا
 رجل قال لامرأته هرجي كنهان را بر كردن مردان بود تو خويشتن را از من خريدی فقالت
 خريدی فقال الزوج رواكون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذكركم الرد فلا يجعل ايقاعا
 بائنا رجل قال لامرأته خويشتن از من خريدی فقالت خريدی فقال الزوج فروختم
 يقع واحدة بائنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان
 لم يكن عليه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما
 اذا اختلفت بلغة البيع والشراء بالعربية فكذلك ان كان الخلع بلغة البيع والشراء بالفارسية
 رجل قال لامرأته خالعتك ونوي به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر في قوله
 خالعتك من الكنايات وفي غيرهما من الكنايات يقع واحدة بائنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك
 ههنا ولو قال لها خويشتن از من بخر فقالت خريدی ولم يقل الزوج فروختم لا يقع الطلاق
 وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسك ثمي ولو قال لها اخلعتي فقالت اخلعت يقع
 الطلاق عليها عند اكثر المشايخ رج والفرق ان قوله اخلعت امر بايقاع الطلاق بلغة

الخلع فاذا اراد كرا البذل صار كانه قال لها ابيعت نفسك ولو قال لها ابيعت نفسك فقالت
 ابنت يقع الطلاق. واما قوله اشترى نفسك منه وقوله بالفارسية خويشتن بخار من امر بالمهرسه
 فاذا اراد كرا البذل لم يصح الامر بالمعاضة بقية كلام المرأة فلا يقع الطلاق. ولو قد
 البذل فقال خويشتن بخار كابين ونفقة عدت او قال لها يا العربية اشترى نفسك
 مني بمهره ونفقة عدت فقالت بالعربية اشتريت او قالت بالفارسية خريدا
 يتم الخلع. امرأة قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خرمي بما اعطيت فقال الزوج
 اعطيت يقع الطلاق ولا تنوي المرأة. ولو قالت خويشتن خرمي بما اعطيت فقال
 الزوج اعطيت ~~لا يصح الخلع ولا تنوي المرأة لان قوله بالفارسية خويشتن~~
 خرمي ايجاب لا يحتمل العدة وقوله خويشتن خرمي علة لا يحتمل الايجاب انما
 يدكر في الايجاب خويشتن خرمي كما يدكر في الشهادة كواهي ميدهم ولا يقدر
 كواهي دهم. اما قولها بالعربية اشترى نفسيه يحتمل الايجاب والعدة وتنوي في
 ذلك. ولو قالت لزوجها خويشتن از تو خرمي بمهره ونفقة عدت ~~يادي~~ فقال الزوج
 اري يقع الفرقه بينهما لان قوله خويشتن خرمي ايجاب بمنزلة قولها خريدم وقول
 الزوج اري جواب كانه قال دادم. ولو قال الزوج اري ببينهم لا يقع الطلاق لان
 هذا ليس بقبول ~~رجل خلع امراته~~ ثم قالت بالفارسية ديكريد فقال الزوج دادم
 يقع تطليقة اخرى لان قوله ديكريد طلب للطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا
 وقال بعضهم يقع الثلث كأنها قالت اوقع الباقي. والصحيح هو الاول. رجل باع
 من امراته تطليقة بمهرها ونفقة عدتها فاشترت ثم قال الزوج من ساعت هرسه
 هرسه قالوا اينجاب ان يقع الثلث لان قوله هرسه ينصرف الى الطلاق كانه قال اوت
 الثالث رجل خالع امراته بتطليقة فقال له فقاروه لم فعلت هذا فقال بالفارسية

رويته باد لا يقع بهذا الكلام شيء آخر وقد مر هذا في قوله طلاق دأده ياد رجل
 خالغ امرأته فقبل له كم نويت فقال ما تشاء ان لم ينو الزوج شيئا طلقت واحدة
 لان الزوج لم يوقع الطلاق وانما فوض اليها المشيئة فلا يقع به طلاق آخر امرأة
 فقالت لزوجها الخلعين وقالت بالفارسية سه خواهم فقال الزوج سه باد خلعها
 بتطبيقه يقع واحدة لان قول الزوج اولسه باد ليس بايقاع. امرأة قالت لزوجها
 خويشتن از تو يكايين وهرينه عند من خريد فقال الزوج دست كو تاه كرديم قال
 بعضهم لا يقع شيء. ولو قالت خويشتن از تو يكايين حقها خريد فقال الزوج دست
 باز داشتيم حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رجا انه قال يتم الخلع
 لان الناس يريدون بهذا ومثله الجواب امرأة قالت لزوجها وهبت منك حق
 چنگ از من باز دار فقال چنگ از تو باز داشتيم قال ذلك ثلث مرات قال بعضهم
 يخاف انها تطلق ثلثا وقال الفقيه ابو الليث رجا يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير
 قوله خليت سهيلك والواقع به بائن والبائن لا يلحقه البائن. امرأة قالت لزوجها
 بيعت طلاقي او وهبت او قالت بملكك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع
 شيء لانها اتمت الطلاق فلا عملك بيع الطلاق وهبته. رجل قال لخنه ياك طلاقي
 بمن فروختي بدان كايين كه ورا بر تو اسيت فقال الزوج فروختم ولم يقل الاب قبلت
 لا يقع شيء. امرأة قالت لزوجها كايين ترا بخشيدم چرا چنگ باز دار قالوا ان طلقها
 سقط المهر وان لم يطلق لا يسقط. رجل قال لامرأته بعثت منك تطليقة بمهرات
 ونفقة عندك بمثل ما جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت امرأة ابرأت
 زوجها عما لها عليه علان يطلعهما فطلعهما جازت البراءة والا فلا ولو ابرأتها عما لها

عليه علم ان لا يترجح عليها امرأة فالبراءة جائزة والشرط باطل قال الحكم ابو الفضل ربح
كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه
الجعل فالبراءة جائزة والشرط باطل والمهبة والصدقة مثل البراءة رجل قال لامرأة
طلاق تراودم خريدي خويشتن رافقت خريدي خويشتن رابسه بارازني هشتن فقال
الزوج ربيتي ان اراد الزوج بقوله ربيتي اجازة لما قالت المرأة يقع الثلث وان لم يرد به الا
لا يقع الا واحدة رجعية والله اعلم بالصواب

باب الظهار

الظهار تشبيه النكاح بالمحبة على سبيل التاميد بنسب او رضاع او صهرية وحكمه
حرمة الوطى والدعوى الى غاية الكفارة رجل قال لامرأة انت علي كظهر امي ولم ينوشيا
او نوى به الطلاق او التحميم او الظهار يكون ظهارا وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان نوى به
التحميم بالطلاق يكون طلاقا وان قال عني به الكذب لا يسمع لها في القضاء ان تصدقه
وتمكنه ويسمى فيها بينهما وبين الله تعالى وهذا جلة مسائل احداهما هذه والظهار
ان يقول لها انت مثل امي ولم يقل علي ولم ينوشيا لا يلزمه شيء في قولهم واو قال
انت علي كما امي او مثل امي ونوى به البرم الكهنة لا يلزمه شيء وان نوى الظهار
كان ظهارا وان لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة ربح وقال محمد ربح هو
الظهار وعن ابي يوسف ربح في رواية لا يلزمه شيء كما قال ابو حنيفة ربح
في رواية يكون يمينان تركهما اربعة اشهر ولم يقرهما بانك بتطليقة وان نوى
الطلاق والظهار فهو على ما نوى وان لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة ربح
وقال محمد ربح وهو رواية عن ابي يوسف ربح انه يكون ظهارا وفي رواية اخرى
عن ابي يوسف ربح انه يكون ايلاء وان نوى به التحميم اختلفت الروايات فيه

والصحيح انه يكون ظهرا عند الكل. والسئلة الثالثة اذا قال انت حرام كاحي
ونوى به الطلاق او الظهار او الايلاء فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يكون ظهرا في قول
محمد ربح وهو رواية عن ابي حنيفة ربح وفي قول ابي يوسف عن ابي حنيفة ربح يكون
ايلاء. وذكر الخصاص ربح الصحيح من مذاهب ابي حنيفة ربح ما قال محمد ربح والرابعة
اذا قال لها انت علي حرام كظهر احي فانه يكون ظهرا. وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان نوى
الطلاق او الايلاء فهو على ما نوى الا ان عند محمد ربح اذا نوى الطلاق يكون طلاقا
لا غير عند ابي يوسف ربح يكون طلاقا وظهرا وهو كما لو طلق ثم ظاهر وظاهر ثم
طلق فانه يكون طلاقا وظهرا. ولو قال لامرأته انت علي كالميتة والدخيم ثم التحزم
اختلفت الروايات فيه الصحيح انه اذا لم ينو شيئا يكون ايلاء وان نوى الطلاق
يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهرا. ولو قال لها انت علي كفتحي احي او بطنها
او فرجها يكون ظهرا. والاصل فيه انه اذا اشبهها بما يحل النظر فيه من اعضاء
الام يكون ظهرا ان اشبهها بما يحل النظر اليه كالشعر والوجه والراس واليد
والرجل لا يكون ظهرا. ولو قال انت علي كركبة احي في القياس يكون مظاهرا ولو
قال لها اخذني على كفتحي احي او راسك على كراس احي لا يكون ظهرا. ولو قال
لها انت علي كظهر امك يكون ظهرا. ولو قال كظهر ابنتك ان كان دخل بها يكون
ظهرا والا فلا وان تشبهها بامرأة الاب او الابن يكون ظهرا كما لو تشبهها بالام
ولو تشبهها بمنزلة الاب او الابن قال محمد ربح لا يكون ظهرا وقال ابو يوسف ربح
يكون ظهرا وهو الصحيح. ولو تشبهها بام امرأة او ابنة امرأة قد زف بها يكون ظهرا
ولو قبل اجنبية بشهوة ولو نظر في فرجها بشهوة ثم تشبه امرأته بام تلك المرأة او ابنتها
لا يكون ظهرا في قول ابي حنيفة ربح قال ولا يشبه هذا الوطئ ولو تشبهها بامرأة

لا تخل له في الجملتك الجوسيب والموتدة ومكوحه الغير لا يكون ظهرا وكذا التشبيه
بالرجل اي رجل كان. ولو قال انت علي كظهر امي ان شاء الله لا يكون ظهرا كما لا يكون طلاقا
ولو قال انت علي كظهر امي ان شاء فلان. او قال انت علي كظهر امي ان شئت فهو على المشية
في المجلس ولو ظاهر من امته او ام ولد لا يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها. والمرأة اذا ظهرت
من زوجها كان باطلا لا يلزمها الكفارة كما الواضات الطلاق الى زوجها. قال ابو يوسف
يلزمها الكفارة. اذ اكر الظهار على امرأة يلزمه بكل ظهار كفارة. وكذا الوظاهر من اربع نسوة يلزمه
بكل امرأة كفارة. وظهره الاخرس بالكتاب والاشارة المعروفة لازم. ولو ظاهره وقتا بان قال
انت علي كظهر امي اليوم او الشهر او السنة يصير مظاهرا في الحال فاذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال
الاجيب اذا تزوجت فانت علي كظهر امي فتزوجها يكون مظاهرا. ولو قال اذا تزوجت فانت طالق
ثم قال اذا تزوجت فانت علي كظهر امي فتزوجها يلزمه الطلاق والظاهر جميعا لانها يقعان في
حالة واحدة. وكذا لو قال اذا تزوجت فانت علي كظهر امي وانت طالق فتزوجها الرماء جميعا
ولو قال اذا تزوجت فانت طالق وانت علي كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار
في قول ابى حنيفة نزع. وقال صاحب راج الزمها جميعا. وهذا بناء على ان الترتيب في التعليق جوب
الترتيب في النزول عند ابى حنيفة نزع. وقال صاحب راج لا يوجب فاذا وقع الطلاق او لا
عند ابى حنيفة نزع والمبناه لا تكون محلا للظهار فلا يلزمه الظهار. اما اذا نزل الظهار او لا
سبق الظهار لا يخرجها من ان تكون محلا للطلاق فيقع الطلاق ايضا. اذا ظاهر من امرأته ثم
طلقها ثلثا ثم تزوجها بعد زوج آخر كان مظاهرا لا يحل له وطئها قبل التكفير لان وقوع الفقرة لا ^{يطل}
الظهار. وكذا لو ارتد. والعياذ بالله ثم اسلمت فتزوجها وان ارتد امعا والعياذ بالله
ثم اسلم فمعا على الظهارية قوا ابى حنيفة نزع. وكذا الوظاهر من امرأته وهي امته ثم اشترها لا يحل
لوطئها قبل التكفير. وكذا لو اغتصبها ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت علي

كظهر لم يطلعها فبان منه ثم دخلت الدار في العدة لا ياتوه الظهار لأنه لو نجر الظهار
في هذه الحالة لا يصح فكذا إذا صار المعلق منجر عند الشرط وكذا الظهار المذكورة
في كتاب الله تعالى المظاهر الذي يكفر برفع الأمارات القاضية بحبسها القاضية بغيره ^{الظاهر} ويطلق بها

باب الأيلاء

الأيلاء منع النفس عن قربان المنكحة منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى أو غير من طلاق أو اعتناق
أوصوم أو حج ونحو ذلك مطلقاً أو موقفاً بأربعة أشهر في الحرائر وشهرين في الأمهات من غير أن
يتخللها وقت يمكنه من غير جنت فأن يتخلل لا يكون مولياً. وصورة ذلك أن
يقول للحرة والله لا أقربك أربعة أشهر إلا يوماً أو قال سنة إلا يوماً فإنه لا يكون مولياً
ما لم يوجد اليوم المستثنى. وكذا لو قال والله لا أقربك حتى يقدم فلان لا يكون مولياً
لأنه يؤهم قدومه في المدة. وكذا لو قال والله لا أقربك حتى تموت فلان لا يكون
مولياً لاحتمال التعميم. ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال أو حتى تطلع
الشمس من مغربها يكون مولياً استعسافاً. ولو قال والله لا أقربك حتى يعتق عبدي هذا
أو حتى أطلق فلانة يكون مولياً في قول أبي حنيفة ومحمد ربح. ولو قال والله لا أقربك حتى تموت
أو حتى تموت أو حتى تقتل أو حتى تقتل يكون مولياً ولا يكون مولياً إلا بالحلف على الجماع
في الفرج فإن كان يحنث ببلون الجماع في الفرج لا يكون مولياً. رجل قال لامرأته والله لا يمس
جلدي بجلدي لا يكون مولياً لأنه يحنث في يمينه بالمس ببلون الجماع في الفرج. ولو قال
لا يمس فرجي فرجك يكون مولياً لأنه يراد بهذا الكلام الجماع. ولو قال أكرها أو خسرمت
طالق ولم ينو شيئا يكون مولياً لأن مواد الناس من هذا الجماع فإن نوى المضاجعة لا يكون
مولياً فإن ضاع بها أو لم يجاسعها كان حاشاً. ولو قال أكرهن أو خسرمت بركن فإذا كنتم تايكسبال
فعلى كذا أو لم يقربها أربعة أشهر تبين بتطليقة لأنه يراد به في العرف الجماع. ولهذا الوجه

في السنة فيما دون الفرج لا يحدث فيمينه. ولو قال لامرأته ان قربتك اودعوك الى
 فراش فانك طالق لا يكون موليا لأنه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بان يدعوها
 الى الفراش فيحدث ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يحدث بالقربان. ولو قال لامرأته ان
 اغتسلت من جنبتي ما دمت امرأته فانك طالق ثلثا واعاد هذا القول وكانت المرأة
 حاملا ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر فصاعد فانها
 تبين بولادة عند انقضاء اربعة اشهر لا قد كان موليا وينقضي عندها بوضع الحمل فان
 تزويجها بعد ذلك لا يكون موليا ولو قربها لا يحدث لان اليمين كانت مؤقتة الى بقاء
 النكاح وبعد ما وقعت تطليقة بالايلاء لا يقع عليها الطلاق بخلاف ذلك الايلاء وان
 أخرى قبل وضع الحمل لان المباعدة بالايلاء لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلاء وان
 كانت في السنة ما لم يزوج شهرها وان تكرر الكلام الا ان ملك الكل واخذت في المدة
 الواحدة لا يقع الاطلاق ولحد. ولو قال لها ان قربتك الى سنة فانك طالق ثلثا
 واراد حيلة ان لا يقع الثلث فالحيلة له ان يدعيها اربعة اشهر حتى تبين
 بتطليقة ثم يمكن ثمانية اشهر تمام السنة ثم تزويجها نكاحا مستقبلا فاذا
 قربها لا تطلق فلا يقع الثلث لانها لا تطلق ثلثا قبل السنة لعدم القربان و
 بعد تمام السنة لا يقع اليمين. ولو قال لها ان قربتك ابدا فانك طالق ثلثا فلا
 حيلة له في هذا لانه ان قربها تطلق ثلثا وان لم يقربها يقع عليها بضمير اربعة اشهر
 بتطليقة فاذا تزويجها بعد ذلك يكون موليا. رجل قال لامرأته والله لا اقربك سنة
 فمضت اربعة اشهر وبانت بتطليقة ثم تزويجها فمضت اربعة اشهر أخرى من وقت
 التزويج يقع عليها بتطليقة أخرى لان اليمين باقية فان تزويجها مرة أخرى مضت
 اربعة اشهر أخرى لا يقع عليها طلاق آخر لان اليمين كانت مؤقتة الى سنة ولم

لم يبق بعد هذا التزوج الى تمام السنة اربعة اشهر فلا يقع عليها الاطلاق آخر رجل قال لامرأته ان
 قسمتك ففعلت هذا فمضت اربعة اشهر وخصصته الى القاضي ففرق بينهما ثم اقام العدة ^{البينة}
 اندحر الاصل فان القاضي يقضي بحريته ويبطل الايلاء ويرد المرأة الى زوجها لانه تبين
 لانه لم يكن موليا. رجل قال لامرأته والله لا اقربك في هذا البيت لا يكون موليا. رجل قال
 لامرأته اني لو اذنت رباة فانت طالق واراد به خطرا لجماع على نفسه يكون موليا وان لم يرد به
 خطرا لجماع وانما اراد به انه لا حاجة له الى جماعها لا يكون موليا. وكذا لو لم ينو شيئا لا يكون موليا.
 رجل الى امرأته ثم قال اشركت في ايلائك هذه لامرأته اخرى لا يكون موليا من الثانية ولو اشركها
 في الظهار صح اشراكه لان الكلام الاول قدم فلا علاك تغييره وفي الظهار باشتراك الثانية لا يتغير حكم
 الاول وفي الايلاء يتغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء يتعلق انكسرت بقربانها جميعا فلا يصح اشراكها
 رجل قال لامرأتين له والله لا اقربكما يكون موليا منهما حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب يقع
 على كل واحدة تطليقة. ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما كان موليا من واحدة حتى لو مضت ^{اربعة}
 اشهر يقع الطلاق على احدتهما. رجل الى امرأته ثم طلقها ثلثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليا
 وليس الايلاء كالظهار لان الايلاء يتعلق بالطلاق بعدم المقربان فيستفيد بالملك القائم
 وبالطلاق بالثلاث يبطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه يحرم الى غاية وليس بطلاق
 قول زفر بن زفر بن لا يبطل الايلاء بالطلاق بالثلاث رجل الى امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان
 مضت اربعة اشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالايلاء وان انقضت عدتها
 ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء فعدة الطلاق ومدة الايلاء كفرسدها ان اتمها
 سبق كان الحكم له. رجل الى امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلاء
 على حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الايلاء يقع عليها تطليقة
 اخرى بمحكم الايلاء وان تزوجها بعد اطلاقها بعد انقضاء العدة كان موليا

لكن يعتبر مدة الأيلاء من وقت التزويج. رجل الأمن امرأته بعد ما طلقها تطليقة بائنة
لا يكون موليا. رجل الأمن امرأته وبينه وبينها مسيرة أربعة أشهر وأكثر أو هو عرض
لا يقدر على الجماع كان فيسه باللسان عند ما يقول فئت اليها فان فاء بلسانه ثم رأى
في أربعة أشهر يبطل ذلك الفئ لا يكون فيسه إلا بالجماع. وان كان المولى محبوسا ^{يعتبر} بحق لا
الفئ باللسان وان كان محبوسا ظلم بغير حق جازان يكون فيسه باللسان ويكون بمنزلة
الضائب والمريض. ولو فاء المريض بقلبه لا بلسانه لا يعتبر المولى اذا جامع امرأته فيها
دون الفرج لم يكن ذلك فيئا والله اعلم

فصل في الفرق بين الزوجين بملك احد هما صاحبة بالكل

رجل اشترى امرأته او شيئا منها بطل النكاح فان طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها
العدا لا يقع الطلاق لان الطلاق لا يقع الا في النكاح او في عدة النكاح والعدو كذا تقول اولها
بملك اليمين فليكن عليها العدة لا بحق المولى ولا بحق الشرع. ولو اعتقها بعد ما اشترىها
ثم طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد بن رجاء وابي يوسف
الاول رجاء ثم رجاء ابو يوسف رجاء عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر بن رجاء وعليه الفتوى رجل
قال لامرأته الامة انت طالق للسنة ثم اشتراها فبجاء وقت السنة لا يقع الطلاق. وكذا
لو اشترىها ثم اشتراها فأنقضت مدة الأيلاء وكذا لو علق طلاقها بشرط ثم وجد الشرط
بعد ما ملكها لا يقع الطلاق. وان اعتقها بعد ما اشترىها ثم جاء وقت السنة وانقضت
مدة الأيلاء او وجد الشرط يقع الطلاق في قول محمد بن رجاء وفي قياس قول ابي يوسف رجاء
لا يقع وعليه الفتوى. حرة اشترى زوجها او شيئا منه بطل النكاح فان اعتقت
زوجها ثم طلقها وهي في العدة لا يعلق في قول ابي يوسف رجاء الاخر وتطلق في قوله
الاول وهو قول محمد بن رجاء قال المولى لا امرأته المحقة انتم والى الله

ملك زوجها فجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق لأن المرأة لا تحمل العبد ما في ظهرو زوجها
العدة وتكون محلاً للطلاق بخلاف الفصل الأول منكوحه ارتدت والعياذ بالله حكمه
عن ابن نصر وإليه القاسم الصفار رحمهما الله لا يقع الفرقه بينهما حتى لا ينقل المقتضودها
أن كان مقتضودها الفرقه. وفي الروايات الظاهرة يقع الفرقه وتحبس المرأة حتى تسلم ويحدد
الطلاق سدا لهذا الباب عليها رجل. فلو طلق أقرنته بدخول الدار ثم ارتدت والعياذ بالله
ومحق بدار الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله. وكذلك لو أقرنتها
ومحق بدار الحرب ثم انقضت مدة الأيلاء لا يقع الطلاق. ولو طلقها بعد الحاق بدار الحرب
لا يقع الطلاق فإن عاد الدار الاسلام مسلم وهي في العدة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب
لا يقع الطلاق في قول أبي يوسف رحمه الله ولا يقع في قوله الأول وهو قول محمد بن نوح. والمرأة إذا ارتدت
والعياذ بالله وتحقت بدار الحرب فطلقها زوجها عادت الدار الاسلام مسلمة لا يقع الطلاق
في قول أبي حنيفة رحمه الله لسقوط العدة عنها بالحق بدار الحرب وفي قول صاحبيه رحمه الله لا يقع الطلاق
لبقاء العدة وإنما لا يقع قبل العود الدار الاسلام لاختلاف الدارين. الصغيرة المسلمة إذا
كانت تحت زوج ارتد أبوها عن الاسلام والعياذ بالله لم تن من زوجها فإن لحقها بدار
الحرب بانت وإن ارتد الأب والعياذ بالله ومحق بها بدار الحرب وأمه ماتت في دار
الاسلام مسلمة أو مرتدة لم تن من زوجها الصغيرة من زوجها نصرانية صغيرة تحت مسلم
تحمس أبوها وأمه نصرانية قبل ما نت أو هي مسلمة لم تن الصغيرة من زوجها ولو
تحمس الأبوان بانت من زوجها وإن لم يلحقها بدار الحرب مسلمة بالغة تحت
مسلم صارت معقولة فارتد الأبوان وحققا بدار الحرب لم تن من زوجها مسلم
تزوج نصرانية صغيرة لها أبوان نصرانيان قبلت وهي لا تعقل النصرانية ولا وثا
من الأديان ولا نصف بانت من زوجها. وكذلك الصغيرة المسلمة باسلام الأبوين

اذا بلغت وهي لا تعرف الاسلام ولا تصف تبين من زوجها كانت ارتدت ولهذا اختار
 الاقبياء والصلحاء استيفاء المرأة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستيفاء على وجه
 الاستفهام تيسير الوصف عليها فان قالت انا اعقل الاسلام واقدري على الوصف
 ولا اصف قالوا تبين من زوجها لانها تركت ركن الاسلام وهو الاقرار باللسان عند
 الحاجة فمن غير عند فتكون مرتدة فان قالت انا اعقل الاسلام ولا اقدر على الوصف انقلوا
 فيه قال بعضهم تبين من زوجها لان الجاهل ليس بعذر وقال بعضهم لا تبين لان ردة
 السكران لا تصح استحسانا مع ان سببها معصية باشرها عن اختيار فلان لا تعتبر ردة
 هذه كان اول الصبي الذي يعقل ارتداده يصح ويوجب الفرقة فتقول ابي حنيفة ومحمد
 وكذا ارتداد الصبية التي تعقل اذا بلغ الصبي عاقلًا وهو لا يصف الاسلام يكون مرتدا
 الا انه لا يقتل كما ذكره على الاسلام اذا سلم ثم ارتد يصح رده ولا يقتل صبي نصراني زوجته ابوه
 نصرانية فاسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام فاذا عقل يعرض عليه
 الاسلام فان اقر بالمقاضي بينهما كما لو كان بالغامرض الاسلام عليه فان اقر بينهما زوجان
 مسلمان ارتد امعالم يقع الفرقة بينهما استحسانا حتى لو سلم كان النكاح ثاثة ابينها الله
 اذا اشغل من دين الدين لا يتعرض له وقال الشافعي ربح يؤمر ان يسلم او يعوذ الى دينه
 الاول فان لم يفعل حتى مضت ثلث حيض تبين امراته حربية خرجت اليها مسلمة
 ونزلت زوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا لو خرج الحربي اليها مسلما
 ونزلت امرأة كافرة في دار الحرب يجب عليها المدة الا انها ان خرجت مسلمة مراغبة فلا عدة عليها
 في قول ابي حنيفة ربح قال صاحباه ربح يجب عليها العدة وكذا لو خرج احدهما اذ يقع
 الفرقة وان خرج احدهما مستأما لا يقع الفرقة وان خرجا باثان فاسلمت المرأة في
 رواية هي امرأتها حتى تمحص ثلث حيض وفي رواية يعرض الاسلام على الزوج فان

الفرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه السلام الفرق حتى تمحيض ثلث حيض
اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب يتوقف الفرق بينهما على مضي ثلث حيض
فمئة اسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم والا فرق القاض
بينهما ويكون طلاقا في قول ابى حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ر. لا يكون طلاقا
وان اسلم الزوج وامرأته حرية او مجوسية يعرض الاسلام عليهما فان اسلمت و
الفرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت كتابية يبقى النكاح بينهما على حاله
وردة احد الزوجين لا تكون طلاقا. وقال محمد ر. ردة الزوج طلاق قياسا على ابيه
الزوج والله اعلم

فصل في اللعان

اللعان لا يجري الا بين زوجين حريين مسلمين عاقلين بالغين غير محمدين
في قذف لان اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالامان فلا يجري اذا لم يكونا من
اهل الشهادة ولم يكن احدهما من اهل الشهادة ومع اهلية الشهادة يراعى العفة
والاحسان في جانب المرأة. ويجري اللعان بين الفاسقين والاعمى لانها من اهل
الشهادة ينعقد النكاح بحضورهما. وسبب اللعان قذف الزوجة قد يوجب الحد
في الاجانب فاذا تحقق السبب وامتنع اللعان لعنف من قبل المرأة بان كان الزوج
حرلا قاتلا مسلما بالغا غير محمدي في القذف والمرأة امة او كافرة او صغيرة او مجنونة
او غرساء او غير عفيفة او موطوءة بشبهة لا يجري اللعان ولا يجب حد القذف
على الرجل. وان امتنع اللعان لعنف من قبل الزوج ان كان الزوج اهلا للوجوب الحد
كان عليه حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد
الزنا في جانب المرأة. وان كان محمديا في قذف كان عليه حد القذف وان لم يكن الرجل

اهلا لوجوب الحد عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط اللعان
 فيهما ثم طلقتا بائنا او ثلثا سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك و
 ان طلقها رجعييا الا بسقط اللعان وصورة اللعان ما نص الله تعالى في كتابه رجل قد
 امرأتها من اهل اللعان ولم ترفع الامر الى القاضي في امراته وان رفعت الامر الى القاضي
 يبدأ القاضي بالرجل فيحلفه كما ذكر الله تعالى في كتابه وروي الحسن بن روح عن ابي حنيفة
 رحمه الله يشترط لفظه الموجه فيقول في حلفه ما نص الله تعالى في كتابه وروي الحسن بن روح عن ابي حنيفة
 والله اعلم بخلافه ما رواه ابي حنيفة عن اللعان يحبس القاضيه حتى يلتمس كما التحصن صاحبها
 وقال الحسن بن روح اذا امتنعت المرأة بعد لعان الزوج يقام عليها الحد الزنا وان ادعت المرأة
 على زوجها القذف وانكول الزوج فقامت البينة على القذف لاعن القاضي بينهما عندئذ لان
 الزنا ثبت بالبينة كالاثبات عيانا واذا التمس او فرغ من اللعان في الزنا اذ بينهما ما يكون طلاقا
 وبما لا ينفك عن السكنى ما ادمت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما في امرأة عندئذ انما
 يفي الرجل بحد امراته وقال هو من الزنا عند ما لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فان جاء
 بولد ستة اشهر فكنى لك لاحتمال ان الولد حدث بعد النفقة وان جاءت به اقل من
 ستة اشهر فكنى لك في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبها رحمه الله لاعن القاضي بينهما ويلزم
 الولد امه امرأة ولدت ولدين في بطن واحد فاقترن الزوج بالاول والثاني يلزمه الولد في الاول
 والثاني محجب الاول واقترن الثاني لزماه وعليه حد القذف وان نفاهما ثم ماتت احداهما قبل
 اللعان لاعن على الحي وهما ولداه وكذا لو ولدت ولدين احداهما ميتت فنفاها الزمها لعن
 على الحي منهما وان ولدت ولدا فنفاه واعن القاضي بينهما ثم ولدت من الغد ولد اخر لزمه
 الولد ان جبهوا اللعان ما نص فان قال بعد ذلك هما ابناي كان صاوتا واحدا وعليه ومما دام
 المتلاعن على الله ان ليس له ان يتزوجها فان اكد وب المتلاعن نفسه بعد اللعان كان له

ان يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. وكذا الوصارت المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها
لا يجزئ اللعان بينهما بان زنت او ما اشبه ذلك كان له ان يتزوجها. ولو صدقت المرأة
زوجها قبل اللعان سقط اللعان ولا يجزئ الحذف واذا اتهم الزوج ثلث عرات والمرأة كذلك
ففرق القاضيين بينهما اجاز تفريقه ويقام الاكثرة مقام الكل ويكون تارك السنة وان فرق قبل
اكثر اللعان بينهما كانا في الفرقة باطلا والله اعلم .

باب الصلابة

المعتل اذا ثلث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمثوبة عنهما زوجها. والاعتدال قد يكون ^{مكتسب}
وقد يكون بالاشهر قد يكون بوضع الولد او باسقاط سبطا من خلقه او بعض خلقه ^{من}
المطاعة. فجل يتزوج امرأة نكاحا جائزا وطلقها بعد الدخول او بعد الخلوة الصحيحة كان
عليها العدة ونفسيت الخلوة الصحيحة عري كتاب النكاح. وان كانت الخلوة فاسدة فانه كان
النكاح لا يشرع مع التمكن من الوطئ حقيقة كصوم الفرض وصلوة الفرض والاجرام كان عليها
العدة وان كان الفساد بغيره عن الوطئ حقيقة لا يجب عليها العدة. وكذا لو طلقها قبل الخلوة وعدة
الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهر وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حيضها
كان عليها الاعتدال بثلاث حيض كواصل ولا تحسب هذه الحيض من العدة كما لا تحسب
من الاستبراء. ولو كان النكاح فاسدا تفرقا القاضيين بينهما ان كان فرق قبل الدخول لا يجب
العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة. وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتدال من وقت الفسوخ
لا من وقت الوطئ. وكذا لو كانت الفرقة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة او ايسة ومخرجة
فصلت عما ثلثة اشهر واختلافوا في حد الاياس قال بعضهم ان كانت ابنت خمس وخمسين
سنة ولا تحيض فهي ايسة ورضية كانت او غير رومية وعليه الفتوى. والتي لم تحض قط فهي
بمنزلة الدابة. والاشهر بان تفرقا القاضيين بينهما ان كان فرق قبل الدخول لا يجب العدة. وان طلقها

في خلال الشهر قال ابو حنيفة خرج تعتد ثلثة اشهر بالايام كل شهر ثلثون يوما قال صاحباه
 خرج تعتد بعد ما مضت بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالامهلة ويكمل الشهر الاول
 ثلثين يوما بالشهر الآخر وحسن هذه المسائل كثيرة وان كانت المعتدة عن الطلاق والوطئ
 عن شبهة او الموت حاملا فعند ما بوضع الحمل نسوا كانت حاملا وقت وجوب العدة او
 جلت بعد الوجوب فان خرج منها اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجحيا ينقطع حتى الرجعة
 ولا يصل لها ان تنزوج احتياطا وان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما سنة اشهر
 تنقض عدتها بالاولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة بمملوكة امة او مدبرة او مكاتبة
 او ام ولد وهي من ذوات الحيض فعند طلقها في الطلاق والوطئ حيضتان وان كانت من ذوات
 الاشهر فعند طلقها شهر ونصف شهر وان كانت حاملا فعند ما بوضع الحمل وام الولد اذا اعتقها
 مولاه او مات عنها تعتد بثلاث حيض وان حرمت عليها ولاها بسبب لا يجب عليها العدة
 حتى تعتق لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمه حتى لو ولدت ولد السنة اشهر من وقت الحرمه
 لا يثبت النسب من المولى ما لم يلج مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز
 المكاتب ببقية النكاح لانها ماصار ملكا للمولى وان ادى الكتابة فعتق يفسد
 النكاح ولا عدله عليها لانها تحل لزوجه بملك اليمين وان مات المكاتب بعد
 ما اشتراه ان مات عاجلا قبل بطل الكتابة ويصيران مملوكين للمولى فهذا رجل ما
 عن امراته الامة فيلزمها الاعتد اشهرين وخمسة ايام دخل بها او لم يدخل
 وان مات المكاتب عن وفاء ففسد النكاح لانه يعتق في اخر جزء من اجاره حيوته ^{ملك} ^{ملك}
 امراته فان لم يكن دخل بها فلا عدله عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه
 تعتد بثلاث حيض لانها لم ولد اعتقت بموت السيد وان لم تكن ولدت منه كان
 عليها الاعتد اذ يحضيتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على

الحجة أربعة أشهر وعشراً، وحكي عن الشيخ الإمام الأجل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 قال تعتد أربعة أشهر وعشراً لئلا يأن الله تعالى ذكر العشر طرأ على جميع الليالي يذكر بلفظ
 الثلاثين وجمع الأيام يذكر بلفظة الثلاثين فعلى قوله ينبغي عدتها بلييلة واحدة
 وهذا أقرب إلى الاحتياط، فان كانت المرأة آتت فعلتها شهران وخمسة أيام وانكثرت
 حاملاً فعندتها بوضع الحمل حرة كانت أوامة، بصير مات وامرأته حامل ظهر حملها
 كانت عدتها بوضع الحمل استعسانا وقال الشافعي رحمه الله تعتد بالشهور وهو
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله ولو جعلت بعد موته تعتد بالشهور في قولهم والمتوفى
 عنها زوجها وقد طلقها زوجها انكثرت ثلث زوجها المطلق تعتد بأبعد الأجلين
 وتفسير ذلك انهما تعتد أربعة أشهر وعشراً فيها ثلث حيض حتى لو اعتدت أربعة
 أشهر وعشراً لم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلث حيض ولو حاضت ثلث حيض
 قبل تمام أربعة أشهر وعشراً لا ينقض عدتها حتى يتم المدة. وقال أبو يوسف رحمه الله ينقض
 عدة امرأة الفارث ثلث حيض. وسند كرمسائل الفرائد بعد هذا في فصل على عدة
 وكذا الرجل اذا طلق إحدى امرأتيه بعينها بعد ما دخل بهما وهما من ذوات الحيض
 ثم ما يتوكل يعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة يستكمل فيها
 ثلث حيض. وكذا لو طلق إحدى امرأتيه ثلثاً بعينها في صحته ثم مات قبل البياض
 يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا لو قال لأمرأتين
 له اسديكما طالق ثلثاً ثم بين الطلاق في أحدهما في مرضه ومات قبل انقضاء
 الساعات كان عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشراً يستكمل فيها ثلث حيض. العدة ثلث
 تنقضيان بمدة واحدة عندنا فكانتا من جنس واحد أو من جنسين، صورة
 الأولى المطلقة اذا حاضت حيضه ثم تزوجت بزوجه أو غيرها المثلثة ففترق بينهما

فحاضت حيصتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لانقضاء عدة الاول
وليس لغيره ان يتزوجها حتى يحيض ثلث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني
في حق غيره. وان كان طلاق الاول رجعيا كان للاول ان يرجعها قبل ان تحيض حيصتين
بعد تفريق الثاني لانها في عدة الاول ولا يطاقها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلث
حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدة ثان جيعا، وصورة الثانية المتوفى عنها
زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة ثان الاولى باربعة اشهر وعشرين والثانية
بثلث حيض تراهها في الاشهر

فصل في انتقال العدة

المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانها تستقبل العدة
بثلث حيض مبنوته كانت او رجعية، وكذا الأيسة اذا اعتدت ببعض الشهر
ثم حاضت او حبلت تستقبل العدة في الحيض بثلث حيض وفي الحمل بوضع الحمل
ولو اعتدت المطلقة بحيضة او حيصتين ثم ارتفع حيضها لا يخرج من العدة ما
لم تأس فاذا ليست استقبلت العدة بالاشهر ولو اعتدت الأيسة بالاشهر فرغت
من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت او ولدت فعلى القول الذي لا بأس به
مقل وما ترى من الدم لا يكون حيفا لا يفسد نكاحها مع الثاني، وعلى القول الذي
ليس إلا بأس حد مقل وما ترى الأيسة من الدم يكون حيفا يفسد نكاحها
مع الثاني رجل طلق منكوحته الأمة ثم عتقت في العدة فان كان الطلاق رجعيا استكمل
عدة الحرة عندئذ لانه اذا دخلها حال بقاء النكاح فازداد العدة وفي الطلاق الباطل
لا يزداد عدتها بالعق، وعند الشافعي رحمه لا يتغير عدتها في الوجهين. وان مات زوج
الأمة وعتقت في عدة الوفاة فعلت بها شهران وخمسة ايام لا تتغير كما لا تتغير بالعق

في الطلاق المبائن والحرة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيا
 ينقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ميتة فان كانت لا ترضى زوجها لا ينقلب
 عدتها عدة الوفاة وان كانت ترضى تجمع بين الاشهر والحيض المتوفى عنها زوجها
 اذا ولدت لاكثر من سنتين من وقت الموت يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة
 بستة اشهر وزيادة فيجعل كأنها تزوجت بزوجه اذ بعد انقضاء العدة وحلت
 من الثاني ام ولد مات مولها وهي في نكاح رجل لا يلزمها عدة موت المولى فان
 طلقها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرة وان اعتقها وهي في العدة عن
 طلاق رجعي تغيب عدتها وان كان الطلاق بائنا لا تغيب فان انقضت عدتها طلقها
 ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلث حيض وقال الشافعي ربع حيضة واحدة
 وان كانت لا تحيض فثلثة اشهر وان كانت حائضا فيوضع الحمل واوقبلت ابن
 بولها فذلك ان اذا مات المولى وان مات زوجها ام ولد ومولها وبين موتها من شهرين
 وخمسة ايام لا يعلم ايها مات او لا اعتدت اربعة اشهر وعشرون ايام بين موتها
 شهرين وخمسة ايام او اكثر اعتدت اربعة اشهر وعشرون ثلث حيض وان لم يعرف ما بين
 موتها اجمع بين عدة الوفاة وثلث حيض في قول ابي يوسف ومحمد رحم وقال ابو حنيفة
 ربع تعتد اربعة اشهر وعشرون لا تشتط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعيا ثم مات المولى
 فذلك لك ولا ترضى هذه المرأة من زوجها وتزوجه على المرأة اربع عدد صورتها الامة الصوفى
 طلقها زوجها رجعيا فانها تعتد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت ينقلب عدتها
 الحيضتين فان اعتقها المولى في العدة نصير عدتها ثلث حيض وان مات زوجها المطلق
 في العدة ينقلب عدتها اربعة اشهر وعشرون الكاكية اذا كانت تحت مسبة فعلى عدتها
 المسئلة في الطلاق والوفاة الحرة كالحرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدل

في الموت والفرار في قول ايضاً في نكاح الا ان تكون حاملاً فتنتع من الزوج حتى تضع حملها
 وقال ابو يوسف ومحمد رحم عليهما العدة المهرجاة لا عدة عليهما رجل اقرانه طلق امرأته
 من خمسة سنين ان كذبته في الاستناد وقالت لا ادري كان عليهما العدة من وقت
 الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقت في الاستناد ذكر في الاصل ان عليهما العدة
 من وقت الطلاق وفي الفتوى عليهما العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر قصديةها الا في
 ابطال النفقة. الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في اقل من
 شهرين هو المختار المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته يعتبر عدتها من وقت
 الموت والطلاق عند بالامن وقت الخبر رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت و
 طهرت فانت طالق فحاضت ثلث حيض كانت العدة عليهما من وقت الطلاق
 الاول. امرأة الغائب اذا خبرها رجل بموته واخبرها رجلان بحيوته فان كان الذي
 اخبرها بموته شهيد انه عاين موته او جنازته وكان عدل اوسمها ان تستد وتزوج
 هذا اذا لم يقف خافان ارضا وتاريخ شهود الحيوة متاخر فثبت ما ذكرهما اوله رجل تزوج
 امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ندياً فقلت في طالق ثلث ولم اعلم انها ثيب
 يقع الطلاق بالثراء ثم انقضت المدة كان لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول و
 مهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطئ ولا نفقة لهما الا بما قد صدقت فيه وقوع
 الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في اليمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى
 لانها تزعم ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول رجل طلق امرأته ثلثاً فلما اعتد
 حيضتين جاءها مكرهة ان جامعها وهو ينكر طلاقها ينكرها عدة مستقبله وان كان
 مكرها بالطلاق وجامعها على وجه التزنا لا مستقبل العدة. وكذا الرجل اذا طلق امرأته ثلثاً
 او ثلثاً ثم اقام معها اذ ان اقام وهو ينكر الطلاق لا ينقض عدتها وان اقام وهو مقدر

بالطلاق تنقض عدتها رجل طلق امرأته ثلثا وكتم عن الناس في الحاضة حيضتين وطلما
فجعلت ثلثا فربطها كان لها النفقة حتى تضع حملها. رجل طلق امرأته ثلثا فتزوجت
من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الاعتداد بثلاث حيض
فمنها ونفقةها وسكنها على الأول بخلاف النكوح إذا تزوجت رجلا ودخل بها
الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقة ما دامت في العدة لأنه حين زوجت
نفسها ووجب عليها العدة من الثاني صارت ناشئة فلا تستحق النفقة. أما البتونة
لأنه تمنع نفسها بالتزويج في العدة لأنها كانت بمنوعة قبل التزويج رجل تزوج امرأة حائضا
فأسدا ودخل بها وفرق بينهما كان عليها العدة بثلاث حيض من وقت الفرج صغيرة
بلغت فرأت يوما ما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتداد
بثلاثة أشهر لأن الدم إذا لم يستقر ثلاثة أيام لا يكون حيضا فبقيت من ذوات الأشهر
رجل طلق امرأته ثم صاحت من نفقة العدة على شيء أن كانت عدتها بالأشهر جاز
الصالح لأن زمان العدة معلوم وإن كانت عدتها بالحيض لا يجوز لأن المدة غير معلومة
ولا يمكن أن يجعل الصالح براء عن البعض لأن البراءة عن النفقة بعد الطلاق لا يصح
كما لا يصح حلق قيام النكاح وأوصا الحجة عن اجور ضاع الولد بعد البتونة على
شيئين جاز الصالح وإن صابا الحجة من السكنة فلا ذراهم لا يجوز والله أعلم

فصل فيما يحرم على المعتدة

الحجة المسلمة في علة طلاق وبقية سوى الموت لا تحج ليلها ولا لأنها والضرورة من
خوف انهدام أو حرق أو ضياع مال. والمتوقع عنها زوجها التحج بالنهار حاجتها إلى
النفقة ولا تبني إلا في بيت زوجها. وعن محمد رجا أن لها أن تبني في غير بيت زوجها
أقل من نصف الليل. والمعتبر في ذلك المكان الذي تسكن فيه قبل الفرج. أما

المتوفى عنها زوجها ان كان يكفها فمصيبها من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها
 فان كان في الوتره لا يكون محرم ان امكنها ان تسير وتاخذ بينهما وبين الوتره حجابا تسكن
 في ذلك وان كان لا يكفها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة. وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك
 البيت ثم لا تخرج بعد ذلك عن المكان الذي انتقلت اليه. ولو طلق امرأته وهي معه في الخيمة
 والزوج ينتقل من موضع الموضع للكلالة والماء ان كان لا يدخل عليه ضروريين في نفسه او في
 مالها يتركها في ذلك الموضع وليس له ان ينتقل بها ولا لهما ان ينتقل من ذلك الموضع. و
 ان كان يدخل عليه ضروريين في نفسه او ماله لو تركها في ذلك الموضع كان له ان ينتقل
 بها بحكم الضرورة المعتدلة اذا كانت في منزل ليس معها احد وهي لا تخاف من الاضرار ولا
 من الجيران ولكنها تفرغ من امر البيت ان لم يكن الخوف شديدا ليس لها ان تنتقل من ذلك
 الموضع لان قليل الخوف يكون بمنزلة الوحشة. وان كان الخوف شديدا كان لها ان تنتقل
 لانها لو لم تنتقل مخاف عليها من ذهاب العقل ونحوه. امرأة اختلعت من زوجها مائة ومائة
 عدتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة نكلا وافية قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى
 عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار لانها لم تطلت حقها عن اختار فلم يكن
 ذلك لها عند را المعتدلة لاشفاقها ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عند نكاحها قال زوجها في الطلاق
 الرجعي له ان يسافر بها وان يسافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير رجعا وان سافر بها او شهد
 على الرجعة جاز له ان يسافر بها وان سافر قبل الطلاق ثم ابانها او مات عنها ان كان الاضطرار
 اقل من مدة السفر عادت اليه وان كان الاضطرار قد سافر الى مقصد ما اقل من مسيرة سفى
 في سفرها وان كان الكل واحد منهم امدت سفره وكان ذلك في المفارقة سارت الى اوطان البقاء الائمة
 اليها وان كانت فيها من توصلت فيه عند ايمانية رج وقال صاحبها رج اذا وجدت محرما حجت
 معه الى ايمانه شاعت وان كان الطلاق رجعي لم تفارق زوجها على كل حال. والمعتدلة الخروج

المصحن الدار فان كانت الدار مشقة على بيوت وفي كل بيت اهل لا يخرج الى مصحن الدار
 وان كانت في بيت بالكراء كان الكراء على الزوج فان كان الزوج غائبا وطلب منها صاحب
 الدار الاجرة ادت وسكنت فان لم يجد الاجرة كان لها ان تنتقل وكذا لو اخرجها اهل
 الدار وان كانت المعتدة صغيرة كان لها ان تخرج الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج الا باذن
 الزوج والكاتب بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة مملوكة فتة او مكاتبه او ام ولد
 كان لها ان تخرج اذ لم يبعها المولى بيتا فان بواها المولى بيتا لا تخرج الا اذا اخرجها المولى
 وتجتنب المعتدة كل زينة تنحو الكحل والحناء والخضاب والدهن والتحلل والتطيب ولبس
 الطيب والمصبوغ والزعفران والعصفر الا اذا كان غسلا لا ينقص ويلبس الخمر والقصب
 وعن ابي يوسف رح انه لا بأس بلبس الخمر والقصب فان كانت المعتدة عن طلاق رجعي لاحداد
 عليها هذا اذا اكتحل للزينة فان اكتحل لا للزينة كان لها ذلك وكذا اذا لبست الخمر
 وادهمت لاجل الوجع لا للزينة وان امتشطت قالوا ان امتشطت بالطرف الذي استنانه
 منفحة لا بأس به وانما كره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة وكذا لو لم يكن
 لها الا ثوب واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوغا وتزوج امة ثم ملكها بعد الدخول
 وقد ولدت منه ففسد النكاح بينهما واحدا عليهما وان اراد ان يزوجهما غيره لا يجوز
 حتى تعيض حيضتين فان اعتقها كان عليهما عدة فان عدة فساد النكاح وفيها الحد وعدة
 العتق والاحداد فيها فتجد في حيضتين دون الشالطة ولو اعتقها بعد ما حاضت حيضتين
 بعد فساد النكاح كان عليهما ان تعتد بثلاث حيض ولا حد وفيها والمعتدة عن النكاح
 الفاسد تخرج ولا حد وعليها كما لا يجب عليهما عدة الوفاة ولا حد على الكاتبة والله اعلم

فصل في المعتدة التي تترت

رجل طلق امرأته رجعيا ثم مات وهي في العدة تترت كان الطلاق في الصحة او في المرض

وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج. وإن أبانها في الصحة تعرض ومات وهي
 في العدة لم ترث وإن أبانها في المرض إن أبانها بسواها لآثرت أيضا وإن أبانها بغير
 سواها لم ترث ومات وهي في العدة ورثته عندنا وإن مات بعد انفصال العدة لم ترث
 وقال مالك وابن أبي ليلى رحمهما الله الميراث. والأصل فيه أن أحد الزوجين إذا باشر
 الفرية بعد ما يتعلق حق الآخر بماله ورثه الآخر وإنما يتعلق الحق إذا صار بحال
 كان الغالب من حاله الهلاك بمرض أو غيره لا بأصل المرض لأن الأدعي لا يسلم عن
 المرض وليس كل مرض يفضي إلى الهلاك. ولا بد من حد ضابطه قالوا إن كان المريض
 رجلا أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجية
 ويزداد كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بماله لأن الغالب من حاله الهلاك فإذا طلق
 امرأته في هذه الحالة يكون فارا. وإن كانت المرأة مريضة قال بعضهم إن كانت لا تقدر
 أن تصلح فليمة ولا تنهب إلى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في
 جانبها المخرج عن المصالح الداخلية وفي جانب الرجل المخرج عن المصالح الخارجية
 أما الذي يدل هب ويخرج في نحو الخجعة ويحكم كل يوم فهو كالصحيح والمقعد ^{في النواحي}
 الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح. وكذا صاحب الخجعة والوجع الذي
 لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح. وإن طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل
 أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار. والذي يكون موازيا للعدو فيه نصف
 القتال إذا طلق امرأته لا يكون فارا. وإن خرج للبراز وطلق يكون فارا وعن أبي حنيفة
 رج في النواذر أنه لا يكون فارا. والمحسوس بقصاص أو رجما إذا طلق لا يكون فارا وإن
 أخرج ليقول فطلق يكون فارا وراكب البحر إذا انكسرت السفينة ربح على لوط فطلق
 يكون فارا. وإن طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا. ولو كان

صاحب الماش وطلاق صحيح ثم عرض ومات في العدة لا يكون فارا. ولو قال المريض لأمرأته
كنت طلقا فثلاثا في صحته فكذلك بنته المرأة ثم مات وهي في العدة ورثت المرأة. ولو طلق المريض
أمرأته بعد الدخول طلاقا بائنا ثم قال لها إذا تزوجت كنت طالق فثلاثا ثم تزوجها في
العدة طلقت ثلاثا فان مات وهي في العدة فهذا موقوف في عدة مستقبله في قول أبي حنيفة
وإليه يوسف ربح فيبطل حكم ذلك الفرار بالتزويج. وإن وقع الطلاق بعد ذلك إلا أن
التزويج حصل بفعالها فلا يكون فارا وعليه قول محمد ربح عليها إتمام العدة الأولى
فإن كان الطلاق الأول في المرض ورثت. وإن كان الطلاق الأول في الصحة لم يرث
إذا ارتد الرجل والعياذ بالله فقتل أو نحق بدار الحرب أو مات في دار الإسلام
على الرذة ورثته أمرأته. وإن ارتدت المرأة ثم ماتت أو نحقت بدار الحرب انكأ
الردية في الصحة لا يرثها زوجها وإن كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا. وإن
ارتد إمام عام مسلم أحرمها ثم مات أحد إمامين مات المسلم فله الإرث الميراث وإن ماتت المرتدة
انكأ الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة. وإن كانت المرتدة قد ماتت
فإن كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وإن كانت في الصحة لم يرث. إذا طلق
المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسانا. أمراة طلقها زوجها
ثلاثا ومات فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان
القول قول المرأة ولو كانت المرأة أمة قد اعتقت ومات زوجها فادعت المرأة الغنم
في حيوة الزوج وادعت الورثة أنه كان بعد موته كان القول قول الورثة. فإن قال
مولا الأمة كنت اعتقها في حيوة زوجها لا يقبل قول المولى. وكذا لو كانت المرأة كنية
تحت مسلم فأسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حيوة الزوج وقالت الورثة
لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة. مريض طلق امرأته ثم قتل زوجها

لا يرث. ولو قال المريض لامرأته الامة اذا اعتقت فانت طالق ثلثا فاعتقها
مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث. ولو قال لامرأته الامة انت
طالق ثلثا عدا وقال لها مولاها انت حرة عدا او بدي المولى ثم الزوج فبجاء عدا يقع الطلاق
والعتاق ولا يرث المرأة ولو قال المولى لامرأته انت حرة عدا او قال زوجها انت طالق ثلثا
يعني عدا ان علم الزوج بكلام المولى يكون فارا ولا فلا رجل اعتق امته وهي تحت زوج
ثم طلقها الزوج ثلثا في مرضه وهو يعلم بعتقها ولا يعلم يكون فارا. اذا قال المسلم المريض
لامرأته الكتابية اذا اسلمت فانت طالق ثلثا فاسلمت ثم مات الزوج كان فارا. امرأة
ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلثا فنجح وحلفه الفاضل فحلف فمهدت المرأة
وما ت ان رجعت الا تصدقته قبل الموت كان لها الميراث. وان رجعت الى تصدقته
بعد موته لا يصح تصديقها. مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار فانتما طالق
ثلثا فدخلتا الدار معا ثم مات بهما في العدة ورثتا. وان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت
الاخرى دون الثانية. رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت انا وفلان فانت طالق ثلثا
فمرض فشاء الزوج والاجنب الطلاق معا وبشاء الزوج ثم اشبهت ثم مات الزوج لا يرث
فان شاء الاجنبي او لا يرث الزوج ورثت. واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بفعلها
ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا فالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والمعنة
واللعان في قول ابي حنيفة ربح لا يرثها الزوج وان لم تكن طلاقا فالفرقة الواقعة بتخيياره بلوغ
من الصغيرة وتخييار العتق وزد المرأة ورثتها الزوج رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلثا
فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة. وقال ابو القاسم الصفار ربح لا يرث الصحيح
هو الاول. امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلثا ثم مات وهي في العدة كان لها الميراث
لانه صار منبذ عا فلا يطل حقها من الميراث كما لو قالت طلقني فطلقها رجعية فابانها

المسؤول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يرضه كان بمنزلة الصحيح واما المقعد
والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قديما فهو بمنزلة المريض فيكون فارا و
ان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة من منتهى ليست بقاتلة وتكامل المشايخ
فيه قال محمد بن مسلمة راجح ان كان يرجى برؤه بالتداوي فهو بمنزلة المريض وان كان لا يرجى فهو بمنزلة الصحيح
وقال ابو جعفر الفندي وان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان يزاد مرة وينقص اخرى
ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل سنة فهو بمنزلة
المريض وروى ابو نصر العراقي راجح عن اصحابنا راجح انه ينظر ان كان يصلح قاعدا فهو بمنزلة
المريض وان كان يصلح مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز
عن القيام بمصالح خارج البيت وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال مشايخنا
بل راجح اذا قدر على القيام بمصالحه سواء كان في البيت او خارج البيت فهو بمنزلة
الصحيح وقال مشايخنا راجح اذا عجز عن مصالح خارج البيت يعتبر حرجها وقد ذكرنا
مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان القول قولها
مع اليقين فان تكلمت لا تزني وان حلفت ورثت ولو اتهمها لم تقبل شيئا تزوجت
قبل موت المرفوض بعد زمان تنقض فيها العدة ثم قالت لم تنقض عدي لا يقبل
قولها ولو اتهمها لم تزوج لكنها قالت بعد الطلاق اثبتت ثم مات زوجها بعد ذلك
ثم اثبتت شهر من وقت اقرارها لاميراث لها وان تزوجت بزوجه الاخر ولدت من الزوج
الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول ويفسد النكاح الثاني ولو اتهمها لم تلد بعد التزوج
ولكنها قالت مضت كان الزوج الثاني ان يصلح قاعدا لا يفسد النكاح الثاني ^{تصحيح}
كالمعدة اذا اوتت بانقضاء العدة ثم تزوجت لم يثبت كذا ^{والعلم} انقضاء العدة لا يصح تكرارها

فصل في النسب

امرأة وأدعت بعد موت زوجها ما يثبتها بين سنتين والصلح في الوفاة ثبت
 نسب الولد من الميت في حق من صدقهما وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاً
 الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة في الشك في النسب في حق غيرهم اختلفوا
 فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط في صواب الشهادة وان جعلت الورقة
 الولادة لا يثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابو حنيفة رج
 وقال صاحبها رج يثبت بشهادة القابلة وكذا المستوتة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً اذا ادعت
 الولادة عند ابو حنيفة رج لا يثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحبل ظاهراً وكان
 الزوج اقرباً للحبل واجمعوا على ان المنكوحة اذا قالت ولدت منك وانكر الزوج يثبت الولادة
 بشهادة القابلة ويلاع بينهما فاذا امتنع اللعان لمع من قبل الزوج كان عليه حد القذف
 هذا اذا تقر المرأة بانقضائها العدة فان اقرت بانقضائها العدة بعد زمان ينقض فيها العدة ثم ولد وليست
 اشهر من وقت الاقرار يثبت نسبة من الزوج وان ولدت لآخر من ذلك يثبت النسب ويطل اقرباها
 الايسة التي تصد بالاشهر اذا ولدت يثبت نسب ولدها الى الطلاق الي سنتين ^{سنة} بانقضائها
 العدة او لتقر والعصية اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت ان اقرت بانقضائها عدها
 بعد ثلثة اشهر ثم ولدت لآخر من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لآخر
 من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والبائن فيه سواء وان لم تقر بانقضائها
 العدة وادعت انها حامل فان كان الطلاق بائناً يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق
 وان كان رجعيّاً يثبت النسب الي سبع وعشرين شهراً وان لم تلد الحبل ولم تقر بانقضائها
 العدة قال ابو حنيفة ومحمد رج هذا وما لا يثبت بانقضائها العدة بثلثة اشهر سواء ^{سنة} وقال ابو
 رج هذا هو الواجب عت الحبل سواء المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة
 وتولدت بعد ذلك ان ولدت لآخر من سنتين من ولدت لاول والاقل من ستة

اشهر من وقت نكاح الفايه فان ولد الاول وان ولدت اكثر من سنتين من وقت
طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لستة اشهر من وقت نكاح الثاني
فالولد للثاني والا فلا رجل تزوج امرأة فجمعت بولد فقال الزوج تزوجتك مني
اربعة اشهر وقالت من ستة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج رجل تزوج
امه فطلقها ثم اشترىها فجمعت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان
جاءت بعد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان
طلقها اثنتين يثبت النسب اليه سنتين من وقت الطلاق والمداخلة بالصواب
كتاب العتاق

اسباب العتق كثيرة منها العتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء
ومنها ملك القريب ومنها العتق المسلم اذا زالت يده الكافة عنه. وصورة الحق
اذا دخل دارا بامان واشتد نزع يده لم يسلم اذ دخل به في دار الحرب يعتق في قول الجمهور
رج وقال صاحباه رج لا يعتق. وان اسلم العبد الحق في دار الحرب لا يعتق في قولهم
ومنها اذا اقر بحرية عبد انسان ثم ملكه والعتاق على وجهه رسل ومعلق ومضاف
المنع بعد الموت وكل ذلك يتحقق في النسخين ببدل وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح
يجل بدين النية وكاية لا يهل الا بالنية من الفارسية والعربية

فصل في صريح العربية

رجل قال لعبد اعتقتك ورويتك انت حر انت عتيق انت مولاي. او فاداه فقال
ياحي عتيق يا مولاي او قال هذا عتيق وهذا مولاي فان قال انت مولاي وقال عتيقت به
الذين لا يصدق قضاه. هكذا لو قال انت حر وقال عتيقت من العمل لا يصدق
قضاء. ولو قال انت حر لوجه الله تعالى عتق. ولو قال انت حر من غمرك كذا او قال

أنت خاليوم من هذا العمل يعتق في القضاء. ولو قال وهبت لنفسك أنت
 منك نفسك أو تصدقت عليك نفسك عتق نوى العتق أو لم يقبل العبد
 أو لم يقبل ورد. ولو قال وهبت لك عتقك وقال عتيت به الأعراس عن العتق
 في أحادي الروايتين عن أبي حنيفة ربح لا يعتق. ولو قال لعبد الذي حل له دمه
 بقصاص اعتقتك ثم قال عتيت به عن القتل عتق في القضاء ويسقط عنه الدماء
 بأقراره. ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتق فلان عتق قضاء. ولو قال اعتقتك
 فلان عن أبي يوسف ربح أنه لا يعتق. ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو يضاف إليهما
 يعبر به عن البدن يعتق كما في الطلاق. ولو أضاف العتق الجزء شاع بأن قال نصفك
 حر أو ثلثك حر يكون اعتقاد ذلك القدر خاصة في قول أبي حنيفة ربح بخلاف الطلاق
 ولو قال سميتك حر فهو على السيدس ولو قال جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه
 ما شاء المولى في قول أبي حنيفة ربح. ولو قال حر جلت حر قال للعبد واللامنة عتق بخلاف الذكر في ظاهر
 الرواية. ولو قال لأمته فرجك حر من أجمع عن أبي يوسف ربح أنها تعتق في القضاء. ولو قال
 رأسك رأس حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالتشوين ولم ينو
 تشيئاً عن أبي يوسف ربح أنه لا يعتق وعن محمد ربح أنه يعتق في الوجه الثالث ويستحسن ذلك
 أبو يوسف ربح. ولو قال لرأس مملوك هذا رأس حر عن أبي يوسف ربح أنه لا يعتق. ولو قال
 هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الأصافة. وقال القاضي الإمام أبو الحسن علي
 المسعودي ربح الإطلاق والإضافة فيه سواء وبكم المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول لقاً
 بعتك رأس هذا العبد وبين قوله بعتك هذا الرأس. ولو قال لعبد أنت حر أو قال لأمته
 أنت حر يعتق في الوجهين. هكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ربح رجل له خمسة عبيد
 فقال عشرة من مملوكي الأواحد الحرار عتقوا جميعاً. ولو قال مملوكي عشرة أحرار الأواحد يعتق

اربعة ولو قال لثلاثة انتم احرار الا فلانا وفلانا واعتقوا جميعا وبطل الاستثناء وذكر
 في الطلاق لو قال لحرته انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة واحدة ووقع الثلث وبطل
 الاستثناء وقال ابو يوسف ربح يضح استثناء الاولى والثانية ويقع البتالة وبطل
 استثناءها في قياس تلك الرواية عن ابي يوسف ربح وجب ان لا يعتق الاول والثاني
 ويعتق الثالثة اذا قال لعبد يا بريد ي اوقال يا مالك اوقال لامته يا سيدي لا يعتق ليس
 هذا بشيء بل هو لطف وحكي عن ابي القاسم الصفار ربح انه سئل عن رجل جاءه جارية
 بسراج فوقف بين يديه فقال ما اصنع بالسراج وجهته اضواء من السراج يا من انا عبدك
 قال هذا كلمة لطف لا يعتق بها هذا اذا المنيو العتق وان نوى عن محمل فيه دوايتان رجل
 اشهد علي ان اسم عبدك حر ثم دعاه يا حر لا يعتق ولو بعث غلامه الى بلد وقال له اذا
 استقبلك احد فقل انا حر فاستقبله رجل فقال العبد انا حر وان كان المولى قال له حين بعثه
 سميتك حرا فاذا استقبلك احد فقل انا حر فقال العبد لمن استقبله انا حر لا يعتق وان
 لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك احد فقل انا حر وقال العبد
 لمن استقبله انا حر يعتق قضاء وما لم يقل العبد انا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قل انا حر لا يعتق
 ما لم يقل انا حر ولو قال لعبد قل لعلمي انك حر اوقال انه حر عتق للحال ولو قال
 للمامور قل لعلمي انت حر لا يعتق ما لم يقل المامور ذلك رجل قال لام ولد يا حر او
 قال لها قومي يا حر وقال له انوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين بالقضاء
 رجل قال لعبد يا حر اوقال لامته يا حره وقال قد قلت ذلك كذا باعتق في القضاء او اوقال
 اردت به الملعوب يعتق قضاء ودiane عبد دخل عليه وراه فقال المولى اي حر دخل علينا
 لا يعتق العبد ولو قال المولى لشوب خاططه مملوك وهذا خياط حر لا يعتق مملوكه رجل
 قال حر فقبل له من عنت فقال عبدى عتق عليه عبدة رجل قال عبدا اهل بلخ

احرار او قال عبيد اهل بغداد وليسوعبيد وهو من اهل بغداد او قال كل عبيد
 اهل بلخ احرار او قال كل عبيد اهل بغداد احرار او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد
 في الدنيا قال ابو يوسف رج لا يعتق عبده وقال محمد بن يعقوب وعليه هذا الخلاف
 الطلاق ويقول ابي يوسف رج اخذ عصا من يوسف بن يوسف رج ويقول محمد بن اخذ
 شدا رج والفتوى على قول ابي يوسف رج ولو قال كل عبيد في هذه السنة رج
 وعبد فيها او قال كل عبيد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل
 عبد في هذه الدار حر وعبيد فيها يعتق عبيد في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم احرار
 لا يعتق عبيد في قولهم رجل قال لعبد او لامته قد اعتقك الله عتق وان لم ينف
 هو المختار ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال عتقك علي واجب لا يعتق
 رجل له عبد في يده فقبل له اعتقت هذا العبد فارحمي براسه نسيم لا يعتق لانه
 قادر على العارية فلا يقوم الاشارة بمقام العارية ولو كان في يده صبي فقبل له هذا
 ابنك فارحمي براسه نسيم ثبت نسبة منه لان اثبات النسب لا يتوقف بالعبارة
 فيجاز ان يثبت بالاشارة رجل قال لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امتها الا
 ان ينوي العتق وكذا لو قال للحررة انت مثل هذه الامه لا تعتق امتها الا ان ينوي
 ولو قال للحررة انت حرة مثل هذه وشار الى امه فثبت امتها ولو قال للحررة فاما انت حرة مثل
 هذه لامته لا تعتق امتها ورجل تزوج بامته المعروفة واقربى كاحها لا يجوز ولا
 الجارية رجل قال لعبد ما انت الا حر عتق العبد رجل امر عبدا بشئ فامتنع
 فقال فانت احر او قال ما انت اذا الا حر لا يعتق للبحال وهو تعليق رجل قال
 شئت عتقك عتق ولو قال اردت عتقك لا تعتق ولو قال انت حر امس وانما
 ملكك اليوم عتق بخلاف الطلاق رجل قال لعبد انت حر على انه ان بدله وردت
 تلك

عقيق العبد ويبطل الشرط ولو جمع بين عبد وبهيمة وقال احدكم احر او قال
هنا حر او هذه البهيمة عتق العبد في قول ابي حنيفة ربح امة قائمة بين يدي
مولاها فسا لها رجل امة انت ام حرة فاراد المولى ان يقول ما سؤل الله عنها امة ام
حرة فعجل في القول وقال هي حرة امة عتقت الامة في القضاء لا فيما بينه وبين
الله تعالى. رجل قال لعبد انت اعتق من فلان عبد اخر من عبيد وقال عتقت
به القدر دين فيما بينه وبين الله تعالى ويعتق في القضاء. ولو قال لعبد انت
اعتق من هذا في ملك او قال في السن لا يعتق في القضاء ويدين. ولو قال انت حر
يعني في الحسن لا يدين في القضاء. ولو قال انت عتق وقال عتيت به في الملك
لا يدين في القضاء. ولو قال انت عتق في السن لا يعتق. ولو قال انت حر النفس نفي
الاخلاق عتق في القضاء. رجل قال لعبد ان ملكك فانت حر عتق في الحال
وما بعد اليقين فهو ملك حادث. رجل قال لعبد انت عبد الله لا يعتق وكذا
لو قال انت لله لا يعتق في قول ابي حنيفة ربح وان نوى. وقال محمد ربح ان اراد
العتق فهو حر وان اراد الصدقة فهو صدقة وان اراد به كلنا لله لا يلزمه شيء. رجل
قال لغيره اليس هذا حر واثار العبد نفسه عتق في القضاء. رجل قال عبيدي
احرار وهم عشرة عتق عبيد وان كانوا مائة رجل قال لم لو كرهت غير مملوك لا يكون ذلك
عتقا منه وليس له ان يدعيه وان مات لم يرثه بالولاء. رجل قال لعبد نسيتك حر
او قال اصلك حر ان علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر ولو قال ابوك حر ان
لا يعتق لاحتمال انها عتقا بعد ما ولد. رجل قال لامة العلقة المضغة التي في بطنك
حر يعتق ما في بطنها. رجل قال لعبد تصيب غد احر كان للعتق مضى الى الغد. ولو قال
يقوم حرا او يقعد حرا يعتق للحال صحيح. قال لعبد انت حر من ثلثي يعتق من جميع المال

رجل قال لعبد في عرضه انت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلت لله في ضيقه في عرضه
 اولى وصيته وقال لو انوا العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر
 رجل قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه
 عتق ولو قام قبل ان يعتق نفسه لم يكن له ان يعتق نفسه بعد ما قام عن المجلس وله ان
 يهرب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من شاء يجوز جميع ذلك رجل قال
 امرأته في جارية له فقال لامرأته احرمها بيدك فاعتقها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا
 فان هذا يكون على البيع. ولو قال لها اراتيها جاز في هذا على العتق ونحوه. رجل قال كل عبد
 حر وله عبد بينه وبين غيره لا يعتق. ولو كان له عبد ولعبد عبيد فقال كل عبد لحر عتق
 عبدا سواء كان عليه دين او لم يكن. ولما عبيد عبد لا يعتق في قول الشيخين في ربح اذا كان
 على العبد دين يحيط برقبته نوى المولى عتقهم اولا فيقول ان لم يكن على العبد دين عتقوا اذا
 نوى المولى عتقهم بالاقلال. وقال ابو يوسف ربح ان نواهم عتقوا والا فلا كان على العبد دين
 اولا لم يكن. وقال محمد ربح عتقوا جميعا في الاحوال كلها. رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى
 لعبد ابنك ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب. ولو قال ابنك ابن حر عتق الابن
 ولا يعتق الابن. رجل قال لعبد يا ناعم زاد قالوا هذا بمنزلة ما قال له يبعث نصفك
 عند ابيحنيفة ربح يعتق نصفه وعند صاحبيه يعتق كله. رجل قال لعبد تالو
 بندي بودي بعذاب توانك ربودم اكنون كه نيسر بعذاب توانك ربح قالوا هذا اقرار
 منه بالعتق فيعتق في القضاء. رجل قال لعبد توازاد تراز مني ان نوى العتق عتق
 والا فلا كما قال لامرأته انت اطلق من فلانة وثمة على قول ابي يوسف ربح ان نوى
 الطلاق تطلق والا فلا عبد وضع تحت نفسه منديل المولى فقال مولاه بالفارسية
 يا سيداي جواد ستاد مني جي بايد تا بسترهم لا بعتق لان هذا كلام يدكر للتعظيم كانه قال

بزرگ حر افلا یعتق عبد قال لمولاه ازادی من پیدا کن فقال المولى ازادی تو پیدا کردم یعتق
 لانه یعتق التعلیق والتدبیر غیر ذلک امة قالت لمولاهما اعتق فی فقال لهما بالفارسیة
 ای دون گیر که ازاد کردم و لم یمنوا العتق لا تعتق کما لو قال لامرأته خولشتن منخوفت قالت
 خریدم گیر که ازاد کردم و بکذا فقال العبد بکذا فقال خریدم گیر فان ذلک لا ینکون
 حر یا عبدی اخذ مولاه فی موضع خاف فقال له انه انت اعتقته والاعتقبتک فاعتقه
 مخافة المقتل فانه یعتق ویسعی فی قیمتة لمولاه لان المولى کان بمنزلة المکره من عبد
 والمکره یرجع علی المکره رجل قال لعبد یا ازاد مرد او قال یا ازاد مرد من او قال لامته یا ازاد
 زن او قال یا ازاد زن من او قال یا کد یا هو او قال یا کد یا نوی من او قال یا سید
 او قال یا سید یتختلفوا فیها قال بعضهم ان اضافة الی نفسه یعتق والا فلا والمختار
 ما اختاره الفقیه ابو اللیث رحمه الله انه ان نوى الاعتاق یعتق والا فلا لان هذه کلمات
 لطیف ظاهراً فلا یقع بها العتق اذا التزموا ولو قال لعبد یا ازاد مرد لا یعتق وان نوى
 رجل اشهد ان اسم عبد حر ثم دعاه یا ازاد یعتق لانه دعاه بغير اسمه وکذا الوسماء
 بالفارسیة اناد ثم دعاه یا حر یعتق رجل قال لعبد یا یا بختای او قال یا باخذ ای من
 و لم یمنوا یعتق کما لو قال یا بزرگ من رجل قال لعبدین له یا سالم انت حر ویا مهاب
 فیه علی الاول ولو قال یا سالم انت حر ویا مهاب لك علی الف درهم کان علی الاخری اذا تم
 الکلام قبل ان یدعوا بالآخر فهو علی الاول رجل له جارية جملة فقال لهما المولى
 بعد ما خرج منها بعض الولد انت حره انکان خرج اکثر الولد النصف مع الرأس
 او الرأس لا یعتق الولد وانکان الخراج اقل عتق الولد لان اعتاق الامة لا ینکون اعداء
 للولد المنفصل ولا اکثر حکم کل فلا یعتق الولد باعتاق الام رجل اعتق جارية ثماناً
 فاجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا یعتق الولد رجل قال ان اشتريت مملوکین

فهما حران فاشترى حاملان لا يعتقان. ولو قال لامته كل مملوك لغيرك حر لا يعتق حملها
 رجل قال لامته الحامل في صحتها انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغد غلاما ميتا
 استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول ابي حنيفة رح. ولو لم تلد حرة ضربت انسان
 بطنها فالقت من الغد جنينا ميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان اعتق الام يعتق
 الجنين يعتقها. وان لم تكن حامل اعتقت الجارية. رجل قال لآخر انا مولد ابيك اعتق
 ابوك ابي وامي لم يكن الغائل عبد المنة له. وكذا لو قال انا مولد ابيك ولم يقل اعتق في ابوك
 فانه يكون حرا. ولو قال انا مولد ابيك اعتق فهو مولد ابيك اذ وجد الوارث اعتاق الاب
 الا ان يات الميراث من رجل اعتق عبده وله مال فماله لمولاه الا ان يوارى العبد اي ثوب
 شاء للمولود. رجل قال لعبده انت حر البتة فمات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت
 عبدا. رجل قال لام ولدك انت حرة من العتق ومن دخول البيت وقال له انو العتق لا يدن في القضاء
 ولا يسمعه ان يقر بها. وقال ابو يوسف رح يدن فيها بينه وبين الله تعالى رجل قال لعبده واسطبرح ابن
 الحر اريدك بدن الحر لا يعتق لانه تشييع. وكذا لو قال انت مثل الحر رجل قال لآخر اريدك مملوكا
 لا يعتق كما لو قال يا ابن الحر اريدك ابنا محررا

فصل فيما لا يقع به العتق اذ الم يورثه الم يقع به العتق وان نوى

رجل قال لعبده اسبيل لي عليك او قال لاهلك لي عليك او لارق لي عليك او خرجت عن
 ملكي او خلعت سبيلك ان نوى العتق عتق والا فلا. ولو قال لاسبيل لي عليك الاسبيل المولود
 وقال له انو به العتق عن محمد رح يعتق ولا يصدق قضاء. ولو قال لاسبيل المولود وقال له
 ار دبه العتق دين في القضاء. رجل قال كل ما لي حر وله عبد فقال له انو العتق لا يعتق عبدا
 رجل قال لامته اطلقتك ونوى العتق لا يعتق قال ابو يوسف رح تعتق. ولو قال لها فوجئت
 علي حرام ونوى العتق لا يعتق. ولو قال لعبك بالحي ايان ت ح مان نوى العتق عتق والا فلا

وكذا الطلاق ولو قال لعبد لاسلطان لي عليك او قال اذهب حيث شئت او قال حر
ابن شئت لا يعتق والى نوى. ولو قال لامته انت طالق او انت بائن او بنت مني او حر منك
او انت خليفة او برية او اختي فاختبارت او قال اخرجي او استبري ففعلت ذلك
لاعتق عندنا وان نوى المعتق. وكذا لو قال لست بامه له او قال لاخر لي عليك لاعتق
وان نوى والله اعلم

فصل في التعليق والاضافة

رجل قال لامته اذا مات والدي فانت حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها فقال لها اذا مات
والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمد رج يقول او لاعتق ولا تطلق ثم رجع
وقال لا يقع طلاق ولاعتاق ثم قال انا اقف في ذلك حتى انظر. رجل تشاجر مع امه فقال
بئس من اذاد اكرم من ارضه نروم تالفوا زعم من يميري فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موت امه
قالوا يكون بارا في عيسه ولا يعتق عبده. رجل قال لعبد ان بعثك في هذا البلد ابدا فانت حرة
فباعه بيعا صحيحا لا يعتق لانه كما حنت زال العبد عن ملكه فلا يعتق. وان باعه بيعا
فاسدا ان سلمه الي المشتري او لا ثم باعه لا يعتق ايضا لانه كما تم البيع بينهما ملكه المشتري
وان باعه بيعا فاسدا ثم سلمه الي المشتري عتق لان شرط الحنث قد وجد والعبد باق على ملكه
فيعتق. ولو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشتري عبدا فاسدا لا يعتق لانه لم يملك قبل القبض فاحلت
اليمين لا الجزاء. وان اشتري عبدا فاشترى اياه بعد ذلك او اشتري ذلك العبد فاشترى اياه
بعد ما تنازكا البيع الفاسد لا يعتق لان اليمين انحلت بالبيع الفاسد لا بالجزاء فلا تحل
مرة اخرى. ولو قال لعبد الغيما ان وهبتك فلان متى فانت حر فوهبه منه ان كان العبد في
يد الواهب لا يعتق لانه حنت قبل الملك وان قبل بعد ذلك وقبض. فان كان العبد في يد
الوهاب ان بد الوهاب فقال وهبتك لا يعتق وان بد الطالب فقال هبه مني فقال

وهبت عتق رجل قال ان اشتريت عبد بن فها حرا فاشترى عبد اشرا صحيحا واشترى
عبد بن شرا صحيحا يعتق الخالف اى العبد بن شاء ولو قال اول عبد بن اشترى بها فها
حرا فاشترى عبد اثم عبد بن لا يعتق واحد منهم ولو اشترى عبد اثم اشترى عبد
او امة عتق العبدان رجل قال لعبد ان شئت منك فانت حر ثم قال له لا باراك الله
فقلت او قال اللهم العنه لا يعتق لان شرط الحديث المشتم وهذا دعاء وليس بشتم
رجل قال لكاتبه ان انت عبدى فانت حر لا يعتق لانه ليس بعبد له مطلقا
رجل قال لعبد انت حر على ان تدخل الدار قبله فهو حر ويدخل او لم يدخل رجل اثم
غلامه في الحمام فقال المولى ان اقلعت عنك الضرب حتى تصدقنى فعلى كذا
فصرخ فقال العبد لم اخذ ثم قال اخذت وترك الضرب لا يبحث لانه لا يحملوا اما ان كان
اخذ ولم يأخذ وقد قال لهما جميعا فاصير بارا رجل قال ان اشتريت عبد بن في عقد
فها حرا فاشترى ثلثة اعبد في عقد واحد يعتق اثنان منهم وله الخيار بوقعه
اثنين منهم وكذا لو قال ان اشتريت عبد بن معا فاشترى ثلثة اعبد في عقد واحد
يعتق اثنان منهم وله الخيار رجل قال كل جار يبيع اشترى بها ما اشترى فلانة فبى حرم
فغابت المحلوف عليهم ارمات فاشترى اخرى وفي الغيبة تعتق لانه اشترى غيرها
حال بقاء اليمين وفي الموت لا تعتق في قول ابي حنيفة ومحمد لان عندهما بطلت
اليمين رجل قال لامته ان وطئت مادمت في هذه الحجرة فانت حرة فتحو لا عنها و
وطئها في حجرة اخرى ولم يطأها ثم رجعا الى هذه الحجرة ووطئها فيها لا تعتق لان اليمين
انتهت بالتحول عنها رجل قال لمخالكه ايكلم تبشر بقدم فلان فهو حر فعلم واحد
فمنهم بقدم فلان واجر اخرا يذهب الى المولى برسالة فجاء الرسول الى المولى
ان قال ايها المولى ان عبدك فلان يقول ابشر بك بقدم فلان او قال ان عبدك

فلان سليف اليك يقول ابشر بك بعد وفلان عتق المرسل دون الرسول لان
المرسل هو الذي بشره لكن بلسان غيره وان قال الرسول ايها المولى ان فلان قد
قدم وارسلني عبدك فلان اليك ابشر بعتق الرسول دون المرسل لان البشـ^{رة}
وجدت من الرسول رجل قال لفلان علي الف درهم ولا فعبدني حر ثم انكر المال
ان قال ليس له علي شيء لا يحنث لان شرط الحنث عدم المال عليه وقت اليمين و
لم يحنث ذلك وان قال لم يكن له علي شيء وقت اليمين عتق لانه لما انكر الوجوب وقت اليمين
فقد اقر بشرط الحنث رجل قال لعبدك انت حر قبل الفطر والاضحى بشهر يعق في اول رمضان
رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر السنة فاشترى عبد الا يعق حتى ياتي عليه سنة
من وقت الشراء ولو قال كل عبد اشتريته السنة فهو حر فكل عبد يشترى من الساعة
التي حلف الي تمام السنة يعق عند الشراء لان في الصورة الاولى ادخل السنة في العتق فيصير
قائلا عند الشراء للذي اشتراه انت حر السنة فيعق بعد سنة وفي الصورة الثانية
ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة اجلا لليمين رجل قال لعبدك ان مت المائتي
سنة فانت حر قال ابو يوسف رج هو مدبر مقيد وقال الحسن بن زياد رج هو مدبر مطلقا
لان ^{غير قول} اصحابنا رج اذا ذكر وقتا طويلا يعيش الي تلك المدة او لا يعتبر الوقت ولا يكون
ذكر هذا الوقت بمنزلة التابيد وعلي قول الحسن رج اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه يكون ذكر
الوقت للتأبيد والمراصلة ما عرف في كتاب النكاح اذا تزوج امرأة الي وقت يكون متعة عند
طالت المدة او قصرت وعلي قول الحسن رج اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه لا يكون متعة ^{صحيح}
قال لعبدك انت حر قبل موتي بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعق من ثلث ماله
وقال بعضهم يعق من جميع المال وهو الصحيح لان علي قول ابى حنيفة رج يستند العتق الي
اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت رجل اوصى بوصايا وكتب وصيته

ان عبد فلا نأخر بعلم موته ولم يسمع ذلك منه احد ثم مات فجحدت ورثته تدبيره .
 يستخلف الورثة على علمهم ان اقل الورث بما كان في كتاب الوصية تعتق العبد اذا كان يخرج
 من ثلث ماله ويلزمه السعاية فيما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج . وكذا لو كان على الميت بن
 يحيط بماله يعتق ويسعى في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته
 لو كان قنأ وقال بعضهم قيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنأ وقال بعضهم ينظر كم يستعمل مدة
 عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمته ذلك وقال الفقيه ابو الليث رحمه قيمة المدبر نصف
 قيمته لو كان قنأ . وهكذا ذكر الشيخ الامام العزوف بخلاف زاده لان للفقن منفعتين منفعة
 البيع وما شاكلها من التمليك بالدين والامهار وغير ذلك . والثانية منفعة الاجارة والاستئجار
 وبالتدبير تفوت الاولى وتبقى الثانية فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قنأ ولو كان التاجر
 مقيد يقوم قنأ . رجل قال في مرضه اعتقوا عني فلا تبعد موته ان شاء الله او قال هو حر بعد موتي
 ان شاء الله في القياس يصح الاستثناء فيهما . والاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر
 ان شاء الله تعالى ولا يصح في الامر باعتاق . مرضى قال لقوم معلومين اين يترك ان يترك من يترك
 ينبغي له ان يعتقهم . رجل قال لعبد لاسبيل لاخذ عليك بعد موته قالوا يصير مدبراً له
 قال لساوكة اخذتم ورثتي بعد موته سنة ثمانت حرمت بعض الورثة قالوا نعم اذ مضت
 السنة من وقت الموت يصق . رجل مات وترك تجارية وعليه دين يحيط بماله قال نصير
 لايجل للوارث وطناً التجارية قيل له ان يكون الدين صحيحاً قال وان كان الدين قليلاً فكذلك
 ولو ترك الميت عقاراً وتجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقار واجلس التجارية
 روى عن محمد بن رحمه انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قدر قيمة التجارية وله مال سوى
 التجارية فاعتق الوارث التجارية ثم هلك تلك الاموال قال التجارية حرة ويضمن الوارث
 قيمتها للمغرماء . رجل قال لعبد ان مات فانت حر او قال متعت او متي مات او قال اذا حدث

بـ الميراث فانت جرحه ومهد بر مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القاضي
 بجواز بيعه نفذ قضاءه ويكون ذلك فسخا للثمن ويرجع لوعاد اليه يوم من الدهر
 بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال ان مات من مرضه هذا وفي بلد كذا او قال ان
 حدث لي حدث من مرضه هذا او سني هذه فانت جاز بيعه وان مات المولى قبل
 البيع يعتق من الثلث رجل قال لأمته عند الوصية اذا مدت ابني وابنتي هذا
 حتى استغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين اتخذهما حرة تزوج الجارية
 ويصيب الابن ثمن الجارية وان كانا صغيرين اتخذهما حرة يدركا لان استغناء
 الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فترجعت الابنة وبقي الابن
 اتخذهما جميعا لان شرط العتق خلوتهما حرة يستغنيا فلا يعتق عند استغناء احدهما
 وكذا لو كان صغيرين فاذا ركا احدهما اتخذهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات احدهما
 قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما ما ركا الياسين عن ذلك
 رجل قال لعبدي بن له اريد كما عجل موته دله وصية مائة درهم ثم مات عنهما
 شقاولهما وصية مائة درهم بينهما لانه لما مات شقاولهما جميعا فاشيع
 الوصية ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت لاجدى المائتين لان اجد^{ها}
 عبد فلا يصح له الوصية رجل قال في وصيته اعتقوا عبدى الذى هو قديم^{الصعبه}
 تكلموا في قديم الصعبه قال اكثرهم قديم الصعبه من صحنه سنة واخذوا في ذلك
 من قوله تعالى حرة عابدا العرجون القديم والعرجون نبت على الخلة ويقطع فكاك سنة
 فالذى يبقى سنة يكون قديما رجل قال لله عيا ان اعتق هذا العبد فقتل العبد
 خطأ واخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله عيا ان تصدق بهذا
 احد فقتل العبد خطأ واخذ المولى قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمته لان في

الوجه الاول التزام الاعتاق فيتعقيد بحمل الاعتاق وهو العبد. وأما في الوجه الثاني
 التزام الصدقة والقيمة تشارك العبد في قبول الصدقة. رجل قال لعبد انت
 مدبر على الف قال ابو حنيفة رج لا يعتبر قول العبد قبل الموت ولو قبل كان المولى
 ان يبيعه فان لم يبيعه حتم مات المولى وهو في ملكه فقبل الالف عتق. وقال ابو يوسف
 رج ان لم يقبل حين قال المولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت وان قبل حين قال
 المولى كان مدبرا وعليه الالف اذا مات المولى. ولو قال الرجل لعبد انت حر بعد موته
 على الف درهم يعتبر قول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية. واذا قبل بعد الموت قالوا
 لا يعقق الا باعتاق الوارث. ولو قال انت حر غير الف درهم بعد موته يعتبر القبول في الحال
 واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب
 على عبد مالا. ولو قال لعبد ان شئت فانت حر بعد موته قال محمد رج كانت المشيئة
 بعد الموت. وكذا لو قال اذا جاء بعد فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع
 الفجر من الغد. وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة اليه في الغد. ولو
 قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه في الحال في قول ابي يوسف ومحمد رج وظاهر
 الرواية عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف رج. وفي رواية الامالي ان قدام المشيئة يعتبر المشيئة
 في الحال وان اخرجت المشيئة في الغد وعن ابي حنيفة رج في رواية المشيئة اليه في الغد في
 الفصلين. وكذا في آيات ميراث يعتبر القبول بعد الموت على كل حال. رجل قال لعبد
 انت حر يوم اموت ونفوي اليوم بياض النهار دون الليل لا يكون مدبرا ويصير كانه قال
 انت حر بعد موته في النهار فلم يكن العتق معلقا بمطلق الموت وكان له ان يبيعه. ولو قال
 انت حر بعد موته يوم لا يكون مدبرا له ان يبيعه. ولو مات المولى وهو في ملكه يعقق
 من الثلث اذا حضر يوم بعد موته لا يعقق الا باعتاق الوارث. رجل قال كل مملوك يبعد

مائة حرفا كان في ملكه يوم المقابلة يكون مائة برا وما يملكه بعد المقابلة لا يكون مائة برا. ولو قال
 اذا املكك فلانا فهو حر بعد مائة في ملكه كان مائة برا لانه علق الحرية بموته مطلقا الا انه علق
 تلك الحرية بشرط وهذا لا يخرج عنه ان يكون مائة برا. كما لو قال لعلك اذا اكلت فلانا فانت
 حر بعد مائة وكله يعبر مائة برا. رجل قال كل مملوك املكك فهو حر اذا جاء قد يدخل في ذلك
 المدة بتمام الولد وذلك ما ولا يدخل فيه الكاتب ويدخل فيه من كان قنأ وقت المقابلة
 ثم يصير كما تنبأ قبل مجيء الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد اليمين. ولو قال كل
 مملوك املكك اليوم حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقابلة وما استفاد
 في يومه وكذا لو قال هذا الله ثم هو هذه السنة. ولو قال كل مملوك املكك الساعة فهو
 على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعة فان غلبت الساعة للمرمانية التي
 يذكرها النجوم يصدق في ادخال ما يستفيد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق
 عما كان في ملكه. ولو قال كل مملوك املكك غدا فهو حر ولا يفتقير الى محدد يعتق من كان
 ملكا للرجال ومن يملكه الى الغد وغدا. وقال ابو يوسف ربح يعتق ما يستفيد في الغد لا غير
 لو قال كل مملوك املكك يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول ابو يوسف ربح
 ولو قال كل مملوك املكك يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه الى الغد يعتق يوم الجمعة
 ولو قال كل مملوك املكك فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه الى الغد في قولهم. ولو قال كل
 مملوك املكك الثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف
 ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقابلة. وعلى هذا اذا قال الى سنة او سنة او ابدا او الى
 ان اموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه. ولو قال ار ديت بقولي
 سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدبر في القضاء ويدبر في ما بينه وبين الله تعالى. ولو قال

حر فهو على مكان في ملكه وقت المقامة ويحقق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت
 كل فكل مملوك املك يومئذ فهو حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال
 كل مملوك اشتريه فهو حر ان كلمت فلانا فهو على ما يشتريه قبل الكلام. ولو قال ان كلمت
 فلانا فكل مملوك اشتريه فهو حر فهذا على ما يشتريه بعد الكلام. ولو قال كل مملوك
 اشتريه اذا كلمت فلانا فهو حر فهو على ما يشتري بعد الكلام. ولو قال كل جارية اشتريها
 في حق البسنة فاشترى جارية قال محمد بن ج لا يعتق حتى يتم السنة. رجل قال لعبد اذا
 اديت الى الف او متي اديت الى الف او متي اديت الى الف فانت حر لا يعتق قبل الاداء
 ولا يكون مقصرا على المجلس. ولو قال ان اديت لا يعتق قبل الاداء ويقصر على المجلس
 وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد بالف او ببعض الف يجبر على القبول فان
 وضعها في موضع يقد وانمولى على قبضها كان ذلك قبضا ويعتق العبد. ولو حلف المولى انه
 لا يؤخر اليه الف حنت في يمينه. ولو قال لا جنبي اذا ديت الى الف فعبدني هذا حر فجا
 الاجنبي بالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد. ولو حلف
 المولى انه لم يقبض من فلان الف الا بحث فان كان المال للمخالف فقال صاحب المال
 ان ادى اليه فلان الف التي عليه فعبدني فجا فلان بالف الى المخالف ولم
 يقبل حنت في يمينه. ولو هلك من الف هلك من مال المخالف. ولو قال لعبد ان اديت
 الى الف فانت حر قبل العبد ثم قال لنفط عنى منها مائة او قال خذ منى مائة دينار وكان
 الف درهم فنط عنى مائة درهم وادى اليه تسعمائة فانه لا يعتق. ولو ادى اليه الف من مال
 اكتسبه قبل هذا المقالة يعتق ويرجع المولى عليه بمثلها ولو ادى اليه الف من مال اكتسبه
 بعد هذا المقالة لا يرجع المولى عليه بمثلها. ولو مات العبد قبل اداء الف وثرك مال فماله
 لا يملكه ابنته من مال الكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى اليه الف فاعتق ويجبر المولى على

القبول في قول ابي يوسف ربح ولا يجبر في قول محمد ربح ولو قال لعبد في مرضه اذا ادريت
 الى الف فانتهى حرق قيمته الف فادى اليه القام من مال الكسبه بعد هذه المقالة يعق
 من جميع ماله استحسننا ولو قال انت حر على الف درهم توديعها الى بنحو ماله كل شهر
 كذا يكون كتابة رجل قال لرجلين دبر اعبدي فلان فادبره احدهما جاز المدبر
 اذا جبر جنابه موجهة للمال كان عقل جنابته على المولى يضمن الاقل من قيمته
 ومن ارش الجنابة في ماله حاله ولا يكون على قلته وان جبر على المولى او على الكا
 هذا الا ان يقتل مولا خطا فيسفي في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها
 ولد انصيرام ولد له

فصل في الاستيلاء

كل مملوكة ثبتت نسب ولد لها من يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن
 ثبتت نسب ولد لها منه وكذا الجارية اذا ولدت ولد لها من غير المولى بنكاح او
 وطأ بشبهته ثم يملكها من ثبتت نسب ولد لها منه نصيرام ولد له عندنا وان
 ملك ولد منها عتق عليه وان ملك ولد لها من غير يكون ملكا له ان يبيعه ولو قال حمل جارية
 هينة منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى فاسقطت سقطا استبان
 خلقه او بعض خلقه نصيرام ولد له وان لم يستبين لا نصير عندنا ولو قال حمل
 هذا الجارية منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم
 يكن وكذا فصد قته الامه في ذلك او كذبته كانت ام ولد له ولو قال ما في
 بطنها منى ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصد قته الامه لم تكن ام ولد له
 رجل قال لجارية قد ولدت هذه ام وليا كان القول في الصحة نصيرام ولد له
 سواء كان معها ولد او لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها اولاد

تصير أم ولد له تعتق من جميع ماله وإن لم يكن معها ولد تعتق من الثلث وأم الولد تعتق بموت
الولم من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز إخراجها عن ملكه الا ببيع او هبة او
صدقة او اموار او وصية فان باعها وقضى القاضيه يجوز بيعها الا بفن قضاؤه في اظهر الروايات
ولا تضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول ابي حنيفة ربح وانما تضمن بمال
يضمن ^{في} النحر التجارية المشتركة اذا ولدت ولدا فادعياء معها تصير أم ولد لهما فان اعتتها ^{فان}
اوصات عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحب
ربح اذا مات احد هما تسع في نصيب الآخر وان اعتقها احد هما يضمن المعتق نصف قيمتها
ان كان موسرا وتسع للآخر في نصف قيمتها ان كان موسرا جارية ولدت من رجل بنكاح شرع
اشترها مع آخر تصير له ولله يضمن قيمتها الشريك موسرا كان او موسرا وان لم يشتر التجارية
ولكن ملك الولد بهبة او شراء او نحوه ذلك عتق الولد ويسعى للآخر في نصيبه ولا ضمان عليه
في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح يضمن ان كان موسرا ويسعى العبد ان كان موسرا
وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها او كانت قيمة رجل عتق
أم ولد على ان تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان ابت ان تزوج نفسها منه
لا سعاية عليها ولو اعتق أمته على ان تزوج نفسها منه كان عليها السعاية ^{في} قيمتها
رجل قال كجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كانت جارية فليست ^{بثبت}
نسبه الولد منه غلاما كان او جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى
سمتين فولدت اقل من ستة اشهر ثبت نسب الولد منه ومن ولدته ^{بثبت}
من ستة اشهر لا يثبت والتوقيت باطل أم ولد الذي اذا اسلمت تخرج الى الحرية
بالسعاية واذا قضى القاضيه عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب ما لم يؤد السعاية
حتى يخرج اليها أم ولد له لا يكون له ان يبيعها رجلا او امرأة من عتق فولدت وادعاه

المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره. رجل
 استولد جارية ولد له نصير الجارية ام ولد له ويعتق قيمتها ولا يعرق عرقها. واذا تزوج
 الرجل جارية ولد له الصغير فولدت منه لا نصير الجارية ام ولد له ويعتق الولد بالمقل
 واذا اراد الرجل ان يطأ جاريته ولا نصير ام ولد له لو ولدت فانه يبيعه ام ولد الصغير
 ثم يتزوجها. واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وابوه كان الولد من المولى ولو وطئ
 جارية امرأته او جارية ولد او جد فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويد راعته
 الحمد للشبهة. فان قال احدهما المولى لا يثبت النسب الا ان يصدق له المولى
 الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقه في الامرين جميعا ثبت النسب والا فلا
 وان كذب به المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب. رجل في يده غلام
 صغير لا يعرف فقال هو عبيدي كان القول قوله فان ادرك الغلام وقال انا حر لا يقبل
 قوله. وان اقام البينة قبلت بيته. وان كان الغلام كبير ا فقال الذي في يده هو عبيدي
 وقال الغلام انا عبيد فلان كان القول قول الذي في يده ولو لم يقبل انا عبيد فلان
 ولكن قال انا حر الاصل كان القول قوله رجل في يده صبي يقول هو عبيدي فاعتقه
 ثم جاءه اخر واقام البينة انه عبيد قبلت بيته ويقضيه له بالعبد ويبطل اعتاق الاول
 رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان اعتقه او دبره لا يقبل قوله. ولو ادعى انه ابنه علق من
 ماله ثبت النسب ويبطل البيع. رجل فجر بامة فولدت ثم اشتراها لا نصير ام ولد
 استحسانا وان اشترى الولد عتق عليه. رجل اشترى امه لها ثلثة اولاد ولد لهم
 في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولد ثبت نسبه منه والباقيون ارتقاء له
 جارية بين رجلين ولد له ولما فادعاه احد الشريكين واعتقه الاخر وخرج الكلام
 منهما معا كانت الدعوة اولى من الاعتاق لان الدعوة تستثنى الحالة العاقل

والاعتناق يقتصر على الحال فيكون المعتنق معتقاً وولد أم ولد الغير إذا أراد الرجل أن
 يزوج أم ولد ينبغي له أن يستبرأ بها بحيضة ثم يزوجها فإن زوجها قبل أن يستبرأ بها
 جاز النكاح. ولو اعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى ينقض عدتها بثلاث حيض. فإن زوجها
 قبل الاعتناق فولدت ولداً من الزوج فالولد يكون بمنزلة الأم يعتق بموت المولى من
 جميع المال يعتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك.
 وتفسيره أم الولد إذا اعتقها مولاها وارتدت وتحقت بل الحرة ثم سببت واشتراها
 المولى فانهما تعود أم ولد له. كذا لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ارتدت وتحقت
 بل الحرة ثم سببت فاشتراها اعتقت عليه وكذلك ثانياً وثالثاً وكذلك أم الولد ولو
 اشترى جارية فولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية أم ولد له لا يبرأ به أن يبيعها
 وله أن يبيع الابنة فإن زوج الجارية رجلاً فولدت بنتاً من الزوج ليس له أن يبيع هذه
 الابنة لأنها ولدت لابنته بعد ما صارت أم ولد له بعد الشراء فإن اعتنقها ثم اشترى هن
 بعد السبع والردة عدن كما كن في قول أبي يوسف رحم عليه بيع الأم والبنت الثانية
 ولا يحرّم بيع البنت الأولى. وقال محمد رحم عليه بيع الأم ولا يحرّم بيع البنتين أم الولد إذا
 ولدت ولداً كان الولد من المولى إلا أن ينفى. إذا حرمت أم الولد على مولاها عصاه أو
 نحوها فجاءت بولد لستة أشهر لا يلزم المولى إلا أن يدعى. ولو اعتنق أم الولد ثم جاءت
 بولد يثبت النسب إلى سنتين ولا يجوز نفقه رجل له جارية كان وطئها ويعزل
 عنها فغابت زماناً ثم عادت فولدت لستة أشهر من غابت قالوا إن ذهب إلى
 من كان متهماً بها وكان أكبر رأيه أنها فحرت فهو في سعة من نفى ولدها وإن لم يظهر
 منها فجور أكبر رأيه أنها عفيفة لا ينبغي له أن ينفي هذا الولد. وينبغي أن يشهد
 أمها أم ولد له كيلا يسترق ولد بعد موته. أم ولد اعتقها مولاها ووجبت عليها

المعدلة لم يكن لها نفقة على المولى، أم الداء اجت جنانية موجبه المال كان موجب
 جنانية على المولى في ماله حال الجنانية المدبر أم الولد لا تغسل مولاها بعد الموت
 ولا تملك بالاشتر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم ويصلي
 بغير قناع وان قتلت سيدها خطأ لا يجب عليها السعاية، وان قتلت عبد المولى
 وليا كان فعن احداهما ينقلب بضيق الآخر والا وتسعى في ذلك، وكذا لو كان لها ولد
 من المولى سقطت العضاض وتسعى في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاها انها ام ولد
 فانكر لا يستعان بالمولى في قول ابني حقيقته ربح، وللمولى ان يجبر ام ولد على النكاح و
 يملك تزويج الامه عليها ولو تزوجت ام الولد بغير اذن المولى ثم اعتمها المولى فان كان
 الزوج دخل بها قبل العتق جاز ذلك النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتاق وان لم
 يدخل بها يجب عليها عدة العتق ويناكذ فراثن المولى فلا يجوز ذلك النكاح، وقال
قال لجارية كل ولد تلد يئنه فهو حر فما ولدته في ملكه عتق ولا يستحق ما في بطنها ما لم
تلد فان مات المولى وهي حبله من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه
 بالموت، وكذا لو باعها ثم ولدت، ولو ضرب انسان بطنها فالقت جنينها ما كان على
 المضارب ما في جنين الامه، ولو قال كل ولد تحبلين به فهو حر والمستثله بها
 كان على المضارب ما في جنين البقرة، وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة
 اشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل، ولو ولدت بعد البيع ستة اشهر وصاعدا
 او اكثر من سنتين من وقت البيع او اقل فالبيع جائز، وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر
 فولدت لاقل من ستة اشهر عتق وان ولدت اكثر من ستة اشهر لا يعتق

فصل في المكاتب

الكتابة مستحبة لمن علم في خير انى علمها الله ورشده في التجارة وقد ربه على الاكثا

كان البديل حالا او مؤجلا منجما او غير منجم عند ناكل ما يصلح به هذا النكاح يصلح بدلا في الكتاب
 رجل كاتب عبد على الف درهم ولم يقل اذا ادبت اليه الف فانتهى حرقا في اليد الالف عتق
 ولو كان البديل منجما فدخل بنجم رده الرق في قول ابي حنيفة ومحمد ربح يصح رده برضا العبد
 ولا يتوقف على القضاء. وقال ابو يوسف ربح لا يرد ما لم يخل بنجمين. للمكاتب ان يسافر
 بغير اذن المولى. ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة. وان كاتبه على عين لغيره من
 مكيل او موزون او عرض فيه روايتان. والظاهر هو الفساد والمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة
 فان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى ادى القيمة فقبل المولى عتق. ولو كاتب امته على الف درهم
 علم انه يطاق ما دامت مكانته فسدت الكتابة. واذا ادت له قبل الفسوخ عتقت ولو
 كاتبه على ثوب في الدمة لا يصح الكتابة. فان ادى اليه ثوبا وقبل لا يعتق. ويتحمل غيابة
 الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر. المكاتب اذا كاتب عبده
 جاز استحسانا فان ادى الثاني قبل الاول عتق ولا قوة يكون للمولى. وان ادى الثاني بعد
 اذ اوى الاول فالاول للمكاتب الاول. واذا كاتب امته وهي حرة فله ما يمنح لها.
 وان كاتبها واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة. ولا تصح الكفالة ببديل الكتابة. ولو كاتب
 عبد بن كجاية واحدا على ان كل واحد منهما كميل عن صاحبه جاز استحسانا. المكاتب اذا
 مات من غير وفاء ولم يدع ولدا بطلت الكتابة. ويكفي انهما تبطل بموته او بعد ما قضى القاضيه
 بعينه. قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع انسان باداء بديل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق
 وان الفقيه ابو الليث ربح لا تبطل ما لم يقض القاضيه بعينه حتى لو تبرع انسان ببديل الكتابة
 يجوز ويعتق. وان مات المكاتب عن وفاء يؤدى كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل. وان
 ترك المكاتب ولدا حرا او لدا كان مكاتبامعه كتابة واحدة او ترك ولدا اشتراه في كتابته
 وقبل تركه المكاتب وفاء كان ميراثه لولده. والمكاتب اذا اوصى بوصية فهو على وجه ثلثة

الوصية ثم مات عن ولاء لا يضح وصيته لأنه يعتقد قبيل الموت في ساعة لا يسع فيه كلمة
 الأيضاء. والوجه الثاني أن يقول المكاتب إذا اعتقت فقد أوصيت ماله لفلان ثم ادعى
 بدل الكتابة وعق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم. والثالث إذا وصي
 بوصية ثم ادعى فعق ثم مات صحته وصيته في قول أبي يوسف ومحمد رحم. وقال أبو حنيفة رحم
 لا يضح الوصية إلا أن يجعل ذهابا بعد العتق المولى لا يملك اكتساب المكاتب ولا يستعمل^م
 ولا يجب على المولى صدقة قطرة ويجوز شرط الخيار في الكتابة. الكتابة إذا تزوجت باذن
 المولى شرعتت كان لها خيار العتق. وأحكام الكتابة في النكاح والعدة أحكام القنة ^{الكاتب}
 لا يملك وطئ أمته فإن وطئها تراسخت الأمانة يؤخذ المكاتب بعقرها في الحال إذا مات
 المكاتب عن ولاء فقد نه الإنسان لا يحل قاذفه. المكاتب إذا تزوج ابنة مولا ثم مات المولى
 لا يفسد النكاح فإن مات المكاتب بعدة للمخطات ترك ولاء لا يبطل النكاح وإن لم يترك يبطل إن كان
 ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وإن كان بعد الدخول يجب عليها ^{عتدا} إلا
 بثلاث حيض ويجب المهر إن كان معها وارث آخر. المكاتب إذا اشترى منكوحته
 لا يفسد النكاح. ويجب على المكاتب نفقة زوجته. ولا يجب عليه نفقة ولده
 كالعبد إلا أن يكون ولد من أمته. ونفقة ولد المكاتب تكون على ^{المكاتب} الكتابة
 تسحق النفقة على زوجها وإن لم يزوجها المولى بيتا بخلاف المدة وإم الولد
 الكتابة إذا ولدت من المولى ثبت لها الخيار إن شاءت اندت الكتابة تعتقت
 بالكتابة وإن شاءت لم تزود وتعتق نفسها فتعتق إذا مات المولى المكاتب إذا تبرع بالخط
 أو الأبراء لا يصح إلا عن عيب. المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى
 بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشترك ويكاتب عبدا ولا يملك خمس
 خصال لا يعتق عبدا بجعل ولا بغير جعل ولا يتزوج إلا باذن المولى ولا يهيب ولا ^{يتصدق}

ولا يحايي عهدة ما حشده كالعبد الماذون. المكاتب اذا اشترى اياه وابنه يتكاتب
 عليه. وان اشترى اخاه لا يتكاتب عليه فيقول ان يحنينه روح اذ مات المكاتب و
 ترك ولدا ولد في كتابته سعي في نجوهه فان كان الولد مشترى يقال له اما ان تؤدى
 الكتابة حالا ولا ترد في الرق. وان ترك المكاتب ذارحم محمد بن يوسف ومحمد بن رجب
 مقامه في نجوهه. المكاتب اذا جنى جناية موجبة للامال كان جنايته عليه يجب الاقل
 من قيمته ومن الارش. وان جنى المكاتب على مولاه او ذيق المولى كانت جنايته معتبرة
 وللك جناية المولى على المكاتب او رقيقة المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها
 فترعت حل له وطئها. وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى
 وان اشترى المكاتب ابنته او امه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزأ بما حاضرت
 عند المكاتب قبل العجز. وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء على المولى في قول
 ابن خنيفة روح لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة. المكاتبه اذا عجزت لا يجب الاستبراء
 على المولى. المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب يعتق في الحال لان المكاتب ملك ما في
 نفسه قبل القبول لان هبة الدين يمن عليه الدين تصح قبل القبول. فان قال المكاتب
 لا قبل بعود المكاتبه ويكون المكاتب حر لان هبة الدين ترد بالرد الا ان العتق بعد
 وقوعه لا يحتمل الرد فيعود المكاتبه ويبقى العتق كالطالب اذا وهب الدين من المديون
 وبه كهيل فرد الاصيل يعود للدين في ذمة الاصيل وثيقة براءة الكفيل. كاتب بين رجلين
 احدهما نصف المكاتبه لا يعتق المكاتب فان ابراه الشريك الاخر عن نصيبه او وهب له نصيبه
 عتق المكاتب وليس له الاول ما قبض. ولو كانت المكاتبه الفاق قبض احدهما استماتة وبراءة
 الاخر عن اربعة اثة قال محمد بن رجب يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمقبض على
 سنة. رجل وهب نفسه لعبده من عبلى عتق العبد وان لم يقبل لا يملك نفس العبد

من العبد اعتاقه فيصير من غير قبول. رجل قال لعبد اشتر نفسك بالف درهم
 فقال العبد قبلت عتق لأن بيع نفس العبد من العبد اعتاق. وأما قال لعبد
 أنت حر على ألف درهم فقال العبد قبلت عتق كذلك هم هنا عبد ماذون قال المولى
 اشتريت حارية فقال المولى لك اصنع بها ما تشئت فاهنتها الماذون لا تعتق
 لأنه لا يرد بهذا الأمر اعتاق. عبد دفع إلى رجل مالا وقال اشترني من مولاي بهذا
 واعتقني فكلموا فيه. والصحيح أنه ينقل البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن حره أو
 وما خلفه للمولى أو لا يسلم للمولى إذا قال لعبد ادخل الدار واشتر عتقك بالدخول وكذا الطلاق

فصل في الاعتاق عن الغير

رجل قال لغيري جاري هذا لك عتق عتق عتق عتق فلا تأخذ قبل فلا تأخذ ذلك و
 قبض الجارية لم يكن الجارية له حتى يعتق العبد عن الأمر أنه ملك الجارية بأداء
 تملك العبد منه في ضمن الاعتاق والعتق إذا كان في ضمن الفعل لا يتم إلا بتحويل
 ذلك الفعل وما لم يرد على تملك العبد لا يتم تملك الجارية. رجل اعتق عبدا له
 عن أبيه الميت جاز ويكون المولى له لأنه هو المعتق والملا ب^{الشرع} ثواب الاعتاق إن شاء الله

فصل في العتق بدعي النسب وملك ذي الرحم المحرم

رجل قال لعبد مثل أبي أو قال بجاريته هذه ابنتي إن كان المملوك يصلح ولدا له
 وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أجمييا جلييا
 أو مولدا. وإن كان العبد يصلح ولدا له لكنه معروف بالنسب يعتق العبد في قواهم
 ولا يثبت النسب. وإن كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد
 في قول أبي حنيفة ربح. وقال صاحباه ربح لا يعتق. ولو قال لعبد هذا ابنتي أو قال بجاريته
 هذا ابنتي ذكر في الأصل أنه لا يعتق. اختلفوا في المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب

قوله اما على قول ابي حنيفة ربح يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه الخلاف
يا ابي لا يعتق. وروي الحسن عن ابي حنيفة ربح انه يعتق والصحيح هو الاول. ولو
قال لعبد يا بني او قال لامته يا بنية لا يعتق وان نوى. كما لو قال يا ابن او قال
يا ابنة ولم يضيف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبد هذا ابي او قال
لجاريته هذا ابي ومثلها تلد مثله عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصدقاه ثبت
نسبه منهما والا فلا. قال بعض مشائخنا في دعوى البنوة ايضا لا تثبت النسب
الا بتصديق الخلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه. ولو قال لعبد هذا اخي
لا يعتق وروي الحسن عن ابي حنيفة ربح انه يعتق. ولو قال هذا اخي لا يعتق ولا ي
يعتق ولو قال لعبد ابي كوجه من اختلافوا فيه. والصحيح انه لا يعتق. ولو قال هذا ابي
ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق. كل من ملك شخص لا يجوز له
على التبايد بسبب القرابة كالاب والاخت والعم والحال يعتق عليه صغيرا كان
المالك او كبيرا قال كان او مجنونا. وقال الشافعي ربح لا يعتق الامن له ولا الامن له. ~~والشافعي~~
امته وهي حبل من ابيه بنكاح او وطئ عن شبهة يعتق ما في بطنها لانه اخوه. وله ان
يبيع الامته اذا وضعت لان الامته لم تصرام ولد ثيبه رجل اقر في مضمون كتابه
درهم وليس له وارث سواء ولم يدع ما الاثملوكا هو اخ الابن لامة وقيمة المملوك
مثل الدين ثم مات قال محمد ربح يعتق المملوك لان الاقرار في المرض للوارث وصيته
ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك بالدين
رجل وكل رجلان يشتري له مملوكا فيعتقه عن ظهاره ويسمى له الثمن فاشتري
اب الموكل قال ابو يوسف ربح عتق كما اشتراه الوكيل لانه صار ملكا للوكيل وراى
وكل رجلان يشتري له اباه فيعتقه بعد شهر من ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق

كما اشتراء ويجزى عن ظهور الأمر والله اعلم

فصل في العتق المبهم

رجل قال لامتيه احدكم حرة فقبل له هل عنيت هذا لاحدى الامتين بعينها
فقال لا عنيت الاخرى فقبل له بعد ذلك هل عنيت هذا الاخرى فقال لا عنيت الاثنتين
فجاءه ان قوله الاول لم يعن هذا اقرار منه بوقوع العتق على الثانية وقوله الاخرى بعد الثانية
هنا اقرار منه بوقوع العتق على الاولى فعنتا جميعا وكذلك في الطلاق ولو قال لعبد من له
احدكم حرة فقبل له اياهما عنيت فقال لم يعن هذا وأشار الى احدهما عتق الاخر فان قال بعد
ذلك لم يعن الاخر عتق الاول ايضا وهذا الاول سواء ولو قال لاحد هذين الرجلين على الف
فقبل له هو هذا فقال لا يجب المال للاخر لان الاقرار بالمال للجهول باطل فلا يستحق
عليه البيان فنظر احداهما ليكون تعيينا للاخر اما ايقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح
لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق بالبيان وتعليق الطلاق والعتاق بالشروط جائز فاذا صح
الايقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك تعليق الاقرار بالشروط رجل قال امة وعبد
من رقبتي حر اثم مات قبل البيان فان كان له عبدان وامة عتقت الامة ومن السبلين
كل واحد منهما نصفه ولو كان له امة وثلاثة اعبد عتقت الامة ومن العبيد من كل
واحد ثلث ~~الان~~ كان له ثلثة اعبد وثلاث امة عتق من الامة من كل واحدة ثلثها ومن العبيد
لكل ذلك ولو كان له ثلثة اعبد واثنين عتق نصف كل امة وثلاث كل عبد

فصل في اعتاق الحرية

حرية اسلم عبد الحربي وخرج الى الاسلام مراغما مولاه عتق وله ان يوالى من احب لانه
من اهل الارض ليس لاحد علمية ولا وان اسلم عبد الحربي ولم يخرج اليها لا يعتق لان
الاسلام لا يفي بقاء الرق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون عليه ادرهم فبعد يكون عبد له

ولو اسلم عبد الحرب في باعة مولاة من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه
 المشتري في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ر. لا يعتق. وكذا الوباعة من ذمي حتى
 له عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولاة كان الخدمة امانة المولى. ولو اعتق الحرب
 الحرب في دار الحرب لا ينعن اعتاقه في قول ابي حنيفة ر. خلافا لصاحبيه ر. وقيل ينعن
 الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولاء العتق عند ابي حنيفة ر. لا يثبت
 وعندهما يثبت. ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم ويكون
 الولاء للحري. وعن ابي حنيفة ر. انه لا ولاؤه. حريه دخا دارا بامان وصعده
 مدبره او مكاتبه كاتبه في دار الحرب فباعهما الحرب في جاز بيعه. ولو كان مولا
 ام ولد لا يجوز بيعهما. ولو ملك الحرب في قريه ودخل اليها بامان عتق به اياه. او با
 الحرب في دار الحرب وخلف ام ولد او مدبره في دار الاسلام حكم بعتقه. ان اقام
 الحرب او قتل او اسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات المولى عبد
 مسلم اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق لانه استولى عليه ملك الحرب
 فملك نفسه فيعتق كما لو اسلم عبد الحرب في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعتق
 رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام وصعده هندی يقول انا عبد في دار الاسلام
 قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا. وقول الهندي انا عبد
 يكون باطلا لانه اقر الحرب على نفسه بالرق وان اخرجها مكرها كان عبدا له والله اعلم بالصواب

كتاب الايمان

اليمين على نوعين يمين بالله تعاويمين بغيره اما اليمين بالله تعاونه وذكر اسم الله تعالى
 بحرف القسم معقروا بالخبر. واليمين بغيره ذكر شرطه مع وجزاء صالح يحلف به وحكم
 اليمين بالله تعاونه الحنث وجوب الكفاره وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم الطلاق

به ولا هما فان يكون بالعربية وقد يكون بالفارسية وغيرهما من الالسنه اما الاول .
 جعل قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة تلزمه ثلث كراهات
 ويتعد اليمين يتعد الاسم اذ يجعل الاسم الثاني نعتا للاول وروى الحسن عن ابي حنيفة
 . ربح ان عليه كفارة واحدة وبه اخذ مشايخ سمرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني
 وبين الثاني والثالث والواو القسم لا والاعطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر
 الخبر عقيب الثالث اقتصر الخبر على الثالث فكان يمينا واحدا واكثر المشايخ على ظاهر الرواية
 ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله والله لا افعل
 كذا يتعد اليمين في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن محمد بن ربح ان في الاسم الواحد
 لا يتعد اليمين ويجعل الثاني على التاكيد والتكرار ولو قال والله لا ادخل هذا الدار ثم قال
 والله لا ادخل هذا الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان . وكذا لو قال لامرأته والله لا قربك ثم
 قال في مجلسه والله لا اقربك ففقرها مرة يلزمه كفارتان . ويحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن
 الفضل ربح انه قال اذا قال الرجل والله لا اكفر فلان ثم قال مرة اخرى والله لا اكفر فلان فكل مرة
 ينوي ان ينوي بالثاني التكرار والتاكيد يلزمه كفارة واحدة . وان نوى به المباغلة او لم ينو شيئا
 يلزمه كفارتان . جعل قال والله والله لا افعل كذا فهو يمين واحدة لا انه جعل الاسم
 الثاني نعتا للاول فكانت يمينا واحدة كما لو قال والله العزيز لا افعل كذا . ولو قال بالله
 لا افعل كذا وسكن السماء ونصبتها او رفعها يكون يمينا لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم
 والخطا في الاعراب لا يمنع صحة اليمين . ولو قال الله لا افعل كذا وسكن السماء ونصبتها
 لا يكون يمينا لان عدم حرف القسم الا ان يعربها بالكسر فيكون يمينا لان الكثير يقتضي
 سبق حرف الخافض وهو حرف القسم . وقيل يكون يمينا بدون الكسر ولو قال بله
 لا افعل كذا قالوا لا يكون يمينا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اعرابها بالكسر وقصد

اليمين. ولو قال والرحمن لا افعل كذا واراد به سورة الرحمن روى بشرح لا يكون يمينا
 ولو قال والحق لا افعل كذا او قال بالحق لا افعل كذا يكون يمينا لان الحق من اسماء الله تعالى
 ولو قال حقا لا افعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون يمينا والصحيح انه ان اراد
 اسم الله تعالى يكون يمينا. ولو قال بسم الله لا افعل كذا يكون يمينا. ولو قال بصفة الله لا افعل
 كذا لا يكون يمينا لان من صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا كالا سمي. ولو قال
 بحق الله لا افعل كذا يكون يمينا لان الناس يختلفون به. ولو قال بحق الله لا افعل كذا لا يكون
 يمينا في قول ابى حنيفة ومحمد بن واحدى الروايتين عن ابي يوسف ر.ج. وعن ابي يوسف في
 رواية يكون يمينا وهو قول الشافعي ر.ج. ولو قال وعزة الله لا افعل كذا يكون يمينا. وكذا لو
 قال وجلال الله او عظمته وكبريائه او قال ومملكوته وقدرته ونوره اليمين اوله ينوي يكون يمينا
 ولو قال وعلم الله لا افعل كذا عندنا لا يكون يمينا. وقيل اذا نوى اليمين لا يكون يمينا. ولو قال
 فوجه الله لا افعل كذا لا يكون يمينا في قول ابى حنيفة ومحمد بن ر.ج. ولو قال وعذاب الله او
 اغضبه او قال ورضاء الله وثوابه. او قال وعبادة الله لا يكون يمينا. ولو قال وامانة الله
 يكون يمينا وذكر الطحاوي ر.ج. انه لا يكون يمينا وهو رواية عن ابي يوسف ر.ج. ولو قال وعهد
 الله او قال وذمة المديون يكون يمينا. ولو قال وسلطان الله لا افعل كذا لا يكون يمينا وان نوى به الفعل
 يكون يمينا. ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا او قال عليه عذاب الله او قال امانة الله ان فعل
 كذا لا يكون يمينا. ولو قال اشتهم ان لا افعل كذا او اشتهم بالله او قال احلف او احلف بالله
 او اقسم او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او قال عليه عهد الله ان لا يفعل كذا او قال عليه
 ذمة الله ان لا يفعل كذا لا يكون يمينا. وكذا لو قال عليه يمين او يمين الله او عليه ايم الله او ايمن
 الله او قال لعن الله او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا لا يكون يمينا. ولو قال هو
 يهودى او نصراني او مشرك او يبرئ من الاسلام او يبرئ من الله ان فعل كذا عندنا لا يكون يمينا

وإذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو على وجهين أن حلف بهذه الألفاظ وعلق الكفر بأمرها
 وقال هو يهودي أن كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت اليمين أنه كاذب اختلفوا فيه
 قال بعضهم يصير كافرا لأن التعليق بالماضي تنجز فيصير كانه قال هو يهودي ونصى إليه وقال بعضهم
 لا يكفر ولا يلزمه الكفار لأنه ما غموس وإن حلف بهذه الألفاظ على أمر في المستقبل ثم فعل ذلك
 قال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفار والصحيح ما قلنا له بعض المشائخ أنه ينظر إن كان في
 اعتقاده الخالف أنه لو حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير كافرا وإن
 حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرا إذا فعل ذلك يصير كافرا
 وإن لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت اليمين على أمر في المستقبل أو في الماضي
 ولو قال الله يعلم أنه ما فعلت كذا وهو يعلم أنه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم
 لا يصير كافرا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله لأنه قصد به ترويج الكذب بدون الكفر ولو قال
 عصيت الله إن فعلت كذا أو قال عصيت الله في كل ما اغترض علي لا يكون يمينا ولو قال
 بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم والصلاة لا يكون
 يمينا وكذا لو قال ودن الله أو طاعة الله أو جلد وده أو شراؤه أو بالقرآن أو بالصالحين أو
 بسورة من القرآن أو بالكعبة أو بملائكته أو بانبياؤه أو بالصيام أو بالصلاة لا يكون يمينا
 ولو قال لا إله إلا الله لا أفعل كذا أو قال سبحان الله ما فعل كذا لا يكون يمينا إلا إذا نوى ولو
 قال اسم الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا ولو قال لله على أن لا أفعل كذا عن أبي حنيفة رحمه الله
 لا يكون يمينا إلا إذا نوى ولو قال إن دخلت الدار والله لا يكون يمينا ولو قال لا أدخل الدار
 والله يكون يمينا وهو بمنزلة ما لو قال والله لا أدخل الدار ولو قال إن كنت فعلت كذا فهو
 بريء من القرآن وهو يعلم أنه كاذب ذكر في النفاذ أنه يخاف عليه الردة والاعتماد في جنس
 هذه المسائل على ما ذكرنا أنه ينبغي الحكم على اعتقاده رجل قال والله إن الأمر كذا وهو كاذب فيمضي

عنوس الكفارة فيهما وفي العيين بالطلاق والعناق والنزل روما الشبه ذلك اذا كان كاذبا
يلزمه المحلوف عليه رجل قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله ^{كان عليه} وحش
الكفارة ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله وحش فهو عيين واحدة
يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله فهو
يمينان ان حش يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله
رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات وعن محمد بن ارقم قال هو
يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهو يمينان ولو قال هو يهودي هو
نصراني ان فعل كذا ففعل فهو عيين واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الكتب
الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها عيين واحدة وكذا لو قال هو بري من القرآن
ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من التوراة وبري من الانجيل وبري من الزبور
بري من القرآن ففعل يلزمه اربع كفارات ولو قال انا بري عما في المصحف فهو عيين واحد
وكذا لو قال هو بري من كل آية في المصحف فهي عيين واحدة ولو رفع كتابه الفقه او
دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بري عما فيه ان فعلت
كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بري من بسم الله الرحمن الرحيم ولو قال ان
فعلت كذا انا بري من القبلة او بري من الصلوة او من صوم رمضان
ففعل كان عليه الكفارة كما لو علق الكفر بالشروط وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة
لا تكون يميننا ولو قال انا بري من المؤمنين قالوا يكون يميننا لان البراءة من المؤمنين
تكون لانكار الايمان ولو قال ان فعلت كذا انا بري من الحججة التي حججت او قال
من الصلوة التي تصليت ففعل لا يلزمه شيء ولو قال انا بري من القرآن الذي تعلتبه
يكون يميننا لانه تبرأ من القرآن والتبرأ عن القرآن يكون كفرا ولو قال ان فعلت

كذا ما نأبرئ من هذا الثلاثين يوما يعز شهر رمضان قالوا ان اراد به البرائة عن
 فرضية ما يكون يمينا وان اراد بالبراءة عن الاجر والثواب لا يكون يمينا وان لم يكن
 نية لا يكون يمينا بالشك والاحتياط ان يكفر ولو قال لا فعلن كذا بحسوة راسخا
 لا يكون يمينا ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا لانه علق
 تكذبه بالله بالفعل وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشروط ولو قال ان فعلت كذا
 فاشهد واعلي بالنصرانية تكون يمينا بمنزلة ما اذ قال ان فعلت كذا فهو نصراني
 ولو قال ما فعلت من صوم او صلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا لا يكون يمينا ولو قال اللهم
 اني فعلت كذا واشهد لك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة
 ليست بيمين. ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء يكون يمينا ولو قال الطالب
 الطالب ان فعلت كذا افعل كان عليه الكفارة لانه يمين عرفا خصوصا عند اهل
 بغداد فانهم يحلفون به. ولو قال هو يا اكل الميتة او يستقل الدم او الجحر ان فعل
 كذا لا يكون يمينا. ولو قال لله على صوم او صلوة او حجة او عمر او ما اشبه ذلك
 هو طاعة ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفاء يسمى ولا يخرج عن
 العهد بالكفارة. وقال الشافعي رحمه هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء فمعهن ايمنة
 رحمه انه رحمه في اخيوتيه وقال هو بالخيار ان شاء ففعل ما سمي وان شاء كفر من يمينا
 وبه اخذ مشايخ بلخ وبغض مشايخ بخارا منهم الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وشمس الائمة السرخسي رحمه هذا اذا كان شرطا لا يبعد كونه فان كان شرطا يري
 كونه مجلب منفعة او دفع مضرة كالفرج من الشدة وقدوم الغائب وشفاء المريض يلزمه
 عين ما سمي رجل له على اخريمين وعند انه لو حلفه بالله يحلف ليحلفه بطلاق
 او عتاق يقر ولا يحلف لم يكن له ان يحلفه الا بالله فان قال المذمى سوكتي بخداي

مخوفاً لا يكون كذا. اليمين بالله تعالى بما يحتمل التعليق مخوفاً يقول إذا جاء غد فوالله
لا أدخل هذا الدار ويحتمل التوقيت أيضاً كاليمين بغير الله سبحانه يقول والله لا أدخل هذا
الدار السنة ينتهي اليمين بمضيه السنة رجل قال لغيره والله لا أكلت يوماً ويوماً فهو
كقوله والله لا أكلت يوماً ينتهي اليمين بمضيه اليومين. ولو قال والله لا أكلت يوماً
يومين فهو كقوله والله لا أكلت ثلاثة أيام. ولو قال لا أكلت يوماً ولا يومين ينتهي اليمين
بمضيه اليومين. ولو قال والله لا أكلت فلاناً اليوم ولا غد ولا بعد غد كان له أن يكلمه
في الليل لأنها إيمان ثلاثة. ولو قال والله لا أكلت فلاناً اليوم غد وبعد غد لا يكلمه في الليل
لأنها يمين واحدة بمنزلة قوله لا أكلت ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي. ولو قال والله لا أكلت
كل يوم من أيام هذه الجمعة وكله في الجمعة مرة واحدة. ولو قال والله لا أكلت في كل يوم
من أيام هذه الجمعة وكله في كل يوم وترك كلامه في يوم من أيام الجمعة لا يحنث. وإن
كلمه يمين كل يوم يلزمه الأكفارة واحدة

فصل في الفاظ اليمين بالفارسية

رجل قال سوكنده خورم كذا أين كان نكنم قال بعضهم لا يكون يمينا وقال بعضهم يميناً ولو قال
سوكنده منخورم كذا أين كان نكنم يكون يمينا لأن هذا الكلام يتركز لتحقيق دون الوعد كقوله
الرجل كاهي مبدلهم. ولو قال سوكنده خورده ام فهو اخبار إذا كان صادقا وفعل يلزمه الكفارة
والألف. ولو قال سوكنده خورم بطلاق كذا أين كان نكنم لا يكون يمينا لأنه وعد وتخويف بخلاف
اليمين بالله تعالى عند البعض فإنه يكون تحقيقاً. ولو قال سوكنده خورمى يكون يمينا بمنزلة
سوكنده منخورم ولو قال برمن سوكنده است كذا أين كان نكنم فهو اخبار إن اقتصر على هذا فهو أقوال
باليمين بالله تعالى وإن زاد على هذا فقال برمن سوكنده است بطلاق يلزمه ذلك فإن قال قلت ذلك
كأن يادى التعريض بالجلوس أعرف ذلك لا يصدق ترصياً. ولو قال سوكنده خاذه است كذا أين كان نكنم فهو

اقرار باليمين بالطلاق. ولو قال بالله العظيم كه بزرگتر از بالله العظيم نیست كه اين كار كنم
 يكون يمينا كما لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكيد فلا تصير فاصلا ولو
 قال مصحف خدائي بدست وى سوختن كراين كار كند لا يكون يمينا. ولو قال ارحم
 بيزار است واز لاله الا الله بيزار واز شاهد ان لا اله الا الله بيزار است كراين كار كند
 نهى ايمان ثلثة. ولو قال هرايد يكه بخداي دارم نوميتم كراين كار كنم يكون يمينا لان
 الياس من الله كفر وتعلق الكفر بالشرط يمين. ولو قال مسلمان كه ام خدا تو اكر اين كار
 بكنم ففعل قال الفقيه ابو الليث ربح ان ايراد بك ان الذي فعل من الهبات لم يكن
 حتما يكون يمينا ولا فلا. ولو قال هرچه مسلمان كه ام ايكافران دارم كراين كار كنم ففعل
 لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة. ولو قال هرچه خدائي كهت دروغ است كراين كار بكنم قيل
 هذا يكون يمينا وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالهبة فكذلك بالالفارسية رجل قال والله
 كه با فلان سخن نگويم يك روز در روز نيتهى اليمين بمضى ثلثة ايام. ولو قال والله كه با فلان
 سخن نگويم نه يك روز در روز نهى يمين با حدة نيتهى بمضى اليومين. رجل قال پذيرتم خدا
 كه فلان كار كنم يكون يمينا كما لو قال نذرت ان لا افعل كذا. ولو قال خدا ترا پيغامبر را پذيرتم
 كه فلان كار كنم لا يكون يمينا لان قوله پيغامبر را پذيرتم لا يكون يمينا فاذا اتممت بين ذكر الله
 تعاوين الشرط لا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا

فصل في عقد اليمين على فعل الغير

رجل قال لاخر الله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استخلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه
 فلا شيء على واحد منهما اذ لم يفعل المخاطب ذلك. وان نوى القائل الخلف بذلك يكون
 خالفا. وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الخالف وان
 اراد الاستخلاف فهو استخلاف ولا شيء على واحد منهما. ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا

عند انقال الآخر نعم فهو على خمسة اوجه احدها ان ينوى المبتدى الحلف على
 نفسه والمجيب بقوله نعم يريد الحلف على نفسه وفي هذا الوجه كل واحد منهما
 يكون حائفا اذ الريفعل المخاطب ذلك حثا جميعا اما المبتدى فظاهر واما الآخر
 فنقوله نعم يتضمن اعادة ما قبله فيصير كانه قال والله لا فعلن كذا فان الريفعل حثا
 جميعا والوجه الثاني ان يريد المبتدى استحلاف المجيب والمجيب بقوله نعم يريد
 اليمين على نفسه وفي هذا الوجه يكون المحالف هو المجيب لا غير حتى لو قال المشرط
 يحث المجيب لا غير والوجه الثالث ان يريد المبتدى استحلاف المجيب والمجيب
 بقوله نعم يريد الوعد في ذلك دون اليمين وفي هذا الوجه لا يكون احدهما حالفا
 والوجه الرابع ان لا يكون لاحدهما نية اليمين وفي هذا الوجه يكون المبتدى هو الحالف
 ان الريفعل المخاطب ذلك حث المبتدى لا غير والوجه الخامس ان يريد المبتدى
 استحلاف المجيب والمجيب بقوله نعم يريد الحلف وفي هذا الوجه يكون المجيب حالفا
 لا غير ولو قال بالله لتفعلن كذا او قال الله لتفعلن كذا فقالا الاخر نعم واحسن لاحدهما
 نية اليمين كان الحالف هو المجيب وقوله تالله مثل قوله والله في جميع ذلك
 وقوله بالله مثل قوله الله ولو قال الرجل اخبر اقسمت لتفعلن كذا او قال اقسمت
 بالله او قال اشهد او قال اشهد بالله او قال احلف احلف بالله لتفعلن كذا
 او قال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك ولم يقل عليك فالحالف
 في هذا الفصول الثلاثة هو المبتدى ولا يمين على المجيب وان نوى جميعا ان يكون
 المجيب هو الحالف الا ان يكون المبتدى اراد الاستفهام بقوله احلف ونحو ذلك
 فان اراد ذلك فلا يمين على المبتدى ايضا رجل قال لاخر عليك عهد الله ان فعلت
 كذا فقال الاخر نعم لا شيء على الظاهر وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف

الجبب رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت ليرافعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق ثلثا فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك مهلا فصفعه رجل بعد تولد مهلا ثم صفعه هو صاحبه فانوا لا تطلق امرأة القائل مهلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين رجل احل السلطان واراد ان يحلفه فقال له قل بايند فقال الرجل بايند ثم قال السلطان كه بروزادينه بيا فقال الرجل له بروزادينه بيايم فلما رأت الرجل يوم الجمعة قالوا لا يحث عليه لانه لما قال له قل بايند وسكت صار فاصلا فلا يصير يمينا بعد ذلك رجل قال على المشي الى بيت الله وكل مملوك لحر وكل امرأة لوطالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل اخر وعلمه مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاثة الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق لان ايجاب المشي على نفسه الى بيت الله صحيح ولا كذلك ايجاب الطلاق والعناق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق

فصل في عطف الشرط على اليمين

رجل قال لجاره ان امرأته كانت عندك البارحة فقال الجار كانت امرأتك عندك البارحة فامرأته طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غير هاتين ظهرا انه كان عند الحالف امرأة اخرى قال نصير بن يحيى رح تطلق امرأة الحالف وقال محمد بن سلمة رح لا تطلق وانما اختلفوا لاختلاف ابي يوسف ومحمد رح في الحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت وقال ابو يوسف رح يصح وبه اخذ نصير بن يحيى وهذا القول اقرب الى قول ابي حنيفة رح لان عند ابي حنيفة رح يصح الحاق الشرط بالفاسد بالبيع الثام وقال محمد رح لا يصح

الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه اخذ محمد بن مسلمة وعليه الفتوى في
 السكوت يمنع تعلق الجزاء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف
 وان كان الشرط للحالف بان كان فيه تخفيفا على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين
 بعد السكوت في قولهم جميعا رجل قال لامرأته ان اغتسلت شيئا في فخذتي جرحا عرفت
 امرأته امرأة اخرى ان تغسل فقال الرجل وان اغتسلت هي ايضا ثم غسلت المأمورة لا
 الربح لانه لم يصح العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشديد عليه رجل قال لامرأته
 ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت نسكتة ثم قال وهذه امرأة اخرى يعني وان دخلت
 الثانية فانت طالق قال ابو يوسف ربح يصح الشرط وايتها دخلت وقع الطلاق على الاولى
 لانه تشدد على نفسه وكذلك لو قال الاول انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال و
 ان دخلت هذه الدار لدار اخرى فانت طالق المدة الدار الاولى والثانية طلقت وكذلك لو قال انت
 طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه امرأة اخرى دخلت الاولى طلقت الاولى
 والثانية وكذا العتق ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه الدار
 اخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تشفيف
 نفسه في تخفيف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف

رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل لا ينوي غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق
 وهو ذلك يعتبر بنية الحالف اذ لو ينوي الحالف خلاف الظاهر ظالم كان الحالف او مظلوما
 ولو كانت اليمين بالمال فان كان الحالف مظلوما كانت النية فيه الحالف وان كان الحالف ظالما
 يدين بيمينه ابطال حق الغير يعتبر بنية المستحلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد ربح رجل اخذ
 الدين من فاضل وامواله في حقه وان لا يخرج احد من غير حقه فحلف فاستقله غير فقال للغير الطارق
 فذهبهم الغير كلامه وانصروا قال الفقيه ابو جعفر ربح ان نوى بالذباب بعض المصورين

حثت في يمينه وان اراد يؤذ لك دأبنا نؤي الكذب ليجع الغير لا يحثت في يمينه
 لانه ما اخبر عن حالهم سلطان اخذ من رجل ما اظلم وحلفه ان لا يخاصمه
 في المال الذي اخذ منه قالوا الحيل في ذلك ان يخاصم عنه غيره بغير امره وحسب
 المال ينهب معهم ما حتى يصل الى القاضي ويقول المظلوم للقاضي قد حلف في يميني
 وكذا حتى يفهم القاضي ان غيره لما اذ يخاصمه وهو لا يخاصم بنفسه فيامر القاضي
 بخذ المال عليه رجل خلفه اعوان السلطان ان لا يعمل غدا عملا مما يريد ان لا يواخذ
 بيده فاصبح الحالف وليس خفيه فل دخل على ميت وحول راس الميت من مكانه قبل
 ان يذهب قال محمد بن سبله روح ادعوان لا يكون حاشا يمينه يكون عليه غير هذا العمل
 رجل حلفه السلطان ان لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الحالف طعاما للفقرة ثم
 بدله فباعه لا يحثت في يمينه لانه ما اشترى للبيع رجل خرج مع الامير في سفر فخلفه
 الاميران لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا يحثت في يمينه لان يمينه
 له يقع عليه هذا الرجوع رجل ساء يضرب الناس بالسعايات وفي الجنايات فخلف وقال
 اكره ان يكره رايان ياده ازده درهم زيان كنتم فامرته طالق زن خوئش رايان كر زياته
 ازده درهم فذكر الشيخ الامام نجم الدين النشفي روح لا تطلق امرأته قال لان يمينه
 وقعت على النكرة لان قوله اكره كسر النكرة والمرأة صارت معروفة باضافة الظلام
 اليها فلا تدخل تحت النكرة وهو نفس ما ذكر في الجامع رجل قال ان دخل دارى
 هذا احد فوجدى حرق دخل هو بنفسه لا يحثت في يمينه لانه معروفة فلا يدخل تحت
 النكرة قال مولانا رضي الله عنه في هذا الجواب نظر لان المرأة صارت معروفة بالجزء
 ركونها معرفة بالجزء لا يمنع دخولها في النكرة التي هي في موضع الشرط الا يري ان الرجل
 ذاق الامرأة ان دخل دارى هذا احد فانت طالق قد خلت هي طلقت وان صارت

معرفة في الجزاء. وكذا لو قال لامرأتين له ان خلفت بطلاق واحدة منكما فممن طالق
لاحد ^{هما} ما بعينه ما تفرحلف بطلاقها حث في يمينه اما المعرفة في الشرط لا تدخل تحت
النكرة في الجزاء وفيما اذا قال ان دخل داري هذا صار هو معرفة في الشرط
والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء. هذا اذا قال الحالف اكره ان يمشي
رازيان كنم فان قال اكره ان يمشي كس رازيان كنم وزن خویش رازيان كرهتم قال غنيت
غيرها صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لان قوله هي كس
عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضاء في ظاهر الرواية. وعلى قول الخصاف نسبة
التخصيص صحيح. وحسب هذه المسائل يأتى بعد هذا ان شاء الله تعالى السلطان
اذا قال لرجل مال فلان امير نريدك توانست فانكر فحلف بالطلاق ليس عندك
مال فلان فحلف وكان عند الحالف اموال بعثت بها امرأة فلان امير اليه والذي جاء
المال زعم ان المال كان مال امرأة فلان ويحوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك
المرأة ثم رعت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا تطلق المرأة الى الحالف حتى يقر الحالف
بذلك او يرضى القاضى بذلك بالبيت بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائرا رجل
جلب عشرين شاة من بلدنا الى بلدنا وادخل جملة الغنم في بلده غير انه اظهر عشرة في
حانوته فحلفه امير الجوطيرة انه ملجاء الابعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف
ونوى ملجاء الابعشرة اى في السوق وما ترك شيئا في الخارج اى خارج السوق قالوا
لا يحسن في يمينه لانه نوى ما يحتمل لفظه لكن لا يصدق قضاء رجل اراد ان يحلف
غيره ان يحلفه بالطلاق والعناق والامان المغلظة من المشايخ من رخص
ذلك وبه اقر بعض مشايخ سمرقند صيانة الاموال الناس وحقوقهم ومشايجهم لا يجوز
فان الحالف المستفتى ينبغي له ان يفوض الامر الى رأى القاضى رجل اكره امراته على ان

مهرها منه فوهبت ثم انكرت الهبة واراد الزوج ان يحلفها قال بعضهم لها ان تحلف لان
 الزوج يدعي عليها هبة جائزة وهي تنكز ذلك فتحلف. والمختار للمفتوى ما قاله الفقيه
 ابو الليث ربح ان المرأة تقول للحاكم سله يدعي على الهبة عن اكره او اختيارا فان ادعى الزوج
 الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرأة بالذلة ما وهبت بغير اكره وتكون صادقة في ميمينها
 والى مثل اشار في الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان
 ما اؤبه رهن عند صاحب المال فاراد صاحب المال ان يأخذ المال منه بغير رهن
 ولو ادعى المطلوب الرهن وبقيا المال يوما لا يمكنه اثبات الرهن فيؤخذ بالماله فيقول
 المطلوب للقاضي سله يدعي علي ما اؤبه رهن او ليس به رهن فان قال ليس به رهن فتح
 يحلف. السلطان اذا كان يطلب رجلا ليلخذه بتهمة فاخذ رجلا آخر واذا ان يحلف
 بالذلة ما تعلم احدا من غمرائه ولا من اقربائه لياخذ منهم شيئا وهو يعلم لا يسعه ان يحلف
 لان اليمين الكاذبة لا تنجح عند الضرورة لكن ينبغي له ان يحلف ويذكر اسم ذلك الرجل
 الذي يطالبه السلطان وينوي غيره رجل مات وعليه دين ووارثه يعلم بذلك فشهد
 عند الوارث ان اباك قد قضيت دينه لا ينبغي لهذا الابن ان يحلف عند القاضي
 ان لا يعلم بان له دين على ابيه لان شهادتهم معا على لا تثبت قضاء الدين رجل مات
 وخلف وارثا ودينه على رجل فخاصم الوارث المغيرم في الدين فحلف المغيرم انه ليس
 المديعي عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم المغيرم بموت المورث نرجوان لا يكون حاشا
 ان علم بموت المورث الصحيح انه يحلف في يمينه لانه اذا علم يريد ان يحلفه ليس
 عليه شيء لا بطريق الإصالة ولا بطريق الوراثة وهو كاذب في ذلك رجل قال لغيره
 كراكلت من تمرى فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمر عشرة لا يكون حاشا
 وكذا باولو كانت يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا الوكيل لرجل بك اشتريت هذا

العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذبا. ولو حلف على ذلك بطلاق
 أو عتاق لا يلزمه شيء. وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بمائة
 واشتراه بأثنى عشر حنت في عيینه لأنه اشتراه بعشرة وزيادة. رجل هرب في دار رجل
 فحلف صاحب الدار بأنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو ومن رآه
 لا يحنت في عيینه لأنه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فآراد أن يذهب
 فنسوه فوضع رجله على ناحية من السطح وقال ان بت الليلة وأكلت هنا امرأة
 طالق وأراد به موضع رجله فنام وأكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تطلق امرأته دينا
 وتطلق قضاء السلطان إذا حلف رجلا أنه لا يعلم مكانه فحلف ثم تذكر أنه كان عالما
 بذلك إلا أنه نسى وقت اليمين قالوا ان رجلا لا يكون حاشا لأنه ما كان عالما وقت اليمين
 رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا
 إن كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عند مرققة لا يحنت في عيینه وإن كانت
 كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحنت في عيینه أيضا لأنه لا يواد باليمين هذا
 المرققة وإن كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنت في عيینه. رجل قال لابنه ان سرقت
 من داري شيئا فاعلمت طالق فسرقت من داره أجرة أولبنة أو نحو ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله
 كان الأب يمتلئ بذلك المقدر عن ابنه حنت في عيینه والأخا وأجاب محمد رحمه الله
 في عيینه فلما بلغه جواب أبي يوسف رحمه الله استحسن قوله. رجل قال إن كان في بيتي داس
 فامرأته طالق فإذا في بيته سراخ قالوا ينظر إن كان حلف لأجل أن بعض جيرانه طلبوا منه
 الدار الاضطهاد أو الخبر لا يحنت في عيینه لأن عيینه عند ذلك لا يقع على السراج. وإن كان
 حلف لأجل أنهم طلبوا منه النار ليستوقدوا به حنت في عيینه وإن لم يكن له عيینه سبب لم
 ينوشه إلا أن السراج لا يسببه نار مطلقا. رجل زرع أرضا لأمراة فقلنا نقرأ قال

بجلال بروي حرام اكر از غلة ابن زمين بخانه وى در اين ثمران امراته رفعت من ذلك القطن
غيره اسه اليه ذهب الى العلاج ودخلت البيت والقطن على راسها ثم خرجت حشاً الخالف

فصل في اليمين بالصوم والصدقة وتعود لك

رجل قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ترفعني وليس له الامانة درهم تكلموا
فيه قال الفقيه ابو الميثم رج لا يلزمه الصدقة الا بما كان عنده وهكذا روي عن محمد بن
وان كان عنده عرض او خادم يساوي مائة فانه يبيع ويصدق وان كان يساوي عشرة
يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كن او جب عليه نفسه الف حجة يلزمه
بقدر ما عاش في كل سنة حجة رجل قال هزار درهم مال من يد رويثان داده وهو يريد
ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فله قالوا يتصدق احتياطاً وان كان ذلك
طلافاً او عتاقاً لا يقع شيء رجل قال ان كملت كفاية مالي او نفس فله ان يتصدق بفلس
ثم كمل بمال او نفس يلزمه المتصدق بفلس واذا اراد الرجل ان يكفل واحداً ينبغي ان يقول
ان كملت فله علي ان اتصدق بفلس فاذا اطلبوا منه الكفاية يقول انه ملغى ان لا اكفل
اضطر الى كفاية يكفل ويتصدق بفلس رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا
فحث وصدق على فقراء بلخ او بلدة اخرى جائز ويخرج عن النذر كما لو وجب عليه صوم او
بمكة ففرض بلخ جائز رجل قال ان يخرج من هذا الغم الذي انا فيه فعلي ان اتصدق بعشرة درهم
خبر اتصدق بغير الخبر او بمن الخبر مجزبه رجل قال ان زوجت ابنتي فالف درهم من مالي صدقة
لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف حلة الى مسكين واحد جائز رجل قال ان برأت من
مرض هذا اذ بعت شاه فبراً لا يلزمه شيء الا ان يقول ان برأت من كذا فله علي ان اذبح شاه رجل
قال ان اتجرت براس ماله في الف درهم فزني الله تعالى بها رجلاً اخرني حاجاً الله تعالى ففعلت
مفضل له كثير وشيء قالوا بهذا النذر لا يلزمه شيء رجل قال ان فعلت كذا ففعلت صوم شهر

كصوم رمضان وحنت قال بعضهم يلزمه صوم شهر رمضان وقال بعضهم لا يلزمه التتابع
 إلا أن ينوي التتابع رجل قال إن فعلت كذا فله علي أن اضيف جماعة قرية فحنت
 لا يلزمه شيء ولو قال لله علي أن اطعم كذا وكذا يلزمه ذلك رجل قال ما لي بهبة في
 المساكين لا يصح ذلك إلا أن ينوي الصدقة ولو قال إن فعلت كذا فله علي حج أو قال
 لله علي صوم سنة فحنت واختلف فيها فقهاء البلدة قال بعضهم يخرج عن العهدة بكفارة
 اليمين وقال بعضهم لا يخرج فانه يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده والمستحب هو
 الوفاء بالندرجة يخرج عن العهدة في قولهم رجل قال إن فعلت كذا فله علي صوم سنة
 إلا الأيام التي مرض فيها وكان به علة وقال عنيبت به هذه العلة صدق في ذلك وليس
 عليه قضاء الأيام التي مرض فيها رجل قال لله علي المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى
 مكة إن فعلت كذا وحنت في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمرة
 وهو الخيار في رواية الأصل إن شاء ركب وأحرق دما وإن شاء مشى وأوقال علي المشي
 إلى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء ولو قال علي المشي
 إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح يلزمه حجة
 أو عمرة وعليه هذا الخلاف إذا قال علي المشي إلى المسجد الأسود أو إلى الحجر وأوقال علي المشي
 إلى بيت الله تعالى ينوي بيت المقدس أو ينوي مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر
 لا يلزمه شيء ولو قال علي أحرام إن فعلت كذا فحنت يلزمه حجة أو عمرة في قولهم ولو قال
 أنا أحرم أو أنا محرم أو أهدي أو أمشي إلى بيت الله إن فعلت كذا فهو علي وجه ثلثة أن
 نوي الإيجاب أو لن نؤتي شيئا يلزمه ما ذكر وإن نوي العدة لا يلزمه شيء ولو قال علي الطواف
 بالمبيت أو السعي بين المصفا والمروة أو علي أن أقرأ القرآن إن فعلت كذا لا يلزمه شيء ولو
 قال علي المشي إلى الغرة إن فعلت كذا فله ذلك في قول محمد ربح وأوقال علي عشر حجج في هذه

السنة قال محمد بن يحيى يلزمه حج في عشر سنين والله اعلم بالصواب

فصل في الكفارة

كفارة اليمين مانص الله تعالى في كتابه من عليه كفارة اليمين اذا اعطى ثوبا خلعا
عن كفارة اليمين قالوا لا يجوز به عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في
نصف مدة الحد يد لا يجوز وان علم انه ينتفع بالحد يد ستة اشهر وبهذا التقدير
اربعة اشهر اكثر مدة الحد يد يجوز ولا يعتبر القيمة لانه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه
ابو جعفر ر. ح. اذا اعتق عبد امر بيا ربي ويخاف عليه جاز وان كان لا يربى لا يجوز لانه
ميت حكما بجل مات وعليه صلوة شهر او نحو ذلك ولم يترك ما لا فاستقرض ورثته
تفجير حنطة وتصدقوا على المسكين ثم المسكين تصدق بل الم على بعض ورثته ثم دفع
الوارث الى المسكين عن صلوة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم تفجير حنطة جاز
ولا يعتبر عدد المساكين في هذا وانما يستبرئ لك في كفارة اليمين لا غير وهذا وصلة
الفطر سواء رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنطة و
في الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة ولو ادى عن
ثلاث صلوات احدى عشر يوما الى مسكين ومنه الى مسكين اخر او ادى عن ثلثي عشر منها الى اربعة عشر
عشرين مسكينا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز كما في صدقة الفطر اذ ادى الى مسكين
منها ومنه الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلوة وصدقة الفطر فقالوا في الصلوة اذا
اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع كما
في كفارة اليمين وفي كفارة الصلوة اذا ادى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر
ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الا ان في كفارة الصلوة يعتبر القدر
حتى لو ادى الى مسكين واحد اقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم

جوز والتفريق في الصاوة ايضا كما في صدقة الفطر والصحيح هو الاول. ولا يعطى كفارة اليمين
 اباه وان علا ولا ولد وان سفل. وكذا الصدقة المندورة. ولو اعطى في كفارة اليمين لكل مسكين
 ثلاثة اذرع من الكرياس لم يجوز. واذ لك ما لم يكن مقدارا لسراويل ولا يجوز للسراويل
 عند البعض. وعن محمد ربح انه يجوز للسراويل لانه يجوز فيه الصلوة. وعند ابي يوسف
 ربح المعتبر في الكسوة ما يستر اكث البدن فان اعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندهما
 وروى ابن سماعة عن محمد ربح انه يجوز الا اذا ربح في كفارة اليمين في قوله وقول يجزيه
 ربح. ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها خسر ويل يحث في يمينه. اذ اعطى
 في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مائة مثقال ثم استغنى واثره فقرة وانما اعاد عليهم
 مائة مثقال عن ابي يوسف ربح انه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا صار رجالا لا يجوز صرف
 الكفارة اليهم فيبطل ما ادى كما لو ادى الى مكاتب مائة مثقال في الرق ثم كوتب ثانيا ثم اعطاه
 مائة لا يجوز ذلك. رجل اعطى كفارة يمينه امرأته وهي امة لغير مولاهما فقيل لا يجوز ذلك
 لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بحمل لاداء كفارته فلا يجوز كالمولى
 اعطى اباه وامه وهما مملوكان لسقي لا يجوز ذلك. كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز
 صرف الكفارة اليه. ومن له دار وخدام يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه
 اذا حنت الرجل وهو معسر ثم ليس لا يجوز له الصوم. وان حنت وهو موبر ثم اعسر اجزاء
 الصوم. يعتبر في الكفارة حاله عند الاداء. اذا صام المعسر يومين ثم ليس لا يجوز له الصوم
 الحائض اذا اختار التكفير بالاعتناق يجوز فيها من الرقاب ما يجوز في كفارة الظهار وان
 اختار الكسوة فقد بينا. وان اختار اطعام فهو على نوعين طعام تمليك وطعام ابا^{حة}
 وطعام التمليك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من خضرة او دقيق
 او سويق او صاعا من شعير كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين

مما إذا ان أعاد عليهم مالا جازوا ان لم يعد يستقبل الطعام لأنه لا بد من مراعاة عدد
 المساكين ومقدار الوظيفة ووظيفة كل مسكين نصف صاع. وكذا الرجل اذا اوصى
 ان يطعم عنه عشرة مساكين كخاتمة ليمينه فعلى الوصى عشرة مساكين فمات
 المساكين قبل ان يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى رجل اعطى كخاتمة
 يمينه مسكينا واحدا خمسة اصوغ لم يجز لأنه اخل بعدد المساكين الا اذا اعطى مسكينا
 واحدا في عشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين فان اعطى مسكينا حطة
 ومسكينا مشعرا جاز في ظاهر الرواية. ولو اطعم خمسة مساكين وكس خمسة مساكين
 فان كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الاغلى منهما بدلا من الارخص أيهما كان
 اغلى وعن ابي يوسف رخص لا يجوز ذلك الا ان ينوي ان يكون الاغلى بدلا عن الارخص وان كان
 الطعام طعام اباحة ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اغلى لا يجوز لأن في الكسوة تملكها
 وليس في الاباحة تملكها فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلا عن الطعام
 بخلاف ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا. وطعام
 الاباحة اكلتان مشبعتان غداء وعشاء او غداء انا وعشاء او عشاء وسحور ^{والمستحب}
 ان يكون غداء وعشاء بخبز وادام وان اعطاهم غداء وعشاء خبز بغير ادم جاز عندنا يعتبر ^{فيه}
 الاشباع دون مقدار الطعام. ولو قدم ثلاثة ارغفة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا
 شبعوا جاز يروي ذلك عن ابن حنيفة رخص فان كان واحد من العشرة غير شبعان اختلفوا فيه
 قال بعضهم ان اكل من ذلك مقدار ما اكل غير جاز. وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع
 العشرة وان غداهم وعشاءهم وفيهم من يفتيهم لا يجوز عليه ان يطعم مسكينا اخر مكانه ولا يجوز
 التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوب عليه في
 الكفاة او يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسه ويستعير وتة

وقوت يومه. ومن الناس من قال قوت شهر وعن أبي يوسف ربح إذا كان له قوت من المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم ولكن يشترط أن يكون الفضل قد ما يصير به غنيا وإن كان له عبد وهو يحتاج إلى الخدمة لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق من مالك ما لا وعليه دين مثل ذلك ووجب عليه الكفارة فقصير دينه بن لك المال جاز له التكفير بالصوم. وإن صام قبل قضاء الدين اختلفوا فيه. قال بعضهم يجوز له الصوم. وقال بعضهم لا يجوز وفي الكتاب إشارة إلى القولين. وإن كان له مال غائب أو دين على رجل وليس في يده ما يكفر عن يمينه جاز له الصوم. قالوا هذا إذا لم يكن المال الغائب عبداً فإن كان عبداً يجوز في الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق. رجل مات وعليه كفارة يمين أو قتل تسقط عنه أما كفارة الظهار قال بعضهم تسقط أيضاً. وقال بعضهم لا تسقط لأنها حق المرأة. رجل حلف أن لا يفعل كذا فنتى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه إلا أن يتذكر والله أعلم

فصل في يمين العضوي اليمين مملية متوقفة كالطلاق والعتاق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الغيران دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ثم دخلت الدار وطلقت لاد اليمين تصرف يملك الزوج مباشرة فيستوقف من الفضولي على اجازته. ولو دخلت قبل الاجازة لا يطلق ^{عنده} الاجازة فإن عادت ودخلت بعد الاجازة طارقت كذا ذكر في الجامع. وفي المتن إذا دخلت قبل الاجازة فقال الزوج اجزيت الطلاق عليه فهو جائز. ولو قال اجزيت هذه اليمين على أرمته اليمين لا ^{يقع} الطلاق حتى تدخل بعد الاجازة. امرأة قالت جعلت امرئ يدي واخترت نفسي والزوج حاضر فاجاز أو كان غائبا فبلغ فاجاز صلا الأمر بهما في مجلس علمها بالاجازة ولا يصح اختيارها فإن اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لأن اختيارها نفسها مملية لا يتوقف فلا ينقل بالاجازة. ولو قالت جعلت امرئ يدي وطلقت نفسي فقال الزوج

اجزت يقع للحال واحدة رجعية ويصير الامر بيد هاجت لو طلقت نفسها في مجلس علمها يقع
عليها تطليقة اخرى وهي بائنة بحكم التفويض ولو ان فضولها قال لامرأة الغير جعلت
امرك بيدك فاخترت نفسها فبلغ الزوج فاجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير
الامر بيد هاجت وفي المنتقى لو قال لامرأة الغير اختاري يعني الطلاق فاخترت نفسها او قال لها
امر بيدك فاخترت نفسها او قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت فقال الزوج قد
اجزت ذلك فهي طالق لان قوله اجزت اجازة للامر من جميعا ولو قال الزوج اجزت قول القضي
امرك بيدك وقوله اختاري لا يلزمه الطلاق الا ان تختار نفسها بعد الاجازة رجل قال ان
دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن
عبد الله اشهدوا علي بلدك ثم دخل الدار يلزمه الطلاق رجل حلف بماله بالطلاق وعق
كل مملوك يملكه الي كذا وبصدقه كل مال يملكه الي كذا سنة ان هو ماله الي البيع او شكاه وكتب
ذلك في كتاب والمملوك حاضر يسمع ويقيم ما يقول المولى فلما فرغ المولى عن ذلك قال المملوك
لن حضرا اشهدوا علي بلدك ثم ساله البيع او شكاه حلفت ويلزمه كل ذلك رجل حلف رجل على
طلاق وعقاق وهدي وصدقة ومشيئة الي بيت الله وقال الخالف لرجل اخر عليك هذه الايمان
فقال نعم يلزمه المشيئة والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعقاق لانه في الطلاق والعقاق عنزلة
قال لك عير ان اعنتني عبدني او اطلق امرأتني فلا يجبر علي الطلاق والعقاق ولكن ينبغي له ان
يعتق وان قال الخالف لرجل اخر هذه الايمان لامة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعقاق
ايضا رجل قال لآخر هل دخلت دار فلان امس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له المسائل بالله
لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا خالف ولو قال له دخلت دار فلان امس فقال لا وقد دخلها
فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فهو ايضا خالف وهذا جواب لكلام المسائل وكذا لو قال له
فبعدك حوران كنت دخلتها فقال لا فان عبد حوران لم يكن له نية من قبل ان هذا جواب

لما سأل عنه وبه حلفه وان كان نوى بقوله لا ابي ليس عبدي حتى لا يعتق عبداً. وعن أبي يوسف
 رجل قال لغيره عليك عهد الله ان لم تفعل كذا فقل نعم لا شيء على القائل وان نوى بها
 يمينا. ولو قال اقسم اؤتسم بالله او احلف او احلف بالله لتفعلن كذا فقال نعم قال
 هو على القائل الاول ولا يكون على قائل نعم شيء وان نوى يمينا. رجل قال امرأة زيد
 طالق وعليه المشي الى بيت الله ان دخل هذا الدار فقال زيد نعم فقد حلف بمشيع
 ذلك لانه تصديق. ولو قال زيد اجرت لا يكون حالفاً ولو قال اجرت ذلك علي والزمت
 نفسه ذلك ان دخلت الدار كان لاها ولو قال امرأة زيد طالق فقال زيد اجرت او
 رضيت يقع الطلاق. رجل قال ان بعث هذا العبد من زيد فهو حر فقال زيد اجرت
 او رضيت ثم اشتراه لا يعتق لانه اجاز يمين البائع ويضمن البائع لا يعتق العبد بعد
 البيع. ولو قال ان اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر فقال زيد نعم ثم اشتراه عتق لانه لما
 قال نعم صار كانه قال ان اشتريته فهو حر فيعتق اذا اشتراه. رجل قال لغيره امرأتك طالق
 ان لم تقص حقي فقال الغريم نعم ولم يرد جوابه فقال الطالب قل نعم فقال نعم والارادة
 جوابه قال محمد بن روح الغريم حالف لان الكلام واحد ما لم يأت في كلام آخر او يطول ذلك
 لا ينقطع ويكون موصولا

فصل في اليمين الموقته

التوقيت مرة تكون بالفاظ التوقيت ومرة تكون بالتحديد بالوقت. والفاظ التوقيت ما
 وما دمت وما لم والى وحته وقبل. رجل قال ان فعلت كذا ما دمت بخمار فامرأته طالق
 فخرج من بخار ثم عاد وفعل ذلك لا يثبت في يمينه لان يمينه كانت موقته الى غاية فلا تبقى
 بعد الغاية. وكذا لو قال ان تزوجت امرأة ما دمت بالكوفة فهي طالق ففارق
 الكوفة ثم عاد اليها ونزح لا تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين. ولو حلف لا يشرب

النبيذ مادام بخاراً ففارق بخاراً ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح ان فارق بخاراً بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا يحنث الا ان ينوي لا يشرب مادام
 بخاراً ووطنه فان نوى ذلك ثم فارق بخاراً ثم عاد وشرب حنث لبقاء وطنه بهما رجل
 قال ابوبيه ان تزوجت امرأة مادمتما حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلقت
 فان تزوج اخرى في حيوتها لا تطلق لان كلمة ان لا توجب التكرار ولو قال كل امرأة تزوج
 مادمتما حيين او قال بالفارسية هرزني كه بخوام تا ايشان زند اند تطلق كل امرأة
 يتزوج في حيوتها لان كلمة كل توجب تعميم النساء فان مات احد ابويه فتزوج
 امرأة تكلم وافيه. وعن محمد بن احمد انها لا تطلق وتسقط اليمين بموت احدهما وبه اخذ
 ابوالليث ربح لان شرط الحنث التزوج في حيوتها ولم يوجد. ولو قال لامرأته والله لا
 مادام ابولحيين فكلها بعد ما مات احدهما لا يحنث لما قلنا. ولو قال كل امرأة اتزوجها
 حية يموتها فتزوج امرأة بعد ما مات احدهما طلقت لان شرط الحنث ههنا التزوج قبل
 موتها. رجل حلف ان لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة
 فخرج الامير الى بلدة اخرى لامرهم اصطاد الخالف قبل عود الامير الى تلك البلدة او بعد
 لا يحنث لانتهاء اليمين بخروج الامير. رجل قال لامرأته ان وطنتك مادامت في هذه المحجة فأت
 حرة فتحو لا من تلك المحجة ووطئها في حرة اخرى او ضم لا عن تلك المحجة ولم يبطأها حتى عاد
 الى تلك المحجة ووطئها فيها لا يعتق لان اليمين انتهت بالتحويل عن تلك المحجة. رجل حلف
 ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان في تلك الدار فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الحالف لا يحنث
 وكذا لو قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيهما فأت طالق فتحو فلان من تلك
 الدار زماناً ثم عاد ودخلت تلك الدار لا يحنث. وفي النوازل رجل قال لغيره والله لا اكلمك ما
 في هذه الدار فاليومين على الكلام مادام ساكناً فيها ولا يبطل اليمين الا بانتهال رجل به بالسكينة

لأن معنى قوله ما دمت في هذه الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصب الو
 وقد يكون ساكنا في قول أبي حنيفة ربح وعلى قول صاحبيه لا يكون ساكنا بذالك والقوى
 على قولهما والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعه ان شاء الله تعالى هذا اذا كان فلان بمن ينسب
 اليه الدار بالسكنى وان لم يكن بان كان فلان في عيال غيره او كان ابنا كبير ليسكن مع ابيه او كان
 امرأة تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت اقمتها في تلك الدار لا تبقى ساكنة.
 وهذا اذا كان اليمين بالعربية. وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم ان لا يعود لا يبقى
 ساكنا ببقاء الامتعة على كل حال. رجل حلف ان لا يأكل من هذا الطعام ما دام في ملك فلان
 فباع فلان بعضه ثم اكل الخالف ما بقى لا يحسن لأن شرط الحنث الاكل حال بقاء الكلف في ملك
 فلان ولم يوجد. رجل حلف ان لا ينام على الفراش ما دام في العربية فتزوج امرأة في بلد وانام على
 الفراش قال الغيبة أبو بكر البجلي ربح ان تزوج على عزم ان يطلقها او يدعها بها فهو في العربية
 وان لم يكن من عزمه ذلك فليس بغير. رجل حلف ان لا يعمل عملا ما لم يأت فلان فاليمين على
 العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلوة أو طهارة أو اكل أو نحو ذلك
 رجل قال ان اكلت من خبز والدی ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق
 فاكل من خبز والد شيئا قبل ان يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقت لأنه علق بالاكل قبل
 نكاح فاطمة طلاق كل امرأة يتزوج فاذا اكل يصير فائلا لكل امرأة اتزوجها فهي طالق يدخل
 في اليمين فاطمة وغيرها. ولو قال كل جارية اشتريها ما راشرت فلانة سمح جارية فهي حرة
 ثم غابت المخلف عليها او ماتت فاشتري جارية اخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط
 حال بقاء اليمين. وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد ربح لأن عندهما فوات المخلف
 عليه يبطل اليمين. مذهبون قال اصحاب دينه والله لا قصين دينك الى يوم الخميس
 فلم يقض حتى طلح الفجر من يوم الخميس حنث في يمينه لأنه جعل يوم الخميس غاية

والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غايه اخراج. ولو قال لا قضين
دينتك الخمسة ايام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين
بخمسة ايام ويدون اليوم الخامس لا تكون خمسة ايام فصارك انه قال لا قضين دينك
قبل مضى خمسة ايام وكذا لو حلف ان لا يكثر فلانا العشرة ايام كان اليوم العاشر داخل
في الميث وكذا لو قال لغيره لا يجيئك العشرة ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا لو قال ان
تزوجت امرأة الخمس سنين هي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان السنة
الخامسة داخل في اليمين. وكذا لو اجر دأوه الخمس سنين تدخل السنة الخامسة
في الاجارة. ولو قال اكر من امسال زن غواهم كانت اليمين على بقية السنة لا اسلخ
ذي الحجة كما لو قال لاصوم هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها
رجل قال كل عبد اشتريه وهو حر السنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعق حتى يمضي
عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يعق قبل السنة. كما لو قال لامرأة
انت طالق السنة عند ما يقع الطلاق بعد السنة. رجل قال كل عبد اشتريه الى
فمور فاشترى عبدا قبل السنة عتق من ساعته لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت
السنة غايه اليمين. رجل قال ان رزقي الله تعالى امرأة موافقة قبل وقوع الثلج فغلى
ان اصوم كل خميس ان اراد به وقت وقوع الثلج لانفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج
وكذا اذا لم يكن له نية ووقت وقوع الثلج هو اول شهر الذي يثرب بالفارسية اذ وان
اراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج ما
الناس اليك نفسه وان طار في الهواء ولم يستن على الارض او استبان على الحشيش او على
راس الجبل بان ذلك لا يعتبر والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينفق عليها
زوجها باذنها نفسها اذ اراد الزوج المتنع بها فان تزوج بمثلها قبل وقوع الثلج او قبل وقت الوقوع يلز

الوفاء بما التزم. ولو قال بالفارسية بافلان سجن تكويم تابرف بر زمين نيمايد ونوى الوقوع
 حقيقة لا وقت الوقوع فوق الثلج في بلد آخر فتكلم الحالف يحث لأن مراد الناس
 من هذا أوقع الثلج في البلد الذي فيه الحالف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الثلج يتأبد
 اليمين. ولو حلف لا يكلم فلانا في الصيف أو في الشتاء أو في الصيف والربيع أن كان الحالف
 من بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بالحساب ينصرف اليمين إلى ذلك أن
 يمكن لهم حساب اختلاف الناس في معرفة هذه الاوقات. قال محمد ربح الصيف ما يشتد
 فيه الحر على الدوام والشتاء ما يشتد فيه البرد على الدوام. والربيع ما ينكسر فيه البرد
 على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام. وقال بعضهم الصيف ما يكون
 على الأشجار ثمار وأوراق والشتاء ما لا يكون على الأشجار ثمار وأوراق والخريف ما
 لا يبقى فيه الثمار وبقي الأوراق والربيع ما ينحج فيه الأوراق ولا ينحج الثمار. وهذا
 أقرب الأقاويل إلى الضبط والأحاطة وظلما يختلف باختلاف البلدان إلا أنه يتقدم
 في بعض ويتأخر في بعض ولو حلف لا يدخل فلانا إلى النيزوز فهو على نيزوز المسلمين
 لا على نيزوز الجوس. ولو حلف لا يفعل كذا إلى قدوم الحاج أو إلى الحصاد والدرياس
 ولم ينوشيا فهو على أول الحصاد والدرياس وعلى أول حاج يقدم إذا وجد ينتهي به اليمين
 لأن اليمين ينتهي بأول جزء من الغاية. ولو حلف ليقتضين دين فلان إذا صلا الأولى
 لم ينوشيا فله وقت الظهر إلى آخره لأن صلاة الأولى صلاة الظهر فصار كأنه قال إذا صلا
 الظهر. ولو قال ذلك كان له وقت الظهر إلى آخره. ولو قال ليلة القدر فإن كان الحالف
 عاميا لا يعرف اختلاف العلماء فيه فيمينه ينصرف إلى ليلة السابع والعشرين من شهر
 رمضان يكون بعد اليمين لأن ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من
 رمضان. وإن كان الحالف خفيا فعند أبي حنيفة ربح أن كانت يمينه في النصف من رمضان

لا يفعل شرط الحنف ما لم يحض كل رمضان من السنة الثانية لأن عند ليلة التدر تتقدم
وتتأخر فعسى يكون ليلة القدر في السنة الأولى في النصف الأول من رمضان وفي السنة
الثانية تكون في النصف الآخر من رمضان فلا ينتهي اليه من يتيقن حتى يحضر كل رمضان من
السنة الثانية وهو المختار للفتوى. رجل قال لغيره لا أخرج من البلد حتى أرى بك نفس فإراه
نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحنث المحالف وكذا لو أراه من فوق حائط قال أنا
فلان لا يحنث وإن كان لا يصل إليه فلان لأنه قد أراه. رجل قال لامرأتان وضعت جنبك
الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها في تلك الليلة ونامت جالسة ولم تضع
جنبها لا يحنث المحالف لأنها لم تضع جنبها. رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا فنام بما
من غير قصد لا يحنث لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون مستثنى عن اليمين. رجل قال لأخ
إن مت فلم اضرب فكل مملوك له فهو حر فمات المحالف ولم يضرب لم يعتق مملوكه لأنه حنث
بعد الموت. رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخلها معها لا يحنث المحالف
وكذا لو حلف لا يشتري إمة حتى يشتري عبدا فاشتري عبدا وإمة في عقد واحد لا يحنث
ولكن لو قال لا أكلمك حتى تكلمني فوقع كلامها معها. وكذا لو حلف لا يصلي حتى يصلي فلان
فافتتح الصلاة معه معا وركعا وسجدا لم يحنث في قول أبي يوسف رج. وكذلك جميع
الأفعال. وقال محمد رج يحنث في جميع ذلك ولو قال إن كلمتك إلا أن تكلمني فكذلك
ولو قال إن ابتدأت بكلام فعبدي حر فالتقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معا لا يحنث
عندهما. وكذا لو قال إن كلمتك قبل أن تكلمني فوقع كلامها معها لا يحنث في قولهما. رجل
قال إن خرجت من هذه الدار حتى أكرم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل
فخرج لا يحنث في قول أبي حنيفة رج. رجل قال لأخ وألدة لا أعطيك ماله حتى يقضي علي
قاض فوكل ويكلا فخاصمه إلى القاضي فقضيه على وكيل المحالف فهو قضاء على المحالف.

ولا يحنث بعد ذلك رجل قال لغريمه والله لا افارقك حتى تستوفي منك حقي ثم انه اشتد
من مديونه عبد الله الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض دينه حتى فارقته قال محمد بن
علي قول من لا يجعله حاشا اذا ذهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقته
لا يحنث وهو قول ابي حنيفة رجع لانه فارقته وليس عليه شيء فلهنا ينبغي ان لا يحنث
لان المديون حين باع العبد منه بدينه ملك ما فيه ذمته فلا يحنث المخالف وعليه
قول من يجعله حاشا في الهبة وهو قول ابو يوسف رجع يكون حاشا ههنا اذا فارقته
قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقته حث ولو باع
المديون عبد الغريم بدينه ثم فارقته المخالف بعد ما قبض العبد ثم ان المولى
استحقه ولم يجز البيع لا يحنث المخالف لان المديون ملك ما فيه ذمته بهذا البيع لان
تمن المستحق مملوكا فاسدا فلا يحنث المخالف ولو باع المديون عبدا على انه
بالتخياريه وقبضه المخالف ثم فارقته حث ولو كان الدين على امرأة فخلف لا يفارقه
حتى يستوفي حقه منها فتروجها المخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء
لما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبد او امه فاذا هو مديون ومكاتب
او ام ولد او كان المديون وام المولى لغريم المديون ثم فارقهما الطالب بعد ما قبضه لا
يحنث المخالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم فقبلها منه او احال الطالب رجلا له
عليه مال بما له عليه مديونه او احال المطلوب الطالب على رجل وابرا الطالب المطلوب
الاول لا يحنث المخالف في هذا كله مديون قال ارب الدين والله لا قضين ما لك النوا
فاعطاه ولم يقبل ان وضعه يحنث لو اراد ان ياخذ يناله يد لا يحنث والمغصوب منه
اذا حلف ان لا يقبض المغصوب من الغاصب فجاء به الغاصب وقال سلمته اليك
فقال المغصوب منه لا قبل لا يحنث ويبرأ الغاصب من ضمان الرد كالموظف

الرجل ان لا يورث زكوة ماله فمر على عاشر فاخذ العاشر زكوة ماله لا يحث الحالف
 ويسقط الزكوة. مديون قال لرب الدين ان لم اقضك ماله غدا فعلى جرح
 فغاب ربه الدين قالوا يذبح الدين الى القاضي فاذا دفع لا يحث ويبرأ عن الدين لان
 القاضي نصب لخط المسلمين فيقبله القاضي نظر الحالف. وذكر الناطق في حان القاضي
 ينصب وكيله عن الغائب ويذبح المال الى الوكيل. وقال بعضهم اذا غاب الطالب لا يحث
 الحالف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل. وفي بعض الروايات يحث الحالف الذي
 الى القاضي ليس بشيء والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك قاض حث الحالف رجل
 حلف ان لا يأخذ ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله قبضه فقبض الوكيل بعد
 اليمين ذكر في المنتقى انه لا يحث في عينه قال المصنف رحمه الله تعالى ان يحث في عينه كما لو وكل
 وكيله بالنكاح ثم حلف ان لا يتزوج فتزوج الوكيل حث الحالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن
 احال ربه الدين عليه رجلا له على المحيل دين قبل اليمين فاخذ المحال له من الغريم لا يحث
 الحالف ولو اخذ الحالف من مديونه رهنا بالدين فهلك الرهن فيه لا يحث رجل حلف
 ان يؤخر عن فلان ماله عليه شهر فاسكت عن التقاضي حتى مضى شهر لا يحث وهو كما لو حلف
 الشفيع ان لا يسلم الشفعة فلما خصم حث بطلت شفيعته لا يحث وكذا لو اجره كل شهر
 ثم حلف ان لا ياجر هذه الدار فتركتها عند المستاجر شهر لا يحث وان كان يتقاضى اجرا
 كل شهر باجرة ماضية وان سألته اجرا شهر لم يسكنه المستاجر فاعطاه المستاجر حث لانه اذا
 طلب الاجر واعطاه يصير اجرا وكذا لو اخذ الرجل ثوبا امرأته وذهب به الى الصباغ وامر
 ان يصبغ فامتنه امرأته في ذلك فقال الرجل ان صبغت ثوبتي طالق ثم صبغ الصباغ لا يحث
 لانه لم يأمر الصباغ بعد اليمين بان يصبغ رجل حلف ان لا يقبض دينه من غريمه اليوم
 فقبض من وكيله حث وان قبض من متبرع لا يحث. كذا الوقبض من كميل حث اذا كانت

الكفالة بامر وكذا لو احواله الغريم على رجل فاخذ الطالب من المحتال عليه حنث، وكذا لو
 احوال الطالب بعد اليمين رجلا ليس له على المحجل دين فقبض المحتال له حنثا كما لو كان
 المحتال له وكيل، ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حنث وان قبض
 المبيع غدا لا يحنث ولو حط الطالب بعض حقه وقبض البعض اليوم لا يحنث لانه لم يقبض جميع
 ما عليه في اليوم، ولو اشترى شيئا منه بعد اليمين في يومه شراء فاسد او قبضه فان كانت
 قيمته مثل الدين او اكثر حنث، وان كان قيمته اقل من الدين لا يحنث لانه لم يقبض جميع
 حقه وكلاهما للتعيم، وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا مما ليا
 لا يحنث الخالف لانه يجب عليه مثله لا قيمته فلا يصير قاصدا بدنه وان لم يكن مثليا فان
 كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنث لانه صار قابضا بطريق المقاصة لكن يشترط ان
 يغصب او لا ثم استهلكه فان استهلكه ولم يغصبه بان احرقه او ما اشبه ذلك لا يحنث
 الخالف لان شرط الحنث القبض فاذا غصب او اذبح القبض الموجب للضمان فيصير قابضا
 دية بذلك اما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضا دية كحطمين
 لهما على رجل دين مشترك فغصب احدهما من المديون ثوبا واستهلكه كان لشريكه ان يرجع
 عليه بحصته من الدين، وان احرقه من غير غصب لا يرجع عليه شريكه بشيء، رجل له على رجل
 ثمن يبيع فقال ان اخذت ثمن ذلك الشيء فامرأته طالق فاخذ مكان ذلك حنطة وقم الطلاق
 لانه اخذ عوض الثمن واخذ عوض كالحذ، المعوض ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه
 ان يرجع عليه بحصته، مديون حلف للجمعة ان يقضاه ما عليه لفلان فانه يبيع من
 ماله ما كان القاضيه يبيع عليه اذ ارفع الامر الى القاضي رجل حلف ان لا يشارك شريكه ففارق
 شريكه لا يحنث، رجل حلف ان لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله عليه ففقد بحيث يراه و
 يحفظه فهو غير مفارق، وكذا لو احواله من ماله اسطوانة من اساطين المسجد لا يكون

«سارقاً، وكذا لو تعدى أحدهما داخل المسجد والأخر خارج المسجد والباب بينهما
 مفتوح بحيث يراه وإن توارى عنه بمحائط المسجد والأخر خارج المسجد فقد فارقته.
 وكذا لو كان بينهما باب مغلق إلا أن يكون المفتاح بيد الخالف إذا أدخله بيتاً
 وأغلق عليه وتعد على الباب فهذا لم يفارقته. وإن كان المحبوس هو الخالف والمحلول
 عليه هو الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح فقد حنت الخالف إذا كان الخالف هو
 الذي فارقته. مديون قال لرب الدين إن لم أدفع إليك حقه قبل الجمعة فعبدك.
 حرمات الذميمة الذين قبل الجمعة لا يحنت الخالف في قول أبي حنيفة ر. وقال أبو
 رج أن دفع إلى رثته أو وصيه بر وإن لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنت. رجل لزم مديون
 فحلف المأزوم لياثينته غداً فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فإن كان
 لزمه في منزله فحلف لياثينته غداً ففتحول الطالب إلى منزل آخر فأتاه الخالف المنزل
 الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحول إليه. ولو قال لغريمي
 والله لا أفارقك حتى تعطيني حقي اليوم ونوعان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم
 ولم يفارقته ولم يعط حقه لا يحنت فإن فارقته بعد ما مضى اليوم حنت. ولو قال والله
 لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حقي اليوم وهو ينوي ألا يترك لزومه فمضى اليوم ثم فارقته
 لا يحنت. ولو قال لغريمي والله لا أفارقك حتى أخذ مالاً عليك ففرضه الغريم لا يحنت ولو
 كان قال لا تفارقني حنت. ولو قال والله لا أخذ مالاً عليك الاضحية وله عليه عشرة
 دراهم فجعل يزن درهما درهما ويعطيه بعد أن يكون في وزنها لا يحنت، وإن أخذ في عمل
 آخر في ذلك المجلس فهو حائث. ولو قال إن قبضت مالاً على فلان شيئاً دون شيء فهو
 في المساكين يعجز مالاً على فلان فقبض منه تسعة فوهبها الرجل ثم قبض آل را هم
 الباقية فإنه لما قبض التسعة حنت ووجب عليه التسعة فأنها إذا وهبها يضمن

مثلها وإرفقه التصديق بالدراهم الباقية أيضا إذا قبض. ولو قال والله لا أنكحك حتى
 من هذه الدار فطلب إليه فقال قد تركتك ثم لم يأتك حتى خرج فأنه يحنث إذا قال تركتك
 ولو قال لعزيمه إن لم أأزمتك حتى تنقض حتى فاحرأته طالق فامتنع عن الملازمة قبل
 قضاء الدين حنث. وكذا لو قال إن لم أضربك حتى تدخل الليل أو يشفق له فلا يؤمن
 أو حتى تنكح أو حتى تصيح فامتنع عن الضرب قبل ذلك كان حائشا وكذا لو قال حتى
 تبول حتى تنغوط أو حتى تستغيث. ولو قال إن لم أضربك بالسياط حتى تموت
 أو لم يقل بالسياط فهو على المبالغة في الضرب. ولو قال إن أضربك بالسيف ضربة
 حتى تموت أو حتى اقتلك فهو على القتل. ولو قال إن لم أخبر فلان بما صنعت حتى
 أضربك فاحرأته طالق فاحرأته برية عينه وإن لم يضربه وكذا لو قال إن لم أضربك حتى
 تضربني أو إن لم أتك حتى تعذبني أو إن لم تأتني حتى أغدبك. إذا ذكر فعلين كلاهما من
 واحد والأول مما لا يمتنع يتعلق بالبر بوجهيهما جميعا. ولو قال إن لم أتك اليوم حتى
 تغدبي عندي أو فاتاه ولم يتغدى عنده ثم تغدى عنده في يوم آخر من غير أن يأتاه برية عينه

فصل فيما يكون على الفور أو على الأبد

رجل قال لغيره إن فعلت كذا فلم يفعل كذا قال أبو جنيمة رج إذا لم يفعل ما قال على الفل
 المحاور عليه حنث في ميمنه. ولو قال إن فعلت كذا ثم لم أفعل كذا فهو على الأبد. وقال
 أبو يوسف رج هو على الفور أيضا. رجل قال لعبد إن قمت ولم أضربك فتنطط البر
 الضرب قبل القيام إن قام قبل أن يضربه حنث. ولو قال إن قمت فإن لم أضربك فقام
 ولم يضربه لا يحنث حتى يموت أحدهما. ولو قال إن قمت فلم أضربك فهذا على الفور القيام
 امرأة قالت لزوجها إن لم تحرم جاريك على نفسك فامكنتك من نفسك فالصدقة فمكنت
 قباه التحريم قال محمد رج لا يحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الأبد. رجل

قال ان ربيت فلانا فلم اضربه فراه من قد ربيع او اكثر قال محمد رح لا يحنت لانه لم يرب
رجل قال لغيره ان لقيت فم اسلم عليك ينبغي ان يكون السلام ساعة يلقاه فان
لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرتك دابتك فلم تعرفني ينبغي ان يكون مع الفعل فان تو
غيره لك لا يدين في القضاء. وكذا لو قال ان ادخلت هذا الدار فلم افعل كذا ينبغي ان يفعل
مع الدخول وعن ابي يوسف رح اذا قال لجاريته ان لم تحبيني الليلة حتى اجامعك مرتين
فانت حرة فجاءته من ساعتها فجامعها مرتين في موضعين لا تعتق. وقال محمد رح اذا قال
لجاريته ان لو تأتني الليك حتى اغشاك فانت حرة فانت في تلك الليلة فلم يغشها الا يحنت
وكذا في الضرب وغيره وهو نظيره اذ ذكر في الزيارات اذا ذكر فلعين احد هما منه والاخر من غيره و
بينهما كلمة حتى واخرها لا يصلح غاية الاول ويصلح جزاء له لا يشترط للبر وجود الثاني رجل
قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدى حرفبعث اليه فانه ثم بعث اليه ثانيا فلم يات
حنت ولا يبطل اليمين بالبر حتى يحنث مرة فيحبط اليمين. وكذا لو قال ان بعثت اليك فلم تأتني
ولو قال ان اتيتني فلم تأتني او قال ان ذرتني فلم اترك فهو على الابد. رجل قال لامرأته
ان لو تطلقتي نفسك فعبدى حر قال ابو يوسف رح هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق
اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت. وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدى هذا فعبدى الاخر
هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد. ولو قال لغيره ان دخلت دارك فلم اجلس فهو
على الفور. ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدى حر فهو على ان يتزوج قبل الدخول
وان قال فلم اتزوج فهذا على ان يتزوج حين يدخل. ولو قال ثم لم اتزوج فهو على الابد بعد
الدخول. رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابدا فعبدى حر فتزوج غير فلانة حنت
رجل قال ان تركت ان امس السماء فعبدى حر لا يحنت ابدا. رجل قال عبدى حر ان
امس السماء حنت من ساعة. ولو قال ان امس السماء غدا فامرته طلاق

طلعت غدا في قياص قول أبي حنيفة ربح. وقال أبو يوسف ربح. تطلق الساعة رجل أخطر يوما
 ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم لا يحث في قول أبي حنيفة ورفعه ربح ويحث في قول أبي يوسف
 ربح. رجل حلف ليا تين فلانا في أول شهر رمضان فأنه أتم خمسة عشر يوما لا يحث
 فإن كان الشهر تسعا وعشرين يوما قال محمد ربح. إن أنه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر
 ينبغي أن لا يحث وإن أنه بعد الزوال من هذا اليوم حث. رجل حلف ليزور فلانا غدا
 أو ليعود نه فاته بابه فلم ياذن له فرجع ولم يصل إليه لا يحث. وإن أنه بابه ولم يستاذن
 حث في يمينه حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والعائد من الاستئذان. رجل حلف
 لا يذهب إلى فلان فذهب يريد. ثم تدكر يمينه فرجع فهو حاث والذهب هاب والمخرج
 سواء ولو حلف لا يأتي فلانا فذهب على أن يأتي منزله أو حاققته لقيه أو لم يلقه. ولو حلف لا يلقاه فاته
 منزله لا يحث حتى يلقاه. رجل قال لأخرا رأيت فلانا فلما علمك فعبدي حرقه أول
 ما رآه الحجب الرجل الذي قال له لا يحث في قول أبي حنيفة ومحمد ربح ولا يفتق عبدا لأنه
 ليس هذا موضع الإعلام. وقال أبو يوسف ربح ويحث ولو قال إن رأيت فلانا فلما أتت
 به فعبدي حر والمثلة بحالها لا يعتق لأنه أتعنيه قبل أن يراه. وعن محمد ربح في بعض
 الروايات أنه يحث. رجل قال إن لم أدخل الليل المدينة ولم ألق فلانا فامرأته طلق فدخل
 المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه إلا أن أصبح قالوا إن كان عالما وقت اليقين
 أنه غائب عن منزله حث والأفلا وهو كالحال قال إن لم أكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره
 قبل غروب الشمس لا يحث في قول أبي حنيفة ربح

باب من الإيمان

أكثر مسائل الإيمان في هذا الباب والمسائل على نوعين أحدهما ما يكون الشرط من العقود
 والثاني ما يكون من الأفعال والعقود أنواع ثلاثة منها ما يتعلق بحقوقه من رفع العقد

ألا بالعائد كالنكاح والطلاق والعناق والكتابة والخلع والصدقة ومنها ما يتعلق بحقوقه
 بالعائد إذا كان العائد أهلا لتعلق الحقوق به كالبيع والشراء والإجارة والقسمة و
 نحوها. والفاسل بينهما أن كل ما جاز أن يثبت الحكم للعائد ثم ينتقل من العائد إلى غيره
 فهو من القسم الثاني. وكل ما لا يجوز أن يثبت الحكم للعائد ثم ينتقل منه إلى غيره
 فهو من القسم الأول ومن العقود ما لا حقوق له أصلا كالإعارة والإبراء والقضاء
 والإقضاء فنذكر كل جنس في فصل على حد أن شاء الله تعالى

فصل في التزويج

رجل حلف أن لا يتزوج فجن فزوجه أبوه لا يحنث ولوله يحن ولكن وكل وكيل بالنكاح
 ففعل الوكيل حنث الحالف لأن النكاح عقد يتعلق بحقوقه من وقع له العقد فكان
 العائد سفيرا محضاً لا يستغنى عن إضافة العقد إلى موكله فكان فعله كفعل الحالف
 إذا كان الحالف من أهل المباشرة والمجنون ليس من أهل المباشرة فلا يكون فعله كالفعل
 الحالف بخلاف الوكيل. وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين وزوجه الوكيل بعد اليمين حنث
 الحالف لأن الوكالة غير لازمة فكان الدين وام حتم الابتداء. وأوجب الحالف فضولي فان كان
 عقد الفضولي قبل اليمين فجاز الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث الحالف
 لأن عند الإجازة يستند النفاذ إلى حالة العقد فيصير الحالف متزوجا قبل اليمين
 فلا يحنث وإن كان عقد الفضولي بعد اليمين لا يحنث ما لم يجز أن أجاز بالقول حنث
 هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن محمد بن عيسى أنه لا يحنث بنكاح الوكيل
 أيضا وإن أجاز بالفعل كسوق مهرها وما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد بن عيسى أنه
 لا يحنث وعليه أكثر المشايخ منهم الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي
 والشيخ الإمام اسماعيل الرازي البخاري روى وقال بعضهم يحنث والقول على قول

ولو تزوج الفاضل نكاحا فاسدا بعد اليمين فاجاز المحالف بالقول او بالفعل لا يحنث
ولا يحنث اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جائزا يحنث في يمينه لان المحالف لو تزوج
امراة نكاحا فاسدا لا يحنث فلا يحنث بالاجازة بطريق الاول. وكذا لو وكل المحالف
رجلا بالنكاح فزوجه الوكيل امراة نكاحا فاسدا لا يحنث الموكل. رجل قال لامراة
لا يحنث لك نكاحها ان تزوجتك فعبدى حرق تزوجها حنت في يمينه لان يمينه
تنصرف الى ما يتصور فيها وهو النكاح الفاسد. وكذا لو حلف على امراة الغير
مدخولته ليعتزوجن هذه المرأة اليوم فترزوجهما في ذلك اليوم يمينه لان يمينه
تنصرف الى صورة العقد. عبد حلف ان لا يتزوج فزوجه مولاة امراة وهو كان
لذلك لا يحنث لان لفظة النكاح وجد من المولى لامن العبد والعبد لم يرض بحكمه
فلا يحنث في يمينه. ولو حلف الرجل ان لا يتزوج امراة فاكره على النكاح فترزوجه
في يمينه لان المحالف انما يلفظ النكاح الا انه لم يرض بحكمه والرضا ليس بشرط
لصحة النكاح فيحنث في يمينه. ولو حلف الرجل ان لا يتزوج عبدا فزوجه غيره فاجاز
المولى بالقول حنت. ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الصغيرة او امته عن محمد بن ابي حنيفة
الروایتين لا يحنث بالتوكيل ولا بالاجازة وعلى قول ابي يوسف ربح يحنث بهما. وروي
الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يحنث بالتوكيل والصغيرة خاصة. ولو حلف ان لا يتزوج
ابنته الكبيرة او ابنة الكبير لا يحنث الاب الا ان يباشر العقد بنفسه. ولو حلف
ان لا يتزوج ابنته اخيه او ابنة عمه فوكلت المرأة وكيلها بالنكاح فزوجه الوكيل
ثم قبض الوكيل على المهرها او طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث المحالف
وان حلفت امراة ان لا تتزوج فوكلت وكيلها بالنكاح ففعل الوكيل حنت. والمرأة
بمؤولة الرجل في جميع ما ذكرنا. رجل حلف ان لا يتزوج من اهل هذا الدار و

ليس الدار اهل ثم نسكنها قوم فتزوج منهم او قال لا تزوج من بنات فلان وليس لفلان
 بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الخالف لا يحنث في يمينه اذا حلف ان لا يتزوج من
 اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة لم تكن ولدت قبل اليمين حنث الخالف في
 يمينه. واذا حلف ان لا يتزوج بالكوفة ثم اراد ان يتزوج ذكر الخصاص رجلا لم يحنث وقال
 يوكل الرجل ويكيل المرأة ويكيله يخرج الوكيلان من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة
 فلا يحنث الخالف لان المعتبر مكان العقد ومكان العقد مكان العاقد. رجل حلف ان
 لا يتزوج امرأة على اربعة دراهم فتزوج امرأة على اربعة واحمل القاض عشرة لا يحنث الخالف
 وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحنث رجل حلف ان لا يتزوج من نساء اهل
 البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الخالف في قول البيهقي
 رج وان وطأت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال ابو يوسف رج لا يحنث
 وهو على الوطن. رجل حلف ان لا يتزوج امرأة كان له زوج قبله فطلق امرأة فطلقه بائنة
 ثم تزوجها قال محمد رج لا يحنث في يمينه لان يمينه ينصرف الي غيرها. ولو حلف ان لا يتزوج
 امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة زوجها منه فصول في غير احوالها بائنة هي في
 البصرة حنث الخالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولو
 لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنث في يمينه. وعن محمد رج في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح
 لا تتناول الصغيرة. رجل حلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بين يديها
 بين يديها بين يديها وبين الله تعالى في القضاء. وان نوى كوفية او بصورية لا يدين اصله. و
 كذا لو نوى امرأة عوراء او امرأة كان ابوها يميل كذا ولو نوى عربية او حبشية دين في يمينه
 وبين الله تعالى لانه نوى جنسا دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرنا اذا
 لا يطلق فوكل يد الله فطلق الوكيل حنث. وكذا لو طلقها فصول في احوالها بائنة او غيرها

حنث. وكذا لو قال لها انت طالق ان شئت فشاءت او قال لها اختاري فاخترتي
 او قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت او الى غيرها فحضت مدة الايلاء عندنا ^{يحث}
 في يمينه. وقال زفرج لا يحث. ولو كان الحالف عنيما ففرق القاضيه بينهما بعد
 الاجل على قول زفرج لا يحث في يمينه وعن ابي يوسف رج روايتان. ولو حن الحالف
 فطلق امرأته لا يحث. ولو قال لها طلق نفسك ان شئت او قال اذا شئت او
 قال لعبد اعنق نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق فطلعت نفسها
 واعتق العبد نفسه حنث الحالف. وعن محمد رج لا يحث ثم رج. ولو قال لها ^{انت}
 طالق ان شئت او قال لعبد انت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق فشاءت
 المرأة طلاقها وشاء العبد عتقه وقع الطلاق والعناق ولا يحث في يمينه. وهو كما قال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق
 ولا يحث الحالف. رجل حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة اجنبية او مطلقة ^{ثلاثا}
 او من لا يعمل نكاحها فالبر في ذلك ان يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح ^{سد}
 يقع على المشاركة. وجملة المسائل التي يحث الحالف فيها بالباشرة والتوكيل ثمانية
 عشر: ^١ النكاح ^٢ والطلاق ^٣ والعناق ^٤ بمال او بغيره ^٥ مال والكفاية ^٦ والايدي ^٧ والاستئجار ^٨
 والاعارة ^٩ والاستعارة ^{١٠} والهبة ^{١١} والصدقة ^{١٢} والاقتراض ^{١٣} والاستقراض ^{١٤} والضرب ^{١٥} في العبد
 والحياطة ^{١٦} والذبيح ^{١٧} والبناء ^{١٨} والقضاء ^{١٩} والاقتضاء ^{٢٠}. رجل حلف ان لا يصالح فلانا من حق
 يدي عليه فوكل الحالف رجلا فصالح الوكيل يحث عند محمد رج لانه لا عهد في الصلح
 وعن ابي يوسف رج فيه روايتان وفي الصلح عن دم العبد يحث الحالف بصلح الوكيل
 ولو حلف ان لا يخاصم فلانا فوكل شخصوته ^{٢١} وكيلا لا يحث. ولو حلف لا يعضني
 فلانا دينه فامر غيره فعضاه حث. ولذا لو حلف لا يقصر من فلان شيئا فوكل

تفعل الوكيل حنت. ولو حلف لا يهب له لأن هبة فهو هب ولم يقبل. وقبل ^{بعض}
 حنت عندنا خلافاً لفرج. وكذا لو هب هبة غير مفسومة حنت عندنا وكذا
 لو عمره أو منحه أو بعث بها إليه مع رسوله أو امر غيره حتى وهب حنت الحالف
 ولا يحنت بالصدق في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعاره لا يحنت
 ولو حلف أن لا يتصل به أو لا يقرض فلان لا تصدق أو اقض ولم يقبل فلان حنت
 في يمينه. وعن أبي يوسف رج في القرض لا يحنت إذا لم يقبل. وقال في القرض إذا قال أقرضني
 فلان فلم يقبل أو قال ولم أقبل صدق في الهبة لا يصدق. وعلى قول محمد رج كما
 لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض. ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقبل ^{فيه}
 حنت في يمينه. ولو حلف أن لا يهب عبداً فلان فوهبه غيره بغير امره فأجاز الحالف
 حنت في يمينه كما يحنت إذا وكل غيره بالهبة. ولو حلف لا يهب فلان فوهبه على غيره
 حنت في يمينه. رجل قال لا يهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبته لك فقال
 الحالف قبلت وقبضه قال أبو يوسف رج لا يعتق العبد لأن الهبة قبل القبول. رجل
 حلف أن لا يكاتب عبداً فكاتبه غيره بغير امره فأجاز الحالف حنت في يمينه كما
 بالتوكيل. رجل حلف أن لا يعتق عبداً فادى العبد مكانته يعتق فان كانت الكتابة
 بعد اليمين حنت الحالف وإن كان قبل اليمين لا يحنت. ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت
 ولم يخاصم حتى تبطلت شفعته لا يحنت في يمينه وأن وكل وكيلاً بالتسليم حنت في يمينه
 وكذا لو حلف أن لا ياذن لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت لا يحنت. وكذا البكر
 إذا حلفت أن لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاستيلاء لا تحنت. رجل حلف ليضرب عبداً
 فامر غيره فضربه بالحالف. ولو حلف على حر ليضربه فامر غيره فضربه لا يبرأ إلا إذا كان الحالف
 سلطاناً أو قاضياً لأن في العبد صبح الأمر حتى سقط الضمان عن الصارب. وفي الحر لا يصبغ لانه

لا يجعل له ضرورة فلا يعمد التفويض الي غيره. رجل حلف لا يخطن هذا النوع اولا يدين هذا
 الدار فامر غيره بذلك ففعل حنث الحالف سواء كان الحالف يحسن ذلك او لا يحسن فان توبه
 ان لا يفي ذلك بنفسه دين في القضاء. وفيما اذا حلف ان لا يطلق فامر غيره وقال توبت ان لا ^{اطلق}
 بنفسه لا يدين في القضاء وهو الصحيح. ولو حلف الاب ان لا يضرب ولده الصغير فامر غيره ففعل
 يدين ان يحنث الحالف لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التفويض الي غيره ويكون
 بمنزلة القاضي والسلطان. ذكر في الجامع الصغير انه لا يحنث ولم يفصل بين الصغير والكبير
 ولو حلف ان لا يجعل دأبته ثوبا فامر غيره فاشترى بمال المولى حنث. رجل حلف ان لا يعير ثوبه
 من فلان فبعث فلان الى الحالف وكلا واستعاره فاعاره الحالف حنث لان الوكيل بالاستعارة
 سفير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعارة. رجل حلف
 ان لا يستعير من فلان دابته فاردفه فلان على دابته لا يحنث لانه لم يستعير الاعارة لا تتم
 الابا التسليم ولم يوجد. رجل حلف ان لا يأتمن فلانا على شيء فاردفها وقال انظر اليه
 لم يفارقه لا يحنث لانه لم يأتمنه. ولو دفع اليه دابته وقال اتسبكها حتى اصلي يحنث في اليمين
 لانه اتسكها. رجل قال ل اخيه وهو شريك ان شاركتك فخلال الله علي ثم من المال والمرأة ثم
 بدل لهما ان يشتركا قالوا ان كان للحالف ابن كبير ينبغي ان يدفع المال الى ابنه مضاربة ويجعل
 لابنه شيئا يسيرا من الربح فيأذن للابن ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا عمل
 الابن مع العم كان للابن ما يشترط له الاب من الربح والفاضل عليه ذلك الى النصف يكون
 للاب ولا يحنث الاب لانه لم يشارك المخوف عليه. فان كان المضارب حلف لا يشارك
 المخوف عليه والمسئلة بمجالها يحنث المضارب ولو كان مكان الابن اجنبي فالجواب
 كذلك. رجل حلف لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل ما لا بضاعة و امره ان يعمل
 فيه برأيه فشاركه المندفع اليه المال الرجل الذي حلف بب المال ان لا يشارك يحنث.

المحالف لأنه صار شريكاً للمحالف عليه لأن المبيع لاحق له في البيع وكان العامل شريكاً
 لرب المال. أما المضارب فله حق في الربح وكان المحالف عليه شريكاً بالمضارب فإن كان
 المبيع حلف أن لا يشارك أحد فدفع المال شركة لا يثبت في يمينه. رجل حلف أن
 لا يعمل مع فلان شيئاً في قصارة ونحوها فعمل مع شريك فلان حنت. ولو عمل مع عبده
 المأذون لا يثبت لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير المحالف عاملاً
 مع المحالف عليه حكماً يثبت. وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير المحالف
 شريكاً له. ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرج عن البلدة وعقد
 عقد الشركة ثم دخل البلدة وعمل فلان كان المحالف نوى في يمينه أن لا يعقد عقد الشركة في
 البلدة لا يثبت. وإن نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنت. وإن دفع أحد لها إلى صاحبه
 مضاربة فهذا الأول سواء لأن المضاربة شركة في عرفنا. ولو حلف أن لا يشارك فلان في
 الدارهم واشترى كحنت في يمينه قبل خلط المال. رجل حلف أن لا يشارك فلان في مشاركتهم
 بمال ابنه الصغير لا يثبت في يمينه لأنه ليس لشريك المحالف عليه انما الشريك هو
 الابن. رجل حلف رجلاً أن يطيعه في كل ما يأمره وينهيه عنه ثم نهى عن جماع المرأة فجاءه لا
 لأنه لا يراد بهذا اليمين ذلك رجل حلف أن لا يستخدم فلاناً فيخاطب لفلان فيمصا باجر لا يكون
 حاشاً لأن الخياطة باجر لا تعد خدمة. وإن خاطبه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حاشاً قال
 المصنف ربح وينبغي أن لا يثبت لأن خياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة. رجل حلف
 أن لا يعمل يوم الجمعة وعند كرباس يريد أن يجعله قميصاً فجعله الخياط يوم الجمعة وأمره
 أن يخط له ثوباً لا يكون حاشاً لأن يمينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الأيام. رجل قال
 إن عمرت في هذا البيت عمارة فأمر أن تطالق فخرّب حائط بينه وبين جاره في هذا البيت
 فبنى الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حاشاً في يمينه لأن شرط الحنت العمارة في

هذا البيت وقد وجد رجل حلف ان لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطا
 ليضع عليه جذوعا كان حائطا وان استسقى من بئر او دخل عليه فاضافه لا يكون
 حائطا. رجل حلف ان لا يعامل فلانا في شيء فدخل اليه ما لامضاربة لا يكون حائطا
 لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه رجل قال والله لا اشارك فلانا ثم مات
 ورثا ارا او عبد لا يكون حائطا لانه لم يشارك وانما الزمه ذلك بغير اختياره رجل ان
 ورثا ما الا وريقا فقال احدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائطا .
 ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لا يكون حائطا. رجل حلف ان
 لا يكسو فلانا فاعطيه فلانا درهم يشتري به الكسوة لا يكون حائطا ولو حلف ان لا يكسو
 فلانا فارسل اليه قلنسوة او خفين او غليلين يكون حائطا الا ان ينوي ان لا يعطيه
 بيده. رجل حلف ان لا يستدين دينه لا يحث بالنكاح ويحث بالقرض والسلم ولو
 حلف ان لا يكون من اكرة فلان وهو من اكرته او حلف ان لا يكون خراعا فلان وارثه
 في يد المزارعة وفلان غائب لا يمكنه نقض ما بينه مما من ساعته بصير حائطا في يمينه
 لوجود شرط الحث وهو كونه من اكرة فلان. ولو خرج في فور يمينه الى رب الارض
 ناقضه لا يكون حائطا لان ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وان كان رب الارض
 خارج المصرف فقام للخروج اليه فادام مشغولا بالخروج فمن طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون
 حائطا وان اشتغل بعمل اخر يصير حائطا وهو كما حلف لا يسكن هذه الدار فقام للخروج
 فادام في طلب المفتاح لا يكون حائطا. وان اشتغل بعمل اخر حث. ولو منعه انسان عن
 الخروج الى رب الارض لا يحث في يمينه. وكذا لو كان صاحب الارض في المصرف فنهى انسان
 عن طلب صاحب الارض لا يحث. ولو ان هذا المزارع حلف وقال ان لم اترك المزارعة
 بيني وبين فلان فتمتعه انسان عن الخروج الى رب الارض حث في يمينه لان شرط

الحنث في هذا عدم ترك المزارعة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو كما لو قال ان
 لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرأته طالق فقيد ومنع عن الخروج حنث. وكذا لو قال
 الرجل لامرأته وهي في منزل والدها ان لم تحضري الليلة منزلي فانت طالق فمنعها
 او الدعي عن الحضور قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع الحنث في عيئته و
 قاله الفقيه ابو الميثم راجع لا يحنث. كما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام للخروج
 فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج او قيد ولم يقدر على الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم
 يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح انه لا يحنث فيه ما والفقيه ابو الميثم
 راجع سوى بين ما اذا حلف ان لا يسكن هذه الدار وبين ما اذا حلف ان لم اخرج من هذه
 الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنث في المستثنين. والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 راجع فرق وقال في قوله ان لم اخرج اذا منعه مانع حنث وفي قوله لا يسكن اذا منعه مانع عن
 الخروج لا يحنث. والفتوى على قوله لان في قوله لا يسكن شرط الحنث المسكن والفعل لا يستحق
 بدون الاختيار وفي قوله ان لم اخرج شرط الحنث عدم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار
 رجل قال لامرأته ان تكفلي بما ل فانت طالق فقالت اشهد واذا كفلت لفلان بما له على زوجي
 قال ابو حنيفة ومحمد راجع الضمان باطل في اليمين باقية. وقال ابو يوسف راجع الكفالة جائزة
 واليمين منتزعة لان عند ابو حنيفة ومحمد راجع شرط الضمان اجازة المكول له في المجلس
 فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فيسقط اليمين وعلى قول ابو يوسف راجع ذلك ليس بشرط
 فلا يثبت اليمين. رجل قال ان كفلت لرجل بعد لية او بنصف عد لية فامرأته طالق
 تركفل بعشرة دراهم غطرية لا يحنث في يمينه لان في الايمان يعتبر اللفظ فلا يحنث كما لو
 حلف ان لا يهب لفلان درهما فوهبه دينار الا يكونا حاشا نجل حلف ان لا يعمل
 لفلان وهو خرازا فاشترى من صاحب الدكان آلات الخراز فخرز ثم باعه من الخائف

عليه لا يحنث في يمينه رجل له مستغلات في أيدي الناس بالغلة فقال زن ازوي بسبه
 طلاق اكر پيش وى آن غله خانه را بفله دهد فاحذت المرأة المغلات من الناس ^{نفقت}
 بعضها واعطت بعضها الزوج لا يحنث في يمينه لانه حلف على العقد ولم يعقد فكذا
 او تركه في ايديهم واستوى غلته كل مدة عند انقضائها رجل قال اكر پيش وى وكيه
 فلان كند يا كد خدای فلان كند فامراته كذا اما اكر كاری فرمايد ش نكند فينصف المخل
 وكيلا اخر وجعل غيره كد خدای ثم امر بالخالف ان يجعل له عملا ففعل خنت الخالف لانه عقد
 اليمين على ان لا يكون وكيلا ومن عمل لغيره بامره يكون وكيلا فيكون حائثا اذا حلف
 ان لا يكون وكيلا له في الاشياء التي كان وكيلا فيها قبل ذلك

مسائل اليمين على التوك

رجل اجرد اده سبه ثم قال للمستأجر والله لا اتركك في دارى ثم قال له اخبر من دارى
 يصير يا را رجل حلف ان لا يدع فلانا يداخل هذه الدار فان كانت الدار بالخالف فمنعه
 بالقول ولم يمنعها بالفعل حتى دخل خنت في يمينه فيكون شرط به المنع بالقول والفعل
 بقدر ما يطيق وان لم يكن الدار بالخالف فمنعه بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون
 حائثا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلانا يداخل هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون
 بارا لانه لا يملك المنع بالفعل رجل قال لا يمينه ان تركك تعمل مع فلان فامراته كذا فان كان
 الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان
 شرط به المنع بالقول والفعل جميعا رجل عاثبته امرأته في شرب الشراب فقال الزوج
 ان تركت شربها ابدل فانك طالق وفي غرضه ان لا يترك شربها ابدل لا يكون حائثا وان كان
 لا يشرب في بعض الاوقات لاف العادة فيما بينهم الشرب في بعض الاوقات لان يشرب على
 الدوام فلا يرد باليمين ذلك وانما يرد باليمين التارك من حيث العزم رجل ادعى ارضا

في يد صهره وقال ان تركت هذا الدعوى حتى اخذ ما فارتته كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرة وليرتلك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشا. وجعلوا هذا المسئلة في المسئلة معروفة رجل حلف ليقضين حق فلان عاجلا فقضاه فيما ذكركم الشهرين في يمينه رجل لازم غريمه وقال والله لا ادعك تذهب حتى تعطيني حقك ثم نام فذهب الغريم لا يحث اذا انتبه وتبعه حتى اعطاه حقه وان انتبه ولم يتبعه وتركه لان بصير حاشا رجل قال لغريمه والله لا ادع ما لي عليك اليوم فقد مده الي القاض وحلفه فحلف برغي يمينه وكذا لو اقر بخبسه برغي يمينه وان لم يوجبسه يلزمه الى الليل. وان كان الدين موجلا لم يحل يقبل له اعطى ما له فاذا قال ذلك يصير بارا ولو قال والله لا ادعه يخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يحث وان راه يخرج فتر الحث وان لازمه فلم يعد وعليه حتى ذهب لا يحث ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فارتته كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يحث. وان علم ولم يمنعه حث. ولو قال ان دخلت فلانا بيتي فارتته كذا فشرط الحث ان يدخل فلان بامر رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت طالق فهرب منها وقامت لتصل فيخرج الصبي لا يحث في يمينه رجل قال لغريمه والله لا ارافقت فان كان معه في محل او كان كرميهما واحد او قطارهما واحد فهو مرافق وان كان كرميهما مختلفا فليس بمرافق

مسائل في السرقة والاخذ والغضب

رجل حلف ان لا يأخذ من فلان ثوبا هراويا فاخذ منه جرابا مريدا فيه ثوب هروي دسه المحلوف عليه ولم يعلم به الحالف يحث في يمينه قضاء لوجود الاخذ وكذا لو حلف ان لا يأخذ من فلان درهما فاخذ منه فلوسا في كيس جعل فيه المحلوف عليه درهما ولم يعلم بذلك الحالف حث في يمينه ولو قبض

الخالف منه قفيز دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا بحث أصلاً لأن الدرهم
 قد يجعل في الفلوس عادة ويؤخذ معه فكان أخذ الفلوس أخذ الدرهم وأما
 الدرهم لا يجعل في الدقيق عادة ولا يؤخذ فيه فلم يكن أخذ الدقيق أخذ الدرهم
 وكذا لو أخذ ثوباً فيه درهم مصروية ولم يعلم به الخالف لا بحث كما في الدقيق
 وإن علم الخالف بذلك بحث في هذه المسائل لأنه لما علم فقد قصد أخذه
 ولو حلف أن لا يأخذ من فلان درهما جبة لا بحث في جميع ذلك علم بالدراهم
 أو لم يعلم لأن شرط البحث الأخذ بجهة الهبة والدافع لم يهب منه الدرهم فلا بحث
 ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما ودعة فأخذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة
 الهبة وكذا الصدقة ولو حلف أن لا يشرب ماء فلان والماء كان يحبس في جوار
 المحلوف عليه فاشترى كوزاً ووضع فيه ذلك الحانوت فاستقى أجير المحلوف
 عليه بذلك الكوز ماء من النهر فوضعه في الحانوت لئلا فلما أصبح الخالف دعا
 بالكوز فشرب الماء قالوا إن كان الخالف اشترى الكوز فوضعه في الحانوت ^{ليست}
 له الأجير بذلك الكوز ماء يزجي أن لا يكون حاشياً لأنه صار مشارباً ماء نفسه
 رجل أخذ من مال والده شيئاً فغضب الأب وقال إن كنت تزني من مالي غير
 ما أخذت فعلي كذا ثم مات الأب فورث منه الابن لا بحث الخالف لأنه لو كان
 حاشياً يكون حاشياً بعد الموت رجل قال لو ألدني والله لا أكل من مالكم فماذا
 فورث الخالف منهما ما لا لا بحث لأنه أكل من مال نفسه ولو قال من مالكم
 بعد موتكم أكل حاشياً وكان يمينه على أكل مالهما بطريق الارث امرأة قالت لو ألدني
 في صحتي هابت منك كل شيء لا بد لهم فقبلت ثم ماتت المرأة فخلف الأب أن ابنته
 تتراحم ما قال أبو بكر البلخي ربح بيعها باطل فان سلمت جميع ما كان لها إلى أبيها

بحيث لم يبق في يدها شيء لا يجتنب الاب والابن حاشا رجل دفن ماله في منزله ثم
 طلبه فلم يجد فحلف انه ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد رح ان لم يكن
 اخذ انسان ذلك المال ثم اعاده اخاف ان يكون حاشا الا ان ينوي ذلك انه طلبه
 فلم يجد . نصار ذهب من حانوته ثوب فقال لأخيره ثومرا زيان كرده فقال الاجير
 اكثر ازبان كرده ام فعلى كذا فتبين ان الاجير رفعه قال الفقيه ابو القاسم رح
 اخاف ان يكون حاشا لان يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه رجل حلف
 انه لم يسرق من فلان شيئا ولم يره وقد كان الحالف راها قبل ذلك عند صاحب
 السرقة قال محمد بن سلمة رح لا يجتنب في يمينه لان يمينه يقع على النظر وقت السرقة
 الاكارو وكيل حلف ان لا يسرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب
 الكرم الى بيته لئلا يحمي الاكارو الوكيل للاكل لا يكون سرقة . واما ما كان من الجور
 اذا اخذ شيئا لينفرد به لا للحفاظ فهو سرقة وخير الاكارو الوكيل اذا اخذ شيئا على
 وجه الخفية فهو سرقة . واما الاكارو الوكيل اذا اخذ شيئا لوراء صاحبه لا يظن بذلك
 سرق من ملا شيئا ملك طالق من داره اخذ روي عن محمد رح انه سئل عن هذا فلم يجب شيئا
 فسئل ابو يوسف رح بعد ذلك فقال ابو يوسف رح ان كان الحالف يتجمل بذلك
 شيئا فسئل ابو يوسف رح بعد ذلك فقال ابو يوسف رح ان كان الحالف يتجمل بذلك
 القدر بحيث فاخبر محمد رح بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا
 ابو يوسف رح . رجل غاب فرسه عن خان فقال اكر ابن اسب من برده باسند فوالله
 لا سكن هنا قالوا يرجع الحالف ان نوى بقوله اينجا نبا شتم الحجرة او الخان او البلدة
 فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف يمينه الى الخان امرأة لها ابن يسكن مع اجنبي
 فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان بيتنا ويسكن معنا فتم اعطيت شيئا قليلا من ماله

فانت كذا فجاء الامين فسكن معهم سنة ثم غاب فقالت المرأة ان كنت اعطيت ابني
شيئا من مالك وحدثت في مبيتك ان كذا بها الزوج كان القول قوله وان صدقتم الزوج
فان كانت اعطتة فقل ان يحجى الامين ويسكن معها طلق سكران صحى فقال الاصحاب
كان في جيب خمسة اربعون درهمها فاخذتموها في فانكروا فحلف وقال اكراموزد حيث
جهل ويبيع درهم سودا است جهل غطريفي ويبيع عدله فامرأته كذا وقد كان في جيبه في
ذلك اليوم اربعون مد لبنة وخمس غطارفة فاصاب في الاجمال واخطأ في التفسير قالوا ان
وصل التفسير حيث لان الكل كلام واحد فاذا كان كاذبا في مبيته كان حاشا وان فصل التفسير
لا يحتمل لان التفسير اذا لم يتصل باول الكلام صار كانه لم يفسر وان كانت في جيب غطارفة
وعدليات لو تمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير اربعين غطريفا فيجمع وقال اكراموزد
درجيب من جهل غطريفي سودا است جهل غطريفي ويبيع عدله فصدق في المبلغ
اخطأ في التفسير قالوا ان عذبة عين الغطارفة كان حاشا اصاب في التفسير واخطأ وصل
فصل لانه قال اربعون غطريفا ولم يكن كذلك نصا حاشا رجل حلف ان لا يعصيب فلانا
شيئا ثم دخل الخائف على المحلوف عليه ليل لا يضر في متاعه ولم يعلم المحلوف عليه ان يعصيب فلانا
الخائف في صحته وسرق رطله من تحت راسه ولم يعلم المحلوف عليه او طرصة دراهم
في كفه او دخل عليه ليل لا يضر في متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل
يكون سارقا يقطع به ولو قطع عليه الطريق فاخذ متاعه كرهانكون حاشا في مبيته
ولو كان حلف بصحة ما قطع عليه الطريق يكون حاشا في مبيته القطع وهو حاشا في مبيته
لعصيب ايضا الارطاع الطريق فاطع وعاصب رجل قال ان ذهب لي فلان عبده فامرأته
طالق فذهب فلان فلم يقبل الخائف حنت الخائف رجل عليه دين فحلف ان لا يدفع
الي فلان ما اراد الا يقضيه اياه دينه او لا يقضيه اياه ثم مر رجلا حتى شتمه بعهده ونقد انصا

بعضه انه حنث الحالف لان الضمان اذا كان بامر كان له ان يرجع عليه فكان فعله
كفعل الامر وكذا لو احال الحالف صاحب دينه على رجل فاعطاه المحدث الى عليه حنث
وان كانت الكفالة والحوالة بغير امر الحالف لا يحنث الحالف كما لو تبرع رجل بالاداء

واما العقود التي يتعلق حقوقها بالعاقبة خمسة

البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن المال

رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فاسلم الحالف اليه في ثوب كان حاشا لاسلم
بيع وكان الاسلام شري. رجل حلف ان لا يشتري عبد فلان فاجرداره من فلان بعد
لا يحنث لان الاجارة ليست ببيع مطلق. ولهذا لو اجرداره بدار لا يستحق الشفعة
في الدار. رجل حلف ان لا يشتري طعاما للبيع فاشتري طعاما للبيته ثم
بذل له فباعه لا يحنث لانه ما اشترى للبيع. هذا كما لو حلفت المرأة ان لا تخرج البيت
والد بها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت والدها لا يحنث رجل قال ان اشتريت
بهذه الدار شيئا فمذهبه الدار ثم صدقة فاشتري بها شيئا الزمته التصديق لانه اشترى
بها وبعد الشراء بقيت على ملكه لانها لا تتعين بالبيع وكان له ان يبيع غيرها ما كانها
رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديلا فاجرد يده في العرف ما لا يكون غسلا ورجل
حلف ان لا يشتري امرأة فاشتري جارية صغيرة لا يكون حاشا. بخلاف ما لو حلف
ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حاشا لان الاحتكاك لا يكون الا في المرأة فلا يفيد
ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذا في الشراء لانه لا يختص بالمرأة
فاعتبر ذكر المرأة. ولو حلف ان لا يشتري جارية فاشتري رضية او عجوزة كان حاشا
رجل حلف ان لا يشتري بطلا فاشتري ارضا بما فيها من الزرع والزرع بطل كان حاشا
لان الزرع لا يبدل بغيره في بيع الا وهو من غير كوفيصة مبيعة مضمونة بالمال كوفيكون حاشا

مكاتباً ومدايراً وام ولد لا يحنث في يمينه. وكذا لو حلف ان لا يبيع اليوم مباح المدن
وام الولد او المكاتب لا يحنث في يمينه ولو قضى القاضى بجواز بيع المدبر ففقد قضاءه
ويكون ذلك فسخاً للتدبير. ولو باع على انه بالخيار كان حائثاً في يمينه في قول محمد بن
ولا يكون حائثاً في قول ابي يوسف ر.ج. ولو قضى القاضى بجواز بيع ام الولد لا ينفذ قضاءه
في ظهور الروايات والمكاتب اذا جاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة
المشايخ وان بيع المكاتب بوضاء جاز بيعه ويكون ذلك فسخاً للمكاتب. رجل حلف ان
لا يشتري لامرأته ثوباً فاشتري ثوباً فاعطى النصف جاريته والنصف امرأته لا يكون حائثاً
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج. الخمار فعرنا لا يسهى ثوباً. ولو حلف بالفارسية
وقال اكر من زن راجامه خرم فعليه كذا فاشتري لها خماراً قال القاضى الامام ابو علي النسفي
ر.ج. لا يكون حائثاً. رجل قال لامرأته ان اشتريت شيئاً فانت طالق فاشتريت الماء قالوا ان
اشترت فرباً او ائيه طلقت وان دفعت الحجر الى المستقاء خبزاً فاشترى رجل الماء لم يقع
الطلاق. رجل قال والله لا يبيع فلان ثوباً فباع الخائف ثوباً للمخوف عليه ليحبباً
الثوب حث الخائف اجار المخوف عليه او لم يحن. ولو باعه الخائف وهو لا يريد بذلك
ان يكون البيع للمخوف عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون حائثاً. رجل قال لغيره
ان بعث لك ثوباً فبعدهى حر فهذا على انه يبيع ثوباً بالمخوف عليه كان الثوب
للمخوف عليه او لم يكن. ولو قال ان بعث ثوباً لك فهو على ان يبيع ثوباً لمخولاً
للمخوف عليه. رجل قال ان اشتريت اليوم شيئاً فهو صدقة فاشتري غلاماً بمائة
لزمه التصديق. رجل قال والله لا اشترى فلان شيئاً فاشتري لابنه الصغير او
بامرة لا يحنث. رجل قال ان بعث غلامى احداً من الناس فعليه كذا فباعه من
رجلين حث. ولو قال ان بعث غلامى واحداً من الناس فباعه من رجلين

لا يبحث رجل قال والله لا اشترى بهذا الدرهم الا كما فاشترى ببعضها الحما
وبعضها غير لحم لا يكون حاشا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا اشترى
بهذا الدرهم غير لحم فاشترى ببعضها الحما وبعضها غير لحم في القياس لا يكون
حاشا وفي الاستحسان يكون حاشا رجل حلف ان لا يأكل من رمان اشتراه فلان
فاشترى فلان مع غيره رمانا واكل الحالف حنث ولو قال والله لا اكل من رمانة اشترتها
فلان والمسئلة بما لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يشتري الذهب والفضة
يدخل فيه التبر والمصبوغ والدرهم والدنانير في قول ابي يوسف رج وقال محمد
رج لا يدخل فيه الدرهم والدنانير وابو يوسف رج يعتبر الحقيقة في جنس
هذه المسائل ومحمد رج يعتبر فيه البائع ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذلك لو
سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة
في سيف او منطقة وقد اشتراه مع السيف ان كان الثمن ذهبا او فضة وان كان
الثمن حنطة او غير ذلك لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يشتري حديدا يدخل فيه
المعول وغير المعول والسلاح في قول ابي يوسف رج وقال محمد رج يدخل فيه ما
بأنه حديد او لا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع فلا
فيه الا بر المسائل فالوا في عرف ديارنا لا يبحث في مسامير والافقال والصغور
بمنزلة الحديد اذا حلف لا يشتري صغرا يدخل فيه المعول وغيره والفلوس وغيره
في قول ابي يوسف رج قال محمد رج لا يدخل فيه الفلوس ولو حلف ان لا يشتري حديدا
فاشترى بابا محمدا قل مما يدل ذكره النوادر انه لا يجوز وان اشتراه باكثر مما فيه
جاز البيع ويكون حاشا في ميمنه رجل حلف ان لا يشتري قضا فاشترى خاتما فيه فص كان
وان كان ثمنه اقل من ثمن الحاقة رجل حلف لا يشتري يا ثوبه فاشترى خاتما فيه

يا قوته كان حاشا. ولو حلف ان لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فصد من زجاج ان كان
الفض لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا. ولو حلف ان
لا يشتري لبنا او اجرا او طينا فاشترى دارا مبنية بذلك لا يكون حاشا. ولو حلف ان
لا يشتري حايطا فاشترى دارا مبنية كان حاشا استحسانا فاشترى الدار يكون مشتريا
للمحايطة ولا يكون مشتريا للجسر والطين. رجل حلف ان لا يشتري مغلا فاشترى حائطه
تخل حش. وكذا لو حلف ان لا يشتري شجرا فاشترى ارضاء فيها شجر كان حاشا لان الشجر مكانا
يشترى. ولو حلف ان لا يشتري صوفا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حاشا
وكذا لو اشترى اها بصوف مجرور في ظاهر الرواية. وكذا لو حلف ان لا يشتري لبنا فاشترى
شاة في ضرعها لبن لا يكون حاشا. وكذا لو اشترى لها لبن من جنسه في ظاهر الرواية هذا
وبمع الشاة بالحم سواء في قول الشيخية واليه يوسف راجح يجوز على كل حال ولا يكون حاشا في
غيره لان لا يشتري لبنا. ولو حلف ان لا يشتري قصبا او خرصا فهو على غير المعلوم لا يثبت بشراء
البوارى والزنبيل. ولو حلف ان لا يشتري اجماعا فاشترى شاة حية لا يثبت فيمينه. وكذا لو حلف
ان لا يشتري جديا فاشترى شاة حاملا بجدي لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يشتري صوفا فاشترى
على غير المعلوم لا يثبت بشراء المبيع والجوارب. رجل حلف ان لا يشتري كنانا وهو فيعز على قوب
الكان. او حلف ان لا يشتري اليد فاشترى شاة من بوحه كان حاشا. وكذا لو حلف ان لا
راسا. ولو حلف ان لا يشتري شعيرا فاشترى حنلة فيها احبات شعير لا يثبت. ولو
حلف ان لا يشتري بنفسه او خطميا ذكر في الكتاب انه على المذهب دون الورق قالوا في عرفنا
لا يثبت بشراء دهن البنفسج. ولو حلف ان لا يشتري صوفا فاشترى اها باهنت فيمينه
ولو اشار الى شاة فقال لا بيع هذا الصوف فباعها بل راحم حش فيمينه. ولو حلف ان لا
بذر قالوا في عرفنا اذا اشترى دهن البزرا لا يثبت وانما يثبت بشراء البزور وجواب الكتاب

على العكس بناء على عرفهم. رجل حلف ان لا يتوضأ بكون فلان ولم يتوضأ فصب فلان عليه الماء من كوزه وتوضأ حنثاً في يمينه. رجل اراد ان يشتري ثوباً فقال البائع والله لا ابيعه بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حانثاً. ولو قال المشتري والله لا اشتري بعشرة فاشتريه باحد عشر كان حانثاً. ولو قال البائع والله لا ابيعه الا بعشرة فباعه بتسعة كان حانثاً. ولو اكد البائع بدينار وخسة دراهم. ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حانثاً. ولو قال والله لا ابيعه بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حانثاً قياساً ويحتمل استحساناً. رجل حلف ان لا يشتري الخبز فاشتري القنائف لا يكون حانثاً. رجل قال ان اشتريت بهذا الثوب شيئاً فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لان صدقاً حانثاً بعد خروج الثوب عن ملكه. رجل حلف ان لا يشتري بيضا فهو على بيع الدجاج في المشرق وفي الاكل على بيع الطير والرأس في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة. ولو حلف ان لا يشتري قميصاً فاشتري قميصاً مقطوعاً غير محيط لا يكون حانثاً.

فصل في الاكل

رجل حلف ان لا يأكل من هذا اللبن حشيرة لا يحتمل وانما يحتمل اذا ترد فيه والكل ولو حلف ان لا يشرب فاشرب فيه واكلاه لا يكون حانثاً فعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت باليمن والعربية فان كانت بالفارسية فاكل او شرب كان حانثاً وعليه الفتوى. ولو حلف ان لا يدق اللبن فاكل او شرب كان حانثاً في يمينه. رجل حلف ان لا يأكل طعاماً فهو على اكل كل مطعوم وهذا يحتاج الى التوكيد شراء الطعام. رجل حلف ان لا يأكل خبزاً فاكل خبزاً عطة او شعيرة كان حانثاً. وان اكل خبز الذرة والارز ان كان الحالف في بلد خبزهم من الذرة والارز كان حانثاً وان اكله ولم يأكل قرضا وهو الذي يتم بالفارسية كليمه او جوزينجا او هيسر وهو الذي يقال له

بالفارسية نواله قال محمد بن سلمه رج لا يحنت في جميع ذلك . وقال الفقيه
 ابو الميث رج لا يحنت في الجوزينج لانه لا يسمى خبزا مطلقا ويحنت فيما سوى ذلك
 من القرص والميسر والرقاق لانه اكل ما هو خبز مطلقا وشيئا اخر معه ولا يحنت
 باكل ما يقوله نان زرد الو . رجل حلف ان لا يأكل هذا الرمانة فمضها مضاه لا يكون
 حاشا لانه لو يأكل . رجل حلف ان لا يأكل هذا الرغيف فاكل وبقي منه شئ يسير حنت
 في يمينه فان نوى كله صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء في أحد
 الروايتين . رجل حلف ان لا يأكل حراما فاخطى الى ميتة فاكلها تكلموا فيه قال بعضهم
 لا يكون حاشا لانه مستثنى من الحرام . وقال بعضهم يكون حاشا لانه حرام لانه حرام
 في اكلها . ولو حلف ان لا يأكل من فاني فلان فاعتصب منه خطئة وطحنها وخبزها و
 اكلها واعتصب منه دقيقا وخبزه واكله حنت في يمينه . وقيل بانه لا يحنت ولو قال
 والله لا أكل من طعام فلان اعتصبه منه والمسئلة بحالها كان حاشا . رجل حلف
 ان لا يأكل لحم شاة فاكل لحم غنم كان حاشا في جواب الجامع لان الشاة اسم للجنس وفي
 الفتاوى لا يكون حاشا سواء كان الحالف مصرى او قرويا وعليه الفتوى لان جميع الناس
 يعرفونه بينهما . رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر
 الاسكاف لا يحنت في يمينه لان اليمين ينصرف الى الأكل المعتاد فلا يحنت كما لو حلف ان
 لا يأكل هذا الدقيق فاكل سمجيه فانه لا يكون حاشا . وقال الفقيه ابو الميث رج يحنت
 باكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد يؤكل بدون الطبخ الا انه غير معتاد والعادة
 لا تعتبر في المعين . اما الدقيق لا يؤكل كذلك فانصرف اليمين الى الخبز المعتاد منه . رجل
 اعترف من القدر بالمعرفة شيئا ثم قال والله لا أكل من هذا القدر ثم اكل ما كان في المعرفة
 لا يكون حاشا لان نيته وقع على ما في القدر . رجل حلف ان لا يأكل مع فلان طعاما فاكل

هذا من اثناء وهذا من اثناء آخر لا يكون حاشا ما لم يأكل من اثناء واحد. ولو حلف ان
 لا يشرب مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلفت الأنية. وجعل حلف
 ان لا يتعدى فالشعدي هو الأكل المترادف الذي يقصد به التشبع في وقت حاضر وهو
 ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس بما يتعدى به عادة وغذاء كل بلدة ما تغار فيه اهل تلك
 البلدة. رجل حلف ان لا يأكل طعاما فاكل دواء ليس له طعم او كان مرا لا يكون حاشا لانه
 لا يسهى طعاما وان اكل دواء له حلاوة مثل الجلفجيين حش في يمينه لان له طعما ويصالح غداء
رجل حلف ان لا يأكل من طعام فلان فاكل من خله بطعام نفسه او زيتا او ملحا كان حاشا
 لانه اكل من طعامه. رجل حلف ان لا يأكل ملحاً فاكل طعاما ان لم يكن ملحاً لا يكون حاشا
 وان كان ملحاً كان حاشا كما حلف ان لا يأكل القفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعمه
 حش والافلا. وقال الفقيه ابو الليث رجل لا يحش ما لم يأكل عين الملح مع الخبز ومع شئ
 آخر لا يمينه ما كول بخلاف القفل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على
 انه اراد به الطعام الملح فهو على ذلك حلف ان لا يأكل خلا فاكل سكباجة لا يكون حاشا
 لانه لا يسهى خلا. حلف ان لا يأكل الحلو فاكل البطيخ لا يكون حاشا. رجل حلف ان
 لا يأكل عنباً فاكله ورعى بقشره وجبه وابتلع ماءه لا يكون حاشا وان رعى بقشره و
 ابتلع مائه وجبه كان حاشا لانه اكل الاكثر منه. ولو حلف ان لا يأكل شهيداً فاكل
 العسل لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي والشهد اسم المختلط. ولو حلف
 ان لا يأكل بقللاً فاكل بصلاً لا يكون حاشا الا اذا نواه. رجل حلف في رمضان ان لا يتعشى
 الليلة فاكل بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشا لانه لم يتعش بل شح فلا يكون
 حاشا. كما لو حلف ان لا يتعدى اليوم فاكل بعد انقضاء النهار لا يكون حاشا
رجل قال لا أدريته ان لم تتعشى الليلة فعبدى هو فلم تأكل الا القليل راحاً. كان حاشا.

لان القيمة الواحدة لا تكون عنشاء رجل حلف ان لا يأكل حراما فاكل حراما او خبزا ^{انغصبه}
 حنت في يمينه فان باع الغصب بشيء واكل ذلك الشيء لا يحنت لان الثاني ليس حرام
 مطلقا وان غصب خنطة فطحنها ان اعطاه مثلها قبل ان يأكل لا يحنت في يمينه
 لانه ملكها باداء الضمان وان اكلها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضيه عليه حنت
 في يمينه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان وقالوا فيمن غصب ~~سلما~~ فاكله وقد كان
 حلف ان لا يأكل لا يحنت في قول ابي حنيفة ربح لانه اسلمته لك فاصبح فصار اكله مال
 نفسه ولا اعتماد على هذا لان بالاستهلاك لا يملك لها الغصب خصوصاً الى اصل
 ابي حنيفة ربح فان عنده الغصب بعد الهلاك باحاشا لانه ملك المالك حتى لو صالح
 على اضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن ^{الخنطة} وطحن القيمة اذ لو كان
 صلحا عن القيمة لا يجوز كما لو صالح بعد قضاء الاصل على اكله لا يحنت من قيمة ولا لانه لو صار
 مالا كان الموضع لا يتصور اكل مال الغير وقد قال الله تعالى ^{الذين ياكلون}
 اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا واول عليه السلام كل لحم نبت
 من الحرام فالنار اوله به رجل معه دراهم فحلف ان لا يأكلها فان جرى بها دنانيرا
 وقلوسا ثم اشترى بالدنانير او بالقلوس طعاما فاكله قال به قارح يكون حانتا
 في يمينه وان حلف ان لا يأكل هذه الدراهم او الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع
 العرض بطعام فاكله لا يكون حانتا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى
 بالشعير طعاما فاكله لا يكون حانتا قال اذ حلف على ما لا يأكل ان لا يأكله ^{شترى}
 به شيئا مما يؤكل واكله حنت وان حلف على ما يؤكل ان لا يأكله فاشترى ما لا يؤكل
 فاكله لا يكون حانتا رجل حلف ان لا يأكل من مال فلان ثم تناهد فاكل الحالف لا
 في يمينه لانه يعد اكله مال نفسه عرفا رجل حلف ان لا يأكل من هذا الطعام مادام

في ملكه ماع بعضه ثم اكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رح لا يحث في يمينه قال
 المصنف رح وهذا مما يصح اذا حلف ان لا يأكل هذا الطعام. وأما اذا حلف ان لا يأكل
 من هذا الطعام ينبغي ان يحث رجل حلف ان لا يأكل من مال فلان فمات المملوك عليه
 نوره الخالف وكل قال نصير رح حث في يمينه وقال غيره لا يكون حاشا اذا لم يكن له
 وارث سواء اوقفوا الميراث لانه اكل مال نفسه رجل حلف ان لا يأكل من مال ابنه
 وبنيه ما حب من خل قال عصام رح ان كان الابن كبيرا يقاسمه ثم يأكل نصيب نفسه
 وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه ويستري نصيب الابن فيأكل قال المصنف
 رح وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكلف وله ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك
 بمنزلة القسمة واحدا اشركين في المكيل والموزون منفرد بالقسمة اذا كان اجنبيا
 فالاب اولى رجل حلف ان لا يأكل هذا الشيء فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف رح
 ان كان الشيء يمكنه ان يأكل كله في عمره لا يحث باكله بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعض
 ما لا يمكن اكل كله في مجلسه يحث في يمينه وهو الصحيح حلف ان لا يأكل اللبن نظيف
 به ارزا فاكله قال ابو بكر البخاري رح لا يحث في يمينه وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى
 عينه كما لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فالتخذ به سكاية واكلاها لا يحث في يمينه رجل
 حلف ان لا يأكل هذا اللبن فجعله جندوا كله لا يحث في يمينه لان ينوي اكل ما يتجدد
 منه وهو كما لو حلف ان لا يأكل من هذا الخنطة فاكل خبرها او سويقها لا يحث
 في قول ابى حنيفة رح وانما يحث باكل الخبر في قول صاحبيه رح لان عين الخنطة لا يؤكل
 عادة فانصرف اليهين الى خبرها رجل حلف ان لا يأكل السمن فاكل سويقا ملتوتا
 بالسمن ذكر في الاصل ان كان السمن مستبينا بحيث يجد طعمه كان حاشا في يمينه
 لانه ليس بمستهلك وذكر الحام في المختصر ان كان السمن مستبينا بحيث لو عصر سميلا

منه السم من حيث وان لم يكن كذلك لا يبحث وان وجد طعمه قال المصريح وينبغي ان يكون
 الجواب في مسئلة الادز على هذا التفصيل. ولو حلف ان لا يتناول هذا اللبن فخلطه
 بالماء او بالخبث ان كان المحلوف عليه غالبا حثت في يمينه وان كان مغلوبا لا يبحث لان
 المغلوب في مقابلة الغالب كالمستهلك. وان استويا حثت استحقاقا ثم عن محمد ر^ح
 الاصل ما يدل على انه يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعا
 وعن ابي يوسف ر^ح يعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعا غالبا او مغلوبا وقيام احد^{ها}
 لا يكفي ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء ولو حلف ان لا يشرب لبن هذه البقرة وخلطه بلبن
 بقرة اخرى فعند ابي يوسف ر^ح هذا وما لو خلطه بالماء سواء. وعند محمد ر^ح الجنس
 لا يغلب الجنس فيبحث على كل حال رجل حلف ان لا يأكل اللحم كله حراما كان او حلالا
 شيا كان او مطبوخا او مشويا حثت في يمينه الا السمك. وعن محمد ر^ح كل ما يسكن الماء
 لا يبحث باكله والكبد والطحال وجميع ما كان في البطن كالكرش ونحوه لحم قتل هذا في بلد
 يباع ذلك مع اللحم. وان كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون
 لحما والرأس والاكارع لحم في يمين الاكل وليس بلحم في يمين الشراء وشحم البطن ليس بلحم
 والالية ليست بلحم ولا شحم. وشحم الظهر لحم اذا حلف ان لا يأكل شيئا فاكل شحم الظهر وهو
 اللحم السمين لا يبحث في قول ابي يوسف ر^ح ويبحث عندهما رجل حلف ان لا يشرب من داء
 فلان فاكل منها شيئا قال محمد بن سلمة ر^ح يبحث في يمينه لان المقص من هذه اليمين الامتناع
 عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يبحث في يمينه الا ان يتوهم جميع المأكولات
 والمشروبات قال رضي هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ان هذا فلان هيج
 حين فخورم يتناول المأكول والمشروب رجل وضع لقمه في فمه فقال له رجل ان اكلتها فاموت
 طالق فقال له اخر ان اخرجهما فعبدى حر قالوا يلقيه بعضها وياكل بعضها ولا يبحث احد^{ها}

رجل حلف ان لا يأكل هذا البيضه لا يحنت ما لم يأكل كلها. ولو حلف ان لا يأكل
 النحل الذي في هذه الحاسبة فاكل بعضها حنت لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه رجل
 حلف ان لا يأكل من لبن هذه البقرة فاكل من مجيضمها حنت. وان اكل مرة اخذت
 من مجيضمها لا يحنت. رجل حلف ان لا يأكل او حلف ان لا يشرب فذاق شيئا بلسا
 ولم يدخله جوفه لا يحنت في يمينه. رجل حلف ان لا يأكل طيبخا ان نوى جميع المطبوخات
 فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استحسانا. قالوا هذا اذا طبخ
 اللحم بالماء اما القلية اليابسة لا تسمى طيبخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المربة مع
 الخبز ولم يأكل اللحم كان حانتا. رجل حلف ان لا يأكل من هذه الخبطة ان نوى تأكلها
 حيا فهو على ما نوى وان لم ينوشها فاكل من خبزها لا يحنت عند اي مجيضة رج
 وعند صاحبها رج يحنت. وان اكل عين الخبطة هل يحنت عند هماذا الصحيح
 انه يحنت واليه اشار في الجامع الصغير. وان اكل من سويقها لا يحنت عند ^{بعضه}
 وراي يوسف رج وهو الظاهر من قول محمد رج. وان حلف ان لا يأكل من هذا الدقيق
 فاكل من خبزه حنت عندهم. وان اكل عين الدقيق اختلفوا فيه. والصحيح انه لا ^{يحنت}
 ولو حلف ان لا يأكل طعاما فاكل خبزا او فاكهة او غيره ذلك مما يؤكل على وجه النظم كان
 حانتا. وان اكل ما له طعم لكن لا يؤكل على وجه النظم كالسقمونيا ونحو ذلك لا يحنت في
 يمينه. ولو حلف لا يأكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام اكله غيره او مات
 الخالف حنت في يمينه. وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم فبات الخالف
 قبل مضي اليوم لا يحنت بالاجماع. وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنت
 قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو غلبها لا يجوز واذا مضى اليوم
 اختلفوا فيه. قال ابو حنيفة ومحمد رج لا يلزمه الكفارة. وقال ابو يوسف

رجل يارمه الكهارة وعلى هذا الخلاف إذا قال والله لأقضي دين فلان غدا فقصه
 اليوم أو وهبه منه أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رجل يحنث ولو مات المطلق
 لا يحنث بالإجماع، وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق أو عتاق رجل حلف أن
 لا يأكل الشواء فهو على اللحم إلا أن يسوي كل مشوي فإن أكل بيضة مشوية كان حائثا
 رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئمه له فاشترى الحالف منه الطعام أو هبته فلان
 من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه، ولو حلف أن يأكل من
 خبز فلان الحجاز فأكلم من خبزه بعد ما اشترى كان حائثا في يمينه، رجل حلف أن
 لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئا من فلان أو وهبه له فلان فأكلم لا يحنث في يمينه
 ولو ورث الحالف من محلول عليه فأكلم كان حائثا في يمينه، ولو حلف أن لا يأكل من
 مال أبيه فمات الأب أو رثه الحالف، وأكل لا يحنث الحالف وهو الصحيح قد ذكرنا
 ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو هبته له فباعه وأكل
 ثمنه لا يكون حائثا، ولو باعت فلانة غزلا أو دفعت إليه الثمن فأكلم الحالف يحنث
 في يمينه، رجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشجار والده فتناول في بيت والده كسب وهو
 ملقاة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يحنث في يمينه، وقال القاضي
 الإمام أبو علي النسيف لا يحنث في يمينه، وقال الفقيه أبو بكر البلخي لا يحنث في يمينه
 الكسرة بحال يعطى مثلها للفقير كان حائثا أو لا فلا رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان
 فشرى من ماء الحمى الذي وضعه على الطريق قال أبو بكر البلخي لا يحنث في يمينه
 رجل حلف أن لا يأكل من حمى فلان فتناول من ماء حمى فلان لا يكون حائثا في يمينه قيل
 هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث، رجل حلف أن لا يأكل شيئا مما حمل فلان يعني
 أوردته فلان فأكلم من حمى حمى فلان قالوا لا يكون حائثا، رجل حلف طائفا أو مكرها أو شيئا

كذا ولا يشرب كذا ثم أكره في أكل حنث، وكذا لو أكل بعد ما انغم عليه أو جن، وإن أوجر
 أو صب في حلقه مكرها لا يحث في يمين الشرب، رجل قال والله لا أذوق طعاما ولا شربا فذا
 أحدهما كان حاشا، ولو قال والله لا أذوق طعاما وشربا فذا في أحدهما لا يحث، وقال أبو القاسم
 الصفار رجح يحث في يمينه لأن المراد من مثل هذا الكلام في العرف نفى كل واحد منهما، وقال
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح ينوي في ذلك فإن لم ينو شيئا لا يحث بلفظهما وعليه
 الفتوى، رجل حلف أن لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فاكل
 لحم البقر قال بعضهم يكون حاشا وقال بعضهم إن حلف أن لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس
 حث وإن حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر لا يحث، وهذا أصح من الأول قال
 رجح ينبغي أن لا يحث في الفصلين جميعا لأن الناس يفترون بينهما وهو كما لو حلف أن لا يأكل
 لحم الشاة فاكل لحم الغنم، رجل قال كلما أكلت اللحم فله علي أن أتصدق بدينار عن أبي يوسف رجح
 أن عليه في كل لقمة درهما وكذا لو قال كلما شربت الماء فله علي درهم يلزمه بكل نفس درهم
 رجل حلف أن لا يدوق الخمر فاكل خبزا عجن بهم قال شدد رجح لا يحث في يمينه كما لو حلف
 أن لا يدوق الزيت فاكل خبزا عجن بزيت لا يحث، رجل قال أن أكلت من خبز الذي عالم أتزوج
 فاطمة فكل امرأة أتزوجها مني طالق ثم تزوج امرأة يقر لها فاطمة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رجح طلق التي تزوجها لأنها لم تنص ومعرفة فانه لم يقل فاطمة هذا ولم ينسبها إلى
 الأب والجد ويدون ذلك لا يحصل التعريف فبقيت فكرة الأذى كان قبل ذلك ما يدل على
 التعريف، رجل حلف أن لا يأكل خبزا فاكل ثريد لا يحث في يمينه لأنه ليس بخبز مطلقا، وكذا
 لو اكل لأكشة لا يحث في يمينه، رجل حلف أن لا يأكل حرة فاكل مسبوس أب أو لطة لا يكون
 حاشا، رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر وطبخت امرأة وأكل
 الحالف قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح حث في يمينه لأن الفلفل هكذا

يوكل فيحنت الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا رجل حلف ان
 لا يأكل البطيخ فاكل من حمله قالوا لا يحنت فيمينه منهم الشيخ الامام ابو بكر بن
 الفضل ربح وهذا اذا كان بحال لا يسه بطيخا رجل حلف ان لا يأكل من كرم فلان
 شيئا هذه السنة قالوا يقع يمينه على اثني عشر شهرا قال المصريح وينبغي ان يكون
 على بقية السنة التي هو فيها كما لو حلف ان لا يكلم فلان هذه السنة او قال الله
 على ان اصوم هذه السنة الا ان ينوي اشي عشر شهرا رجل حلف ان لا يأكل ربا
 فاكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشا في يمينه لانه مغلوب
 مستهلك الا ان يكون الرب قائما بيمينه على العصيدة رجل حلف ان
 ان لا يأكل من هذا الدقيق فاتخذ منه خبيصا قالوا يخاف ان يكون حاشا
 خبز القطائف كنت لك رجل قال ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته طالق
 وان امر ياكله اليوم فامته حرة فاكل نصفه اليوم لا يحنت في الطلاق ولا في
 العتاق لان الرغيف مما يوكل في مجلس واحد فكان شرط الحنت اكل
 الكل او ثرك الكل ولم يوجد رجل قال هذا الرغيف علي حرام فاكل بعضه
 ذكر في المجرد عن ابى حنيفة ربح ان عليه كفارة اليمين قال منشا تخارج الصحيح انه
 لا يكون حاشا لان قوله هذا الرغيف علي حرام بمنزلة قوله والله لا اكل هذا الرغيف ولو
 قال هكذا لا يحنت باكل البعض رجل حلف ان لا يأكل من كسب فلان فاصير انسان
 لفلان بشي فاكل الحالف منه حنت لان الموصي له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبا
 وان ورث فلان ما الا فاكل الحالف منه لا يحنت لانه ملكه بغير ضعه فلا يكون كسبا ولو وهب المحلوف
 عليه الحالف طعاما فقبل وقبض ثم اكل لا يحنت لان الحالف كل كسب نفسه وكذا الواصير له
 المحلوف عليه لا يحنت لما قلنا وان ورث الحالف من المحلوف عليه واكله حنت لان كسب

المحلوف عليه انتقل الى الخالف لا يصنع فيه بقى كسبا للمحلوف عليه. حلف
 ان لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرع فاكل الخالف حنت. رجل حلف ان لا يأكل
 مما يبيعه به فلان يعجز من الطعام وغيره فباع الخالف الى المحلوف عليه نجما
 ليطبخه فالتقاء المحلوف عليه في قلبه والقرية فيه قطعة من كرش فطبخ القدر
 فاكل الخالف من المرقعة قال محمد ربح لا اراد حاشا اذا القرية فيه المحلوف عليه مالا
 يطبخ وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرقعة فاكل الخالف يكون حاشا. رجل
 حلف ان لا يأكل لحم هذا الجمل فاكل بعد ما صار كيشا يحنت والظاهر وذكره الشيخ ما يدل
 عليه لا يحنت. ولو حلف ان لا يأكل هذا الحمد جنة فاكلها بعد ما سيطخت اخلاصا فيه
 والصحيح انه لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا يأكل هذا العنب فاكله بعد ما صار زيبا
 او حلف ان لا يأكل هذا الرطب او البسر فاكله بعد ما صار تمرا لا يحنت في يمينه وكذا
 لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فاكله بعد ما تقنت لا يحنت لانه لا يسمى خبزا. حلف ان
 لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عصيره او خله او ربه او فلا تجده او ما تشبه ذلك لا يكون
 حاشا. ولو اكل من عنبه او زبيبه او خوخه او كثراه يابس او غير يابس كان حاشا لان
 عين هذه الاشياء يخرج من الكرم من غير ان يتعلق حصوله بصنع للعبيد. ^{الاول} فاما القسم
 لا يخرج من الكرم من غير صنع. حلف ان لا يأكل من هذه المبطخة فاكل منها احد جنة
 او بطيخة كان حاشا. كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها. حلف ان
 لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاشا. ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او لا يدخل دارا اشتراها فلان او لا يسكن دارا ^{اشترها}
 فلان فاشترى فلان مع غيره دارا او ثوبا فلبس الخالف او دخل او سكن لا يكون
 حاشا لان نصف الثوب لا يسمى ثوبا ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام

رجل قال لا يأكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة او نحوها كان بارا. وان تراك ثلث حبات
 كان حائشا. وكذا لو حلف لا يأكل هذا الرغيف فاكله الاكسرة كان بارا الا ان ينوي
 ان لا يتناول شيئا من الرمانة ولا شيئا من الرغيف. رجل قال لا امرأتين له ايتهما اكلت
 هذه الرمانة فهي طالق فاكلتاها جميعا لم تطلق واحدة منهما لان شرط الحنث ان تاكل
 الواحدة جميع الرمانة. رجل حلف الا يأكل من خبز فلان فاكل من خبز بيده وبين غيره
 حنث. ولو قال من رغيف فلان لا يحنث. رجل حلف ان لا يأكل جوزا ولو زاوله فاستقا
 فاكل منه الرطب واليابس كان حائشا. وكذا لو حلف الا يأكل خبيصا يحنث باكل
 اليابس والرطب ولو حلف ان لا يأكل تمرا فاكل قسبا لا يكون حائشا لان القسب هو
 اليابس من التمر ولو حلف ان لا يأكل تمرا فاكل جيسا كان حائشا لان الجيس هو
 في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل. وكذا لو اكل عصيدة كان حائشا لبقاء اسم القوم ولو حلف ان
 من هذا السمسم فاكل من دهنه لا يكون حائشا وكذا لو حلف ان لا يأكل من هذا اللبن
 فاكل من اقطه او بصله لا يكون حائشا وكذا لو حلف ان لا يأكل من هذا الدجاجة فاكل
 بيضها او فرجها لا يكون حائشا وكذا لو حلف ان لا يأكل من هذه البيضة فاكل من فرجها لا يكون
 حائشا. ولو حلف ان لا يأكل غلة ارضه فاكل من ثمن الغلة كان حائشا. فان نوى ان لا يأكل
 عين ما يخرج من الارض كان مدينا في القضاء. رجل حلف ان لا يأكل الخنطة فاكل
 شعيرا في رجاها حبات خنطة حبة حبة كان حائشا. وان اكلها حفنة حفنة قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يكون حائشا الا ان يكون الغلبة
 للخنطة. رجل حلف ان لا يأكل من طبع فلانة فتسخت له فدر اطبخها
 غيرها فاكل الحالف لا يكون حائشا حلف ان لا يأكل فاكهة فاكل من ثمار
 الاشجار كالنخاع والاجاص والخوخ والشمش ونحوها كان حائشا. وكذا

التوت والبطيخ. وأما العنب والرومان والرطب ليست من الفواكه في قول أبي حنيفة رحمه الله
وقال أصحابه فاكهة. والزبيب والتمر وجب الرومان إذا يبس لا يكون فاكهة. وقيل الزبيب
والتمر من الفواكه اليابسة. وعن أبي يوسف رحمه الله واللوز والعناب فاكهة. وكذلك الجوز. وعن محمد بن
اليابس من الجوز لا يكون فاكهة. والقشاة والخيار والجوز ونحو ذلك ليست بفاكهة. وإن حلف
أن لا يأكل فاكهة يابسة فاكل اللوز والجوز ذكر في الأصل أنه يكون حاشا. قالوا هذا في غيرهم
أما في عرفنا لا يكون حاشا. وعن محمد إذا حلف أن لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة
الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث باكل اليابس. وإن كانت اليمين في غير وقت الرطب
فهو على اليابس استحسانا. وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ولو حلف
أن لا يأكل إذا ما لم يوشى فاكل النخل واللين والزبيب والتريل وما تشبه ذلك مما يكثر
بالخبز ويصطبغ به يحنث عند الكل. وأما الحنث والبيض والسمك واللحم المطبوخ والاشياء
ذات ليس بآدم في قول أبي حنيفة رحمه الله يوسف رحمه الله. وقال محمد بن وهور رواية عن أبي يوسف
رحمه الله في الآمال بآدم وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله وأختلف المناخرون في البطيخ والعنب قال
بعضهم هو على الاختلاف أيضا. وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الشيخ رحمه الله هو ليس بآدم
عند الكل هو الصحيح. رجل حلف أن لا يأكل اليوم إلا رغيفا فاكل رغيفا مع النخل أو الزبيب
أو العلاء رطب أو اللين لا يكون حاشا لأن الاستسقاء يقتضيه المحاسة في المعنى المطلوب
وهذه الاشياء لا تخافس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الأكل. رجل حلف أن لا يأكل
من طعام فلان فاكل من خله أو ملحه أو كاهنحه أو بصله أو زيتاه مع طعام نفسه كان
حاشا في قول محمد رحمه الله. وكذلك في قول أبي يوسف رحمه الله. رجل قال إن اكلت من مال ختي
فأمراته طالق فدفع اليه من عجيين ختنه فجعله في عجيين آخر وخبره واكله لا يكون حاشا
رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شرابه فاكل ماء وملح

للمخوف عليه وجعلها في عجين واكل من ذلك الخبز لا يحنت لانه صار مستهلكا
 رجل حلف ان لا يأكل من لبن هاتين الشاتين فاكل من احداهما او قال لا اكل من لبن
 هذا الغنم فاكل من لبن شاة واحدة كان حاشا. وكذا لو قال والله لا اشرب من ماء هذه
 الانهار فشرب من ماء نهر واحد كان حاشا. ولو حلف ان لا يأكل هاتين البيضتين لا
 يحنت حتى يأكلهما وكذا لو حلف ان لا يأكل هذا البيضة لا يحنت حتى يأكلها. قال محمد ^{بشيء} كل
 يأكله الرجل في مجلس واحد ويشرب شربة واحدة فالحلف على جميعها لا يحنت باكل البعض
 وكل شيء اذا حلف على الواحد منه يحنت في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر فانه يحنت
 في قليلة. رجل قال لامرأتين له ان اكلتا هذين الرغيفين فعبء حرقا كلت كل واحدة
 منهما رغيفا او اكلت احداهما الرغيفين الاشياء اكلت الاخرى الباقية عتق عبده. رجل
 حلف ان لا يأكل ارضا فحسب من الارض حسوا لا يكون حاشا لان ذلك ليس باكل. قال
 اذا حلف على اكل ما يؤكل لا يحنت بالشرب. وكذا لو كانت اليمين على العكس هذا اذا
 كان بالعربية. وان كان بالفارسية كان حاشا لما قلناه. رجل حلف ليعدين امراته اليوم
 بالف درهم فاشترى رغيفا بالف درهم وغدا ما كان بارا رجل قال لغيره والله لا اكل من طعاما
 شيئا فان اكلت منه شيئا فهو علي حرام فاكل من طعامه لقمة حنت في اليمين الاولى فان عاد
 واكل حنت في قوله فهو علي حرام ويلزمه كفارتان. رجل اكل شيئا سيرا فقال له رجل آخر
 تغديت فقال عبده حر ان كان تغدي قالوا لا يكون حاشا حتى يأكل اكثر من نصف الشئ
 حلف ان لا يبل وق في منزل فلان طعاما ولا يشربا فاندق فيه شيئا ادخله فيه ولم يصل اليه
 جوفه كان حاشا وهو على الذوق. وان كان قال له رجل تغدي عندي اليوم فحلف ان
 لا يذوق في منزله طعاما ولا يشربا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق. رجل قال
 انحر علي حرام والخنزير علي حرام اختلفوا فيه والصحيح انه يكون يمينا. وذكر الناطقة انه

إذا أكل من الخنزير لمة وشرب من الخمر شربة يلزمه الكفار ثمان، رجل حلف أن لا يأكل
حراماً فاشترى بذرهم الغضب طعماً ما وكل لا يكون حائناً، قال الفقيه أبو الليث
الحرام المطلق في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه

فصل في اليمين على الشرب

رجل حلف أن لا يشرب بنبيذ زبيب فشرب بنبيذ المشمش كان حائناً لأنه زبيب
رجل حلف أن لا يشرب هذا الماء فامجد فأكله لا يكون حائناً فان ذاب وعاد ماء
فشرب كان حائناً، رجل حلف أن لا يشرب من قدح فلان فصب من قدح فلان على يديه
وشرب لا يكون حائناً لأن الشرب من القدح أن يصب منه على القدح، رجل حلف
ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث
أو إلى ربع كان باراً، رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره
مرة وفي بستانه مرة قالوا إن كانت الضيافة واحدة كان حائناً، رجل حلف أن لا يشرب
ماء فشرب ماء القلية لا يكون حائناً لأنه ليس بماء مطلق بمنزلة ماء العضبان
رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في بومها أو في ضياعها قالوا إن
في عمران القرية أو في كروم متصلة بالقرية كان حائناً، وإن شرب فيما لا يكون متصلاً
بالعمران لا يكون حائناً، رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه
ودخل جوفه قالوا إن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائناً فان شرب بعد ذلك كان حائناً
ولو صب فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنته، رجل عاقبته امرأته في شرب المسكر
نقال أن تركت شربه فعلى كذا فمادام يعزم أن لا يترك شربه إلا أنه لم يشرب لا يكون
حائناً، رجل حلف أن لا يشرب شراً بيسكر منه فصب شراباً بيسكر في شراب لا
يشرب منه إن كان المختلط بمحال لو شرب منه يسكران حائناً، رجل حلف بطلاق

أمر أنه ان لا يشرب الخمر مادام ببخارا فخرج القصر المجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح ان نوى بقوله مادام ببخارا اقامة السكينة وكان سكنا ببخارا
 كان حاشا وان نوى اقامته ببذنه فاذا خرج القصر المجوس لا يقع اليمين وان لم يكن له
 نية فخرج بنفسه كفاه رجل حلف ان من نبيذ خورم قال الشيخ الامام هذا رح هو على النية لان
 شارب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار ولو قال اكرمي خورم قال رح هذا يقع على كل مسكر
 كان او لم يكن وقال القاضي الامام ابو علي الغسفي رح في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر
 من ماء العنب نيا كان او مطبوخا واسم حي يقع على الخمر خاصة وسيك يقع على كل مسكر من
 العنب ايضا وعليه الفتوى رجل حلف ان لا يشرب خمر او لا مثلثا ولا كذا واكلا من
 الاشربة تشرب واحدا منها كان حاشا كما لو قال والله لا اكل خبزا ولا لحما فاكل احدهما كان
 حاشا ولو عطف ولم يعد حرف النفي قال لا اشرب خمر او مثلثا وكذا فكذلك الجواب رجل حلف
 ان لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فجاء فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزا او
 جودا باواكل الحالف من الجودا الذي اصابه دسم اللحم كان حاشا وكذا لو حلف ان لا يأكل
 مما يجي به فلان فجاء فلان بجم فطبخه واكل الحالف من تلك المرققة وفيه طعم اللحم
 كان حاشا رجل خاصته امرته من جهة تشرب الخمر فحلف ان لا يشرب خمر او
 هذا الجنس ثم قاء فاكل قيئه لا يكون حاشا رجل قال بالفارسية اكر كسيرانبيذ دهم
 فامرته كذا فاليمن على ما نوى ان نوى السقي لا يحتسب بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحتسب
 بالسقي وان نوى شيئا فان دفع وسقي كان حاشا في يمينه رجل قال لعبد ان سقيت
 البهار فانت حر فذهب العبد بالبهار الى الماء فلم يشرب عتق العبد لانه سقاه وان
 اشرب حلف ان لا يشرب من هذا الماء العذب فصب في ماء ما في فغلب الماء فشرب
 لا يحتسب وكذا لو حلف على الماء المالح فصبه على العذب ولو حلف ان لا يشرب

لبن المعز واخذ لبن المعز وخلطه بلبن الضأن ولبن الضأن غالب فشربه لا يحنث
 ولو حلف على مغزيعيهما ان لا يشرب لبنهما فخلط لبنها بلبن ضأن ولبن الضأن غلب
 ثم شربه كان حائثا بخلاف غير المعين. ولو حلف ان لا يشرب اللبن فخلط لبن النعم
 بالماء ان ظهر لون اللبن وطعمه كان حائثا. ولو حلف ان لا يشرب من هذا الحب فاخذ
 الماء من الحب باناء وشربه لا يحنث في قول ابي حنيفة ربح ما لم يضع فاه على الحب قيل هذا
 اذا كان الحب ملأنا فان لم يكن فاعترف منه وشرب يحنث في قولهم. وكذا لو حلف ان لا
 من هذه البئر او الحجرة فانه كانت ملأنا عند ابي حنيفة ربح لا يكون حائثا ما لم يضع فمه عليها
 وكذا لو حلف ان لا يشرب ماء زمزم فشرب ماء زمزم باى وجه شرب كان حائثا. وان صب
 ماء زمزم في ماء اخرى تهر فيه الغالب. ولو حلف ان لا يشرب ماء السماء فاجتمع المطر في
 مكان فشرب كان حائثا باى وجه شرب ولو حلف ان لا يشرب من الفرات فشرب منه كوا
 كرها كان حائثا في قولهم وان اخذ الماء بانية او اعترف او سقاء غيره لا يحنث في قول ابي حنيفة
 ربح ولو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات لا يحنث في قولهم ولو حلف ان لا يشرب من ماء
 الفرات فشرب من ماء الفرات بانية او با الاعتراف او كرها او شرب من نهر يأخذ الماء من
 الفرات كان حائثا. وان شرب من نهر لا يأخذ الماء من الفرات وانما يأخذ من وادى
 آخر كالدجلة ونحوها لا يكون حائثا ولو حلف ان لا يشرب ماء فلانا ومن ماء فلات فشرب
 ماء عدنا من دجلة او نحوها كان حائثا. رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب
 او عنقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفة ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل
 العصير في حلقه كان حائثا في الوجهين. قال رضي هذا في عرفهم. اما في عرفنا فينبغي ان لا يكون
 حائثا لان ماء العنب لا يصح عصيرا في اول ما يعصر رجل حلف ان لا يشرب العنب انما
 وليد ينوي ان كانت اليدين على الخمر قال رضي في عرفنا يقع اليدين على كل مسكر رجل قال لا

وفي يد هاتلج من ماء ان شربت هذا الماء او وضعته او صببته او اعطيت به
 ايسانا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوبا او قطنا حية تنشف الماء قال رضى وهذا
 اذا قال في يمينه او شيئا منه فان لم يقل او شيئا منه فشرب البعض وصبت البعض
 لا يكون حاشا. رجل عوثب على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا
 الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعايه كلام الناس

فصل في اللبس والكسوة والخياطة

رجل حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها ان نوى ^{الغزل}
 لا يكون حاشا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف ان لا يشرب الماء
 ونوى جميع المياه تصح نيته وان نوى ما لا يمكن. ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من
 غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها لا يكون حاشا وان كان غزل غيرهما جزء من
 مائة جزء سواء كان غزلهما مختلطا او كان غزل كل واحد منهما في طرف. وهذا كما لو
 حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حاشا.
 ولو حلف ان لا يلبس من شمع فلان فلبس ثوبا يشبه فلان مع غيره كان حاشا
 ولو قال ثوبا من شمع فلان فلبس ثوبا يشبه فلان مع غيره ان كان يشبه واحد
 فشمعه اثنان لا يكون حاشا. وان كان ثوبا لا يشبه الا اثنان فلبس كان حاشا
 ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها
 كان حاشا وان كان غزل فلانة خيطا واحدا. ولو حلف ان لا يلبس من شمع فلان
 فلبس ثوبا يشبه غلمان فلان ان كان فلان يفسخ بنفسه لا يكون حاشا وان
 كان لا يفسخ بنفسه يكون حاشا. ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فلبس
 ثوبا خيط غزل فلانة لا يكون حاشا. وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها

ولو لبس ثكّة من غزل لها حنث في قول أبي يوسف ربح ولا يحنث في قول محمد ربح
 والفتوى على قول محمد ربح. ويكره لبس الثكّة من الحرير في قولهما جميعاً لأنه مستعمل
 للحرير وإن لم يكن لابسا ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائشا في عين
 اللبس ولا يكره. وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا. وكذا الرقيق عند البعض
 والرقعة التي يقر لها بالفارسية سبان إذا كان من غزلها روى عن محمد ربح
 أنه يكون حائشا وإذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والرقيق أيضا لأنه
 لا يسمى لابسا. وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف غرقة من غزلها
 قد شربين ووضع على عورته لا يكون حائشا لأنه لا يسمى لابسا. ولو لبس من
 غزلها قد نسوة أو شبكة يقال لها غلوتة كان حائشا. وكذا المجوهر. ولو حلف
 أن لا يلبس ثوبا من غزل فلأنه فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشا لأنها ليست
 بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وإن لم يقل ثوبا فتم بغزلها كان حائشا. وقال بعض الناس إذا
 رقع قميصه بخرقة من غزلها لا يكون حائسا سواء قال لا يلبس من غزلها أو قال لا يلبس
 من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلا يبلغ الثوب السرة ولم يدخل يده في كمه وحلته
 بعد تحت اللباس كان حائشا لأنه لا يلبس ولو حلف لا يلبس السراويل أو الخفين أو أدخل أحدهما
 رجليه في السراويل أو لبس أحداً خفيه لا يكون حائشا ولو حلف أن يلبس هذا الثوب
 فالتفت عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البلخي ربح لا يكون حائشا. وقال الفقيه أبو الليث
 ربح وعن عيسى بن إبان ومحمد ربح أنه يكون حائشا. قال الفقيه العباس بن أبي العباس إن كان يلبس
 وإن التفت عليه وهو نائم فلما انتبه الفقه من نفسه لا يكون حائشا وإن تركه حتى استقر
 عليه كان حائشا. ولو التفت عليه وهو منძبه حنث عليه. ولم يعلم كذا قال أبو نصر
 ربح. ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كذا ربح. إذا كان حائشا لأنه يلبس

ولو قال اكر ريشته ثوبين من اند رايد فانت طالق فوضع يده على غزلها وخطبه فقيصا
لا يكون حاشا حكي عن ابي مطيع رح انه سئل عن هذا في اخر عمره فاشا براسه انه لا يقع
الطلاق قال الفقيه ابو الليث رح هذا دليل على ان المفتي اذا سئل عن مسئلة فحلف ^{سه}
بالجواب بلا او نعم يؤخذ بذلك بخلاف الوصية فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك
في الشهادة لان ذلك امر يتعلق باللفظ. وحلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة قلبيس
ثوبا من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حاشا لان العلم تبع محض لا يعتبر وكذلك الحلف
ان لا يلبس من غزل فلانة قلبيس ثوبا علمه من غزل فلانة لا يكون حاشا. وان كان في
الثوب شئ يسير غير العلم من غزلها كان حاشا. وكذلك لو لبس ثوبا علمه من الحرير لا يكره
ذكره النوادر ولم يقدّر العلم بشئ وعلى فقال لان العلم تبع محض وكذلك ذكره مشايخ الائمة
الشيخ رح في شرح السير لانه لا بأس بالعلم من الحرير ولم يقدّر العلم بشئ وعلى فقال
لان العلم تبع ولو لبس ثوبا لبسته من الحرير كره في ظاهر الرواية وقرئ في ظاهر الرواية بين
العلم في حكم الكراهة وجهه وان ما هو المقصود من لبس الثوب وهو دفع الحر والبرد
يتعلق تماما باللبسة فلا يكون اللبسة تبعا بخلاف العلم ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من
غزل فلانة فليس ثوب من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها في اخر الثوب او في اوله ففان
من الثوب ما هو من غزلها ولبسته فان كان يبلغ ازارا او رداه كان حاشا وان لم يبلغ ذلك
لا يكون حاشا. ولو لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما هو من غزل غيرها لا يكون
حاشا. ولو حلفت امرأة ان لا تلبس من غزل نفعيها ثوبا فلبست خمارا او مقنعة لا تحت
يحييها. وكن العمامة لان ذلك ليس بثوب وهذا لا يجوز في الكفاية الا ان تكون عمامة
لوانهت بها كانت ازارا او رداء او يقطع من مثلها قميص او سراويل فيح تكون
حاشا لان ذلك يجوز في الكفاية. حلف الرجل ان لا يدخل ثوبا من غزلها في سدره فانه

فباع الحالف ثوبا من امرأته واشترى بثمن الثوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه
 ابو جعفر ان اشترى بثمن الثوب لولده الصغير ثوبا يقضي بمثل ذلك الثوب
 حق الولد عليه كان حائسا سواء اشترى ثوبا لولده باذنها او بغير اذنها لانه
 قضى بثمن الثوب حقا على نفسه وهما ركانه اشترى الثوب لنفسه فيحسب
 وان اشترى لولد افضل مما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حائسا
 لانه لما اشترى باذنها صار مشتريا لها فان اشترى بغير اذنها كان حائسا لانه
 صار مشتريا بنفسه ولو قال لامرأته اكرسيما تومرا يكا رايد يا سهود و
 زيان من در ايد فكذا فباعته غزلها فاشترت بثمنه فقاعا وسقت زوجها
 لا يكون حائسا في يمينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سود و يانه لان الدخول
 في سود و يانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجب ولو قال اكرسيما تومرا
 يا كاركودة تومسود و زيان من در ايد فكذا فباعته والبست نفسها وصبياتها
 لا يحسب الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيء وكذا لو قضت دينها على زوجها بغير
 اذنه او علمت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك رجل حلف ان لا يأكل ثمن
 غزلها و هبت الثمن لابنها ثم وهب الابن للحالف فاشترى الحالف به شيئا
 واكل لا يحسب في يمينه وان اشترت هي قبل ان تهيب فاكل الحالف حلت لان
 في هذا الوجه اكل عوض ملكها ما كان اكلها ثمن غزلها اما اذا وهبت لابنها ثم وهب
 الابن للحالف فقد اختلف الملك واختلاف الملك كاختلاف الامين فلا يحسب
 امرأة حلفت ان لا تلبس هذه المقنعة فاتيها منها علم للمعزاة ثم نقص ورديها
 فتقنعت حلفت في يمينها لانها عادت مقنعة لا بصنعة جديدة فتقنعت كما لو
 حلف الرجل ان لا يجلس على هذا البساط فخبط جانباه وجعل يخرج اثم تقنعت

وعاد بساط الفجاس عليه كان حاشا رجل قال لامرأته ان نمت على ثوبك فانت طالق
فانتكأ على وسادتها وجلس عليها لا يكون حاشا وان اضطجع على فراشها او وضع جنبه
او اكثرت نومه على ثوب من ثيابها كان حاشا ولو قال لها اكر من ثيابي وشانم ازكار كرد
خولش فانت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها كرايا لئلا يسجد لها باجر فاخذ الاجر ونسيج
فلبست لا تحت لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من
الزوج فكذلك لان شرط الحشا الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست
بغير امره لا يكون حاشا لعدم الالباس رجل سأل محمد بن فقال لي حلفت باطلاق ان
لا الابس من غزل امرأته وكنت نائما على ملأه فجاءت المرأة والقت علي قميصها وهو من غزلها
ربسطت القميص علي قال محمد بن اخاف ان تكون حاشا قالوا لا الصحيح انه لا يكون حاشا
لان لم يلبس رجل قال اكر ثمنه فلان به مل بكارايد فامرأته كذا فباع كراياها واشتري
ثوبا اخر فلبسه قالوا لا يكون حاشا لان المراد من هذا لبس الثوب الا اذا نوى ان لا يغير
الي حاجته وان اتخذ منه شبكة واصطاد بها الصحيح انه يكون حاشا لانه استعمله
فيما يليق به رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهارته من غزلها ويطاؤه
من غزل غيرها كان حاشا وكذا لو لبس جوبا من غزلها ولو لبس ثوبا سدا من غزلها
او لحت من غزلها والباقي من غزل غيرها لو كملت اليمن علي ان لا يلبس من غزلها كان حاشا
وان كانت يمينه علي ان لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يكسو
عباء او لا يجعل لعلامه ثوبا فاعاده ثوبا عشرين او اعادة للسفر لا يكون حاشا لان
الثوب لم يصير ملكا للعلام الا ترى انه لو كاتبه كانت الثياب لله ولي ولو كان للعلام لا يعود
الي المولى للكتابة رجل حلف ان لا يلبس من غزلها فاشترى لها خمارا لا يكون
حاشا لان الخمار ليس بجامه ولو قال اكر ثرايكي بشيخ جيزي حرم فانت طالق كذا فاشترى

لها بالذم لا تطلق امرأة تريد أن تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية أكره قباء
 كما قومى برى أكون من يوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت
 لأنه ليس للفور رجل قال لامرأته ان بعث غزالك فانت طالق فباع غزالا ناس وفيها
 غزاله كان حاشا وان لم يعلم بذلك رجل حلف ان لا يلبس ثوب فلان فوضع قباءه على
 كتفه كان حاشا ان الرداء هكذا يلبس وان قال لا لبس قباء فلان فوضع قباءه على كتفه ولم يبد
 يديه في كفيه ذكر في المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابسا اللحيطة فعليه هذا الا يكون حاشا
 وان قال لا لبس هذا القباء فوضعه على كتفه ولم يبد يديه في كفيه كان حاشا في عينه
 لان المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء اما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف
 في الحين لغو فلهذا اذا حلف ان لا يلبس هذا الثوب فانزله اوارتدى كان حاشا
 ولو حلف ان لا يلبس قميصا فانزله بقيص اوارتدى او تعمم لا يكون حاشا ولو قال هذا
 القميص فانزله اوارتدى او تعمم كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه
 الحمل لا يكون حاشا لانه ليس بلا لبس بل هو حامل ولو حلف ان لا يلبس هذا العمامة
 فطرحها على عاتقه حنت ولو قال عمامة لا يصح رجل حلف ان لا يلبس غزالا فلبس ثوبا
 خالصا من خرا وكان سدا من القطن او البرسيم ومجتمه من الخمر كان حاشا وكذا لو حلف
 ان لا يلبس كنانا فلبس ثوبا خالصا من كنان او من قطن وكنان كان حاشا سواء كانت الكنان
 سدا او مجتمه ولو حلف ان لا يلبس خمر او ابريسما فلبس ثوبا سدا خمر او ابريسم
 لا يكون حاشا وان كان مجتمه خمر كان حاشا لان السدا اذا كان من الابرسيم والخمر
 او اللحية من الخرا والقطن يصير السدا مستهلكا باللحية لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن
 والكتان فان السدا في القطن والكتان لا يصير مستهلكا باللحية لان كل واحد منهما
 رقيق فيصير مستورا باللحية لا يرى ولو حلف ان لا يلبس ثوب كان فلبس ثوبا من

قطن وكتان لا يحنث كانت اللحية من الكتان او القطن. ولو حلف لا يلبس ثوب
 ابراهيم فلبس ثوبا من ابراهيم وقطن ان كانت اللحية من الانبرسيم حنث
 الا فلا. ولو حلف ان لا يلبس ثوب خرمن غزلها فلبس ثوبا سداه ابراهيم
 وحكمته خرمن غزلها كان حاشا. ولو حلف ان لا يلبس طيلسان صوف
 فلبس طيلسان لحمة صوف وسداه ابراهيم او قطن لا يحنث ولا يشبه الطيلسان
 غيره. حلف لا يلبس قطنا ولم يزل كرتوبا فلبس ثوبا من قطن وكتان حنث. ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا فلبس مسحا او طنفسة اذ وسادة لا يحنث ويحنث في عين الشرارة
 ولو حلف ان لا يلبس حليا فلبس سيفا حليا او منطقة مفضضة لا يكون حاشا
 وهو على حلي النساء رجل قال لامرأته والله لا لبس من غزلك ثوبا فلبس من غزلها
 سراويل احنث ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا يحنث في عينه
 ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما متفرقين لا يحنث حتى يلبسهما معا وكذا
 لو حلف ان لا ينام على فراشين لا يحنث حتى ينام عليهما معا ولو عينهما بالاشارة
 فلبسهما مجتمعهما او متفرقا كان حاشا. ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه
 قلنسوة فوضعها على راسه لا يكون حاشا. رجل حلف ان لا يلبس السواد فهو
 على الثياب ولو قال لا لبس شيئا من العسواد فانه يحنث في القلنسوة وغيرها
 رجل قال لغيره والله لا اكلمك مادام عليك هذا الثوب او ما كان عليك هذا
 الثوب فترجع الثوب ثم لبسه فكله لا يحنث ولو قال والله لا اكلمك وتلك
 هذا الثوب او قال والله لا ادخل هذا الدار وانت سداكها فخرج منها ثم عاد اليها
 اوزع الثوب ثم لبسه وكله كان حاشا. رجل قال لامرأتين له ان لبستما هذا من
 الدر بعين فبعدي خرفلبست كل واحد منهما درهما لا يحنث حتى تلبس كل

واحدة منهما الدرعين. وكذا لو قال ان كلتا هذين الرجلين ادخلتا هذين
 الدارين ولو قال ان كلتا هذين الرغيفين فاكلت واحدة منهما رغيفا ^{اكلت}
 احدهما الرغيفين الاشياء واكلت الاخرى الباقية كان حاشا رجل اوجب على نفسه ان ^{يلبس}
 الصوف حتى يموت يريد به العادة والخير فله ان يلبس غيره ليس هذا من القيمة بل ^{يكث}
 التهمة في اللباس والا ان سيوى بذلك اليمين فيكون يمينا رجل حلف ليقطعن
 ليوم من هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصا واحدا وخطاه ثم تنقه وخطاه مرة اخرى قال محمد بن
 حنث في يمينه. ولو كان حلف لياخطن منه قميصين والمسئلة بحالها قال محمد بن
 بري في يمينه. ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع قميصا وخطاه ثم تنقه ثم قطعه
 قميصا اخر على غير ذلك القطع بري في يمينه رجل حلف ليقطعن من هذا الثوب قميصا
 سرا ويلا فقطع منه قميصا ثم قطعه سرا ويلا بري في يمينه لان شرط البر أن يقطع الثوب
 قميصا وسرا ويلا وقد وجد لان اسم الثوب لا يزول بجعله قميصا. ولو حلف ليقطعن
 من هذا القميص قباء وسرا ويلا على الترتيب كان حاشا لان اسم القميص يزول بجعله قباء
 رجل حلف ان لا يلبس هذا الثوب فقطعه سرا ويلين ولبسهما على التعاقب لا يحث
 لاحدا اسم الثوب مطلقا لا يتناول السر ويل فلا يحث كما لو اتخذه جوارب او لدسوة
 وليس فانه لا يكون حاشا ولو اتخذه منه قميصا ولبس حنث وكذا لو اتخذه منه قميصا وفصل ^{منه}
 مقدار لبنه كان حاشا لان هذا المقدار يسير فلا يعتبر كما لو حلف ان لا يأكل هذا الرمان
 فاكلها الا حبة او حبتين كان حاشا

فصل في تعين المحلوف عليه

رجل حلف ان يلبس هذه الحبة ففتقت ثم خربت وجعل فيهما حشوا اخر فلبسها كان
 حاشا لا ينعين الاول. ولو حلف ان لا يلبس هذا النسيج ففتقت ثم استأنف حياطة

ولبسه ذكر القدر وريح انه يحنت في يمينه وشكنا ذكر في النوار. وكذا القباء ^{التي}
 لان اسم القيص والقباء والحجة لا يزول بنقص الخياطة يقال قيص مفقود. وكذا
 لو حلف ان لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت شسبا ثم اعيدت سفينة
 تركها ذكر في النوار رانديكر حاشا. وذكر في الجوامع انه لا يحنت لانه لا يعود قيصها
 والسفينة الابصنة حادثة. ولو حلف ان لا يلبس هذه الحجة وهي ^{تبا}
 وجعل لها حشوا اخر ولبس كان حاشا. وكذا لو كانت الحجة مبطنة فنزع بطاها وحش
 لها بطانة اخرى ولبس كان حاشا لان اسم الحجة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة
 بخلاف ما اذا فنضت خياطتها. رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشو
 ونام عليه قالوا لا يكون حاشا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو. ولو
 اخرج ما فيه من الصوف او القطن ونام على ذلك الصوف او المحلوج لا يمت في يمينه لان
 مجرد الحشو لا يسمى فراشا وانما يقال له بالفارسية جغت. رجل حلف على فسطاط
 مضروب ان لا يدخل في هذا الفسطاط فقلع من ذلك الموضع وضرب في موضع اخر ودخل
 كان حاشا. رجل حلف ان لا يأخذ شعر فلان فحلق فلان رأسه ثم ثبت فاخذ شعره كان
 حاشا. وكذا لو حلف ان لا يكسر سنة فسقط سنة ثم ثبت فكسر الثانية حنت في يمينه
 لان المقصد مع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد السن القائم
 والشعر القائم وقت اليمين رجل حلف ان لا يطعن فلانا بفضيل هذا السكين او بزعج
 هذا الرمح ثم زرع ذلك الفعل او ذلك الزعج وجعل له فضيل اخر وزعجا اخر فطعنه
 بالثاني لا يحنت في يمينه لانه لم يطعنه بذلك الفضل والزعج. رجل حلف ان لا يكتب بهذا
 القلم فكسر ثم برأه فكاتب به لا يحنت في يمينه لانه لا يكتب قلمه بعد الكسر انما صار قلمه ^{بصنعة}
 حادثة فكان الثاني عميل لاوله. رجل حلف ان لا يلبس هذا النعل فقطع شراكه وشركته ^ك

أخر وليس حنت فيمينه لأنه يبقى نعلابدين الشراك حلف أن لا يطحن على هذا
الماء وعلى هذا الماء طاحونه فحول الماء من ذلك النهر إلى نهر آخر وعلى النهر الثاني طاحونه
أخرى فطحن بهما أن كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني
لا يحنث فيمينه لأن العبرة للغالب. حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأتخذ منه خبيصا
أو طائفا فاكل منه يكون حائشا لأن عين الدقيق لا يؤكل فكانت اليمين على ما يتخذ
منه قتل مزيل هذا. رجل حلف أن لا يجلس إلى هذه الاستوانة وهي من أجرة أو من
أجر حجارة فنقضت ثم بنيت ثانيا بحجارتهما فجلس إليها لا يحنث. وكل الحائش رجل حلف
أن لا يأكل من هذا الكفري فصار يسرا أو من هذا البصري فصار رطبا أو من هذا الرطبي فصار
تمرا أو من هذا اللبن فحمل جبنا فأكله لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكلم هذا الشاب فكله
بعد ما شاع كان حائشا. ولو حلف أن لا يأكل تمرا فاكل نسيبا أو يسرا مطبوخا أو رطبا لا يكون
حائشا إلا أن ينوي ما يكون من ذلك. ولو حلف أن لا يأكل رطبا فاكل يسرا متنا أو حلف
أن لا يأكل يسرا فاكل رطبا فيه يسرا كان حائشا في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. امرأة حلفت أن
تلبس هذا المخمعة فخطب جانبها فاضار درعها لم تست لأنكون حائشة. ولو نكحت فعاتت
لمخمنه ولم تست حنت. حلف أن لا يقرأ في هذا المصحف فقرأ الأوراق وخلص التاليف ثم
الفه وغرر دفتيه فقرأ حنت فيمينه حلف أن لا يدخل هذا الدار فهدمت وجعلت مستانا
أو حماما أو مسجدا أو كانت صغيرة فجعلت بيتا واحدا وجعل بابا إلى الطريق الأعظم ودخل
لا يكون حائشا والزوال اسم الدار والله أعلم بالصواب

فصل في الدخول

حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا أو ماشيا أو محمولا بامر حنت فيمينه. وكذا
لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام على غصن أو بسط بسطة في الدار

وكذا لو قام على حائط منها وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح إن كانت
 الحائط مشتركة بينه وبين جاره لا يكون حائطا هذا إذا كانت اليمين بالعزبة
 فإن كانت بالفارسية فارتقت شجرة أغصانها في الدار وقام على حائط منها أو صعد
 السطح لا يثبت في يمينه وهو المختار لأن هذا لا يعد دخولا في العزم ولو قام على
 كنيف شائعة أو ظلة شائعة إن كان مفتوح الكنيف أو الظلة في الدار كان حائطا
 وإن قام على اسكفة بابها تحت الطاق إن كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب
 كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وإن كانت داخلية كان حائطا ولو دخل أحدهما
 رجله لا يكون حائطا قيل هذا إذا كان الداخل والحائض متساويين فإن كان داخل
 الدار مهيطة فدخل أحدهما رجله كان حائطا لأن أكثره يكون داخلًا وقال الشيخ الإمام
 شمس الأئمة الشيخ ربح الصحيح أنه لا يكون حائطا ولو حلف أن لا يخرج من هذه
 الدار فارتقت غصن شجرة أو سقطت بسطة في الطريق لا يثبت إذا كانت الشجرة في الدار
 ولو حلف أن لا يدخل فدخل رأسه ولم يدخل قدميه لم يكن حائطا. وكذا لو دخل
 يده في الدار وأخذ من متاع الدار ولو دخل رأسه وأخذ يده لم يكن حائطا وإن
 احتمله إنسان وأدخل يدها فإن كان الحالف لا يقدر على الامتناع لا يثبت في قولهم وإن
 كان يقدر ولم يمنع وهو راض بقلب اختلاف فيه والصحيح أنه لا يثبت مروي ذلك عن
 أبي حنيفة ربح. ولو حلف أن لا يدخل هذه الدار فبأبوابها وهو يستند في المشقة فتعثر
 رجله أو زلق رجله ووقع في الدار استلغوا فيه والصحيح أنه لا يثبت وإن رفعه الريح و
 أوقعه في الدار اختلاف فيه والصحيح أنه لا يثبت إذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان
 على دابة فدخلته في الدار إن كان يقدر على منعها وأمسكها حنث والا فلا وإن أدخله
 مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلاف فيه والصحيح أنه لا يثبت ولو حلف

ان لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينوشيا فنقب للدار باب ودخل حنت. وان نوى
الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء. ولو حلف ان لا يدخل من هذا الباب لا يحنت
في الوجه كلها اذا لم يدخل من ذلك الباب. ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فحفر سرياً
تحت دار فلان وحفر شرباً او طريقاً لا يحنت. وكذا لو حفر تحت الدار قناة فان كان
للقناة موضع مكشوف في الدار ان كان كبيراً يستقي منه اهل تلك الدار حنت اذا بلغ
الحالف الموضع المكشوف لان اهل الدار اذا كان ينفع به كانت القناة من الدار وان
كان الانكشاف سيراً لا ينفع به اهل تلك الدار فاما كان لضوء القناة لا يحنت في يمينه
رجل حلف ان لا يدخل دار فلان ورجلاً آخر في داره حلف ان لا يخرج منها فقاما على
سطح هذه الدار لا يحنت احد منهما. اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر في اما الذي
حلف ان لا يدخل فلان العجم لا يعد ونه دخولا. هذا كما لو حلف احدهما ان لا يدخل حلف
الاخر ان لا يخرج فوضع الذي حلف ان لا يدخل احدي قد ميه في الدار والاخر احدي
قد ميه خارج الدار لا يحنت احدهما في يمينه رجل حلف ان لا يضع قدمه في دار فلان فوضع
احدي قد ميه فيها لا يحنت في يمينه لان هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول فصار كما لو
حلف ان لا يدخل فوضع احدي قد ميه رجل حلف ان لا يدخل في هذه السكة قد دخل
داراً من تلك السكة لامن السكة بل من السطح او غيره اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنت
اذا لم يخرج الى السكة. ولو حلف ان لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجداً في تلك السكة
ولم يدخل السكة لا يحنت لان هذا لا يعد دخولا في السكة. رجل حلف ان لا يدخل هذا
البيت فادخل فيه وهو نائم لا يكون حائثاً. ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشيا فدخل
داراً يسكنها فلان باجازه او اعاره ذكر الناطق رجع انه يحنت في يمينه فان دخل
داراً مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنت ايضاً. وكذا لو حلف لا يدخل بيتاً لفلان

من دخل بيتا وفلان فيه ساكن باجارة او اعادة كان حائشا ولو حلف ان لا يدخل دار
 فلان لم يدخل دار ابن فلان وغيره لكن فلان يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها
 لا يحنث ولو حلف ان لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بين فلان وغيره كان حائشا رجل حلف
 ان لا يدخل دار اخته فباعته اخته الدار منه فدخل الحالف لا يحنث. رجل حلف
 ان لا يدخل دار زيد ثم حلف ان لا يدخل دار غيره فباع زيد داره مع غيره وسلمها اليه فدخل
 الحالف حنت في اليمين الثانية في قول الشيخين لان عند الاستحسان بعد اليمين يدخل
 في اليمين ولا يحنث في اليمين الاولى لزوال الاضافة الى زيد. رجل حلف ان لا يدخل دار
 فلان فاجر فلان داره فدخلها الحالف هل يكون حائشا فيه روايتان. قالوا ما ذكر انه
 لا يحنث ذلك في قول الشيخين وايه يوسف رح لان عندهما كما يطل الاضافة بالبيع يطل
 بالاجارة والمسلم يملك اليد المغير اصل المسئلة اذا حلف ان لا يركب دابة فلان
 فركب دابة عبد على قول الشيخين وايه يوسف رح لا يحنث في عينه الا ان ينوي دابة العبد لان
 ملك اليد والتصرف للعبد وملك الرقبة للمولى وملك اليد كالعبد يحصل بالاضافة الى
 المولى فلا يحنث في عينه من غير نية سواء كان على العبد دين او لم يكن الا ان عند الشيخين رح
 اذا كان على العبد دين يحنث برقبته لا يحنث وان نوى وعلى قول اي يوسف رح يحنث اذا نوى
 وهذه بنا على ذلك. رجل حلف ان لا يدخل هذا البيت فانهدم سقفه ونقي حيطانه ودخل
 حنت. وان انه لم يهدم سقفه وحيطانه فدخل الحرفة لم يحنث. وكذا لو بني بيتا بعد ذلك
 فدخله لا يحنث. ولو حلف ان لا يدخل بيتا فدخل بيتا انه لم يهدم سقفه ونقي حيطانه لا يحنث
 ولو حلف لا يدخل مسجد فدخل مسجد انه لم يهدم سقفه وحيطانه حنت. وكذا لو بني
 مسجد اخر بعد الاول فدخل حنت لانه الثاني عين الاول بخلاف البيت رجل جالس
 في بيت من منزله فحلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه

لأن ما وراء ذلك يسمى منزلاً وداراً، هذا إذا كانت اليمين بالعربية وإن كانت بالفارسية
 فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وتلك الدار فإن قال عتيت ودخول ذلك البيت الذي
 كنت جالساً فيه صدق ديانته لا قضاء لأن في الفارسية خانه اسم للكل والبيت اسم خاص
 لقوله تاجخانه وكان شأنه وزمستانه هذا إذا لم يشر إلى بيت بعينه فإن أشار إلى بيت بعينه فإشارة
 للإشارة، امرأة حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج أكانت نوت، أن يدخل
 داراً تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وإن لم تكن لها نية فاليمين على دار مملوكة لها فإشارة
 إلى اليمين في قول الشيخية وأبى يوسف رجع وقال بعضهم ينظر إلى سبب اليمين إن كانت اليمين
 لغيره من صاحب الدار يبطل اليمين بالبيع وإن لم يكن لغيره صاحب الدار وإنما كانت للضرر
 الجيران ونحو ذلك لا يبطل اليمين في مثل ذلك بالبيع رجلاً حلف أن لا يدخل دار فلان فلا
 يسكن في دار أمراًته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع إن لم يكن لفلان دار مملوكة
 تنسب إليه سوى هذه الدار بحث رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ودخل دارها
 زوجها ساكن فيها ولم ينفذ تلك الدار لا يثبت لأن السكنى أيضاً للزوج لا للمرأة ولو حلف
 أن لا يدخل دار فلان ويبيع فلان نصف الدار وهو فيهما فدخل الخالف كان حائشاً وأن تحول فلا
 عن الدار لا يثبت في قول الشيخية وأبى يوسف رجع ويثبت في قول محمد رجع وكذا لو حلف
 أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يثبت في قول الشيخية وأبى يوسف
 رجل حلف أن لا يدخل دار أمراًته فباعته دارها من رجل فاستأجرها الخالف من المشتري
 إن كانت اليمين لمعز من المرأة لا يثبت، وإن كانت للكرهية لأجل الدار بحث وذكر الناطق
 رجع في الواقعات رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دار الأيمكة فدخل الخالف
 حشاً ولو دخل دار مملوكة لفلان وسكنها غيره حش أيضاً رجل حلف أن لا يدخل دار فلان
 الإيجري شكفت بود فخرت بهم بليية من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الخالف

لا يبحث لأن قوله خيبري شكفت بود يراد به هذه الأشياء رجل حلف أن لا يدخل محلة
 كذا فدخل دارها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والأخر مفتوح في محلة أخرى ^{حنت}
 فيمينه لأن الدارين نسب الكل واحد من الحلتين. وفي النوادر عن أبي يوسف ربح
 إذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حائوتا مشتهرا من دار فلان إلى الطريق الأعظم
 وليس للحائوت باب من الدارين فيمينه لأن الدارين هما ديار عليه الحائط وهذا الحائط ^{حنت}
 بجملة ما أحاطت به حد ودائرة أثره إلا أن هذا يشكل بما من مسئلة القناة إذا
 حلف الخائف قناة تحت الدار قال أن لم يكن للقناة موضع مكشوف في الدار قال لا يبحث
 الخائف رجل حلف أن لا يدخل الحمام أن به سريش من فدخل الحمام لا لأجل ذلك بل
 ليس لم على الحمامي ثم غسل بلسه في الحمام لا يبحث لأن دخوله ما كان للغسل وعن بعض
 المشايخ ربح إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت المسليح لا يبحث لأنه
 لا يراد بدخول الحمام ذلك رجل حلف وقال لامرأته طالق إن دخلت دار فلان فمات
 صاحب الدار فدخل أن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث لأنها انتقلت إلى الورثة
 وإن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سبله ربح يبحث فيمينه لأنها بقى على حكم ملك
 الميت وقال العفقيه أبو الليث ربح لا يبحث فيمينه وعليه الفتوى لأن التركة لا يملكها
 الورثة لقيام الدين فلا تبقى على ملك الميت حقيقة لأن الميت ليس من أهل الملك و
 فما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه رجل حلف أن لا يدخل
 دارا اشتراها فلان فاشتري فلان دارا وباعها من الخالف فدخل الخالف لا ^{يبحث}
 ولو اشتري فلان دارا فوهبها من الخالف فدخل الخالف حنت لأن حكم شراء
 الأول يرتفع بالشراء الثاني لا يرتفع بالهبه رجل حلف أن لا يدخل بائع فهو
 على المصدرون القرى. وكذا لو استأجر دابة إلى بائع كانت الأجرة إلى المصير وهذا

استحسان في الاجارة. ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فالييمين على المدينة ورضيها
 لان الرضيع من المدين وان اراد الحالف مدينة خاصة فهو على ما نوى. ولو
 حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنث ويكون اليمين على غيرها وكذا
 لو حلف ان لا يشرب الخمر في قرية كذا فاشرب وكرومها وضياعها لا يحنث الا ان يكون
 الكروم والضياع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران
 لان البلدة اسم لما هو داخل الرضيع. ولو حلف لا يدخل كورة كذا او رستاقا كذا
 فدخل الا ارضي حنث. ولو حلف ان لا يدخل بغداد فمن اي الجانبين دخل حنث
 ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم
 بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا. ولو حلف لا يدخل ري ذكر شمس الائمة
 السرخسي رحمه في شرح الاجارات ان ري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي وروى
 هشام عن محمد بن اسمعيل انه اسم مدينة ماضية حتى لو انشأ جردا به الري لم يبين المدا^{ينة}
 ولا رستاقا بعينه في ظاهر الرواية يفسد اجارته وفي رواية هشام رحمه لا يفسد اجارته
 قال رضي اما سمرقند واورجند اسمي للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس اسم
 للامصار والقرى وبجارات اسم للبلد فواجبها اول حد وبجارات كرمينيه واخر قري^{ين}
 رجل حلف ان لا يدخل بغداد وفرجها في سفينة روي هشام عن محمد بن اسمعيل انه يحنث في ميمه
 وقال ابو يوسف رحمه لا يحنث ما لم يخرج الى الحد واليمين ينصرف الى الحد وهذا بخلاف
 الصلوة فان البغدادى اذا جاء من الموصل في السفينة فدخل بغداد وادركته الصلوة
 وهو في السفينة يلزمه الصلوة الاقامة. رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب
 سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنث ما لم يدخل الماء لانه لا^{يسمى}
 داخل الفرات ما لم يدخل الماء. رجل حلف ان لا يدخل هذا المسجد قريب في طائفة

من دار بحيث المسجد فدخل الزيادة لا يحث. ولو حلف أن لا يدخل مسجد بني
 فلان والمسئلة بما لا يحث. وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل
 الزيادة لا يحث. ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حث. رجل حلف أن لا يدخل على
 فلان ولم يسم بيتا ولم يثنى فدخل عليه في بيت رجل آخر حث. ولو حلف أن لا يدخل
 بيتا وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا يحث. وكذا لو دخل الكعبة. ولو حلف
 أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحث. ولو حلف
 أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع
 المحلوف عليه أو دخل يريد أخذ الامتعة التي تكون في المنزل لا يحث لأنه لم يدخل
 عليه. رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل أحدهما في المنزل مع الآخر
 لأنه لم يدخل أحدهما على صاحبه. رجل قال لا تمنع فلان من دخول دارى فمعه مرة في
 يمينه فان رآه مرة ثانية ولم يمنع لا شيء عليه. رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل
 دارا فلان ساكن فيها مع امرأته والدار للمرأة حث. وكذا لو قال لا أدخل دار فلانة وهي في
 دار زوجها تنسكن معه كان حاثا. رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه في جامع أو
 او ظلة أو داهية أو لا يحث. وكذا الفسقاط وبيت الشعر إلا أن يكون المحلوف عليه
 من أهل البادية وعن محمد رج في الفسقاط لا يحث والظاهر هو الأول قيل في زماننا
 يحث إذا دخل عليه في المسجد لأن الناس يترأون في المساجد. ولو دخل
 على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الخالف به فعن محمد رج أنه يحث والظاهر
 يعتبر العلم فان علم وفواهم بالدخول درنه دين فيما بينه وبين الله تعالى. ولو قال
 لا أدخل عليه هذه القرية ولا يحث بدخول القرية. رجل حلف بطلاق امرأته أنه
 لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو هت وحلف بطلاق امرأته الأخرى أنه قد دخلها

اليوم يلزمه طلاق الأول ولا يلزم طلاق الثانية لأنه يقول اليمين الأولى كذب
والثانية صدق فلا يبحث في الثانية رجل حلف بعق عبد أنه دخل هذه الدار
اليوم ثم قال لم ادخل وحلف بعق عبد آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد ^{دخلتها}
اليوم وحلف بعق عبد آخر عتق العبيد الثلاثة جميعا لأن الأول عتق بالكلام
الثاني والأوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الأول لأن الحالف نعم أنه كاذب
في الكل فيلزمه عتق الكل رجل كدأ فيهما بستان فحلف أن لا يدخل هذه الدار
فهل سئل بستانهما وباب البستان البيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر
وعلم الدار والبستان حائط واحد محيط بهما قال محمد ربح لا يبحث الحالف بدخول
البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منهما وإن كان البستان وسط
الدار ودخول البستان بيوت الدار بحث الحالف بدخول البستان وعن أبي يوسف
ربح فيه روايتان في رواية كما قال محمد ربح لا يبحث إلا أن يكون البستان في وسط
الدار وفي رواية يبحث وإن لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف ربح
لوبياع الدار ولم يسم البستان يدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال
أبو يوسف ربح لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن
البستان يكون من الدار أيضا رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشتري ^{بها}
بجنب الدار بيتا وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسئل الباب
الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه
الدار قال محمد ربح يكون حائشا لأن البيت صار من الدار رجل قال لغيره إن
دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار
طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا علي بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق

رجل قال والله لا ادخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة
 فانه لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهم جميعا. رجل حلف ان لا يدخل دار ابنته
 وابنته تسكن في بيت زوجها وحلف لا يدخل دار امه وامه تسكن في دار زوجها فدخل
 الحالف حنث وهو نظير ما ذكرنا. رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا يسكنها فلان
 باجارة او غارة حنث عندنا ولو دخل دارا اجرها فلان وهي لم تكن الاخر حنث ايضا قيل
 هذا قول محمد بن ابي حنيفة وابي يوسف رج لا يحنث وقد حثت للمسئلة قبل هذا
 رجل قال لغيري دخلت دار فلان امس فقال لا فقال بالله ما دخلتها قال لا ذكر في الكتاب
 انه يكون حائطا وهذا جواب لكل الامسائل وكذا لو قال رجل دخلت دار فلان امس
 فقال مخاطبا فقال السائل فبعد ان حثت دخلتها فقال لا قال يعتقد عبده
 وان لم يكن له نية وان كان نوى بقوله لا اي ليس عبدي حر الا يعتقد عبده
 رجل حلف ان لا يسكن حائطا فقالان فسكن حائطا الجرة فلان ان كان فلان بمن
 يسكن الحائث لا يحنث الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج لا يحنث في
 قول محمد بن رج. وان كان فلان ممن لا يسكن حائثا جنت عند الكل رجل قال ان
 دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدي حر فان دخل قبل التزوج حنث ولو قال لم اتزوج
 فهذا على ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم اتزوج فهو على ان
 يتزوج بعد الدخول على الابد. رجل قال والله لا اقع في هذه الدار ولم ينو شيئا
 قال ان كان ساكنا فيها فهو على السكينة وان لم يكن ساكنا فيها فهو على القعود
 رجل قال لغيري ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فعبدي حر
 على تلك الدار في ذلك اليوم. رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره
 فدخل الحالف لا يحنث في قولهم وكذا المعبود والداية وكل شيء يكون مضافا بحكم الملك ولو

قال لا ادخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل المحالف لا يبحث في قول ابى حنيفة في
 واحد من الروايتين عن ابي يوسف ربح وعنده ابي يوسف ربح في رواية يبحث في قوله دار فلان
 هذه وقال محمد ربح يبحث كما قال ابو يوسف ربح في رواية وردى هشام ربح انه ربح الى قول
 ابى حنيفة ربح وان لم يكن لفلان دار يوم اليمين فملك دارا بعد اليمين فدخل المحالف يبحث
 في قول ابى حنيفة ومحمد ربح الله ولا يبحث في قول ابي يوسف ربح والله اعلم

فصل في الخروج

رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا لامر لا بد منا فانك طالق والمرأة خرجت على رجل
 ارادت ان تدعى ذلك وتخرج لاحله فانها كانت تقدر على ان توكل بذلك فخرجت حيث
 الحالف وان لم تقدر على ان توكل فخرجت لا يبحث رجل كلف فلاق امرأته ان لا تخرج امرأته
 الا بعلمه فخرجت وهو يراها فسمعها لم يبحث ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يبحث
 وان لم ياذن لها فخرجت وهو يراها لا يبحث ايضا ولو قال لها ان خرجت من هذا الدار ربح
 اذ في فانك طالق ياذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت حيث كما لو اذن لها وهي
 نائمة وغائبة ثم سمع فخرجت حيث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذنه فانك
 كذا فاستأذنت المخرج الى بعض اهلها فانها لم تخرج في ذلك لكانت تكسر البيت
 فخرجت الى باب الدار وتكسر الباب حيث لا تخرج بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى
 بعض اهلها ولم تخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض اهلها قال الفقيه ابو الليث ربح اذا
 ان يكون حائضا رجل اتهم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذنه فانك كذا
 ثم قال لها اذنت لك فيما بيدك ولك الا بما باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي اتهمه
 ان لم تكن فوت عند المخرج دخول ذلك المنزل ولا امر باطلا سواء لا يبحث وان حلت
 منها بعد المخرج امر باطل وان كانت فوت عند المخرج دخول ذلك المنزل فان كانت

ودخل ذلك المنزل عند الزوج من الأمر الباطل حيث لأنها خرجت لا باطل عند الزوج
 رجل حلف أن لا يخرج امرأته إلا بأذنه فقال لها اذنت لك بالخروج كلما أردت فخرجت
 مرة بعد أخرى لا يحث، فإن نههاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيه في
 قول محمد ر. وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر. حتى لو خرجت بعد
 ذلك حثت. ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نهيتك فقد اذنت لك فنههاها
 لا يصح نهيه. ولو قال لها لا تخرجي إلا بأذني فيحتاج إلى الاذن في كل خروج فانه قال
 عنيت الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف ر. انه لا بد من في القضاء وعليه الفتوى
 ولو قال لها الا ان اذن لك او حث اذن لك فيحتاج إلى الاذن مرة واحدة. ولو قال ان
 خرجت من الغار الا بأذني ثم سمع من ثلث مسائل شيئا لا يثبت له قال ادفعي هذه الكسرة إلى
 السائل فان كان المسائل بحيث لا تقدر المرأة على ان تدفع الكسرة اليه الا بالخروج
 فخرجت لا يحث وان كانت تقدر فخرجت يحث. وان كان السائل حين قال لها
 ادفعي اليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل إلى
 الطريق فخرجت المرأة اليه حثت. ولو حلف أن لا يخرج امرأته في غير حق فخرجت جنازة
 المولدين او غيرها او ذى رحم محرم منها او عرس لا يحث. ولو حلف أن لا يخرج
 وهو في بيت من الدار فخرجت إلى الدار لا يحث. ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فخرجت
 ادنى فانت طالق فقالت المرأة له تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت
 طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للملاذنة. وان قامت على اسكفة الباب
 وبعض قد مياها خارج من الباب بحيث لو اغلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان
 كان اعتمادا على البعض الخارج حثت والا فلا. ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق
 وهو قاعد فخرج قد مية وبدنه في البيت لا يحث لان الخروج من البيت لا يكون الا

بالقيام على القديسين خارج البيت فان قام على قدميه حنث لانه خرج من البيت. هذا اذا
 حلف وهو قاعد. فان كان مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج الاكثر من جسده ^{حنث}
 لان المستلق والمضطجع يعد خارجا من الدار بخروج اكثر الاعضاء. ولو قال لها ان نخرجت
 من هذه الدار الابدية فانت طالق ثلثا فطلقها باثنا فخرجت بغير اذنه لا يحنث لانه
 عينه تقيد بحال قيام ولاية المنع عن الخروج ولاية المنع نزول بالطلاق البائن. وهو
 كالسلطان اذا حلف رجلا ان لا يخرج من البلدة الابدية او الكيل بالنفس اذا حلف
 الاصيل ان لا يخرج من البلدة الابدية فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم
 خرج الخالف بعد ذلك لا يحنث. ولو ان الخالف تزوج المرأة بعد ما بانها فخرجت بغير اذنه
 لا تطلق لان اليمين بطلت بالابادة فلا تعود بعد ذلك وذكر في السير اهل الحرف اذا حلفوا
 الاسيران لا يخرج الاباذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه لا يحنث
 وكذا لو قال الرجل لعبد ان خرجت بغير اذنه فانت حر فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يحنث
 رجل خرج مع الوالي فحلف ان لا يرجع الاباذن الوالي فستقط عن الخالف ثبتي فرجع لاجله لا يحنث
 لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة. امرأة قالت لزوجه ما ائذن لي بالخروج الى منزل اخي
 فقال الزوج ان اذنت فعبدى حر ثم قال لها اذنت لك بالخروج لا يحنث الرجل. ولو استأذنت
 عبدا في نكاح امه لرجل فقال له المولى ان اذنت لك بتزويجها فانت حر فقال اذنت لك فيه
 تزوج النساء او قال اذنت لك في التزويج حنث المولى اما في قوله اذنت لك في تزوج النساء
 فلانه اذن له بنكاح جميع النساء فيدخل فيه نكاح الامه. واما في قوله اذنت لك في
 التزويج فلا يذن له بالنكاح مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء ^{بمختلف}
 المسئلة الاولى. رجل قال لامرأته ان خرجت بغير اذنه فانت طالق فخرجت بغير اذنه ^{حنث}
 ثم لا يحنث بعد ذلك. ولو حلف ان لا يخرج امرأته من هذه الدار فارتقت في الدار شجرة

اغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت تسقط على الطريق لا يحنث كما لو
دخلت كنيفا مشرعا من الدار وبابها في الدار لا يحنث وكذا لو سعدت السطح لا يحنث
سواء كانت اليمين بالعربية او بالفارسية. رجل قال والله لا اخرج من بلدي كذا فهو
على ان يخرج ببديته. ولو قال لا اخرج من هذا الدار فهو على النقلة منها باهله ان كان
ساكن فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج ببديته. رجل حلف وهو في منزله
ان لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدا له فرجع
لا يحنث الا ان يجاوز ابيات المصير على نية الخروج الى بغداد. رجل حلف ان لا يخرج
من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع
قبل ان يخرج من باب الدار لا يحنث. حلف ان لا يخرج الى مكة ما شيا فخرج من ابيات
المصير ما شيا يريد مكة ثم ركب حنث. ولو خرج راكبا ثم نزل فحنث لا يحنث حلف ان
لا يركب سفينة الى بغداد فركب السفينة حتى سار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنث
ولو حلف ان لا يركب الى مكة فحنث بعض الطريق ثم ركب لا يحنث. ولو حلف ان
لا يات بغداد ما شيا فركب حتى دله منها فدخلها ما شيا حنث لانه اناها ما شيا. ولو
لا يمشي الى بغداد فحنث بعض الطريق وركب البعض لا يحنث ولو حلف ان لا يخرج
من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فركب الكوفة قال محمد ربح ان كان نوي حين خرج من الري ان لا يركب الكوفة
ثم بدا له بعد ما خرج فركب الكوفة لا يحنث حلف ان لا يخرج من باب داره هذه وهو ينوي باب الخشب
فدفع الباب ثم خرج لا يحنث وان لم ينو باب الخشب فخرج من موضع الباب حنث. ثلث حلفوا
رجلا ان لا يخرج من بخارا الا باذنهم فحنث احدهم وخرج الخالف باذن الآخرين حنث. والله
احدهم فخرج لا يحنث لان اليمين تقيد باذنهم وقد فات اذنهم يموت احدهم فلا يبقى اليمين
وفي الوجه الاول لم يقع اليمين عن اذنهم. رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت ابيك فانت كذا

فصل الدخول لا يحنث وإن لم يكن كذلك فإن كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت
الدار يفهم البستان بذلك الدار ولو خرجت المرأة إلى البستان لا يكره الزوج لا يحنث
وذكر في النوادر أنه قال إذا قال لامرأته إن خرجت من هذه الدار فانت طالق قد خلت
كما هي الدار إن كان الكرم يعد من الدار وإن كان يفهم الكرم بذلك الدار لا يحنث. وإن كان
لا يفهم ولا يعد يحنث. وإنما يعد من الدار ويفهم بذلك الدار إذا لم يكن كبيراً ولم يكن مفتوحاً
إلا غير الدار رجل قال لامرأته أنت طالق ما لم أخرج إلى الكوفة فخير في وجهه إلى المكاري فكانت
ساعة أكس المكاري فتكاري وذهب لا تطلق امرأته لأن اليمين كانت على الفور وهذا
القدر لا ينقطع الفور. وإن اشتغل بالوضوء لصلوة مكتوبة أو بصلوة مكتوبة لا ينقطع
الفور ويكون ذلك مستثنى عن اليمين عادة. وإن اشتغل بصلوة التطوع أو بالوضوء للتطوع
أو بالأكل أو بالشرب أو مكث ساعة في غير طلب الكراء انقطع الفور وتطلق امرأته رجل خرج
من بخارا إلى سمرقند وطلب من امرأته أن تخرج معه إلى سمرقند فابت فإلها بالفارسية
أكرسي من بيرون نيا با فلانة فامرأته طالق فلم تخرج معه حتى رجع الزوج من سمرقند إلى بخارا
فخرج الزوج إلى سمرقند مرة أخرى قالوا إن لم تكن فلانة خرجت إلى سمرقند لا يحنث المخالف
بطلت يمينه ولا يحنث أبداً لأنه جعل شرط حنثه أن لا تخرج مع فلانة فإنه قال لها إذا خرجت
فلانة ولا تخرجي معها فانت طالق فإلها لم تخرج فلانة فلم يوجب شرط الحنث فلا يحنث وبطلت اليمين
لغير شرط الحنث وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لا في خروج آخر. فإن كانت فلانة
خرجت إلى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنث ويقع الطلاق لو خرج
شرط الحنث هذا إذا نوى الزوج أن يتعلق طلاقها بعدم خروجها إذا خرجت فلانة. فإن نوى
أن يكون الطلاق معلقاً بعدم خروجها رجع فلانة فإذا لم تخرج امرأته ولم تخرج فلانة حتى رجع الزوج
من سمرقند حنث في يمينه. رجل قال لامرأته إن خرجت من ههنا اليوم فإن رجعت إلى سنة

فانت طالق ثلثا فخرجت اليوم الى الصلوة او الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين
 خروج الانتقال او السفر لا تطلق رجل قال لامرأته عند خروج المرأة من المنزل ان رجعت الى
 منزلي فانت طالق فجلست ولم تخرج زما ثم خرجت ورجعت الى منزله والرجل يقول فانت
 الغور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح رجل قال لامرأته انت
 هذا السطح فانت كذا فارتقت بعض السلم لا يباحث وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقت هذا
 السلم او قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فانت كذا فوضعت احدى رجلها ثم رجعت
 كان حائشا في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال رضي ويصح ان لا يباحث في الارتقاء بوضع احد
 القدمين لان ذلك لا يعد ارتقاء ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع احد
 قدميه لا يباحث لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول ولو قال لها ان خرجت من هذا الدار
 وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت احدى قدميها في السكة حث في يمينه لانه
 لما قصد المبالغة صار حائشا بوضع القدم رجل قال لامرأته ان خرجت الابيضاء اربها في اذ
 باراد فيهم وكقوله الاباذ في شحناج الى الاذن في كل مرة ولو قال لها الان ارضيها واريد هو كقوله
 الان اذن اذ اذن مرة واحدة تبطل اليمين ولو قال الابا عري لا بد من الامر في كل مرة ولو قال اذ
 ان اذ فهو على الامر مرة واحدة ولو قال ان خرجت بغير رضائي او الابيضاء فاذن لها بالخرج ولم تسمع او سمعت
 فلم تفهم بان كان الاذن بلسان لا تعرفه المرأة لا يباحث في قولهم اذ اخرجت لان الرضا لا يباحث
 بدون علم المرأة ولو قال لها الاباذ فاذن لها وهي نائمة ولم تسمع لم يكن ذلك اذا انا بعضهم
 هذا قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف وزفر بن رجا يكون اذنا وقال بعضهم الاذن
 بدون العلم والسماع في قولهم انما الخلاف بينهم في الامر على قول ابي ابي حنيفة ومحمد بن
 الامر بدون العلم والسماع والصحيح ان على قولهما الاذن لا يكون الا بالسماع والسمع لا يكون
 ان اذن العبد في التجارة لا يكون اذنا بدون السماع وكذلك التوكيل رجل قال لامرأته

في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الالب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوها لا يثبت
 في يمينه وان لم يكن المحالف في عيال غيره لا يبرأ الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدار لم
 على السكنى يسكني ثم ان عند ابي حنيفة رج يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها
 رتد او مكنتها كان حائنا وعلى قول ابي يوسف رج اذا نقل الاهل والآخر المتاع ^{والفتنة} في يمينه
 على قوله وعلى قول محمد رج اذا نقل الاهل وما يقوم به الكحل خلا نية صار بارا واتفقوا
 على ان نقل الاهل والخدم بشرط البر فان نقل الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار
 الى غيره فخلطوا فيه. والصحيح انه يكون حائنا ما لم يتخذ مسكنا آخر. وان سلم الدار الى
 غيره بان أجره المملوكة او كان ساكنا في الدار بالاجارة او بالاعارة فردها على مالكها
 ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائنا. رجل حلف ان لا يسكن هذا الدار فاراد نقل الاهل
 والمتاع فابت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت غالبة وعجز عن
 اخراجها فخرج المحالف وسكن دارا اخرى لا يثبت في يمينه. او وجد المحالف الباب مغلقا
 ولم يقد ر على فتحه لا يثبت المحالف وكذا اذا قيد ومنع عن الخروج. وكذا لو قد ر على
 الخروج بطرح بعض الحائط لا يثبت وليس عليه ذلك انما يعتبر القدر على الخروج
 من الوجه المعهود عند الناس ولو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق فقيده
 ومنع من الخروج ايا ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج يثبت المحالف وهو
 الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج فانه لا يثبت
 والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان لم يخرج شرط الحنث عدم الخروج وقد تحقق
 اما في المسئلة السكنى شرط الحنث السكنى وانه فعل والفاعل اذا كان مكرها في الفعل
 لا يضاف الفعل اليه فلا يثبت في يمينه. رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج نفسه
 واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليه الاهل والمتاع فلم يجد دارا اخرى ايا ما يمكنه

ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثا. وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها
 الامتعة ولم يجد او كانت اليمين في حرف الليل فلم يمكنه ان يخرج حتى أصبح او كانت ^{متعة} الامتعة
 كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى دابة فلم يستكرى لا يحث في جميع ذلك
 وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثا. قالوا
 هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من بلدين خانه اندر بناقم فخرج
 بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحث في يمينه وانما خرج على قصد ان يعود يكون حائثا. اذا
 قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل فهي معفو ورة الا ان
 تصبح لانها متخاف الخروج في الليل فاعقبت عاجزة. رجل حلف ان لا يسكن هذا المصرو
 فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيه لا يحث وان كانت اليمين على سكنى القرية لثقلوا
 فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو وهو الصحيح ذكره الكرخي في
 مختصره والسكنة والحاجة بمنزلة الدار. رجل حلف ان لا يسكن فلان في هذه القرية فهو على
 ان يسكنه في دار من دارها. رجل حلف وقال درين ديره نباشم فخرج باهله ومتاعه ثم عاد ويسكن
 كان حائثا. وكذلك كل فعل يمتد لا يطل اليمين فيه بالبر. حلف اكرامسال درين ديره ^{شتم}
 ظمرا انه كذا فسكن الا يوما من بقية السنة. او حلف ان لا يسكن هذا الدار شهر افسكن
 ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحث ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحث ذكره في الجامع
 الكبير وذكر في المفتي انه اذا حلف ان لا يسكن الزقة شهر افسكن ساعة كان حائثا. ولو قال
 لا اقيم بالزقة شهر لا يحث ما لم يقيم جميع الشهر. ولو قال ان لم اخرج من هذا الدار وقال ان
 لم اذهب ونوى عين الذهاب وعين الخروج لم يرد السكنة فسكن فيها لا يحث اذ الميرد الفور
 وان نوى بذلك السكنة يعني لا يسكن فسكن بعد اليمين حث. وكذلك ان نوى بالخروج فخرج
 على الفور او دل ليل على الفور ولم يخرج على الفور حث في يمينه. وكذلك لو قال بالفارسية اگر

ازين خانه نروم فسكن بعد اليمين حث اذا نوى الغور ولو قال ان سكنت هذا الدار
 مكرأيند ورونده فعلى حجة وهو على الأتيان للضيافة والزياره فاذا انتقل باهله ^{مع} متنا
 من ساعته ثم جاء راثرا وضيافا لا يحث لانه استثناء عن اليمين. رجل حلف ان لا يسكن
 فلانا فنزل الحالف وهو مسافر فنزل فلان منزله فسكن يوما او يومين لا يحث ولا يكون
 ساكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما. وهو كما لو حلف ان لا يسكن الكوفة
 فبها مسافرا نوى الإقامة بها اربعة عشر يوما لا يحث. وان نوى خمسة عشر يوما
 كان حاثا. ولو سكن جميعا في خانوت في السوق يبيها لا يحث ويكون اليمين
 على المنازل التي اليها الماوى وفيه اهل والعيال لان المسكن عادة تكون في الماوى
 ولو حلف ان لا يسكن فلانا فدخل فلان دارا الحالف غصبا فانام الحالف معه
 حث علم الحالف بذلك اوله يعلم. وان خرج الحالف باهله واخذ في النقلة حتى نزل
 العاصب لم يحث. ولو سافر الحالف فسكن فلان مع اهل الحالف قال ابو حنيفة
 رج يكون حاثا. وقال ابو يوسف رج لا يحث وعليه الفتوى وذكر في المتن لو حث
 المحلوف عليه مسيرة ثلث ايام او اكثر وسكن الحالف مع اهل المحلوف عليه لا يحث
 في قول ابو يوسف رج وان كان اقل من ذلك حث. رجل قال اكر من امشب ^{شهر} درين
 باشم فامراته كذا فاصابتها النجى وعجن عن النجى فلم يخرج حتى اصبح قالوا لا يحث في ^{ممنه}
 لانيه يمكنه ان يستأجر من ينقله من البلد. رجل حلف ان لا يكون من اكرة فلان
 وهو من اكرته او حلف ان لا يكون مزارعا فلان وارض فلان في يده وفلان غائب
 لا يمكنه ان ينقض ما بينهما من المزارعة حث لان شرط الحث كونه من اكرة فلان
 وقد وجد. وان كان رب الارض غائبا فخرج الرب الارض من ساعته وناقضه لا يحث
 لان هذا القدر مستثنى عن اليمين. وهو كما لو حلف ان لا يسكن هذا الدار فقام

الى طلب المفتاح فناداهم مشتغلين بذلك لا يحنت وان طال ذلك وكذا لك ههنا. وان
 اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض حنت لانه غير محذور ولو منع الانسان عن
 الخروج الى رب الارض لا يحنت لان شرط الحنت ان يكون مزارعا فلان وذلك لا ^{يحل}
 مع المنع حتى لو قال ان لم اتزرع فلان فمنعه انسان عن الخروج الى رب الارض كان
 حاشا عند بعض المشايخ خرج رجل هو ساكن مع غيره في دار فحلف ان لا يسكن معه في
 الدار فذهب المتاع من غير اذنه او اعاره فخرج بنفسه وليس من رأيه العود لا يحنت في
 يمينه ولو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسه لا يحنت في يمينه وان مكث في الدار
 بعد اليمين ساعة ثم قال اردت الخروج بنفسه لا يصدق قضاء لانه لما مكث بعد اليمين
 صار حاشا فلا يصدق في ابطال الحنت رجل حلف ان لا يسكن الليلة في هذا المنزل فخرج
 بنفسه وبات خارج المنزل واهله ومناعه في المنزل لا يحنت في يمينه. وهذه اليمين تكون
 على نفسه لا على المتاع حلف ان لا يسكن على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذي حلف عليه غيره ^{في}
 العرفه سطح البيت يحنت ان بات عليه ولو حلف ان لا يسكن على سطح فبات على هذا ^{لا يحنت}
 في يمينه ولو حلف ان لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عياله واهله وله دار اخرى يحب
 هذه الدارين معا لانه ودوا به ومطبخه وبعض حراسه فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين
 باب لكل واحد منهما باب الطريق لا يحنت الحالف حلف ان لا يسكن فلانا في المحلوف
 عليه ونزل في داره غصبا فاقام الحالف معه حنت وان خرج باهله واخذ في النقلة حين نزل
 الغاصب لم يحنت وان سكن معه حنت علم او لم يعلم رجل كان ساكنا مع رجل فحلف ان
 لا يسكنه تنه كذا فسكنه ساعة في ذلك الشهر حنت لان المساكنة مما لا يحنت رجل
 حلف ان لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فسكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة ^{لا يحنت}
 وانما يتحقق المساكنة اذا سكننا بيتا واحدا او في دار كل واحد منهما في بيت منهما متاعه

[illegible]

ومشي ميلاً ثم انصرف الى منزله قال محمد بن حنث في يمينه لانه مشي صليبين رجل قال
والله لا صاحب فلان فان كان الحالف يسير في قطار أو الخائف عليه في قطار آخر قال محمد
رج لا يكون مصاحباً وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر
في آخره. وكل اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة
لان دخولهما وخروجهما واحد. ولو قال والله لا ارافق فلان قال ابو يوسف رج ان كان
طعامهما واحداً في مكان وهم يسيران في جماعة كانت مرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما
ليس بمجتمع لا يأكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد بن حنث اذا حلف ابن لمرافقة
فخرجها في سفر وان كان في محل او كان كريمهما واحد الوقطار هما واحد فهو مرافق وان كان
كريمهما مختلفاً لم يكن مرافقاً وان كان مسيرهما واحد والله اعلم

فصل في الركوب

رجل حلف ان لا يركب دابة ولم يشترطاً فركب حماراً او فرساً او برزداً او بغلاً كان حاشاً
فان ركب غيرها فهو البعير وغيره لم يحنث استخساناً الا ان ينوي فان نوى الخيل وحده
لا يدين في القضاء اذا كانت اليمين بطلاق او عتاق. وان حلف ان لا يركب ولم يقل دابة
ونوى الخيل وحده لا يدين اصلاً. ولو حلف لا يركب فرساً فركب برزداً لا يحنث. وكذلك لو
حلف ان لا يركب برزداً فركب فرساً لان الفرس اسم للعربية والبرزدون للبحرية. وهذا اذا
كانت اليمين بالعربية وان حلف بالقارسية اسم نرثشيد حنث على كل حال. ولو حلف
ان لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرهاً لا يحنث في يمينه ولو حلف لا يركب ولا يركب مركباً
فركب سفينة او محلاً او دابة كان حاشاً لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة يركب
عليها في البحار عادة. ولو ركب آدمياً ينبغي ان لا يكون حاشاً لانه لا يركب عادة. ولو حلف لا يركب
هذه السرج فزاد فيه او نقصه وركب حنث لانه عقد اليمين على المعين فلا يبطل اليمين

بتبديل الصفة وذكر في المتن في اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فاقول وجلس
ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حيث قال وليس هذا كقوله والله لا اسكن هذه
الدار والله اعلم بالصواب

فصل في الكلام والقرأة

رجل قال لامرأته ان كلمت فلانا وفلانا فانت طالق فكلمت احدهما لم تطلق كما
او قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم تطلق ما لم يدخلها ولو حلف
انها تطلق بكلام احدهما صححت نيته لانه نوى ما يمكن تصحيحه لا يحسن
حرف الشرط وتقليم الجراء على الشرطين وان كان ذلك في موضع ضيق
تعلق الجراء بكلام كل واحد على الافراد تطابق بكلام احدهما اللهم الله الكلم فلا يبا
ابوبكر محمد بن الفضل رح فعرفنا بحيث بكلام احدهما ولو قال والله
فلانا او قال لا اكلم هذا وهذا وكلم احدهما لا يحسن وان نوى ان يحسن بكلام
احدهما نوى على ما نوى ولو قال والله لا اكلم هذين الرجلين او قال يا فارسيه
يا اين دو تن سخن نگويم لا يحسن بكلام احدهما وان نوى ان يحسن بكلام احدهما
قالوا لا يصح نيته قال رضويين في ان يصح نيته لان المشيئة كروية لا بد لها
فاذا نوى ذلك وفيه تعليق على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام
فكلم احدهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يحسن وهذه الرواية توافق من يقول
اذا قال والله لا اكلم فلانا وفلانا فكلم احدهما يحسن لان قوله كلام فلان وفلان
على حرام بمنزلة قوله والله لا اكلم فلانا وفلانا والاختار للفتوى انه لا يحسن ثمه الا ان
ينوى ذلك ولو قال والله لا اكلم الفقراء والمساكين او قال لا اكلم الرجال فكلم احدا
حيث لان الجمع المعروف ينصرف الى الجنس ولو قال رجالا او نساء لا يحسن ما

الدار فان
باضمار
في موضع
الشيخ الامام
في بعد

لا يكلم ثلثا لأن جمع النكرين صرف لا التثنية. ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد
على حرام فكلهم أحد هم حنت. ولو قال والله لا أكلم أخوة فلان ولفلان أخ واحد فكلهم
فان كان الخالف يعلم بذلك حنت لأنه ذكر الجمع وأراد به الواحد وان لم يعلم لا يحنت.
لأنه لم يرد الواحد. وهو كما لو حلف أن لا يأكل من هذا الخوان ثلثة أرغفة وليس فيه
الأرغيف واحد وهو لا يعلم به. ولو قال والله لا أكلم فلانا يوما ويوما فهو كقوله يومين
ينتهي اليهين بمضيه اليومين. ولو قال يوما ويومين فهو كقوله والله لا أكلم ثلثة أيام و
فارسيته سخن. تكويم بافلان يكرز وروز وروز. ولو قال والله لا أكلم فلانا يوما ويومين ينقضه
اليهين بمضيه اليومين وفارسيته سخن تكويم بافلان فيك روز وروز وروز. ولو قال والله
لا أكلمك اليوم ولا غدا وبعد غد فهو كقوله والله لا أكلمك ثلثة أيام بيدخل فيه الليالي
ولو قال والله لا أكلمك اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له أن يكلمه بالليالي لأنه لم يفرّد
كل يوم ينقضه على حدة صار كل يومين منفيا بنقضه على حدة ولا يدخل فيه الليل. ولو قال والله
لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة فكله في تلك الجمعة ليلا ونهارا مرة واحدة حنت
ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلم في كل يوم. ولو ترك كلامه
بها واحد لا يحنت. وان كلفه في كل يوم لا يحنت المرأة واحدة لأنه ان يكلمه في الليالي وهو
كما لو قال انت علي كظم راعي كل يوم لا يقرها ليلا ونهارا حتى يكفر إذا كفر بطل الظهار. ولو قال
انت علي كظم راعي في كل يوم كان له أن يقرها في الليالي فيكون مظاهرا في كل يوم بظهاره ويدخل
الله لا يكلم فلانا فكلما الحائط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا وقال قد كان كذا فانه لا يحنت
وان كان قصدا اسماع فلان كذا ذكره المناط في ربح في الواقعات. روى عن عبد الرحمن
بن عوف رضي بعد ما حلف أن لا يكلم عثمان رضي كان يفعل كذا لك رجل حلف أن لا يكلم
صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لأبيكم الملك فتزوج فلان

بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكله الحالف لا يحنث وان كلم امرأته بانها فلان
 بعد يمينه او كلم رجلا عاده فلان بعد يمينه لا يحنث الحالف في قول اي حقيقه وايه يوسف ربح
 الحالف قال في يمينه زوجة فلان هذا او صدق فلان هذا فكل بعد زوال الزوجية والصدقة ^{حنث}
 في قولهم جميعا حلف ان لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثياب فلان ^{على}
 الثلاثة لما ذكر في ظاهر الرواية اذا كلم ثلثا من عبيد العشرة حنث وكذلك دواب والثياب وان
 كلم اثنين منهم لا يحنث فلا بد من الجمع ولو حلف ان لا يكلم اخوة فلان او بنى فلان لا يحنث
 ما لم يكلم الكل وكذا بنى فلان حلف ان لا يكلم فلانا فخرج فلان الملباب فقال الحالف كيف
 اوقال كيف است ان او كيف است ابن قال به ضمهم يحنث في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحنث
 الا ان يقول كفى تو هو المختار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم ولو دعاه الحالف وهو قائم
 وايقله حنث وان لم يثبت يقط بدعائه فيه روايتان ذكر شمس الائمة السرخسي ربح
 ان يحنث ويحتمل وقال غيره يحنث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول اي حقيقه وايه لان عنده
 السام كالتبذير ولو مر الحالف على قوم فيهم المحلفون عليه فسلم الحالف عليهم حنث
 وان لم يسلم الحالفون عليه الا ان يقصد السلام على غير المحلف عليه ولو قرأ الحالف
 كتابا على المحلف عليه والمخلفون عليه يكتب ان قصد الحالف املاء المحلف
 عليه والوا يخاف عليه الحنث ولو ام الحالف قوما فيهم المحلفون عليه فسلم في آخر
 الصلوة لا يحنث لا بالتسليم الاول ولا بالثانية هو المختار لان هذا لا يعد كلاما
 في العرف هذا اذا كان الحالف اماما فان كان مؤتما قالوا لا يحنث في قول اي حقيقه وايه يوسف
 ربح لان عندهما بسلام الامام لا يخرج المؤتم عن الصلوة ولو كان المخلف عليه
 اماما والحالف مقتديا به ففتح على الامام لا يحنث في يمينه ولو علمه القرآن في
 غير الصلوة حنث في عرفهم ولو شتم المخلف عليه انسانا فاد الحالف ان يمنعه

فلما قال المحالف ملك تذكريمه فسكت، لا يبحث المحالف لأن هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما. وهذا بخلاف المصلي إذا قال ذلك في صلواته تفصيل صلواته شتم المحلف عليه أبا المحالف فقال المحالف لأبل أنت حنت. رجل قال لأمرأته إن شكوت مني إلى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت أمرأته يا صبي إن زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها انطلق لأنها خاطب للصبي دون الأخ وهذا مسئله المحاط سواء. ولو قال إن شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بها قالوا هذا الشد من الأول يعني أخاف عليه الخنت والظاهر أنه لا يبحث لأن المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية إليه. رجل قال لأمرأته وقد كلمته في إنسان إن أعدت ذكر فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان أو قالت لا نهيتي عن ذكر فلان لا أذكر فلانا انطلق لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين. ولو قالت لم نهيتي عن ذكر فلان طلقت لأنها ممنوعة عن هذا القدر عادة. رجل حلف أن لا يكذب فسأله رجل عن شيء فحرك رأسه بالكذب لا يبحث ما لم يتكلم به وقد ذكرنا قبل هذا أن جواب السائل قد يكون بتحرك الرأس والأشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال عن المسئلة طلب الصلح والإعلام كما يكون باللسان يكون بالأشارة أما الإشارة لا تكون كلاما. رجل حلف أن لا يكذب فلا يفناداه من مكان بعيد إن كان بحيث لو أصفى إليه أذنه لا يسمع لا يبحث إن كان بحيث لو أصفى إليه أذنه يسمع إلا أنه لم يسمع لأنه كان أصم أو كان مشغولا به. رجل حنت وإن كتب إليه أو أرسل إليه رسولا لا يبحث ولو قال لا أقول لفلان كذا وكذا فكتب إليه بذلك وأرسل به إليه رسولا حنت. ولو قال لا أكلم فلانا هذا لا يبحث بالكلمة والمرسالة. رجل قال لا أكلم فلانا قريبا أو سريعا أو عاجلا فذلك على أقل من شهر في قول أبي حنيفة ورجع ولو قال

لا اكله الا بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابن خنيفة ربح. ولو قال لا اكله مليا او طويلا
 ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم. ولو حلف ان لا اكله
 فلا بايامة هذه قال ابو يوسف ربح هو على ثلاثة ايام ولو قال لا اكله ايامه فهو على العمى
 ولو قال لا اكله الا ايام فهو على عشرة ايام في قول ابن خنيفة ربح. وقال صاحب ربح هو
 على سبعة ايام ولو قال اياما فهو على ثلاثة ايام عند الكل في ظاهر الرواية. ولو قال لا
 يوما بعد الا ايام عن محمد ربح ان اكله في سبعة ايام لا يثبت وبعد السبعة يثبت ولو
 قال شهر بعد شهر فهو على شهرين. ولو قال شهرا بعد هذا الشهر قال محمد ربح لان
 يكله في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر. ولو قال لا اكله جمعة
 وليلة فهو على ايام الجمعة. ولو قال جمعتين فهو على ايام الجمعة. وان قال ثلاثة جمع
 فعليه ان يستكمل احدا وعشرين يوما من يوم حلف. وان نوى الجمع خاصة لا يثبت
 في القضاء. ولو حلف لا اكله بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر ايام تسعة عشر ولو
 حلف لا ياكله فلا نافي الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات
 او من الايام او من الشهور او من السنين فهو على ما نوى لان كل اسم عدد صحيح هو
 الواحد الى العشرة وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد لانه الاقل ساعات الا ان ما
 دون اليوم لا يمكن ضبطها فانصرف الى اليوم. ولو قال لا اكله الى كذا كذا ان نوى شيئا
 من الساعات او من الشهور فهو على احد عشر ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم
 وليلة ولو قال لا اكله الى كذا وكذا ان نوى شيئا بما ذكرنا ينصرف الى احد وعشرين
 ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة. رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاما
 فانت طالق ثم قال سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة
 وان لم يقل كلاما حسنا طلقت ثلثا. ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله

طلقت ثانياً في الوجهين . رجل قال والله لا يكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان
 بكلمة اول اليوم ثم قدم فلان في آخره حنث وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك
 اليوم اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث . رجل قال لغيره ان تركت كلامك شهراف بعد
 حرواليهين على ترك كلامه شهر من حين حلف ان كلمه في شهر لا يحنث . رجل قال لامرأته
 ان كلمتك الليلة قبل ان تكلمني فانت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قيل ان تكلمني
 فعبدى حرم قال لها الزوج اعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة . رجل
 قال لغيره ان ابتأنت بكلام ابدا فعبدى حرم وقال ان كلمتك قيل ان تكلمني ففسلما
 معاً لا يحنث لان البداية والسبق يخالف القرآن . لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني
 او الله ان تكلمني او حتى تكلمني ففسلما معاً حنثا مخالف في قول محمد بن زكريا لا يحنث في قول ابو يوسف ^{زيد}
 وعمر وادعيان نسب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالانساب فقال رجل
 ان كلمت ابن زيد فاحرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر ففسلما ^{هنا} حرم فكلمها
 الابن حنثاً جماً . رجل حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلوة او كبر او همل او
 سجع ان كان اليمين بالعربية لا يحنث . وان قرأ خارج الصلوة او كبر او همل او
 سجع او دعى حنث وان كان اليمين بالفارسية لا يحنث في الصلوة ولا في غير الصلوة
 رجل قال والله لا اكلم فلانا يوماً ثم قال والله لا اكلم فلانا شهراً ثم قال والله
 لا اكلم فلانا سنة فكل بعد ساعة حنث في الايمان الثلاث . وان
 كلمه غدا حنث في اليقين . وان كلمه بعد شهر حنث في يمين واحدة وان كلمه بعد
 سنة لا يحنث ولا شيء عليه . رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله
 ان شاء الله قال ابو يوسف رح يكون مستثنى ولا يحنث . ريانة . رجل
 قال والله لا اكلمك مادمت في هذا . المار فهو على ما دام ساكناً فيهما

ان ان يقتل والخلاف في الانتقال الذي يبطل اليمين ما قلنا. ولو قال والله لا اكلمك
 ادمت ببغداد فخرج بنفسه لاسبق اليمين. ولو قال لا اكلمك تا برف برزبين نتابد ^{الشج} فوقع
 في بلدة اخرى فاليمين باقية الى ان يقع الشالج في البلدة التي حلف فيها وان كان اليمين
 ببغداد. وهذا اذا عجز الحالف عن الشالج لا وقت وقوع الشالج. حلف ان لا يكلم فلانا ما هذا
 فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لاعلى سنة كاملة من حين حلف. رجل حلف ان لا يكلم
 صهرته فدخل على امراته وشاخر معها فقالت له الصهره مالك هكذا فقال الزوج خوش
 مي مارم ونوش مي ارم ثم قال لو ارد به جواب الصهره وانما عتبت امراته قالوا هو مصدق لا
 ليس في كلامه ما يجعله جوابا. قال رضوي يغير ان لا يصدق قضاء لان هذا الكلام يدل على
 وجه الجواب عرفا. حلف ان لا يكلم امراته فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا ^{حنت}
 لان حين استغفم وليس فيها غيرها فقد كلمها. ولو كان معها غيرها لا يحنث. ولو قال لست ^{شعري}
 بـ ^{موضع} هذا لا يحنث لانه استغفم نفسه. جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم
 من تكلم بعد هذا فامر طالق ثم تكلم الحالف طلق امراته لان كلمة من التعيير والحالف لم يحنث
 هسه عن اليمين فيحنث. كما لو قال ان دخل هذا الدار اخذنا امراته طالق ثم دخل الحالف ^{حنت}
 لان احدا نكرة والحالف لم يصير معرفة فبقى داخل فيها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى احدا ^{مأذ}
 طالق فدخل الحالف لا يحنث لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة
 رجل حلف ان لا يكلم فلانا فمريقوم فيهم المحلوف عليه فقال السلام عليكم الا واحد اوقال عنت
 به المحلوف عليه دين في القضاء. رجل قال في بعض الشهر والله لا اكلم فلانا شهرا فهو على عدة
 الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار وكذا لو قال في بعض
 النهار لا يكلمه ثلثين يوما. وان كانت اليمين في الليل يترك كلامه من تلك الساعة الى
 ان تعرب الشمس من يوم الثلثين. ولو قال في بعض النهار لا يكلمه يوما فانه يترك

الكلام المثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد. وكذا إذا حلف في خلال الليل
 لا يكلم ليلة فهو على هذا. ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلم اليوم فهو على ما بقى من
 اليوم. ولو حلف ليلا أن لا يكلم في هذا اليوم فإنه يحث بالكلام في تلك الليلة إلى أن تغيب
 الشمس من الغد. وعن محمد رحمه الله باطل. رجل قال والله لا أكلمك شهرا إلا يوما
 أو شهرا غير يوم ولا نية له في اليوم فله أن يختار أي يوم شاء من شهر ولو قال شهرا
 إلا نقصان يوم فهو على تسعة وعشرين يوما وهو مخالف الأول. رجل قال له رجل
 والله لا أبلغك شيئا أو قال لا أذكر لك شيئا فكتب له ليحث. ولو قال لا أذكر شيئا قال محمد رحمه
 الله عند ذي الواجهة. رجل حلف أن لا يكلم فلانا في الموسم قال محمد رحمه الله الأصح يومئذ
 وقال أبو يوسف رحمه الله إذا زالت الشمس من يوم عرفته والله أعلم بالصواب

مسائل في القراءة والصلوة

رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلوة أو في غيرها حث. وكذا لو حلف أن
 لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلوة أو في غيرها حث. وإن قرأ الحالف بسم الله الرحمن
 الرحيم أن نوى ما في سورة النمل حث. وإن نوى ما في السورة النمل أو نوى غيرها لا يحث
 لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للترك للقرآن وتراتها على وجه قراءة
 القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الشاء والدعاء ومشتا عراقي من أصنافنا
 رحمه الله واختار أنه صلوة الجنازة قراءة الفاتحة بعد التكبير الأولى على وجه الشاء والدعاء.
 ولو أراد هذا الحالف أن يصلح خلف الإمام بجماعة حتى لا يحث. وإن سبق بركعة
 فقبضها حث. وإن أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يهتدي بمن يوتر كيلا يحث.
 ولو حلف أن لا يقرأ سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى أتته آخره لا يحث في قولهم
 ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه. وفي قولهم رحمه الله

مقصود المقصود من القراءة وهو العلم بما في الكتاب ولا يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله
القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حث و
لو قرأ نصف السطر لا يبحث لأن ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر ولو قال أن قرأ
كل سورة من القرآن فعلى أن تصدق به ربه قال محمد رحمه الله على جميع القرآن والله اعلم

فصل في مسائل الصلوة

رجل قال لعبد أن صليت ركعة فانت حر فصل ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين ثم تكلم
عتق بالاول رجل قال لامرأته ان لم تصل المساعة ركعتين فانت طالق فقالت وشرعت في
الصلوة ثم حاضت حدث في يمينه وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فانت طالق فشرعت في
غدا وحاضت حدث لوجود شرط الحنث وهو عدم الصوم والصلوة وهذا كما لو قالت
لله علي أن أصوم غدا أو غدا يوم حضها صحت نذرها ولو قالت لله علي أن أصوم يوم حضتي
لا يصح رجل حلف أن لا يؤم غدا فشرع في الصلوة ونوى أن لا يؤم احدا فجاء قوم و
اقتدوا به حدث قضاء لأنه إمامهم وقصده أن لا يؤم احدا أمرين به وبقي الله تعالى أن نوى
ذلك لا يبحث ديانته وإن اشتهر هذا الخالف قبل التشريع في الصلوة أنه يصلي صلوة نفسه
ولا يؤم احدا لا يبحث قضاء ديانته وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة ونوى لا يؤم
احدا فاقتدى به الناس جازت الجمعة استحسانا ولا يبحث ديانته ولو أم الناس في صلوة الجمعة
أو في سجدة التلاوة لا يبحث لأن يمينه تنصرف إلى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة والنافلة
وصلوة الجمعة ليست بصلوة مطلقة وذكر الناطق رحمه الله إذا حلف أن لا يؤم احدا فصل و
نوى أن لا يؤم احدا فصل خلفه رجلا أن جازت صلواتها ولا يبحث لأن شرط الحنث أن
يقصده الإمامة ولم يوجد ولو حلف أن لا يؤم فلانا رجلا بغيره فصل ونوى أن يؤم فلانا
فصل ذلك الرجل مع الناس خلفه حدث الخالف وإن لم يعلم به لأنه نوى أن يؤم

الناس فصل دخل فيه هذا الواحد رجل قال والله لا يصلي خلف فلان ما تقدمي بفلان وقام
عن يمينه حنث. وإن كانت نيته أن يكون خلفه حقيقة لا يبحث في القضاء رجل قال لغيره
والله لا يصلي معك فصليا خلف امام حنث الحالف وإن كان نيته أن يصلي معه ليس بها
غيرهما لا يبحث في يمينه. رجل حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر
معه ثم أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الإمام من الصلوة فأنتم صلوته لا يبحث
ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر مع فلان ونافى في الركعة
الأولى حتى فرغ الإمام من تلك الركعة ثم انتبه وصلى تمام صلوته معه حنث ولو حلف
أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم أحدث الإمام فقدم الحالف فصليهما الجمعة لا يبحث
ولو حلف أن لا يصلي الظهر بصلوة فلان فدخل معه في الظهر فله حدث الإمام في أول
الصلوة أو بعد ما صلى ثلث ركعات فقدم الحالف فصليه الحالف ما بقي فليس بفقد
صلى الظهر بصلوة فلان وهو حانث. وكذا لو أدرك معه منها ركعة وصلى ما بقي
فقد صلى بصلوته فيكون حانثا. رجل حلف أن لا يصلي صلوة فصل ركعة ثم قطعها
لا يبحث. ولو حلف أن لا يصلي فصل ركعة ثم قطع حنث رجل حلف أن لا يصلي الجمعة
مع الإمام فسبق بركعة فصل الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام
وصلى ما سبق بها لا يبحث. وإن أدرك الركعة الأولى حنث وكذا لو افتتح
الجمعة مع الإمام ثم نام أو أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الإمام وأتم
صلوته حنث. ولو قال عبد حر أن أدرك الظهر مع الإمام فادرك الإمام في القسم بعد
ودخل في صلوته حنث. رجل قال لغيره إن لم اصل الظهر معك اليوم فاحرأته طالق
بركعة وصلى معه ثلث ركعات حنث ويلزمه الطلاق ولو قال إن صليت الظهر اليوم
أعك والمسللة تحالها لا يبحث وإنما يبحث الفعل الكل واحد والله أعلم

فصل في المعرفة والرؤية

رجل حلف أن لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحث لأن معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم. روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لرجل هل تعرف فلانا قال نعم فقال هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى. وأن لم يكن لفلان اسم بان ولد الولد فرأى البحار الولد قبل أن يستبين فحلف البحار أنه لا يعرف الولد فهو حائن لأنه يعرف بوجهه ويعرف بنسبه وليس له اسم فلا يشترط معرفة الاسم. حلف أن لا ينظر وجه فلانة فنظر إليها في الثقب أو رأى عينها من الثقب قال محمد بن يحيى لا يحث ما لم يكن الأكثر من الوجه مكشوفاً وحلف أن لا ينظر إلى فلان فرأه خلف ستروا زجاج يستبين وجهه من خلفه حث. ولو نظر في امرأة أو ماء فرأى وجهه لا يحث. وقد مر هذا في النكاح في حرمة المصاهرة. رجل قال لعبد أن لقيت فلم اضربك فامرأته كذا فرأى العبد من قد رميل أو عظم ريدت لا يصل إليه لا يحث لأن يمينه مقيدة بموضع الضرب كأنه قال إن لقيت في موضع يمكنني ضربك فلم اضربك وهذا كما لو قال إن رأيت فلانا فلم أعلمك به فعبدني حر فرأى مع هذا الرجل لا يحث لأن يمينه مقيدة بموضع الإعلام فإذا رآه معه لم يكن ذلك موضع الإعلام قال محمد بن يحيى إذا كان بينه وبين فلان تد رميل أو أكثر فلم يلقه. رجل قال إن رأيت فلانا فامرأته كذا فرأه ميتاً مكفناً قد غطي وجهه حث والرؤية بعد الموت والرؤية في الحيوة سواء. ولو حلف أن لا ينظر إلى فلان فنظر إلى رأسه أو عين أو وجهه قال محمد بن يحيى أن نظر إلى يد أو وجهه فلم يره وإنما الرؤية على الرأس والوجه أو البدن وإن نظر إلى أعلى رأسه فلم يره وإن رآه هو لا يعرفه فقد رآه. ولو قال إن رأيت فلانا فامرأته كذا فرأه مسجياً بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب حث. وإن نظر إلى ظهره أو أكثر بدنه حث. وكذا

لو نظر إلى مقلده قرأى الصدور والبطن فقد نظر وكذا لو رأى أكثر صدره وبطنه
فقد رآه لأن ذلك أكثر البدن. وإن كان رأى شيئاً قليلاً منه يكون أقل من النصف فلم يره
ولو كانت اليمين على رؤية امرأة فراهام تنقعة أو متقبة حث إلا أن يعجز رؤية وجهها
فيدين فيما بينه وبين الله تعالى. رجل قال إن لم أكن رأيت فلاناً على حرام فأمرته كذا ورأه
تدخلاً بأجنبية قال أبو يوسف رج يكون حاشاً لأن ذلك ليس بمكروه وهو مكروه
كذا لو حلف أن لا ينظر إلى حرام فنظر إلى وجه أجنبية لا يحنث. رجل قال لا أنظر إلى وجه أبي
أول إلى راسه فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رج يكون حاشاً فإن كانت نيت غير ذلك
يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لا أنظر إلى راسي اليوم فنظر في الشمس فإن كانت

نيت ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى والله أعلم بالصواب

فصل في اليمين على الشتم والقذف

أما كانت شتم زوجها قال الزوج إن شتمتني فانت طالق ثم قالت المرأة لولدي ما ^{الصغير}
أي بلا به بجمعة قالوا إن قالت ذلك لشئ كرهته من الولد لا تطلق وإن قالت لشئ كرهته
من الزوج حث لا تهاشم زوجها. رجل قال لامرأته إن شتمت أي أو ذكرت ما يسوء
فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك قالت لا بل أمي قالوا إن كانت اليمين
في موضع يسمون السائل سلام عليك حث لأنه صار كأنها قالت أمك متكديّة وإن
كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتماً أو لا ذكر يسوء لا يحنث في ديارنا لا يعدون
ذلك شتماً. رجل حرم المشاجرة بينه وبين امرأته بسبب اخته فقال لها إن سببت
اختي بين يدي فانت طالق فدخّل الزوج عليهما فوجد امرأته تشاجر مع اخته وسبها
فسمع الزوج أنها سببت اخته والمرأة ترى زوجها طلقتهما سببت اخته بين يديه
رجل حلف أن لا يقذف فلاناً فقال له يا ابن الزانية حث في عيینه هو المختار في الفتوى

لا يحنث وهو الصحيح. وكذا لو اصاب رأسه واسمها في الملاعبة فادماها لا يحنث
 قيل هذا اذا كانت اليدين بالعريضة فلان كانت بالغارسية لا يحنث في جميع ذلك ^{والصحيح}
 انه يكون حائشا اذا كان على وجه الغضب فان تنف شعرها تكلم واخيه. ^{والصحيح} انه
 يكون حائشا اذا كان في الغضب وان شعر غيرهما فاصابها لا يحنث. وكذا لو نفذ النوب
 فاصاب وجهها فاصابها لا يحنث وان رماها بحجر او شاة او نحوها ذكر في النوادر
 انه لا يحنث لان ذلك رمي وليس بضرب. وان دفعها ولم يوجعها لا يحنث. رجل قال
 لامرأته ان لم اضربك حية اتركك لاجية ولا ميتة قال ابو يوسف ربح هذا اذا كان
 يضربها بامو جعاشد يلا فاذا فعل ذلك بر في يمينه. رجل حلف ليضرب عبدا
 بالسياط حتى يموت او حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب. ولو قال حتى يبول او ^{يفشي}
 عليه او حتى يكل او حتى يستغيث فهو على الامرين. ولو قال ان لم اضربك بالسيف
 حتى تموت فهو على ان يضربه بالسيف ^{وتحنث} ولو حلف ليضرب فلانا بالسيف ولم ينو شيئا فضربه
 بعرضه بر في يمينه وان نوى الضرب بجده لا يبرم لم يضربه بجده وان لم يكن لنية فضربه بالسيف
 غدا لا يبر. كما لو حلف ليضرب فلانا بالسوط فلف السوط في ثوب وضربه فانه ^{لا يكون}
 ضربه بالسوط. ولو حلف ليضرب فلانا بالسيف فضربه بالسيف في غنم فقطع
 السيف غدا وخرج حله وخرج المضروب بر في يمينه. ولو قال ان ضربت فلانا فعبد
 حر فضربه بعبد الموت لا يحنث. رجل قال لعبده ان لم اضربك مائة سوط فانت
 حر فبات العبد قبل الضرب مائة حر. رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على راسه
 ثم حلف انه لم يضربه بالفأس لا يحنث. ولو حلف ان لا يضرب فلانا بصل
 هذا السهم والسكين او بزع هذا الرمح فزنع ذلك النصل وبذل غيره وضربه
 لا يحنث. رجل قال لامرأته ان لم اضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين

فانت طالق بضربه على الارض ولم يثشق فضره اليوم طلقت امرأته وجعل هذا بمنزلة
مالو قال ان لم اضرب حتى قبول فانه يكون على امرين رجل قال لغيره ان مت فلم اضربك
فكل مملوك له حر فمات ولم يضر به لم يعتقوا ولو قال ان لم اضربك فمات قبل الضرب
حنت الحالف في اخر جزء من اجزاء حيوته ولو قال لعبد ان لم اضربك حتى اموت اوفيهما
بيمين وبين ان اموت فانت حر فلم يضر به حتى مات لا يعتق العبد رجل اراد ان يضرب
ولده فخلف ان لا يمنعه احد عن ضربه فمعه انسان بعد ما ضربه خشبة او خشبتين
وهو يريد ان يضربه اكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لان مراده ان لا يمنعه احد
حتى يضربه الى ان يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنت في يمينه رجل قال لامرأته
ان وضعت يدي على جاريتي فحره فوضعت يديها قبل ان تكلم اليهين لاجل المرأة
لا يحنت لان مراده من وضع اليد على الجارية في هذا الحالة وضع اليد على وجهه
به المرأة ويغنيها وهي لا تنضر بضرب الجارية رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضربك
فهذا علي ان يضرب الحالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعد ذلك على المحلوف رجل
قال لامرأته انت طالق ثلثا او والله لا اضربك هذا الخادم في اليوم فاضرب الخادم في
اليوم من يمينه وبطل الطلاق رجل قال ان كنت ضربت فلانا هذا من السوطيين
الا في دار فلان فعبد يحر فضربه احد السوطيين في دار فلان والاخر في غير دار فلان
لا يحنت ولو قال ان لم اكن ضربت هذا من السوطيين في دار فلان فعبد يحر
والمسئلة بحالها حنت رجل حلف ليضرب ابن امرأته حتى يقتلها او حتى ترفع ميتة فهو على
اشد الضرب رجل حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولم ينو شيئا فهو على ان يضربه
كلما شكي بحق او باطل ولا يكون يمينه على هذا الشكايه ما لم ينو ذلك رجل حلف ليضرب
فلانا الف مرة فهو على ان يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو

اشد القتل رجل قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق واراد ان يضربها فقالت
 المرأة ان مس عضو لك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك ان تبيع المرأة عبد هان
 يشق به ثم يضربها الزوج ضرا خفيفا في اليوم فيبر الزوج ويحل يمين المرأة الى جزء ثم
 يشتري عبد هان فلا يعق العبد ولو ضرب بها الزوج بخشبة من غير ان يضع يده عليها
 ولم تبع المرأة العبد لا يعق العبد لانه لم يمس عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة
 الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربي فتعبدى حر رجل قال لامرأته كلما ضربت بك
 فانت طالق فضربها بكفه فوقع الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل
 بالكف فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعا طلقت شتين وقد مررت المسئلة
 في كتاب الطلاق رجل حلف بالله ان يضرب بنته عشرين سوطا ليس له ان يكفر
 بيمينه ولا يضرب الا ان يعجز عن الضرب بموته او موتها ولكنه يضربها شتما رجا وان
 حلف ان لا يضرب عبدا من السياط فضربه بسوط له شعبتان جاز اذا وقفت
 متفرقة وان كان فوق الثياب وخفف اذا اولم رجل حلف ليضربن فلانا اليوم وفلان
 ميت ان علم بموته لا يحنث وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات
 لا يحنث في قول ابى حنيفة ومحمد رجا ويحنث في قول ابى يوسف رجا رجل حلف ان
 لا يقتل فلانا بالكوفة فاضربه بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت
 وزمانه لا مكان الحج وزمانه رجل ضرب انسانا ضرا جفيفا فقال الم ضرب اكرم من سرائ
 وى نكرم فامرأته كذا فمضى زمان ولم يجانف قالوا هذا لا يقع على المجازات الشرعية من
 القصاص او الارش او التعزير او نحوه وانما يقع على الاساءة باى وجه يكون فان قو
 الموت فهو على الفور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا رجل اساء اليه رجل فقال اكره من
 ما باوى نرود فامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والمواقفة بعد اليمين

رجل حلف ان لا يعذب فلانا فحبسه لا يحث الا ان ينوي ذلك. ولو قال ان لم ^{حبس}
 فلانا جاثما فامراته كذا فحبسه فاشبعه غيره في السجن لا يحث. وجعل قال لامراته ان
 تركته ادخل دارك فلم اشتر لك حلياً فانت طالق فتركته حتى دخل دارها ذكر الناطقي
 رح ان اشترى لها الحلي على الفور لا يحث والا يحث قال رضي هذا قول محمد رح اما على
 قول ابي يوسف رح لا يعتبر الفور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياساً على
 المسلتين ذكرهما في النوادر. احدهما اذا قال لغيره ان ركب دابته فلم اعطك دابة
 فبقي حري عن ابن سماعة رح عن محمد رح انه ان ركب دابته ينبغي ان يعطى دابة
 ساعته ولا يعقب عبده لان حرف الفاء للتعقيب. بلا فصل. والثانية رجل قال لامرته
 اذا استبان حملك فلم اعتقك فامراته طالق روي هشام عن ابي يوسف رح ان الاستبانة
 تكون بالولادة ثم اليمين في العتق الى الموت فلا يكون على الفور قال رضي انما ذكرنا هذا ^{في} الخلا
 يعرف الجواب من جنس هذه المسائل وان لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم وانما علم
 بالاصواب

كتاب البيوع

البيوع انواع بيع الدين وهو السلم والاستصناع وبيع العين وبيع المنفعة وبيع الثمن بالثمن
 وهو الصر. باب السلم هذا الباب يشتمل على فصلين
 احدهما في بيان ما يعتد به السلم وفيه بعض شرائط السلم. والثاني ما يجوز فيه السلم
 وما لا يجوز. اما الاول السلم يعتد بلفظ البيع والشراء عند استجماع شرائط السلم
 ولهذا لو باع عبد بثوب موصوف في الدمة الى اجل جاز ويكون ذلك بيعاً في حق العبد
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس. بخلاف ما لو اسلم الدراهم في ثوب فانه يشترط
 قبض الدراهم في المجلس وانما يظهر احكام السلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل
 ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط مجاوز السلم عندنا وادناه شهر هو الحق

ولا يبطل الأجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه
 حالاً. ومن شرائط السلم أن يكون موجوداً من وقت العقد إلى وقت محل الأجل ^{الانقطاع} بلا
 في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوعد
 في البيوت، ولو استصنع فيما فيه تعامل كالخف ونحوه وضرب لذلك اجلاً يصير
 سلماً في قول أبي حنيفة ربح حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الإيفاء ونحوه
 وإن استصنع فيما لا تعامل فيه كالثياب وضرب لذلك اجلاً قال بعضهم هو على
 الخلاف أيضاً قال بعضهم ينقلب سلماً جازاً عند الكل إذا استجمع شرائط السلم
 هذا دليل على أن انقضاء السلم لا يختص بلفظ السلم وإن سلم في غير النقط ثم انقطع بعد
 حاول الأجل بخير رب السلم أن شاء ففسخ السلم وأخذ رأس المال وإن شاء انتظر حتى
 يجيء أو أنه وإن سلم في حطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كندم نيك أو قال كندم نيكو
 أو قال كندم سر جاز هو الصحيح لأن هذا اللفاظ قريب بعضهما من بعض ومعنى الكل الجيد

فصل فيما يجوز فيه السلم وما لا يجوز

يجوز السلم في المكيلات والموزونات والمعدنيات المتقاربة ولا يجوز فيها المثل كالكينا
 والمعدنيات المتفاوتة إلا الثياب خاصة والمكيل ما يدخل تحت الكيل وأدناه نصف صاع
 والصاع أربعة أمناء حتى لو باع خمسة من الخطة بخفتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناء
 من الخطة بعشرة أمناء منها لا يجوز وكذا لو باع الوزنة بخمسة مكابله لا يجوز إلا في رواية
 شاذة عن أبي يوسف ربح. ولو باع الخطة بالدراهم موازنة جاز ولو باع ملا من الخطة
 بمد من منها لا يجوز لوجود الجنس والمقدري في أحد العوضين. وأما السلم في الخطة وزناً
 روى الحسن عن أبي حنيفة ربح أنه لا يجوز. وروى الطحاوي عن أصحابنا ربح أنه يجوز
 عليه الفتوى لتعامل الناس. ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح إذا سلم في

المحنطة وقال في نفعه كذا من لا يجوز. ولو قال كذا من المحنطة جاز. ولو أسلم في القلوس
 عن داجاز في ظاهر الرواية. ويجوز السلم في الخبز وزنا هو المختار. ولا يجوز سلم المحنطة
 في الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة ربح ويجوز السلم في الكاغذ عددا. وكان ذلك قرضه لأنه
 عددي متقارب ويجوز السلم في الآلية والشحيم عند الكل. ولو أسلم قطناه وريا
 في ثوب هروي جاز لأن الثوب لا يجانس القطن. ولو أسلم شعرا في مسد من الشعر
 أن كان المسد بحيث لو نقص لا يعود شعرا جاز وإن كان يعود لا يجوز. ولو أسلم فلو ساء في
 صفر أو عسيف في حديد أو قصب في بوارى لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب. ويجوز السلم
 في الباذنجان عددا لأنه عددي متقارب وكذا الكثرى والشمش ذكر الزبد ليس
 ربح. ويجوز في البيض وفي الجوز عددا أو كيلا رجل دفع الدرهم إلى خازن يأخذ منه الخبز
 ينبغي له أن يقول كلأخذ الخبز هذا على ما قاطعتك عليه. ولو دفع الدرهم إلى خباز أو
 قال اشتريه هذه الدرهم مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناء فالبيع
 فاسد وما أكل فهو مكروه لأنه أكل بعقد فاسد. ولو أعطاه درهم وجعل يأخذ منه كل
 يوم خمسة أمناء بدرهم ولم يقل في الأبتداء اشتريت منك جاز وهو جلال وإن كان ثبت
 نيته وقت الدفع الشراء لأن مجرد النية لا يشهد البيع وإنما يشهد عند الأخذ وعند
 الأخذ المبيع معلوم ونمته معلوم وإذا أسلم في الماء وزنا وبين المشرع جاز وإذا جاز في الماء
 جاز في البهد أيضا. ويجوز السلم في اللبن والأجر إذا ذكر عددا معلوما ومليئا معلوما. وكذلك
 السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرياضا كان أو حريرا. ولا يشترط
 ذكر الوزن في الكرباس واختلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط. ولو أسلم في ثوب الخزوين
 الطول والعرض والرقة ولم يذكر الوزن جاز وإن ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقة
 لا يجوز. وروى أنه إذا بين الطول والعرض والرقة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا لأنه يباع

وزنا. ولو باع ثوب خربوش خريدا بيد لا يجوز لانه لا يباع الا وزنا. واذا اسلم في الدين
 كيلا او وزنا جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصا فيجوز كيف ما كان. اذا اسلم الدراهم
 في حنطة والدراهم لم تكن عند فدخل بيته واخرج الدراهم فان توارى عن عين المسلم
 اليه عند دخول البيت بطل السلم والا فلا لان المفسد افترقها قبل القبض والافتراق
 انما يقع اذا توارى كل واحد منهما عن عين صاحبه المتعاقد ان عقد السلم والتصادف
 اذا سارا ميلا او اكثر قبل القبض جاز ما لم يفترقا. ولو ناما او نام احدهما ان كانا جاهلين
 لم يكن ذلك فرقة لتعدرا الاحتراز عنه وان كان مصطحبين فهو فرقة. رجل له على
 رجل عشرة دراهم فاسلم الى المديون الدراهم اليه عليه وعشرة دنانير في حنطة
 فسد السلم في كل عند ابخيفة رج. وكذا لو اسلم العشرة اليه عليه وعشرة اخرى من
 غير جنسها ولو كانت من جنسها جاز في حصة النقد في قولهم رب السلم اذا وهب المسلم
 فيه من المسلم اليه كانت اقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال. وكذا لو ابرأ المسلم اليه من
 نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال ابو نصر رج بطل السلم في النصف وبقي في
 النصف. كما لو اشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك
 لقالة في النصف بنصف الثمن رجل اسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان
 عند المسلم اليه وحديث به عيب عند رب السلم باذنه سواء به او بفعله اجنب قال
 ابو حنيفة رج خير المسلم اليه انشاء قبله معيبا بالعيب الحادث ويعود السلم وان نشاء
 لم يقبل ولا شئ عليه لامر رأس المال ولا من نقصان العيب ويجوز السلم في الدقيق
 كيلا وزنا وكذلك فزصة ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رج اما بيع الدقيق
 بالدقيق كيلا ذكره في النوادر انه يجوز اذا تساوى وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رج اما يجوز اذا كانا مكبوسين ويجوز اسلام الخبز في الحنطة والدقيق في

قولهم، وأما أراض الخمر ورايجور في قول أبي يوسف رج وعليه الفتوى أما أراض اللحم
عند أبي يوسف ومحمد رج يجوز كما يجوز السلم عندهما وعن أبي حنيفة رج فيه روايتان
ذكر في المنتقى أنه يجوز فرض اللحم ولريد كرفيه خلافاً، وإذا اتلف لحم إنسان يضمن قيمته
الصحيح، وإذا اشترى شيئاً بالحم في الدمة ذكر في الأجازات أنه إذا استأجر شيئاً بالحم في الدمة
طار ما يصلح آخره في الأجازات يصلح ثمنه في البيعات، ولا يجوز السلم في الرأس والأكارع
كما لا يجوز في اللحم وكذلك في الأواني المتخذة من الزجاج لأنها عديمة متفاوتة، ويجوز الطابق
إذا بين نوعاً معلوماً، وفي الأواني المتخذة من الخرف ان بين نوعاً يصير معلوماً عند الناس
ولا يجوز في البطح والرومان والسفرجل لأنه عديم متفاوت، ولا يجوز في جلود الحيوان و
يجوز في المسوح والبسط والأكسية والجوالت والأقبية وما كان من جنس الثياب ولا
في الدراهم والدنانير ولا يجوز اسلام الخنطة في الدراهم المؤجلة عندنا، وإذا لم يصح
منها قال عيسى رج يبطل العقد أصلاً وقال أبو بكر الأعشى ينقلب بيع الخنطة
بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط فصوص الخنطة في المجلس، ويبطل العقد بهلاك
الخنطة واستحقاقها قال شمس الأئمة السرخسي رج الصحيح ما قال عيسى من العقد
المضاف إلى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه، وفي بيع العين المبيع
هو العين فلا يصح قال رج فعلى هذا إذا أضاف الزوج الخلع إلى نفسه لا يصح وما ذكر
في النوادر من أن قول أبي بكر رج يبطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ورج
على المسلم إليه مثله، وكذلك لو قبض السلم بوجده عياناً فده لا يبطل العقد ولا يرد ثمنه
الرؤية، وإن استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يخرج المستحق بطل السلم وإن أجاز
لا يبطل السلم ولا يجوز السلم إذا افتراقا لهما أو لأحدهما أيضاً بشرط ولو أخذ المسلم
إليه برأس المال، وهنا فذلك في المجلس بقي العقد على الصحة، وإن افتراقا الرهن

تأثم بيطل السلم ولو أخذ بالمسلم فيه رهنا فهلك الرهن يصير مستوفيا للمسلم ولو أبرأ
 المسلم إليه رب السلم عن رأس المال وقبل البراءة بطل السلم وإن رد البراءة لا يبطل ولا يجوز
 الاستبدال بالمسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم جيدا مكان الردي يجرى برب السلم
 على القبول عندنا وإن أعطاه رديا مكان الجيد لا يجرى ولو كان السلم ثوبا جديا فجاء بثوب
 ردي وقال خفف هذا وارده عليك درهمان هذه مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في
 المكيلات والموزونات أما المذروعات إذا كان السلم ثوبا فجاء المسلم إليه بزيد وصفا
 أو ذرعا وقال خذ هذا وزدني درهما جاز ويكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذي ربح
 الزائد ولو جاء بثوب ردي أو عاها وانقص ذرعا فقال خذ هذا وارده عليك درهمان ففعل
 لا يجوز لأنه أقال في الصفة والأقالة لا تصح بماله حصه من رأس الماله ورأس المال لا يقابل
 الصفة والذي ربح في المذروعات صفة ولو أعطاه الردي وقال خذ هذا ولم يقل وارده عليك
 درهمان فقبل جاز ويكون ذلك أبرأ عن الصفة ولو أبرأ عن المسلم فيه جاز ولا يكون
 أقالة فكذا إذا أبرأ عن الصفة وإن كان المسلم فيه من المكيلات والموزونات باز سلم
 عشرة دراهم في عشرة أشهر من الخطئة فأنه بخطئة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما لا يجوز
 لأنه جعل الدرهم بمقابلة الجودة والجودة في الأموال الربوية عند المقابلة يجتنبها
 لأقيمت لها ولو جاء بأحد عشرة أشهر وقال خذ هذا وزدني درهما وجاء بتسعة أشهر وقال
 خذ هذا وارده عليك درهمان فقبل جاز ويكون ذلك أقالة السلم في فقير واحد وأقالة السلم
 كما يجوز في الكل يجوز في المصنوع ولو جاء بعشرة أشهر ردية وقال خذ هذا وارده عليك درهما
 لا يجوز لأنه أقال في الصفة وعن أبي يوسف رجه أنه يجوز في الفصول كلها ولو أسلم على رجل
 ديناه عليه واقتراضا للعدل لا يجوز وإن نقد قبل الافتراق جاز وإن أسلم ديناه على
 ثالث لا يجوز وإن نقد قبل الافتراق وإن أسلم على رأس المال يكون أقالة

السلم. وأن جاء المسلم إليه الخرب السلم وحل بينه وبين المسلم في صير قابضا بالتحليل كما
 في دين آخر. ولو قال رب السلم كل ما لي عليك في غرائثه أو قال كله وأغراه في بيتك ففعل
 لا يصير رب السلم قابضا. ولو دفع إليه غرائره وقال كل ما لي عليك في غرائثي ففعل ورب
 السلم غائب لا يصير قابضا. ولو اشتري طعاما بعينه على أنه كرد دفع الغرائث إلى البائع وقال
 كله فيه صير قابضا. ولو دفع رب السلم غرائره إلى المسلم إليه وفيها طعامه وقال كل ما لي
 عليك في الغرائث ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يصير قابضا
 ولو أصر رب السلم المسلم إليه ليطلق له الحنطة ففعل كان الدقيق للمسلم إليه ولو أصر رب
 السلم غلام المسلم إليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا. رجل استقرض من رجل كرامين
 طعام وقبضه ثم إن المقرض بلغ من المستقرض ما عليه والقرض قائم في يده جاز في ظاهر الرواية
 وعن أبي يوسف رجع أنه لا يجوز ولو باع المستقرض الكرامين بوض جاز بالاجماع. ولو كان المقرض
 شيئا لا يتعين كالدراهم والدنانير فباع المقرض من المستقرض ما فيه ذمته جاز. ولو اشتقرض
 من إنسان كرامين فقبضه المقرض كرا غير كيل جاز للمقرض أن يتصرف فيه قبل الكيل. ولو اشتري
 كرا وقبضه لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيله رجل استقرض من رجل عبدا أو حيوانا آخر
 ليقتضيه دينه فقبضه وقضيه دينه كان عليه قيمته لأن فرض الحيوان فاسد والقرض
 الفاسد مضمون بالقيمة كالبيع مبيعا فاسدا ولا يجوز السلم في الطيور ولا في الحوامها وإن كان
 شيئا لا يتفاوت كالعضفور. رجل أسلم في طعام قرية بغيرها أو مصر بعينه كان فاسدا وإن
 أسلم في طعام ولاية نحو خرسان وما وراء النهر كان جائزا. وإذا أسلم في نبيذ وأخذ بالسلم
 كقبلا ثم صاح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على جازة المسلم إليه كانت
 الكفالة بأمه أو بغيره إن أجاز الصلح جاز الصلح رأس المال وإن لم يخرج بطل ويبقى السلم
 على حاله في قول أبي حنيفة وشمس رجع. وكذا لو صاح الجاني ويرد رب السلم على ذلك هذا

أذا كان رأس المال من النقود فإن كان عينا كالعبد والثوب ونحوه يتوقف الصلح
 على إجازة المسلم إليه في قولهم وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 هو والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف الصلح في قولهم رجلا إن أسلمنا إلى رجل في طعام فصالح
 أخذهما على رأس المال أي على حصته من رأس المال يتوقف الصلح على إجازة الشريك في
 قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما أن إجازة عليهما ما يكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم
 بينهما وإن رد الشريك بطل الصلح ويبقى السلم رجل وكل رجلان يسلم له عشرة دراهم
 في كرخطة فاسلم الوكيل ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ويرجع بالدراهم على المؤكل
 كالوارث إذا قضى دين الميت من مال نفعه كان له أن يرجع في الشركة ولهذا لو وكيل
 أن يقبض السلم وإذا قبض كان له أن يجسسه عن الأمر حتى يسوف الدراهم فإن هلك المقبوض
 في يده هلك قبل أن يجسسه من المؤكل يهلك أمانة وإن هلك بعد الحبس قال أبو يوسف
 رحمه الله هلك الرهن وقال محمد رحمه الله يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت كما يسقط
 الثمن يهلك المبيع قبل القبض وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن هذا قول أبي حنيفة
 رجل وكل وكيلان يأخذ له عشرة دراهم في كرخطة ففعل كان العقد للوكيل دون الأمر
 الوكيل بالسلم إذا قبض المسلم فيه دون من الشرط جاز ويكون ضامنا للمؤكل مثل المشتري
 كما إذا أبرأه عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لو رهب الوكيل من المسلم إليه السلم قبل
 القبض أو قال السلم أو قال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضامنا للمؤكل مثل السلم
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا يصح هذه التصرفات من الوكيل فعلى هذا
 يخلف الوكيل بالمبيع إذا فعل ذلك في الثمن واجمعوا على أن رب السلم إذا قبض السلم أو المؤكل
 بالمبيع إذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشتري بذلك الثمن شيئا من المشتري أو سلم
 من الثمن على شيء حاز واجمعوا على أن الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض

لا يصح هبته وعلى ان الثمن لو كان عينا من النعود فقبضه ثم وهبه من المشتري
لا يصح وما ذكرناه في الثمن فذلك في السلم ايضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على
الموكل يصير الثمن قصاصا بلدين الموكل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ويضمن الوكيل
للموكل مثل ذلك وان كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا يصير الثمن قصاصا
بلدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو احتمل الوكيل الثمن على رجل عندهما يصح الحوالة
كان المحتمل عليه مبيع من المشتري او دينه والاب والوصير والاجلاد ارا ما هو واجب
الصبي بعقد هما يكون على الخلاء وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل
الحوالة على شخص دون المحيل في الملاء ان وجب بعقد هما فهو على هذا الخلاف وان لم يكن
واجبا بعقد هما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا اقال البيع لا يصح اقالته في قولهم رجل
وكل رجلين ان يسلما للعشرة دراهم في كرخطة فاسلم احدهما لا يجوز وان اسلما جميعا
ثم تارك احدهما لا يجوز في قولهم فاذا وكل رجلا بان يسلم له عشرة دراهم من الدين المأذون
عليه في كرخطة فاسلم لا يكون السلم للامر في قول ابي حنيفة رحم الوكيل بالسلم اذا السلم وشمل
الغبين الفاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يحل منه الا ما يتعاقب فيه الناس الوكيل بالسلم
اذا اسلم لنفسه او مفادضة او عبدا لا يجوز وان اسلم الشريك له شركته عنان جاز اذا لم
ذلك من تجارتها وان اسلم له ولديه او زوجته او احدا بويه لا يجوز في قول ابي حنيفة رحم خلافا
لصاحبه رحم رجل وكله رجلان كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد
منهما على حدة فاسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ويكون ضمانا
لهما با الخلطة رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في كرخطة فاسلم الوكيل ان تصادق
الوكيل والموكل انه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادق انه نوى السلم لنفسه
كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الوكيل والموكل في نيته بحكم النقد

وان تضاد قائمه لم يحضره النية قال ابو يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله يكون القول
 للوكيل وان وكل رجلا بشراء شيء ثم تضاد قائمه لم يحضره النية اختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم هو على المخالف وقال بعضهم يكون القول للوكيل عند الكل والوكيل بشراء شيء
 بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسه وصدقه الموكل كان مشتركا للموكل رجل
 دفع الى رجل عشرة دراهم ليشترى له بها ثوبا قد سماه فانفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل
 واشترى ثوبا الا يريد دراهم نفسه كان الثوب للمشتري لا للأمر لان الوكالة تقيدت بتلك
 الدراهم فتبطل الوكالة بهلاكها ولو اشترى ثوبا للأمر ونفق الثمن من مال نفسه وامسك
 دراهم الأمر كان الثوب للأمر ويطلب له دراهم الموكل او ينقصنا كالوارث والوصي اذا انفق
 دين الميت من ماله نفسه ولو دفع رجل الى رجل دراهم وامره بان ينفقها على عياله الأمر فانفق
 المأمور دراهم نفسه وامسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو انفق الوكيل دراهم
 ينقطع صراحنا فان أنفق من دراهم نفسه على عياله الأمر بعد ذلك ذكر في النوادر ان
 على قول ابو يوسف رحمه الله يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله يخرج الوكيل بالشراء اذا
 اخذ السلعة على رسوم الشراء فاداه الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل
 قبل ان يردها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع كما يرجع بها على الموكل اذا لم يكن
 الموكل امره بالاخذ على رسوم الشراء والأمر بالشراء لا يكون امره بالاخذ على رسوم الشراء فان كان
 الأمر امره بالاخذ على رسوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان الوكيل ان يرجع بها على الموكل رجل
 امر تلميذ ان يبيع الاضعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن
 بتأخير الاداء رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشترى له بها اضحية فاشترى بخمسة وعشرين
 لا يلزم الأمر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لزم الأمر وان كانت الاضحية لا تتر
 رجل تال اخر اشترى هذا الثوب بعشرة دراهم فاشترى له باحد عشر واخير الأمر به لا ينفذ

له الأمر خذ درهمين الآخر ودفن اليه الدرهم واخذ الثوب فافترا كان الثوب للأمر وينقذ البيع بينهما
 بالتعاطي رجل يده ثوب فقال وكلني فلان ببيعه وان لا انقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان ^{بشعة}
 واشتره فان وقع في قلب المشتري ان الوكيل انما قال ذلك ليروجه بعشرة وسبع للمشتري
 ان يشتريه بتسعة لان الوكيل فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه ان
 يشتري وان لم يقع لا يسعه رجل وكل رجلا بان يشتري له عبد فلان بالف درهم فقطعت
 يد العبد ثم اشتراه لا يجوز ولو وكله بشراء عبد بغير عينة فاشترى عبد قن قطعت يده
 جازعلا الأمر لان الوجه الاول لما اشار الى عبد سليم تقيدت الوكالة بنصفه السلامة
 وفي الوجه الثاني الوكالة مطلقة فجاز شراؤه على الأمر اذا اشتراه بمثل قيمته رجل باع عبد
 ثم امر انسانا بان يشتري له عبد فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الأمر رجل اخر
 ببيع ارض فيها الشجر او ببناء فباع المأمور ارض بيناهما واشجارها ثم اختلفا فقال
 الموكل كنت نهيته عند التوكيل عن بيع الاشجار والبناء وانكر الوكيل كان القول قوله
 لانه انكر التوكيل ببيع الاشجار وياخذ المشتري ارض بخصهها من الثمن ان شاء
 ولا يفسد البيع ومسائل الوكالة فانه في كتابها ان شاء الله تعالى المسلم اليه اذا وجد
 رأس المال مستوفى او بصاها ان كان ذلك قبل الافتراق واستبدل مكانها جاز
 وان كان بعد الافتراق ففسد المسلم وان استحق رأس المال فجاز المستحق
 قبل الافتراق او بعد جاز وان لم يخرج اخذ دياهمه ان كان قبل الافتراق و
 استبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يخرج وان وجد هاد يوفى وتجاوز بها جاز قبل
 الافتراق وبعد وان ردها واستبدل مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان
 استبدل بعد الافتراق فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رحم قل المردود ^{كثير}
 وقال قفر رحم يبطل المسلم بقدر المردود قل او كثير وقال ابو حنيفة رحم ان كان

المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر المردود وما دون النصف قليل
وما نوقه كثير وعنه في النصف روايتان. وان جاء المسلم اليه بزيوف، انكره ^{المسلم} ^{رب} ^{المسلم}
ان يكون الزبوف من درهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض
واقربانه قبض رأس ماله واقربانه قبض حقه واقربانه استوفى رأس المال فيخينذ
لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقرب قبض الدرهم ثم ادعى انه وجد هاديونا قبل قوله
وان ادعى انها مستوكة لا يقبل. وان قبض ولم يقر بشيء ثم ادعى انها مستوكة قبل قوله
ولو وجد بعض المقبوض مستوكة فقال رب المسلم هي را هي لكنهما هي ثلث رأس
المال ولي عليك ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال ولي نصف
السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الافتاء
فردها ثم اختلفا بعد المردود على هذا الوجه كان القول قول رب المسلم كما لو اشتري
خطة خطبة بعينها بدينارهم وقبضها ثم وجد بها خبطة عيبا واراد استرداد الدين
واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الخبطة. رجل اسلم في خطبة جيدة فجاء
المسلم اليه بخطة وقال هي جيدة وقال رب المسلم هي رديفة فان القاضى يريها ^{بها} ^{رجل} ^{رجل}
فان قال هي جيدة يعمل بقولهما عند ابوخيفة رج. رجل دفع اليه رجل درهمين واخر
درهما وديعة فاختلفت الدراهم ثم وجد منها درهما زائفا وكل واحد منهما من صاحب الدرهم
ينكران يكون الزائف درهمي قال ابو خيفة رج يقسم الدرهم الزائف بينهما اثلاثا والباقي ^{بينهما}
اثلاثا. رجل عليه عشرة دراهم فاوفاه ثمن شقة قال ابو خيفة وابو يوسف رج يكون الرياسة
إمانته عند القابض ان هلك لا يجب عليه شيء وما بقي يكون بينهما خمسة اسداسها
للقابض وسدسها للدافع. رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا في قدر رأس المال او
جنسه او وصفه او اختلفا في جنس المسلم فيه او قدره او وصفه او ذكره ان ثوب السلم

فانهما يتخالفان، وأن اختلفا في مكان الإيفاء قال أبو حنيفة رحمه القول قول المسلم اليه
ولا يتخالفان وقال أصحابه رحمه يتخالفان وقيل الخلاف على العكس والاول اصح، ولو اختلفا
في اصل الاجل فادعى احد هما شرط الاجل والاخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه ايها ادعى الاجل ^{فالمقول}
قوله والعقد صحيح وقال صاحباه رحمه ان كان المسلم اليه يدعى الاجل ورب المسلم ينكر
كان القول قول رب المسلم والعقد فاسد، وإن اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول
قول رب المسلم مع ممينه والبيينة بيينة المسلم اليه، وإن اتفقا على قدر الاجل واختلفا
في مضيه كان القول قول المسلم اليه والبيينة بيئته ايضا، إذا شرط الإيفاء في المسلم في
مصر كذا جاز ومكون للمسلم اليه ان يوفى في اي محلة شاء، وإن اختلفا فقال رب المسلم
شرطت عليك الإيفاء في محلة كذا وقال المسلم اليه بلى لكن ادفع اليك في محلة كذا يجزى
المسلم على القبول وكذلك لو شرط الإيفاء في منزل رب المسلم جار المسلم، وإذا سلم المسلم
اليه في محلة اخرى يجزى رب المسلم على القبول ولو اشترى رتمه حطبه كان على البائع ان يات به
الى منزل المشتري عرفا حتى لو هلك في الطريق يهلك على البائع كما لو استأجر رابة الى مصر كذا
فدخل المصر كان له ان يبلغ عليها الى منزلها استحسانا ولو اشترى رتمه حطبه على ان يوفيه
في منزل جاز استحسانا وهو قول أبي حنيفة واليه يوسف رحمه ولو اشترى رتمه حطبه على
ان يحمل البائع الى منزل المشتري يفسد البيع، رجل اشترى ثوبا على ان يوفيه الثمن في بلد
كذا ان كان الثمن موجلا جاز وإذا احل الاحل ان كان الثمن شيئا له حمل ومؤنة كان
عليه الإيفاء في المكان المشروط وفيما الاحل له ولا مؤنة لصاحب الدين ان يطالبه في اي
مكان شاء، وان لم يكن الثمن موجلا او كان الاجل مجهولا يصح البيع كان له حمل ومؤنة
او لم يكن وعن أبي يوسف رحمه اذا لم يكو له حمل ومؤنة جاز استحسانا وله يطالب حيث شاء

البيع لا ينعقد إلا بلفظين يبينان عن التملك والتملك على صيغة الماضي والحال نحو إن
 يقول البائع بعت منك هذا بكذا أو يقول البيعك هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت أو بعتك
 أو رضيت أو أجزت. ولا ينعقد بلفظة الأمر إن قال المشتري بعت هذا الثوب بكذا فيقول
 وبعث أو يقول البائع اشتري هذا العبد بكذا فيقول اشتريت وكذا لا ينعقد بلفظة
 الأمر لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو إن يقول البائع سأبيعك هذا العبد بكذا فيقول
 المشتري اشتريت وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء من غير لفظ البيع ويسمى هذا ^{البيع}
 بيع التعاطي. ويختلف المشايخ في بيعه. قال بعضهم هذا البيع يخص بالاشياء الخمسة
 كالنقل والليم والحجر والخطب. وقال بعضهم ينعقد في الكل واليه اشارة الجامع
 الصغير في الوكالة. وقال قاضي الامام ابو الحسن علي السعدي ربح هذا البيع لا يكون
 الا قبض البدلين جميعا. وقال بعضهم قبض احد هما يكفي وينعقد البيع بالهبة
 بشرط العوض عند قبضهما ويبني عليها احكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها
 ولو قال بعتك هذا العبد بالف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا ولو قال
 بعت منك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري
 قبلت كان البيع بالثمن الثاني. ولو قال بعت منك هذا العبد بالف درهم فقبل المشتري
 ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس او غيره وقال المشتري اشتريت
 ينعقد البيع الثاني وينفسخ البيع الاول. ولو قال البائع بعت منك هذا العبد بالف
 درهم فقال المشتري اشتريته منك بالنفي درهم ذكر في النواذر انه ينعقد البيع بالف
 والالف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو ابتدأ المشتري فقال اشترى
 منك هذا العبد بالف درهم فقال البائع بعت بالف درهم كان ذلك خطأ لأحد الا في
 ولو قال بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريته نفي درهم لا يصح ولو قال

وعما يشيأن قال بعضهم لا ينعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوط قبل القبول كما لو قال
 دوام المشتري ثم قبل. وقال بعضهم ينعقد إذا اجاب المخاطب موصولا بالخطاب فانه ذكر
 في الطلاق إذا قال لها اختاري، بهما يشيأن فقالت اختري موصولا بالخطاب يقع الطلاق
 ولو قال أقمك هذا العبد بالف درهم فقال الآخر قبلت اختلفوا فيه. وقال أبو بكر الأسكافي
 ينعقد البيع بينهما باللفظة الأقالمة. وقال الفقيه أبو جعفر ربح لا ينعقد وبه أخذ فقيه أبو
 وهذا قول أبي حنيفة ربح فانه قال في المتبائعين إذا تقابلا البيع بأكثر من الثمن الأول أو بال
 أو بخمس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسحا بالثمن الأول في حقهما. وروى الحسن
 عن أبي حنيفة ربح الأقالمة بيع بعد القبض فسح قبله وقال أبو يوسف ربح الأقالمة بيع إذا
 أخذ رجلا ببيعان كان المبيع منقولاً وتقاثل قبل القبض فيسح. وقال محمد ربح أن
 تقابلا بأكثر من الثمن الأول أو بخمس آخر يكون بيعا. وقال زفر ربح الأقالمة فسح في حق الكل
 حتى لا يتعلق بها الشفعة رجل قال لأخرا ذهب بهذه الساعة وانظر اليها اليوم فان رضيتهما
 فهي لك بالف درهم فذهب بها جاز. وكذا لو قال ان رضيتهما اليوم فهي لك بالف درهم
 جاز وهو بمنزلة قوله بعثك هذا العبد بالف درهم على أنك بالخيار اليوم ولو باع عبد بين
 فقال بعثك هذين العبدين ألف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعثكما هذا
 العبد فقبل أحدهما لا يجوز إلا أن يرضيه به البائع في المجلس وحضته من الثمن معلومة
 فيجوز ويكون ذلك عقدا جديدا في الباقى. ولو قال بعثك هذين العبدين هذا بمائة
 وهذا بمائة فقبل المشتري البيع في أحدهما ذكر في بعض المواضع أنه يجوز وذكر في الجامع
 أنه لا يجوز إلا أن يقول بعثك هذين العبدين بعثك هذا بمائة وبعتك هذا بمائة فقبل
 المشتري في أحدهما جاز أما إذا لم يعد لفظة البيع وإن سمى لكل واحد ثمنًا كانت الصفقة
 واحدة فلا يصح قبول أحدهما. رجل قال أغيره بعثك عبدي هذا بالف درهم فقال

هذا خذته بالف درهم وعشرة دنانير فهو جائز وله الألف والزيادة. رجل قال لهم بعد ذلك
 هذا بالف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جوابا ولا يكون حرا في قول محمد وأحمد والشافعي
 عن أبي حنيفة ربح ولو قال فهو حر كان جوابا وعتق العبد ويصير قابضا للعبد. ولو قال له
 ربح غلامك هذا بالف درهم فقال قد بعته بالف درهم فقال المشتري هو حر قال
 أبو حنيفة ربح في رواية وهو حر ويصير قابضا وقال محمد ربح لا يعتق فلا يصير قابضا. رجل عليه
 ألف درهم لرجل فقال المديون لصاحب الدين أعطيك بدنانيرك دنانير فسادمه بالدنانير
 ببيع وفارقه ثم جاء بالدنانير ودفعها إليه يريد الذي كان ساومه عليه ثم فارقه ببيع
 فقال محمد ربح وهو جائز الساعة. وكذا الرجل إذا اراد أن يشتري شيئا فساومه ولم يكن
 فيه وعاء باخدا فيه وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز. رجل ساومه رجلا
 ثوب فقال البائع أبيعك خمسة عشر وقال المشتري لا أخذه إلا بعشرة دراهم ذهب به
 لم يقل البائع شيئا فهو خمسة عشر إن كان البائع في يد المشتري حين ساومه وإن كان يريد
 البائع فأخذه منه المشتري ولم يمنع البائع فهو بعشرة. ولو كان عند المشتري فقال المشتري
 لا أخذه إلا بعشرة وقال البائع لا أبيعك إلا بخمسة عشر فرده على المشتري ثم تناولا من يد البائع
 الذي دفعه البائع إليه لم يقل شيئا وذهب المشتري فهو بعشرة. ولو أخذ ثوبا من رجل
 فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا أريد له على عشرة فأخذه وذهب به وضاع عنده قال
 أبو يوسف ربح هو بعشرين ولو أخذ ثوبا على المساومة فدفعه البائع وهو يساوم والبائع
 يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري وأن ساومه فقال
 المشتري حتى أنظر إليه فدفعه وضاع منه فليس على المشتري شيء لأنه إنما أخذ للنظر
 وإن أخذه على غير النظر ثم قال حتى أنظر إليه لا يخرج من الضمان وهو عليه ما أخذ عليه
 مرة. وإن قال المشتري للبائع هات حتى أنظر إليه فدفعه إليه البائع وقال لا أنقص من خمسة

عشر فقال المشتري قد اخذته عشرة فسكت البائع وذهب بالمشتري على ذلك ^{الوقت} قال
عشر رجل قال لصاحبه عبد بعني عبدك هذا بالف درهم او قال ابيع عبدك هذا ^{بكذا}
بالف درهم على وجه الاسفهما فقال نعم فقال المشتري قد اخذته قال له يوسف ^{في} اطلق
بيعك لانهم وان اشترى ثوباً فاسداً لم يقبه على ذلك اليس قد بعني ثوبك هذا ^{بكذا}
درهم فقال له فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قلته من البيع الفاسد فان كان ^{بكذا}
نادك البيع الفاسد فهو جائز اليوم رجل باع من رجل عبد بالف درهم وقال ان لم ^{يكن}
بالثمن اليوم فلا بيع بيني وبينك وبيل المشتري ولم يأت به بالثمن اليوم فلقبه غدا فقال
المشتري قد بعني عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شراء الساعة ^{بكذا}
لان ذلك الشراء قد استقص ولا يشبه هذا البيع الفاسد رجل كان يبيع بجلاد
شترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب اخذ منك فلك درهم درهم وكان ^{بكذا}
منه الثياب والبائع يحضره بالشراء حتى اجتمع عند المشتري عشرة اقواب ان اكثر
فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن درهم قال ابو يوسف رحم ان اربحه والله
عند عليهما فالمرح جائز وان لم يكن الثياب عند عليهما فالبيع باطل ولا يجوز
المرح رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل قمير بدرهم فقال كلني خمسة
اقفزة فحل له وذهب بها فهو بيع وعليه خمسة دراهم رجل قال لغيره ^{بكذا}
الثوب لك بعسره درهم فقال هات حتى انظر اليه وحزاريه غبري فاخذته على هذا
فضاع قال ابو حنيفة رحم لا شئ عليه وان قال هاتته فان رضي به اخذته فضاع عليه
التمس لو قال ان رضيته اشتريته فهو باطل وقال ابو يوسف رحم ان رضيته فباع
رجل ثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لابل عشرة فذهب ^{بكذا}
على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري ان استهلك

ثوب يلزمه عشرون درهما وله ان يردده ما لم يستهلكه قال ابو حنيفة وابو
 يوسف رج القياس ان يكون عليه قيمته ولكن تركا القياس في البيع ولو
 عتقه من رجل قال لغيره عبيدي لك هذا بالف درهم ان اعجبك فقال
 ان اعجبني قال ابو يوسف رج يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقت فقال قبل
 واقتضى او قال ان هويت فقال هويت فهذا كله بيع وجواب رجل قال لغيره
 اعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع
 ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري معا قبلت كان الرجوع اولى ولو اوصيه
 ببيع داره من رجل فقال داري بيع منه بالف درهم ومات فقبل الموصي له بعد موته جاز كما
 ذكر ابو يوسف رج في النواذر رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بمس ومنه الثمن فوجد
 البائع في الثمن زيوفا بعد الافتراق روى الحسن عن ابى حنيفة رج انه الى النصف يرد الزيو
 ف يستبدل وان زاد على النصف يردده ينتقض البيع في المردود وقد مر في السلم انه اذا رجا
 أس المال زيوفا بعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينتقض السلم في المردود
 ان كان كثيرا ينتقض وعلى هذا الرواية جعل النصف قليلا رجل قال لغيره بعثك هذا بالف
 درهم فقال انا اخذ لم يخرج ولو قال انا اخذته جاز رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم
 فقال لا قبل بل اعطيتك بخمسائة ثم قال قد اخذته بالف درهم قال ابو يوسف رج ان
 دفعه اليه فهو رضاء والا فلا رجل قال لغيره اشتريت منك هذا بكذا فتصدق به على
 هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل ان يتفرقا جاز وكذا لو قال اشتريت منك هذا الثوب فطعمه
 قميصا ففعل البائع قبل ان يتفرقا جاز استمرى ثوبا فقال للبائع اقلتك فيه فاقطعه فبطل
 ففعل كذا قاله اذا اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان المقر فهلك فيه كان عليه
 قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري لو قيل بالاشراء اذا اخذ الثوب

على نوم الشراء فأداه الموكل فلم يرض به الموكل ويرده عليه فملك عند الوكيل فإذا
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به على المالك
 إلا أن يأمره الموكل بالأخذ على رسوم الشراء فح إذا ضمن الوكيل رجع على الموكل
 رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم ثم قال لأخيه بعثك نصفه بخمسائة فقبل الثانية
 قال أبو يوسف رجع صح قبول الثانية ولا يصح قبول الأول بعد رجوع البائع عن النصف
 وكذا لو قطع يد الجارية بعد الإيجاب وأخذ البائع أو شها أو ولدات الجارية
 أو تخرج الحصى ثم صابرا خلا لا يصح قبول المشتري رجل قال لغيره بعثك عبدى هذا بألف
 درهم فسلمت ثم قال قد بعثك أحدهم هذا بالف درهم فقال المشتري سلمت أو قال أجزأت
 فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بالف درهم وبعتك هذا بالف درهم فقال سلمت
 كان قبولا لهما جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري
 يكون قبولا لهما جميعا رجل طلب من رجل ثوبا للمشتري فأعطاه البائع ثلثة أثواب فقال
 هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأحمل الشاب المنزل ماى ثوب ترضى بعته
 منك فحمل الثياب فأحترق الثياب عند المشتري قال الشيخ لأجل أبو بكر محمد بن الفضل
 رجع إن هلك الكل جملة أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أو لا والذي بعد ضمن
 المشتري ثمن كل ثوب وإن عرج الأول لزمه ثمن ذلك الثوب والثوبان أمانة عنده وإن
 هلك الثوبان وبقي الثالث فأنه يرد الثالث لأنه أمانة وأما الثوبان فليزومه نصف ثمن
 كل واحد منهما إذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وإن هلك واحد وبقي ثوبان يلزم ثمن الهالك
 ويرد الثوبين وإن احترق الثوبان وبعض الثالث لم يشأ ورعيه ولا يعلم أيهما احترق ولا يرد
 ما بقى من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين
 بطلاء سواده بجله بفدح فقال لصاحب القديح أرز قد حلك هذا فدفعه الله فنظر إليه الرجل

وباع ما لا متقوم بهذا الاشياء كان باطلا الا الخمر والخنزير ببيع رجب الادى
 هل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد ربح انه جاز. وبيع السرقين والبيع جائز ولو
 جعل الخمر والخنزير ثمننا جمال متقوم كان فاسدا ولو باع الخمر والخنزير كان باطلا با
 من مسلم والمسلم والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض حتى لو كان البيع
 عبدا فاعتقه لا ينفذ اعتاقه والفاسد عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض ببيع
 شعر الادى باطل وكذا بيع شعر الخنزير. وبيع الكلب الملعوم عندنا جائز. وكذلك بيع
 السنور وسباع الوحش والطيور جائز عندنا معلما كان لولا لم يكن. وبيع الفيل جائز
 لغة القرعة ورويتان عن ابي حنيفة ربح وبيع جلود الميتات باطل اذا التكن مذبوحة
 او مذبوحة ويحوز ببيع عظامها وعصبها وصورها وظلفها وشعرها وقرونها. وبيع النخل
 باطل ولا يضمن قتلهها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النخل
 وبيع دود القز باطل عند ابي حنيفة ربح. وكذلك بيع بذره. ولو باع شيئا فقال بعتك بغير
 ثمن او قال بعتك على ان لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان
 فاسدا. وبيع العلق جائز عند محمد ربح. ولو باع ام الولد وسلمها لا يملكها المشتري
 وكذلك معتق البعض وكذلك لك المد برعني. فلو باع ما لا متقوم كاتب او مدبر او
 ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا. ويحوز ببيع ام الولد من نفسه ما وكذا البيع
 المدبر من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وام الولد
 لا يضمن بالغصب والبيع الفاسد عند ابي حنيفة ربح والمشتري بالميتة والدم لا يملك
 وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن. وذكر شمس الأئمة السرخسي
 انه يضمن هو الصحيح. ولو باع شيئا معينا وسماه باسم اخي بان قال بعتك هذا النوق
 على انه هروي فاذا هوى مروي لا يحوز البيع لان الهوى مع المروي جنسان مختلفان

الاختلاف الصفة ثم اختلفوا انه باطل او فاسد قال بعضهم هو باطل كما ملك بالقبض
 وذكر الكوفي رحمه الله فاسد ولو باع فصاعدا انه يا قوت فاذا هو زجاج او اشار الى ملح
 فقال بعتك هذا الغلام فاذا هو جارية كان البيع باطلا لانها جنسان مختلفان فيكون
 هذا بيع الماحدوم وكذا لو اشترى من رجل شيئا بدين له عليه وهما يعلمان انه لا دين عليه
 كان باطلا كما لو اشترى شيئا يعلم ان لا ثمن له وبيع الكلاء الذي نبت في ارضه بغير ايثاقه باطل
 لانه ليس بمأوك وكذا بيع الماء في الخوض او في البئر وبيع آلات اللهو كالبربط والطبل
 والزهارة والدف جارية قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله يجوز وكذا بيع آلات
 اللعب كالنرد والشطرنج وان اتلفها انسان فان كان الاثلاف بامر القاضي لا يضمن وان
 لم يكن يضمن فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله رجل استلم خمر ابعينها او خنزيرا بعينه في
 حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها ملكا فاسدا لانه اشترى الحنطة بالخنزير
 الخنزير في ملك البيع وعليه مثلها ان هلكت في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد ورجل
 اشترى بذرا بطيخ فظلمه رانه كان بذرا القثاء يرد المشتري مثله ويرجع بالثمن لان الجنس
 مختلف فيبطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن رجل قال لغيري بعتك منك هذا العبد
 الف درهم فقال فعلت ثم البيع بينهما لو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع بينهما
 ايضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته اختاري نفسك فقالت فعلت
 كان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا رجل قال لغيري بعت منك هذا العبد بهذا النشاة
 الذكية فاشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه رجل قال لبايع المحط بك
 تبيع هذا الوقف من المحط فقال بدوهم فقال سبق الحمار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
 بيعا المرسل المحط وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانها تراضيا على التخليك ^{للمالك}

فاسد البيع والاضاعه

المفسد للبيع انواع وهذا الباب يشتمل على فصول

والدار
الفصل الاول في فساد البيع بجهالة احد البديلين وفيه الجمع بين الموجود والمعد وهو الجمع بين الدار
رجل قال لغيري بعت منك جميع مالي في هذه الدار ومن الرقيق والدار واب والنياب والمشتري
لايه لم ينفها كان فاسدا لان المبيع مجهول. ولو جاز هذا مجازا اذا باع ما في هذه المدينة
ارما في هذه القرية. ولو جاز ذلك مجازا اذا باع ما في الدنيا. ولو قال بعت منك جميع مالي
في هذه البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من
الدار وغيرها كثيرة. واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجوايق. رجل قال بعت منك
نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار. وان لم يعلم به البائع لكن
يشترط تصديق البائع فيما يقول. وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول ابينفة
ومحمد رحم عليهما البائع بذلك او لم يعلم. رجل اشترى موزنا في وعاء على ان يزنه الطرف. ويشترط
حصه وزن الطرف من الثمن جاز. ولو باع دارا ولم يبين حد ودها جاز اذا كان المشتري يشر
حد ودها ولا يشترط معرفة جيرانها. رجل باع رقبة الطريق على ان يكون للبائع فيها شيء من
جاز. وكذا لو باع صاحب الدار السفلى على ان يكون للبائع حق قرار العا وعليه كذا ذكر
الا حقه الشخص في ربح في القيمة. ولو باع نخلة في أرض صحرى له بطريقها من الأرض ولم يبين
مواضع الطريق قال ابو يوسف ربح يجوز. وله ان يذم النخلة لمن اي ناحية شاء. رجل
باع الحبة اختلفت المشايخ فيه الاصح انه يجوز. سلم لا يتم باع او باع ثم سلم وهو اختيار
الغنية ابراهيم ربح. والا حوطا انه يسلم ولا يربح فان باع وسلم في يومه او قبل ثلثة ايام جاز
وان سلم بعد الايام الثلثة لا يجوز لانها تنوب في كل ساعة الا ان النقصان اليسير غير محسوب
والكثير محسوب. وقبل الايام الثلثة يقل النقصان وبعد الايام الثلثة يكثر ويكون له قسط
من الثمن ولا قسط المقل من الثمن. وقيل ذلك يختلف في الصيف والشتاء والغلاء والخص

فينظر الى ما عليه الناس ان عد الناس كثيرا كان كثيرا كالمحملة واراد به الحمد لموضع الحمد لان موضع
 الحمد بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال ولو باع الحمد او القصب او
 او قارا او احما لا يجوز ولو حمل الحمد او الخطب على الدابة ثم باع الوقحان باع
 آخر كرا من الخطبة ان لم يكن الخطبة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه اقل مما سيج بطل
 البيع في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه الخطبة في موضعين او من نوعين مختلفين
 لا يجوز البيع وان كان من نوع واحد في موضع واحد الا انه لم يصف البيع تلك الخطبة
 لكن قال بعت منك كرا من الخطبة جاز البيع واذا علم المشتري بمكانها كان له الخيار ان يقام
 احد هامن ذلك المكان بذلك الثمن وان شاء ترك ولو قال بعتك عبد او جارية ذكر
 في المنتقى في موضع رجل قال لغيره عندي جارية بيضاء فبعتهما منك بكذا فقال المشتري
 قبلت لم يكن ذلك بيعا الا ان يبين الموضع او غيره فيقول ابيعك جارية في هذا البيت
 او يقول جارية اشتريتها من فلان في يتم البيع وذكر في موضع اذا قال بعتك جارية جاز
 ذالم لم يكن عند الاجارية وان كان عند جاريته ففسد البيع وذكر شمس الامنة
 الشريفة ربح اذا اضاف الجارية الى نفسه فقال بعتك جارية جاز البيع وان لم يصف
 الى نفسه لا يجوز رجل قال لغيره بعتك مائة ذراع من داري او ارضي ولم يبين ذرها
 وموضعها لا يجوز في قول ابى حنيفة وزفر ربح وقال ابو يوسف ومحمد ربح يجوز
 يصبر المشتري شريكا للبائع بمائة ذراع من الدار رجل اشار الى بيض وقال بعتك من
 البيض عشرة بكذا روى ابو يوسف عن ابى حنيفة ربح انه لا يجوز في القياس مثله الرما
 واشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل الطعام ونحوه رجل اشترى من السقاء
 كذا كذا قربة من ماء الفرات قال ابو يوسف ربح انه ان كانت القربة بعينها جاز ان كان
 التعامل وكذا الراية والحجة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف

قد رها وهو قول ابي حنيفة ربح ولو قال بعثك هذا الطعام كل كرمائة درهم كان
البيع على كرمائة فان كان الطعام كثيرا وكان البائع كره وعلم المشتري بذلك فله
الخيار ان شاء اخذ كله ولو قال بعثك هذا الجراب او هذه الرزمة كل ثوب ^{بمئتين}
درهما فالبيع فاسد فان عدلها البائع وعلم المشتري بعددها في المجلس فقال رضيت
بذلك جاز البيع ولو يمكن للبائع ان يمنع ولو اشترى مائة جوز من جور كثير فلما عدلها
البائع له قال لا ارضى ليس له ذلك ولو اشترى من ثصاب لم يابد درهم فقطع القصاب
الحم ووزنه وهو ساكت ثم قال لا ارضى فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قد رصبت
بجوز لان الجوز شيء واحد فلما يتفاوت رجل باع ثوبا بقرنه ثم ان البائع
باعه من آخر قيل ان بين الثمن جازيبيعه من الثاني ولو ان البائع اخبر الاول بالثمن
فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجزه من الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع
على اذابة المشتري الاول الا ترى ان المشتري لو استهلكه بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن
ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته رجل قال لذي يوفيه الذي عليه عشرة
درهم بعثني هذا الثوب الاخر باقية من العشرة فقال نعم قد بعثك فهو جائز وان قال بعثني
هذا بعض العشرة وبعثني هذا الاخر ببعض العشرة فقال نعم قد بعثك كان فاسدا لان ثوبه
من العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان ثمنه لم يبق من العشرة شيء رجل عند حنطة او ملك
اخر او موزون ظن انها اربعة آلاف من فباعها من اربعة نفر لكل واحد منهم الف من ثمن
معلوم ثم وجد ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاء اخذوا من الموجود بحصته من الثمن
وان شاء اتركوا والصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فلكل
وان باع منهم على السائب فالتقصان على الاخذون الاولين وهو بالخيار ان شاء اخذها
وان شاء ترك رجل باع حنطة مجموعة في بيت او محمورة في ارض والمشتري لا يعلم مبلغها

ولا منتهى الحفورة قالوا كان له الخيار إذا علم أن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك
 وإن كان يعلم منتهى الحفورة إلا أنه لا يعلم مبلغ الخطة جاز البيع ولا خيار له إلا أن يخرج تحتها
 دكان أو مثل ذلك رجل اشترى عشرة أقدرة فاستحق بعضها قبل القبض خير المشتري لتفرق
 الصفقة وإن استحق بعد القبض لا يغير وكذا إذا اشترى مكبلاً وموزوناً على أنه كرفوحه
 ناقضاً جاز البيع في الباقي وهل يغير المشتري أن لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض يغير إن شاء
 أخذ وإن شاء ترك وإن كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق رجل اشترى أمة
 بعد وثقابضها فملك أحد البدلين ثم زاد أخذها في البيع شيئاً معلوماً صحت الزيادة لأنهما
 لو تقاضا العقد بعد هلاك أحد البدلين صحت الأقالة فكذا الزيادة ولو اشترى عبد من زاده
 المشتري في ثمن أحدهما ولم يرسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمشتري أن يجعل
 الزيادة مع أيهما شاء وكذا لو زاد البائع ثوباً أو ما أشبه ذلك صحت الزيادة وله أن يجعل الزيادة
 مع أيهما شاء رجل جاء الخباز أو قصاب فقال أعطني بد زهم خبز أو قال أعطني بد زهم لحم
 سعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فأعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر
 البلخي ربح شراؤه على ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد ويرجع المشتري بحصة النقص من
 الدرهم وإن كان المشتري غريباً فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بشيء وهذا في اللحم فأما في الخبز
 فالشراء على ما هو سعر البلد لأن سعر الخبز في البلد قلماً يختلف رجل أنقص باكل يوم بدرهم
 وكان القصاب يقطع اللحم ويوزنه بسنجة والمشتري ينظر إليه ويظن أنه من كاهو وسعر البلد
 فوزنه يوماً فاذا هو ثلثون استأرقا أو يبيعها يكون على من وأخذ بحكم سعر البلد فإذا انتقص
 من ذلك لأن يرجع بحصة النقصان من الثمن لأن اللحم لا يبيع اللحم لا يصدق قبل إعطاء اللحم رجل
 قال لأخريعت منك من هفن الخطة قد رمايلاً هذا القفء أو هذا البطست جاز رجل له
 ذرع قل استحصل دباغ حصة بها جاز لا له باع موجوداً بعد رعيته فسلمه ولو باع ثلثاً

لا يجوز لأن التبن لا يكون إلا بعد الدوس والتذرية فكان هذا بيع المعدوم ولو باع
 ساق الخنطة دون الخنطة جاز ولو اشترى خنطة في سنبلها وشرط التذرية والدوس
 على البائع جاز لأنه باع الخنطة فكانت التذرية عليه رجل اشترى بالعد لشيئا فكسده
 قبل القبض ففسد البيع في قول أبي حنيفة ربح وكذا إذا اشترى بالفلوس فكسده
 بعينه لا تزوج رباح الأثمان وأن غلا أو رخص لا يفسد البيع ولا خيار لأحدهما وإن
 استقرض عدليا أو فلوسا فكسده عند أبي حنيفة ربح عليه مثلها كاسدة ولا يضمن
 قيمتها وقال أبو يوسف ربح عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم قبضها
 وقال محمد ربح عليه قيمتها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت رابحة فكسده
 رجل قال أخوه في يدي أرض خربة لا تساوي شيئا فبعها مني بستة دراهم فقال بعت
 والبائع لا يعرفها جاز وإن كانت قيمتها أكثر من ذلك رجل اشترى خنطة فطحنها
 البائع قبل التسليم يفسخ البيع ولو باعها البائع من غيره فطحنها لا يفسخ
 البيع ويخير المشتري الأول أن شاء فسخ البيع الأول وإن شاء ضمن المشتري مثلها
 رجل اشترى شيئا بقيمته أو بحكاه أو بما يريد أو بما يرضى لا يجوز وكذا لو باع بالفا
 الدينار أو بمائة دينار أو درهم أو باع بثوب أو كرخصة أو باع برأس ماله أو بما اشتراه
 فلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع إلا أن يكون شيئا لا يتفاوت
 تمتد كالخبر والحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس ^{أو جاز} أو يخطر المشتري أن شاء اخذ و
 أن شاء ترك ولو اشترى غنما أو عدل زطي واستثنى شاة أو ثوبا بغير عينه لا يجوز ولو استثنى
 واحد بعينه جاز ولو اشترى عشرة اجرة من مائة جريب من هذه الأرض أو عشرة أذرع من ماء
 من هذه الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة ربح ولو نظر إلى ابل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو ثياب وقال اخذ
 كلام من هذا بل درهم ولم يستم جماعة ففسد البيع في الكل عند أبي حنيفة ربح وكذا لو اشترى دارا

أو الرضا أو ثوبا لكل ذراع بكذا ولم يبين حيلة الذراع ففسد البيع في الكل في قول
 أبي حنيفة ربح وعند صاحبيه يجوز في الكل وإن كان هذا في مكيل أو موزون أو عدد دي
 متقارب عند أبي حنيفة ربح يجوز في الواحد وإن علم الجملة في المجلس جازية الجملة و
 يحل المشتري وعليه قول صاحبيه يجوز البيع في الكل ولو اشترى غنما أو بقرا أو ثيابا
 كل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكيل والموزون والعدد
 المتقارب ولو اشترى عدل زطية على أن فيه خمسين ثوبا بالف درهم فوجدها أحد
 وخمسين أو تسعا وأربعين ففسد البيع ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة و
 يجوز في النقصان وقيل على قول أبي حنيفة ربح لا يجوز في النقصان أيضا ولو اشترى
 صبرة على أنهما كذا قفيز أو فوجدها أكثر رد الزيادة سمي لكل قفيز ثمنها ولم يسم ولو جلد
 انقص أخذ الموجود بثمان الموجد وليسقط عنه ثمن النقصان ولو اشترى ثوبا على أنه
 كذا ذراعا ولم يسم لكل ذراع ثمن فوجد أطول أخذ الثوب ولا خيار له وإن وجد
 أخذه بكل الثمن إن شاء وإن شاء ترك إن باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع
 بدرهم فأنكثت الزيادة نصف ذراع أو النقصان نصف ذراع عند أبي حنيفة ربح إذا
 وجد عشرة ونصف أخذ بأحد عشر درهما وإن وجد تسعة ونصف أخذ عليه عشرة دراهم
 وله الخيار وقال أبو يوسف ربح في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم
 وعشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد ربح في تسعة ونصف يلزمه تسعة
 دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ولو اشترى ذراعا من ثوب من طرف مغيب لا يجوز
 وقيل إن كان ثوبا لا ينتقص بالتقطع جاز ولو أشار إلى الحنطة وشعر فقال ادعها
 البصيرتين كل قفيز بدرهم قال أبو حنيفة ربح يجوز البيع في قفيز واحد منها وقال د. إنباء
 يجوز في البصيرتين رجل اشترى عبد بن بالف درهم ولم يسم لكل واحد منها

فاذا كان احدهما خائفاً ففسد البيع عندهم جميعاً. وان سمي لكل واحد مسافكاً، لك في قول
 ابى حنيفة وقال صاحبه ربح يجوز في القن وان كان احدهما مدبراً او مكاتباً او ارام ولد
 اجل الثمن جاز في القن عندنا ويخير المشتري. وفي الشاكتين اذا ظهرت احدهما مأمية
 او ذبيحة مجوسية او محرم او متروكة التسمية عمداً وفي دونه الخلل اذا كان احدهما خائفاً عند
 ابى حنيفة ربح هذا وما الوجه بين حر وعبد سواء. رجل قال لا يبيعك هذا الثوب من هذا ^{الطرف}
 الى هذا الطرف وهو ثلثة عشر ذراعاً فاذا هو خمسة عشر فقال السائح غلطت لا يلتفت اليه
 ويكون الثوب للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا تسلم له
 الزيادة. رجل باع جزاً او بطيخاً او قشراً فوجده فاسداً الا يستفح به ان كان
 قليلاً يسترد كل الثمن وان كان كثيراً الباطيخ او القشاعة وقوامه لا
 يرجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن لان الكثير يصلح علفاً للدواب
 وله قيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن وكذلك الجوز اذا كان كثيراً يصلح حطباً هذا اذا
 وجد جميع ما اشترى فاسداً فان وجد البعض فاسداً فالقياس ان يبطل بيع الفاسد ويفسد
 العقد في الباقي في قول ابى حنيفة ربح وفي الاستحسان اذا كان الفاسد قليلاً يجعل عفواً لا
 شيئاً من الثمن قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ربح الواحد في المائة قليل يجعل عفواً
 واما البيض اذا وجد مدبرة لكنه لا يبلغ نصف البيع قال بعضهم له ان يرد الفاسد ويمسك
 الباقي بحصته من الثمن وان كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد
 بحصته من الثمن كما في الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل. وان كان الفاسد اكثر
 من النصف لا يجوز العقد اصلاً عند الكل وقال عامة المشايخ ربح فسد البيع في بناء الدار
 وان كان الفاسد واحدة من الالف لان الفاسد منها دهم وليس جمال فيفسد العقد في
 الكل كما لو اشترى الف جلد فوجد واحداً منها جلد ميتاً او الف شاة فوجد واحداً منها ^{ميتاً}

لا يجوز البيع أصلاً. رجل جاء إلى قصاب وراه الدراهم وقال اعطني بها لحمًا فاعطاه اللحم
فوجد الدراهم زيوفاً ونهبه حجة فأنه يردّها ويرجع بالحياد لأن الإشارة إلى الدراهم
بمنزلة التخصيص على الدراهم والدراهم في البياعات تنصرف إلى الحياد ولو وجد المقبوض
ستوقفة أو رصاصاً فسد البيع وكان عليه قيمة اللحم. رجل أراد أن يشتري جارية فباعت
فقال اشتريت هذه الجارية بهذه النصرية أو قال بما في هذه النصرية ووجد البائع ما فيه مخالفاً
نقد البلد فله أن يردّها ويوجع بنقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى
نقد البلد. وإن وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشتريت هذه
الجارية بمبلغ من النجاسة ثم رأى الدرهم التي كانت فيها كان له الخيار لأن في النصرية يعرف
مقدار ما فيها من الخارج وفي النجاسة لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار
يسمى هذا خيار الكمية لأخيار الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود. رجل باع الف
من القطن ثم ادعى البائع أنه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن. أو قال اتفقت القطن
الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عند الخصومة الف من من القطن بقول أمته
بعد البيع ذكر في المنتقى أنه يقبل قول البائع مع عينه أنه لم يبع منه هذا القطن. رجل باع جارية
ثم ادعت الجارية أنها حرة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إن باعها ومسلمها
إلى المشتري وهي سأكفة لم تقل شيئاً لا يقبل قولها إلا ببينة. وعنده رجل باع نصيبه من
المبطنة المشتركة قال إن كان القلع يضره لم يحجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما
لم ينقص البيع قيل له لو أن الشريك الذي لم يبع أجاز البيع الشريك هل له أن يرضى بعللاً لا
قال له ذلك لأن في قلعه ضرراً والإنسان لا يجيز على تحمل الضرر. وعنده رجل باع
ماراد المشتري أن يذهب الوردام ولا يطي للورام ثمنا قال بناءً على ما هو رسم
البلد في مثله. فإن كان في رسمهم للقطن ورام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك

وعنه رجل استباع قوسا فقال له البائع مد القوس فمد فانكسر قال يضمن قيمته وان
 باذن البائع. ولو قال له البائع مد القوس فانكسر فلا ضمان عليك فمد فانكسر قال
 يضمن ايضا قال القاضي الامام ابو علي النسي في ربح هذا اذا انعقا على الثمن فان الرجل
 لو اخذ شيئا على سوم المشرع ثم قال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على
 الثمن فمهلك يضمن كذا لك فهنا الآب والوصي اذا باع عقارا للصبي فرائى القاضي نقض
 البيع اصلح للصغير قال الشيخ الامام هذرج له ان ينقض ذكره في الماذون. وعن الشيخ
 الامام هذرج رجل اشترى من بعض لشد ثوبا ستر الكعبه قال لا يجوز فقيل له ان المشتري
 نقله الى بلدة اخرى قال يتصدق به على الفقراء. وعنه رجل باع شيئا ببيعاء جارا واخر
 الثمن الى الحصاد والدياس قال يفسد البيع في قول ابى حنيفة ربح وعن محمد ربح ان لا
 البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو
 كفل بالصلح الى الحصاد والدياس وقال القاضي الامام ابو علي النسي في ربح هذا يشكك اذا اقرب
 رجلا وشرط في القرض ان يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو اقرب ثم اخر لا يصح ايضا وكان
 الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع اجله الى هذه الاوقات في البيع وبعد
 وعن الشيخ الامام هذرج الاراضية الخراجية اذا مات اربابها وعجز اهل القرية عن اداء خراجها
 فارادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجارتها واستيفاء الخراج من الاجرة فان
 تعددت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان اراد ان يشتريها لنفسه فلا حوط له ان يبيعها
 من غيره ثم اشترى منها من المشتري. وعنه رجل اذا وقعت قطرة من الدم او البول في خل او ثوب
 لا يجوز بيعه. وعنه رجل قال لغيري بعت منك ثوبا من الخطة التي في هذا الخف او من
 الكدس ثم اعماه الخطة من موضع اخر لا يجوز لان ما سوى النقود يتعين باليسين. وعنه
 رجل او ثوب نار في سبطه ثم باعه قال ان صار فيها جاز لان اللحم عين الجمل الا انه يبرر ويصير

فما كان بائعا منعده ويجوز وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده. وعنه
رجل له ارض فيها قطن قد ادرء بعضه فقال لغيره بعت منك مائة من من قطن منه
الارض بكذا درهما فقال ينظر ان كان اكثرها مدركه جاز والا فلا مثلا لو كان قطن الارض
التي من قبايع مائة من ان كان المدرك مائة مائة من او اكثر جاز البيع والا فلا رجل
اشترى ثوبا على انه ابيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربيع البيع
فاسد لانه لا يمكن تسليمه بدون الصبغ. وكذا لو اشترى دارا على انه لا بناء فيها فاذا
بناء او ارض على انها بيضاء لا تخل فيها فاذا فيها تخل او باع دارا على ان بناءها من اجزاها هو
من اللبن كان فاسدا. ولو باع دارا على ان فيها بناء ولا بناء فيها او قال بعلوها وسفلها ولا علوها
جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء ترك. وكذا لو باع باجذاها
او بابوابها واجذع فيها جاز البيع ويخير المشتري فان كان فيها جذع جاز البيع ولا يخير المشتري
ولو قال بعتكم بما فيها من الاجذع والابواب وليس فيها شيء جاز البيع ولا خيار للمشتري
ولو باع اشجارا على ان الكل مثمرة فوجد واحدة منها غير مثمرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ربيع فسد البيع لان المثمرة وغير المثمرة جنسان فاذا لم يدخل غير المثمرة في العقد راتين
جملة فسد العقد كمالوا باع مائة شاة الواحدة ولم يبين ثمن كل واحدة فسد البيع وان
بين ثمن كل شجرة رثن كل شاة جاز البيع ويخير المشتري. رجل اشترى وزنيا ليطرفه على ان يزن
الطرف فما ظهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلو ان المشتري باع السلعة قبل ان يزن
الطرف عن ابنة يفة ربح انه لا يجوز بيع المشتري. وقال ابو يوسف ربح يجوز رجل له جملة
مشمش او تفاح فباع منها بعضها غير موزن قال الفقيه ابو حفص ربح المشمش والتفاح و
الحجور ربي اذا كان من شجرة واحدة فهو من العدي المتقارب فاذا باع بعضها غير موزن
وطاهر غير منفار حاز البيع وان كان ذلك من شجرة من فباع منها بعضها غير موزن لا يجوز

ولو اشترى عددا من بطيخ او خيار او رمان فيه الصغير والكبير بكذا درهماء الجملة
أكثر مما باع لا يجوز فان افرد عددا وعزل ذلك من الجملة وتراضيا جاز المبيع ويقع البيع
على المعزول عند التراضي وهكذا روي عن ابي يوسف رج. رجل باع مائة التسمية عند
وقضية الماضي بجواز البيع لا يجوز كما لو قضى بجواز بيع ام الولد. رجل اشترى دهنًا ودفع
القارورة الى الدهان قال الدهان ابعث القارورة الفنزلية على يد غلامك فانكسرت القارورة فالدهان
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج. يهلك الدهن من مال البائع. وان قال
الدهان ابعث القارورة على يد غلامي والمستثلة بحالها يهلك على المشتري. رجل باع
جارية الغنم بدينار المولى وزوجها رجل آخر بغير اذن المولى واعتقها فضولي فآخبر المولى
وقال اجرت جميع ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج. نفذ العتق ويبطل ما
رجل اشترى منا من الفانيل فوجد المشتري واحدا اسود وورده على البقال فاعطاه فاندا
آخر بغير وزن جاز. وكذا لو وجد اخرى فردها واعطاه مكانها بغير وزن وان رد هاتئنا
فاعطاه البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز الا ان يوزن قال وفي
الحجرات اذ وجد واحد محترقا فرد على التجار فاعطاه خبرا آخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن
فان خمسة اساتير وعشرة اساتير وزنا وحجرا فلا يجوز فيه المجازفة. أرض فيمها ريع مباح
الأرض بدون الزرع او الزرع بدون الأرض جاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع
وان باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز الا ان يكون الزرع بينه وبين الكار فيبيع
الكار نصيبه من صاحب الأرض جاز. وان باع صاحب الأرض نصيبه من الكار لا يجوز
هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الأرض فان كان من قبل الكار فينبغي ان يجوز ولو
باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز. رجلان بينهما دار فباع احدهما نصفها
من بيت معين من تلك الدار رد في المنتقى انه لا يجوز في قول ابي حنيفة رج. ان

شريكه يتضرر بذلك عند القسمة. وكذا لو باع بيتا معيناً من تلك الدار لا يجوز
رجلان بينهما عشرة اغانام او عشرة اثواب هروية فباع احدهما نصف ثوب معين
من الجملة ذكر في المنتقى انه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما ارض وتخل
فباع احدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كما لو كانت الدارين رجلين فباع احدهما
قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما وكذلك لو كانت الدار
لرجل فباع نصف بناءها من غير ارض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة المبسوخة
الايدى او الارجل اختلاف المشايخ فيه قال ابو القاسم الصفار ^{رح} لا يجوز لانهما مختلفان
في القطع وقال محمد بن سلام ^{رح} يجوز الصحيح هو الاول. بيع ورق الفصاد قال الشيخ ^{امام}
ابوبكر محمد بن الفضل ^{رح} لا يجوز ما دام في الزيادة ويجوز بعد التناهي ولو اشترى رطباً من
البقول او ثناء على الساق قال الشيخ الامام هذا لا يجوز لانه ينمو من اسفله ساعة فساعة
كالصوف والوبر والشعر فيملك للبيع بغير البيع ^{الرجس} ويجوز باختلاف المتأخرين في قوائم الخلاف
قال بعضهم لا يجوز لانه يزداد ساعة فساعة. وقال بعضهم يجوز لان موضع القطع معلوم
عرفوا القوائم ينمو من اعلاه لا من اسفله. رجل باع الجنين فولدت قبل الافتراق وبسمله
الى المشتري قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ^{رح} لا يجوز. وكذا اذا باع الأب وابنه
قبل الافتراق رجل اشترى عشرة اقفرة خطبة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض
بخير المشتري لتفرق الصفقة قبل التمام. مريض باع عيناً من اعيان ماله من وارث
بمثل القيمة لا يجوز عند ابي حنيفة ^{رح} وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح
رجل اشترى داراً مع بناءها بالف درهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخير المشتري ان شاء
اخذ الارض حصتها من الثمن وان شاء ترك. وان استحق بعد القبض كان له ان يأخذ الارض
حصتها من الارض ولا خيار له. وكذا اذا اشترى ارضاً مع اشجارها فاستحققت الاشجار

قبل القبض خير المشتري على الوجه الذي ذكرنا. وان استحوذ بعد القبض باحدهما
 بحصته من الثمن فليس له ان يرد ما وان احترق الاشجار وقطعها ظالم قبل القبض
 المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له ان يأخذ بحصته من الثمن
 وبعد القبض يكون الهلاك على المشتري. رجل اشترى شجرة بشرط ان يقلعها اختلاف السالكين
 في جواز هذا البيع. والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا اذا بين موضع
 القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له ان يقلعها
 من الاصل عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الارض ولا يقلع. وان اشترى بها
 مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشترى بها بشرط القطع كاذله ان يقلعها باصاها. وهل يدخل في
 البيع ما تحت الشجرة من الارض فيه روايتان والصحيح انه يدخل كما لو اقر انسان بشجرة
 يدخل في الاقرار ما تحتها من الارض وكذلك في القسمة. واذا دخل ما تحتها من الارض
 في البيع يدخل مقدار غلظ الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد
 غلظها بعد ذلك كان لصاحب الارض ان يأمر بنحت الزبادة. ولا يدخل من الارض
 ما يتناهى اليه العروق والاعصان. وان اشترى شجرة التريك لاجل الثمر جاز. وهل
 يدخل في البيع ما تحت الشجر من الارض فهو على الروايتين على قول ابي يوسف وجعل يدخل
 وقال محمد ربح يدخل بغيرها الذي يستقر عليه الشجرة لا مقدار طول العروق. وان
 اشترى ارضا دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير ذكر واختلفوا في غير المثمرة والصحيح انها
 يدخل صغيرا كان او كبيرا. واما اقوام الخلاف هل يدخل في البيع تبع الاصولها المختلفوا فيه
 قال بعضهم يدخل تبع الاصولها والصحيح انها لا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع
 الارض ما على الاشجار من العطن من غير شرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح
 انه لا يدخل. واما الكراس وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض

وأما ما كان مغيباً من الأرض من أصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه يدخل وأما قوائم
 الباذنجان قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخس رحمه الله تعالى في بيع الأرض وقال
 الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرناه في قوائم
 القطن رجل باع أرضاً فيها زرع بينه وبين الأكارف باعها بنصيبه من الزرع ذكره المنتقى
 أن المشتري أن طلب تسليم المبيع يفسد البيع وأن قال أنا أسكت حتى استقصى
 الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لأنه زاد في أرضه وكذلك لو باع داراً
 أجرها من غيره فقال المشتري أنا أسكت حتى يتم الأجرة فهو جائز وأن طلب التسليم
 في الحال ففسد العقد رجل باع أرضاً قد أجرها من غيره قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل
 رحمه روي في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله أن المشتري إذا كان عالماً بذلك جاز البيع
 ولا خيار له وهكذا قال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي وجعل هذا بمنزلة العيب
 والتجارية التي باعها مولاها وهي في نكاح الغير فعلم المشتري بذلك حاز البيع ولا خيار له و
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله خلاف ظاهر الرواية وهكذا قال القاضي
 الإمام أبو علي النسفي رحمه الله في اختلاف الروايات في بيع المرهون والمستاجر رجل دفع أرضه
 فزارعه ثم باع الأرض بزرعه والزرع بقول ذكره المنتقى أن المزارع إن أحاز فيه فهو جائز وإن
 أجاز المزارع على أن يكون بنصيبه في الأرض على المزارعة فهو فاسد وأشار في الأصل
 إلى أنه إذا باع الأرض مع نصف الزرع لا يجوز رجل باع أرضاً فاستحق منها طائفة من
 بطريق العامة أو المقبرة لا يفسد البيع في الباقي لأن الوقف والطريق مال فهو مفسد
 البيع فيما ضم إليه كما لو جمع بين قن ومن بواضعها ففقد واحدة جاز البيع في القن وإن
 ظهر أن بعض الأرض كان مسجداً ذكره المنتقى أن المسجد إن كان مسجداً بجماعة ففسد
 البيع في الباقي وإن كان مسجداً خاصاً لا يفسد قال ومسجد الجماعة مساجد جماعات

المسلمين. وكذا لو كان المسجد في دار لو اغلق باب الدار يكون المسجد اهل في الدار
يصاون فيها الجماعة ولا ينعون الناس عن الدخول والصلوة معهم فهو مسجد جماعة في
محله للبيع خرابا كان او عامرا ولو كان لو اغلق باب الدار لا ينعون الناس عن الدخول
فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن الدخول او لم ينعوا ولذا لو باع مريه دينه
مسجد فليس له ولم يستثنى المسجد فهو فاسد. وفي الفتاوى رجل باع لمرءى دينه
مسجد فليس له ولم يستثنى المسجد فالوا ان كان المسجد عامر فمسجد البيع وان كان
خرابا لا يفسد لان العامة اخلفوا في المسجد الذي خرب ما حوله واستغفروا له
عن الصلوة فيه قال بعضهم بقي مسجد. وقال بعضهم يعود الى ملك البائس او الى ملك
وارثه ولا يبيع مسجد وكان هذا المسجد بمنزلة المدبر. وعن غيرهم باع مريه وام استر
المقبرة والمسجد ففسد البيع من غير تفصيل. رجل باع لرضا فاجر المشتري بعد ذلك
انها مسجد او مقبرة او اقرانها طرقي لجامعة المسلمين فانقل القاضي عليه اقراره بمقتضى
من خاصه فيه للعامة وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المشتري ان يرجع بالثمن عليه
فاقام بيئته عليه ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه للعامة ذكره المنتقى ان فيه قياسا و
استحسانا في القياس يقبل البيئته كما لو اشترى عبد ثمن فاجر فانقل القاضي عليه اقراره
ثم خاصه بالبائع واقام البيئته انه حر الاصل والعبد يحدد الحرية فانه يقبل بيئته المشتري
ويرجع بالثمن عليه بانتهه فكذا في الاستحسان فرق بين هذا وبين الارض قال
في الارض اذا اقر المشتري انها مقبرة او طريق او مسجد وانقل القاضي اقراره ثم اقام البيئته
عليه ذلك يحصر من البائع ويرجع عليه بالثمن لا يقبل بيئته الا يحصر من خاصه فيه للعامة
فيكون البيئته بيئته من خاصه فيه للعامة. رجل باع دارا او ارضا ثم ادعى انه باع ماله
وقب اختصاف المسبأ ثم رجع فيه قال بعضهم لا سمع دعواه كما لو باع شاة ثم ادعى انه لغز

وباعه بغير امر صاحبه فانه لا يسمع دعواه وما ذكره المنتقى اذا اقتران ما اشتراه
 بقبرة او مسجد او طريق للمسلمين وانفذ القاضيه اقراره عليه ثم اقام البيئته على
 ذلك ليرجع بالثمن على بائعه قال لا يقبل الا محض من خاصه فيه للعامة اشارة
 الى هذا القول. رجل قال لغيري بعتك هذا البيت وما اعلق عليه يا به لم يكن المشتري
 شئ من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت. وكذلك لو قال بعتك
 هذا بما فيه من شئ فهذا والاو سواء وان قال بعتك هذا البيت على ما به من
 المتاع فهو جائز. ما دخل فيه ما في البيت من المتاع. رجل اشترى نجاسة بديضة ولم
 يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترىها بديضة بغير عذر
 فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فاما اما
 الدجاجة من الثمن ياخذ الدجاجة محصنها وما اصاب البيض ياخذ حصته
 فما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك وصدق في بقية البيض وان كان اشترى الدجاجة
 بديضة بعينها والمسئلة كالحال يسلم له كل ذلك. وكذلك لو اشترى نخلا من رطب
 بغير عذر ولم يقبض النخل حتى حلت رطباً فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب ^{بما}
 يسلم له من الرطب الحادث قد وما يصيب من الثمن ويتصدق بالزيادة. وان كان اشترى
 النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشئ. اذا كانت المشجورين اثنين فباع احدهما
 نصيبه من اجنبيه لا يجوز. وان باع من الشرايع اجاز. ولو كان بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه
 من احد شريكه لا يجوز. وان باع منهما اجاز. ولا يجوز بيع القاضيه مال اليتيم من نفسه ولا
 ماله من اليتيم لان بيع القاضيه قضاء وانه لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا لو ربح ^{اليتيم}
 من نفسه لا يجوز. ولو كان القاضيه اشترى مال اليتيم من الوجيه او مال اليتيم من اليتيم ^{قبل}
 الوص حاز وان كان الوجيه وصياً من جهة القاضيه ولا يجوز له ان يبيع نفسه على الذي يحسن

ويفتق وعلى المبرم والغنى عليه الا اذا كان العاقد وكله في ناقته لان هذا العوارض من
النوم في حق الحكم رجل باع مائة من من جليج هذا الفطر لا يجوز ولو كانت المخطئة
سبيلها نباعها حاز ولا يصح بيع النواة في التمر ولو باع حب قطن بعينه جاز كما اخذ
الفقيه ابو الليث ربح ولو اشترى البدر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى به
البطيخ بان يقطع البطيخ ولو ذبح شاة فباع كرشها قبل السليخ جاز وكان على البائع
وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الرؤية وجاجة ابتاعت لؤلؤة فباعها حبة مع الدار
التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة حين ابتاعت ولو كانت الدار حبة
ميتة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز لا خيار للمشتري ان كان راها الا اذا تغيرت وان لم
المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار اذا راها ولو اشترى لؤلؤة في صدق قال ابو يوسف ربح يجوز البيع
وله الخيار اذا رأى وقال محمد ربح لا يجوز وعليه الفتوى ولو اشترى حبة فوجد في بطنها
لؤلؤة فخر كانت اللؤلؤة في الصدق فكانت للمشتري لان الصدق يكون غداً للسمك و
كل ما كان غداً للحيوان يكون للمشتري وان لم يكن اللؤلؤة في الصدق فانها تكون للبائع ويكون
في بطنها منزلة اللقطة ولو اشترى وجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع ورد عليه
رجل باع دارا على ان للبائع فيها طريقا من هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط
الطريق لاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا. ولو قال ابيعك هذه الدار لا طريقا
منها من هذا الموضع الى باب الدار ويصعب الطول والمرض جاز المبيع شرط الطريق لنفسه او
لغيره لان الاستثناء تكلم بالبا في بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلة الغير المستثنى فلا يفسد
البيع اما في الاول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه او لاجنبي سقط
حصلة الطريق من الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا. الا ترى انه لو قال لغيري بعتك عبدا
هذا بالف درهم على ان يري ربعة كان المشتري ثلاثة ارباع العبد بلثة ارباع الثمن. ولو قال

تلك هذا العبد بالف درهم الأربعة كان المشتري ثلاثة أرباع العبد بجميع الثمن وكان
 قال أبيعك داري هذا بعشرة آلاف درهم على أن له هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال إلا
 هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت. ولو قال أبيعك هذه التجارية بمائة
 دينار على أن له عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولو قال إلا
 عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال أبيعك داري هذا الخارجة على
 أن تجعل لي طريقا إلى داري هذه الداخلية لا يجوز. ولو قال أبيعك داري هذا الخارجة إلا
 ليقا إلى داري هذه الداخلية جاز وطريقه مقلداً عرض باب الدار الخارجة. ولو قال أبيع
 لك هذه الدار إلا بناءها لا يدخل البناء في البيع لأنه رجع عن الإيجاب قبل قبول المشتري
 فصح رجوعه. ولو باع أرضاً أهذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع والمشتري
 أن يمنع البائع عن تدلغ أغصان الشجرة في ملكه لأن المستثنى مقلداً رغلط الشجرة
 دون الزيادة. أنه متى أمة في بطنها ولد لغير البائع بالوصية فجاز لصاحب
 الولد بيع التجارية جاز ولا يكون لصاحبها مجنين شيء من الثمن وإن لم يجز صاحب
 المجنون بيع التجارية لا يجوز بيعه لأن الولد مادام مجنوناً يكون منزلة أجزاء التجارة
 فيصير كأنه باع التجارية واستثنى منها جزءاً معيناً. ولو أجاز صاحب الولد بيع التجارية
 بعد ما ولدت التجارية أن ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن
 لأنه ولد المبيع بعد القبض وإن ولدت عند البائع أخذ الولد قسطاً من الثمن. رجلاً أن
 اشتري بدينار محلاً وتواضعاً على أن يكون لأحدهما حلية وللآخر فضله كان السيف المحل
 بينهما والخاتم مع الفضة كذلك. ولو اشتري أداً على أن لأحدهما الأرض وللآخر البناء جاز
 كذلك. ولو اشتري بدينار وتواضعاً على أن لأحدهما راسه وجلده وقوائمه وللآخر بطنه
 تواضعاً في ذلك ولم يذكر البائع شيئاً فالكل لصاحب البدن لأن البدن أصل وغيره منزلة

البيع. ولو توأصا على ان لا يحد لهما راسه وجعله وقائمه والاخر كحما فهو بينهما نصفان
 لان كل واحد من ذلك لا يحتفل الا فراد بالبيع واحد هما ليس باصل فكان الكل بينهما اذا
 باع الرجل شيئا وامتنع من الاشهاد على البيع اختلفا لما شخ ربح فيه. قال محمد بن سليمان
 له ذلك ولا يجبر على الاشهاد. قال محمد بن الازهر يشهد اثنين ثم الشاهد ان يشهد ان
 على شهادتهما. وان رفع الامر الى القاضي ورأى ان يامر بالاشهاد له ذلك ولو اتسع البائع
 عن كتابة الصك لا يجبر عليه. وان كتبته اشترى صكا وجاء بالعدل الى البائع وتلفه ان يقرب
 بالبيع ليس للبائع ان يمتنع فان ابله ان يقرضه مجلس القضاء فان اقر بالبيع على
 القاضي كتب القاضي له سجلا ويشهد عليه. رجل اصطاد سمكا ثم القاه في خطير
 وباعها ان امكن اخذها من غير صيد جاز البيع والا فلا وان باع طيرا له يطير في الهواء
 ان كان ذاجنا يعود الى بيته ويقدر على اخذه من غير تكلف جاز بيعه والا فلا باع
 المصنوع من غير الغاصب ان كان الغاصب جاحدا يدعي انه له ولم يكن للمصنوع
 منه بدنة لا يجوز بيعه وان كان له بدنة جاز بيعه ولا يجوز بيع الباقي الا اذا باعه
 ممن في يده واختلف الروايات في بيع الموهون والمستاجر والصحيح انه موقوف وليس
 للبائع ان يفسخ. رجل باع ذراعا من تراب هذه الارض ليحفرها المشتري جاز وهي
 مسائل بيع الكر دار رجل امر رجلا ليحمل ترابا من منزله ويرميه فحمله المأمور وباعه
 جاز البيع للامر يكون الثمن للامر لانه لما رضى برميته كان ارضه ببيعته وكذلك تشور الرمان
 والبطيخ جبل فيه كبريت او ملح فحمل رجل من ذلك شيئا او حمل شيئا من اجماره وباع ان كان
 الجبل مباحا جاز بيعه وكذلك الفستق والحطب لانه ملكه بالاحراز في ملك بيعه. رجل
 اشترى تراب الصواعين بعرض ان وجد في التراب ذهبا او فضة جاز بيعه لانه باع ما لا
 متقوما وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود

من الذهب والفضة وقال أبو يوسف ربح لا ينبغي للمصايع أن يأكل ثمن التراب الذي ^{عنه}
 لأن ما فيه مال الناس إلا أن يكون الصائغ قد زاد للناس في متاعهم بقدر ما سقط
 في التراب وكذا الدهان إذا باع الدهن وبقي في الدهن شيء في الأوعية باع طينا يأكله
 الناس إن كان ينتفع به في غير الأكل جازيعة وإن كان لا ينتفع به سوى الأكل يكره عند ^{البعض}
 يجوز بيع لحم الأيائل لحمه ولا يبيع جلده إن كانت ميتة وإن كانت من بوحه فباع لحمه
 وجلده جاز لأنه يظهر بالذكوة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد ويجوز الصلوة معه هو
 بخاره ويباح الانتفاع به بأن يؤكل سنورا وما أشبه ذلك إلا الخنزير فإنه لا يجوز بيع لحمه
 ولا بيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وأن كان من بوحه وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم
 السباع والكلب وذلك محمول على أنه إذا لم يكن من بوحه أو ذلك قول بعض المشايخ
 ولا بأس ببيع عظم القيل وعظم كل شيء الأعظم الأدي والخنزير فإنه لا يجوز بيعه رجل
 اشترى من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض الدجاجة حتى
 باضت عند البائع خمس بيضات فإن المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البيضات
 الحادثة ولا يتصدق بشيء لأنه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بعينها جازا البيع كالمو
 باع بيضة ببيضتين وإن كان المشتري اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها فإن
 المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وإن كان البائع استهلك البيضات الحادثة فإن ^{المشتري}
 يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة لأنه لما باضت خمس بيضات واستهلك البائع
 البيضات الحادثة وصارت البيضات مقصودة بالاستهلاك فإذا كانت قيمة الدجاجة
 عشرة بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثا فيكون ثلثا الثمن
 وذلك ثلث بيضات وثلاث بيضة ثمن الدجاجة والباقى ثمن البيضات فيسقط ^{البيضة}
 من الثمن ولا فرق في هذا بين ما إذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها وبغير عينها

رجل اشترى طعاما بائنا لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكائلة ولا بمجازاة
ولا يجوز بيع مسيل الماء وهبته ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب و
قال مشايخ بلخ ربح بيع الشرب جائز ولا يجوز بيع الدهن في السمسم ولا بيع العصير في العنب

فصل في الشروط المفسدة

رجل باع عبدا على ان لا يبيعه المشتري او لا يهبه او لا يتصدق به كان فاسدا وقال ابن
ابيه لي ربح جاز البيع ويفسد الشرط وقال ابن شبروت ربح يجوز البيع والشروط ولو باع
عبدا بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط واعتقه بنقلب السيف
جائزا وفي قولنا لا يبيعه ربح عليه ثمنه ولو باع ثوبا على ان لا يزيله عن ملكه يبيع او هبة
او نحوه جاز البيع ويبطل الشرط ولو باع عبدا على ان يبيعه من فلان كان فاسدا وان
جارية على ان يطأها ولا يطأها قال ابو حنيفة ربح يفسد البيع فيهما وقال محمد ربح جاز البيع
وقال ابو يوسف ربح ان باع بشرط الوطي جاز وان باع بشرط ترك الوطي لا يجوز وان باع عبدا
على ان يطعمه المشتري جاز وان باع على ان يطعمه خبيصا او كحما كان فاسدا ولو باع جارية
على ان يستولدها المشتري او باع عبدا على ان يدبره كان فاسدا وكذلك لو باع شيئا على ان
له المشتري او يتصدق عليه او يبيع منه شيئا او يقرضه كان فاسدا ولو باع على ان يعرض
فلانا الاجنبي كان جائزا ولو باع على ان يعطيه المشتري بالقرن رهنا فان كان الرهن مجهولا
كان فاسدا وان كان معلوما واعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا ولو باع على ان يعطيه
بالقرن كفيلا فان كان الكفيل عاشيا عن المجلس وكذا لجهن علم او لم يكن فاسدا وان كان
الكفيل حاضرا في المجلس او كان غائبا عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جازا استحسانا
ولو باع على ان يجل البائع احدا بالثمن على المشتري ففسد البيع قياسا استحسانا ولو باع على
ان يجل المشتري البائع على غيره بالثمن ففسد قياسا وجازا استحسانا رجل باع لؤلؤا

على التهازن مشقة إلا فوجدناها أكثر سلمت للمشترى لأن الوزن فيما يضره السبعيض
وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشترى كما لو باع ثوباً على
أنه عشرة أذرع فوجد أكثر ولو باع شاة على أنها حامل ففسد البيع لأن الولد زيادة
مرغوبة وإنما هو موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز رجل باع عبداً على أنه خباز أو
كاتب جاز البيع لأنه شرط وصف مرغوباً يعرف بوجوده ولو باع جارية على أنه برقي من
الحبل جاز ولو باع على أنها حامل تكلموا فيه قال الفقيه أبو جعفر إن كل شرط من قبل البائع
لا ينافي براءة عن العيب وإن كل شرط من قبل المشتري لا يجوز لأن الشرط إذا كان من
قبل المشتري كانت الزيادة مقصودة وإنما هي موهومة فيفسد البيع كما لو شرط
الحبل في البهائم وهكذا روى هشام عن محمد بن محمد أنه قال البيع جائز إلا أن ينظم للمشتري
أنه يحتاج إلى الظن وهذا إشارة إلى ما قال أبو جعفر بن محمد بن الحسن بن أبي خنيفة
رحمته أنه إذا اشترى جارية على أنها حامل فإذا هي ليست بحامل كان البيع لازماً
وليس للمشتري أن يردّها ووجهه ما قلنا أن الحبل في الجوارى عيب عند الناس
فكان شرط الحبل بمنزلة البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى
لو كان في بلد يرغبون في شراء الجوارى لأجل الأولاد كان فاسداً ولو اشترى
جارية على أنها مغنية جاز البيع لأن ما شرط عيب في الجوارى روى أن رجلاً جاء إلى
محمد بن عمارية وقال أريد اشتريته على أنها تغني كذا كذا لو نأفأها هي لا تغني شيئاً قال
محمد بن محمد بن عمارية نعم إنك إنما أخبرني عن عيبها وهذا الواسع هلك على رجل
جارية مغنية يضمن قيمتها مغنية ولو باع جارية على أنها ذات لبن قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز البيع وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله لا يجوز البيع لأنه
شرط الصناعة فيجوز كما لو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب وأكثر المسانحة على

هذا ولو اشترى جارية للظفيرة على انهما حامل لم يجوز البيع لما قلنا. رجل باع
يسكنها البائع شهر او اربعة على ان يركبها البائع يوما كان فاسدا. ولو اشترى شاة او
بقرة على انهما تحلب كذا ففسد البيع. وان اشترى عليها انها طوب روى الحسن ^{ابن حنيفة} عن
رجل انه جازر. وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ اخذ الحنفية ابو الميثم رج. وروى ابن
سماعة عن محمد رج انه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد
بن الفضل رج. ولو اشترى فرسا على انه هملج جازر البعير لان الهملج لا يصير ^{مكسرا}
فيجوز كما اشترى عبد على انه خباز او كاتب باع حيوانا واستنزى ما بطنها ففسد البيع
لان الجحين لا يجوز افرادة بالعقد فلا يصح استنقاؤه. ولو اشترى جارية ^{سنة} على ان
البائع لم يكن وطئها فاذا كان البائع وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يردها. ولو باع
جارية على انهما ماولدت فظهر انهما كانت ولدت كان له ان يردها. باع عبد على ان
يسلمه البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا. واختلفوا في العلة قال ابو يوسف ^{سنة}
رج لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن موجلا فاذا اشترط ما
لا يفضيه البيع ففسد البيع. وقال محمد رج انما لا يجوز البيع لانه تضمن اجلا مجهولا ^{خبر}
لوسم الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على ان احط
من ثمنه كذا جاز البيع. ولو قال على ان اهب لك من ثمنه كذا لا يجوز لان الخط يلحق باصل
العقد فيبقى العقد باورا الخطوط ولا كذا لك الهبة. ولو قال بعث منك بكذا على ان
حططت عنك كذا او على ان وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حطوف
الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب. باع عبد على ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر
ففسد البيع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا. فان باع بالف الى شهر على ان
يؤدي الثمن اليه في بلد اخر جاز البيع بالف الى شهر ويبطل شرط الايفاء في بلد اخر لانه

باع بالف الاجل معلوم وانما ذكر الایفاء في بلد اخر لتعيين مكان الایفاء وتعيين مكان
 الایفاء فيما الاحمل له ولا مؤنة لا يصح وان كان شيئا له حمل ومؤنة يصح تعيين مكان
 الایفاء ويجوز البيع ايضا رجل اشترى شيئا على ان يحمله البائع المنزل المشتري قالوا
 ان قال ذلك بالعربية لا يجوز البيع وان قال بالفارسية جاز لان في العربية يفرق بين الحمل
 والایفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل منزلة شرط الایفاء اشترى خطبا
 في قرية شراء صحيحا وقال موصولا بالبيع واخمله الى منزله جاز البيع لان هذه مشورة و
 ليس بشرط ان شاء حمل وان شاء لم يحمل باع خفا به خرق على ان يحضره البائع جاز كما لو
 اشترى نعلا على ان يحده البائع وكذا لو اشترى من خلقا في ثوبا وباه خرق على ان
 يخطه البائع ويجعل عليه الرقعة جاز ولو اشترى كراسا على ان يقطعه البائع يخطه
 ويخطه لا يجوز لانه لا يعرف فيه بخلاف ما تقدم رجل باع ارضا على ان المشتري ان احد
 فيها احد ثا ثم استحقها انسان كان البائع ضامنا لما احد ثه المشتري كان البيع قاسدا
 لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما احد ثه المشتري اذا كان المحدث
 زيادة كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك اما اذا كان نقصا كالحفرة ونحوه لا يرجع به
 على البائع فاذا شرط الرجوع مطلقا كان فاسدا رجل اشترى من رجل سكنه كان البائع
 في جانب رجل اخر مكيما يمكنه نزعه من غير ضرر وقد اخبره البائع ان اجرة الحانوت
 ستة دراهم ثم ظهر ان الاجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت ان يكلف
 المشتري برفع السكنى من الحانوت لانه شاغل ملكه وان كان المشتري يتضرر بذلك
 رجل باع دارا وشرط الفناء في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفناء فلا يملك
 المشتري باع ارضا على ان فيها كذا كذا نخلة فوجد ها المشتري ناقصة جاز البيع و
 يخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع

الأرض تبعاً فلا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا كذا
 يتأفكها المشتري ناقصة جازاً البيع ويخبر المشتري على هذا الوجه.
 ولو باع أرضاً إذا فيها كذا كذا تخلف عليها ثمارها فباع الكل بثمارها وكان
 فيها تخلف غير مثمرة ففسد البيع لأن الثمرة له ^{في البيع} ^{وأي} ^{الواحدة}
 غير مثمرة لم يحل لمعاً وفي البيع وصارت حصص
 ابتداء العقد في الباقي بمن مجهول فيفسد البيع ^{البيع} ^{البيع}
 رجوعاً من الفخذ مقطوعة ففسد البيع لأن الفخذ لا يتقلب ^{البيع} ^{البيع}
 يجب حصص الفخذ من الثمن صار من الباقي مجهولاً فيفسد ^{البيع} ^{البيع}
 أنه مصبوغ بالعصفر فإذا هو بيض جازاً البيع ويخبر المشتري ^{البيع} ^{البيع}
 على أن فيها بناء فإذا البناء فيها جازاً البيع ويخبر المشتري ^{البيع} ^{البيع}
 ثوباً على أنه أبيض فإذا هو مصبوغ بالعصفر كان فاسداً ^{البيع} ^{البيع}
 في البيع فلا يسلمه البائع مع العصب فيقعان في المنازعة فيفسد ^{البيع} ^{البيع}
 لو باع داراً على أن لا بناء فيها فإذا فيها بناء يفسد ^{البيع} ^{البيع}
 ناقلاً وكذا لو باع ثوباً على أنه مصبوغ بالعصفر فإذا هو مصبوغ
 ففسد البيع إذا اشترى كريباً على أن سده الف فإذا هو الف ومائة سلم
 الثوب للمشتري لأن هذا زيادة وصف بمبررة زيادة الذرعان ولو اشترى
 على أنه سلم سى فإذا هو خمسين أخبر المشتري أن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء
 ترك لأن هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وإنما يخبر أنه
 وجد دون ما شرط ولو اشترى ثوباً على أنه ودي فإذا هو زنديج بطل البيع
 الجنس مختلف فيبطل البيع كما لو اشترى ثوباً على أنه هروي فإذا هو هروي

ولو باع ثوبا على انه خرافا وهو محتمل خروسله قطن جاز البيع لان السدي تسع الحجة ولو
اشترى جرابا على ان فيه عشرين ثوبا كل ثوب كذا فوجد اكثر لا يسلم الزيادة للمشترى فان
عاب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسانا اخذ به
محمد بن سفيان المشتري استوفى على ان البائع كثره من الثمن وتقابضوا المشتري
ينظر اليه فظم لانه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان
فماذا عاينه ان في الغرور وهو كما اشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدخان ^{ظهور}
لانه اتخذ من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو
اشترى قميصا على انه اتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز
البيع ولا خيار للمشتري لما قلنا ولو باع من اخر ابريسا فوزنه البائع على المشتري
فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدق وقال وجدته ناقصا ان كان يعلم انه انتقص
من الهواء لا شيء على البائع وكذا لو كان النقصان بما يجري بين الوزنين وان لم
يكن النقصان من الهواء ولا يجري بين الوزنين فان لم يكن المشتري اقرانه قبض
كذا منافله ان يمنع حصة النقصان من الثمن ان كان لم ينقد الثمن وان كان
ينقده رجع عليه بذلك القدر وان كان المشتري اقرانه قبض كذا منافله قال
وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يسترده رجل
باع جارا من طهامة ثم ظهر النصف تبنا فانه يابض بنصف الثمن لان الحب مما يقدر
به الخطة فكان بالخطاة مقدرة فاذا المجد البعوض رجع بحصته من الثمن
وهذا بخلاف ما لو اشترى بيرا من خطاة على انه عشرة اذرع فوجد اقل يخير
المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى خطاة
فجموعة في بيت فوجد تحتها دكانا فانه يخبر كما يخبر في البيوت لان البيت

والبيع مما لا يقدر به الخطة فكان الداخل في البيع ما كان موجودا وانما يخير ما كان
 القدر المشتري سمكة على انها عشرة ارطال فوزنها البائع على المشتري ثم وجد المشتري
 في بطنها حجارين ثلثة ارطال قالوا يخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن و
 ان شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخير كما لو اشترى ثوبا
 على انه عشرة اذرع فاذا هو تسعة خير المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء
 ترك فان كان المشتري شوهاها قبل ان يعلم بذلك يقوم السمكة عشرة ارطال ويقوم
 تسعة ارطال فيرجع بحصة النقصان من الثمن ولو اشترى نقرة على انها زخم دار
 خالصة فقبضها وكسرها فلم يكن كذلك كان له ان يردّها لان فوات الشرط بمنزلة
 العيب ولو اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من تاليف محمد رح فاذا هو كتاب الطلاق
 او كتاب الطب او كتاب النكاح لا من تاليف محمد رح بل من تاليف مالك والحسن
 بن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد
 وانما يختلف انواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى شاة على انها غنم
 فاذا هي معرّجاز البيع ويخير المشتري لانها جنس واحد. ولهذا يكمل نصاب احد
 بالآخر في الزكاة. ولو اشترى بغير اعلانه تراسي فلم يجد خراسيا كان له ان يرد
 كما لو اشترى عبدا على انه حراز او كاتب فوجد غير حراز ولو اشترى بدرا على انه
 على انه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر انه غير مروزي و
 بين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش فكان على البائع رد الثمن ان كان قبض من المشتري
 وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بدرا بطيخ فزرعه فوجد بدرا والقبض
 كان على البائع رد المثل من المشتري رد مثل ما قبض ولو اشترى ارض خراج على ان
 تخرجها على البائع ابدا ان شرط جميع الخراج على البائع ففسد البيع كما لو باع شيئا

ان يقضي المشتري دين البايع. وان شرط بعض الخراج على البايع فان كان ما شرط على البايع
شي من خراج هذه الارض فكذلك الجواب. وان كان الذي شرط على البايع زيادة على
خراج الاصل جاز البيع كما لو باع وشرط على المشتري ان يتحمل الظلم. ولو اشترى ارضا
عليان خراجها ثلثة دراهم فظهر ان خراجها اربعة دراهم فهو على وجهين. احدهما ان
يظهر الزيادة على ما شرط والثاني ان باع عليان خراجها اربعة فاذا هو ثلثة تكمل وافي ذلك
قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها اقل مما شرط او اكثر من غير
تفصيل. وقال بعضهم ان ظهر اقل مما شرط لا يفسد به العقد وان ظهر اكثر مما شرط يفسد
العقد اذ لم يكن لتلك الارض طائفة لتلك الخراج. وقال بعضهم ان كان خراجها اكثر مما
شرط فان كان المشتري يعلم بذلك فسد البيع كما لو شرط ان يكون بعض الخراج على البايع
وذلك مفسد للبيع وان لم يكن المشتري عالما بذلك جاز البيع والمشتري الخيار ان شاء
امسكه او يخرجها وان شاء ردها لانه اذا لم يعلم بذلك ظن ان خراجها اقل ولا يكون في
هذا شرط بعض الخراج على البايع واما اذا باعها عليان خراجها اربعة وخراجها ثلثة دراهم
والمشتري يعلم ان خراجها ثلثة دراهم فسد البيع لانه شرط ان يكون على المشتري خراج
ارض اخرى للبايع من حيث المذهب فيفسد البيع وان لم يكن المشتري عالما بذلك جاز
البيع ولا يخير المشتري. ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطا في البيع جاز البيع
ثم ينظر ان كان خراجها اكثر من مثل ما يعلف ذلك عيبا في الناس بخير المشتري بسبب العيب
وان لم يكن كذلك فلا خيار له. رجل باع ارضا على انها غير خرابية وهي خرابية ففسد
البيع على قياس ما تقدم ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري انها ارض
خراج فسد البيع وان لم يكن عالما بذلك جاز البيع ويخير باعها وتاعليان غلثة عشرون
دراهم فاذا ادعى خمسة عشر ان اراد بذلك ان غلثها فيما مضى كانت عشرين جاز البيع

لأن ما مضى لا يعتبر وإن أراد بذلك أن غلتها فيما يستقبل عشرون فسد البيع لأن الشرط
 موهوم فيفسد كالموابع حيوانا على أن ياكل يوم تحلب كذا وإن لم يبين مراه فسد البيع
 لأن الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل أشترى أرضا على أن البائع يتحمل خراجها
 فقبضها المشتري فأخذها الشفعة بالشفعة على ظن أن البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر أنه كان
 فاسدا قال القاضي الإمام أبو علي النسيف رجح البيع بهذا الشرط فاسدا وفي البيع الفاسد لا يثبت
 للشفيع حق الشفعة ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد فإن كان الشفعي أخذها بتراضيها
 كان ذلك بيعا مبتدأ وإن شرط في الأخذ بالشفعة أن يتحمل البائع خراجها كان للشفيع
 أن يرد والأفلا أشترى قلنسوة على أن حشوها قطن ففقدتها المشتري فوجد الحشوة ووافا
 اختلافوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فيرد لها المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال
 بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لأن الحشوة تبع وتغير التبع لا يفسد البيع وهذا أشترى
جوزا على أنه فاسد لا يجوز البيع إلا أن يكون كثيرا أشترى مثله للخطب باع زراعا وهو
 بفسد على أنه يربط المشتري فيه ما دونه جازا استخسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد
 وبه أخذ بعض المشايخ باع عبد على أن يبيعه من فلان كان فاسدا وإن باع على أن يبيعه
 جازا أشترى أرضا ثم امتنع عن إيفاء الثمن وقال أشترى ثوبا على أن يخرجه إن كان له أن ينقص
 وقال البائع بعثتك كما هي وما شرطت لك شيئا كان القول قول البائع في أنكار الشرط مع
 باع حمارا وقال بان شرط محي فوشتم كمد غارة است كان للمشتري أن يرد. وكذا لو قال باع
على أن لا ترجع عليه بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا لأنه شرط ما يتخالف مقتضى
 العقد وهو سلامة المبيع للمشتري وسلامة الثمن للبائع. رجل باع جارية وقال باعك
هذه الجارية على أنك إن بعته بربح كان الربح بيننا نصفان كان المبيع فاسدا أشترى
ديكا فوجد يصبح في غير الوقت كان له أن يرد لأن ذلك يعد عيبا عند الناس أشترى

بغير علم انه لا يصح فوجد يصح كان له ان يرد وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان
 يصح زيادة على المعتاد بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس. دعي اشترى ارضا
 من مسلم علم ان يتخذها سبعة جاز البيع ويبطل الشرط ويكره للمسلم ان يبيعه
 بهذا الشرط. وكذا لك بيع العصور على ان يتخذ خمر لان هذا شرط لا يخرجها
 عن ملك المشتري وليس ههنا احد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع كما لو
 قال ابيعك ارضا على ان تتخذ منزلا او باع ظهرا ما على ان يأكله المشتري. ولو باع
 دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين ففسد البيع. وكذا الوبايع على ان يتصدق به
 على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى. وكذا الوبايع بشرط ان يجعلها سقا^{ية}
 او مقبرة للمسلمين ففسد البيع. ولو باع بشرط ان لا يهدمها او بشرط ان يهدمها جاز
 البيع. رجل قال لغيره بيع عبد لك من فلان على ان اجعل لك مائة درهم جعل على ذلك
 فباعه من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذ كر الشرط في البيع جاز البيع ولا يلزمه التحمل
 وان كان اعطاه كان له ان يرجع فيه وكذا لو قال بيع عبد لك من فلان على ان اهب
 مائة درهم. رجل له على رجل دينار فاشترى منه ثوبا بدينا على ان لا يجعله قضا^{يا}
 بما عليه كان البيع فاسدا اشترى جارية على ان يكسوها الخمر او على ان لا يضر بها
 او على ان لا يؤذيها ففسد البيع. رجل قال لرجل بعثك عبيدي بالف درهم على ان
 تعطيني عبدك هذا او قال على ان تجعل له عبدك هذا ففسد البيع لانه شرط
 الهبة في البيع. ولو قال بعثك عبيدي هذا بالف درهم على ان تعطيني عبدك
 هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن اشترى بازياء على انه صيودا وكلبا
 على انه معلم صيودا لا يجوز البيع لانه عسى لا يصيد وان كان صيودا. قال له بعثك
 هذا العبد على ان تبذره وتعطيني ثمنه كان فاسدا. ولو قال ابيعك هذا

بثلاثمائة درهم وعلى ان يخل مني سنة او قال بثلاثمائة درهم على ان يخل مني
 سنة او قال ابيعك عبدى هذا بثلاثمائة درهم ويخل منك سنة كان فاسدا
 لان هذا بيع شرط فيه الاجارة. وكذا لو قال ابيعك عبدى هذا يخل منك
 سنة رجل قال ابيعك عبدى هذا بالف درهم وتبيعني عبدك هذا بمائة دينار
 او قال ابيعك عبدى هذا بالف درهم وتذهب لي عبدك هذا كان فاسدا. رجل
 باع شيئا على ان يشتريه لنفسه لا يجوز البيع. ولو قال بعت منك هذا بمائة
 درهم سمحتا ورشوة جاز البيع. اذا باع شيئا بالف درهم على ان يقرضه فلان الا
 لا يفسد البيع لان الشرط جري بين احد العاقلين وبين الاجنبي. مثل هذا
 لا يفسد البيع ولا خيار البائع ان لم يقرضه الاجنبي. رجل قال لغيري بعتك عبدك
 فلان بالف درهم على ان يكون الثمن علي والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية
 لا يجوز هذا البيع. وقال الكرخي ربح يجوز البيع. ولو قال بعت عبدك من فلان بالف
 درهم على ان يضمن لك بخسمائة درهم من الثمن جاز ولو قال لغيري بعتك هذا
 بالف درهم وعلى ان تقرضني عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطا في البيع. انما
 اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالدرهم المشتري فهو بمنزلة المولوع بشرط
 ان يعطيه بالثمن رهنا او كفلا بنفسه ان كان الكفيل حاضرا في المجلس وكفل جاز
 كذلك لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رهنا ولم يذكر الرهن كان فاسدا
 فان اتفقا على تعيين الرهن في المجلس اذ اعطاء المشتري الثمن حلالا جاز. ولو شرط
 ان يعطيه بالثمن كحظة جيدة رهنا ولم يعين الكرجاز ولو شرط رهنا معينات لم يمنع
 للمشتري عن تسليم الرهن عندئذ لا يجوز على تسليم الرهن الكرجاز يقال للمشتري اما
 ان تدفع الرهن او قيمته او تفسخ العقد. رجل اشترى عبدا بالف درهم على انه ان

لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاعتقه المشتري في الأيام الثلاثة قبل أن ينقد
 الثمن نفذ اعتاقه لأن هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري، ولو مضت الأيام
 الثلاث ولم ينقد الثمن أشار في المأذون إلى أنه يفسخ البيع والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ
 حتى لو اعتقه بعد الأيام الثلاثة نفذ اعتاقه إن كان في يد المشتري وعليه قيمته وإن كان
 في يد البايع لا ينفذ اعتاق المشتري، ولو اشترى عبداً ونقد الثمن على أن البايع إذا رد
 الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ما جاز استحساناً وهو بمنزلة ما لو باع على أن البايع
 بالخيار ثلاثة أيام أن اعتقه البايع صح اعتاقه وإن اعتقه المشتري لا يصح، ولو اشترى
 عبداً وقضه ثم وكل المشتري رجلاً على أنه إن لم ينقد الثمن إلى خمسة عشر يوماً فإن
 الوكيل يفسخ العقد بينهما ما جاز البيع لأن الشرط لم يكن في البيع فيجوز البيع ويصح الشرط
 حتى لو لم ينقد الثمن إلى خمسة عشر يوماً كان للوكيل أن يفسخ، ولو اشترى جارية على
 أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد الثمن
 أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد الثمن حتى مضت
 الأيام الثلاثة حازم المشتري وللبايع الأول على المشتري الأول الثمن كما لو باع بشرط الخيار
 لزوم البيع، ولو كان المشتري وطئها وهي بكر أو ثيب أو جنين عليها أو حدث بها غيب
 لا يفعل أحد ثم مضت الأيام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن خير البايع أن شاء أحد هاهنا مع
 النقصان ولا شيء له من الثمن وإن شاء ترك واحد ثمناها واختلفوا في البيع الذي يسميه
 الناس بيع الوفاء أو بيع الجأتر قال أكثر المشايخ منهم السيد الإمام أبو شجاع والمقاضي
 الإمام أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمنه المشتري
 بالأكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الأكل إلا بأباحة المالك ويستقط الدين بهلاكه
 إذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة إذا هلك لا يصنعها وللبايع أن يسترد إذا

فرض الدين والصحيح ان العقد الذي جري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم
 بنظر ان ذكر الشرح في الفسخ في البيع ففسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظة البيع
 بشرط الوفاء او تلفظا بالبيع المجاز وعندهما هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فذلك لك وان
 ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعيد
 قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس رجل باع سفل داره على ان يكون له حتى توار
 العلو عليه جاز ذكره شمس الأئمة السخسي رحمه في القسمة وكذا لو باع رجل رقة الطريق
 على ان يكون للبايع حق المرور فيه جاز واكر باع خريد بدان شرط انه فو شند ديوار باع
 بزلف ففسد البيع ولو قال له البايع اشتر حتى ابيد الحوائط جاز البيع ولا يجبر على البناء لكن
 المشتري اذا لم يمتدح ان شاء امسك وان شاء رد رجل اشترى حظه بعينه على انها عشرة اقفرة
 فوجدها كذلك جاز ولو اشترى منها على انها اكثر من عشرة فوجدها اكثر جاز وان وجدها
 عشرة او اقل من عشرة لا يجوز ولو باعها على انها اقل من عشرة فوجدها اقل جاز وان وجدها
 عشرة واكثر لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه انه يجوز ذكر المسائل في الماذون الكبير ولو اشترى
 دارا على انها عشرة اذرع جاز في الوجه كلها رجل اشترى نصف ما في الكرم من العنب على الزكاة
 على ان يكون خمسمائة من فوجدها كذلك جاز وان اشترى ميلا او موزا على انه
 كذا فوجد اقل جاز البيع فيما وجد وهل يخير المشتري ان كان لم يقبض المبيع او قبض
 البعض له ان يرد وان كان قبض الكل لا يخير اشترى عبد على انه خصيه فاذا هو فحل
 قال ابو حنيفة رحمه لا يرد وان اشترى على انه فحل فاذا هو خصيه كان له ان يرد ولو اشترى
 عبد فوجد عينا قال ابو يوسف رحمه له ان يرد وهي من مسائل العيب رجل اشترى
 دارا على انه اذرع حيرانه اخفها اختلفوا فيه قال ابو القاسم الصفا رحمه لا يجوز
 البيع وقال المصنف ابو الليث رحمه ان سمي الحيران فقال ان رضي فلان وفلان الى ثلاثة

ايام اخذها جازوا الا فلا يجوز اشتري عبد علي ان يكون سرقة على البايع ابدا
 وجنونه عليه الى ان يستهل الهلال فحين قبل ان يستهل الهلال فرده
 على البايع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيع بهذا الشرطا ^{سد}
 فاذا رده على البايع بحيث تنال يد فقد برئ منه ولا شئ للبائع عليه رجل اشترى شئ
 شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البايع لفساد البيع فلم يقبل فاعاده المشتري الى منزله ^{فهلك}
 عند لا يارمه الثمن ولا القيمة. وكذا الغاصب اذا ادم المعضوب الى المعصوب منه فلم
 يقبل فحله الغاصب الى منزله فضاء عند لا يضمن ولا يجرد الغصب بالحمل الى منزله اذا
 لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تنال يد ثم حمله مرة اخرى الى منزله فضاء كان ضا ^{منا}
 اه اذا كان في يد ولم يضعه عند المالك فقال للمالك ضلك فلم يقبله يصير امانة في يده وقال
 ابو نصر بن سلم ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فرده على البايع برئ المشتري
 عن الضمان ان لم يقبل البايع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرئ المشتري الا بقبول
 البايع او قبضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قال ابو نصر اشبه
 لان احد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الاقبضاء او رضاء كما في خبر
 البلوغ وفسخ الاجارة للعهد ونحو ذلك

فصل في احكام البيع الفاسد

رجل باع جارية ببيع فاسد فقال البايع بعد ما قبضها المشتري هي حرة لا تعتق لان
 اعتاق البائع صادف ملك المشتري فان قال مرة اخرى هي حرة تعتقت لان الكلام الاول
 كان فسخا اذا كان بحضور المشتري فاذا قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادفها
 بعد ما عادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول بحضور المشتري لا يصح ^{الكلام}
 الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل ^{القبض}

كل واحد منها ان يفرد بالفسخ بحضور من صاحبه . أما بعد القبض ان كان الفاسد
 لم يفسد في صلب العقد ولا ينقلب جائداً كالبيع بالخمر والخنزير ونحو ذلك فذلك لك وان كان
 الفساد اشترط فاسداً او لاجل فاسداً فذلك لك في قول ابي حنيفة واليه يوسف رجع وقال
 محمد رجع ان كان الفسخ ممن له منفعة في الشرط فهو الاجل الى القطاف والخيار المطلق
 يصح فسخه بحضور من صاحبه وان لم يقبل الآخر وان كان الفسخ ممن ليس له
 منفعة في الشرط لا يصح الفسخ الا بقبول الآخر او بالقضاء وكان الجواب في المسئلة
 الاولى على هذا التفصيل . رجل باع جارية ببيعاً فاسداً فولدت عند المشتري من
 غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري يريد قيمتها ويرد الولد ايضاً لانها لو كانت قائمة
 بردها ويرد ولدها فذلك اذا هلكت ورد قيمتها لان القيمة قامت بمقام الام . وكذا
 لو اكتسب اكساً باع عند المشتري بردها مع الكسب . رجل باع غلاماً يساوي خمسمائة
 بنحو مائة ببيعاً فاسداً وقبضه المشتري فازدادت قيمته فصار يساوي الفاقم باعته
 نفداً ببيعه ويغرم قيمته يوم قبضه خمسمائة . ولو غصب عبداً قيمته الف فازدادت
 قيمته من السعر الى المقي درهم ثم ان الغاصب اشترى من المالك شراء فاسداً ثم مات العبد
 فان كان وصل الى الغاصب بعد ما اشتراه كان عليه الفان وان لم يصل اليه كان عليه ^{الف} ^{الف}
 لان الزيادة قبل الشراء كانت امانة لانها زيادة الغصب فلوصارت مضمونة بالشراء تصير
 مضمونة بالقبض فلا بد من القبض بعد الشراء . رجل اشترى ثوباً فاسداً فلم يقبضها
 خطا عتقها فاجاز البايح اعتاقه عتقت على البايح ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض
 مماوكة البايح فيتوقف اعتاق المشتري على اجازة البايح . ولو اشترى عبداً فاسداً
 فقال للبايح قبل القبض اعتقه عتقه عتقه البايح عنه كان العتق عن البايح دون المشتري
 وكذا لو اشترى خطبة فاسداً فامر البايح ان يقطعها فقطعها كان الدقيق للبايح

وكذا لو كانت شاة قام البائع ببيعها فخذ بها، ولو اشتري فميز حطة شراء فاسدا
وامر البائع قبل القبض ان يحيطها ببطء ام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا
المشتري وعليه مثلها للبائع هكذا ذكر المسائل في المستفي رجل باع عبدا بيعا فاسدا
ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم ابراه البائع من القيمة فتم مات الغلام عند المشتري كان
على المشتري قيمة الغلام، ولو قال ابرأتك عن الغلام فمهلك الغلام عند المشتري
كان المشتري بريء عن الغلام لانه اذا ابرأه عن الغلام بعد اخرج الغلام من ان يكون
مضمونا وصار امانة فلا يضمن عند الهلاك. اما في الوجه الاول ابرأه البائع عن القيمة
وليس عليه قيمة قبل الهلاك فبطل الأبراء. رجل اشترى عبدا شراء جائزا وقبضه
ثم تناقضا البيع ثم ان البائع ابرأ المشتري عن الثمن فمهلك الغلام عند المشتري
لا شيء على المشتري لان في البيع الجائز الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري
بالثمن فاذا ابرأه عن الثمن صح ابرأؤه اما في البيع الفاسد حق البائع ببيع فاسدا في البيع لا
في القيمة وانما ينتقل حقه في القيمة عند الهلاك فاذا ابرأه عن القيمة قبل الهلاك
فقد ابرأه قبل الوجوب فلا يصح حقه لو قال ابرأتك عن الغلام كان بريئا لانه لما ابرأه
عن الغلام لم يضمنه فلا يضمن قيمته عند الهلاك نظيره ما لو قال بعتك هذا
الشيء بعشرة دراهم وهبت لك العشرة ثم قبل المشتري البيع جاز البيع ولا يبرأ المشتري
عن الثمن لان الثمن لا يجب الا بعد قبول البيع فاذا ابرأه عن الثمن قبل القبول
كان ابرأه قبل السبب فلا يصح. رجل اشترى ثوبا شراء فاسدا وقبضه وقطعه
فمساو لم يخطئه حتى اودعه عند البائع فمهلك ضمن المشتري نقصان القطع واذ
قيمة الثوب لانه لما اودعه البائع فقد رد على البائع الاقل ونقصان القطع لان الرد
بحكم الفساد مستحق فاذا لو وصل اليه البائع باعي وجهه وصل يقع عن المستحق رجلا فمستحق

واداءه فاسدا وقبضها فخرت عند خرابها فخرنا ثم خاصمه البايع الى القاضى فقط
 القاضى للبايع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان للشفيع ان ياخذها من المشتري
 بتلك القيمة رجل اشترى عبد اشترى فاسدا وقبضه ثم اغتقه او قتله وقتته يوم القتل
 والاعتاق اكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف الغصب
 رجل اشترى امه اشترى فاسدا وقبضها فولدت عنده من غيره ولد فاعتقه كان
 على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق لان الولد كان امانة
 في ضمن قيمته يوم الاعتاق ولو قتلها رجل وتوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام
 ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البايع القاتل بقيمة الولد رجل اشترى امه اشترى فاسدا
 وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البايع خاصم المشتري لفساد البيع فان
 القاضى قبض البيع ويرد الجارية على البايع ويغرم المشتري نقصان التزويج ومهرها
 والنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري على الزوج اذا اشترى طعما اشترى
 فاسدا وقبضه يملكه ولا يحل له اكله وكذا لو اشترى جارية اشترى فاسدا وقبضها
 يملكها ولا يحل له وطئها ولا يثبت الملك بالعقد الفاسد الا بالقبض به فان
 قبض في المجلس صح قبضه ما لم يئنه البايع وان قبض بعد المجلس ان قبض باذن
 البايع صح قبضه والا فلا يصير قابضا بالتخليه كما في البيع الجائر والبايع ان يسترد
 البيع ما لم يوجد ما يبطل حق الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا بموت المشتري
 لان الملك الفاسد ينتقل الى وارث المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري اما حجر
 الحق فلا يورث ولو باع ثوبا ببيع فاسدا فصبعه المشتري احرم بطل حق الفسخ وعن
 محمد رح انه لا يبطل والبايع ان يعطى ما زاد الصبح فيه ويأخذ الثوب ولو باع ثوبا
 ببيع فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فان

بناء بطل في قول أبي حنيفة ربح. وغرس الأشجار بمنزلة البناء. وكذا لو وهبها لا يبطل حق
 الفسخ ما لم يمين. ولو أوصي بها المشتري ومات بطل حق الفسخ. ونقصان الولادة
 في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة في الغصب. فيجب بالولد ولو خرج البيع
 عن ملك المشتري ثم عاد إليه الملك الأول يصير كأنه لم يخرج أن لم يكن القاضية قضيه
 على المشتري بالقيمة للبائع. ولو ادعى المشتري شراء فاسداً أنه باعه من فلان الغائب
 وأقام البينة على ذلك لم يقبل بيئته وللبائع أن يسترده وإن صدقه البائع في ذلك
 بطل حق الفسخ ويقضى بالقيمة للبائع. فإن رهن المشتري شراء فاسداً وسلم إلى المثل
 بطل حق الفسخ فإن اقتك الرهن ولم يكن القاضية قضيه بالقيمة عاد حق الفسخ
 وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل. وإن اشترى
 شيئاً بمئة أو بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى. وإن اشترى بخرا
 خنزيراً وما أشبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة إلا أنه لا يحل
 أكله إن كان طعاماً ولا الوطئ إن كان حارماً. ولو اشترى حارية فخرها فاسداً واستولن^{ها}
 بطل حق الفسخ كما لو اعتقها ويغرم قيمتها للبائع. واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة
 وأبو يوسف ربح أنه إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل
 في الأكثر وإن وطئها ولم يستولن حارماً على النابغ ويغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات
 والغاصب إذا وطئ المغصوبة تشبهه كان للمالك أن يأخذها وعقرها وإن غرم الغاصب قيمتها
 لا يعقرها. ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر خيراً لو باع عبداً بالف
 درهم ورطل من خمر علم أنه بالخيار ثلثة أيام وقبض المشتري العبد واعتقه في الأيام الثلثة
 لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاقه المشتري بعد القبض غاصب العبد إذا
 اشترى من المغصوب منه شراء فاسداً واعتقه نفذ اعتاقه لأنه اعتقه بعد القبض

اذا اشترى شيئا فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقض الثمن
 كان المشتري ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كما في البيع المجاز. ولو اشترى من مدين
 شراء فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون المشتري ان يحبس المبيع
 لاستيفاء ما كان له على البائع. وكذا لو اجر المديون من رب الدين اجارة فاسدا ولو كان
 البيع جائزا او الاجارة جائزة ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان المشتري ان يحبس المبيع
 حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع. رجل اشترى عبدا فاسدا بالف و
 قبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار ان قبضه البائع كان ذلك فسخا للبيع الفاسد
 وما لم يقبضه لا يفسخ. اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعي الصحة والاخر الفساد
 ان كان مدعى الفساد يدعي الفساد بشرط فاسدا واجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة
 والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات. وان كان مدعى الفساد يدعي الفساد
 لم يفرق في صلب العقد بان ادعى انه اشترى ما بالف درهم ورطل من غمر والاخر يدعي البيع
 بالف درهم فيه روايتان عن ابى حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة ^{ادعى}
 والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول. وفي رواية القول قول من يدعي الفساد ولو ادعى
 عبدا في يد رجل انه اشتراه منه بالف درهم وقال البائع بعثك بالف درهم بشرط ان
 لا تباع ولا تهب او ادعى المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 انما ساد والبينة بينة الاخر. وكذلك لو كان مكان الشرط الفاسد شرط النحر والخنزير
 او الثور الذي لا يحل مع الف. وان اختلفا في اصل الثمن فقال البائع بعثك عبدا وهذا
 بعبدك هذا وقال المشتري اشتريته بالف درهم ورطل من غمر تجالفا وتراة فان
 قامت لهما بينة فوجه بينة البائع. والاصل في هذا انه اذا اختلف الثمنان
 وانفقت بينة البائع والمشتري على ثمن واحد وزاد في البيعتين

على ما يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبيئنة بينة الفساد وإن كان
 الثمنان من صنفين مختلفين واحداً يفسد البيع فالبيئنة بينة البائع وإن ادعى أحد
 بيع الوفاء والأخر بيعاً باتاً كان القول قول من يدعى بيع البات والبيئنة بينة الوفاء
 لأن بيع الوفاء إما أن يعتبر به هنا كما قال البعض أو يفسد كما قال بعضهم فإن
 اعتبر به يفسد كما كان القول قول من يدعى الصحة وإن اعتبر به هنا كانت البيئنة
 بينة البائع لأن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما البيع والأخر الرهن كان القول قول من ينكر
 البيع وإن اختلفا لاعتقاد أن ادعى البائع أن البيع كان بشرط الخيار للبائع والأخر
 يدعى أن البيع كان باتاً في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رجع القول قول من ينكر الخيار وعن غيره رجع
 أن كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعند محمد رجع القول
 قول من يدعى الخيار والبيئنة بينة الآخر وإن كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع
 يدعى البتات كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رجع على الروايتين جميعاً وإن ادعى
 أحدهما البيع عن طوع والآخر عن إكراه اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعى
 الطوع كما في الصحيح والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصالح والأقارب
 كان القول قول مدعى الطوع والبيئنة بينة الآخر في الصحيح من الجواب وقال
 بعضهم بينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والأخر
 ينكر التلجئة لا يشل قول مدعى التلجئة إلا ببيئنة وليس يختلف الآخر بصورة
 التلجئة في البيع أن يقول الرجل لغيره انه ابيع داري منك بكذا وليس ذلك يبيع في
 الحقيقة بل هو تلجئة وليشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون
 باطلاً بمنزلة بيع المازل وعن محمد رجع في التلجئة إذا قبض المشتري المبيع فاعتقده
 لا ينفذ اعتاقده ولا يشبه المشتري المكر لأنه بمنزلة البيع بشرط الخيار له

رجل باع عبدا من رجل وتصادف أنه كان أبفا فقال البائع بعثك في أباقه وقال
المشتري بعثنيه بعد ما اخذته كان القول قول مدعى الصحة أيهما يدعى
الصحة. وكذا لو اشترى خلا ثم ادعى أنه اشتراه بعد ما صار خلا وقال البائع
لا بل بعته حين كان خمر كان القول قول مدعى الصحة وإن أقام بالبينة كانت
الشهادة على بيع العبد بعد الأخذ وعلى بيع الخمر بعد ما صار خلا أولى

فصل في البيع الموقوف

إذا باع الرجل مال الغير عند ما يتوقف البيع على إجازة المالك ويشترط الصحة الأجازة
قيام العاقدين وقيام الموقوف عليه ولا يشترط قيام الثمن إن كان الثمن من النقود
فإن كان من العروض يشترط قيامه أيضا. وإذا مات المالك لا ينفذ بإجازة الوارث
وعند إجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع
قبل الأجازة. ولو غصب جارية فباعها فقطعت يدها ثم أجاز للعصوب منه
البيع صححت الأجازة. ولو قتلت أو ماتت ثم أجاز لا يصح الأجازة. ويجوز العقد
من قبض الثمن وغيره عند الأجازة ترجع إلى العاقد وإيهما أفسخ العقد قبل
الأجازة ضحى ضحية. وإذا هلك البيع عند المشتري كان للمالك الخيار إن شاء
ضمن البائع قيمته وإن شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمين أحدهما برئ
الأخر. وإن ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من
البائع إن كان نقده. وإن كان ضمن البائع قيمته ينفذ بيع المبيع إن كان المبيع
البائع عند التسليم. وإن لم يكن المبيع فصمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع
ثم اختار المالك تضمين البائع لا ينفذ بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف
يكون مشتريا لنفسه وهو على وجه أربعة. أحدها أن يقول البائع بعث هذا

من فلان الغائب بالف درهم ويقول الفضولي اشتريت لفلان او يقول قبلت
 لفلان او قال قبلت ولم يقل لفلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان اجاز
 يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد. والثاني ان يقول المالك بعت هذا
 منك بكذا فقال الفضولي قبلت واشتريت ونو الشراء لفلان فان الشراء ينفذ
 عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشتريت هذا لفلان يكد او قال البائع بعت
 منك قيل فيه روايتان والصحيح انه باطل لا يتوقف والثالث ولو قال البائع
 بعت من فلان بكذا او قال الفضولي اشتريت لاجله او قال قبلت لاجله او ابتدأ المشتري
 فقال اشتريت هذا لفلان فقال البائع بعت لاجله او لم يقل لاجله فانه يتوق^ف
 على اجازة الغائب. والرابع ان يقول المالك بعت منك هذا بكذا لاجل فلان و
 قال المشتري اشتريت او قبلت او قال المشتري او لا اشتريت هذا لاجل فلان
 فقال البائع بعت فانه ينفذ على المشتري ولا يتوقف. ولو قال الفضولي اشتريت
 هذا لفلان بكذا على ان فلان ذلك بالخيار ثلاثة ايام فانه ينفذ ولا يتوقف وانما يتوق^ف
 شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار رجل اشترى عبدا واشهد انه يشتريه لفلان فقال
 للبائع اشتريت منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعت وقال فلان قد رضيت في كذا
 الناطق فيرجع ان المشتري ان يمنع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذا على العاقد
 فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد
 ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين المشتري وبين فلان
 رجل باع ثوبا لغيره بغير امره من ابن صغير ما ذون لنفسه او من عبد ما ذون له في
 التجارة وعليه دين او لادين عليه ثم اخبر برب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يبين من با^ع
 فاجاز المالك قال محمد راجح لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان

وكيل بالبيع لا يجوز بيعه من احد من هؤلاء ما خلا عبد الذي كان عليه دين امرأة جاءت
إلى رجل بالف درهم وقالت اشترى هذه الدار بهم هذه الدار لابني الصغير هذا واب الصغير
حيه فاشترى الرجل الدار فاجاز والد الصغير ذلك قال محمد ربح الدار المشتري واجازة ابي
الصغير باطلة ذكرها في المنتقى رجل باع عبد غيره بغير اذن المولى بعض بعينه او بشيء يعينه²
الدراهم والد ثانيا ثم اجاز المولى بيعه جاز بيعه والمشتري بالعبد يكون المشتري وعليه
قيمة العبد ولو لا ذلك لشرى ذلك الشيء لاستوقف فكان مشتري النفس قاضيا ثلثه بالعبد باذن
المولى فيكون المشتري بالعبد له رجل باع امه غيره فولدت عند المشتري ثم اجاز المولى
البيع كان الولد مع الام المشتري رجل قال لغيره اشتريت عبدك هذا من نفسي بالف درهم
ومولى العبد حاضر فقال المولى قد اجزت وسلمت قال محمد يصح يجعل كلام المولى بيعا
الساعة رجل باع عبد لغيره بغير اذنه فقال المولى قد احسنت او اصبحت او وفعت لم
يكن كلامه اجازة للبيع وله ان يرد ولا يذكر على وجه الاستهزاء وان قبض الثمن يكون اجازة
وكذا لو قال كفيتم مؤنة البيع واحسنت فجزاك الله خيرا لا يكره ذلك اجازة للبيع الا ان محمد³
ربح قال قوله احسنت او اصبحت يكون اجازة استخسانا دارين رجلين باع فضولي نصفها
فاجاز احد الشريكين بيعة قال محمد ربح يجوز البيع في ربع الدار فرق محمد ربح بين هذا وبين
ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان ثمة يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف
الى النصف الذي كان له اما بيع الفضول انصرف الى النصف الشائع فان اجاز احد هما
صحت اجازته في ربع الدار رجل غصب عبد وباعه من رجل فاجاز الغاصب منه ربح
الفاصل ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد ربح يجوز البيع حتى يعلم انه مالك وهو قول
يوسف ربح الاول ثم رجع وقال البيع فاسد حتى يعلم ان العبد قائم فان قال المشتري
كان العبد ميتا يوم الاجازة وقال البايع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البايع⁴

بينهما صبرة من طعام فباع احدهما قفيزا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع
 فاجاز الشريك بيعه او لم يجز اذ البيع ويكون جميع الثمن للبائع. وان باع احدهما قفيزا
 فاجاز الشريك كاله للمشتري وضاع ما بقي كان الشريك على البائع نصف قفيزا ^{سبيل} ولا
 له على المشتري ولو لم يكن الشريك اجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام اخذ الشريك من
 المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عزل احدهما قفيزا من الصبرة المشتركة وباع
 ذلك القفيز اجاز ذلك الشريك بيعه كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يجز الشريك بيعه
 واخذ من المشتري نصف ما باع فاراد المشتري ان يرجع على البائع تمام القفيز ليس
 له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع بنصف الثمن على البائع وان شاء ترك البيع. رجل باع
 ثوبا من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البائع من رجل آخر بفضل عشرة دراهم
 ثم اجاز للمشتري بيع البائع لا يصح اجازته لانه بيع ما لم يقبض. رجل باع امه وفي
 بطنها ولد قد اوصيه به لرجل آخر فاجاز الموصي له بالولد البيع قال ابو يوسف ج
 يصح اجازته ولا يكون له شيء من الثمن ان ولدته بعد قبض المشتري وان ولدته
 قبل القبض فاجاز صاحب الولد البيع جاز ويكون له حصه من الثمن والمشتري
 بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء اجاز. دار لرجل وبنائها الاخر باعها احدهما
 باذن الاخر بثمن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خير للمشتري ان شاء
 اخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء صحيحا وعلى قيمة الارض فما
 اصاب البناء يكون لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض
 وان انهى كل البناء او غرقه او احترق خير للمشتري ان شاء اخذ الارض حصتها
 من الثمن ولا شيء لصاحب البناء. قال وهذا بمنزلة ما لو جاء رجل واستحق
 البناء ونعمه تطرح حصه البناء من الثمن وكذلك هنا والشجر فهد بمنزلة

البناء رجل أو صر لرجل بشاة والأخر يصفو فها ومات الموصي فباع صاحب الشاة
 الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لأن
 الصوف على ظهر الشاة لا يباع فالصوف قسط من الثمن فسد البيع وكذا
 الشاة فمأ في بطنها بخلاف البناء والشجر رجل باع عبد رجل بغير إذنه فبلغ
 المولى بيعة فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو أجازة
 للبيع فكأن العبد قائما جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير إذن الشريك و
 قبضها المشتري فاعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز البيع في حصته رجل باع عبد
 رجل بغير إذنه بمائة درهم فجاء المشتري المولاه وأخبره أن فلانا باع عبدك بمائة
 فقال المولى إن كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال محمد ربح إن كان فلان باعه
 بمائة درهم وأكثر فهو جائز وإن كان باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة
 دينار لا يجوز البيع وإجازته يكون على الوصف الذي ذكر وكذا لو قال إن كان
 باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا ولو كان المولى قال إن كان باعك بمائة
 درهم أجزت ذلك لم يجز لا يكون ذلك إجازة بل يكون عدة فإن باعه بعد هذا
 فإن شاء أجاز وإن شاء لم يجز وهذا لا يكون إجازة لما مضى رجل غصب عبدا
 وباعه ودفعه إلى المشتري ثم إن الغاصب صالح المولى من العبد على شيء قال
 محمد ربح إن صالح على الدراهم والدنانير كان ذلك بمنزلة أخذ القيمة من الغاصب
 فينفذ بيع الغاصب وإن صالح على شيء من العرض كان هذا بمنزلة البيع من
 الغاصب فيبطل بيع الغاصب رجل باع عبد رجل بغير إرضاء ثم اشتري العبد من
 مولاه ثم أقام البائع بالبينة أنه اشتري العبد من مولاه بعد بيعه أو ورثه بعد البيع
 قال محمد ربح يقبل بيئته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف ببيع الصبي المحجور

الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده او وصيه او جده
او القاضي. وكذلك المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة
الوصي والقاضي والعبد المحجور اذا باع شيئا من مال المولى او ماله او ماله او ماله او ماله
شيئا يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبد الماذون المديون بغير
اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء. وقال بعض المشايخ ربح بيعه بغير اذن الغرماء
فاسد لان محمد ارج قال في الكتاب بيعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله باطل
اي سيبطل. واذا باع المولى العبد الماذون من غير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك
عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صحت اجازتهم في هلك الثمن على الغرماء. وان اجاز بعضهم
البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا يصح الاجازة ويبطل البيع. ومن
الموقوف اذا باع المريض في عرض الموت من وارثه عينا من اعيان ماله ان صح جازيعة
وان مات من ذلك المرض ولم يحز الورثة يبطل البيع. وهذه المروءة اذا باع او اشترى
بتوقف ذلك ان قتل عليه ردته او مات او تحقق بدل الحرب بطل تصرفه وان اسلم
جاز ونفذ بيعه. وهذه الرهن اذا باع الرهن او الاجر اذا باع المستاجر يتوقف ذلك
على اجازة المرمتهن والمستاجر في اوضح الروايات الا ان المرمتهن يملك نقض البيع
ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يحز المستاجر
انفسى الاجارة بينهما نفذ البيع السابق. وكذا المرمتهن اذا افسخ البيع
فك الرهن نفذ البيع. ولو كانت الاجارة طويلة فباع ثم جاء ايام الفسخ نفذ بيعه
عند اكثر المشايخ. وكان للمستاجر ان يحبس المستاجر لاستيفاء الاجرة المعجولة
فان كان المستاجر مما يحتمل الهلاك فهلك عند المستاجر بعد الحبس لا يستحق
الدين بخلاف الرهن. وكذا الرجل اذا دفع ارضه من ارضه مئة معلومة على ان ياتي

البذر من قبل العامل وزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه
يتوقف البيع على إجازة المزارع الراهن إذا باع الرهن ثم باعه من آخر فجاز للمرتهن
بيع الأول والثاني نفذ ما أجاز والأجر إذا باع المستاجر ثم باعه ثانياً من رجل آخر
فجاز للمستاجر البيع الأول أو الثاني نفذ البيع الأول وبطل الثاني ولو باع الراهن
الرهن ثم رهن عند آخر أو أجره وهب وسلم فجاز للمرتهن الأول الرهن الثاني أو
الإجازة أو الهبة نفذ البيع وبطل ما سواه. ومن اليوع الموقوفة البيع بشرط الخيار

باب الخيارات الخيارات أنواع

منها خيار إجازة عقد الفضيحة وقد ذكرنا ومنها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار
العيب ومنها خيار يفرق الحقود عليه بهلاك البعض قبل القبض والاستحقاق
أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لأحدهما تعاقد بين أو لهما جميعاً عندنا وكذلك
خيار الشرط للأجنبي إذا تعاقدنا وهو موقت بثلاثة أيام أو أقل وأن شرط أكثر من ثلاثة
أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة ربح كما لو شرط الخيار أبداً وقال صاحباه إذا خذوا
وقتا معلوماً شهراً أو سنة أو أكثر جاز وأن شرط الخيار إلى الليل أو إلى وقت الظهر
أو إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار
مالم تمض الغاية في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحباه لا يدخل الغاية في الخيار ولو شرط
الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً وإن كان الخيار لأحدهما لا يثبت حكم
العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا ويخرج
الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول أبي حنيفة ربح وفي قول صاحباه
يدخل ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قولهم ويخرج المبيع عن
ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة ربح وعندهما يدخل

بيان ذلك في مسائل منها اذ باع عبد تجارية على ان بايع العبد بالخيار ثلثة ايام فاعتق البايع العبد في الايام الثلثة نفذ اعتاقه في قولهم وبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان اعتق التجارية جاز ويكون اسقاط الخيار ويتم البيع وان اعتقهما في كلام واحد نفذ عتقه فيهما او يعزم قيمة التجارية لبايعها لا ينفذ اعتاق المشتري لانه العبد ولا التجارية. اما التجارية لانها خرجت عن ملكه عندهم واما العبد لانه لم يخرج عن ملك بايعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت التجارية بنتا لبايع العبد والخيار لبايع العبد لا تعتق التجارية. ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما لانها لم تدخل في ملكه في قول ابي حنيفة زوج ولكنه لو اعتقها نفذ اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار. ولو قال لعبد ان اشتريتن فانت حر ثم اشتراه عليه انه بالخيار ثلثة ايام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره. والمسئلة بفروعهما مروفة ولو كان البيع بشرط الخيار لهما فمات احدهما لم يلزم البيع في جانبه والاخر على خياره وبخيار الشرط لا يورث عندنا. رجل باع عبد ابشمن في الذمة على انه باع ثلثة ايام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار او ابراءه عن الثمن او اشتري من المشتري بذلك الثمن يصح شراؤه وبراءؤه وهبته ويبطل خياره لان الثمن في الذمة بمنزلة الثمن ولو اشتري من غير المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه. ولو كان الثمن دينارا فوافاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبايع ففح البيع للمشتري لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للمشتري فابراه البايع عن الثمن لا يصح ابراءه في قول ابي يوسف رج وقال محمد رج اذا تم البيع بينهما بمضي مدة الخيار او باسقاط الخيار في المدة ينفذ ابراء البايع. ولو كان الخيار للبايع او المشتري فقال له الخيار ان لم كذا اليوم فقد ابطلت خياري كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره. وكذا لو قال في خيار العيب

ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياري ولم يرد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك
ولكنه قال ابطلت خياري غدا او قال ابطلت خياري اذا جاء غدا فجاء غدا ذكر في ^{النتيجة}
لا يبطل خياره وقال ليس هذا كالاول لان هذا وقت يبيح لائم الاختلاف الاول يجعل باع جارية
على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اعتقها او دبرها او كاتبها او وهبها وسلم او رهن وسلم
او اجر كان ذلك نقضا للبيع وكذا اذا فعل بالبيع ما يدل على استبقاء الملك بان باشترها
او وطئها او قبلها بشهوة او نظر العورة بشهوة كان ذلك نقضا للبيع علم الاخرين ذلك
او لم يعلم ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان له العلم بفسخ البيع وكذا في خيار
الرؤية والعيب ولو قال المشتري قبلتها بغير شهوة كان القول قهله ولا يبطل خياره
والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون اطلا للبيع ولا اسقاطا للخيار ولو قبلته الامة ^{بشهوة}
بطل خياره في قول ابي حنيفة رجع وكذا ان اقر المشتري انها قبلته بشهوة وقال محمد رجع بفعل
الامة لا يبطل الخيار الا اذا قبلته فتركها ولم يمنعهما وان ارسلت فرجه في فرجها وهو كاره او
مطاع بطل خياره عند الكل من له الخيار اذا اجاز البيع واسقط الخيار جان على كل حال كان ^{النتيجة}
صاحبه حاضرا او غائبا. واما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضرا اجاز وان كان غائبا ^{تقف}
فسخه في قول ابي حنيفة ومحمد رجع ان علم صاحبه بذلك في مدة الخيار اجاز وقال ابو يوسف
والشافعية رجع يجوز الفسخ على كل حال كما يجوز ارضاء البيع هذا اذا كان الفسخ بالقول فان
كان بالفعل جاز كما قال ابو يوسف والشافعية رجع. وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ احدهما
في ايام الخيار عند غيبة الآخر قالوا يجوز واخذوا في ذلك بقول ابي يوسف والشافعية
رجع. ولو كان الخيار للمشتري ففسخ احدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه رجلا
اشرى شيئا على اتمه بالخيار ثلثة ايام وقبض المبيع باذن البائع ثم اودعه البايع فهلك
عند البايع بطل البيع في قول ابي حنيفة رجع. وقال صاحبا رجع يتم البيع ويتقرر الثمن

على المشتري ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري اودعه
البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل ولو كان البيع باقا
فقبض المشتري المبيع باذن البائع او بغير اذنه والتمن طالا ومو جلا والمشتري
جاءه رؤية او عيب فاودعه البائع فهلك عند البائع ثم البيع ولزمه الثمن عند
الكل رجل باع شيئا علم انه بالخيار ثلثة ايام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من
المشتري لم يكن ذلك فسخا للمبيع ولا ابطالا للخيار رجل باع عبدا علم انه بالخيار
ثلثة ايام علم ان يستغله من الغلة ويستخذه له جازوا ان فعل ذلك لا يبطل خياره
ولو باع كروما علم انه بالخيار ثلثة ايام علم ان ياكل من ثمره لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة
لا يقابلها الثمن فلم يكن متلفا جزءا من المبيع بخلاف الثمن رجل اشترى شيئا وقبضه
ثم قال له البائع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس ويكون هذا بمنزلة
قوله لك امالة هذا البيع ولو قال انت بالخيار ثلثة ايام فله الخيار ثلثة ايام كما قال
هو الصحيح رجل اشترى شيئا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ
البيع ولم يكن ذلك للبائع وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام ففسد البيع في قول
ابن حنيفة وزفر والشافعي رج فان اسقط الخيار في الايام الثلثة او اعتق العبد
او مات العبد او المشتري او حدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جازوا
في قول ابن حنيفة رج ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري في الايام الثلثة
عيب ان كان عيبا محتملا زواله في مدة الخيار كالمريض لا يبطل خياره الا انه لا يملك
الرد قبل زوال العيب وان حدث به ما لا يحتمل الزوال لزومه البيع رجل اشترى
شيئا في رمضان علم انه بالخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان فبطل العقد في قول
ابن حنيفة رج لان عنده ما قبل الشهر يكون داخل في الخيار فيصبر به ولو شرط

الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عند ذلك وقال محمد ربح له الخيار في رمضان و
ثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع، وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه.
ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام
بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة
أيام بعد مضي رمضان ففسد البيع عند الكل لأنه لا وجه لتخصيص هذا
العقد رجل اشترى عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون البائع ان يطالبه بالشئ
قبل سقوط الخيار رجل اشترى شاة أو بقرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فحلب لبنها
روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ربح أنه بطل خياره وقال أبو يوسف ربح لا يبطل خياره
حتى يشرب اللبن أو يستهلكه. ولو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها
فدعاها إلى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدعاها إلى
فراشه لا يبطل خياره ولو باع ربحي على أنه بالخيار فطمع البائع فيها كان فسخ البيع و
لو كان الخيار للمشتري فطمع فيها يعرف مقلد الطعن لا يسقط خياره وإن زاد على ذلك
عند قلته الماء أو كثرته بطل خياره. وذكر الفقيه أبو جعفر أن ما زاد على يوم وليلة
كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره. ولو اشترى ثوبًا على أنه بالخيار
أو خادمًا فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خيار الشرط وإن استخدم مرتين
أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين بطل خيار الشرط. ولو ركب الدابة
لبس ثوبها أو أوردها على البائع في القياس يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل. وأبو باع
عبدًا من علي أنه بالخيار ففيه أو قبضه المشتري ثم مات أسدًا أو استحق لا يجوز البيع
في الباقي وإن فرسًا على إجازة البيع لأن البيع بشرط الخيار غير معتقد في حق الحكم فإذا
هلك أحداهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد الجديد. قال أبو جعفر وأبو قال

البائع في حيوة المبدئ بنقض البيع في هذا بعينه أو نقضت البيع في أحدهما كان نقضه
 باطلاً كان لم يتكلم بالنقض ويبيع الخيار فيه. وكذا لو باع عبد واحد على أنه بالخيار ثلثه
 أيام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلاً كان لم يتكلم به. رجل له دار فيها رجل يسكنها
 باجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلث أيام ورضي به الساكن وطلب المشتري
 الآخر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك أمضاء للبيع ولو اشترى داراً هو ساكن فيها
 على أنه بالخيار ثلثة أيام فمضى على الساكن لا يبطل خياره. ولو ابتدأ الساكن بطل خياره.
 رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلثة أيام فقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها
 وانكر البائع كان القول للمشتري وللبيع أن يتملك الجارية ويوطأها لأن المشتري حين
 ردها على البائع قد ملك الجارية منه فطلب بيع أن يرضى بهذا التملك. وكذا القصار إذا
 رد ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك. وكذا الأسكاف رجل باع بيضا أو
 كفري على أنه بالخيار ثلثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكفري غرا في مدة الخيار
 بطل البيع لأنه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري
 بعد التغيير ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة مما لها بقية خياره لأن المشتري لا يتضرر
 ببقاء الخيار. ولو اشترى فصيلة شراء بآنا فصار حيا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة
 ربح ولا يبطل في قول أبي يوسف ربح. رجل اشترى عبداً شراء بآنا فلما تم البيع بينهما قال
 البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلثة أيام بعد شهر قال أبو يوسف ومحمد ربح ثبت
 الخيار من ساعة شهر وثلثة أيام وقال أبو حنيفة ربح بملحق الخيار كما قال ويفسد العقد
 ولو لاحقاً بالعدة. الساعات. كان الخيار بآنا فصار حيا قبل القبض ولا يفسد العقد في قول
 أبي يوسف ومحمد. قال أبو حنيفة لم يربح. قال القاسم لا يفسد البيع. ولو لاحقاً
 بالعدة المستحب شراء. إن الخيار لم يربح. إن شاء الله تعالى. رجل باع أرضاً على أنه بالخيار ثلثة

أيام وتقابضان البائع نقض البيع فالأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة
 على المشتري وكان المشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع
 فإن أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزعمها قصير
 الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري
 متى شاء قبل أن يودي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء
 الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لما زرعها بأذن البائع صار كأنه سلمها
 إلى البائع رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند المشتري
 بطل خياره وإن كان الولد ميتا ولم ينقصها الولادة لا يبطل خياره ولو حدث الزيادة
 عند المشتري في ذات البيع كالسمن ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي حنيفة وإليه
 رجح رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمرض العبد عند المشتري ثم إن المشتري
 البائع وقال للبائع نقضت البيع وردت عليك العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض
 فإن مضت الأيام الثلاثة والعبد مضى لزوم المشتري وإن صح العبد في الأيام الثلاثة
 ثم مضت الأيام الثلاثة كان المشتري أن يرد العبد على البائع بذلك الرد الذي
 كان منه رجل اشترى دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقصص جوارها وأخذ شيئا
 عرفها لا يبطل خياره ولو نزعها بطل خياره رجل اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام
 فجاء المشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليورد المبيع فاختفى البائع منه وطلب
 المشتري من المقاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه اختلغوا فيه
 قال بعضهم ينصب خصماً للمشتري وقال محمد بن مسلمة رج لا يجيبه القاض
 لذلك ولا ينصب خصماً لأن المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكلام مع
 الغيبة فقد تراش النظر لنفسه فلا ينظر إليه فإن لم ينصب المقاضي خصماً وطلب

المشتري من القاضى الاعلان عن محمد رح فيه روايتان في رواية يحميه القاضى الى
ذلك فيبعث مناديا ينادى علم باب البائع ان القاضى يقول ان خصمك فلانا
يريد ان يرد المبيع عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضى
البيع من غير اعلان وفي رواية لا يحميه القاضى الى الاعلان ايضا قيل لمحمد رح كيف
يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستوثق فياخذ منه كفيل ثقة اذا خاف الغيبة
حتى اذا غاب البائع يرد على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه
بالخيار ثلاثة ايام في القياس لا يجبر المشتري على شيى وفي الاستحسان يقال
للمشتري اما ان تفسخ البيع واما ان تاخذ المبيع ولا يثب عليك من الثمن حتى تحجز
البيع او يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في
يد رجل شراء شيى يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ومحوها وجعل المدعى
عليه واقام المدعى بيته على ما ادعى ويخاف فسادها في مدة التزكية فان القاضى
يامر مدعى الشراء ان ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضى يبيعها من اخرويا
ثمها ويضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البيعة يقضى للمدعى الشراء
. بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضيع
الثمن الثاني من مال مدعى الشراء لان بيع القاضى كبيعته وان لم تعدل بيعة مدعى
الشراء فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه لان البيع لم يثبت فبقاخذ المال الغير
بجهة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة وهذا قول ابو يوسف رح ولوباع شيئا
يتسارع اليه الفساد يبعابا تا ولم يقبضه المشتري ولم ينقد الثمن حتى غاب كان
. للبائع ان يبيعه من اخرويل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم بذلك
لان المشتري الاول رضي بهذا البيع والفسخ دلالة فيحل للبائع ان يبيع واذا

حل للبائع أن يبيع حل للمشتري الثاني أن يشتري رجل باع عبدا على أنه بالخيار
ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على البيع لم يبطل خياره لأنه لا يملك فسخ البيع عند غيبة
صاحبه رجل باع شيئا بثمن مؤجل على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الأجل من وقت
سقوط الخيار لا من وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على أن
المشتري بالخيار ثلاثة أيام والدار شفيع فان الشفيع يطلب الشفعة وقت العقد
إذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفصول يطلب الشفعة وقت الإجازة وفي البيع
الفاقد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية
يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة
رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالح المشتري على درهم مسماة أو على عرض بعينه
على أن يسقط الخيار ويمضي البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار
للمشتري فصالحه البايع على أن يسقط الخيار فيمحق عنه من الثمن كذا أبو زيد وهذا
العرض بعينه في البيع جاز ذلك الوكيل بالبيع إذا باع على أنه ما شاء ثلاثة أيام أو الوصي باع
على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل باع بنفسه وشرط الخيار لغيره فمات الوكيل أو الوصي
في الأيام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي شرط
الخيار له في الأيام الثلاثة قال محمد رحم يقيم البيع في جميع ذلك لأن لكل واحد منهم
حق في الخيار والجنون في هذه بمنزلة الموت ولو باع الأب أو الوصي مال اليتيم على
أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحم يقيم البيع ويبطل الخيار
وعن محمد رحم فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم إن شاء انتقض البيع و
إن شاء إجازة في مدة الخيار وبعد انقضاءها يكون هذا خيار الإجازة لا خيار
الشرط وفي رواية ينتقل خيار الشرط إلى اليتيم موقتا بالإمام الأئمة كما كان وفي

رواية تبقى الخيار للاب ان نقض البيع في المدة او اجاز جاز وان لم يصنع شيئا حتمت
المدة ثم البيع. والمكاتب اذا باع على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم عجز العبد الماذون اذا باع على
انه بالخيار ثلاثة ايام ثم عجز عليه المولى يتم البيع ويبطل الخيار. رجل باع عبدا على انه بالخيار ثلاثة
ايام ثم قال البايع للعبد ان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا للبيع ولا يبطل الخيار
وكذا لو قال لهذا العبد انت حر وهذا العبد اخر له. وكذا لو كان الخيار للمشتري فحلف
بذلك. رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم قاله المشتري قد اجرت شرايه
او شئت اخذه او رضيت اخذه بطل خياره. ولو قال هو يت اخذه او احببت او اودت
او قال قد اعجبني او قال قد وافقني لا يبطل خياره. رجل اشترى كتابا على انه بالخيار ثلاثة
ايام فانسخ منه لنفسه لا يبطل خياره لان الكتاب لا يشتري لاجل النسخ منه وانما يشتري
لاجل الدرس والحفظ فلا يبطل خياره كالساج اذا اشترى ديبا جاعلا له بالخيار ثلاثة
ايام ثم نظري نقوش الديباج لا يبطل خياره. ولهذا لو انتسخ من كتاب
الغير ولم ير فجه ولم يحوله لا يصير غاصبا وان انتسخ لغيره لا يبطل
خياره قالوا ولو قيل بالانتساخ يبطل خياره وبالدرس لا يبطل خياره فله
وجه يجوز الاخذ به لان في الكتابة استعجالا اما الدرس يكون للنظر ^{مستحاضا} والانتساخ
انه هل هو صحيح ام لا فيكون بمنزلة الاستخذ ام مرة واحدة وذلك لا يبطل
الخيار من له خيار الشرط اذا قال ابطلت خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية
اذا قال ابطلت الخيار لا يبطل خياره. رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما وقبضه
ثم جاء يرد به بالخيار وفيه عيب فقال البايع ليس هذا ثوبى وقال المشتري لا بل
هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف رج القول قول المشتري والبيدة للبايع
وكذا لو كان الخيار للساج. وكذا اذا لم يكن في البيع خيار الشرط. وادان يرد.

بمختيار الرؤية وان كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه قول البائع ولو باع حارية على انه
 بالخيار ثلاثة ايام فاكتملت اكسابا عند البائع او عند المشتري او ولدت اولاد فان
 الشكل يدور مع الاصل ان هم البيع بينهما يكون للمشتري وان انفسخ البيع بينهما يكون
 للبائع ولو كان الخيار للمشتري فاكتملت اكسابا او ولدت اولاد عند البائع فكذلك
 الجواب وان اكتملت عند المشتري ذكر في الكتاب ان الكسب يكون للمشتري ثم البيع بينهما
 او انتقض قبل هذا قوله لان عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة
 خيار الرؤية والعيب عند الكل اما على قول ابي حنيفة ربح يدور والكسب مع الاصل لان عند
 خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملك المشتري ولو اشترى عبد على انه بالخيار
 ثلاثة ايام فقطع البائع يد عند المشتري بطل خيار المشتري في قول ابي حنيفة ربح ولا يبطل
 في قول محمد ربح وعن ابي يوسف ربح فيه روايتان ولو قطع البائع يد قبل التسليم لا اشترى
 لا يبطل خيار المشتري عند الكل ولو قطع اجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل
 رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البايهين بالخيار فربض احدهما بالبائع
 ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول ابي حنيفة ربح رجل اشترى ابنة على ان البائع بالخيار ثم مات
 المشتري فاجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث اباه

فصل في خيار الرؤية

خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك بعقد يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والمقعة والصالح
 عن دعوى المالك كما يثبت بالخيار في البيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا والمكيل
 والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة سائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والاولاد
 ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك دينارا الذمة كالسليم والذاهم والدنانير عينا كان او
 دينارا والمكيل والموزون اذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الذاهم والدنانير ولا يثبت خيار

الرؤية في كل عين ملك بعقد لا يحتمل الفسخ بالرد كالمهر وبذل الخلع والصالح
 عن القصاص من له خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية صح فسخه وان
 اجاز العقد وبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو اراه بعد ذلك كان
 له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء وكأداء وهو فسخ على كل
 حال قبل القبض وبعد ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط ويورث
 خيار العيب ولا يتوقف خيار الرؤية بتوقف بل يبقى لان يوجد ما يبطله ويبطل
 بما يبطل به خيار الشرط كالتدبير والبيع والاجاره والرهن والهبة فان باع بعد
 القبض قبل الرؤية ثم رد عليه عيب بقضاء قاض او بما هو فسخ من كل وجه فذلك
 الرهن واستقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية هو الصحيح ولو باع بعد الرؤية
 عليه انه بالخيار ثلثة ايام او عرضه على بيع او وهب ولم يسلم بطل خياره وان فعل
 شيئاً من ذلك قبل الرؤية لا يبطل خياره وان هلك بعض المبيع عند المشتري
 بطل خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فاذا تعدد رد البعض بالهلاك او
 بالعيب بطل خياره ولو عرض على المبيع بقبض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند
 محمد رحم ولا يبطل في قول ابي يوسف رحم ولو اشتري شيئاً لم يره فقبضه بعد ما راه بطل
 خياره عند محمد رحم ولا يبطل عند ابي يوسف رحم ولو ارسل رسولا بقبضه فقبضه
 الرسول لا يبطل خياره ولو وكيل وكيل بقبضه فراى الوكيل وقبضه بطل خيار
 الموكل في قول ابي حنيفة رحم كما لو كان الوكيل عاقداً فقبض بعد ما راى لم يكن للموكل
 خيار الرؤية وقال ابو يوسف ومحمد رحم في الوكيل بالقبض لا يبطل خيار الموكل
 بقبض الوكيل بعد الرؤية كما لو قبضه الوكيل قبل الرؤية ثم اسقط خيار الرؤية
 لموكل لا يبيد خيار الموكل وانما يجوز ان لا يبطل خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل

بعد العلم بالعيب، ولو اشترى مشتالاً لم ير ثم وكل رجلاً بالرؤية وقال له ان رضيت
 بغيره لا يجوز ذلك ولا يكون رؤية الوكيل بالرؤية كروية الموكل، الوكيل بالشراء اذا اشترى
 شيئاً كان راء الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للموكل خيار الرؤية ثم المبيع لا يباع ما ان
 يكون من بني آدم او البهائم او من العرض او من العقار فان كان من بني آدم وهو عبد
 او طارية فزاي الوجه ورضي به ولم ير سائر الاعضاء بطل خيار الرؤية، وان كانت كجارية
 منتقبة فزاي صدرها، ظهر ثوبها ولم ير وجهها لا يبطل خياره، وكذا لو كان عبداً
 فهو بمنزلة الجارية فان راى وجهه من وراء الزجاج كان رؤية وان كان المبيع دابة
 او ابلاً او غنياً او بعلاً روى عن محمد ربح انه اذا راى العجين ورضي به بطل خياره وعن ابي
 ربح لا يبطل ما لم ير وجهه وموخره وان كان المبيع شاة اللحم لا بد من التجسس مع الرؤية
 حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو اللحم وذلك لا يحرق الا بالتجسس وان كانت
 شاة فنية لا بد من النظر الى ضرعها مع الرؤية الى جسد ها، وان كان المبيع منقولاً
 ليس بحيوان فان كان شيئاً منه مقصوداً كالوجه في المغافر واشياء ذلك لا يبطل خياره
 ما لم ير وجهه وان لم يكن شيئاً منه مقصوداً كالكراس اذا راى البعض ورضي به
 بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرق في الصفة ولو كان ثوباً يختلف قيمته باختلاف
 العلم يعتبر رؤية العلم ايضاً لا يبطل خيار الرؤية وان كان الثوب مطوياً فزاي موضع
 اليد ورضي به بطل خياره وان كان ثوباً ما لم ير كل ثوب لا يبطل خياره لان الثوب من
 العديدات المتفاوتة وفي العديدات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع
 عقاراً ذكر في عامة الروايات انه اذا راى خارج الدار ورضي به لا يبيح خياره
 قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل او ما
 هو المنة منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزلة الوجه في بني آدم وان كان

كما ذكر في الكتاب انه اذا راى رؤوس الاشجار من خارج وراى كل شجر ورضيه لاي
 له خيار الرؤية. هذا اذا كان المبيع شيئاً واحداً فان كان اشياء فموضع وجهه
 امان مكان من العدديات المتفاوتة كالبطيخ والرومان والسفرجل او من العدديات
 المتقاربة كالجوز واللوز والبيض والتفاح والاجاص والمكيل والموزون فان كان
 كيليا او وزنيا في وعاء واحد ولم يكن في وعاء واحد بل في موضع على الارض فهو كشئ واحد
 اذا راى منه جفنة او اكثر ورضيه كان رؤية اذا كان غير المرئ مثل المرئ وان كانت الخطة
 او الشعير في جو القين او الزعفران في سلتين او الدهن في الزقين اختلف فيه الشائخ
 قال مشايخ بلخ ما كان في وعائين فهو بمنزلة شئين مختلفين وقال مشايخ العراق
 كشئ واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح ان رؤية احدهما يكون كرويهما
 جميعا واتفقوا على انهما كشئ واحد في حكم العيب حتى لو وجد بما في احد الوعائين عيبا
 ان كان قبل القبض يمسكهما او يريهما وان كان بعد القبض يرد العيب خاصة كما لو
 وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان
 الحال فيه بعد القبض كالحال قبله اما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان
 المبيع بصفة المرئ فان لم يكن في خيار الرؤية فان قال المشتري لم اجد الباقية على تلك الصفة
 وقال البايع لا بل هو على تلك الصفة كان القول قول البايع والبينة للمشتري وان كان
 المبيع من العدديات المتفاوتة كالرومان وغير ذلك ما لم ير الكل لا يبطل خياره ولو انشأ
 وقربطه ما لم ير الكل لا يبطل خياره اذا كان البطيخ في غرارة. وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رح اذا كان البطيخ نوعا واحدا فرأى البعض ورضيه بطل خياره وان
 كان البطيخ في شريحة ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها بطل خياره. وان اشترى
 شيئا مقيما في الارض كالحزر والبصل والثوم والشحم والفجل ذكر الشيخ الامام علي

بن محمد البردوي رح قال اذا قلح البائع بعضها او قلح المشتري باذن البائع فراه ورضى
 به عن ابي حنيفة رح فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما راه وله الخيار فيما لم يره
 في رواية تمام ير الكل بعد القلح لا يبطل خياره عامة المشايخ قالوا لم يذكر هذه المسئلة
 في ظاهر الرواية واما ذكرها في الاما لي عن ابي يوسف رح انه قال ان كان المغيث في الارض
 مما يكال او يوزن بعد القلح كالنوم والبصل والحناء فقلع المشتري شيئا باذن البائع
 او قلح البائع ان كان المقايض مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا راي المقايض ورضي به
 لم يلزم البيع في الكل ويكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقى كذلك وان كان
 المقايض شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رح انه قال ما لم ير الكل
 بعد القلح لا يبطل خياره هذا اذا قلح البائع او قلح المشتري باذن البائع فان قلح المشتري شيئا بغير
 اذن البائع ان كان المقايض شيئا له ثمن لزمه البيع في الكل رضي به او لم يرض لان المقايض ^{لنقل}
 يتعيب فانه قبل القلح كان ينمو ساعة فساعة وبعد القلح لا ينمو وان كان المقايض قليلا
 لا شئ له لا يبطل خياره والقوى في هذه المسائل على قول ابي يوسف رح وفي النجاشي اذا قلح
 البعض فراه ورضي به لا يبطل خياره لانه عدل متفادى هذا اذا كان المغيث معاويا
 وجوده في الارض فان باعه قبل النبات او بعد ما نبت في الارض الا انه لا يدري هو باع
 في الارض او ليس ببايع لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل و
 نخوه وقلح البائع شيئا من موضع وقال ابوعبيد علي ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا ^{يجوز}
 بيعه ولو اشترى كروحين من الجن وقلع احدهما فوجد احدهما كروحين جيدا وقلع
 الاخر فوجده معيبا الاورد شيئا منه لانه تعيب بالقلع ولكنه يرجع بنقصان العيب ولو
 اشترى جزرا في جوالق فوجد في اعلاه جذرا طويلا وفي اسفله قصبيرا صغيرا فان كان ^{القصبير}
 لا يشترى بما يشترى به الطويل كان عيبا فيرجع بالنقصان ولو اشترى كرونا او ^{طلة}

كالقسط وشحذ لك ان اشترى ما على ظاهر الارض وقطع من ساعته جاز وان اشترى
ملء الارض ان اشترى باصله جاز وان لم يشتر باصله لا يجوز لانه يعموكل ساعة
فيقتطع المبيع بغير البيع ولو باع شيئاً غيباً في الارض ثم اختلف البائع والمشتري في
القطع فقال البائع اخاف ان قلعت لا ترضى به وقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح
لن تبيع منهما بالقاع جاز وان تشاح في ذلك ففسخ القاضى العقد بينهما وان
اشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها كان رؤية البعض
كروية الكاجح لورضى به لزمه ولو اشترى دهنًا فراه من خارج القارورة عن
ابحيفة ربح ان ذلك يكون رؤية وهكذا روي عن محمد بن رجب في رواية
اخرى لا يكون ذلك رؤية ولو نظر الى المبيع من وراء ستور رقيق كان رؤية و
لو اشترى رعي بالآلة ولم يربعض الآلة كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى سراجاً
بالآلة ولم يربعض الآلة وجاز ان اشترى شيئاً ايراه لا يكون لأحد ^{هما} الرد
بخيار الرؤية وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط فكذلك في خيار الرؤية اذا ^{شتر}
شيئاً لم يره فقال للبائع به قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يبطل
البيع لان من له خيار الرؤية يتفرج بالفسخ ربح اشترى من الشاة الذبوحة
كرشها قبل السلخ جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز
وان رضى البائع بالقطع واذا جاز بيع الكرش قبل السلخ كان على البائع اخراجه
والمشتري خيار الرؤية وجاز ان تبطل لؤلؤة فباعها مع اللؤلؤة لا يجوز البيع
وان كان المشتري هي اللؤلؤة قبل الابتلاع وان باع اللؤلؤة بعد ما ماتت الدجاجة
جاز البيع والمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة ان لم يكن رآها قبل ذلك ولو ^{اشترى}
لؤلؤة في صدف جاز البيع في قول ابي يوسف ربح والمشتري خيار الرؤية وعلى قول

محمد بن يحيى بن البيهقي والفتوى على قوله: وإذا اشتري ناعجة مسكت فخرج المسك
منها لم يكن له أن يرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لأنه يتعيب بالأخراج حتى لو لم
يخرج المسك كان له أن يرد بخيار الرؤية والعيب رجل اشتري لبناعا على أن يحمله
البائع المتزل المشتري أن كان البيع بلفظ الفارسية جاز البيع وإذا جاز البيع
فإن لم يكن المشتري راعيا للبني فراء بعد ما أحمله البائع المتزل قال الفقيه أبو الليث
رجل لم يكن له أن يرد بخيار الرؤية لأنه لو رده يحتاج إلى الحمل فيصير ذلك بمنزلة تعيب
حادث عند المشتري رجل اشتري حبة مبطننة ورأى بطنتها كان له
خيار الرؤية إذا رأى ظهارتها لأن المقصود هو الظهارة فكان له الخيار فإن كانت البطانة
مقصودة بأن كان عليها فرو فإن لم يكن الظهارة مقصودة لحققتها والبطانة مقصودة
إذا رأى البطانة لا يبقى له خيار الرؤية ولو كانت الظهارة مقصودة فبقي الظهارة لا
له خيار الرؤية إلا إذا كانت البطانة مقصودة أيضا فلا يكتفي برؤية أحدهما رجل اشتري
أرض الميرها وكان لها الكار فترك المشتري الأرض فبدا الكار بالأكارة فزرعها الأكارة ثم أراد
المشتري أن يردّها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لأن فعل الأكارة منقول إليه فصار كأنه
زرعها بنفسه ولو اشتري دار الميرها فبعت دار مجنبا فآخذها بالشفعة لا يبطل
خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشطر لأن الأخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرضا
لا يبطل بصريح الرضا فلا يبطل دليل الرضا وخيار الشطر يبطل بصريح الرضا فيبطل دليله
وكذا لو عرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشطر ولا يبطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يبطل
بالقبض مع الرؤية وكذا ينقل الثمن مع الرؤية رجل اشتري ثوبا ملفوفا قد كان راءه
ذاتا فاشتري وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية رجل رأى شيئا ثم اشترا
بعد من قال ويحدثه متغيرا قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الأئمة المستحسن أن

الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وإن
 اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالباً كان القول قول المشتري
 كما لو راى جارية ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان
 القول قول له وعليه الفتوى رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري
 سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان
 له أن يرد ما يجار الرؤية فإن لم يرد ما يوجب البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة
 أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه رجل اشترى مكيلاً
 مربوطاً وجوهها فقط إلى ظهورها يهني له صرحها كان له خيار الرؤية رجل اشترى فرساً
 من تراب المحدث بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج ما فيه ولو اشترى خفين أو
 مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني رجل اشترى
 خفاً لم يره فجاء البائع بالخف والبسه المشتري وهو قائم ثم قام المشتري ومشى فيها
 كان له أن يرد ما يجار الرؤية إن لم ينقصها ذلك رجل اشترى جارية بهدو
 ألف درهم وثقابضاً فرد العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصاة ألف من
 الجارية رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من جلة فهو منها كان
 له خيار الرؤية قال لأن بعض المواضع أطيب من بعض الأعمى إذا اشترى شيئاً
 شراؤه وقال الشافعي رحمه الله إن كان بصيراً فاعلم جازاً وإن كان أعمى جازاً وإن كان أعمى جازاً
 عندنا كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيها يكون بمنزلة الرؤية قالوا إن كان أعمى
 مما يقبل ويحس فذا قلب وجس كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان مما لا يقبل
 ولا يحس بأن كان عقاراً أو ثماراً على رؤس الأشجار قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
 السرخسي في هذا بقول أبي حنيفة رحمه الله إن يؤكل بصيراً بالقبض فإذا

قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد بن روح انه يوصف المبيع عند
الاعمى ما يبلغ ما يكون فاذا قال الاعمى بعد ذلك رضيت بطل خياره وعن ابي يوسف في ح
روايتان في رواية يقاد الاعمى الى الموضع المبيع فاذا صار بحيث لو كان يراه والراه
ووصف له فقال رضيت بطل خياره وفي رواية يمسر المحيطان والاشجار ثم يقول
رضيت يبطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشئ بمنزلة الشئ فكيف ان
احميين اشترى كل واحد منهما ارضا فدخل احدهما ارضه وجعل يحبس الارض
بينهم فلم يجد فيها الشواء والمكلا فردها فقال انها لا تقطع نفسها وكيف تقطعني
اخر دخل ارضه فجعل يحبس حشيشها ويتعرف غلظ ساق الحشيش وطولها
فوجد ملتقا غليظا فرضى بها وقال ان الارض اذا طابت تربتها استغلت ^{حشيشها}
واذا لم تطيب وكانت خبيثة نزع لا يخرج نباته الا نكدا رقيقا ضعيفا اذا اختلف
الحاقدان في الرقبة فقال البائع بعثك ما رايت وقال المشتري لم اراه كان القول
قول المشتري مع يمينه وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك
وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب اذا اراد ^{المشتري}
ان يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وانكر البائع ان يكون العيب عند
كان القول قول البائع

فصل في العيوب

كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا معاينا
كالعور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساقطة والسوداء والساغية
والاصبع الزائد والامراض والقروح وفي غير الحيوان كالشم في الاواني والخرق ^{لعمري}
في الثياب والنز والشح في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فعلم كان له ان يرد الا ان

يثبت البراءة عن العيب. ومنهما ما يكون باطنا في الحيوان والجواري والغلمان فالسبيل
 في ذلك الرجوع إلى أهل البصر إن أخبر بك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى
 وإن شهد بك عدل لأن وشهد أنه قديم كان عند البائع يرد على البائع وما كان باطنا
 في الجواري يعرفها النساء ولا ينظر إليهن الرجل كالقن والرتق إذا أخبرت امرأة واحدة بك
 ثبت العيب في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية. ومنهما ما يكون عيبا في الجواري
 لأن الغلمان كالخرفانة يكون عيبا في الجواري ولا يكون عيبا في الغلمان إلا أن يكون فاحشا ^{يكون}
 مثله في عامة الناس فيكون عيبا. وكذلك العيب في الجواري وليس عيب في الغلمان
 ومنهما ما يكون عيبا في بعض الأحوال دون البعض كالبول في الفراش فإنه لا يكون عيبا في
 الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده
 وكذا السرقة مروى ذلك عن ابن حنيفة وأبي يوسف ربح. ولو كان اشتري عبدا همد كان باق
 أوسرق أو بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبدل عند المشتري فقال أبو بكر بن سعد
 البلخي ربح له أن يرد. وقال أبو جعفر الأسكاف لا يرد ما لم يعبه عند المشتري وهو
 الصحيح. والعنة عيب. وكذا الخصاء. ولو اشتري عبدا علم أنه خصي فوجده فحلا لا يرد.
 ولو اشتري عبدا فحل فاذا هو خصي كان له أن يرد. والأدب عيب في الغلام لأنه لا يسرع
 المنى ولا يقدر على القتال راجيا. والغفل في النساء عيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع
 وقيل هي التي يكون مسلكا لها واحد له وعدم الختان في الغلام والحيض في الجارية إذا كانا
 جليبين لا يكون عيبا وإن كانا مولدين صغيرين فكذلك وإن كانا كبيرين وهو عيب
 وهذا عندنا عند عدم الحيض في الجواري لا يكون عيبا. ولو اشتري جارية علم أنها بكر
 ثم قال هي ثيب فإن القاضي يريها النساء أن قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه.
 وإن قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع يمينه. وإن رطمها المشتري فعلم بالوطي فإن

زایلها كما علم انها ليست بغير بلائث والا لزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ ابو القاسم رحمه
 وعن ابي يوسف رحمه الله ان يرد لها بنت هادة النساء، والنكاح عيب في العبد والجارية
 وكذا لو كانت الجارية في العدة عن المطلق الرجعي وان كانت عن طلاق بائن فليست
 بعيب والاحرام ليس بعيب في الجارية، وكذا لو كانت الجارية محرمة الوطى على
 المشتري برضاع او بهيمة لا يكون عيبا. ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها
 زوجا اراد ان يرد لها فقال البائع كان لها زوج عندي ابانها اومات عنها قبل البيع
 كان القول قول البائع ولا يرد عليه ولو اقام المشتري البينة على قيام النكاح للحال
 لا يقبل بيئته ولو اقام البينة على اقرار البائع بذلك قبلت بيئته. ولو قال البائع
 كان زوجها عندي فلان ابانها قبل البيع والمشتري ينكر المطلق كان القول قول
 البائع فان حضر المقتولة بالنكاح وانكر المطلق كان للمشتري ان يرد لها ولو قال البائع
 كان لها زوج عندي يوم البيع فابانها اومات عنها قبل القبض او بعد والمشتري
 ينكر المطلق كان للمشتري ان يرد الجارية. ولو كان لها زوج عند المشتري فقال
 البائع كان زوجها عندي غير هذا الرجل ابانها اومات عنها قبل البيع كان القول قول
 البائع رجل اشترى حنة فوجدها ردية لا يرد لها لان الرداءة ليست بعيب وان
 وجدها مشوية او عفنة كان له ان يرد لها وكذا لو اشترى اناة فضة فوجدها ردية
 من غير غش لا يرد. ولو اشترى جارية فوجدها قبيحة او سود الوجه لا يرد لها.
 ولو وجدها مختزنة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال كان له ان يرد لها ولو اشترى
 جارية قد كانت ولدت عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان
 له ان يرد لها في احدى الروايتين وعليه الفتوى. وفي رواية اخرى لا يجعل
 نفس الولادة عيبا فلا يرد اذ لم يوجب الولادة نقصانا ظاهريا ولو اشترى جارية

وفيه ما قال أنها لا تحيض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر^ح لا يسمع
 المشتري إلا أن يدل على ارتفاع الحيض بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الجبل يسمع^{دعواه}
 ويرى لها القاضية النساء أن قلن هي جبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده
 وإن قلن ليست بجبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الثيابة وفي دعوى
 الجبل يرجع إلى النساء وفي معرفة داء باطنها يرجع إلى الأطباء ثم في الداء يرد بشهادة
 رجلين إذا شهدا أنه قديم. وفيما لا ينظر إليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه
 اختلفت فيه الروايات وأخر ما روى عن محمد ر^ح أنه إن كان قبل القبض ^{وعيب}
 لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرا^{تان}
 فيه سواء والمرأتان أو ثلث وأما الجبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد
 بشهادتهن رجل اشترى خفين فاذا أحدهما لا يدخل في رجله إن كان لا يدخل لعله
 في رجله لا يرد وإن كان لا يدخل لعله في رجله بل يضيق الخف كان له أن يرد. وإن كان
 الخفان ضيقين لا يدخل رجله فيهما لم يكن له أن يرد. رجل اشترى عبداً فابق من يده وقد
 كان أبق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حياً أبقاً في قول أبي حنيفة^{حنيفة}
 ر^ح وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب ورجل
 اشترى مصمفاً علم أنه جامع فاذا فيه آيتان أو آية ساقطة كان له أن يرد. رجل اشترى عبداً
 فسرق عنه أقل من عشرة وقد كان سرق عنده البائع مثل ذلك كان له أن يرد. و
 كذا لو أبق عنده إلى مادون السفر كان له أن يرد لأنه يسمى أبقاً وسارقاً. وكذا لو كان
 العبد نقب البيت ولم يخرج شيئاً كان له أن يرد رجل اشترى غلاماً وبركته ورم فقال
 البائع أنه ورم حديثاً أصابه ضرب فأورمه فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه كان قديماً لا^{يؤثر}
 قال المصم وهذا إذا لم يبين السبب فاما إذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير

الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محمول فقال البائع هو غيب فاذا هو ^{ذلك}
كان له ان يرد لان الغيب يختلف باختلاف السبب رجل اشترى عبدا كان محمولا
عند البائع ياخذ الحكي كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند
المشتري ذكره الشافعي ان المشتري ان يرد ولو انه صار صاحب فراش بذ لك عند
المشتري فهذا عيب آخر غير الحكي فرجع بالنقصان ولا يرد. وكذا لو كان به قرحة ^{او} فالفجر
كان جديا فانفجر كان له ان يرد. وان كان به جرح فله هبت يده من ذلك عند ^{المشتري}
او كانت موضحة فصارت امة عند المشتري ليس له ان يرد رجل اشترى عبدا
وقبضه فحم عند وقد كان يحتم عند البائع ولم يعلم به المشتري قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح المسئلة محفوظة عن اصحابنا انه ان حم عند المشتري
في الوقت الذي كان يحتم عند البائع كان له ان يرد وان حم عند المشتري في غير
ذلك الوقت لا يرد ف قيل له لو اشترى ارضا فنزت عند المشتري وقد كانت تنزل ^{عند}
البائع قال له ان يرد لان سبب النزول واحد وهو تسفل الارض وقرب الماء فكان ^{الثاني}
عين الاول الا ان يحج ماء غالب او كان المشتري رفع التراب عن وجه الارض فيعلم
انها نزلت لرفع التراب او للماء الغالب الذي جاء من موضع آخر فيكون النزول عند
المشتري غير الذي كان عند البائع او يشتبه فلا يرد ري انه عين ذلك او غير فلا
يكون له ان يرد قال القاضي الامام ابو الحسن السعدي رح الجواب في ^{مسئلة}
الحج والنزما قال الشيخ الامام الا انه يشكل بما ذكره الزيادات في رجل اشترى
جارية بيضاء احدي العينين وهو لا يعلم بذلك فاجل البياض عند المشتري
ثم عاد ليس له ان يرد وجعل الثاني غير الاول. ولو اشترى جارية بيضاء احدي
العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى اجل البياض ثم عاد بياضها عند

البائع لا يكون للمشتري أن يردّها وجعل الثاني عين الأول الذي رضي به إذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين الأول اذ لو عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الإمام هذا كنت اشاور شمس الأئمة الحلواني وهو يشاور معي فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورته في هذه المسئلة فما استفتد منه فرقا رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وابق وقد كان سرق عند البائع بعد بلوغه قال الشيخ الإمام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس للمشتري ان يخاصم البائع مادام العبد حيا ابقا فان عاد من الاباق كان للمشتري ان يخاصم البائع ويرد عليه بالحجة رجل اشترى جارية وقبضها فلم يحض عنده المشتري شهر او بعين يوما قال القاضي الإمام هذا ارتفاع الحيض عيب واداءه شهر واحد فاذا ارتفع هذا المقدر عند المشتري كان له ان يرد اذا اثبت انه كان عند البائع اشترى جارية وادعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع ان يسترد ذلك من المشتري رجل اشترى جارية وقبضها وخصص البائع في عيب بالجارية ثم ترك الخصومة اياها ثم خاصمه وقال له البائع لم امسكها طول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال المشتري لم امسكها لانظر هل يزول العيب قال الشيخ الإمام هذا رح ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يردّها على البائع رجل اشترى حنطة فوجد فيها ترابا قال الشيخ الإمام هذا رح اذا كان التراب مثابا يكون في الحنطة ولا يعد عيبا عند الناس ليس له ان يردّه ان كان يعد عيبا عند الناس الا انه ليس بها حشر كان له ان يرد وان كان التراب فاحشا كان الخيار للمشتري ان شاء اخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء رد الحنطة وياخذ

كل الص كما لو اشترى حطه على انها عشرة اقفزة فوجدها تسعة كان له الخيار
على هذا الوجه. وعن ابي يوسف رج اذا اراد ان يميز التراب فيرد التراب بمسك
الحنطة بقسطهما من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا
اذ اعلم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري يميز التراب من الحنطة فوجد
التراب فاحشاي بعد ذلك عيبا عند الناس لا يمكنه ان يخط التراب بالحنطة ويردها
بذلك الكيل على البائع من غير نقصان يره الكل على البائع وليسترد الثمن لانه ردها
كما قبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لان نقاصها بالتذرية لا يرد
لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن بمسك من الثمن حصصة نقصان الحنطة الا ان يرد
البائع ان ياخذها ناقصة فيكون له ذلك. وكذلك الحال ما لا تخلو عن التراب فهو
مثل الحنطة على التفصيل الذي ذكرنا. ولو اشترى مسك فوجد فيه رصا
كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصته جعل ابو يوسف رج بخمس هذه
المسائل اصلا فقال كل ما يباح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يباح في قليله كان له
ان يميز كثيره والرصاص في المسك لا يباح في قليله فيميز كثيره ويساح في قليل
التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية. ولو اشترى مئاس
نقرة فخرج منها حجر مثل ما يخرج من المئاس كان له ان يرد الحجر بمسكه من الثمن بحساب
ذلك الا ان يشاء البائع ان ياخذها كذلك ويرد الثمن لان في قليل الحجر لا يباح
في المئاس فكان له ان يميز الحجر كالرصاص في المسك رجلا ان يبايع ببيع من
زقابضا فوجد احد هما بالبيع الذي اشتراه عيبا فمات عند البيع لا يرض
عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذ رج يغير الذي واحد بالبيع الذي
اشتراه عيبا ان شاء رج بحصة العيب من الجعير الاخر وان شاء رج بحصة
القص

من قيمة البعير الآخر صحيحا غير مريض وإنما يخير لمريض البعير الآخر رجل اشترى جارية
 فظهر لها كانت مخضوبة الرأس قال الشيخ الإمام هذا جرح ان ظهر بها شمة كان له ان
 يرد لها وان ظهر بها شقرة لم يرد الا ان يكون سواد الشعر شرطا في البيع والصهوة به
 لون بين الصفرة والحمر بعد عيبا في الترهكية والهندية لانه الرومية والصقالية لانما
 شعور اهل الردم تكون كذلك ولو اشترى عبد امر فوجد مخلوق الحية او متوفى الحية
 كان له ان يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البائع رجل اشترى
 خنبل بد رههم فوجد خبزا واحدا محترقا فرده على البائع فدفع البائع
 اليه خبزا آخر جزافا من غير وزن قال الشيخ الإمام هذا جرح لا يجوز ذلك ما لم يوزن لان
 هذا القدر مما يدخل تحت الوزن فمقدار خمسة اساتير او عشرة اساتير له حجر على هذا
 فلا يجوز الا بالوزن وان كانت اقل من ذلك مما ليس له حجر معلوم على هذا فلا بأس به رجل
 اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه فمصارفوى عند القطع لابنه الصغير فوجد به عيبا لا يرجع
 ولا يرجع بالنقصان ولو توفى عند القطع لابنه البالغ كان له ان يرجع بالنقصان لان
 المبة لا تتم في البالغ بدون القبض رجل اشترى حزمة بقل فوجد في جوفها حشيشا
 قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل بعد عيبا عند الناس خير المشتري ان شاء
 اخذ بجميع الثمن وان شاء رد وهو بمنزلة الزبد في السمسم رجل اشترى ارضا او كرما
 فظهر ان شربه على ناقة توضع على ظهرها وهو وضع آخر كان له ان يرد ان كان ذلك
 بعد عيبا عند الناس وذكر في المنتقى رجل اشترى بيتا من دار بجميع حقوقه يدخل
 فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله ان يرد البيع اذا
 قال ظننت ان له مفتحا الى الطريق وكذا لو اشترى ارضا او نخلا لا يستحق الشرب
 بدون الشرط فان لم يكن لها شرب لم يعلم بذلك فلما علم قال لا ارضى كان له ان يرد لما

قلنا ان ما يعد الناس عيبا يكون له ان يرد بدل الك وعدم الشرب والطريق يعد عيبا عند
الناس وان كان لا يستحق ذلك بدل ون الشرط رجل اشترى حبة مبطنة فوجد فيها غارة
ميتة كان ذلك عيبا وكذا لو اشترى ثوبا بنجسا ولم يبين البايع ذلك جازا البيع ^{شطب}
ان كان ثوبا ينقص قيمته بالغسل يكون عيبا وان كان لا ينقص لا يكون عيبا
وان كان فيه دهن فهو عيب لان الدهن قلما يزول كله فيعد عيبا رجل اشترى
جارية لا تحسن التركيبة والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم او كان المشتري يعلم بذلك
لكن لا يعلم انه يعد عيبا عند التجار ان اتفق التجار على انه يعد عيبا كان له ان يرد
وان اختلف التجار فيها بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم
يكن له ان يرد اذ لم يكن عيبا بينا عند الكل وان كان يعلم كل واحد ان له عيب
كالعور والشلل وغير ذلك فان علم بذلك وقبض لم يكن له ان يرد رجل اراد ان
جارية فراى بها قرحة ولم يعلم انها عيب فاشترىها ثم علم انها عيب قال محمد بن
سليمة رجع له ان يرد ها لان هذا مما يشبه على الناس فجاز ان يشبه عليه فلا
الربح بالعيب رجل اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيا له ثم وجد بها عيبا
كان له ان يرد ها لان هذا اعتلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد رجل اشترى جارية
فوجدت بعد البيع عند البايع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال ابو حنيفة رجع له ان يرد
بخصتها من الثمن وقال ابو يوسف رجع بنقصان العيب ولا يرد ولو انهما
ولدت عند البايع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان شاء
اخذها وان شاء تركها في قول ابو حنيفة وابو يوسف رجع رجل اشترى دارا ثم باع
بعضها ثم وجد بها عيبا قال ابو حنيفة وابو يوسف رجع لا يرد ولا يرجع بشيء رجل
اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض فقال المبيع رده عليه ان ينقص البيع

قبل البيع أو قبيل ولو قال ذلك عند غيبة البايع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد
 وح. رجل اشترى خشبة ليتخذ هامة شرطه ذلك في البيع فقطعها في الليل و
 اقترانه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فظفر اليها بالهاف وجد ما موصى
 كان له أن يردّها لأن البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب بها لا يعتبر إذا ظهر عيبها
 رجل اشترى بردا وكان باعدي يديهما جرحا نابل ونبت عليها الشعر ولم يعلم
 المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام يسيل منه الدم قالوا إن كان مثل هذا ^{العيب}
 لا يحدث بعد البيع كإن يردّ أو لا فالقول قول البايع إن هذا العيب حدث عند ^{المشتري}
 رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجد لها فاسدة قال أبو القاسم إن علم بفسادها ولم ^{يستهلك}
 منها شيئا احتج خصم البايع ولها مع فسادها قية. إن كان البايع بالخيار أن يشاء رد حصة
 النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخ وإن شاء قبلها يبرر جميع الثمن وإن كان للمشتري
 بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها إن العلم بالفساد أو عيبه لا شيء له على
 البايع وإذا لم يكن للبطيخة قية مع فسادها رجح المشتري على البايع بجميع الثمن على كل
 حال. رجل باع خلافا موصية بخاوية المشتري بحضور المشتري ظهر أنه منقذ لا يتقح
 به قال أبو بكر البخاري هو مائة عند المشتري إن هلك أو فسد لأضمان عليه. وإن
 اهرقه المشتري لفساده إن لم يكن له قيمة واشتهر على ذلك شاهدان لا شيء على المشتري
 رجل اشترى شجرة فوجد بعض أشجارها موصية قال أبو بكر هذا رجح يرد الكل أو يأخذ الكل
 وليس له أن يرد العيب خاصة وإن كانت الأشجار متباينة قال المصنف إن كان ذلك
 قبل القبض فكذلك الجواب وإن كان بعد القبض وليس ترى الشجرة بارضاها فكذلك. وإن
 اشترى الأشجار خاصة رد العيب خاصة. رجل اشترى بعير أو قبضة ثم وجد به عيبا
 فذهب به إلى البايع ليرده فخطب في الطريق فأنه يملك على المشتري ثم إن المشتري

ان اثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البايع ولو اشترى بغيره وقبض فوجد
لا يختلف ثم ظهر له ربح فوقع فأنكسر فنحوه فانه لا يرجع بالنقصان على البايع رجل
اشترى بغيره فلما ادخله داره سقط فلما سمع انسان فظروا الى امعائه فاذا هي ^{سلة}
فساد اقدم ان كان الناجح ذبحه بغيره المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب
الضمان على الناجح وان ذبحه بغيره المشتري او ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول
ابن حنيفة رج وقال صاحبه يرجع بالنقصان رجل اشترى شيئا وتقاضاه ثم قال لا البيع
ولم يسلم المشتري الى البايع حتى اشتراه ثانيا من البايع جاز الشراء فان وجد به عيبا
فقدما كان له ان يرد على البايع ولم يكن للبائع ان يرد على بايعه وكذلك لو اشترى
شيئا وتقاضاه باعه من البائع ثم اشتراه من البائع فوجد به عيبا فليرد على بايعه ولم يكن ^{لله}
ان يرد على بايعه وكذلك لو اشترى شيئا وقبضه ثم ان المشتري مع البايع جرد
البيع باكثر من الغن الاول ثم وجد به عيبا فليرد على البايع لم يكن للبائع ان
يرده على بايعه رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فاراد
ان يرد ها على البايع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو
قبلها بغير قضاء لا يكون له ان يرد ها على بايعه رجل اشترى بقرة فوجد ها فاخذ
بضرعها وتمص جميع لبنها قالوا هو عيب له ان يرد ها على البايع بالحجة رجل ^{اشترى}
دهنا في زق فوجد به عيبا فانه يرد به بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه رجل
باع سكنى له في حانوت لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا فظهر
ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكنى بهذا
السبب لان هذا ليس بعيب في الحانوت رجل اشترى بقرة على انها زخما
فقبضها فاذا لم يكن زخما لم تكن زخما ركان له ان يرد ها لان فوات المشروط بمنزلة

العيب رجل اشترى عبدا فوجد مختا كان له ان يردّه قالوا هذا اذا كان
 المختن بالعلم القبيح فان كان المختن في المشي او في القول لا يكون عيبا. وان
 وجد كافر كان له ان يردّه. وان اشتراه عليه انه كافر فوجد مسلما لا يردّه ^{عنده}
 ولو اشترى حمارا فوجد حرونا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع
 من غير ما نبح كان له ان يردّه. ولو اشترى عبدا او جارية فوجد يسيل الدمع من
 عينيه كان له ان يردّه ولا يرجع بالنقصان. ولو اشترى خفين او مصراعي
 باب فوجد باحدهما عيبا وباع الاخر فانه لا يرد المعيب ولا يرجع بالنقصان
 والحال على شفة الجارية وجفنها يكون عيبا. ولو اشترى عبدا او جارية فظم ان له
 وجع الضرس ثابت مرة بعد اخرى كان له ان يردّه. رجل باع عبدا وذهب الثمن ^{المشتري}
 ثم رجع المشتري بالبائع عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له ان يردّه وان علم
 بالعيب قبل قبض البائع كان له ان يردّه في قولهم لانه امتناع عن اتمام العقد رجل اشترى
 ارضا فوجد فيها طريقا يمر فيها الناس كان له ان يردّها بالجملة. ولو اشترى كرويا فوجد
 فيه بيوت النمل كثيرا كان له ان يردّه. رجل اشترى شاة فوجد هام مقطوعة الاذن ان
 اشترى لها للاضحية كان له ان يردّها. وكذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترى لها
 لغير التضحية لا يكون له ان يردّها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف
 البائع والمشتري فقال المشتري اشترى لها للاضحية وانكر البائع ذلك فان كان ذلك
 في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان من اهل ان يضحي. رجل اشترى
 جارية على انها صالحة جازا البائع فان لم تكن صالحة لا يكون للمشتري ان يردّها رجل
 اشترى عبدا فوجد به عيبا فضر به بعد ذلك ان اثر الضرب فيه لا يردّه ولا يرجع بالنقصان
 وان لطمه او ضربه سوطين او ثلثة ولم يؤثر فيه كان له ان يردّه اشترى عبدا فقتله رجل

على عند المشتري وقتل به القاتل ثم علم بعيب فأنه لا يرجع بالنقصان رجل اشترى عبداً و
 قبضه ثم باعه من البايع فوجد البايع به عيباً قد مما قال أبو يوسف ربح وهو قول الشيخين
 ربح له أن يرد به على المشتري الأول رجل اشترى من رجل دنانير بدينارهم فباعها بدينارهم
 ان المشتري الدنانير بالدينار ثم اشترى بها بالدينارهم وسلم الدينار فباعها بدينارهم ثم
 وجد المشتري الثاني في الدينار عيباً فردد على بائعه الأول وسط وقبض له الأول بدينارهم فباعها
 قال محمد ربح للبائع الأوسط أن يرد ما بذلت العيب على البائع الأول قال ولا يشبهه الصنف
 في هذا بالعروض لأن البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها ولكن على رجل له على رجل دنانير
 وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زياد فردد على بائعه الأول بدينارهم فباعها بدينارهم
 رجل اشترى عبداً وباعه من ابنه فصحة ثم مات فورثه الابن والابن له مورثان سواء
 ثم وجد بالمشتري عيباً قد مما كان له أن يرد إلا أنه ليس له القابضين بدينارهم فباعها
 عن الميت فردد الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرد به على بائع أبيه وإن كان الميت ورث
 أخوه الابن على ذلك الوارث ثم يرد به على بائع الميت ولم يفصل محمد ربح في الكتاب
 بين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما إذا لم يستوف وأطلق محمد ربح في الكتاب ليل
 على التسوية بين الوجهين وهذا المسئلة دليل على ما قلنا إن الرجل إذا باع شيئاً ثم انه
 الثمن المشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً كان له أن يرد ولو اشترى رجل عبداً
 وقبضه ثم باعه من مورثه ثم مات المورث فورث الابن أياه ثم وجد بالعبد عيباً قد مما
 لا يرد به على أحد بخلاف الأول عبد ما دون مديونة باع من مولا عبد من أكس مثله
 القيمة جازان وجد المولى بالمبيع عيباً وكان ذلك قبل القبض فإن له أن يرد به على
 عبد وإن كان بعد القبض والثمن من النقود لا يرد به على عبده رجل اشترى جواً
 فكسر بعضه فوجد فاسداً لا ينفع به ولا قيمة له كان له أن يرد ما بقي ويسترد

كل الثمن وان كان الفاسد مما يفتتح به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسره لا يرد المشتري الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب.

رجل اشترى بدراهم بطيخة واحدة منها بعد القبض فوجد بها فاسدة لا يفتتح بها كان له ان يرجع بحصةها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد ما بقى وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز شئ واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به ببرد الكل. وكذا اللوز والفندق والفسق والبيض. واما في البطيخ والرومان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة. رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ادع علي فلان ولا ادع علي فلان فدل ذلك في قول ابى حنيفة واليه يوسف رجع. رجل اشترى شاة فجزصوها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجز نقصا ناله ان يرد لها قال محمد رجع والخمر عندى ليس بنقصان قيل له وان اشترى كرما فاشترى فقطف ثمرة ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم به ان كان القطف لم ينقصه شيئا فله ان يرد. ولو اشترى فضة ثم عيبها فخرجها من الارض او ثمره وقبض ثم رجع التمر فلم ينقصه الجذاذ شيئا ولم ينقص النخل ثم وجد باحد هما عيبا لم يكن له ان يرد احد هما دون الآخر وله ان يرد هاجميا بالعيب الذي وجد باحد هما لانه اذا قبض قبل الجنا فصار بمنزلة شئ واحد. وليس هذا كالقبض والخاتم اذا ميز احد هما من الآخر وليس فيه ضرر لان التمر بعض النخل يخرج منه واما الفحل ليس من الفضة.

رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستقاله فابى ان يقبله كان له ان يرد العيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه يبطل حقه في الرد. رجل اشترى جوايا وشيا باهرويا فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان اتلف الجزاء ذكر في المنتقى ان له ان يرد الثياب بجميع الثمن. قال المصريح وينبغي ان يكون الجزاء

كما في التجارية والعبد اذا وجد بالجمارية عيبا بعد ما ائتلف ثوبها كان له ان يردّها
بجميع الثمن. رجل اشترى عبدا خبازا او كاتبا ففسد ذلك عند المشتري ثم وجد
به عيبا كان له ان يردّه. رجل اشترى شاة او بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتضع
منها الولد كان له ان يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو ارسل الولد
عليها. وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشرب او سقاه ولد بعلم ما علم بال^{لعيب}
كان ذلك رضا بالعيب. رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فلا واها ان داواها
من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب. وان داواها عن عيب حدث فيها لا^{عن}
القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب. ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه
روايتان رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له
ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له ان يردّه في
قول ابي حنيفة وايه يوسف رجع وعن محمد رجع ان له ان يردّه. رجل اشترى غلاما
وقبضه فادعى انه يبول في الفراش فان القاضى يضعه على يدي عدل لينظر
فيه. رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى انها خنثى قال محمد رجع يحلف البائع
البتة ما هي كذ لك لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء. رجل اشترى عبدا فعلم
بعيب قبل القبض فاراد ان يردّه فصالحه البائع من العيب على عبد آخر وقبض
المشتري ثم استحق احدكما فانه يرجع على البائع بحصة المستحق من الثمن كانه
اشترى عبد ين بذل لك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في البيع. ولو كان المشتري^{في}
قبض العبد الذي اشتراه ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على العبد الآخر
استحق العبد المشتري بطل الصلح في العبد الثاني وقيل بانّه لا يبطل الصلح
في العبد الثاني كما قبل القبض. رجل اشترى عبدا وقبضه فاكسب اكسابا

عند المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم اتلف الكسب
لم يكن اتلاف الكسب رضا بالعيب رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من
آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث واراد ان يرد لها فقال المشتري الاول
العيب حدث عندك واقام للمشتري الثاني البينة ان هذا العيب كان عند
البائع الاول فردها القاضيه على المشتري الاول كان للمشتري الاول ان يرد لها
عليه يابعه بذلك العيب في قول ابي يوسف ربح وقيل هو قول ابي حنيفة صح ولا يرد
في قول محمد ربح رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل اخر فقال للمشتري
لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله و
اقام البينة عليه ان هذا العيب كان عند البائع كان له ان يرد له وقول المشتري
للذي ساومه ليس به عيب لا يبطل حقه فما الرد وقال مشايخنا ان كادت ^{المسئلة}
في الثوب اذا قال المشتري للذي ساومه لا عيب به ثم وجد به عيبا لا يكون له ان
يرده لان عيوب الثوب مما يوقف عليه فصح اقراره بنفي العيوب اما ما في العيب
من العيوب مما لا يوقف عليه فيجعل اقراره بنفي العيوب كذا بافلا يعبر ^{المشتري} ولو قال
ليس به اصبح رائدا او ما اقبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة
ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له ان يرد له لان القاضيه يتعين به كذا به
في نفيه ذلك العيب فبطل كلامه رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وباعه من
آخر فوجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة
وامسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له ان يرد له
عليه بالعه ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة
ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له ان يرد له

بأنه وآثاره . مستوي الثاني دعي ان البيع الذي جرى بينهما كان تلخيصا او كان
 بشئ من الاعمال . فان قيل : هذا مستوي او رؤية وصدره المشتري الاول في ذلك نظر
 وجد بالعيب عيبا كان له ان يرد عليه بأنه . بخلاف ما اذا تنازل المشتري الاول
 والثاني البيع وورده الثاني على الاول بعيب بغير فضاء . رجل اشترى عبدا فادان يرد
 بعيب فاقام البائع البيعة على اقراره انه باع العبد قبلت بيعة . وليس له ان يرد
 بالعيب ولو اقام البائع البيعة انه باعه من فلان وفلان حاضر . محمد والمشتري الاول
 محمد ايضا كان جمودها بمنزلة الاقالة ولا يرد . رجل اشترى عبدا بصفتين بكل
 صفقة نصفه ثم وجد به عيبا كان عند البائع واراد ان يرد احد النصفين دون
 الاخر كان له ذلك

فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد

اذا اشترى شيئا فغيب عند المشتري بفعل المشتري او بفعل اجنبى وبأفة سماعة
 ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد . وطريق معرفة النقصان
 ان يقوم صحيحا لا عيب به ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب يتقصر عشر القيمة
 كان حصه النقصان عشر الثمن فان رضى البائع ان يأخذه معيبا بالعيب الذي حدث
 عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك . وان زاد البيع عند المشتري بان اشترى
 ثوبا نصفه بعصفرا وزعفران واشترى ارضا فبني فيها بناء او غرس شجرا ثم وجد بها
 عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع انا قبلته كذلك
 واراد كل الثمن لم يكن له ذلك . وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع
 لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند ابن خنيفة واليه يرسف
 رجوع بعض الروايات عن محمد رج لا يرد ما بقى ولا يرجع بنقصان العيب لانها

باع ولا يما بقر عن محمد ربح في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بمحضته من الثمن وبه أخذنا ^{لغته}
 أبو جعفر والفقهاء أبو الميث وعلية الفتوى. وأن اشترى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البا^ع
 لا يرد الباقي ولا يرجع بشيء في قول أبي حنيفة ربح وفي قول أبي يوسف ربح يرجع بنقصان العيب في الكل ولا يرد
 الباقي وقال محمد ربح يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما اكل ويعطى لكل
 بعض حكم نفسه وعلية الفتوى. هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين
 كان في وعائين او في جوارقين او في قوصتين او ما اشبه ذلك فاكل ما في احد هما ارباع
 ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له ان يرد الباقي بمحضته من الثمن في قولهم لان
 المكيل او الموزون اذا كان في وعائين كان في حكم العيب بمنزلة شيئين مختلفين. وأن
 اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد ربح يلزمه هذا
 البعض الذي عرضه على البيع وله ان يرد الباقي لان بعده لو باع النصف ثم وجد به
 عيبا كان له ان يرد النصف الباقي فكذا اذا عرض على البيع لان عند المكيل
 والموزون بمنزلة الاشياء المختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبد من والثوبين
 ونحو ذلك. وكذا لو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم علم انه كان حرا كان له ان يرد البا^{قي}
 ويرجع بنقصان عيب ما خبز وكذا لو اشترى سمنا اذا ثابا فاكله ثم اقر البائع انه
 كان وقع فيه مفاخرة وماتت كانه له ان يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو قول ^{سفيان} الجوني
 ومحمد ربح كما لو اشترى طعاما فاكله ثم علم بعيب عند ما يرجع بنقصان العيب. و
 لو اشترى جبة فلبسها وانقصت باللبس ثم علم بفارة ميتة فيها فانه يرجع ^{بنقصان}
 العيب الا ان يأخذها البائع ويضيق بنقصان اللبس ولو اشترى ثوبا وكفن به
 ميتا ثم علم بعيب فانه لا يرد لتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب ايضا لاحتمال
 ان يفرسه ^{سفيان} فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيه تمكن من الرد على البائع

وما لم يقع اليأس من الرد لا يرجع بنقصان العيب كالمواشيتى عبد فابق من يده
ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان العيب ما دام العبد حيا لانه ان يعود من الابق
ولو اشترى ارضا فجعلها مسجدا ثم وجد به عيبا فانه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع
بنقصان العيب والمختار للفتوى انه يرجع كالمواشيتى ارضا فوقفها ثم علم بعيب ذكر
هلاك رج انه يرجع بنقصان العيب وجعله بمنزلة مالواشيتى عبدا فاعتقه ثم علم
بعيب فانه يرجع بنقصان العيب رجل اشترى ضيعة مع ما فيها من غلات ثم وجد
بها عيبا فالواشيتى ان يرد ها كما علم بالعيب لانه لو جمع الغلات بعد ما علم او يتركها
كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك ^{لانه} لا يثبت في شجرة ليعتد منها بابا او نحو ذلك
فقطها فوجدها لا تصلح لما اشتراها فانه يرجع بنقصان العيب الا ان ياتى بها
البائع مقطوعة ويرد الثمن اذ لا يشتري عبدا فاجرة ثم وجد به عيبا كان له ان ينتقص
الاجارة ويرد العبد لان الاجارة تفسخ بالعذر وقد تحقق العذر ولو كان رهن
العبد وسلم ثم وجد به عيبا فانه لا ينتقص الرهن ويرده بعد الفكاك لان الرهن
لا ينتقص بالعذر ولو اشترى الوارث او الوصي شيئا من الم تركته كهناء الميت ثم وجد
عيبا كان له ان يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا تبرع اجنيد بك لك رجل اشترى
عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان
المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان
العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لم يفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء
البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول اشترى جارية وهي بيضاء واحدى العينين
ولم يعلم بها ذلك ولم يقبضها حتى اجعلها لبياض عن عيبها ثم عاد بيضاء اذ علم به كان له
ان يرجع بنقصان العيب على البائع الاول اشترى جارية وهي بيضاء واحدى العينين ولم يعلم بها ذلك حتى اجعلها لبياض عن

عينها ثم عاد بياضها لا يكون له ان يرد لها لان في الوجه الاول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن وابتضت عينها قبل القبض كان له ان يرد لها اما في الوجه الثاني اذا انجلى البياض في يد المشتري سلمت له التجارية بصفة السلامة فلا يكون له ^{حق} الرد بعود البياض بعد ذلك. اذا اشترى جارين ولم يقبضهما حتى وجد باحدهما عيبا فقبض المعيبة لزمته جميعا لانه رضي بالمعيبة والاخرى صحيحة. وان قبض التي لا عيب بها كان له ان يرد هما جميعا لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التفريق فيرد جميعا. وان باع السليمة بعد ما قبضها او اعتقها قبل القبض او بعد لزومه المعيبة لانه عجز عن رد السليمة فبقي رد الاخرى لانه لا يملك التفريق ولو اشترى مصرعا باب وقبض احدهما يادن البائع وهلك الاخر عند البائع فانه يملك على البائع والمشتري ان يرد الاخران شاء لان المقبوض تعيب بفوات الاخر فكان له ان يرد ولا يجعل قبض احدهما كقبضهما جميعا. ولو ان المشتري قبض احدهما بمعيبة وهلك الاخر عند البائع يملك على المشتري لان المشتري بتعيب المقبوض صار مهيبا للاخر فيصير قبضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري. وكذا لو اشترى خفين او نعلين وكل ما يتعلق بالمنفعة ببقائه. كان تعيب احدهما تعيبا للاخر. اشترى بعيرا فلما ادخله داره سقط فانه انسان باهر المشتري فظهر له عيب قد لم كان للمشتري ان يرجع بالنقصان على البائع في قول ابو يوسف ومحمد رج. وبه اخذ المشافح رج. كما لو اشترى طها ما فاكل بعضها ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما اكل الا ان ثم تغير طلبا في وهبها الا يرد ^{فرضا} بنقصان العيب. هذا اذا علم بالعيب بعد الذم. فانه علم قبل الذم ثم ذم به هو او غيره باخره او غير اخره لا يرجع بشئ. اشترى برذونا وخصاه ثم علم بعيب كان له ان يرد ^{فرضا} ليدبر تعيب فلا يمنع الرد. ولو اشترى عبدا تجارية وثقه بقبضه او مشتريه لم يرد به ^{فرضا}

الجارية ثم وجد المشتري العبد بالعيب غيباً فزده ان شاء رجع على المشتري الجارية
 بقيتها يوم قبضها وان شاء اخذ الجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكر او لا العقر
 ان كانت ثيباً لان المشتري الجارية وطى ذلك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان ^{اشترى}
 عبداً علم انه خباز او طبايع او نحو ذلك فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عند قبل الرد
 كان له ان يرجع بفضل ما بينهما وعن ابي حنيفة رجع في رواية لا يرجع رجل اشترى
 جارية وقبضها فوجد بها عيباً فزدها على البائع ثم علم البائع بسبب حدث عند المشتري
 كان للبائع ان يردها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع ارش العيب ^{لله}
 كان عند البائع او يمسه الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب اخر عند البائع بعد
 الرد فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري الا ان يرضى ^{المشتري}
 ان يقبلها من البائع رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها اقبلها بشهوة ثم وجد بها
 عيباً لا يبردها ولكنه يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع ان ياخذها ولا يرد
 النقصان ولو وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب او قبله لا يرجع
 بنقصان العيب ولو اشترى عبداً فدخل دمه بقصاص او بردة فقتل عند المشتري
 بذلك رجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول ابي حنيفة رجع قال صاحباه يقوم
 حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشترى وهو
 حلال اليد بان كان سارقاً فقطعت يده عند المشتري فعنده ابي حنيفة رجع بخير المشتري
 ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء امسك العبد ويرجع عليه ^{بنصف}
 الثمن وقال لا يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن او
 يتركه المخصوصة وليس له غير ذلك رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ^{قبضها}
 فوجد بها عيباً يردها بحضنها من الثمن في قول ابي حنيفة رجع ولو اشترى جارية

فولدت عند البائع ثم علم بعيب الجارية قبل القبض ان شاء اخذها وان
 شاء تركه ان فول ابينيفة رج رجل باع نفسه العبد من عبده بجارية ثم وجد
 بها عيبا كان المولد ان يرد الجارية وياخذ من العبد قيمة نفسه في قول ابينيفة
 واليه يوسف رج وقال محمد رج وهو قول ابينيفة الاول رجح بقيمة الجارية .
 الزوائد المتصلة بعد القبض كالولد والتمر والارز تمنع الرد بالعيب ويرجع
 بالنقصان . واما الزوائد المتصلة كالسمن والجمال الصحيح انها لا تمنع الرد رجح
 اشترى ارضا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان
 يرد . هادوا اشترى عبدا وقبضه ثم رده على البائع بخيار الشرط والرؤية او عيب
 ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن . وان ذهبت عيناه
 يضمن النقصان ولا خيار للبائع . ولو اشترى دارا باع بعضها ثم وجد بها عيبا
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رج لا يرجع بشئ . رجح اشترى جارية كان بها
 جمل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لاشئ على
 المشتري . رجح اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها عند المشتري و
 كيلها ليس له ان يرد . وكذا لو كان فيها رطوبة ففجفت عند المشتري او اشترى
 خشبة رطبة فيبست عند رجح اشترى جارية فوجد بها عيبا فساومها البائع
 فقال له هل تبسها مني فقال نعم بطل حقه في الرد وعن ابو يوسف رج اذا اشترى ثوبا
 فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبيع فان لم يشتروا منك فرده عليه ففعل
 بطل حقه في الرد . ولو وجد بالدراهم المقبوضة عيبا فقال له انفقها فان لم ترج
 فردها علي لا يبطل حقه في الرد اشترى عبدا فكاتبه ولم يؤد شيئا من البدل حتى
 وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب . ولو اشترى جارية فاعتمها ثم وجد بها

فأنت زوج فانه يرجع بنقصان العيب. فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقاً بائناً
كان البايع ان يسترد منه ما ادى اليه من النقصان. ولو اشترى جارية و
قبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وهبها المشتري الثاني
عيباً كان عند البايع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع
بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بايعه في قول الشيخية
رح. وقال محمد رح يرجع هو ايضاً بالنقصان على بايعه. رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه
من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البايع الاول فرد له الثاني على
الاول بغير قضاء قبل القبض كان المشتري الاول ان يرد به ذلك العيب وغيره على
بايعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء المقاضيه رجل اشترى
عبداً فوجد به عيباً فقال للبايع ان لم ارده اليك اليوم فقد ضيت بالعيب قال محمد رح
هذا القول باطل ولان يرد به بالعيب رجل اشترى داراً وقبضها فادعى رجل فيها
مسيل ماء واقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء امسكها بجميع القن
وان شاء رد رجل اشترى عبداً وقبضه ثم وكل رجلاً ببيعته وجد الموكل به عيباً فباعه
الوكيل ان يباعه الوكيل بمحض من الموكل ولم يقل له الموكل شيئاً كان ذلك رضا
بالعيب رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها فقال البايع ركبها في حوائجك
فلم يبق لك شيء الرد وقال المشتري لا بل ركبها لاردتها عليك كان القول قول المشتري
رجل اشترى عبداً قد سرقه عند البايع ولم يعلم به المشتري فسرق عند المشتري
اخرى فقطعت يده في السرقتين جميعاً كان للمشتري ان يرجع على البايع بنصف
النقصان وهو زواج الارش رجل اشترى عشرة اقفرة خطاة وقبضها فاصابها ما
فادتنفت وصارت احد عشر ففيزاود الشايع عيباً ثم وجد المشتري بالخطاة

عيبا فقال البائع انا اقبلها فان المشتري يرد هابز يادتها لان هذا فسخ من كل وجه
 رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم اقر المشتري ان البائع كان اعتقه قبل
 البيع او دبره او كانت جارية فاقران البائع كان استولى لها وانكر البائع ذلك وحلف
 فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مملوكا وام الولد تعتق بموت البائع .
 وكذا لو ادعى ان العبد هو الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند
 البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحضانا . ولو اقر المشتري ان البائع
 باعه منه وهو عبد فلان وجد البائع وصدا قله المقر له واخذ منه العبد واجاز البيع
 ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشيء وان كان به المقر له
 فيما اقر له المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده بالعيب على بايعه هذا اذا
 اقر المشتري بالعبد لغير قبل رؤية العيب فان اقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان
 صدقه المقر له فيما اقر لا يرجع المشتري بالنقصان عليه بايعه اجاز له المقر له البيع او نقض
 واخذ العبد وان كذب في الاقرار رده بالعيب ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من
 فلان بعد ما اشتريته واعتقه فلان وكذب المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق
 على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشيء . ولو ادعى المشتري
 انه باعه من فلان ولم يملكه ان فلانا اعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه
 يرد على البائع . رجل اشترى بعيرا على انه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فخطب
 البعير في الطريق عند الرد فالوايهلك على المشتري وان اثبت المشتري العيب فانه
 يرجع بنقصان العيب . رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره
 ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشيء وان قتله هو وجد في كونه المستحق ان يرجع
 بنقصان العيب

فصل في البلية عن العيب

رجل اشترى عبدا وبرئ اليه البايع من كل غائلة ثم وجد به السرقة والابق والزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده والمراد من الغائلة في البيع السرقة والابق والزنا ولا يدخل فيه الكي والاثر والرمل والثلول والأمراض ولو برأ البايع من كل عيب يدرى فيه العيوب والآراء وان برأ من كل داء فهو على المرض لا يدخل فيه الكي ولا الاصبع الزائدة ولا التورخ قد برئ. وعن أبي حنيفة نزع الداء والمريض الذي يكون في البلية عن الحال او كبد او نحو ذلك رجل باع عبدا جارية وقال انا بري من كل داء ولا يقل من كل عيب فانه لا يرد عن العيوب لان الداء يدخل في العيوب اما العيب لا يدخل في الداء ولو باع جارية وقال جرات اليك من كل عيب يعنيها فاذا خرج راء فانه لا يرد وكان له ان يرد. وكذا لو قال بعت اليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يرد لان المبرأ عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لا حال عدمهما وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برعها وان كانت مقطوعة اصبعين فمما عيان ولا يرد اذا كانت البرأ عن عيب واحد باليد وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو باع جارية وقال انا بري من كل عيب يدرى فيه العيوب لا يرد عن العيوب. رجل قال انا بري من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب رجل اشترى ثوبا ثار به البايع فيه خرقا فقال المشتري قد ابرأ منك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يقبض الثوب من البايع فزاع الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما ابرأتك منه كان ذلك شيئا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذا في زيادة بياض العين وكذلك لو ابرأ عن كل عيب يدرى عن غيره ثم قال المشتري هذا جلدك مجلد لا يرد وكذلك لو قال قد ابرأتك عن هذا

البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الأبراء ولو قال قد أبرأتك عن البرص
 أو عن العيوب أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل بها فهذا براءة عن
 كل عيب فإذا رأى المشتري بعد ذلك عيباً فقال ما كان هذا العيب بها يوم ^{اشترى}
 وقال البائع كان هذا العيب بها يوم اشتريتها كان القول قول البائع إلا أن يقوم
 المشتري بالبينة على ذلك فيكون له حق الرد فيقول محمد رج لأن عنده إذا قال
 المشتري أبرأتك عن العيوب أو قال البائع أنا برئ من العيوب لا يدخل فيه
 العيب الذي يحدث عند البائع أما في ظاهر هذا بيان خفية
 رج وإليه يوسف رج يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد والذي يحدث
 قبل التسليم وتصح البراءة عن الكل رجل باع عبداً وقال برئت إليك من كل ^{عيب}
 بهذا العبد إلا الأباقي فوجد أبقا كان له أن يردّه ولو قال برئت إليك من كل
 عيب بهذا العبد إلا الأباقي فوجد أبقا لا يردّه لأنه أخبره أنه أبق رجل اشترى
 عبداً فضمن رجله للمشتري بحصة ما يجد فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة
 وأبو يوسف رج يجوز ذلك فإذا وجد به عيباً ورده على البائع كان له أن يرجع
 على الضامن بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع وعن أبي يوسف رج إذا
 اشترى رجل عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماه وكان عمي فرده على البائع فأ
 لا يرجع على الضامن بشيء من الثمن ولو قال الضامن إن كان عمي فعلى حصة العمي
 من الثمن فرده بالعمي كان له أن يضمته حصة العمي ولو اشترى عبداً فوجد به
 عيباً فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه شيء المشتري الثاني إذا وجد
 بالبائع عيباً وتعدّ رده على بايعه بعيب حدث عنده فرجع على بائعه بنقصان
 العيب أي ليس لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الأول في قول أبي حنيفة رج

وقال صاحباه له ان يرجع رجل اشترى عبدا له او باعه غيره فمات العبد عند الثاني
ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البايع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على بايعه و
ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان في قول ابى حنيفة رج خلافا لما حقه
لوصالح المشتري الاول مع بايعه عن النقصان على شئ لا يصح الصلح في قول ابى حنيفة
رج رجلان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه احد الشاهدين
بغير براءة ثم وجد به عيبا كان له ان يرد به وكذا لو شهد على البراءة من الاباق ثم اشتراه
احد الشاهدين فوجد ابقا كان له ان يرد به ولو شهد على البراءة من اباقة ثم اشتراه
احد الشاهدين فوجد ابقا ذكر شمس الأئمة السرخسي رج فقال ليس له ان يرد بخلاف
الوجه الاول لان في الوجه الاول لم يضاف الاباق اليه فلا يكون ذلك اقرارا بعيب الاباق
فيه اما في الوجه الثاني اضاف الاباق اليه فكان ذلك اخبارا بانه ابق وقد من نظيره قبل
هذا رجل باع ثوبا على انه بري من كل شئ به من الخرق وكانت فيه خرق قد خطاها او
رقمها او رفاها فهو بري من ذلك لان هذا خرق وان كانت مخيطة او مرفوعة او مرقوعة
وكذلك لو كانت فيه خرق من خرق نار او عفوفة فهو بري منها ولو باع عبدا وقال
برئت اليك من القروح التي فيه فكانت فيه آثار قروح قد برأت قال هو بري مما برأت
مما لم يبرأ وان كانت فيه آثار من كى كان له ان يرد به لان الكى غير القروح وهو بري بالبيع
يهود يارتنا قد وقعت فيه قطرات من الخمر جاز البيع ولا يكون له ان يرد به لان هذا
ليس بعيب عندهم ولو باع شئ على انه بري من كل عيب لا يكون اقرارا بعيب
ولو شرط البراءة عن عيب واحد او عيبين كان ذلك اقرارا بذكر العيب بانه اذا
باع عبدا من على انه بري من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمها الى المشتري فها
احدهما او وجد المشتري بالآخر عيبا الزمه المبيع بمحضته من الثمن فيقسم الثمن

على العبد وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري
على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبد من ثمن واحد على انه برئ
من عيب واحد بهما العبد ثم استحق احدهما فوجد بالذي يبرئ عن عيب
واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر
وبه عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة ^{المستحق}
من الثمن. وكذا لك رجل اشترى عبد او قبضه ثم عرضه على بيع وقال للذي
يريد شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما بيع حتى وجد المشتري
به عيبا كان له ان يردّه. وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون اقرا لعدم العيب
ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فانه ليس بائق ثم وجد انما لا يكون
له ان يخاصم بايعه

فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك

رجل اشترى خالا في خابية وجعل المشتري في جرة وحملها الى بيته فوجد فيها فارة
ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت
في خابيتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعى عليه حق الرد وهو ينكر ولو
اشترى دهنيا في انية ثم قبضها ورأس الانية كانت مشدودة ففتحها فوجد
فيها فارة ميتة وانكر البائع ان يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا. رجل
اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق اللحية والبائع ينكر ذلك كان القول
قول البائع لانه منكر للعيب فان اقام المشتري البينة انه مخلوق اللحية اليوم
فان لم يكن الا على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية عند المشتري كان له ان
يرد لانه اثبت العيب عند البائع. وان ادعى البائع وقت يتوهم فيه خروج اللحية

عند المشتري لا يرد ما لم تتم البينة أنه كان مخلوقا للحيث عند البائع أو يستحق البائع فينكل. المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا وانكره البائع فاقام المشتري بينة ورد عليه كان للرجوع وعليه ان يرده على بايعه وان كان المشتري انكر العيب ^{او لا} القاض حين رده عليه قد ابطال قوله في انكار العيب. رجل اراد ان يبيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له ان يبين العيب ولا يدلس فان باع ولا يبين قال بعضهم يصير فاسدا مردودا ^{والصحيح} الشهادة انه لا يصير مردودا الشهادة لان هذا من الصفات رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال ابطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك فغيبية البائع لا يبطل البيع. وان علم بعيب بعد القبض فقال ابطلت البيع فالصحيح انه لا يبطل الا بقضاء او رضاء. اشترى ثوبا بخمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوجد به عيبا ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف درهم. ولو اشترى ثوبا بدراهمين وهو يساوي خمسة فوجد به عيبا ينقصه درهمين ونصف درهم المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك درهم واحد. باع جارية بزيب وتعيينهما وتقا بضائهما ان بايع الجارية وجد الثمر فانه يقسم الجارية على قيمة الزيب والتمر ولا عيب بهما فما اصاب الثمر من الجارية يسترد ذلك الثمن من الجارية ويرد الثمن لان الجارية انقسمت على قيمة الزيب والتمر وهما صحيحان لا عيب بهما الا انهما دخلا في العقد بصفة السلامة لا بصفة الفساد رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاراد ان يردها فاصطالحا على ان يدفع احداهما شيئا من الدراهم ينظر ان اصطالحا على ان يدفع بايع الجارية الدراهم الى المشتري حية لا يرد. المشتري الجارية جاز لانه صالح عن العيب. وان اصطالحا على ان

يدفع المشتري الدراهم إلى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز لأن المشتري يلتزم
 الزيادة لأعضاء عن شئ فيكون ربوا فإن قصداً تحصيل قصد هما يبيع المشتري
 الجارية من بايعها بأقل من الثمن الأول إن كان نقد الثمن رجل اشترى عبد فوجد به
 عيباً قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت على الجارية زيادة في
 المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما
 حتى لو وجد باحد هما عيباً رده بحصة من الثمن وإن كان هذا الصلح بعد ما قبض
 المشتري العبد كانت الجارية بدلاً عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيباً ردها
 بحصة عيب العبد من الثمن الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيباً قبل القبض
 فابراً البائع عن العيب ورضي صح إبراءه ويلزم الأمر ولو وجد له عيباً بعد القبض أبر البائع
 عن العيب ورضي بالعيب يلزمه ولا يلزم الأمر لأن العيب قبل القبض لا قسط له من
 الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الأمر والرد بالعيب يكون للوكيل و
 عليه ما دام الوكيل حياً عاقلاً من أهل لزوم العهدة فإن لم يكن من أهل وجوب العهدة
 بأن كان عبداً محجوراً أو صبياً محجوراً كان الرد إلى الموكل وإن كان من أهل وجوب العهدة
 فمات الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد إلى الموكل وكذا المكاتب إذا اشتترى
 عبداً ووجد به عيباً كان حق الرد للمكاتب فإن عجن المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يرد
 إلا أن المكاتب هو الذي يله الرد فإن بيع المكاتب ومات كانت الخصومة في الرد إلى المولى
 يرد على البائع الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً رده
 على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيباً قبل
 القبض فإن رده بالعيب صح رده وإن رضي بالعيب إن كان العيب يسيراً لم يلزم المولى^{إن}
 كان فليست الزم الوكيل إلا بغير الموكل ذكر في كتاب الصرف في باب الوكالة أن ما لا يفوت

جنس المنفعة كقطع إحدى اليدين وفقاً إحدى العينين فهو يسير وما يفتقر
 جنس المنفعة كقطع اليدين وفقاً العينين فهو فاحش، وذكرنا جنس الأمانة بالبيع
 أن ما لا يدخل تحت تقويم المقيمين يبيع لا يقوم به أحد مع العيب بقيمة الصحيح
 فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالغبس اليسير وذكرنا المنتقى أن عمله قول
 أبي حنيفة ربح إذا كان المبيع مع العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به فرضيه
 الوكيل فإنه يلزم الأمر وهذا قريب مما قاله شمس الأمانة الشافعية ربح وفي الزيادة
 الوكيل إذا رضي بالعيب أن كان قبل القبض لزم الأمر وإن رضي بعد القبض فإنه يلزم
 الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما ذكرناه ^{المنتقى}
 سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضي بالعيب فيصير كأنه اشتراه
 مع العلم بالعيب، وإن كان لا يساوي، بل لك الثمن لا يلزم الأمر الوكيل بالثمن
 إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض بهذا العيب فرضيه ^{بالعلم} يسير
 الأمر وهو بمنزلة ما لو رضي به الوكيل بعد القبض أموكل إذا أبرأ البائع عن
 العيب صح أبرؤه ولا يبقى للوكيل حق الرد. ^{اليسير} الوكيل بالثمن إذا اشترى بالغبس اليسير
 يلزم الموكل، وإن اشترى بالغبس الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ
 الإمام المعروف بخواهر زادته هاتين ليس له قيمة معلومة عند أهل البلد ^{البلد}
 والثوب ونحو ذلك لأن قيمة هذه الأشياء لا تعرف إلا بتقويم المقيمين، وأما
 ماله قيمة معلومة عند أهل البلد كالحب والسمك ونحو ذلك إذا زاد الوكيل بالثمن
 يلف ذلك لا يلزم الأمر قلت الزيادة أو كثرت. الوكيل بالثمن إذا اشترى جارية للو
 ولم يسلمها إلى الموكل بغير وجهها عيباً كان له أن يردّها كان الموكل حاضر أو غائب
 بعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرد إلا بأمر الموكل، وإن ادعى البائع في الوجه الأول

ان المؤكل رضي بالعيب والموكل غائب وطلب يمين الموكل او يمين المؤكل ليس له ذلك
عندنا فان اقام البائع بيئته على ما ادعى قبلت بيئته. وان اقر الوكيل ان المؤكل رضي بالعيب
صح اقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة. وان اقر الوكيل انه كان ابرأ البائع عن العيب
صح اقراره عليه نفسه ولا يصح على الامر. الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصهم في عيب فقبل البيع
بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون البيع للوكيل ولا يكون للموكل ان
يخاصم الموكل. فان خاصمه واقام البيئته على ان هذا العيب كان عند الموكل لا قبل
بيئته لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل في حق الموكل كان الوكيل اشتراه
من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قد بما لا يحدث ذكر في بعض
روايات البيوع انه يلزم الامر. وذكر في علامة روايات البيوع والرهن والوكالة والمناز
انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله لان الرد
بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قديما او لم يكن. وان كان الرد
بقضاء القاض فان كان بالبيئته لزم الموكل قديما كان العيب او حديثا وان كان القضاء
بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا. وقال زفر ربح ان كان العيب بما يحدث فهو بمنزلة
قضاء القاض باقراره وهو يستوي بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق اذا استحق
البيع على المشتري باقراره او بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره
بقضاء القاض ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كما لو رد على الوكيل
بالبيئته او بالنكول. وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل والوكيل ان يخاصم الموكل
فان اقام الوكيل بيئته ان هذا العيب كان عند موكل رد على الموكل وكذا لو باع المشتري
جارية وقبضها وابعدها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فزدها على المشتري الاول
واقاراه بقضاء القاض ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول ان يرد لها

على بائعه بذلك القصة، وإن كان عيباً يجعل مثله فرده على المشتري الأول بقضائه
 القاضية بقراره لم يكن ذلك رد على البائع الأول إلا أن البائع الثاني لو أقام البينة على أن
 هذا العيب كان عند البائع الأول قبلت ببيئته ويرد على البائع الأول رجل اشترى
 عبداً أو جارية فزوج الجارية من العبد ثم وجد بها عيباً لا يملك الرد لأن النكاح عيب
 فيهما فإن إبانها قبل الدخول بها كان له أن يردها لأن العيب لم يحدث قد زال ولا يقال
 بالنكاح وإن زال فقد بقى المهر والمهر زيادة منفصلة فيمنع الرد بالعيب ^{اختلف} إذا نقول
 المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي لا يجب المهر بهذا العقد لأنه لو وجب يجب
 للمولى المولى لا يستوجب على عبده دينا وقال الشيخ الإمام المعروف بخوهر زاده يجب
 المهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له أن يردها كما لو اشترى جارية فولدت
 ولداً ثم وجد به عيباً لا يرده. فإن مات الولد كان له أن يردها الجارية رجل اشترى عبداً
 فوجد به عيباً فأنكر البائع أن يكون عبداً فاقام المشتري شاهدين شهد أحدهما أنه باعه
 وبه هذا العيب وشهد الآخر على أقرار البائع بالعيب لا يقبل كما لو ادعى عينا في يد رجل
 أنه له فشهد أحد الشاهدين أنه ملكه وشهد الآخر على أقرار ذي اليد أنه ملكه ^{يقال}
 هذه البينة مسائل الأقالة وجود البيع رجل باع جارية ثم أنكر
 البيع والمشتري يدعى الشراء لا يحمل للبائع أن يطأها فإن غرم المشتري على ترك الخصومة
 وسمع البائع من المشتري أنه غرم على ترك الخصومة كان للبائع أن يطأها لأنهم اتفقا
 البيع رجل اشترى بيتاً لامرأته وأعطى لها البيع ثم جاء البائع وقال للمشتري بيع من
 بآزده فقال المشتري دادم لم يصح هذه الأقالة قالوا صورة هذه المسئلة إذا كان
 الزوج وكيلاً لامرأته في شراء البيت. والوكيل بالشراء ذكر شمس الأئمة السرخسي
 أن الوكيل بالشراء لا يملك الأقالة في قولهم فلا يصح هذه الأقالة ولو كان الوكيل يملك

الاقالة فالاقالة لا تصح بل فظة الامر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله فان البائع لو قال المشتري
 اقلني هذا البيع فقال المشتري اقلني لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقل البائع قلت. رجل
 باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد اقلتك ببيع الثوب فاقطعه فقصا فقص البائع فقصا
 قبل ان يتفرقا ولم يتكلم بشئ كانت الاقالة تامة. رجل اشترى من رجل وقبضه بدها
 معلومة وقبض الخطة وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقية الثمن فقال
 المشتري انه قام على ثمن غالي فرد البائع عليه ما قبض من الثمن واخذ المشتري ما لو لم
 ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة البيع فالبيع بالقول لا يكون الا بايجاب وقبول وان كان
 بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض
 المشايخ رحمهم الله على قول البعض قبض احد البديلين يكفي لانعقاد البيع وهو الصحيح وقد
 ذكرنا هذا في اول الكتاب. رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء به الحمار بعد اربعة ايام فرده
 على البائع فلم يقبل البائع شيئا واستعمل الحمارا بما تم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة
 كان له ذلك لانه لما رد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الاقالة باستعماله

فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية

رجل اشترى جارية رقبها فباعها من غيره ثم باعها الثانية من ثالث ثم ادعت الجارية
 انها حرة فردها الثالث على بايعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على
 الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل
 لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كان
 بين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق لانها لما انقادت للبيع
 والتسليم فقد اقرت بالرق وان لم تكن انقادت ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول
 ان لا يقبل لان القول في حرية الاصل قواها فاذا استحققت نفسها بما هو حجة على

الكل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل. وقال بعضهم اذا بيعت التجارية ثم ادعيت بها
 حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من
 اشترى تجارية كان الاحتياط في ان يتزوجها حتى يحل له اما بالنكاح او بملك اليمين
 والصحيح انه اذا لم يسبق منهما ما يكون اقربا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية
 والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن بقولها ذكر في المتن رجل اشترى تجارية والحارة
 لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم تقرب بالرق ثم باعها المشتري من آخر
 والتجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت التجارية انا
 حرة الاصل فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن. فان قال المشتري
 الاول ان التجارية اقربت بالرق وان سكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري
 الاول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول
 والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرارا تجارية بالرق. رجل اشترى
 عبدا وقبضه فهو به من آخر وقد صدق به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يد الموهوب
 له او من يد المتصدق عليه كان للمشتري ان يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى
 عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول
 بالثمن على بائعه قبل ان يرجع المشتري الثاني عليه في قول ابي حنيفة رجع. ولو كان المشتري
 الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري
 الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه. فيرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له
 ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم
 فاستحق من يد الثاني كان للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بائعه. رجل اشترى رق
 من ابي حنيفة او جرة زينة او سلة زعفران او حوالق دقيق او خبطة ثم جاء رجل واستحق

بعض ذلك قبل القبض او بعد قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان شاء اخذ الباقي بحسابه من الثمن وان شاء ترك البيع لانه شئ واحد ولو اشترى قوصرة تمر او حرة زيت او خاربضة خل او كرى غنطة او شعيرة وعائين فاستحق احداهما ان يستحق قبل القبض خير المشتري كما قلنا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسابه من الثمن ولا يكون له ان يرد الباقي رجل اشترى غلاما ثم ادعى رجل ان الغلام كان له اعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعي البيعة على المالك فان اقام البيعة على المالك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بيعة يستحق المشتري على دعوى المالك لا على دعوى المشتري في هذا الدعوى لانه يثبت العتق والولد لنفسه رجل اشترى عبدا واختلعا في الثمن وحلفا فقال البائع ان بعتك الالف درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته الالف خمسمائة فهو حر فالبيع لازم للمشتري ويحبر المشتري على الثمن الذي اقر به ولا يعتق العبد لان البائع اقر ان المشتري يحنث في يمينه وعتق عليه العبد فلا نقض البيع ولا يعتق العبد اذ كان على المشتري الثمن الذي اقر به لانهما تصادقا على ثبوت المالك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي اقر به لانه ينكر الزيادة رجل اشترى من رجل ارضين فاستحق احداهما ان يستحق قبل القبض يخير المشتري ان شاء اخذ الباقي بخصته من الثمن وان شاء تركه وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بخصته من الثمن ولا خيار له مستاجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسمى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكردار و حال بين المشتري والمبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من الآلات

عمل المستاجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك بان كان يملأ على
سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناء شئاً لو اختلف
صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كالبنا المتصل بالحانوت لانه الحانوت كان المشتري
ان يرجع على البائع بالثمن لان الثمن فيه قول صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون
القول فيه قوله كالثابت بالبينة فان كفل لهذا المشتري انسان بالدرء ففي كل موضع
لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرء لان الكفيل بالدرء انما
يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق. رجل اشترى غلاماً وقبضه فاستحقه
رجل بالبينة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختلف الروايات فيه في ظاهر
الرواية لا يفسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى. رجل اشترى
عبدين بالف وقبضهما ثم استحق من احدهما بعينه نصفه فان العبد الاخر يكون لازماً
للمشتري وله الخيار في الذي استحق نصفه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجح. رجل اشترى
نصف عبد ثم اشترى رجل اخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء
رجل اخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من النصفين جميعاً وان كان
المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه جميعاً
فما استحق فهو منهما جميعاً. رجل معه قفيزا خطلة في حوالق فباع من ذلك قفيزاً من
رجل بدوهم ولم يقبض المشتري حتى باع من اخر قفيزاً منه بدوهم ثم استحق احد القفيزين
فان البيع الاول جائز والثاني باطل. رجل في يد كرايا فباع احدهما من رجل ولم يسلم حتى باع
من اخر كرايا ودفع اليه ثم باع الكرايا من اخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول وحده
المشتريين جميعاً فانه ياخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعد ما باع الاول
كان يملك بيع الكرايا الثاني فجار بيعه لانه باع ما يملك. وانه باع الكرايا من المشتري

الثالث يجزئ بغيره لأنه المشتري الأول في أخذ ما كان في يد الثالث، فإن حضر المشتري الأول ولم يجد المشتري الثالث وجد المشتري الثاني فإنه يأخذ من الثاني نصف ما في يده لأنه المبيع من الثاني كإصرار الكران مشتركين بين الأول والثاني جميعاً ما في يد الثالث ليكون بينهما نصفان ولو أن المشتري الأول وجد الثالث يأخذ جميع ما في يد الثالث وكان الكران مكان الكرين عبد أبيع نصفه من رجل آخر ودفعة ثم باع نصفه من ثالث ودفع إليه رجل المشتري من رجل دار بالف درهم وقدر الثمن وقبض الدار فقام أخ المشتري البينة أن الدار كانت لأبيه ماتكم أميراً قاله ولاخيه هذا المشتري فإنه يقضي للذي بنصف الدار فإن كان به المشتري كان المشتري بالخيار أن شاء رد النصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن ^{كان} إن نقد وإن شاء أمسك ويرجع بنصف الثمن وإن كان المشتري صدق أخاه المديعي بجزء النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن رجل اشترى أرضاً بشراً فاستحق الثمن قبل القبض قال محمد رجح يخيّر المشتري أن شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وإن شاء ترك ^{ذلك} المسيل وإن استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرساً أو زرعاً فإن المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل جعل محمد رجح هذا أصلاً فقال كل ^{شئ} إذا ابتاعه وحده لا يجوز بيعه وإذا ابتاعه مع غيره جاز فإذا استحق ذلك الشئ قبل القبض كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وإن شاء ترك وكل شئ إذا ابتاعه ^{حده} يجوز بيعه وإذا ابتاعه مع غيره لا يجوز فإذا استحق كان له حصته من الثمن رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضبعة أخرى ثم مات أخوه فادعى ورثة الأخ الضيعة المستورة وما بقى من الضيعة الأولى بعلية ^{أصحاب} الضيعة الأولى اشتري الضيعة الثانية مع مورثهم فكان نصفها المورث لهم فالوا الضيعة المستورة تكون بين الآخرين نصفين لأنهما اشتريا الضيعة الثانية فكانت مشتركة

بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لورثته ويرجع الاخ الحي في تركه الميت
 بنصف قيمة ما باع من الضيعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف المشتركة
 لنفسه وقضى الثمن بمال اخيه وصار الاخ الحي بمنزلة المقرض له ولا حق لورثة
 الميت فيما بقى من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضيعة الاولى الاثر
 اخيه في شري الضيعة الثانية ببعض الضيعة الاولى وهذا لا يكون تملكيا منه
 لما بقى من الضيعة ولا اقرا بملك الاخ في الضيعة الاولى. ^{سحق} رجلان اشترى عبدان
 نصفه ثمن الخيار للشريكين لان الشركة في العبد عيب فان قال احدهما وضعت
 سلم له ربع العبد بربع الثمن والاخر على خياره ان شاء رد الربع الباقي وان شاء رضي
 في قياس قول ابي يوسف ومحمد ربح وفي قياس قول ابي حنيفة ربح ليس للاخوان يرد
 اصله مسألة الخيار رجل ادعى على رجل انه باعه وفلانا الغائب هذا العبد بالف
 درهم فقام البينة فانه يقضي على الحاضر بنصف الثمن فان حضر الغائب ان اعاد
 المستحق البينة يقض له عليه بنصف الثمن ايضا والا فلا لان احدهما ليس ^{بمخصص}
 عن الاخر الا اذا كان كل واحد من المشتريين كغيبلا عن صاحبه باعوه فح يكون ^{القضاء}
 على احدهما قضاء على الاخر ايضا. رجل باع عقارا وامرأته او ولده او بعض اقراره ^{حاضر}
 يعلم بالبيع ووقع المتعاقب بينهما وتصرف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان
 حاضرا في البيع ان العقار له ولم يكن للبائع قال مشايخهم قد ربح لا يسمع دعوى المدعي
 سد الباب للتلبيس. وقال مشايخنا ربح يسمع دعواه فينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك
 ان كان البائع والمدعى معروفا بالتلبيس والخصومات الباطلة فينبغي للمفتي ان يفتي
 بما قول الاول وان لم يكن كذلك يفتي بصحة الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان
 استثنى تلك الخصوصية في تقليد القاضي رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها

بعد ما وقف اختلاف المشايخ فيه والأصح أنه لا يسمع دعواه كما لو ادعى أنه باعه و
هو لغيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى أنه حراً وادعى أنه اعتقه ثم باعه فانه يسمع
دعواه رجل أعير عليه دوابه فوقع البعض في يد انسان فذهب به الى السوق
ليبيعه فباعه رجل يدعى ثوري ثورا واستامه ثم انعم النظر فيه فاذا هو ثوره الذي أعير عليه
فادعى انظر اليك لا يسمع دعواه لان الاستيلاء اقرار منه أنه ليس له رجل اشترى عبدا او
قبضه ونقد الثمن فاستحقه رجل بالبيعة ثم حضر البائع واقام البيعة ان المستحق كان
بأعنه منه بكذا قبل البيع وقضى القاضى ببيعة البائع فاراد المشتري ان يأخذ العبد قال ابو
رجح لا سبيل للمشتري على العبد وهذا في غير ظاهر الرواية. واما في ظاهر الرواية بنفسها
لا يفسخ البيع بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ويقضى القاضى له
او يتراضيا على ذلك رجل عنده كخطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل آخر
فلم يقبض احد منهما حتى استحق منه محتوم واحد كان المستحق من البيع الاخر فان ذلك نصف
ما يقبض بعد استحقاق المحتوم يكون الخيار للمشتريين باخذ ان ما يقبض على حساب ذلك حتى
الاول في نصف كروحق الثاني في نصف كروالا محتوم واحد فيضرب كل واحد منهما فيما يقبض
بحصته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني محتوما ثم استحق محتوم المشتري الاول والثاني
بالخيار فيما يقبض فيه المشتري الثاني بنصف كروالا محتومين والاول بنصف كروفيكون
الباقى بينهما على حساب ذلك رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان
المشتري اقام البيعة انه اشتراها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتا قال محمد رجح لا يرجع
المشتري على البائع بشيء من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاهما اخرا واشتراهما المشتري
من المدعى ايضا فانه لا يرجع على البائع بشيء ولو اقام المشتري البيعة انه اشتراها من المدعى
بعد استحقاق النصف قبلت بيئته وكان له ان يرجع على البائع بنصف الثمن رجل

مات وترك ابنين ودارا فادعى احد الابنين ان اباها كان باع هذه الدار من هذا الرجل اليه
 درهم وانكر الداع عليه وكذب به الابن الاخر فان القاضي يقضي على المدعي عليه بنصف الثمن
 لدعي البيع ونصف الدار المدعي عليه ولا خيل للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له
 الا نصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يخير لان
 ههنا البيع انما استحق في نصف الدار ويجوز للمدعي عليه لو لا وجوده كان القاضي يقضي له
 بكل الدار رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل البيع
 الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع ولو اشترى شيئا قد اقرانه ملك
 للبائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه
 الى البائع رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان المشتري
 الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي حنيفة رحمه وقال
 ابو يوسف رحمه له ان يرجع قال الا ترى ان المشتري الثاني لو كان ابرأ الاول عن الثمن كان
 للاول ان يرجع على بائعه اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد للبعد فراجع كل واحد
 على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه الاخر

فصل في مسائل الغرور

الغرور يرجع باحد الامرين اما بعقد المعاوضة او قبض يكون للدفع كالوديعة والامانة
 اذا هلكت الوديعة او العين المستاجر ثم جاء رجل واستحق الوديعة والمستاجر ضمن
 المودع والمستاجر وان المودع والمستاجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان فمعا
 في المعاوضة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستجير كان لنفسه رجل اشترى
 دارا وقبضها وبنى فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن و
 يسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبيعا يوم تسليم البناء

الى البائع فان كان المشتري بنى بالجص والأجر والساج والذهب فلم يرجع بقيمة البناء
على البائع يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيه هارمنا
حيث خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع
الباقي منه يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص
والأجر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين الفا والكثير
فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى مكان انفق فيه. وإن استحققت الدار
بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري لانه البائع
قد غرأ وهو غائب قال ابو حنيفة ربح لا يلتفت الى قول المشتري بل يوم يهدم البناء ويدفع
الدار الى المستحق فان حضر البائع بهذا الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء
انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فليسلم المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص
واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع. وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي
البعض كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقى من البناء قائما يسلمه اليه فيهدم البائع ^{بقية}
ويكون النقص له وان شاء المشتري بقض كله يكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول
ابو حنيفة وابو يوسف ربح في ظاهر الرواية. وروي محمد عن ابى حنيفة ربح وهو قول الحسن ان
القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فاذا طمرت بالبائع
فسلم النقص اليه ويقض لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي ربح ان المشتري اذا نقض
عليه البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبذورا وان لم يسلم
النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول. وهذا اقرب الى النظر رجل اشترى دارا ثم باعها
من آخر فبقي المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان المقضى عليه هو المشتري
الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقي البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة

البناء في قول أبي حنيفة ربح وعلى هذا إذا اشترى جارية وقبضها مباعها من غيره فولدت من
 الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقية الولد والبائع
 الثاني لا يرجع على البائع الأول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة ربح. وعلى هذا الخلاف إذا ^{اشترى}
 عبدا وباعه من آخر فتدولته الأيدي ثم وجد المشتري الآخر له عيبا قد يما كالأصبع الزائدة
 وقد تعيب العبد عند بيعه بغير حادث كان له ان يرجع على بائعه بنقصان العيب وليس
 للبائع الثاني ان يرجع على البائع الأول بالنقصان في قول أبي حنيفة ربح. رجل اشترى دارا ^{فبيع}
 فيها بناء وغاب ثم ان البائع باعها من رجل آخر ونقص المشتري الثاني بناء الأول وبنى فيها
 بناء آخر ثم جاء المشتري الأول واستحقها فان كان المشتري الثاني بنى فيها بالآلات نفسه
 فان المشتري الثاني يضمن للمشتري الأول ضمان ما انتقص من بناء الدار العامة بنقصه
 بناء الأول ويكون النقص للمشتري الأول ان كان قائما وان كان المشتري الثاني استهلك ذلك
 النقص يضمن له قيمة النقص ايضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي احسنه وليس للأول
 ان يمنع من ذلك لان البناء الحادث ملك الثاني وان كان الثاني يبيع البناء الحادث ينقص
 الأول فان المشتري الثاني يضمن للأول ما قلنا وللأول ان يبيع البناء الثاني وليس للثاني
 ان يرفعه لان البناء الثاني اذا كان بنقص الأول كان ملكا للمشتري الأول فان كان المشتري
 الثاني زاد في ذلك اعطاه المشتري الأول قيمة الزيادة ولا يسطيه اجر العمل لان العمل لا يقو
 الا بعقد ولم يوجد العقد اما الزيادة عين مال متقوم وعن أبي يوسف ربح اذا اشترى دارا
 فبيع فيها بناء ثم استحققت الدار فنقص المشتري البناء كان للمشتري ان يرجع على بائعه ^{بالنقص}
 يقوم الدار مبنيا وغير مبنى ويرجع بالنقصان. وكذلك الأرض اذا غرسها المشتري ثم ^{استحق}
 قلع المشتري الشجر كان له ان يرجع على بائعه بالنقصان. رجل اشترى ارضا فغرس ^{فيها}
 شجرا فنبت الشجر ثم استحققت الأرض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها يضر

بالأرض يقال المستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك
وان شئت فحمله حتى يقلع الشجر ويضمن لك نقصان ارضك فان امر بقلع الشجر ^{المشتري} وقلع
ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما
من نقصان الأرض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ^{ممسك}
الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة
الشجر ولا يكون المستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض لانه لا
اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول الجنيفة
وليه يوسف ر. وقال الحسن ر. التاخي بيعت امينا ليقوم النابت في الأرض ثم يقول
التاخي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى ان ظمرت بالبائع فسلمه اليه وتأخذ بقيمة
نابته وان لم يستحق الأرض حتى اثمر الشجر وبلغ الثمر ولم يسلخ حتى جاء مستحق واستحق
الأرض ومطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الأرض حاضرا كان
للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر نابتة في الأرض ويسلم الشجر قائمة الى البائع و
لا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويحبر المشتري على قطع الثمر وبلغ الثمر ولم يسلخ ويحبر البائع
على قلع الشجر وان كان المشتري زرع في الأرض خطا او شيئا من اصناف الرياحين
والجبوب والبقول ثم استحققت الأرض قال ابو يوسف ر. يؤجر المشتري حتى يقلع
الزرع ان كان البائع عاقبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع اضر بالأرض فالمستحق
ان يضمنه نقصان الأرض لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن وان المشتري قد كرس
في الأرض نهرا او حفرا ساقية او قنطرة على النهر قنطرة ثم استحققت الأرض فان المشتري
يرجع على البائع بالثمن وقيمة ما احدث في الأرض من بناء القنطرة ولا يرجع عما انفق
في كوي النهر وحفر الساقية ولا في مسناة جعلها من العراب وان جعل المسناة من

اولى ان تصيب او شيئا له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض
 ثم يؤخر البائع بقلع ذلك رجل ورث جارية من ابيه واستولدها ثم جاء مستحق و
 استحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بثمن الجارية وبقيمة الولد على بائع
 مورثه ويخلف الوارث بائع المورث في ضمان الغرر كما لو وجد بها عيبا كان له ان
 يردھا على بائع المورث. والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه
 لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لا يردھا بعيب وجد بها رجل اشترى
 دار فجاء رجل واستحق العرصه وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصه
 ثم بنيت البناء ولحق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرر وقال البائع لابل بعتك
 العرصه والبناء جميعا فليس لك ان ترجع علي بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع
 لانك حق الرجوع. ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما احدثه المشتري ففسد البيع لانه
 المشتري اذا حفر فيها بئر او ما يشبه ذلك لا يكون له ان يرجع بذ لك على البائع عند
 الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا اشترط عليه ضمان ما احدثه مطلقا
 ضد البيع وان قيد الضمان فقال انا ضامن ما احدثه المشتري من بناء او غرس او
 زرع او نحو ذلك جاز ويكون ضامنا. رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال
 للمستولد اشتريتها من فلان بكذا وصدة فلان ولكن به المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يبيع
 عليه حرية الولد بحكم الغرر وهو ينكر فيكون القول قوله. ولو انكر البائع ذلك وصدة
 المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع احدهما على البائع بشيئ. رجل اشترى جارية و
 قبضها ووهبها من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل و
 استحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه
 موقوف رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقى على البائع

كان له ان يرجع على البايع بالثمن وينصف قيمة البناء لانه مغرور بالنصف ولو استحق نصفه بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجح المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له ان يرد الباقي ولا يرجع بشيء من قيمة البناء رجل اشترى جارية فادعاها آخر فاستوفها له ايضا ثم استحققت الامانة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رجح رجح المشتري بالثمنين على البايعين فان كانت ولدت لأكثر من ستة اذهر من وقت البيع الثالثة لا يرجع بقيمة الولد على احدهما رجل اشترى جارية من صبيغها ذون او من عبد محجور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت الغسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله اعلم

باب ما يدخل في البيع من غير كونه داويا لا يدخل في الباب فصول خمسة
 الاول في الدار والثاني في الحمام والخانوق والثالث في الكرم والنخل والرابع في الارض
 والخامس في المنقول اما الاول رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشترىها على ظن ان لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها وبمرافقتها او قال بكل قليل وكثير له فيها ما دخل فيها واخرج منها كان له الطريق وكذا لو اشترى انسان بدار او صايج على دار او صيد بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر حقوقها ومرافقتها لا يدخل فيه الطريق ولو اشترى دارا فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا
 كان البستان او كبير فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار وكذا قال ابو سليمان وقال الفقيه ابو جعفر رجح ان كان البستان اصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان اكبر من الدار ومثلا للدور لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قد حوت في باب اليمين في الخروج والدخول رجل باع دارا بكل حق هو عليها وفيها رجا ابل فان الرجا ومنايع الرجا والآلة يكون للبايع ولا يكون

للمشتري لأن الرضا ومتاع الرضا ليس من حقوق الدار ولو باع ضيقة بكل حق هو لها و
 فيها راحة فان الرضا يكون للمشتري لأن ذلك يعد من توابيع الضيقة رجل له دار
 فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بما رافقها ثم أراد البائع ان يرفع باب الدار الاعظم و
 اير المشتري لم يكن للبائع ان يرفع لأنه باع بعض البيوت برفقةها وباب الدار الاعظم من
 مرافق البيوت. وكذا لو باع بعض البيوت برفقةها وحقوقها ولو باع بيتا بعينه من منزل
 بحقوقه وعلوه فإراد المشتري ان يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع عن الدخول وبما
 يفتح الباب للسكة فان كافة البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له
 ان يمنع عن الدخول في المنزل وان لم يبين له طريقا معلوما الخفاف المشايخ ذكروا بعضهم
 له ان يمنع عن الدخول ليس له ان يمنع عن المرو في السكة وقال بعضهم ليس له ان يمنع
 عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لأن عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب الاعظم
 فيما اذا باع بعض البيوت فلهما يدخل الطريق في المنزل رجل له دار كان لها في القديم
 طريق ففسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها كان للمشتري الطريق
 الثاني دون الأول لأنه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع
 رجل باع دارا لحدودها سور الجاهلية يقال له سور المدينة ولا بد من ان
 كان ملكا في الأصل ولم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وخارجها دور كثيرة
 وذكر في البيع ثلث حدودها على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران القوي
 السور قبض الثمن وسلم الدار للمشتري فبات البائع وادعى ورثته فساد
 البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري ان السور له وعند الناس هو
 مشهور بسور المدينة قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن مثل
 هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مفسدا للبيع وان

كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور المقصور كان ذلك المشتري
 لأنه في يد وأما في الفتوى إن إذا اشترى البيع إلى هذا الدار مشاهدة أو انتشار إلى الدار
 قد عرفها جميعاً جاز البيع فيها بين ما بين الله تعالى رجل باع دار ليس فيها بناء و
 فيها خيخ ويبرمطوى بالأجر وغيره كلها متصلة باليد دخل الكل في البيع لأنها داخله
 في الحيد وقد كانت داخله في البيع وإن باع داراً فيها يبرمطوى وعلمها بكثرة وحمل فلو كان
 باع الدار برفقها يدخل الدار ولو الحمل لأنها من المرافق وإن لم يقل مرافقها لا يدخل الدار
 والحمل ويدخل البكرة في البيع على كل حال لأنها مركبة باليد اشتري داراً واختلف في
 باب الدار فقال البايع هو له وقال المشتري لا بل هو له إن كان الباب مركباً متصلاً
 بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البايع أو في يد المشتري لأن ما
 كان مركباً يكون من جملة الدار وإن لم يكن الباب مركباً وكان مقلوعاً فإن كانت الدار
 في يد البايع كان القول قوله وإن كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري
 لأن الباب إذا لم يكن مركباً يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار
 فيكون القول فيه قول صاحب اليد رجل اشتري داراً فوجد في جدارها رطل من ذهب
 البايع هو له كانت له ويرد لها المشتري عليه لأنها وصلت إلى المشتري من يد البايع
 وإن قل البايع ليست له كانت بمنزلة اللقطة رجل له علو وسفل فقال لرجل وجدت
 منك علو هذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل
 والمشتري حق القرار عليه وكذلك لو أنهما هذا العلو كان المشتري أن يبيع عليه
 علواً خيراً مثل الأول لأن السفل اسم لمنزلة سقف فكان سطح السفل سقف السفل
 ويدخل في بيع الدار المستورة التي تكون على السطح كانت من أجر أو خشب لأنها مرفوعة
 في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلا ليم في بيع البيت والدار كانت مركبة

لأنها من جملة الدار وإن لم تكن مركبة، اختلفوا فيها، فالصحيح أنها لا تدخل، ومفتاح البيت
 والدار يدخل في البيع استحصانا والقياس أن لا يدخل، والمغاية في القياس واستحصانا لأنه
 مركب، وإن كان باب البيت والدار مفعلا لا يدخل القفل في البيع، والتور يدخل في بيع
 الدار وإن كانت مركبة، وإن لم تكن مركبة لا تدخل والأجاري السطح يدخل في بيع الدار
 سواء كان من قصب أو من لبن، لأنه مركب، ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه العلو
 بيت له علو وسفل فقال رجل اشتريت منك هذا البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو
 وكذا لو قال بكل حق هو له إلا أن يقول اشتريت منك هذا البيت مع البيت الذي في
 علوه، ولو اشترى ما لا يدخل فيه علوها وسفلها وان لم يقل بمحقة ومرفقة، وإن اشترى
 منزلا قال اشتريت منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه، ولو قال اشتريت منك
 هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وإن لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلو
 قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا العلو يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لأن
 عرفنا كل مسكن يسمى خاتمه صغيرا أو كبيرا، ولو اشترى دار لها ظلة يغني سابطا ^{نه} أحد جانبيها
 على الدار والأخر على الأسطوانة في السكة أو على دار الجار الذي يقابلها إن اشترى الدار
 بكل حق هو لها يدخل الظلة في البيع وإن لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل الظلة في قولنا يخيفه
 ربح، وقال صاحباه يدخل الظلة في البيع إن كان مفتحتها في الدار وإن لم يكن مفتحتها في
 الدار لا يدخل الظلة في بيع الدار في قولهم لا بد من الظلة، والكنيف الشائع في الدار يدخل في
 بيع الدار وإن لم يذكر الحقوق والمرافق دار لها طريقان أحدهما إلى الشارع والأخر خاص في دار
 رجل آخر فباع الدار إن لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل فيه الطريق الخاص، وإن قال بكل
 حق هو لها يدخل فيه الطريقان الظاهر لكونه إلى الشارع والأخرى كالحقوق
 ولو اشترى دارا فيه مطبخ ونخج ومحرط وبيرواء ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكا

في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخج ويتر الماء وان قال بكل حق هو له ما لم
 يذ كر هذه الاشياء ذ كر المرافق في هذه المسائل كذ كر الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في
 القرية او في الدار باب موضوع او خشب او لبن او حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذ كر
 الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا يدخل في البيع كما لا يدخل
 فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل او كثير هو فيها او منها لا يدخل
 شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها او منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء
 غير متصلة بالدار ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له او بكل قليل او كثير هو فيه ذ كر
 محمد ر ج في الشرط ان له الحجر الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصولا بالا
 وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في البيع در ب بين خمسة نفر باع احد هم نصيبه من الطريق قال
 ابو حنيفة ر ج ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة و
 سمعنا منعوا من ذلك لان للناس حقا في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذاكثر
 فيها الزحام كان للناس ان يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام من العلماء
 من قال اذا باع واحد من اصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز
 البيع وليس للمشتري ان يبيع في هذا الطريق الا ان يشتري دارا كان للبائع في هذه
 السكة رجل اشترى دارا باها في الشارع وظهر الدار السكة غير نافذة والمشتري في هذه
 السكة دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى
 بذلك جميع اهل السكة الا واحد كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك فان رضى الكل كان
 ذلك اعادة ويكون لهم ان يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك
 زينة فيهما داران لرجلين لكل واحد منهما دارا راد احد هما ان يخلق بابا على راس السكة
 كان للآخر ان يمنعه ولو رفع احد هما الباب القديم ثم وضعه ليس للآخر ان يمنعه رجل

باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم في سكة غير
 نافذة إلا أن صاحب الدار قد سد بابه القديم فأراد المشتري أن يفتح بابا في القديم
 ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد ربح النواذر فقال إن أقر أهل تلك السكة
 بابا في القديم كان له أن يفتح بابا في هذه السكة وإن شاء يفتح بابين أو أكثر وإن محمد
 أصحاب السكة كان المقول قول أصحاب السكة مع إيمانهم إذا لم يكن له بدنة على ذلك
 وإن نكلوا صاروا مقربين فيثبت له الطريق وإن حلف واحد من أهل تلك السكة
 ليس له أن يفتح بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقيين وإن نكل واحد كان له أن
 يحلف الثاني فإن نكل الثاني كان له أن يحلف الثالث هكذا فإن نكل الكل غير واحد منهم
 ليس له أن يفتح بابا بحق هذا الواحد وإن كانت السكة واسعة فاقرب بعضهم بحق المدعى
 وجميع انصبابهم يجعل انصبابهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب
 دار لكل رجل فيها آليات فباع بعض الآليات بموافقتهم أراد البائع أن يبيع المشتري عن
 الدخول من باب الدار قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح ليس له ذلك لأنه
 باع بعض الآليات بموافقتها وباب الدار من موافقتها وكذلك لو قال بموافقتها من حقها
 لأن بقوله من حقوقها دخل الطريق في البيع فإذا دخل الطريق في البيع دخل الباب
 لأن الباب منصوب على الطريق ولو باع بيتا من منزل بمحله وده وحقوقه وصاحب
 المنزل يسمعه عن الدخول ويأخذه بفتح الباب إلى السكة قال الشيخ الإمام هذا
 إن من صاحب المنزل له طريقا معاولا لم يكن له أن يمنعه عن الدخول وإن لم يكن
 كان له أن يمنعه ويفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا إلى السكة وليس له أن
 يفسخ البيع وقوله بحقوقه ينصرف الحقوق هذا البيت في السكة رجل وضع
 رأس خشبة على حائط جاره أو حفر سدا بابا تحت دار جاره ثم إن جاره باع تلك الدار

وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض العلماء والمشتري ان يفعل
ما كان له ان يفعله الا ان يشترط في البيع تركه فليس للمشتري ان يغير شيئا من ذلك
رجل باع دارا واخر فيهما مسيل ماء فوضع صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقبته ^{المسيل}
كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل
من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع مكن او لم يمسكه في دار رجل فبيعت الدار ورضي الموضع
له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل باطلت حقه في المسيل
بطل حقه ان كان له حق جرى الماء فقط وان كان له الرقبه لا يبطل حقه لان قوله اطلت حقه
لا ينيل ملكه ^{حائطه} مشتركة بين رجلين ولا حدهما في بيته تلك طاقات من اللبن وراس
الطاقات على هذا الحائط المشتري فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري ان
يرفع الطاقات ويضع مكانها سطح من الخشب قال ابو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل
الاول او اقل وضربه كذلك ليس الجار ان يمنعه وان كان ثقل الثاني اكثر من الاول كان له
ان يمنعه الا ان يمنع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل رقيقة غير
نافذة لا قوام ففتح جار لهم بابا من داره في سكة اخرى في هذه السكة باذن اهلهما ورضاهم
فراشتري رجل آخر اذ في تلك الرقيقة واراد ان يمنع الجار الذي احدث بابا في هذه الرقيقة
عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح المشتري ان يمنع الجار
عن المرور في هذه الرقيقة وليس له ان يامر برفع الباب. دار بين رجلين باع احدهما نصفها
شاعنا من بيت معين من هذه الدار رجل قال ابو حنيفة لا يجوز البيع لان شريكه
يتضرر بذلك عند القسمة. وكذا لو كان بين الورثة دار مشتمل على بيوت فباع ^{احدها}
بيتا من تلك الدار لا يجوز. ولو كان بين رجلين عشرة اغنام او عشرة اقواب هريرة فباع
احدهما من ثوب معين نصف شاعنا من رجل جازا بالبيع وهذا لا يشبه الدار ولو كانت

بينها أرض وتخل فباع أحدهما نصف شجرة بعينها لا يجوز امرأة لها جرتان ومستراح أحدهما
 الحجرتين في الحجر الأخرى ومفتح المستراح ورأسه من الحجر النافذة فباع الحجر الأخرى فيها ^{المستراح}
 وليس رأس المستراح فيها ثم باعته بعد ذلك الحجر الأخرى التي رأس المستراح فيها وقد
 كتبت لكل واحد منهما صكاً قال أبو بكر البلخي يحن أن كانت كتبت في الصك الأول أنه اشتراها
 بسفاهما وعلاهما ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجر الأخرى فالمستراح في هذه
 الحجر مشترهما على حاله وإن كان المكتوب في الصك الأول دون المستراح الذي رأسه في
 الحجر الأخرى فلم يشترى الحجر الأول أن يرفع المستراح عن حجرته أو يسد مفتحها والمشتري
 الثاني بالخيار أن شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وإن شاء ترك وإن كانت البائعة شرطت
 له المستراح في البيع رجل باع ثلثي كرمه من رجل علم أن لا يكون له الطريق في الثلث الباقي و
 كتب في الصك وطريقة التي هي له قال الشيخ الإمام أبو بكر البلخي إن اتفق المبتاعان على
 أنهما شرط في البيع أن لا يكون له طريق في هذا الثلث كان كذلك وإن أنكر البائع الطريق
 كان القول قول المشتري وله أن يرفيه رجل اشترى شجرة سطيحاً مع سطح جاره يستوي
 فآخذ المشتري جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لأن الإنسان
 لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ سترة أو النكاح
 فيصعده يقع بصره في دار الجار كان له أن يمنع وإن كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم
 إذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لأنه كما يتضرر هو يتضرر الآخر رجل في داره شجرة
 فقصاد فباع أغصانها ولو ارتقاها المشتري يقع بصره على عورات الجار قالوا يرفع الجار
 إلى القاضي والمختار فيه أن يخبرهم وقت الارتقاء في يوم مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم
 طاعة للعتقين جميعاً فإن لم يفعل ذلك يرفع الجار إلى القاضي فإن رأى القاضي أن يمنع
 عن الصعود والارتقاء فعل رجل باع خبيعة فيها أغصان أشجار الجار وقد كان

للمشتري ان ياخذ الجار بشهر يخ الضيعة عن اغصان اشجاره لان المشتري يقوم مقام
 البائع فيما كان للبائع وكان البائع ذلك فيثبت للمشتري، وكذا لو مات صاحب الضيعة
 كان لوارثه ان ياخذ الجار بازالة الضرر وتفرغ الضيعة عن الاغصان. رجل استاذن
 جاره له في وضع جذوعه على حائط الجار وفي حفر سراج تحت دارة فاذن له بذلك
 ففعل ثم ان الجار باع دارة وطلب المشتري رفع الجذوع والسراج كان له ذلك الا اذا
 شرط في البيع قوله ذلك فيح لا يكون للمشتري ان يطلب ذلك. رجل له داران في
 سكة غير نافذة اسكن كل واحدة منهما رجلا فبني احد الساكنين سبابطا ووضع
 خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر
 وجعل باب السبابط الى الدار التي هو فيها لا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان البائع
 طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بحقوقها وموافقتها
 ثم طلب الساكن الثاني من البائع ان يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ^{انتم} ^{انتم}
 المشتريان ف اراد المشتري الثاني ان يرفع خشب السبابط عن حائطه كان له ذلك
 لان البائع وان بنى السبابط باذن صاحب الدار لم يصرف ذلك من حقوق الدار فلا
 يستحق بالبيع رجل احداثى بناء او غرفة على سكة غير نافذة ورخص بها اهل السكة
 فجاء رجل من غير اهل السكة واشترى دارا من هذه السكة كان للمشتري ان يبيع
 صاحب الغرفة برفع الغرفة. رجل اشترى ارضا بمجارىها ثم اشترى ماء ف اراد ان يخرج
 الماء في ذلك المجري الى ارضه ان اراد ان يجري فيه الماء من نهر قرية اخرى لا يجوز في
 قولهم وان اراد ان يجري من نهر هذه القرية اختلفوا فيه قال محمد بن سلمة رج له دار
 والختان انه ليس له ذلك وهو قول العامة لان بهل لم يرد ادم قد ارشرب هذه الارض
 فلا يجوز اذا طلب المشتري من البائع ان يكتب له صكك للشراء فالجى البائع ذلك له

يجبر عليه لانه ليس عليه ان يكتب بماله نفسه صكا وان كتب المشتري بماله نفسه
صكا وطلب من البائع ان يخرج اليه الشهود ليشهد لهم لا يجبر البائع على ان يخرج وان جاء
المشتري بشهوده والى البائع وطلب منه ان يشهد لهم فامتنع البائع عن ذلك فان ^{المشتري}
يرفع الامر الى القاضي فان اقر البائع عند القاضي بالبيع كتب القاضي له سجلا ويشهد
الشهود على ذلك وان طلب المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر عليه
فان احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه صكا مثل ذلك ويثبت فيه اسمي
الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الاول يوما وحده
البيع او جاء وارثه واذا ان ياخذ البيع من يدي المشتري يعرض المشتري شهود البيع
فيستشهدهم ويدفع الخصومة فان كان شهود الصك القديم اثنين او ثلاثة ^{يكتب}
شهادتهم ويامرهم بالاشهاد عليه شهادتهم فان الاشهاد على الشهادة من غير ^{الشهود}
جائز فان ابى البائع ان يعرض الصك القديم لا يكتب المشتري من ذلك صكا هل يجبر
البائع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه ان يحكي ان رجلا
اشترى ضيعة ثم غصبها البائع رجلا البيوع وكان هناك البيوع وبيعة عند رجل او دعه
رجل غير المشتري فجاء المشتري الى شهود البيوع وطلب منهم الشهادة على البيع فقالوا
لا نشهد حتى نرى خطوطنا وجاء المشتري الى الذي في يدك الصك وطلب منه الصك
فادفعه ان يدفع اليه وقال اودعه غيرك فلا ادفع اليك فتمخى المشتري ورجع
الى ائمة زمانه فاختلفوا فيه ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك اليه صيانة
حق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لانه اودعه غيره وقال الفقيه ابو جعفر رجوع
المودع ان يعرض الصك على الشهود حتى يرأى خطوطهم ولا يدفع الى المشتري ناظرا للعلماء
بقوله لان فيه صيانة حق المشتري من غير ان يتضرر به غيره فكذا لك المشتري اذا ^{طلب}

من البائع ان يمرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً. وهو هنا مسألة اخرى الشاهد اذا
استمتع من اداء الشهادة هل يسعه ذلك قالوا ان كان صاحب الحق يحيد سواء شاهد بن
يقبل القاضيه شهادتهما الا باس للشاهد ان يمتنع عن اداء الشهادة وان كان لا يحيد شاهد
يقبل القاضيه شهادتهما الا يحل له ان يمتنع عن اداء الشهادة وان كان المدعى يحيد سوى
هذا الشاهد شاهد بن يقبل القاضيه شهادتهما الا ان شهادة هذا الشاهد عند القاضيه
استخرج قبولاً من شهادته لا يسعه ان يمتنع عن اداء الشهادة دار الحماطريق ومسبيل
الدار الجار فباع صاحب الدار مطلقاً لم يقل بحقوقها ولا برافقتها ولا بكل قليل
كثيره ولم يدخل الطريق والمسبيل الذي كان في دار الجار في رواية الاصل وفي رواية نوادر
ابن سماعة يدخل مسبيل الماء في البيع ولا يدخل الطريق الذي في سكة غير نافذة. وقال
بن زياد روي اذا باع بكل قليل وكثيره ولم يقل منها يدخل في البيع العبيد والجوار
وما كان فيهما من الحيوانات ولا يدخل الا حراً وقال زفر روي يدخل فيه الا حراً رايهم
وفسد البيع. ولو قال من هذا لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شيء في ذلك رجل اشترى
داراً ولم يقل بحقوقها وليس لها طريق ذكر الناطق في ان له الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك
وقد حوت المسئلة قبل هذا.

فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحانوت

رجل باع حماماً او ذكر الحقوق والمواق ولم يذكر يدخل فيه الا الواح واليذكر ولو باع
الحانوت بمراقبه والحانوت ظلة كما تكون للحوانيت في الاسواق يدخل فيه المظلة وان
يدخل المراقب لا يدخل. ولا يدخل القفل في بيع الحانوت والدور والبيوت وان كان الباب
ذكر الحقوق والمواق ولم يذكر يدخل فيه مفتاح الغلق استعساناً ولو باع الحمام
حانوته يدخل كور الحمام في البيع وان لم يذكر المواق وكور الصائغ لا يدخل وان ذكر

الموافق لأن كور الحدا مركب متصل وكور الصائع لا يكون مركباً ولا متصلاً بالبيع وزق
الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل. وكذلك قد والقصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل
في البيع لأنه ليس بمركب ولا من الحقوق أيضاً لأن حق الشيء ما يكون متصلاً به ومقتلاً
السواقين المتريقل فيه السويقي من الحديد أو من النحاس لا يدخل في البيع لأنها ليست
من جملة البيع وقصاع الحمام لا تدخل في البيع وإن ذكر المرافق لأنها منفصلة عن الحمام
فصل فيما يدخل في بيع الكرم والأراضي وما لا يدخل

رجل باع أرضاً فيها زرع ولم يذكر الحقوق والموافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكر قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح هذا إذا صار الزرع متقوقاً إذا لم يكن متقوقاً
يدخل الزرع من غير ذكر قال وإنما يعرف قيمته أن يقوم الأرض مبذورة وغير مبذورة
فإن كانت قيمتها مبذورة أكثر من قيمتها غير مبذورة علم أنه صار متقوقاً وإن كانت
قيمتها مبذورة مثلاً قيمتها غير مبذورة علم أنه لم يصح متقوقاً فيدخل في البيع من غير
ذكر كما يدخل أوراق الشجر الصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذكر محمد رح في النواذر
إذا باع أرضاً مبذورة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في البيع. وذكر الفقيه أبو الليث رح إذا
بذرا أرضه ولم يصير له قيمة لا يدخل في البيع المطابق كما قال محمد رح في النواذر. وكذلك قال
لوبياع الأرض بعد القاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشجر
والطريق في بيع الأرض مطلقاً لا يدخل في الأجرة والقسمه والرهن والوقف رجل اشترى
أرضاً فيها أشجار ولم يذكر شيئاً دخل الأشجار المثمرة في البيع واختلفوا في غير المثمرة ^{الصحيح}
إنها تدخل ولو باع أرضاً فيها أشجار صغار تحول في فصل الربيع وتباع فإن كانت تقلع من
أصلها تدخل في البيع وتكون للشري. وإن كانت تقطع من وجه الأرض لا تدخل في البيع
من غير شرط. رجل اشترى أرضاً فيها رطبة أو زعفران أو خلأف يقطع في كل ثلاث سنين

اورياحين او يقول ولم يذكر في البيع ما فيها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله تعالى عليهما وجه الارض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شرط ما كان اصولها في
 الارض لا يدخل في البيع لان اصولها يكون للبقاء بمنزلة البناء ولا ان كان فيها نصب او حشيش او حطب
 ثابت ما هو عليه الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر واما اصولها في الارض لا يدخل
 واختلفوا في قوائم الخلاف قال بعضهم لا يدخل لانها شجر والمختار انها لا تدخل لانها
 تعد من الثمر وان كان في الارض شجر قطن فبيعت الارض لا يدخل ما عليها من
 القطن واختلفوا في اصل القطن وهو الشجر والصحيح انه لا يدخل وان كان في
 الارض كرات فبيعت الارض مطلقا فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في البيع المطلق
 واختلفوا فيها كان مغيبا منه في الارض والصحيح انه لا يدخل لانه ينفق سنين فيكون
 بمنزلة الشجر واما قوائم الابدان مجاز قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسيهما
 تدخل في البيع المطلق من غير ذكر وقال الشيخ الامام المعروف بنحو اخر انه ينبغي ان
 يكون على الخلاف الذي ذكرناه في شجر القطن ولو باع الارض وقال بموافقتها لا يدخل
 الزرع والثمر في البيع في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف رحمه الله لا يدخل ولو قال بكل قليل
 او كثير هو له فيها او منها لا يدخل ما كان فيها من الزرع والثمر لا يدخل فيه الطريق
 والشراب وان كان فيه ازرع قد حصدت وثمار صرمت وقال بكل قليل او كثير هو له
 فيها او منها لا يدخل ذلك في البيع ولو قال بكل قليل او كثير هو له فيها او منها او من
 حقوقها لا يدخل فيه الزرع والثمر ولو اشترى ارضا فيها اشجار وعليها ثمار وقال في
 البيع بثمارها فاكل البائع الثمار سقطت حصه الثمار من الثمن وهل يجزئ المشتري
 في اخذ البائع ذكره في البيوع انه مخير ان شاء اخذ الباقي بما يقبض من الثمن وان شاء تركه
 وذكر في بعض الكتب انه لا يجزئ في قول البائع في قول البائع ان شاء بيعت فقول

الشاهد عند البائع ولما قيمته خمسة فأكمله البائع قال أبو حنيفة يلزمه المشاة بخمسة دراهم
 ولا خيار له. والصحيح أن في مسئلة الثمار يجزئ لأنه إما قال بثمارها صار للثمر مبيعاً مقصوداً
 فإذا أكل البائع تفردت عليه الصفقة فيجوز. ولو كان في الأرض ذرع فباع الأرض بدون ^{الذرع}
 أو الزرع بدون الأرض جاز وكذلك لو باع نصف الأرض بدون الزرع. وإن باع نصف الزرع من اجنبٍ بدون ^{الجزء}
 ذلك لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزارع لا يجوز. وإن باع المزارع نصيباً من رب الأرض جاز. ولو باع
 أحدهما نصيبه من اجنبٍ لا يجوز. رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض
 بأشجارها فقال الموكل ما أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 القول قول الموكل والمشتري يأخذ الأرض بحصتها من الثمن إن شاء. وكذا لو كان مكان
 الأشجار بناء. رجل اشترى أرضاً بأشجارها وللبيع في القناة التي يسقي منها الأرض ماء كثير
 ذكر في النوادر أنه يقضي للمشتري من الماء بقدره أي كفي هذه الأرض فيكون ذلك الماء شراً مع
 الأرض. رجل اشترى أرضاً لجنينها قلغ وبين الأفد. والأرض مسنة عليها الأشجار ^{قوله}
 وجعل حد ود الأرض في البيع الأقل كانت المسنة وما عليها من الأشجار للمشتري.
 رجل باع أرضاً بأشجارها جاز البيع وإن لم يبين مقدار الشرب لأن الشرب باع الأرض فإذا كان
 لأرض معلومة فجعلها له التبع لا تمنع الجواز ولو اشترى نخلة بطريقها في الأرض ولم يبين موضعه
 الطريق وليس لها طريق معلومة في ناحية قال يوسف رحمه الله يجوز البيع ويأخذ النخلة
 طريقاً من أي نواح شاء لأنه لا يتفاوت وإن كان متفاوتاً لا يجوز البيع. رجل باع كرمه بمجرى
 مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في سكة غير نافذة بينه وبين رجلين وعلى صفة النهر
 أشجار فإن كان رقبته المجري ملكاً للبايع كانت الأشجار للمشتري لأن رقبته المجري
 دخلت في البيع فدخل الأشجار تبعاً للرقبة فإن لم يكن رقبته المجري ملكاً للبايع بل كان
 حق مسيل للماء فإن الأشجار تكون للبايع هذا إذا كان الخامس هو المبيع أو لم يكن الماء

معلوماً فان كان الغارس غير البائع كانت الاشجار للغارس . رجل اشترى كروماً فيها اشجار ^{جاء} الفرس وشجرة الورد وعلى شجرة الفرس ثوت واوراق وعلى شجرة الورد ورق وقال بكل حق هو له لا يدخل الثوت واوراق الفرس في البيع . وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر . رجل اشترى شجرة بشرط ان يقلعها كلها في جواز الصحيح انه يجوز ولم يشترى ان يقلعها من اصلها . وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع او كان موضع القطع معلوماً عند الناس جواز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله ان يقطعها من وجه الأرض فاما عروقها في الأرض لا يكون الا بالشرط واذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحته من الأرض ان اشترىها بشرط القطع لا يدخل وان اشترىها بشرط القلع واشترىها مطلقاً قال ابو يوسف يدخل الشجرة بعروقها ولا يدخل في البيع ما تحته من الأرض . وقال محمد بن يسلم يدخل من الأرض مقدار ما تستقر عليه الشجرة ولا يدخل مقدار طول العروق واجمعوا على ان في القسمة والاقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وهبة الشجرة يدخل من الأرض مقدار ما تستقر عليه الشجرة ولا يدخل مقدار ما يتناهي اليه العروق والاغصان وفي الموضع الذي يدخل الأرض انما يدخله مقدار غلظ الشجرة وقت هذه التصرفات حتى اذا اراد غلظ الشجرة ^{بعدها} كان اصلها في الأرض ان ياعمى بنحت الزيادة . وان اشترى شجرة للترك ولأجل الثمر ورضي به البائع جاز ولو اشترى ثالثة صغيرة وتركها بادن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع ان يامر بقلعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البائع حتى اثمرت ^{المشتري} يثقل بالشمس ولو اشترى اشجاراً مثمرة او غير مثمرة ليقلعها فقلعها ثم نبت من اصل عروقها اشجاراً فان النابت يكون للمشتري لانه غناء ملكه فيكون له . وان اشترى شجرة باصلها قد نبت من عروقها اشجاراً ان كانت الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي تبين ^{تبين} بقطع الشجرة كان الكل للمشتري لانها اذا كانت تبين بقطع تلك الشجرة تكون نابتة من

عروقها والأفلا رجل المشتري شجرة ليقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد
الحرا كان قطعها لا يضر بنا الأرض ولا باصل الشجرة كان له ان يقطعها وان كان القطع
يضر بالأرض أو باصول الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له ان يقطعها. وقال الفقهاء ابو
ريحيم والمشتري ان شاء تركها الوقت القطع وان شاء لم يتركها فان لم يتركها يحجر البائع ان شاء يرضى
بالقطع وان شاء يدفع اليه قيمتها قائمة والمشايخ اخذوا بقوله. وقال بعضهم الصبيح
انه يحجر ان شاء يرضى بالقطع وان شاء يفسخ البيع كله يحجر عن تسليم المبيع من غير ان كان له
ان يفسخ البيع كناية نظائرها قال المصنف ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك
قبل القبض كان له ان يفسخ البيع لان الحادث قبل القبض بمنزلة المقارن للعقد و
ان كان بعد القبض ليس له ان يفسخ كما قال بعض المشايخ. ^{مستحجة} بين رجلين
بائع واحد من نصيبه من رجل بغير إذن الشريك بدون ارضها قالوا ان كانت ^{شمار} الا
بلغت أو ان القطع جاز البيع وان لم تبلغ أو ان قطعها المبيع كما لو باع نصيبه من الزرع
المشتري قبل الحصاد رجل له شجرة جعل على بعض اشجارها علامة فباع المشجرة
الا اشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري ^١ الاشجار فادعى البائع على المشتري
انه قطع بعض الاشجار التي لم تدخل في البيع وافسد الغصان بعضها واكثر المشتري
ذلك وقال لم اقطع شيئا من اشجارك ولم اكن متعمدا في افساد الغصان قال الفقهاء
ابو جعفر نوح القول قول المشتري في انكاره قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع ^{ونقص}
الغصان ينظر الى نقصان الشجر ان كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه
ايضا ويكون ما ذونا بذلك دالة شجرة اصلها واحد ولها فروعان فباع صاحبها احد
الفرعين ان بين موضع القطع وطمعها لا يضر بالاشجار. رجل باع شجرة عليها ثمر
قد ادرك او لم يدرك جاز البيع وعلى البائع ان يقطع الثمر من ساعته اذا انقذه

الثمن لأنه ملكها من المشتري فكأن عليه تسليمها فارغة، وكذا لو أوصى بنخلة فمات الموصي
 وعليها البسير يجبر الوارث على قطع البسير هو الصحيح. رجل طلب من رجل أن يبيع منه
 أشجاراً في أرضه للخطب فاتفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصرة يعرفون
 أنها كروية من الخطب فاتفقوا على أنه يكون خمسة وعشرين وقرافاً اشتراها المشتري
 بثمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمس وعشرين فأراد البائع أن يمنع الزيادة ليس له
 ذلك لأن القدر في الأشجار وصف بمنزلة الذرع في المدرعات فيسلم الزيادة
 للمشتري مشجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعاً إن كانت الأشجار تنهت
 وبلغت أو إن القطع جازو للمشتري أن يقطع رجالاً إن اشترا نخلة وتوضعا على أن
 يكون لأحدهما النخلة والآخر الرطب جازو يقسم الثمن عليهما على قيمتهما وكذا لو اشترا
 أرضاً فيها شجرة على أن يكون لأحدهما الشجر وللآخر الأرض جازو لصاحب الشجر أن يقطع
 الشجر إن لم يكن في قلعته ضرر ظاهر إلا كان الكل بينهما لأنه صار بمنزلة شئيين لا يمكن
 تنزع أحدهما إلا بضر فيكون الكل بينهما كالقصص مع الخاتم والسيوف مع الحلية رجالاً
 بينهما نخلة عليهما فتمروا أرض فيها زرع فباع أحد الشريكين نصيبه من الثمرة والنخل أو
 من الأرض والزرع قال الناطقي ربحاً لا ذكر لها في الأصل وينبغي أن يجوز لأن المشتري قام مقام
 البائع في جميع ذلك ولا يتضرر به الشريك. رجل دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف مدناً
 معلومة على أن يغرس فيها فيكون الفراس بينهما فغرس ومضت المدنة ثم باع صاحب الأرض
 أرضه مع نصيبه من الفراس جازو إن باع المشتري من آخر فالو لا يجوز البيع لأنها مشغولة
 بنصيب العامل فيكون البيع قبل القبض. قيل هذا قول محمد ربحاً ما على قولهما يجوز البيع
 لأن عندهما بيع العقار قبل القبض جائز. رجل اشترى شجرة بأصلها ليقلعها قال بعضهم
 لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم إذا اشتراها على هذا الوجه ثم استأجر أرضها أصححت

الاجارة وهذا دليل على دخول ما تحتها من الارض في البيع. نهضة الشارع على حافتيه اشجار قال
 الفقيه ابو جعفر ان كان حافته للساقية كانت الاشجار لهم وان كانت للعامة كانت للشجار
 الدار التي يقابلها الاشجار الا ان يعلم شراءه بعد غرس الاشجار. وقال المصنف هنا اذا
 لم يكن الغارس معلوما فان كان معلوما كانت الاشجار له

فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر

يجل باع عبلا واجارية كان على البائع من الكسوة قد رما او اوى عورته فان بيعت في ثياب
 مثلها دخل الثياب في البيع وللبائع ان يمسك تلك الثياب ويدفع غيرهما من ثياب مثلها
 يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب او وجد بالشئ
 عبلا يرجع على البائع بشئ ولا مرد عليه الثوب. ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيب
 ثم وجد بالجارية عيبا رد بها جميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن
 باع اناطالها بحش اوبرة ولها بحول اختلافا في ذلك قال بعضهم العجول باع في البيع من غير ذكر
 والحش لا يدخل الا يذكروا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بيعهما سواء ولا يدخل
 في البيع من غير ذكر ولو باع خمارا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يدخل الا كاف في البيع
 من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الخمار موكفا او لم يكن وهو ان كان
 لان الخمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة في فروشهم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في
 الفرس. وقال غيرهم من المشايخ يدخل الاكاف والبردعة في البيع كان الخمار موكفا وقت البيع
 او لم يكن واذا دخل الاكاف والبردعة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد
 الجارية ويدخل العبدان في بيع الفرس من غير ذكر. وكذا الزمام في بيع البعير. ولا يدخل المقود في
 بيع الخمار من غير ذكر لان الفرس لا يعاد الا بمقود والبعير كذلك بخلاف الخمار باع عبلا
 مال ان لم يذكر المال في البيع فماله لم يركب الذي باعه لانه كسب عبده. وان باع العبد مع ماله

فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال ففسد البيع. وكذا لو سعى المال وهو دين على
الناس أو بعضه دين ففسد البيع. وإن كان المال عيناً جازاً لبيع لم يكن من الأثمان و
إن كان من الأثمان فإن كان مال العبد دراهم والتمن كذا لك فإن كان الثمن أكثر جازاً
إن كان مثله أو أقل منه لا يجوز وإن لم يكن الثمن من جنس مال العبد فإن كان الثمن
دراهم ومال العبد دنانير أو على العكس جازاً إذا تقابضاً في المجلس وكذا لو قبض مال
العبد وتقد حصته من الثمن فإن افتراق قبل القبض بطل العقد في مال العبد. رجل
اشتري سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فأنكأته اللؤلؤة في المصداق تكون المشتري
وإن لم تكن في المصداق فإن كان البائع اصطاد السمكة يرد لها المشتري على البائع و
تجوز عند البائع بمنزلة المأكلة يعرفها حوالته ثم يصدقه. وإن اشتري
دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة يرد لها على البائع. وإن اشتري سمكة فوجد في بطنها
سمكة تكون المشتري

فصل في بيع الثمار والزروع

رجل قال لغيره إن خيار زاربتو فوخم بدخرم وكان ذلك قبل أن يخرج الخدجة قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ دونها
يخرج من الخدجة فإن أخربت الخدجة بعد ذلك كان الخدجة للشري لأنهما معا
ملكه. وإن كان البيع بشرط الترتك لا يجوز البيع فإن كانت البطيخة مشتركة فباع أحدهما نصيبه
من البطيخة لا يجوز كما لا يجوز بيع النصيب من الشجر المشترك فإن باع نصيبه من
البطيخة وسلم إلى المشتري كان نصيب البائع المشتري مالم ينتقض البيع. ولو أجاز
الشريك الذي لم يبيع بيع صاحبه ورضيه به كأنه أن لا يرضيه بعد ذلك لأن الإنسان لا يجبر
على تحمل الضرر. رجل اشتري الثمار على رؤس الأشجار إن اشتراها مجازة كان القطع

على المشتري ولو اشترى أوراق فصاد بعد ما ظهرت على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب وقت
قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى الأوراق باغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري
ان يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على القطع الا ان يكون قطع الاغصان يضرب بالشجر
فيحسب للبائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع وان اشترى الأوراق بدون الاغصان
ان اشترىها على ان ياخذها من ساعته جاز وان اشترىها على ان ياخذها شيئا فشيئا لا يجوز
لانها يزداد فيحتاج لطلب البيع بغير البيع وكذا لو اشترىها على ان يتكلم على الشجر وان اشترىها
ولم يشترط شيئا فان اخذها في اليوم حاز وان لم ياخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما
يحدث بعد البيع ببعض الساعات لم يمكن الاحتراز عنها فاجعل عفوا وان اراد المشتري ان
يخطأ في ذلك ينبغي ان يشتري الشجرة بائنا حية لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة
للمشتري ان اشترى الأوراق أو الثمار واستاجر الاشجار مدة معلومة لترك الثمار كانت
الاجارة باطلة وتصير اجارة فكان له ان يرجع بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل يبيع اوراق الفرياد لا يجوز اداها في الزيادة وانما يجوز اداها في ما سلك
عن الزيادة ولا يدخل اوراق الفرياد في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخفاف ^{الشيء} رجل
طرية من البقول او قناء او شيئا ينمو ساعة واحدة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والوبر
على ظهري الغنم الا ان يجزها من ساعته والقياس في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز ان كان
التعامل ولانه ينمو من اعلاه لمن اسفله ويباع الكرامش جائزا وان كان ينمو من اسفله لكان
التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو يوم وساعة فسماعة لا يجوز اذا اشترى انزال الكرم
هو حصص جاز وهل للبائع ان يامر بقطع العنب في الحال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل يبيع ان اشترى مطلقا كان له ان يامر به وان اشترى بشرط تركه الى التضييع فسد
البيع وان اشترى انزال الكرم وبعض النزل في بعض قد نضج فان كان البعض من كل الن

احتياجا وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضيجا كما يجوز والكثيرى قالوا لا يجوز
 هذا البيع، او اشترى المخوخ والكثيرى قبل النضج قال الفقيه ابو جعفر ربح لا يجوز البيع
 الا ان يكون به ضاء قد نضج فيجعل البعض تبعا للبعض فيجوز كما قال ابو يوسف ربح فيمن
 باع الفياق وبه نضجه فيلق وبه ضاه وبيع المخوخ ويجعل البعض تبعا للبعض، ولو باع الثمن
 فان باع بعد ما نضج باع البيع فان لم يقض المشتري حتى خرج تين اخر يفسد البيع لا خلاط
 لم يبع بغير البيع، وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمار قبل ان تصير مستفعا انتهى النبي عليه
 والسلام عن بيع الثمار قبل ان يبدؤا صلاحها، وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 بائنها بعد ظهورها فقبل له اليس ان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك فقال ذلك
 محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها للاستغفار بها في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد ربح في
 الجامع والقدرى كذلك، رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركه حتى اخرجت ثمرة اخرى
 قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما مفسد العقد، فان كان ذلك بعد التخلية لا يفسد و
 يكون الثمرين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري، رجل قال لخير بعت منك
 عنب هذا الكرم كل وقربكذا قالوا ان كان وقر العنب معلوما عندهم والعنب جنس واحد
 ينبغي ان يجوز البيع في وقرب واحد عند ابي حنيفة ربح وعند صاحبيه يجوز البيع في الكل وجعلوا
 هذه المسئلة قرعا لرجل باع صبرة حنطة فقال بعت منك هذا الصبرة كل تفرد ربح
 عند ابي حنيفة ربح يجوز البيع في قفيز واحد وعندهما يجوز في الكل وان كان سببا الكرم اجزا
 قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شئ في قول ابي حنيفة ربح وان كان الرقير مع رفاة عندهما يجوز
 في الكل كما لو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا عند ابي حنيفة ربح لا يجوز
 البيع اصلا وعندهما يجوز البيع في الكل والفتوى على قولهما ينسب على الناس وان اختلفا
 الى رجل يبيع وقر بطيخ فقال بكم عشر بطيخات من هذا البطيخ قال الباشع بكذا واشتد ربح

وكذا الرطوبة والمقول. رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز فان لم يفسخ البيع
 حتى ادرك الزرع جاز لزوال المانع كما لو باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرج من
 البناء جاز قطع بين شريكين في ارض رجل فباع احدهما نصيبه من شريكه او من اجنبيه قبل
 ان يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع. ولو كان المظن بين الاكار وصاحب الارض فهو على التقصيل
 ان باع الاكار نصيبه من صاحب الارض جاز. ولو باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز
 ذكر في القداوى. ان المشتري ارضا فيها زرع يزرعها والزرع بقل فدفعا المشتري قبل
 ان يقطع حراره بالنصف المالباع قال لا يجوز لان هذا بمنزلة اجارة الارض المشتراة قبل
 القبض وقيل هذا ليس بصحيح لان دفع الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة صحت
 الارض يكون مستأجرا للعامل ولا يكون مواجرا للارض. رجل اشترى القار على رؤس الاشجار
 فزاع من كل شجرة بعضها شتبه له خيار الرؤية حتى لو زعم به يلزمه. وان باع ما هو مغيب في
 الارض كالجذع والبصل والزعفران والحنوم والنجيل والشليم ان باع بعد ما القى في الارض قبل
 النبات او نبت الا انه غير معلوم لا يجوز البيع. وان باع بعد ما نبت نباتا معلوما يعلم وجوده تحت
 الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيئا لم يره عند ابجته ربح لا يبطل خياره ما لم يركل ويؤخر
 به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان ذلك
 مما يكال او يوزن بعد القلع كالجوز والنخلة والبصل فاذا قلع البائع شيئا من ذلك او قلعه المشتري
 ياذن البائع ينظر ان كان المقلوع يدخل تحت الكيل والوزن ثبت للمشتري خيار الرؤية حتى
 لو زعم به يلزمه الكل وان رد بطل البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البائع فان كان
 المقلوع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينفو وبعد القلع لا ينفو والعيب الحادث
 عند المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية. وان كان المقلوع يسيرا لقيمة له لا يعتبر ذلك والقلع
 وعدم القلع سواء. وان كان المغيب مما يباع بعد القلع عددا كالخجل فقلع البائع بعضه

أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم يبرأ الكل لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الأثارة
والعبيد ونحو ذلك. وإن قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه الكل إلا أن يكون ذلك شيئاً
يسيراً. وأما اختصاص البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري أخاذ. إن قلعته لا يصلح^ل
فيلزم من وقال البائع أخاذ لأن قلعته لا ترضيه به فترده فانه يرد به لك فالواجب تطوع الشان
بالقلع والإفساح القاضى العقد بينهما

باب _____ الصرف

الدراهم التي غشها غالب بان كان ثنائها صفر وثلاثها فضة كالدرهم التي تبيع في دينار
يحوز بيع الواحد بالاثنتين منها باعياً منها لكن يشترط التقابض في المجلس ^{بإفساد} الصرف
وإن كان نصفها صفر ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل. وإن اشترى الفضة الخالص
بالدراهم التي غشها غالب لا يجوز إلا أن يكون الفضة الخالص أكثر من الفضة التي يكون
في الدراهم المغشوشة فالدرهم تتعين للرد في البيع الفاسد من الأصل ولا تتعين فيما^{يفسد}
العقد بعد الصحة. ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وإذا فسد^{الصرف}
بالافتراق قبل قبض أحد الثبتين هل يتعين القبض للرد فيه رأيان والأظهر أن يتعين
كما يتعين في الغصب رجلان باعاً الفضة بالفضة كفة بكفة تجاز وإن لم يعلم مقدارها وإن^{ثانها}
المدرهم بالدراهم ولا يعرفان وزنها ويعرفان وزن أحدهما لا يجوز لوجود المساواة في الفصل
الأول دون الثاني فإن عرف المساواة في الفصل الثاني في المجلس جاز وإن عرف^{المجلس} بعد
لا يجوز عندنا. ويجوز بيع الدرهم بالدنانير مجازة. رجل له علم رجل مائة درهم لا^{يعقد}
الصرف والسلم والمديونة عليه مائة دينار فرضاً أو غصباً لا يقع المقاصة بينهما ما لم
يتقاسما فإذا تقاسما بصير الدرهم صاحباً ثلث من قيمة الدينارين ويبقى لصاحب الدينارين
علم صاحب الدراهم تسعون ديناراً. وكذلك رجل له مائة دينار ولعبد المديونة

على صاحب دين المائة درهم لا يقع المقاصة ألم يتقاسفاذا انتقاصا يصير من الدين ما يبق بقدر ما
 درهم ويقتسمون دينارا رجل له على رجل درهم فظفر به درهم سبعة فوجد له ان يأخذ
 درهم المديون اذا لم يكن درهم المديون اجودا ولم يكن مؤجلا وان قدر له ان يأخذ
 في ظاهر الرواية ليس له ان يأخذ الدينير وذكر في كتاب العين والدين ان له ان يأخذ ^{الدينير} ^{في}
 هو الاول والمديون اذا قضى الدين اجودا عليه لا يجبر رب الدين على القبول كالحال ^{الدينير} ^{في}
 انقصر بما عليه وان قبل جاز كما لو اعطاه خلاف الجحش وذكر في بعض الكتب انه اذا اعطاه
 اجودا عليه يجبر على القبول عندنا خلافا لفرج والجميع هو الاول ولو كان الدين
 مؤجلا فقضاه قبل مواعده لا يجبر على القبول ان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزنا فان
 كانت الزيادة زيادة تجري بين الوزنين بآز وماز ومن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه اقر الدين اكثر وقال انه اشرا لانياء هكذا نزل في محمول عليه ما اذا كانت الزيادة زيادة
 تجري بين الوزنين واجمعوا على ان الناق في المائة ليس تجري بين الوزنين وقد روي
 والدين من كتب ولا يجوزوا اختلافوا في نصف الدرهم قال ابو نضر الدين بوسن نصف الدرهم
 في المائة كغيره على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوزنين ان يعلم المدين
 بالزيادة يبره الزيادة على صاحبه وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختيارا هل تحس
 الزيادة للقابض ان كانت الدرهم المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز
 اذا علم الدافع والمقايض ويكون هذه هبة المشاع فيما احتمل القسمة وان كان المدفوع
 ما يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة
 رجل اشترى بالفلوس الرائجة والعد اليه في زماننا شيئا وكسدت بالفلوس في القبض
 وصارت الفروع رواج الاثان في عامة البلد ان في قول محمد ربح تكون كاسدة وعند محمد
 اذا كانت لا تروى رواج الاثان في بلد ما تكون كاسدة وعند الكسادي يفسد الحق

في قول أبي حنيفة ربح فيرد المشتري المبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا وان غلا او
 رخص لا يفسد العقد ولا خيار لاهدهما في ظاهر الرواية. واذا اشترى بالدرهم الرايجة
 شيئا ونقد بعض الثمن ثم كسدت فسد العقد بقدر ما لم يشق في قول أبي حنيفة ربح لا شيء
 فسادا بمنزلة الهلاك فينقد بقدره. ولو اشترى شيئا بالدرهم الكاسدة فان كانت
 الدرهم بعينها جاز لانها بعد الكساد صارت سلعة فان لم تكن بعينها فالأبجود
 البيع. قال المصريح وينبغي ان يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزنا فقد باع بموزن
 في الذمة وان كانت تباع عددا فقد باع بعدد في الذمة عدد معلوما ولو تزوج
 امرأة على الدرهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك فان كانت
 قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان له الثوب
 وخمسة اخرى وان تزوجها على الدرهم الرايجة فكسدت قال بعضهم عليه ^{مثلا} ~~م~~
 وقال الفقيه ابو جعفر ربح لها قيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو
 الصحيح لان النكاح اذا اوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا مالمثل كما لو تزوج
 امرأة على عبدا وثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب او العبد وايضا
 المهر المثل. ولو استقرض الفلوس الرايجة او العدة لم فكسدت قال ابو حنيفة
 ربح يجب عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها. وقال ابو يوسف ربح عليه قيمتها يوم
 وقال محمد ربح يغرم قيمتها في آخر يوم كانت رايجة وعليه الفتوى. وكذا لو غصب الفلوس
 الرايجة فكسدت فهو على هذا الخلاف. ولو اشترى شيئا بالدرهم الرايجة وتغابضا
 ثم كسدت ثم نفا بلاء البيع صححت الاقوال ان كان المبيع قائما وكان على البايع رد مثل تلك
 الدرهم كاسدة في قول أبي حنيفة ربح كما في الاستقراض. رجل اقترض دراهمه البخارية
 بنحو ان لم يلف المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدرهم قال ابو يوسف وهو قول أبي حنيفة

رجل له قد المسافة ذاهبا وجائيا وليست وثق منه بكفيل والا ياخذ قيمتها وقيل هذا اذا
لقيه في بلد ينفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قد المسافة ذاهبا وجائيا
فاما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يعزم قيمتها وكذا لو باع بالدراهم التجارية شيئا في
التي في بلد اخرى لا توجد فيها تلك الدراهم ولو ان رجلا استقرض الدراهم المكسرة على ان
يؤدي صحاحا كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفينة الا ان يستقرض مطلقا في
بعد ذلك في بلد اخر من غير شرط وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض او بعد
ما اقترضه ولا يجوز القرض الا فيما كان مثليا فلا يجوز قرض الخبز والدقيق فيقول ابي حنيفة
رحم قال ابو يوسف ومحمد رحم يجوز وزن او قيل الى الثلث يجوز عدد او لا يجوز الزيادة ولذا اقرض
الخطبة وزنا لا يوزن فان استقرضها او اكلها قبل اكله كان على المستقرض مثلها من الكيل فان
اختلفا في مقدار رهاكي او فقيز كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على انسان
خطبة في سنيها كان عليه قيمتها ويجوز استقرض الكاغذ لانه عدي كالجوز والبض
واستقرض اللحم وزنا جاز في قول محمد رحم وهكذا روى عن ابي حنيفة رحم اما عند محمد رحم
فلانه يباع وزنا ويجوز السلم فيه عنده واما عند ابي حنيفة رحم فلان القرض يكون
حالا غير مؤجل فلا يقيض الى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحم كل ما يكال او يوزن او يعد
يجوز قرضه رجل له على رجل جياذا فاخذ منه زيوفا ونهرجة او ستوقه ورضي بها جازو
ان انفقها كره وان بين ذلك وعن ابي يوسف رحم انه يكره استقرض الخريفة والنهرجة وعلى
المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها رجل اشترى من رجل كوخة بعينه ثم
قال للبائع اقضني قفيز خطبة او قال اقضني هذا القفيز واخطب به الكر الذي اشتريته
منك ففعل وصب المشرا على القرض او القرض على الشراء قال ابو يوسف رحم يصير قابضا
لها جميعا وهكذا روى عن محمد رحم رجل اقرض قال استقرضت من فلان الفا زيوفا او قال الفا

بهرجة وانفقته او ادعى المقرض انها كانت جيا ذاك قال ابو يوسف ربح القول فوال المستقرض
 في البهجة وانزوف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال لغيره استقرض من فلان
 عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعتهما اليها الأمر بذلك فان المال يكون
 على المأمور ولا يصدق المأمور عليه الأمر وتويعت رجل بكاتب مع سول الى رجل ان اعث
 اليه اقرضا لك على فبعثت مع الذي اوصل الكتاب روى ابو سليمان بن ابي يوسف
 ربح انه لم يكن من مال الأمر حتى يصل اليه ولو ارسل رسول الى رجل في الاربعة عشر
 دراهم مرضا فقال نعم جئت بهما مع رسولك كان الأمانة لها اذا اقرض رسولك فبعثها
 الوكيل بالاستقرض من ربح ان يبيع اذا استقرض ان قال الوكيل للمقرض على وجه
 الرشد ان فلانا يقيم لك اقرضني كذا كان القرض للموكل وان لم يقل الوكيل ذلك
 استقرضه كان القرض على الوكيل رجل في يد فلان فاقال ان هذا ربحا فاستقرض
 هذه الاربعة عشر من ابني الصغير بمائة درهم فقام قبل ان يربح الدرهم كان ذلك باطلا
 العاقد فيعتبر قبضه قبل الافتراق كذا روي عن محمد ربح رجل استقرض من رجل دراهم
 فأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض اقمها في الماء فاقفاها قال محمد ربح لا شيء
 على المستقرض رجل استقرض طعاما بالعراق فاحذ صاحب القرض بمكة قال ابو
 ربح عليه قيمته بالعراق يوم اقرضه قال محمد ربح عليه قيمته بالعراق يوم اختصما وليس
 عليه ان يرجع معه الى العراق فباخذ طعامه رجل له على رجل الف درهم فربح
 فصاح به عليه مائة منها الى اجل صحيح الخط والمائة حاله وان كان المستقرض جاهلا
 للقرض فالمائة الى الاجل رجل استقرض من رجل لعمامة في بلد الطعام فيه
 فلقية المقرض في بلد الطعام فيه قال فاحذ الطالب بحقه فليس له ان يحبس
 المطلوب فيو المطلوب بان يوثق له حتى يعطيه طعامه اياه في البلد الذي استقرضه

فيه رجل استقرض طعاما لا يحمل ومثله أو غصب فالتقى في بلدة أخرى الطعام فيه أعلا وأرضى
 أبو يوسف فعن أبي حنيفة ربح إن كان الغصب قائما في يده يوم التسليم إليه إن كانت قيمته في
 الوضعين سواء أو كانت قيمته في هذا الموضع أكثر وإن كانت قيمته في هذا البلد أقل إن شاء الله
 بغير الغصب مكان الغصب وإن شاء أخذ الغصب وإن شاء يمتظر حتى يسلم إليه في مكان الغصب إن لم
 قائما في يده وقيمته في البلدة التي التقى أقل من قيمته في بلد الغصب كان المخصوص
 منه خيارا ثلثة إن شاء أخذ مثله فمنا إن كان مثليا وإن شاء أخذ قيمته يوم الغصب
 ببلد الغصب وإن شاء يمتظر ليأخذ ببلد الغصب وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر
 خيرا للغاصب إن شاء أعطى مثله وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب وإن كانت قيمته في
 الموضعين سواء فلم يصب منه إن يطالبه بالمثل رجل استقرض شيئا من الفواكه كيلا
 أو زنا فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجبر صاحب القرض على تأخيرها إن يجئ الحديث إلا إذا
 يترضا على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس إذا كسدت لأن هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس
 الكاسدة رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو غصب وله عليه صاحب العشرة مائة
 دينار فتبايعا الدينار بالعشرة واقتراجا بالبيع لأن البيع وقع على مائة ذمة كل واحد منهما
 وما في ذمة كل واحد في يده حكما فلا يبطل بالافتراق لا ترى أنهم اوقفوا الدنانير بالدينار
 جازوا المقاصة بخلاف الجنس لأنكون الأبدال له وكذا لو كان عليه كرحلة لرجل ثم أنه أقر
 صاحب الكر كرا من شعير ثم تباعا الكر بالكر جاز ولا يبطل العقد بالافتراق رجل أقرض
 رجلا كرا من حنطة ثمان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهم جاز سواء كان
 القرض قائما في يده المستقرض أو لم يكن أما إذا لم يكن قائما فهو قول الكل وإن كان قائما فلكل
 في قول أبي حنيفة ومحمد ربح وقال أبو يوسف ربح لا يجوز شراؤه لأن عندهما لا أثر في نفس
 القبض وعند أبي يوسف ربح لا يملكه مادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه فسحبا

للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدنانير ثم اشتراه بالدراهم فإن البيع الثاني يكون
فسخا للاول لأن القرض مما لا يحتمل الفسخ لأن سبب الملك بالقرض القبض وهو قائم
فلا يفسخ القرض إذا قال المستقرض وجدت القرض زيوفا أو بهرجة وكان ذلك بعد
ما استهلكها لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرد مثلها إذا اقترض الجوز كيلا يجاز لأنه
يكال مرة ويعد أخرى رجل اقترض صبيًا أو ممتوها فاستهلكه الصبي والمعتوه لا يضمن في قوا
إليه خيفة ومحمد رح وقال أبو يوسف رح يضمن وإن اقترض عبداً مجبوراً استهلكه
لأبو أخذ به قبل المتفق عندهما وهذا رالودبعة سواء رجل عليه ألف لرجل فذبح إلى
الطالب دنانير فقال أصرفها وخذ حقتك منها فخذها فملكته الدراهم في يدك قبل أن يصرفها
هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم بملكته الدراهم في يده قبل أن
ياخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان دخلا فضمنه
ولو دفع المطلوب إلى الطالب دنانير وقال بهما بحقتك فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها
يصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع رجلا أن نصارنا الدراهم بالدنانير وتقاضاه
تقايلا واقترا قبل القبض بطلت الأقالة ويعود الصرف لأن الأقالة بمنزلة البيع فيعتبر
القبض قبل الافتراق

باب . . . في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز
البائع إذا خلع بين البيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري
قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يقبضه حقيقة يهلك عليه وكذا لو خلع المشتري بين
البائع والثمن ولو قبض المشتري المبيع بغير أن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن
يسفده فإن خلع المشتري بين الثمن وبين البائع لا يصير البائع قابضا للمبيع
وقد أجمعوا على أن التخلف في البيع الجائر يكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان

والصحيح انه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون
 قضايا بتوافق الروايات، واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقيه ابو الميث انه لا يصير
 قابضا بالقبض، ^{بني} قول ابو يوسف ربح وذكر شمس الأئمة المحلوا ربح انه يصير قابضا
 ولم يذكروا خلافا، ولو باع تمر اعلى النخيل وخلف بينه وبين المشتري صار قابضا ولو
 وهب تمر اعلى النخيل وخلف بينه وبين الموهوب له لا يصير قابضا لانه في معنى المشاع
 الذي يحتمل القسمة ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل متاع البائع لم يكن
 ذلك تسليما حقيقيا يسلمها فارغة، وان ادفع المتاع عند المشتري باذن المشتري بقبض
 الدار والمتاع جميعا صح التسليم لان الكل صار في يد المشتري، ولو باع دارا ليست
 بمشترى منها فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية ان
 التخلي في الدار والعقار لا تكون قبضا الا بدنو منهما، وذكر في النوادر اذا قال البائع
 المشتري سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بمشترى منهما يصير المشتري
 قابضا في قول ابو حنيفة ربح، وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان كانت الدار بقرب منهما بحيث
 يقدر على الدخول والاعلاق يصير قابضا والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم
 يذكروا خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريبا يتصور فيه القبض
 الحقيقي في الحال في مقام التخلي في مقام القبض اما اذا كان بعيدا لا يتصور فيه القبض
 في الحال فلا تقام التخلي في مقام القبض وكذلك في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم المفتاح قبض
 المفتاح ولم يذهب الدار يكون قابضا قبل هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا العلق اما اذا لم يكن ذلك لم
 يكن تسليما لانه لا يفد ربح الدخول بهذا المفتاح فلا يكون قبض المفتاح بقبض الدار ولا دفع الهبة
 للمتاع ولم يتراجع ابن ابي ابيون الدار فاقبضه لم يكن ذلك قبضا بل استقر في مذهبهم وذهب
 الشافعي ربح البائع اليه بين المشتري فاقبض بكتاب انسان فان ذلك يكون من مال البائع ^{المشتري} لمن ال

لأن على البائع أن يأتي به المنزل المشتري. رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في طريق
 والمشتري قائم عليها وخذ البائع بيته وبينهما فلم يحركها المشتري من موضعها حتى
 جاء رجل وادعى أنها كانت للمشتري أن يضمنه فإن استنقها رجل كان المستحق أن يضمن
 المحرق ولا يضمن المشتري. رجل اشترى عبدًا بالف ولم يقبضه حتى رهنه البائع
 بمائة دينار وأجره أو ودعه فمات بنفسه البيع ولا يكون للمشتري أن يضمن أحدا
 من هؤلاء لأنه إن ضمنهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فمات عند المستعير
 أو الموهوب له أو ودعه فاستعمله أو ودعه فمات من ذلك كان المشتري بالخيار أن
 شاء مضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وإن شاء فسبح البيع لأنه إن
 ضمن هؤلاء ليس للمضامن أن يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فمات عند
 المشتري الثاني من عمله أو من غيره عمله كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فسبح البيع
 وإن شاء ضمن المشتري ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن إن كان نقده الثمن وإن لم
 ينقده لا يرجع لثمنه ولو اشترى عبدا فامر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضمن
 القاتل فيه إلا أن القاتل إذا ضمن لا يرجع على البائع ولو باع شاة ثم امر البائع رجلا فقتلها
 فإن كان الذي يعلم بالبيع فلم يشتري أن يضمن الدابح ولا يرجع الدابح على الأمر ولو أن
 رجلا له شاة امر رجلا أن يذبح ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور كان المشتري أن يضمن
 الدابح ولا يرجع الدابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع قال أبو حنيفة رج
 بين البيع والمشتري تكون قبضات بشرائط ثلاثة. أحدها أن يقول البائع خليت بينك
 وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت. والثاني أن يكون المبيع بحضرة
 المشتري بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع والثالث أن يكون البيع مفرا غير
 مشتملا على شيء من غير أن كان شاغلا بحق الغير كالخطة في جوارق البائع وما

اشبه ذلك من المبيع التخليقية. أخلف أبو يوسف ومحمد ربح في التخليقية في دار
البائع قال أبو يوسف ربح لا يكون تخليقية وقال محمد ربح يكون تخليقية من ذلك رجل
باع خادما فقال البائع خلعت بينك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزل البائع
بحضرتها ما يصل القبض ما قال المشتري دعها إلى الخدم واجل ان يقبض فهلكت الخادم
فانتهت من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف ربح ولو
اشترى غلاما او جارية فقال المشتري للعلماء معي او امس فتخطى معه فهو قبض
ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا. ولو قال خذ يكون تخليقية ان
كان يصل إلى الخادم او اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركت رهنا عند
بقية الثمن او قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضا. رجل اشترى شاة من
فطحت احدها للآخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري ان شاء قبض الباقي
بحضرتها من الثمن وان شاء ترك. وكذا لو اشترى همارا وشعيرا فاكل الحمار الشعير
قبل القبض لان فعل العجاء جبار قصار كما هلكت بأفة سماوية ولو اشترى
عبدان فقتل احدهما الآخر قبل القبض خير المشتري ان شاء اخذ الباقي ببيع الثمن
وان شاء ترك. وكذا لو اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد الطعام قبل القبض ايسر
شئ من الثمن لان فعل الأدمي معتبر فصار المشتري قابضا لهالك بفعل الاول ولو
باع عبد ابرغيف بعينه فلم يتقابض حتى اكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفيا
الثمن لان جناية العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضا للثمن
العبد ولو باع همارا بشعير بعينه فلم يتقابض حتى اكل الحمار الشعير ينفسخ البيع ولا
البائع مستوفيا للثمن لان فعل الحمار من غير مضمون فيصير الشعير الكا قبل القبض
بأفة سماوية فيفسخ البيع ولو رهن دابة وقفير شعير عند رجل فاكلت الدابة

الشئير لا يصير المخرج مستوفيا شيئا من دينه لأن علف الدابة لا يكون على المخرجين
 أما علف دابة المبيع قبل القبض يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة ^{المشتري}
 عبدا ولم يقبضه ثم إن المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليحمله كذا فأحضر البائع
 بذ لك فعمل وعطب في العمل فأنه يهلك على المشتري كمال واره المشتري ليحمله كذا
 فعل المشتري إذا حدث في المبيع عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك
 فعلمه البائع إذا اشترى حذوة وأمر البائع بطحنها فطحن فإن الدقيق يكون المشتري و
 يصير المشتري قابضا للمبيع رجل اشترى خفين أو ثوبين أو فصراعى باب فقه ^{المشتري}
 فهلك للقبوض عند المشتري والآخر عند البائع كان على المشتري حصه ما هلك
 عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري بقبض أحد ^{المشتري} قابضا
 لهما جميعا ولو أحدث المشتري بأحد هما عيبا قبل القبض يصير المشتري قابضا لهما
 جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه وأحدث به عيبا ثم هلك الآخر عند
 البائع كان المشتري قابضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن هناك بيع فاستهلك
 أحدهما كان للبائع أن يسلم إليه الباقي ويأخذ قيمتهما رجل اشترى دهنين أحدهما
 ودفع إليه الأنية وأمر البائع أن يزن فيه فوزن فيه ثم هلك إن كان البائع وزنه ^{المشتري}
 المشتري فأنه يهلك على المشتري لأن المشتري صار قابضا بوزن البائع وإن كان
 ذلك في بيت البائع أو طاقوته فإن كان البائع وزن الدهن في عينة المشتري فهلك ^{المشتري}
 على البائع لأن الواحد لا يصلح أن يكون مسلما ومتقسما أما إذا كان المشتري قابضا
 وإن صح أمر المشتري بوزن الدهن في الأنية لا يمكن جعله قابضا فقد يوافق ولا يصيب
 المشتري قابضا هذا إذا اشترى دهنين معينه فإن كان بغير عينه لا يكون المشتري
 قابضا كان المشتري طاهرا أو غائبا لأن الدهن إذا لم يكن معينا كان أمر المشتري بالوزن

وبيد فاسلك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كما لو استقرض
 من اخوة نطلة ودفع اليه الجوالق و امر بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين
 وله اشتري من الدهان عشرة ارطال دهن معين بدهم ورفع القارورة اليه
 و امر بان يوزن فيها الدهن فلما وزن رطلا عنهما انكسرت القارورة وسال الدهن
 وهو لا يعلم بان انكسارها فصب البائع الباقي فيها فلما وزن قبل الانكسار كان ذلك ^{المشتري}
 هذا اذا دفع قارورة صحيحها فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك و امر الدهان
 بصب الدهن فصب والبائع ايضا لا يعلم بالانكسار فدل ذلك كله على المشتري. وان دفع القارورة
 الى الدهان وكانت القارورة في يده و امر البائع بصب الدهن فيه كان الهلاك في جميع ذلك
 على المشتري. وذكر في المنتبه رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظفرا و امره بان يوزن فيه وفي
 الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري
 وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا ^{للمبيع}
 وعليه جميع الثمن وذكر فيه ايضا رجل اشترى كرا من صبرة وقال للبائع كله في جوالق ودفع
 اليه الجوالق ففعل كان المشتري قابضا. وكذا لو قال للبائع اعزني جوالق هذا وكله لرفيه
 ولو قال اعزني جوالق ولم يقل هذا وكله لرفيه ففعل فليس هذا بقبض من المشتري. وذكر
 القل وروي رح ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا والا فلا. وقال محمد رح لا يكون قابضا
 في الوجهين الا ان يأخذ الجوالق ثم يدفعه الى البائع و امره بان يكيل فيه. ولو اشترى دهننا
 ودفع القارورة الى الدهان وقال الدهان ابعت القارورة الى منزلي فبعت فانكسرت في
 الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان قال للدهان ابعت علي يد
 ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها تملك على المشتري. ولو قال ابعت علي يد فلان
 فبعت فذلك في الطريق فانه لا يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري يكون كحضرة

المشتري. واما اعلام البائع بنزلة البائع. ومن مسائل التخلية رجل له رماك
في حظيرة فباع منهما واحدة سيناها الرجل وقبض الثمن وقال المشتري اوغل الحظيرة
واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلمها فانفلتت وخرجت من
باب الحظيرة ونهبت قال محمد بن رجب ان سلم الرميكة للمشتري في موضع يقدر على اخذها
بوهق معه وهق والرميكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض. وان
كانت تقدر على ان تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس بقبض. وكذا لو كان المشتري
يقدر على اخذها بوهق ولا يقدر بغير هق وليس معه وهق او كان يقدر على اخذها
ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه اعوان فانما نت لا يكون
ذلك قبضا. وان كان المشتري يقدر على اخذها بغير حبل ولا اعوان فنجح البائع بينه و
بينها فانفلتت كان المشتري قابضا. وان كانت الرميكة في يد البائع فمسكها بعنانه
فاشترها رجل ونقل الثمن فقال له البائع هاك الرميكة فيضمها في يده فانفلتت
من المشتري بعد ما صار في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرميكة في يد البائع
والمشتري جميعا فقال البائع خلت بينك وبينها وليست امسكها منعابيد لها وانما امسكها حتى
فانفلتت ايديهما فهو قبض من المشتري. وان كانت الرميكة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري
فقال البائع خلت بينك وبينها فاقبضها فانه امسكها لك فانفلتت من يد البائع
قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على اخذها من يد البائع وضبطها ^{ليس}
هذا قبض من المشتري. ولو اشترى فرسا او دابة والبائع راكبا فقال له المشتري
احملني معك فحمل فغطيت الدابة هلكت من مال المشتري. ولو كانت الرماك كثيرة
في حظيرة عليها باب مخاق لا يقدر الرماك على الخروج فباعها من رجل وخلق بينه
وبين الرماك ففهم المشتري الباب فغلب الرماك فخرجت كان الثمن لازما على المشتري

البقرة في بيت البائع فانها تملك على البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول
قول المشتري مع يمينه. رجل دفع الى قصاب درهمين وقال اعطني بهذا الدرهم
تجاوزته وضعه في هذا الزنديل فحانوثك خيرة اجبتك بعد ساعة ففعل القصاب
ذلك فاكنت المهرقة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ر.ج ان لم يبين موضع اللحم كان
المالك على القصاب وان يبين فقال من الجانب او من الذراع او غير ذلك يكون الملا
على المشتري وهو نظيره ما ذكرنا من القدر وي. رجل اشترى حنطة بعينها ودفع
القرارة الى البائع وقال اصنع كما فيهما ففعل صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة
بغير عينها بان كان مسلماً او ثمناً ودفع القرارة الى المسلم اليه وامره بكيها فيها الا يصير
قابضاً الا ان يكون رب المسلم حاضر اقال ر.ج وكذا لو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين
الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يانم المشتري. ولو بين الجانب فقال
من هذا الجانب فقطعه البائع ازم المشتري ولا يكون للمشتري ان يرد رجل اشترى
عبداً فقتله انسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ر.ج الفضل ر.ج
المشتري في قول ابي حنيفة ر.ج ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان نقض
البيع كان القصاص للبائع. وعند ابي يوسف ر.ج ان اختار امضاء البيع كان القصاص
وان اختار نقض البيع فلا قصاص ويكون القيمة للبائع. ومحمد ر.ج استحسن فقال لا يجب
القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ. وذكر المسئلة في
النفاد ر.ج على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام ر.ج رجل اشترى عبداً ولم يقبضه فامر
البائع ان يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة فيصير
المشتري قابضاً. وكذا لو امر البائع ان يواجره من فلان ففعل او لم يعين ففعل جاز وصار
المستاجر قابضاً للمشتري ولا ثم يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي ياكله البائع من

المستاجر يجب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو اعار البائع العبد من رجل قبل التسليم
الى المشتري او وهب او رهن فاجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضا ولو ان
المشتري اعار العبد المشتري قبل القبض او وهب او تصدق به على رجل او رهنه عند
انسان وقبضه المرمي جاز ولو باع او اجر قبل القبض لا يجوز كل قصه فيجوز من غير قبض
ان افعله المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطا للمرتهن
والموهوب له القبض فيصير المشتري قابضا بقبضه رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم
يفقد الثمن فقال للبائع لا تمسك عليه او ادفعه الى فلان فيكون عند خلع دفع اليك الثمن
قد دفعه البائع الى فلان فذلك عندك كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يمسكه بالثمن
لا جاز البائع فيكون يده كيد البائع رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها او اوطاها
او كان طامعا فمال كله ففعل فان ذلك يكون فسني البيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون
فسنيا اما الاكل والوطى فان البائع لا يصح ما تباعن المشتري في ذلك فيجعل مجاز عن الفسخ
حتى يكون واطا او اكلا مال نفسه واما البيع فهو على وجه ثلاثة ان قال بعه لنفسك
فباعه يكون فسنيا او قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسنيا او قال بعه من شئت فباعه
كان فسنيا ويجوز البيع الثاني لهما مور في قول محمد ربح وقال ابو حنيفة ربح لا يكون فسنيا ومو
كقوله بعه لي ولو اشترى ثوبا وضطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ربح ان كان ذلك قبل قبض المشتري كرقبة قبل الرؤية يكون فسنيا وان لم يقل
البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي اي كن وليه الفسخ
فانما يقتل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسنيا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون
فسنيا ويكون توكيلا بالبيع سواء قال بعه او قال بعه لي باع البيع من البائع قبل القبض
لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول ولو وهب من البائع لا يجوز الهبة وينفسخ

ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا البيع ولم ينفذ فابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه
ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه ^{أشترى} دارا وعقارا فودعها
قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رجح ولا يجوز في قول محمد ربح ولو أجرها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل
وكذا لو اشترى ارضا فيها زرع يزرعها فندفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض
لا يجوز لانه أجر الأرض فان دفع الزرع معاملة يكون ^{تجب} العامل ولا تكون اجارة
الأرض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض ^{رجل} اشترى في بيت البائع
في جوالته فوضع المشتري يده عليها وقال قبضت ثم باعه من غيره قبل الاخراج قالوا يجوز
بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد ربح وتاويله اذا كان البائع خير بينه وبين الفهم
رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون ههنا اللبابة فان ماتت
فهلكت هلكت من مال البائع لا من المشتري رجل باع مكيلا في بيت مكيلة او موزو
موانة وقال للمشتري خليت بينات وبيته ردفع اليه المفتاح ولم يكله ولم ينه صار
المشتري قابضا ولو انه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خليت بينات وبيته فاقبضه
لا يكون قابضا باع مكيلا مكيلة او موزو ناموازية او مغدودا او موزو وعان اجرة
الكيل والوزان والزراع والعداد على البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا ما ^{شترى}
قابضا بكيل البائع عند حضرته ولو اشترى الثمار على رؤس الاشجار كان اجرة انجاز
على المشتري لانه يتحقق التسليم بالتحملة ووزن الثمن يكون على المشتري ^{وكان} لك
اجرة المناقذ في ظاهر الرواية وقال بعضهم ان قال المشتري دراهم مستقدة كان اجرة المناقذ
على البائع وان قال غير مستقدة فاجرة المناقذ تكون على المشتري والصحيح انها تكون على
المشتري على كل حال ولو اشترى خنطة امرئيا باع في جواب كان ففتح الجواب على البائع

واخراج الثياب على المشتري. قيل كما يجب الكيل على البائع فالصعب في وعاء المشتري
 يكون عليه ايضاً. وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قربة كان صب الماء على القار
 والمعنى في هذا الصرف. ولو اشترى حنطة في سبيلها جاز وكانت التذرية ^س والكس
 والتغليص على البائع. ولو اشترى ثياباً جازاً كان القطف على المشتري. وكذا لو
 اشترى شيئاً مغيباً في الأرض كالثوم والجوز والبصل ونحو ذلك كلها اشترها جازاً
 فإخراج ذلك يكون على المشتري. ولو اشترى كيلاً مكايلاً أو موزاً موازنة فقال
 البائع بحضرة المشتري قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح يكفيه كيل
 البائع ويحيزله أن يتصرف فيه قبل أن يكيله. وقوله عليه الصلوة والسلام ^س حتى
 فيه صاعان محمول عليهما إذا كانت الحنطة سليماً أو ثمناً على رجل فاشترى المديون
 كره من رجل أخراً وصاحب الدين يقبض الكرم من غريمه فإن صاحب الدين يحتاج إلى
 الكيل مرتين مرة لياثمه ومرة لنفسه. ولو كان هذا في الذبيات إذا باع مائة فلم يذرع
 البائع وقبض المشتري بغير ذرع جاز له أن يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدد رويان
 في رواية عن أبي حنيفة ربح هو والذري سواء وفي رواية هو والكيل والوزن سواء. ولو
 اشترى حنطة على أنها كرف قال له البائع هي كركلتها الآن لفلان فلم يأخذها فخذها بعشرة
 فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيل مرة أخرى وكذلك الموزون
 فإن لم يكيله حتى يباع من غيره بعد القبض أو طبخها أو كل الخبز قالوا لا يطيب له النهي النبي
 عليه الصلوة والسلام وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح النهي محمول على ما
 إذا لم يكن المشتري حاضراً وقت كيل البائع فإن كان حاضراً ورأى رأي العين لا يحتاج إلى
 الكيل بعد ذلك. قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز إذا قال وزنت الآن فلان إن
 يكن المشتري حاضراً يحتاج إلى الوزن مرة أخرى. وإن كان حاضراً حين وزنه البائع كفاه ذلك

وفي الذريعات اذا اشترى ثوبا وقال له البائع هو عشرة اذرع ذرعت له الآن وصله المشتري
في ذلك كفاه وفي المحدثات هو على الرويتين

فصل في المقبوض على يسوم الشراء

رجل ساءم رجلا بقدح وقال صاحب القدح ادم الي قد فعله الي فوقع من يده على اقداح
فانكسر لا يضمن القابض القدح المدفوع اليه لانه قبضه على يسوم الشراء من غير بيان الثمن
فلا يضمن وعليه ضمان الاقداح التي انكسرت بفعله. رجل جاء الى الزجاج فقال ادفع الي هذا
القارورة فاراها فقال الزجاج ارفعها فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الزجاج لانه رفعها
بأذنه. وان كان على يسوم الشراء فالثمن غير مذكور. والمقبوض على يسوم الشراء لا يكون مضموما
الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية. فان كان القابض قال للزجاج بكم هذا القارورة فقال الزجاج
بكذا فقال اخذها فاراها فقال الزجاج نعم فرفعها فوقع من يده وانكسرت كان عليه ضمانها ولو
وقع من يده على اقداح اخرى انكسرت الاقداح كان عليه ضمان تلك الاقداح بين الثمن او لم
بين هذا اذا اخذها باذن صاحبها فان اخذها بغير اذنه كان ضمانا بين الثمن او لم بين
رجل اشترى خلافا فطره فدون الخل اذا وقعت قطرة دم من انفه في الدن يتجسس ولا ضمان
عليه ان نظروا بادن الخل او وان نظروا بغيره لانه كان ضامنا. اشترى قفعا او شرابا واخذ القفح
او الكوز من الفقاعي فوقع من يده فانكسرت لا يضمن لانه اعار منه الكوز. رجل اخذ من الثوب
ثوبا وقال اذهب به فان رصته اشتريته فضايع من يده لا يضمن. ولو قال ان رصته اشترته
يضمنه كان ضامنا. الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على يسوم الشراء بعد بيان الثمن
فاراه الموكل فلم يرض به الموكل فردها على الوكيل فملك عند الوكيل كان على الوكيل
تبتمها لانه اخذها على يسوم الشراء ثم يرجع الوكيل بما ضمنه على موكله ان كان امر الموكل
بالاخذ على يسوم الشراء وان لم يكن امر بذلك لا يرجع من الامر بالسراية لا يكون احرا لانه

على سوم السراة . رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فهلك
 في يده لا يضمن وان قال الناظر وجد ما نظركم يبيع قالوا يكون ضامنا والصحيح انه
 لا يضمن الا اذا قال صاحب السلعة بكذا . رجل ثلثا لغيره هذا الثوب لك بعشرة وقال
 هات حتى انظر فيه او قال حتى اريه غيري فاخذ على هذا فضاع في يده ذكر في المنتقى
 انه لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح . ولو قال هات فان رضيت اخذته
 فضاع كان عليه الثمن . رجل اخذ متاعا ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه
 ان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال ابو الليث الكبير ربح لا يضمن لانه اخذه
 على وجه الامانة لا على وجه المساومة . وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان
 يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت للخيار وقتا
 فيفسد البيع الا انه ان هلك في ثلثة ايام كان عليه الثمن . وان هلك بعدها
 كان عليه القيمة رجل دفع السلعة الى سادس لينا دي عليهم فطوب منه بدرهم
 معلومة فوضعه سادس الذي طلبه وقال ضاعت منى او وقعت في يده كان عليه قيمته
 لانه اخذه على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على المئدي وهذا اذا كان
 ما ذونا بال دفع الى من يريد شراءه قبل البيع فان لم يكن ما ذونا بال كان ضامنا

فصل في قبض الثمن

رجل باع متاعا بالف درهم فوزن المشتري الفا ومائتي درهم ودفعها اليه فضاعت ^{عنده}
 كان البايع مستوفيا حقه بالالف والزيادة امانة في يده ولا يلزمه شيء هلاكها . وان ضاع
 نصفها كان البايع بين البايع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان شتم لا بينهما
 على ستة خمسة اسداسه للبايع والسدس للمشتري فما هلك هلك على المشتري وما ^{بقي}
 بقي على الشركة . ولو ان البايع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاعت المائتان عنده

وبقي الألف كان الألف بينهما على ستة. ولو جعل الألف في كده ودفع المائتين إلى البايع
 ليردها فسر المائتين وسرق الألف من يده لا يرجع أحدهما إلى صاحبه، بشئ من ربح
 اشترى جارية بالفس درهم ودفع إلى البائع كيسا على ظن أن فيه الف درهم وقد ذهب به
 البائع إلى منزله فاذا فيه دنانير فحلمها ليردها إلى المشتري فهلك في الطريق لا يضمن
 البائع شيئا لأنه قبض بأذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمينا. ولو أن
 المشتري دفع إلى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له
 أن يردّها على المشتري ولا يضمن بالكسر لأن الصحاح والمكسرة فيه سواء
 الدراهم أنواع جيد وزيف وبنهرجة وستوقة. واختلفوا في تفسير هذا الحديث
 قال بعضهم النهرجة هي التي تضرب في غير أراسلطان والزيف هي الدراهم
 المشوشة والستوقة هي صفرة مموهة بالفضة وقال عامة المشايخ الجيد فضة
 خالصة تروج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزيف ما زيفه بيت المال
 يأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراء بها لكن يبين البائع أنها زيف والنهرجة
 ما بهرجة التجار ولا تروج في التجارات ولها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجاوزها في
 السلم والصرف يجوز. والستوقة فارسية معربة ساهة وهو أن يكون المطلق الأعلى
 فضة والأسفل كذلك وبينهما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز
 بها في الصرف والسلم لا يجوز وإنما لا يضمن كاسر النهرجة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة
 يردّها على المشتري بغير شيء. وكذا لو دفع النهرجة إلى إنسان لينظر فيه فكسره
 لا يضمن. ولو باع شيئا بدراهم جيد وقبض الدراهم وأراد رجلا فانقذه فوجد فيها
 قليلا بنهرجة واستبدل النهرجة ثم أراد البائع صرف الكل فمأجته فلم يأخذها
 وقالوا كلها بنهرجة قالوا إن كان البائع اقرب قبض الجيد أو اقرب قبض حقه أو

الثمن لا يرد شيئاً ولا يسمح دعواه انهما بهرجية الا اذا صدق المشتري انهما بهرجية
 فيردها عليه وان لم يكن البائع اقرباً قلنا ثم ادعى انهما بهرجية سمع دعواه فكان له ان
 يرد ولو اشترى شيئاً بدرهم نقداً للبلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجار^{ات}
 ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلوس الرابحة فكسدت قبل القبض و
 تدمر قبل ذلك وان كانت الدرهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انتقصت قيمتها
 لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن ابي يوسف رجع له ان يفسخ البيع في ثمة صان^ة القيمة
 ايضاً وان انقطعت تلك الدرهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدرهم قبل الانقطاع
 عند محمد رجع وعليه الفتوى وكذا لو اشترى بالفلوس شيئاً فكسدت ففسد البيع
 عند ابي حنيفة رجع وان غلت او رخصت لا يفسد ولو باع عرضاً بالدرهم وسلم العرض
 ولم يقبض الدرهم حتى صارته لا تنفق ولا تروج في التجارات فان كانت لا تنفق في هذه البلدة
 وتنفق في غيرها على قول محمد رجع لا يكون ذلك كساد الكن يثبت الخيار للبائع ان شاء
 احد تلك الدرهم وان شاء اخذ قيمتهما في قول ابي حنيفة رجع وان كانت لا تنفق في هذه
 البلدة ولا في غيرها من البلد ان كان ذلك كساداً عند الكل يفسد العقد عند ابي حنيفة
 رجع وعندهما يثبت الخيار ولا يفسد العقد رجع اشترى شيئاً بدنانق فلمس
 ولم يذكر العقد في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحساناً وعليه الفتوى ولو اشترى
 بدرهم فلمس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز بهذا القياس ههنا وقيل
 فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد رجع القياس في قول محمد رجع والاستحسان قول ابي
 يوسف رجع واخذوا بقول محمد رجع في درهم فلمس ان لا يجوز ولو اشترى شيئاً بدنانق
 او بدنانقين ولم يذكر شيئاً الا الدرهم ولا الفلوس فالواضح ان ذلك الى الدنانق من الفلوس
 وهذا اذا كان المشتري شيئاً خسيساً يشترى بدنانق فلمس وعن ابي يوسف رجع اذا اشترى^ه

دارا بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة دنانير وان اشترى ثوبا بعشرة فهي عشرة دراهم
وان اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة افلس المعتبر في هذا عرف الناس ما يباع بالدنانير
كانت العشرة من الدنانير وسابعا بالدراهم كانت العشرة من الدراهم ^{رجل اشترى}
الف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد منهما شيئا فلكل واحد منهما هذا الناس في
البلد ان كانا بالكوفة نرى على دنانير كوفة لان الدنانير تحتها الف باخذ الف دينار حية
العيان واهل الشمرط ذكروا في شرطهم في الدراهم وزن سبعة وارادوا بان ياتي ان يكون
وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ^{فيهم} واصل ذلك ان الدراهم كانت خمسة لينة وربعها وربعها
خفاف يزن الواحد منها عشرة قراريط وبعضها ثقيل يزن الواحد منها عشرة قراريط
بعضها بين الخفاف والثقيل يزن الواحد منها اثني عشر قراريط وبسبب ذلك ^{الخصومة}
بين الناس في تجارتهم فشاو عمر الصمما به رضاء في ذلك فاتفقوا على ان يوزنوا في
فاخذوا الثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك اربعة عشر قراريط
فصر يوا درهما وزنه اربعة عشر قراريط ووزن الدنانير عشرة قراريط وكان وزن دراهم
سبعة مثاقيل ^{رجل} قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرهما
ويكون النصف من هذا ونصف من ذلك ولو بائنه بعشرة دراهم بعضها من الصالح
بعضها من المكسر فسد البيع باع عبدا بثوب موصوف في الذمة ان ذكر الثوب اجلا
وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلامي
والسلام لا بد له من الاجل فان ذكر الثوب اجلا فتمت قبض العقد لا يفسد العقد
وهذا العقد يعتبر به اذ حق العبد سلبا في الثوب ويجوز ان يكون العقد الواحد حكم
عقدين كالمسألة شرط العوض وتعليق العتق باده المال ^{المشتر} رجل باع ثوبا ثم لقيه
فقال انك قد غلبت علي وبخيتني باكثر مما يساوي وقد كان باعه بعشرين فقال البائع

قد بعثك بعشرة لا بعشرين فهو جائز وهو حط وكذا لو قال البائع المشتري قد ارضيتنا عليك وبعتك بنصف الثمن فقالا المشتري اشتريتك بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن ولو اذنيه البائع فقال بعد ما قال المشتري بعتك ثمانية وعشرة فقبل المشتري او قال المشتري اشتريتك ثمانية وعشرين وتراضيا على ذلك ينقض البيع الاول وسعقد الثاني ولا يشبه هذا اذ ذكر الفلاح والرخص فان ذلك زيادة وحط رجل اشترى شيئا مائة درهم فقال المشتري بعد البيع يبيت في قلبي نقد كذا وقال البائع نويت نقد كذا لا يوجد من ذلك وهو باطل وله نقد البلد فان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب ان استوفى باء البيع

فصل في الاصل

رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة اشهر على ان يعطيه الثمن اى نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا رجل باع شيئا بالف درهم على ان يعطيه على التقاريق ان كان ذلك لفظا في البيع لا يجوز البيع وان بطل ذلك شتم لفظ البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان البائع ان امكن بالثمن حله رجل باع ثوبا بالف درهم على ان ينقده كل اسبوع بعض الثمن حتى ينقده نفسه ما عدا عنده من الثمن وكان فاسدا رجل اشترى من القصاب كل يوم ثوبا بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويوزن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد متاعا بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجد ثلثين استارا ووجد ثلثه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من اهل البلد يرجع على القصاب بحصة القصاب من الثمن ولا يرجع بحصة القصاب من اللحم لان البائع اخذ حصة القصاب من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير اهل البلد او كان القصاب ينكر انه دفع اليه على انه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشيء لانه سهر البائع

لا يظهرون في حق الغريب. بلدة اصطلاح اهلها على سعر اللحم والخبز وشئ آخر ذلك فجاء رجل
غريب الى الجواز فقال اعطني جبريل درهم ولم يجرأ الى قصاب وقال اعطني كجمادى درهم
فاعطاه اقل مما يباع في البلدة والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبر فوجد منه
النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي يشاع في البلد فاذا وجد اقل
يرجع بالنقصان لان في قدر النقصان باع خبزاً غير معين ولم يوجد التعاطي وفي
اللحم لا يرجع بشيء لان سعر اللحم لا يشيع كما لا يشيع سعر الخبز فلا يظهرون في حق الغريب
رجل اشترى شيئاً بثمن الى النيروز ذكر في الاصل انه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم
البائع والمشتري بما بقي الى النيروز فان علما جاز اشترى شيئاً بثمن الى السنة كان على
البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة قال ابو حنيفة ربح يعتبر
الاجل من وقت التسليم ولو كان في البيع خيار يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار
عنده واحموا على انه لا يكون للبائع ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن بعد السنة من
وقت البيع ولو باع شيئاً بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان آخر لا يبرأ
ويجب الثمن على المشتري في قولهم رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالبه الطائفة
فقال ليس عندي شيء فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك
تاجلاً وكان له ان يأخذ بجميع الثمن في الحال رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب
بعشرة علي ان تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهمين فانه يعطى العشرة في ستة ايام
درهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع
ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس اما في الاول يعطيه درهما فظاهر
وفي الثاني يعطيه ثلاثة لانه جعل اليوم اجلاً للدرهم الواحد بكلمة توجب التكرار فكما جاء
يوم يلزمه درهم فيلزمه درهم في اليوم الثاني يعني اليوم الثاني ودرهما بمضي يومين ودرهم في اليوم الثالث

بحلوله نخرج من أجله لم يحل للدينين أجل آخر في اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم بمجيء اليوم الرابع
وردهما بمجيء أجل آخر للدينين وفي اليوم الخامس يلزمه درهم بمجيء اليوم الخامس لم يحل
للادينين أجل آخر بقي من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس رجل باع عبدا
بشوب في الذمة إن كان ذلك للشوب أجلا جازوا لم يذكرا يجوز لأن الشوب لا يجب في الذمة
بعقد العادة نسبة الأسلم والسلم لا يصح الأمو أجل وأن ذكر للشوب أجلا واقترا قبل القبض
لا يفسد العقد لأن هذا العقد بيع من عليه الدين المؤجل إذا قال بريد من أجل أو قال
لأحاجة في أجل لهذا الدين لم يكن ذلك إبطالا للأجل ولو قال بطلت أجل أو قال تركت
الأجل يصير الدين حالا وكذا لو قال جعلت هذا الدين المؤجل حالا يصير حالا وهذا قاله
أبو قال صاحب الدين له يؤنه تركت ديني عليك أو قال بالفارسية حق فويلش بتوادم يكون
أبراء من عليه الدين المؤجل إذا قيل الدين قبل حلول أجل فاستحق المقبوض على القابض
أو وجد المقبوض زبوا فزده كان الدين عليه الأجل ولو اشتري صاحب الدين المؤجل
من مديونه بالدين المؤجل شيئا وبضه ثم تهاثلا البيع لا يعود الأجل ولو وجد صاحب الدين
بالمشتري عيبا فزده بقاء عاد الأجل ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيلة لا يعود الكفالة
في الوجهين صاحب الدين إذا وهب الدين من مديونه وبالددين كفيل فرد المديون
المهبة عاد الدين على المديون ولا يعود الكفالة ولو أبرأ المكفول من الدين فرد الأبراء
بطل الأبراء في حق الأصيل واختلف المشايخ في براءة الكفيل ولو أبرأ الدين من
الأصيل فرد التأخير بطل التأخير في حق الأصيل والكفيل جميعا

ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة

رجل اشترى دنانير بدينار ثم باع الدنانير بمراجعة لا يجوز لأن الدنانير لا تتعدي في
البيع فلم يكن المقبوض بعقد الصوف مبيعا في البيع الأول ولو اشتري متاعا بالف

دوهم بخاراً ثم باعه بسهمين بدوهم كان راس ماله نقد بخاراً والربح نقد ستم نقد
 لأن راس المال يصير من كوي في عقد المراجعة فينصرف البيع الى ذلك، أما الربح مائة
 مطلقة فينصرف الى نقد البلد الذي باع فيه مائة وأربعين وأربعين بسهمين بدوهم
 يارده كان راس المال والربح من نقد بخاراً لأنه جعل الربح الجزء الحادى عشر فكان
 الكل من نقد واحد ولو اشترى ثوباً بدوهم جاد ونقد الزئوف مكان الجيا ثم باعه
 مائة كان راس ماله الجيا لأن البيع الاول كان بالجيا رجل غصب عبد فاقب من يد
 فقضى القاضى عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الاقب كان للغاصب ان يبيعه مائة
 على القيمة التي غرم لأنه ملك العبد بتلك القيمة لكن لا يقال اشترى به بلذا وإنما يقول
 قائم على بكذا، وإن اشترى عبداً بغير قبضه فاقب من يد وقضى القاضى عليه للبايع بقيمة
 العبد بحكم فساد البيع يكون له ان يبيعه مائة في نفسه، كما يقول قائم على بكذا، ولو
 اشترى دابة او عبداً وقبضه فأجره وأخذ الاجرة ثم باعه مائة على الثمن الذي اشترا
 جازوا ان لم يبين انه أجره وأخذ الاجرة لأن الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الأشياء
 الذي اشتراه وقد باع جميع ما اشتراه رجل اشتري دجاجة وقبضها فباضت عندها
 عشرين بيضة وأكثر وباع البيض بدوهم ثم اراد ان يبيع الدجاجة مائة على الثمن الذي
 اشتراه اهلوا ان كان اتفق على الدجاجة بمثل الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل ثمن
 البيض عوضاً عما اتفق وان لم يتفق لا يجوز لأن البيض من اجزاء الدجاجة بخلاف الاجرة

فصل في الاقالة والاستحقاق

رجل باع امة فانكر المشتري الشراء لا يحل للبائع ان يطأ الجارية ما لم يعزم على ترك
 الخصومة لأن البيع لا يفسخ بمجرد المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز
 ان يطأها لأن وجود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ

بتراضيها فحل له الوطى وكذا لو باع جارية ثم انكر البيع والمشتري يدعى لأجل اللبائع
 ان يطأها فان تراءى المشتري الدعوى وصحح البائع انه تركه الخصومة حل له الوطى
 وهذا كما لو اشترى جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد
 على البائع في ايام الخيار جارية اخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قوله
 لانه انكر قبض غيرها فان رضى البائع بها حل البائع ان يطأها لان المشتري لما رد غيرها
 اشترى فقد رضى بقاء البائع الثانية بالاولى فاذا رضى البائع بذلك ثم البيع بينهما
 بالتعاطى وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب ثوبا له غير ثوبه ورضيه به صاحب الثوب
 وكذا الاسكاف وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال المشتري اقلني البيع فقال قد اقلتك لم يكن لك
 اقاله في قول ابي حنيفة ومحمد رجع في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك قبلت ^{سقط} وعن ابي
 رجع انه يتم الاقاله بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال له البائع اقلني باع من آخر ثوبا
 فقال له المشتري قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه فيصافق قطع البائع فيصافق ان
 يتفرقا ولم يتكلم بشئ كانت اقاله رجل اشترى بقر حنطة بدرهم معلومة وقبض ^{الحنطة}
 وسلم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على ثمن
 غال فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا واخذ المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما
 ما لم يرد المشتري البيع على البائع رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بعد ايام ورده على البائع
 فلم يقبل البائع رده وقال لا اقبل ثم استعمله بعد ذلك اياما ثم اراد ان يرد به على المشتري ولا
 الثمن كان له ذلك لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقاله فلا ينتقض البيع بينهما
 باستعمال البائع بعد ذلك لان الاستعمال وان كان دليلا على الرضا الا انه دون الصريح
 فلا يبطل به صريح الرد رجل اشترى من رجل صابونا رطبا وقبضه فجففه عند و انتقص
 وزنه بالجفاف ثم اتفاسخ البيع صحح المفسخ ولا يجب على المشتري شي من الثمن لأجل

النقصان لأنه ما فات شي من أجزاء المبيع. رجل اشترى لحماً أو سهكاً أو شيئاً من ذلك
إليه الفساد ذهب المشتري إلى بيته ليجمي بالثمن فطال مكثه وظاف البائع
أن يفسد كان للبائع أن يبيعه من غيره استعساناً والمشتري الثاني أن يشتري
من البائع وإن كان يعلم بذلك لأن البائع رضي بنفسه بفساد المبيع الأول والمشتري
الأول كذلك ظاهر ثم ينظر إن كان الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول كان عليه أن
يتصدق بالزيادة وإن كان انقص فالنقصان يكون من مال البائع ولا يكون من مال
المشتري الأول رجل اشترى عبداً ثم ادعى أنه باع من البائع باقلاً اشتراه قبل
نقد الثمن وفسد البيع وادعى البائع أنه قال المبيع كان القمل قول المشتري في
انكار الأقالة مع يمينه. ولو كان البائع يدعي أنه اشتراه من المشتري باقلاً مما باعه
والمشتري يدعي الأقالة يختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه. الأقالة تفسخ
في حق المتعاقدين عند أبي حنيفة ربح تقابل أكثر من الثمن الأول أو باقلاً أو ثمن
آخر كانت الأقالة بالثمن الأول ويبطل ذكر الثمن الثاني ولا يصح الأقالة بعد الزيادة
المحدثة بعد القبض ولا تصير الأقالة بيعاً وعليه قول أبي يوسف ربح الأقالة البيع
فإن تعد رجلها بيعاً بان كان المبيع منقولاً وتقالاً قبل القبض يصير فسخاً وعليه قول
محمد ربح الأقالة تفسخ فإن تعد رجلها فسخاً بان تقالاً بعد حدوث الزيادة عند
المشتري يصير بيعاً. الوكيل بالبيع يملك الأقالة قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد
ربح وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الإمام المعز
في قولهم إن يملك الأقالة أم الوكيل بالاجارة إذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة
وتقبل قبض الاجر صح ذلك منهما سواء كان الاجر عيناً أو ديناً. وأوجب الوكيل الاجر
من المستاجر أو أبرأ عن ذلك فإن كان الاجر شيئاً بغير عينه أو كان ديناً ولم يشترط

التعجيل باهتبه و ابراهه ويكون ضامنا للاخر في قول ابي حنيفة و محمد ربح كما في الوكيل
 بالبيع وان كان الاجر شيئا بعينه لا يصح ابراء الوكيل وهبته بعد استيفاء المنفعة
 وبعد التعجيل رجل اشترى عبدا بالف درهم و دفع الثمن ولم يقبض العبد فقال للبائع
 سلم ماليه وهبت لك العبد والثمن كان ذلك نقضا للبيع ولا يصح هبة الثمن رجل
 اشترى من رجل عبدا بامه وتقاضاه ثم ان مشترى العبد باع نصف العبد من رجل ثم
 اقال البيع في الامه بعد ذلك جازت الاقاله وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم
 يبيع لكن قطعت يد العبد واخذ الارش ثم اقال البيع في الامه مسائل الاستحقاق
 رجل اشترى جارية وباعها من غير وقت اولتها الايدي فادعت عند المشتري الرا^ئ
 انها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني رابع البائع الاول ان يقبلها
 قالوا ان كانت الجارية ادعت الحق فله ان لا يقبل الجارية بقولها وان كانت ادعت انها
 حرة الاصل وقد ادعت للبيع والتسليم بان بيعت وسلمت الى المشتري وهي ساكنة
 فللبائع ايضا ان لا يقبلها لان انقيادها في هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق ولو اقرت بالرق
 ثم ادعت الحق لا يقبل قولها الابينة وان انكرت البيع والتسليم ليس للبائع الا ان لا يقبلها
 لانها اذا لم تقر بالرق فالقول قولها في الحرية وكان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن
 كما لو ثبت الحرية بالبينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له ان يرد لها على البائع قولها
 لكن ينبغي ان ينزوجهما احتياطا حتى يحل له وطئها اما ملك اليمين ان كانت امه او ابنته المنكحة
 ان كانت حرة وكذا كل من اشترى جارية ينبغي له ان ينزوجهما احتياطا رجل اشترى عبدا
 بشرا عجميا فجاء رجل وادعى انه كان له اتفق له منذ سنة فان القاضي ليس من المدعى^{الهدنة}
 على ما يدعي من الملك ولا يسأل على البينة الاعتناق لانه اذا ثبت الملك ينبت العتق باقراره
 وان لم يكن له بينة على الملك كان له ان يستخلف المشتري على دعوى المالك رجل اشترى

عبدًا واخذ لفافه الفرو وذهب الى وجه منهما وقلبه فقال البائع ان بعست الابانف درهم
فهو حر وقال المشتري ان اشتريته الا بخره ^{هـ} انما نهوس لزم العبد للمشتري و
يجبر المشتري على الثمن الذي اقربيه ولا يعتق العبد لان البائع باعهما ان المشتري
حدث في عينيه وثبت عليه المهر فنه من د عليه فنه البيع ولا يعتق على المشتري
باتوا بالبائع وكان على المشتري الذي اشترى ^{هـ} لا يملك الزيادة رجل اشترى ارضين
من رجل فاذا احدهما الغن البائع وامر بالمشتري بذلك قبل البيع فان غنيل المقرب
كان له الخيار ان شاء فنفى البيع ويرجع بجميع الثمن وان شاء الباع غير المشتري ^{بخصوصه}
من الثمن لان الصفقة مفروقة قبل التمام وان علم بئس الباع ان يفسد يلزم منه ^{المشتري}
بجودها من الثمن ولا خيار له لان الارضين بمنزلة شئين مختلفين فالقريب
والعبد ^{بخصوصه} مستأجر فانوته فله ان يرد او ياتى يدعى انه ذاع المهر ارضين رجل اشترى
الكرمان فقبض المهن ثم جاء صاحب الخانوت وادعى ان الكرمان له ولم يكن للمشتري ^{حاله}
بين المهر وبين المشتري والوا ان كان الكرد ارضين الا ان الترخيص المستأجر اليها ذ
صنعتهم فبازرته لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول
المستأجر وان كان الكرد ان بناء بان كان علوا على سفلى الخانوت وكان ذلك في يد
المشتري كان القول فيه ايضا قول المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع
الثمن لعدم استحقاقه ^{بخصوصه} وان كل البيع بناءه اتصالا ببناء الخانوت كان القول
فيه قول صاحب الخانوت لان ^{بخصوصه} ان يكون متصلا ببناء الخانوت قائما لا يلو حاد ثاملا يكون
القول فيه قول الخانوت ^{بخصوصه} وان كان القول في ذلك قول صاحب الخانوت صار البيع مستحقا
لجميع المشتري ^{بخصوصه} رجل اشترى عبد بن من رجل بالف درهم وقضه ^{بخصوصه}
لده ^{بخصوصه} ان كان العبد انما يكون لاربه ^{بخصوصه} من الثمن وله الخيار في العبد

الذي استحق منه في قوله استحقه ربح رجل اشترى امه وقبضها ونقد الثمن ثم
استحق رجل لها بالدينه فادار المشرك ربحه على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت انهم
شهود زور وشهدوا بالباطل وان الامه له فقال المشرك انا اشهد ان الامه لك وانهم
شهود زور لا يبطل ربحه على الثمن على البائع باقراره ذلك الا ان التجارية لو وصلت
اليه يومها من الدهر بوجه من الوجوه يؤمن بالرد على البائع رجل في يديه عبد باع نفسه
من رجل في اسلامه باع نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد
البينة كان المستحق من البيعين جميعا وان كان المشتري الاول قبض البيع ولم يقبض
الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبض جميعا كان المستحق منهما جميعا
رجل لثلاثة اهوره خطبة باع منها اعيضا من رجل ثلث باع منها اعيضا من رجل ثلث
ثم كان لهم الاقتره الثلاثة ثم جاء رجل استحق من كل فغير فان المستحق يأخذ القفيز الثالث
لان صاحب اليد حين باع القفيز الاول باع ما يملكه وباع القفيز الثاني وهو يملكه وباع
الثالث وهو لا يملكه رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل وادعى نصفها فاقام المشتري
البينة انه اشتراها من المستحق ولم يوقت قال محمد ربح لا يرجع المشتري على البائع
الثمن انما هذا رجل اشترى دارا من رجل فادعاه آخر واشترها منه ايضا فانه لا يرجع على البائع
بالثمن ولو اقام المشتري البينة انه اشتراها منه بعد الاستحقاق فان المشتري يرجع على
البائع بنصف الثمن رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من
يد الموهوب له قال ابو يوسف ربح للمشتري يرجع على البائع بالثمن والصدقة بمنزلة
الهبة ولم يذكر في الكتاب خلافا في هذا المسئلة وكذا لو اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لرجل
فوهبه الموهوب له من رجل آخر وسلمه اليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان
المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه ولو ان المشتري وهبه لرجل ثانيا الموهوب له باعاه

من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن المشتري الأول ان يرجع بالثمن على بائعه، حتى
 يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع حينئذ يرجع المشتري الأول على بائعه.
 رجل استحق من يد شيعة اربعة اشهاد من عدل هما المشهود عليه قال ابو يوسف
 رجع اسأله عن الشاهدين فان عدل رجع المقضي عليه بالثمن على بائعه وان ابعدهما
 فانه يقضي على المشهور عليه لانه عدل لهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة
 الاقرار وكذا لو وكل رجلا بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين من وهذا ظاهر فيما
 اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل المشهور رجلا انه تولى غلاما او
 قبضة فاستحقه رجل بالبينة وقبضه ثم ان المستحق احاز الشراء جازا جازا، حينئذ
 لا يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان المستحق ان يرجع على البائع بالثمن لا بالبينة
 كالبطل بالاثبات، فحقا فاذا اجازت اجازته ويصير البائع في يده البيعة وهذا
 اختلفت فيها الروايات. قال الشيخ الامام شمس الائمة النعماني رحمه الله تعالى
 من اصحابنا البيعة لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقضي عليه بالثمن
 على بائعه. رجلا ان اشترى عبدا فاستحق نصفه كان لهما الخيار فان رغب احد المشتريين
 واسقط الخيار سلم له ربع العبد بربع الثمن والمشتري الآخر ان يرد ربع العبد على
 بائعه ويرجع بنصف الثمن وهو قول ابي يوسف ومحمد رجع، اما في قياس قول ابي حنيفة
 رجع اذا اسقط احدهما الخيار لم يكن الآخر ان يرد لان عند ابي حنيفة رجع من له الخيار
 في العبد لا يرد النصف واحد المشتريين بشرط الخيار لا يفرد بالرد. رجل ادعى على
 ان المدعى باع من المدعى عليه وذلانا الغائب عبدا بالثمن درهمين بصفة العبد واقام
 البينة فان القاضي يقضي للمدعى على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضي ببيع الكائن
 الحاضر ايسر بعضهم عن الغائب فان حضر الغائب بوجوبه ان اعاد المدعى البينة

بمحضره يقرض المدعى على الباخر بنصف الثمن الا اذا كان كل واحد منهما كفيلا للآخر
 عن صاحبه بامره فيكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر رجل باع عقارا وسلم وراثته
 وولده او بعض اثاره وادخله وادخله ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع
 ان العقار له اختاره المشايخ فيه قال مشايخ سمعند لا يسمع دعواه وقال مشايخنا
 نسمع دعواه فينظر القضاة في ذلك ان كان في رايه ان لا يسمع هذا الدعوى وافترى بذلك
 كان حسنا ليكون سدا لباب التزوير وان لم يكن له راي في ذلك يفتقر قول مشايخنا
 لان الفصول اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضرا ولم يقل شيئا لم يكن سكوتها اجابة
 رد رايه ان لم يكن السلطان استثنائية تقليد القاضي سماع هذه الدعوى رجل باع عقارا
 ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع دعواه فيكون
 مالا يشتري عبدا ثم ادعى انه حريث يسمع دعوى المشتري لان الوقف لا يزول الملك
 ولا يخرج من ان يكون محلا للبيع اما الحر ليس بمحل للبيع وثمنه لا يملك فكان المشتري
 مدعيه دينه على البائع ولهذا لوجع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة
 واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف ولو جمع بين حري وعبد وباعها صفقة واحدة
 لا يجوز البيع في القس عبد امتنرى نفسه من مولاة ومعه رجل اخر بالف درهم صفقة
 واحدة ذكره المنتقي انه يجوز البيع في حصة العبد وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا
 الاب اذا اشتري ولدا مع رجل اجني فانه يجوز العقد في الكل

باب في بيع مال الربوا بعضها ببعض

في الباب فصلان فصل في البيع وفصل آخر في الاحتراز عن الربوا بالمخارج عنها. أما
 الاول قالوا الاتباع المسبية وهي الغالب عليها الصفر في الغطر في واحد باثنين وذكر
 محمد في الكتاب انه يجوز بيع الدرهم الذي ثلثها صفر وثلاثها فضة واحد باثنين

وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح في عرفنا لا يجوز بيع المسببة من
الغطرين في المسببتين لانها صارت ثمننا بجميع الاشياء بمنزلة الذهب والفضة
ولهذا قلنا بوجوب الزكاة في المائتين منها ولا يجوز بيع المحلوج من القطر بغير
المحلوج الامثالا بمثل وكذا بيع الثمر المشقوق الذي استخرج من النوى
بغير المشقوق. وكذا بيع الدقيق المنحول بغير المنحول. وبيع الخنالة بالدقيق
عند ابي يوسف رح لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو ان يكون الخنالة الخالصة
اكثر من الخنالة في الدقيق. وعند محمد رح اذا تساوى وزن الجوز وبيع الخبز بالحنطة
والحنطة بالخبز وبيع الدقيق بالخبز والخبز بالدقيق قال بعض مشائخنا رح لا يجوز
لامتساويا ومتفاضلا قيل هذا قول ابي حنيفة رح كما قال في بيع الحنطة بالدقيق
هكذا ذكر الطحاوي رح. وقال بعضهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى
لان الحنطة كيلى وكذا الدقيق والخبز وزنى فيجوز بيع احدهما بالآخر متساويا
ومتفاضلا اذا كانا نقدين فان كان احدهما نسيئة ان كان الخبز نقدا اجاز عند
اصحابنا وان كانت الحنطة او الدقيق نقدا او الخبز نسيئة لا يجوز في قول ابي حنيفة
رح لانه لا يجوز السلم في الخبز. وعند ابي يوسف رح يجوز وهو رواية عن ابي حنيفة
رح لانه فيجوز السلم في الخبز. والفتوى في بيع الحنطة والدقيق بالخبز غير قول ابي يوسف
رح ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا وان تساويا لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها
بجنسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم انها يتماثلان في الكيل قيل
بانه يجوز. وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع
الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنيا اجاز هذا اذا بيع من الحنطة قدر ما يذلل
تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يذلل تحت الكيل جاز كما لو باع

المحفنة بالمحفنتين واد في ما يدخل تحت الكيل نصف صاع. فان باع صاعا من المحفنة
 الرديئة بنصف صاع. ويد من المحفنة او باع نصف صاع من المحفنة بمادون نصف
 صاع منها لا يجوز اذا كان في احد الجانبين مقداره. ايدخل تحت لكيل. وان باع مادون
 نصف صاع من المحفنة بمادون نصف صاع واحدها اكثر من الآخر جاز كما لو باع المحفنة
 بالمحفتين ولو باع المحفنة بالشعير متفاضلا يبيد جاز وان كان في الشعير حبات
 المحفنة قد رمايكون في الشعير وكذا لو بيعت المحفنة بالمحفنة لا يجوز الامساك واد
 لو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعير ان ما لا يخلو عنها المحفنة من حبات
 الشعير غير مغلوب بالمحفنة فكان مستهلكا. باع الحبل بالعصير متفاضلا لا يجوز ولا
 العصير بصير خلا في الحال الثالثة فيكون بينهما شبهة التفاضل في الحال. والقرع مع
 الابرليس بمنزلة الدقيق مع المحفنة. ولا باس ببيع شاة على ظهرها صوف بصوف
 اذا كان الصوف المخرق اكثر مما كان على ظهر الشاة. وكذا الشاة التي في ضرعها لبن
 بلبن وعن ابي يوسف رج انه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول. وان
 اشترى شاة بالحم فهو على وجه ثلثة. ان اشترى بلحم الشاة مذبوحة مسلوخة واستخرج
 شحمها وامعاء. وان تساوى اوزانها جاز والا فلا. وان اشترى بلحم الشاة مذبوحة غير
 مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله او لا يدرى لا يجوز وان كان اللحم اكثر
 مما في المذبوحة جاز. وان اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم
 اكثر من لحم الشاة وهو قول محمد بن وهب في الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما ولو باع
 فقير من حنطة بلولة بفقير مثله او اشترى فقير من الرطبة التي خرجت من سنبله
 بمثلها والبلولة بالياسنة والرطبة بالياسنة او باع فقير من القمح الذي اصابه ماء
 وانتج بمثله او الزيت الذي اصابه ماء بمثل جاز البيع في جميع ذلك في قول ابي حنيفة رج

ولا يعتبر التفتت الذي يجب يكون بينهما عند الجفاف: وكذا لم عند أي يوم من أيام الخريف
 الحظيرة الرطبة باليابسة فان ذلك لا يجوز عند كلاهما بيع الرطب بالتمر عند
 وعند محمد ربح لا يجوز بيع الرطبة بالرطبة ولا يجوز بيع الأولى بالمباولة ولا الزبيب
 المستفتح بغير المستفتح أو التمر المستفتح بغير المستفتح ولا الرطبة باليابسة ولا المباولة باليابسة
 إلا ان يعلم تساويهما في الكيل بعد الجفاف إلا بيع الرطب بالرطب فيميزان بغير ذلك يجوز
 ذلك وان كان أحدهما أكثر نقصا من الآخر عند الجفاف ولا بأس ببيع الناطقة بالتمر
 متفاضلا إلا ان يكون ذلك في موضع يباع التمريه وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسيئة
 وان كان في موضع يباع التمريه كيان جازت النسيئة ايضاً انه يشترط في ذلك ان
 تختلفت ألوانه واسماؤه وكذا الزبيب لا يجوز بيع البعض البعض إلا ان يميزان ولا بأس
 ببيع محكوم الطير واحداً باثنين يدا بيد لأنها لا توزن ولا خيرية له نسيئة. ثم الأصل
 في بيع الثمر والجنس واليابس اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض متفاضلا يدا بيد
 ولا خيرية له نسيئة. وكذا الآية واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض
 البعض متفاضلا يدا بيد ولا خيرية له نسيئة. والمعدة من جنس اللحم يباع بالحم الأمه ما و
 لحم المعز والضان ولبنهما جنس واحد لا يجوز بيع أحدهما في شيء من صفات اللحم الا
 والأسود جنس واحد لا يجوز بيع الغزل بالقطر إلا متساوياً لأن أصلهما واحد وكل
 مؤزون وان خرجا من الوزن او خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به ولحم باثنين وبيع
 الغزل بالثوب جائز على كل حال ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع
 الشعر واحد باثنين وان كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن. ومن محمد
 ربح ان يبيع القطن بالغزل لا يجوز متفاضلاً وعنده انه لا يجوز طلقاً أو باعاً
 بصوف ان كان اللين بحال لو نقصت يعود صوفاً يعتبر المساواة في الوزن

وان كان لا يعود لا يسمي بالصوف والشعور عنهما جنسان مختلفان ولا يابس
 بالسماوات واحدا باثنين، انه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن
 الا مثلا بمثل وكل مئص لا يوزن فيه اللحم قال لا يابس بان يباع طابق ^{يقين} بطاق
 ينظر في ذلك الى حال اهل البلدة ولا يجوز بيع الجليب من لبن الغنم بالسمن
 الا ان يعلم ان ما في الجليب من السمن اقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد وكذا لو اشترى
 انتم بالنوى لا يجوز الا ان يعلم ان ما في النوى من النوى اقل ولا يابس ببيع الزيت
 بالزيتون ودهن السمسم بالسمسمة والعصير بالعنب والشاة باللبن
 والوطب بالدبس والمخوج بالقطن والغزل بالقطن اذا كان يعلم ان الخالص
 اكثر مما في الاخر وان كان لا يدري لا يجوز وانما يشترط ان يكون الخالص اكثر اذا كان
 الشغل في البلدة الاخر شيئا لقيمة اما اذا كان شيئا لقيمة له كماء الزبد بعد اخراج
 السمن منه فان في هذا الوجه اذا كان السمن الخالص مثل ما فيه من السمن يجوز
 ذلك عن ابي حنيفة ربح اذا باع الدقيق بالدقيق كيلا يكيل قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل ربح يجوز اذا كانه كبوسين فان باع الدقيق بالدقيق موازنة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فيه روايتان ذكرهما في النور في رواية
 يجوز وفي رواية لا يجوز باع حسب القطن بالقطن فهو كبيع الشاة باللحم ان علم
 ان الحب اكثر مما في القطن يجوز وان كان لا يدري لا يجوز وكذا لك ببيع العنب
 بالزبيب في قول ابي يوسف ربح ان علم ان الزبيب اكثر من الزبيب الذي يحصل
 من العنب جاز والا فلا وعلى قول ابي حنيفة ربح يجوز على كل حال اذا ابتساوا كيلا وكذلك
 ببيع العصير بالعنب وبيع النحاس الاحمر والنحاس الابيض ان علم ان الاحمر اكثر
 من الابيض جاز والا فلا وكذلك ببيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك ببيع المسك

الشراء اليها ونقد غيرها ولم يصف الشيء اليه ونقد منها لا يلزمه التصديق
 الا ان يصف الشراء اليه او نقد غيرها. وكذا ذكر الطحاوي ربح رجل حلف ان
 لا يشتري بهذا الدرهم قال لا يجب نشا الا ان يدفع تلك الدرهم اليه البائع ولا
 فيه اشتري بها الاطعام لان الدرهم لا يتعين في المبادلات. وقال بعضهم اذا اضاف
 الشراء الى الدرهم المغصوبة ونقد غيرها او لم يصف الشراء اليها ونقد منها
 او لم يصف الشراء اليها لكن كان من نيته ان يعطى الثمن من الدرهم المغصوبة
 ونقد منها لا يطيب له وهذا الحوط. والفنوى عليه انه يطيب له الا اذا اضاف
 الشراء اليها ونقد منها. وذكر في الاصل رجل غصب الفا واشترى بها جارية ثم
 راعها وربح يلزمه التصديق بالربح وهذا محمول على ما اذا اضاف الشراء
 اليها ونقد منها. السلطان اذا اشترى بالدرهم المرسله ونقص الثمن مما
 ياخذ من الناس ظلما قالوا يكره لغيرهم تناول اطعمتهم فيكون زجرهم عن الظلم
 رجل دفع مالا مضاربة الجاهل وتصرف العامل فيه فربح حل لصاحب المال
 ان ياخذ من الربح ما لم يعلم انه اكتسبه من الجرام. وكذا لو صار المضارب
 ذميا. رجل اشترى من المتاجر شيئا هل يلزم السؤال انه حلال ام حرام قالوا
 ينظر ان كان في بلد وزمان كان الغالب هو الحلال في اسواقهم ليس على المشتري
 ان يسأل انه حلال ام حرام ويبني الحكم على الظاهر ان كان الغالب هو الحرام او كان
 البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يحتاج ويسأل انه حلال ام حرام. رجل مات و
 كان كسبه من الحرام ينبغي للوارث ان يتعرفوا فان عرفوا اربابها رد عليهم وان لم يعرفوا
 انصد قوابه. رجل اشترى دارا فوجد في جدرها دراهم قال بعضهم هي بمنزلة
 اللقطة. وقال بعضهم يردونها على البائع فان لم يقبها البائع فهم يتصدقون بها.

اصوب. رجل له على رجل عشرة دراهم فارد ان يجعلها بثلاثة عشر الى اجل ثلث او ايشرون المدين
شيئاً بثلاث الشبهة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر الى سنة فيبيع المبيع
عن الكرام ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل السب
من رجل دراهم يقرضه بده واذده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض فيقول
المقرض بعث منك هذا المتاع بمائة. وهم فيشترى المقرض ويدفع اليه الدراهم يأخذ
المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل المستقرض مائة
دراهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه مائة وعشرين درهما والا فثوق والحوط ان
يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرا المعاملة كل مقالة بشرط كان بيننا فثابت تركت ثم بعض
ان يبيع المتاع وهذا المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء اذ لا يمكن الوفاء بشرط البيع وهذا اذا كان
المتاع للمستقرض فان كان المتاع للمقرض وليس للمستقرض فيؤيد ويدفع اليه يقضيه عشرة
بثلاثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسمى السلعة الى
المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من اجنبي بعشرة ويدفع السلعة الى الاجنبي ثم
الاجنبي يبيع السلعة في القبض بعشرة ويأخذ العشرة منه ويدفعها الى المستقرض فيبذلها
من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض على
المستقرض ثلثة عشر الى اجل. وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة
بثلاثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعه المستقرض من الاجنبي ثم
ان المستقرض يقبل البيع مع الاجنبي قبل القبض او بعد ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة
ويأخذ العشرة فيحصل المستقرض عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر فتصل السلعة الى المقرض
والمقرض وان صار مسترياً ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك جائز لتدخل البيع الثاني
وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي. وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من

المستقرض سلعة بقرن مؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غير بائع مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بقيمة ما يأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيصل المستقرض الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد بن جريح. وقال مشايخ بلخ ببيع العينة في زماننا حين البيع الذي يبيع في اسواقنا وعن ابي يوسف جريح انه قال العينة جائزة ما جورة وقال اجوز لمكان القرار من الحرام. ان جلي استقرض شقة دراهم ثم اوفاه وزاد والواكتابت الزيادة قليلة تجزي بين الوزنين كذا نق في المائة لابس بهوان كانت كثيرة كدراهم في المائة لا يجوز عليه رد الزيادة واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز. وقال بعضهم هو قليل فيجوز. ولو ان المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لانها هبة المشاع بها يحمل التسمية. رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يديها باثني عشر دراهم مكسرة لا يجوز لانه ربوا. فان اراد الحيلة يستقرض من المشتري اثني عشر دراهم مكسرة ثم يقضي عشرة حيا اذا اتم ان المقرض يبرئه عن درهمين فيجوز ذلك ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة الاجل فلما حل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال هذا التسعة بذلك العشرة لا يجوز لانه ربوا. فان اراد الحيلة ياخذ التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم الباقي فان خاف المديون ان لا يبرئه عن الدرهم الباقي يدفع الى صاحب المدين تسعة دراهم صحاح وفلسا او شيئا يسيرا عوضا عن الدرهم الباقي جاز ذلك ويقع الامن رجل دفع الخبز درهما وقال اشتريت بها منك مائة من هذا الخبز وجعل كل يوم ياخذ خمسة امناء قالوا ما ياخذ منه فهو مكروه. وان دفع الدرهم ولم يشتو منه لكن ياخذ منه كل يوم ما يريد لابس به وان كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة لتلك النية ما لم يلفظ. لو قال عند اخذ هذا ما قطعك كان اولى. رجل

أراد أن يهب نصف داره مشاعا فالحيلة فيه أن يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم
ليربها من الثمن

فصل فيما يخرج به عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه

المشتري شراء فاسدا إذا جاء بالبيع إلى البائع فلم يقبله البائع فاعاده المشتري إلى القدر
فهلك لا يضمن. وكذا الغاصب إذا أراد المنصوب فلم يقبله المنصوب منه فاعاده إلى
منزله فهلك لا يضمن. وإن كان المشتري وضعه بين يدي البائع والمنصوب منه
فلم يقبله ثم حمله إلى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد. وقال بعضهم
إن كان فساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب فيه كذلك وإن كان مختلفا فيه فجاء به
إلى البائع فلم يقبله البائع فاعاده إلى منزله وهلك لا يبرأ من الضمان. والصحيح أنه
يبرأ في الوجهين إلا إذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به إلى منزله فهلك فإنه يكون
ضامنا لأنه يصير غاصبا غصبا مبدئا اشتري أمة شراء فاسدا وقبضها فولدت عندها
من غيره كان عليه أن يرد هامة الولد. والكسب بمنزلة الولد. ولو هلكت التجارية
عنده وبقي ولد هارد الولد وقيمة التجارية أيضا. ولو اشتري عبد يساوي خمسمائة
شرا فاسدا وقبضه فأزادته قيمته من حيث السعر قصارى المساوى الفاباعة من غير
كان عليه لباثله خمسمائة قيمته يوم القبض. ولو غصب عبد يساوي ألفا فأزادته
قيمتها إلى ألفي درهم ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد قالوا إن وصل إلى
الغاصب إليه بعد ما اشتراه كان عليه المفاوان لم يصل حتى مات فعليه الألف لأن
الزيادة المحاذية كانت أمانة ولا نصير مضمونة إلا بالقبض. ولو اشتري أمة فاشترى فاسدا
فلم يقبضها حتى اعتقها فأجاز البائع اعتاقه فعقد العتق على البائع لأنه اعتق مال البائع
فيتوقف على إجازته. ولو اشتري عبد فاشترى فاسدا ولم يقبضه فامر البائع أن يعتقه

فاعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لأن المشتري يصير قابضاً على مقتضيه
اعتناق البائع. ولو أن المشتري هو الذي اعتقه قبل القبض أصبح اعتاقه لأنه اعتق
ما لا يملك رجل باع غلاماً مبيعاً فاسداً وتقا بضائهم أبرأه البائع عن القيمة ثم مات الغلام
عنده المشتري كان على المشتري قيمته وأبرأ البائع باطل لأنه أبرأه قبل الوجوب
ولو قال البائع المشتري أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام كان المشتري بريئاً عن ضمانه
لأنه لما أبرأه عن الغلام فقد جعله أمانة في يده. رجل اشترى عبداً وقبضه ولم
ينقد الثمن ثم تقاضا البائع ثم إن كان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأه حتى
لو هلك الغلام عند المشتري كان المشتري بريئاً عن الثمن لأن المبيع بعد الإقالة
مضمون على المشتري بالثمن فصح أبرأه البائع. أما في البيع الفاسد فما يجب القيمة
على المشتري عند الهلاك فلا يصح الأبرأ قبله. وهو نظير ما لو قال لغيره بعث منك
هذه الثياب بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح
الهبه لأنه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب. رجل اشترى سترة الكعبة من بعض السدنة
لا يجوز لأنه اشترى ما لا يملك البائع وإن نقل إلى بلد كان عليه أن يتصدق به على
الفقراء. رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم إن كان الطريق واسعاً لا يتصور
الناس مفودة كالأشياء منه. وقال بعضهم لا يكره الشراء على كل حال. وقال بعضهم
لا يشترى منه على كل حال لأن العقود على الطريق بغير إذن مكره وهذا الوجه يلائم
وهلك كان ضامناً والشراء منه يكون جلالاً له على العصية واعتاقاً له على ذلك رجل
اشترى ثوباً شراً فاسداً وقبضه فقطعه قيمته لم يخطئه حتى أودعه البائع فهلك
عنده كان على المشتري نقصان القطع دون القيمة لأنه لما أودعه البائع بعد القطع
فقد رد على البائع ما بقى بعد القطع. ويكره بيع الأمر من فاسق يعلم أنه يصير به لأنه

امانه على المعصية. ما اشترى عبد المجوسي فقال له العبدان ان يعتزم مسلم
 قتل نفسه جازاها ان يبيعه من المجوسي لانه يبيع الكافر من كافر ولا باس ببيع الزنا
 من النصراني والقلنسوة من الجوسي لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل ذبح اذلال
 الكافر ويكره ان يبيع المكعب المفض من الرجل اذا علم انه اشترى ليا بيس صبي جاء
 اليه القامح بفلس او بخنز وطلب منه شيئا يتفجع به في البيت كالمخ والاشنان ووضو
 ذلك جاز ان يبيع ذلك منه وان طالب منه جوذا وفتقا نحو ذاك مما يشترى
 لنفسه عادة لا يبيع لان في الوجه الاول ما ذون عادة في الفصل الثاني لا يبيع يبيع
 ويشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك استبرأ الخ فان كان دين اخبره عن البالوغ يحتمل
 البالوغ بان كان سنة اثنى عشر واكثر لا يبيع برحمته بعد ذلك لانه اخبر عن امر محتمل
 فان ادرك الوقت الذي يبلغ فيه الصبي يحتلم اثنى عشر فاذا صبح اخبره بالبالوغ لا يصح
 جموده بعد ذلك ان كان سنة دون ذلك لا يبيع اخباره بالبالوغ فيصح جموده حصير
 المسجد اذا صار خلقا جاز ان يباع ويزداد في ثمنه ويشترى آخر رجل دخل كرم صدقة
 فاكل منه شيئا وكان صدقة باع الكرم وهو لا يشربه قالوا الاثم عنه موضوع ويبيع ان
 يستعمل من المذبح بعضه له حل قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او يبيع كرمك فباع ولم
 يشربه قالوا ان كان قد ايا يحل شربه جاز بيعه لانه غيره كره وان كان شرابا لا يحل شربه
 لا يجوز البيع لانه مكره قوي اجتمعوا ودفعوا ما الا الى رجل ليدخل دار الحرب وليشتري
 الاسراء والواي يبيع ان يشترى كل اسير بقيمة لو كان عبدا في ذلك المكان او يهد وما
 يتفان الداس فيه ولا يستامر الاسير في ذلك فانه لو استامر الاسير فاقم الاسير ان
 يشترى راد يثمنه من المال الذي كان عندا كان ضامنا لاصحاب الاموال ويكون
 ما ادى من الثمن دينه على الا بركانه اقرب له ولا يكون الشراء لاصحاب الاموال

ولو قال له الأسير اشتره أو ذكّر بدينه للمور أن يقول اشتريتك حسبة لأصحاب
 الأموال ثم اشتريه بعد ذلك فلا يكون ضامنا. ولو كان الأسير عبدا أو أمة فاشتره
 المأمور ونقل الثمن من الأموال التي في يده يكون ضامنا لأن العبيد والأمة صاروا
 بمالهم أهل الحرب فإذا اشتراهم كان مشتريا عبيدا أهل الحرب فيكون مشتريا
 لنفسه فيكون ضامنا. رجل اشترى الأسير من أهل الحرب جازله أن يعطيهم الریوف
 والمغشوشة والعروض أكثر من قيمته لأن شراء الأحرار يكون شرعا حقيقة. وإن كان
 الأسير عبيدا لا يسعه ذلك. رجل استأمن شيئا من رجل بثمن المثل فزاده رجل
 آخر في الثمن لا يريد شراءه وإنما يفعل ذلك ليغيب المشتري في الزيادة وذلك مكروه
 هو النجس المنهي. وإن كان الذي استأمن يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بغيره
 أن يريد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو ما جوزه ذلك. رجل باع
 شاة من كافر بقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه. وكذا يجوز
 بيع ذبيحة الجحوش في ما بينهم وعن محمد ربح لا يجوز بيع ذبيحة الجحوش فيما بينهم رجل
 باع العصير من يتخذ خمر لا بأس به. وكذا لو باع الأرض من يتخذ كنيسة أو بيعة أو
 بيت نار. ويجوز بيع بناء بهوت مكة. ولا يجوز بيع الأراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
 ربح. وكذا يجوز اجارة البناء. ولا يجوز اجارة أرضها وعن أبي حنيفة ربح في رواية يجوز
 بيع دور منكه وفيها الشفعة. ويكره اجارتها في الموسم مصر غزفيه الطعام ليس للأمام
 أن يسعر فإن سعر فباع الخبز بأكثر مما سعر جاز ببيعه. قال محمد ربح للأمام أن يجبر المحتكر
 على البيع إذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول للمحتكر بيع ما يبيع الناس وبزيادة
 يتعابن الناس في مثلها. ونيل على قول أبي حنيفة ربح لا يجبره الإمام على البيع لأنه جحر
 وهو لا يرى المحجور وقال القديري ربح قد قال أصحابنا إذا خاف الإمام الهلاك على أهل

المصري يأخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم فاذا وجد واردا مثله وليس هذا بجبر إنما هو ضرورة، ومن اضطر له مال الغير وخاف الهلاك كان له ان يأخذ بغير رضاه وعن أبي يوسف ربح ما اقدم الاعراب الكوفة وارادوا ان يثأروا منها كان للامام ان يمنعهم عن ذلك لان له ان يمنع اهل البلد من الاحتكار فهذا اوله والله اعلم

فصل فيما يتصل به الجيران ويخاصمه في ذلك

رجل اشترى دارا او بيتا في سكة وكان ذلك للدار باعثة واراد المشتري ان يرفع فيها قال ابو القاسم ربح ان كان يعمل ما فيه اذى الجيران على الدوام فانه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا شيء استحسنه ما شاع بلح او اعند ابي حنيفة ربح لا يمنع عن ذلك ويجوز بيع ارض الحياة باذن الامام فان احياها بغير اذن الامام وباعها لا يجوز عند ابي حنيفة ربح وقال صاحبها يجوز رجل اشترى حجرة سطحية وسطح جار مستويا فآخذ جاره حتى يتخذ حائطاً بينهما وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد الجار ان يمنع من الصعود حتى يتخذ سترة قالوا ان كان في صعوده يقع بصوه في دار جاره كان له ان يمنع من الصعود حتى يتخذ سترة وان كان لا يقع بصوه في داره لكن يقع بصوه عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر رجل له داره شجرة فصاد وقد باع اغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران ان يرفع الامر الى القاضي حتى يمنع عن ذلك والتمسوا للمفتوى ان المشتري يخبر الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة او مرتين حتى يستروا اليكوا جميعا بين الحقيين ومراعاة للخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الامر الى القاضي فان راى القاضي ان يمنع كان له ذلك رجل باع صبيحة وله اشجار في صبيحة اخرى اغصانها متداوية في هذه الصبيحة التي باعها

فلمشتري ان ياخذ بغير بيع الضيعة المبيعة عن اخصان اشجاره. وكذا لو ورث
الرجل ضيعة وفيها اخصان لو ارث آخر كان له ان ياخذ صاحب الاخصان برفع خور
الاخصان عن ملكه. رجل وضع جذوعه على حائط جاره باذن الجار وحفر سداً في
داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري ان يرفع جذوعه وسداً به كان
للمشتري ذلك الا اذا كان المباع شرط في البيع بقاء الجذوع والسداً تحت الدار فم
لا يكون للمشتري ان يطلب به برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه
ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث ثلثاً مما هو برفع البناء والسداً
على كل حال. ولو ان رجلاً زرع في ارضه ارضاً ويتضرر جاره بذلك فان كان يحجج ماؤه
في الارض جاره وفيه سد ارض جاره بذلك كان للجار ان يمنعه عن ذلك. ولو ان رجلاً
اراد ان يجعل بيته اصطبلًا ولم يكن في القديم كذلك فالوارث ان رجوه الدواب الحائط
الجار ليس للجار ان يمنعه. وان كان حوافرها الحائط الجار كان للجار ان يمنعه. وكذا
لو اراد ان يجعل في بيته رداً وذلك يوهن بناء الجار كان للجار ان يمنعه. وكل ما ذكرنا
من الجواب في جنس هذه المسائل قولاً مشايخ بلخ راجع والله يخالف قول ابي حنيفة راجع
فان عند ابي حنيفة راجع من تصرف في ملكه لا يمنع عنه وان كان يتضرر جاره به.
وقال مشايخ بلخ اذا تصرف في ملكه وتضرر جاره بذلك ضرراً ينداء ائماً كان للجار ان
يمنعه وسيأتي جنس هذه المسائل في كتاب القسمة ان شاء الله تعالى

باب في بيع غير المالك

في الباب فصول الاول في بيع الوالد بن عبد الولد الصغير. امرأة اشترت ولداً لها
المدخري ضيعة بمائة ادين لا ترجع على الولد بالثمن جازاً استيساراً وتكون الام مشترية
لنفسه لانها لا تملك الشراء ولولاها الصغير ثم يصير هبة منها الولد. والله اعلم.

وصلة وليس لها ان تمنع الضيعة عن ولدها امرأة قالت لزوجها وبينهما اولد صغير اشتريت
منك دارك هذه لا يئنا بكذا وقال الاب بيعتها جاز لان الاب لما قبل البيع فقد جاز شرها
للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب وابنته فقالت المرأة لهما اشتريت منكما هذه الدار
لا يئنا بهما فقلا لا يصح لان الاب لما جاز شرها جازها جملتها الدار فقلا فلهما ان يشرا الجملته امرأة
باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت انها وصيته ولزوجها اولاد صغيرا ثم قالت المرأة بعد
مدة لم اكن وصيته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا تصدق المرأة على الشراء
وبيعها موثوق بالبلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصيته جاز بيعها وان
كن يوهها بطل البيع فان كان المشتري سرقن الارض المشتراة لا يرجع المشتري على
المرأة هذا اذا ادعت المرأة بعد البيع انها لم تكن وصيته فان ادعى غير البالغ انها باعت ولم تكن وصيته
يسمع دعوى الصبي اذا كان مازوا في التجارة او في الخصومة من له ولاية الخصومة كالة ائمة
والوصي ونحوهما فان عجز عن استرداد الضيعة يضمن المرأة قيمة ما باعته عليها الرواية التي ضمن
الغاصب قيمة العقار بالبيع والتسليم رجل مات ولم يوص له احد فباعت امرأة دارا من تركته
وكفنته بثمن الدار فغير اذن باع الورثة جاز البيع في حصتها اذا لم يكن على الميت دين
يحيط بماله لانها باعت مال نفسه وهل ترجع في مال الميت ان كفنته بكنه المثل كان لها
ترجع لان احد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل فغير اذن الورثة يرجع في التركة وان كفنته
باكثر من كفن المثل لا ترجع لان احد الورثة لا يملك ذلك وهل لها ان ترجع بمقدار
كفن المثل قالوا لا ترجع لان اختيارها ذلك دليل التبرع وكفن المثل هو ما كان مثله ثابتا
مخرج العبد في حياته امرأة باعت مال ولها الصغير فغير امر القاضيه ولم تكن وصية تختلفوا
فذلك قال بعضهم المولد ان يبطل ذلك البيع وقال بعضهم ليس له ان يبطل قبل البلوغ
رجل باع عقارا او ضيعة لولد الصغير بمثل القيمة او بغير يسير قالوا ان كان الاب محمودا

عند الناس ومستور اجازيعة ولا يكون لاولد ان يبطل ذلك البيع بعد الباعوخ لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الأب ضاع الثمن او انقفت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله. وان كان الأب فاسدا لا يجوز بيعه وللابن ان ينقذ بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لان الأب اذا كان محمودا ومستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع عليه وجه الخيرية بخلاف ما اذا كان فاسدا. وان باع الأب غير العقار والضياع فكذلك الجواب الا ان الأب اذا كان مفسدا في بيعه رايته في رواية يجوز البيع فيوصد الثمن منه فيوضع على يدى عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى. اذا باع الأب مال احده الابنين من الأخرين واذا بلغا كانت العهدة عليهما واذا بلغ الابن عاقلا ثم جن بعد ذلك فباع الأب ماله ان دام جنونه شهر اجاز تصريف الأب عليه بعد الشهر وان كان الجنون قصيرا لا يجوز تصريف الأب عليه بعد الشهر لان القصير يكون بمنزلة الأغماء وتعلقه بالفاعل بين الطويل والقصير ابو حنيفة رجع قدر الطويل بالشهر كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمية والناطيف رجع وهو الصحيح لان الشهر طويل أجل ومادون الشهر قصير عاجل. وعن ابي يوسف رجع روايتان في رواية قدر الطويل باكثر من يوم وليلة وفي رواية قدر باكثر السنة. وكان محمد رجع او لا قدر الطويل بالشهر ثم رجع وقدره بسنة كاملة ويجوز قصر الأب عليه بعد السنة. صغير له عبد سباه اهل الحرب فاشتراه رجل منهم واخرجه الى دار الاسلام كان للادب والوصيان ياخذ من المشتري بالثمن فان سلم الأب والوصي كانت قيمته قلع من الثمن الذي اشتراه المشتري جاز تسليمهما في قوله وان كانت قيمته الثمن الذي اشتراه المشتري او اكثر من ذلك فكذلك عند ابي حنيفة وايه يوسف رجع وهو تسليم نفسه سوا. رجل اشترى اولد الصغير ثوبا او خادما ونقد الثمن من مال نفسه

لا يرجع بالثمن على ولد إلا أن يشهد أنه اشتراه أو أنه لا يرجع عليه وإن لم ينقد الثمن
 حتى مات يوفى الثمن من تركته لأنه دين عليه ثم لا يرجع بقيمة الورثة بذلك على هذا الولد
 أن كان الميت لم يشهد أنه اشتراه أو أنه لا يرجع عليه وإن اشترى لأبيه الصغير شيئاً ضمن الثمن ثم نقض
 في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان أن لا يرجع وإن قال حين نقض الثمن نقضته
 لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد الأب أو الصغير إذا باع عقاراً الصغير قال الشيخ
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إذا راي الفاضل نقض البيع خير للصغير كان له نقضه
 الأصغر إذا باع أو اشترى ثم بلغ فأجاز ذلك جاز أو أطلق أو اعتق ثم أجاز بعد البلوغ لا يجزى
 لأنه لا يجزى للطلاق والعناق حال وقوعه فأي وقت وفي البيع والشراء خير حال وقوعه إذا
 كان البيع بمثل القربة أو بغيره يسير في وقت ذلك المدة من له حق الرجوع في الأب
 أو الصغير أو الفاضل إذا كان معيناً فاحتج به وهو الطلاق والعناق سواء الأب أو الصغير ماله
 من ولده الصغير لا يصير ماله من نفسه البيع حتى لو هلك المال قبل أن يبيع
 بحال يتمكن من القبض بقيمة ماله على الولد ولو اشترى الأب مال الصغير لنفسه
 لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب الفاضل أو كمالاً للصغير فيأخذ الثمن من الأب ثم يورث الوكيل بالرد
 على الأب يجعل باع ماله من ولده الصغير قال بعت عبدي هذا بالف درهم من أبي
 هذا جاز ولا يمتنع بيع بعد ذلك إلى أن يقول بليت وكذا لو اشترى نفسه مال الولد
 فقال اشترى بيته نفسه عبدي ولدتى الصغير هذا بالف درهم جاز فلا يحتاج بعد ذلك إلى
 أن يبرأ من الثمن ولو كان وصياً لا يجزى في الوصية من المثل قبلت مروي ذلك عن محمد
 رحمه الله الأب أو الولد إذا باع ماله لغيره من اجزى ثم بلغ الصغير فحق العقد ترجع إلى الأب والصغير
 ولو اشترى الولد ماله أو ماله لغيره إذا كان المهر من قبل الوالد على الولد

فيسئل في بيع الوصية وشراؤه

إذا باع الوصي مال اليتيم من القاضيه جاز أن كان هذا القاضيه هو الذي جعله وصيا ولأمر
 الوصي رجلا بأن يشتري له شيئا من مال اليتيم فاشتري الوصي لوكيله لا يجوز ولو اشتري
 الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة ربح إذا كان خيرا لليتيم بنفسه لا بخير به في
 غير العقار ما قال شمس الأئمة الخريجه ربح أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوي
 خمسة عشر بعشرة، وأن يشتري لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر ونفسه
 الخيرية في العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم
 بنصف القيمة، ويبيع عقارا لليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لينفق ثمنه على نفسه
 قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذ انفق الثمن على نفسه، فتطلب استولى على شيء من
 اليتيم فادعته توبه الوصي من المتطلب ولم يكن الوصي يدعيه على نفسه لطلب أن يأخذ المتطلب
 بعد ذلك ويتمسك به، إذا كان له من اليد فإراد الوصي أن يبيع العقار فهو فاسد من المتطلب
 قالوا يجوز بيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إليه، رجلا مات وأوصى إلى رجل وترك وثقا
 ذكر في الكتاب أنه ينفذ تصرف الوصي على الورثة من البيع والشراء عوضا كانت التركة
 رقيقا أو عقارا وإن لم يكن هناك دين أو وصية ولا احتياج الورثة إلا الثمن إلا أنه يؤخر بيع
 العقار قال الشيخ شمس الأئمة الخريجه ما ذكر في الكتاب من بيع العتار ذلك جواب سلف
 أما على قول المتأخرين ببيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأن يترتب
 المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها أو علائقها أو مؤنتها تزيد على غلاتها أو كان على الميت
 دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال محسب كالف أو نحوها أو كان بالوصي
 حاجة إلى الثمن لأجل النفقة، فإن لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت الورثة
 صغارا فإن كانوا أكبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فإن الوصي لا يبيع شيئا من
 التركة، وإن كانت التركة مستغرقة الدين أو كان الميت أوصى بوصية مرسلة كان الوصي

ان يبيع التركة لقضاء الدين الا انه يبيع العروض ويؤخر بيع العقار فان سست المراجعة
 الى بيع العقار يبيعه فان قالت الورثة نحن يقضى الدين وتنفذ الوصية من اموالنا
 ويستخلص التركة لانفسنا كان لهم ذلك وان كانت الورثة كبارا غيبا وليس عليهن
 دين ولا وصية فالوصية ان يبيع غير العقار استخسانا لان غير العقار يخشى عليه التلف والتلف
 وكان البيع حفظا وتخصينا ويملك اجارة الكل فان كان بعض الورثة حاضرا وبعضهم
 غائبا او واحد منهم غائبا فان الوصية يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرقق
 لاجل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا فيقول البيهقي
 رحمه الله وعند صاحبيه رحمه الله لا يملك وهذه اربعة مسائل احدها منكم والثانية اذا كان في البيت
 دين لا يحيط بالتركة فان الوصية يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي
 عند البيهقي رحمه الله وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان في التركة وصية بالمال ورسول فان
 الوصية يملك البيع بقدر ما تنفذ به الوصية وهل يملك بيعه اذ ادخله عنده يملك و
 عندهما لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة كبارا فيهم صغيرا فيهم يملك بيع نصيب
 الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار ايضا عندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصية
 الاب فكذلك في وصية وصيه ووصية النجد اب الاب وصية وصيه ووصية القاضيه ووصية
 وصية القاضيه بمنزلة وصية الاب الا في خصلة وهي ان الماخذ اجعل احدا وصيا في نوع
 كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل احدا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها
 واذا مات الرجل ولم يوص الى احد كان لآبيه وهو الجد بيع العروض والشرع الا ان وصية الاب
 باع العروض والعقار بقضاء الدين او بتسديد الوصية جاز والجد اذا باع التركة لقضاء الدين
 تنفيذ الوصية ذكرنا في سائر اقسامه لا يجوز وصية الاب اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي
 ان يفرزه وان كان كافيا غير عدل يفرزه القاضيه وينصب وصيا آخر وان كان عدلا غير كاف

لا يفر له لكن يضم اليه كافيا ولو عزل له ينعزل وكذا لو كان على كافيا فعزل ^{في ذكر}
 الشيخ الامام المعرف فاستخوار زاده انه ينعزل وذكر النقل وري والطبري ان ليس
 القاضين يخرج الرضى من الوصاية ولا يدخل معه غيره فان ظهر ثبوت منه خيانة او كان
 فاسقا معروفا بالشر اخرجته وينسب غيره. ولو كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف
 اذن معه غيره ولم يذكر انه لو عزل له ينعزل. وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ج ان الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضين عزل له الوصي لئلا يكثر
 مال اليتيم والقاضيين اليك. اختلفوا في الاب. والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي وبالأب
 والوصي والقاضيان يوضح مال اليتيم ويودع. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز
 ولو فعل الاب. بجان لان الاب لو باع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا ^{بماله}
 البيع من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم. وذكر خمس الائمة الشريفة ربح ان الاب عاركة
 الوصي ليس له ان يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيجوز ان يكون في المسئلة روايتان. وذكر
 في التفتيح عن محمد ربح ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول ابى حنيفة ربح. واما انا فرى
 انه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به. ولو جعل الاب مال ابنه المصغر صدقا
 لا ركة نفسه عند من لا يجوز استقراض الاب لا يجوز ذلك فاما الاب او الوصي اذا اراد
 مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف ربح. وذكرنا في الاصل
 ان يرهن مال ولد بدين نفسه استحسانا. وان رهن الاب او الوصي مال اليتيم بدين نفسه
 وقيمته اكثر من الدين فهلك الرهن عن المرتبهين ذكر في فتاوى ما دراء النهران. لا بأس
 بفعل الدين والوصي يضمن جميع القيمة. وذكر خمس الائمة الشريفة ربح انهما يضمنان
 مالية الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا ذكرنا في المختصر وجعل له على ميت
 دين وليس لصاحب الدين بيعة الا ان الوصي يعلم بذلك فاناف الوصي انا الوصي

الدين يضمنه الوارث او يظلم غيره اخري ضمنه فالوا الحيلة له في ذلك ان يبيع
الوصي شيئا من مال اليتيم بحسن الدين من صاحب الدين او يودع عند صاحب
الدين بعض التركة فيجحد رب الدين رجل مات واوصى له رجل بشئ من ماله ^{خلف}
ورثة صغار وتراء عقار الا يكون الوصي ان يبيع العقار على الوصي له بالتلف الا ^{آخر}
اذا باع ماله من اليتيم واشتري مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك فساد منه
وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كما لا يملك تزويج اليه من نفسه
رجل مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على
الغرماء ولا ينفذ الا بضام احد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الاخر لا يجوز
في قوله لا يحنث له ربح لان عند احد الوصيين اذا باع مال اليتيم من اجنب لا يجوز وكذا
اذا باع من الوصي الاخر الوارث يطالب القضاء الدين اذا كانت التركة في بلد واذا قضى
الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة فيصير التركة متفولة بدينه وان
لم يقبل وقت القضاء اذ افضى لا يرجع في التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحوه ^{زاد}
في المادون والاطفي ايضا الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التأجيل فحشا با
لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك وان كان يخاف عليه الجور عند حلول
الاجل او هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجور ولا هلاك الثمن
عليه جاز بيع الوصي رجل استباع مال اليتيم من الوصي بالتلف ورجل اخر استباعه بالتلف
ومائة والاول امل من الثانية فالوا ينبغي الوصي ان يبيع من الاول وكذلك رجل استاجر مال
اليتم بثمنائه واخر استاجره بعشرة والاول امل فان الوصي واجب من الاول ولكن ^{لكن} قوله
الوقف والوصي ان يودع مال اليتيم ببعضه فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان
تاروا الذي عليه من مال او علم المال بدينه او كان العاصي قصير بئ لك او كان القاصي يعلم

بذلك لا يجوز تسليم الوصية على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك جاز الصلاح ولو صالح الوصية عن
 حق يدعي الإنسان على الميت إن كان للمدعي بينة عليه دعواه أو علم الوصية بذلك أو كان
 القاضى قاضياً بذلك جاز تسليم الوصية وإن لم يكن كذلك لا يجوز ولو احتال الوصية بمال ^{اليتيم}
 إن كان الثاني أميناً أو جاز وإن كان مثله لا يجوز ولو طمع السلطان في مال اليتيم
 فأعطاه الوصية شيئاً من مال اليتيم إن كان يقدر عليه دفع الظلم من غير إعطاء شيء لا يجوز له
 أن يعطيه وإن استباحه ضمن. وإن كان لا يقدر عليه دفع الظلم إلا بإعطاء المال كان له أن يعطيه
 سيئة البائة ولو أعطى لا يضمن. وإقرار الوصية على الميت بدين أو عيّن أو وصية باطل
 والوصية أن يعطى صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم. ولا يضحى عن الصدقة في ظاهر الآية
 وكذا الأب لا يضحى عن الصغير من مال الصغير فإن ضحى من مال نفسه يكون متبرعاً

فصل في تصرفات الوكيل

يجل دفع الخيرة بغير إقراره بأن يكره ويستتري له بكرة البعير شيئا سماه فعي البعير في
 دينه فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال الفقيه أبو جعفر إن باعه في موضع لم
 يكن هناك قاض لا يضمن. وإن كان أمكنه حرفة الأمر إلى القاضى ولم يفعل أو كانت
 متسكناً من أمساك البعير الرد على صاحبه يضمن قيمته. رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم
 ليشتري له ثوباً سمى له ثوباً من ثوبانفق الوكيل العشرة ثم اشتري بعشرة من عند ثوباً للأمر قال أبو يوسف
 رجح يكون المشتري للأمر وقال محمد رجح لا يكون للأمر إلا أن يكون مال الأمر قائماً وقت الشراء و
 هو الذي يبيع ولأن الوكالة تبطل بهلاك مال الأمر قبل الشراء مذ كور ذلك في البيوع والزيادة
 وعامة الكتب وما روي عن أبي يوسف رجح كانه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الأمر إلى بدل
 من قيمته وهو الضمان فإن البيع يقع بقاء هلاك المبيع عند البائع إلى بدل يكون على الأجنبي
 ملان يبقا الوكالة بقاء بدل المال كان أوله رجل غاب وأمر تليذه بأن يبيع الامتعة ويسلم

ثمها ان يوافق بائع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى يهلك عنده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل ربح لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم الى فلان. رجل دفع الساسية الى رجل يبيعها
 ويطلب آخر فحملها الماء وروباها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العودة
 الى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على ان يوكل رب المال بشهود او بكتاب القاهر حتى
 يذهب رب المال ويقبض الباقي. امرأة امرت زوجها ان يبيع حارثا له يشتري بها اخرى
 ففعل ثم قال الزوج اشتريت الجارية الثانية لنفسه وحصلت ثمن. اريدت دينارا لنفسه
 قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج انه اشترىها لنفسه. وكذلك لو قال الزوج للمرأة
 بعد الشراء هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لنفسه الجارية للمرأة لا تقبل
 قول الزوج. رجل امر غيره بان يبيع ارضه بدينون اشجارها اليه فيبيعها ببيع الوكيل لا بد من اشجارها
 قال قول الموكل انه لم ياعره ببيع الاشجار والمشتري بالخيار ان شاء اخذ الاشجار بمقتضاها
 من الثمن وان شاء تركه. والبناء في هذا بمنزلة الشجر فاقصبت اخذ ثوبا من دار رجل
 فذهب وبقي صاحب الثوب عن الاستدعاء فقال له رجل بغير حق استدعاءه. فاداه
 بشيء معلوم فجاء المشتري الى الغاصب واراد ان يأخذ منه الثوب وقال هو لي وكذلك به
 الغاصب فحلف المشتري بطلاق امرأته ثلثة ايام فقبضه قالوا لا يكون طائلا لان شراء
 المغموصوب صحيح ذكره الاخر في منعه غيره ان البائع اذا عجز عن التسليم كان
 للمشتري حق الفسخ وهم هنا ما علم المشتري بالغصب وجب ان لا يكون له حق الفسخ
 لمن اشترى الموهون والمستأجر ان كان لا يعلم بذلك فان له الخيار ان شاء فسخ وان شاء
 الرقوت فكذلك الرهن وانقضاء مدة الاجارة. وان علم المشتري عند الشراء بالار
 والاجارة روى عن ابي يوسف ربح انما لا يكون له حق الفسخ. والشيخ ربح اخذوا بها
 رواية وهم ناعوا المشتري وقت البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجزى بيع المغموص

من غير الغاصب الا ان يكون الغاصب مقر الغصب اركان للمعتقوب منه بنية. اما فلان الموهون
 والمستاجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو يسبيل من الاستدراك عند انقضاء الدية
 ونكالك الرهن رجل دفع الى رجل بضاعة ليبيعهها في بلد آخر فغيره فحمل وباع واخذ الدية^{هم}
 وجعلها في برودة حمار مخوف الطريق ونزل رباط طامع القافلة فسرق الدابة والدرهم
 قالوا الا ضمان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة رجل في يده ثوب فقال الرجل وكلني صاحب
 الثوب ببيعته بعشرة وانا لا انقص من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري
 انه انما قال ذلك ليروجه بعشرة ويسع المشتري ان يشتري منه بتسعة رجل قال
 لغيره اشتري لي جارية فلان فلم يقل المامور نعم ولا قال لا حتى ذهب واشتري قالوا انك
 قال وقت الشراء اشتريه وانما اشتريتها فلان يعني الآخر في الامر لانه رجل منه ما يرد
 على قبول الوكالة وان قال اشترى والى اشتريتها لنفسه فيرى المشتري لانه رجل منه
 ما يرد على رد الشئ كذا وان لم يقل فذبحها فاشترى كذا قال بعهده ذلك اشتريتها لغيره فان
 كانت الجارية ثمة قائمة لم يبعدها بغيره عيب كان مضمونه فافيد ما قال وان كانت الجارية قد حلت
 او حدثت بها عيب لا يبرئها من لادته متهم رجل اشترى عبد واشترى له انما اشتريه لفلان
 وقال للبائع انه اترى بعت منك هذبا العبد لفلان فقال البائع بعت وقال فلان قد رضيت
 فلم يشتريه ان يرضه من فلان لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعقد للبائع
 على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين^{المشتري}
 وبين فلان الوكيل بالشراء اذا اشترى عبد الموكلة فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل نفذ
 اعتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع ياخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا يسبيل^{لبيع}
 الموكل ولكن ذلك في اليد والاسيلا ولو قتل الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل في دفع قيمته الى الوكيل
 فتكون مضمونة عند الوكيل الى ان يأخذ الثمن من الموكل رجل دفع الى رجل عشرين^{درهما}

ليسترى بها الضحية فاشترى الوكيل الضحية بخمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه لا
 للوكيل وإن اشترى بتسعة وعشرين كان يساوي عشرين لزم الأمر لأنه خالفه الغير.
 وإن كانت تساوي تسعة وعشرين يلزم الأمر لأنه خالفه الأمر من كل وجه فيكون مشتريا
 لنفسه رجل اشترى في دار الحرب خرا وعبد الله درهمين بالبحر وأخرجهما إلى دار السلام
 قالوا يقسم ألف على قيمة العبد وعلى قيمة البحر لو كان عبدا فما اداب قيمة العبد يكون العبد
 بذلك وما اصاب قيمة البحر يكون ذلك ديناله على البحر فمراة العبد فقلل الرجل فمراة
 الحرب اشترى بالف درهم فاشترى ما أكثر من ذلك كان له على الأسيير ألف درهم ويكون مشتريا
 بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء إذا اشترى بالكثير مما ساء الأمر فإنه يكون من الفاء يستو
 شيئا على الأمر لأن في غير الأسير وهو يأمور بالشراء والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون
 الوكيل بخلافه فيما أمر فلا يلزم الموكل ما اشترى البحر مائة أو تخليص وليس شراء خفيفة
 وقد رضي الأمر بالتخليص بالف فيجب عليه الألف كما لو امر رجلا ليقتض من يده
 ما شاء أن دينه أكثر من ألف يرجع على الأمر بالف ويكون مشتريا بالزيادة وكذلك لو قال
 اشترى رجل ما يشاء بالف درهم ما شاء ما شاءه دينار أو عرض جاز له أن يرجع على الأمر بالف
 قال خلع من يراه مكنك إلى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم إذا اشترى بمائة دينار أو عرض
 ما يراه ما وكل رجل دفع إلى رجل شيئا ليعده ويدفع ثمنه إلى زيد فجاء صاحب المال و
 يطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يبد مع البائع إلا الثمن وقال البائع بعثت ودفعت إليه
 الثمن قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفاضل رحمه الله إن كان البائع ما شاء بغير أجر كان القول قوله
 وإن كان ما شاء بغير أجر فذلك الذي في قول أبي حنيفة رحمه الله خلاف صاحبه لأن الثمن
 ما يبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله لأن عند البائع ما يبيع من ثمنه ما يبيع
 ما يبيع ولا ضمان على زيد لأن قول البائع لا يكون حجة بما يبيع رجل بعث غنما إلى أبي حنيفة

فباعها في الخطيرة من رجل ثم مات البائع وترك وارثا فطالب صاحب الثمن المشتري بالثمن
فزعّم انه نقد الثمن الى البائع لم يكن لصاحب الأغنام ان يطالب وارث البائع ما لم يثبت
ان البائع قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محصلا للوديعة فلا يصير الثمن
دينا في تركته وليس لصاحب الأغنام ان يطالب المشتري بالثمن الا بامر وصي البائع
لان البائع كان وكيلًا بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه
فان لم يكن له وصير فزع الأمر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض
للموكل ونظير هذا ما ذكر في الأصل احد المتفوضين اذا باع شيئاً من المفاوضة ولم يقبض
الثمن حتى مات واوصى له رجل كان حق قبض الثمن الى وصيه لأن وصي الانسان بعد
سوته بمنزلة وكيله في حيوته ولو كان البائع وكل رجلا بقبض الثمن في حيوته كان
قبض الثمن الى وكيله لا الى الموكل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الا بيينة. بياع
عند ودائع الناس وقضايعهم امره ببيعها فداعها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري
وعجل الثمن لأرباب الاموال من مال نفسه لياخذ الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون
له فافلس المشتري قبل اداء الثمن وتوى ما عليه كان للبائع ان يسترد من اصحاب الاموال
ما عجل لهم من مال نفسه لانه انما اعطاهم بشرط ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له
الشرط كان له ان يسترد كرجل مات وله على الناس ديون وليس له وارث معلوم فاخذ
السلطان ديون الميت من غريمائه ثم ظهر له وارث كان ديون الميت على غريمائه لهذا الوارث لانه
ان الغريماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم البراءة فكان عليهم الاداء ثانياً رجل
اشترى شيئاً وقبضه ثم وكل رجلاً على انه ان لم يقدر الثمن الى خمسة عشر يوماً فالوكيل يفسخ
البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك ويصح الشرط حتى لو لم يقدر الثمن الى خمسة عشر
يوماً كان للوكيل ان يفسخ البيع رجل وكل رجلاً بالبيع او غيره ثم حجب التوكيل

قبل البيع بخفض من الوكيل كان محموداً ولا للوكيل بالوكيل بالبيع مطلقاً اذ باع بشرط
 الخيار جازيماً وإن فسخ البيع بحكم الخيار بعد ذلك صح فسخه. ^{محمدة} لو قبل بالبيع اذ باع
 للوكيل كان العهد على توكيل الوكيل بالشراء اذ الشترى ولم يقبض فعلم بعيب كان له ان يفسخ
 بغير ان كان العيب اذ فاشا فان رضى بالعيب ان كان العيب يسيراً لم يلزم للوكيل ان كان
 فاشاً وهو ما يفوت جنس المنفعة كالعمى وقطع اليد لا قطع احد اهما ولا يضر احد
 العينين لزم الوكيل وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في السير ما يدخل تحت تقويم المقومين
 والفاختن ما لا يباين وقال الشيخ الامام المعروف بنحو ما مر زاده هذا التحديد ^{الدين} صحيح فيما بين
 لشئ معلوم عند الناس كالعيد والثوب وشئ ذلك واما الماله قيمة معلومة عند الناس
 كالخبر والمخبر وشئ ذلك لا يزداد الوكيل بالشراء على ذلك لا يستغنى عن الامر قلت الزيادة او
 كثر لأن الماله قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين ولو قال
 للوكيل بالوكيل او اذ باع بالبيع لا يقبض به فخره به الوكيل لا يباين بالامر ويكون للأمر ان يلزم الوكيل
 وهو محموداً ولا للوكيل بالبيع بعد القبض فخره به ان رضى به الموطول جازوا وان لم
 يرض لزم الوكيل. ذكر في الفقه رجل امر رجلاً ان يشتري له جارية بالف درهم فاشترها
 ولم يقبضها حتى وجد بها عيباً كان بها قبل البيع او حدث بعد البيع فخره المشتري بالعيب
 وقبضها ان لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الأمر وان كان استهلاكاً كالعمى وشئ ذلك
 كان للأمر ان يلزم الوكيل في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يلزم الأمر ان
 كانت مع ذلك العيب تساوى بالف او كان بينهما عيب يسير. رجل دفع الى دلال عينا
 لبيعه ففرض الدلال على صاحب ان كان فترت العين عند صاحب الدلال فله ان يفسخ
 صاحب الدلال كان رده هيب بالمتاع ففسخ الدلال لأنه ليس الدلال ان يترى العين عند
 رايه يفسخ ويأخذ العبد الا ان يكون تلميذ صاحب الدلال كان يضعق متعة الناس في

حافوته او كان هو في عياله فمح لا يضمن الدلال. دلال باع شيئا واخذ الدلالة ثم استحق البيع
على المشتري او رد بعيب بقضاء او غيره لا يسترد الدلالة فان انفسخ البيع لانه وان انفسخ
لا يظلم ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله. الوكيل بالبيع اذا باع ما يساوي درهما بالالف درهم جاز
في قول ابي يوسف رح ولا يكره ذلك. وقال محمد رح يكره ذلك هكذا ذكر الشافعي في الامم المعتبرة
بخوارزمي. الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له وحط عن الثمن قد رما يتغابن فيه
الناس ذكر في رواية انه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز المجاباة في قول ابي حنيفة رح وذكر في
البيع انه لا يجوز البيع اصلا. امرأة اشترت من رجل ثيابا ثم اختلفا فقالت المرأة كنت
رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس علي الثمن. وقال البايع لامل بعته منك
وله عليك الثمن. كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبايع. ومن حمل البيع من غير ذلك
بيع الفضولي وقد مر في صدر الكتاب والله اعلم

باب الاستبراء

اذ املك الرجل جارية ببيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح عن دم عبد او عام وكاتبه
على جارية او اعتق عبدا على جارية او رث جارية يحل له وطئها بذكر كانت الحرة او
بكر مملوكة من صغير او كبير او امرأة او عنين فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطئها حتى
يستبرأ بها بحيضة. وان كانت ايسة او صغيرة يستبرأ بها بشهر واحد. وان كانت حاملا
لا يطأها حتى تضع حملها بعد القبض فان وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليه
ان يستبرأ بها بعد ما خرجت من نفاسها. وان كانت شابة قد ارتفع حيضها المرض
او غيره اختلف الروايات فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح انه لا يقربها
حتى يستبين انها غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يقربها سنتين وفي رواية
ثلاثة اشهر واربعة اشهر. وعن محمد رحمه الله فيه روايتان في رواية لا يقربها

اربعة اشهر وعشرة ايام في رواية شهرين وخمسة ايام قال الشيخ الامام شمس الائمة
الشرعية كان محمد ربح يقول ولا لا يفرها اربعة اشهر وعشرة ايام ثم جمع وقال شهرين وخمسة
ايام والمشايخ ربح لخال وبهذا الرواية رجل انكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم يكفر لانه انكر ما فيه اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر
قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم يقتضي اياحة الوطى مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء
بالخبر فلا يكفر جاهد كمالا يحل الوطى في مدة الاستبراء لا يحل الدواعي ومن اراد
ان يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالحيلة اذ ذكر في الكتاب بزوجه البائع من رجل
ثيق به ثم يبيعهها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها زوجها. ويستحب للبائع
ان يستبرئها قبل ان يزوجهها. ويشترط ان يكون طلاق الزوج بعد قبض المشتري
فان طلقها قبل القبض كان على المشتري ان يستبرئها اذا قبضها. اجمع الروايتين عن
محمد ربح لانه طلقها قبل القبض فاذا قبضها او القبض بحكم العقد نزل العقد فيصير كانه
استبرأها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عقد فيلزمه الاستبراء وحيلة اخرى
ان يبيعهها قبل التزويج ويأخذ الثمن ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجهها المشتري
من عبدة او اجنيث ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الا ان في هذا نوع شبهة فان
عند الجيوسف ربح واحد الروايتين عن محمد ربح كما انهما يجب الاستبراء الا ان
الوجوب يتأكد عند القبض فالتزويج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجوب بنفس العقد
الا ان تحيض عند المشتري حيضة قبل الطلاق فيجب الاستبراء في قولهم
وحيلة اخرى ان يبيعهها المشتري الجارية يتزوجهها المشتري قبل الشراء اذ يمكن
في نكاح حرة ثم يبيعه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما شرط تسليم
الجارية الى عبدة او اجنيث في اليوم الاول من نكاحه ثم يبيعهها في نكاح. وقال الشيخ الامام

الاجل لظهور الدين عندى يشترط ان يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان
 ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع
 ملك اليمين فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء مكتوبة ^{معتدة}
 اما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء
 واذا اشترى جارية واراد ان يزوجهما قبل القبض وخاف انه لو زوجها من عبد او اجنبى
 ربما ابطأهما الزوج فالجيلة له ان يزوجه علان يكون امرها بين يدها مائة شاء
 واجهوا علان ما لا يطل حق الغير لا يكره فيه استعمال الجيلة ولا تعلم الجيلة. واما فيما
 فيه ابطال حق الغير يكره الاحتيال. وفي منع وجوب الزكاة اختلاف على قول ابي يوسف
 لا يكرهه وعلى قول محمد رجه يكرهه. وكذا الاحتيال يمنع وجوب الاستبراء على هذا الخلاف
 والمشايع في هذين الفصلين اخذوا بقول محمد رجه وفي الاحتيال لمنع الشفعة اخذوا بقول
 ابي يوسف رجه. واما الاحتيال لبطالان حق الشفعة بعد الشبوت لا يجوز عند الكل
 وكما يجب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك كان له رجل باع جارية وسلمها
 الى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء او بغير قضاء او بخيار رؤية او شرط او اقالة
 كان على البائع ان يستبرئ بها بحضرة قولا وانفسخ البيع بينهما قبل القبض فهذه
 الاسباب لا يجب الاستبراء ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقابل البيع في المجلس
 كان على البائع ان يستبرئها. وعن ابي يوسف رجه اذا تقابل قبل افتراق لا يجب ولو ^{وهو}
 رجل اولد الصغير جارية كانت له او باع منه ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء
 ولو باع شقصة من جارية كانت له وسلم ثم اشتراها لزمه الاستبراء لانه لما باع الشقصة
 حرم عليه وطئها فاذا اشترى بعد ذلك استحدث حل الوطئ فكان عليه الاستبراء
 وكذا لو اشترى احد الشريكين نصيب صاحبه من الجارية المشتركة لزمه الاستبراء

ولو باع جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم ان المشتري ابطل
 البيع ورد الجارية يجب الاستبراء على البائع قول ابي يوسف ومحمد رحم ولا يجب في قول
 ابو حنيفة رحم. ولو باع جارية ببعا فاسدا وسلم الى المشتري ثم استرد هابة صا او رضاء
 كان عليه الاستبراء. واذا اغتصب الرجل جارية وباعها من عيرون وسلم الى
 المشتري ثم استردها المغصوب منه بقضاء او رضاء ان كان الشراء يعلم بالغصب لا يجب
 الاستبراء على المالك وطعمها المشتري. من الغاصب اوله بلاء وان لم يعلم المشتري وقت
 الشراء انه ما غصب ان لم يطعمها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى. ان وطعمها في القياس
 لا يجب وفي الاستحسان يجب. ولو وهب جارية وقضتها المولى ورأى ان لا يخرج المولى
 في الهبة كان عليه الاستبراء. وكذا اذا اسرها المولى وجارية له لم يلزمه اخراجها بذر
 ثم اشتراها منه مسلم او ذمي واخرجها الى دار الاسلام فان كان المولى الذي يبيع بالقرن
 من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا. وكذا لو اسرها بعد وجارية واخرجها دار الحرب
 فاعتمها الغزاة اقدسهما الغنيمة فاخذها المولى من الذي وقع له الجارية في قسمها
 بالقيمة كان عليه الاستبراء. وان وجدها في الغنيمة قبل القسمة فباعها ما يغني
 ويلزمه الاستبراء. ولو ابقت جارية المسلم الى دار الحرب ثم خرجت الى دار الاسلام بغنيمة
 او شراء واخذها المولى قال ابو حنيفة رحم لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحباه رحم
 هذا الذي ذكرنا اذا خرجت عن ملك المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج عن ملكه لكنها خرجت
 من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصورة ذلك اذا كانت امة عجزت وردت في
 الرق لا يلزم الاستبراء. وكذا الجارية اذا ابقت ولم يخرج عن دار الاسلام فخرجت اليه
 لا يجب الاستبراء. وكذا لو اغتصب رجل جارية رجل ثم استردها من الغاصب وكذا
 اذا رهن جارية ثم فلت الرهن وباع جارية يلائمه الخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري

ثم بطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء. وكذا إذا باع المدة أو المولود وسلمه
 إلى المشتري ثم اشتريها من المشتري قبل الويل ولا يلزمه الاستبراء وإن استوفى
 به من موطئها المشتري يلزم الاستبراء. ولو اشتري جارية وقبضها
 واستبرأها ثم تزوجها رجلاً ثم طلقها الزوج قبل أن يقول لا يلزم الاستبراء
 في ظاهر الرواية. وإن اشتري جارية وقبضها ونزجها قبل الاستبراء ثم طلقها
 الزوج قبل الدخول بها فيه روايتان. والمختار أنه لا يجب الاستبراء على المولى
 ولو اشتري من عبد المأذون جارية بعد ما حاضت عنده بعد أن لم يكن العبد
 مديوناً لا يجب الاستبراء على المولى. وإن كان مديوناً في القياس لا يجب الاستبراء
 وهو قول أبي يوسف وعمر بن دينار. والاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة. وإن
 اشتري العبد المأذون جارية فباعها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى
 أن يستبرأ بها بحضة مديوناً إذا كان العبد لم يكن. وإذا ارتدت جارية الرجل ثم أسلمت
 لا يجب الاستبراء على المولى. وكذا إذا حرمت نطفها بآذن المولى لم حلت من أحرامها
 لا يجب الاستبراء على المولى. إذا اشتري المكاتب والدة أو ابنته فحاضت عنده
 حيضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة قبل الاستبراء
 ولو اشتري المكاتب عمته أو خالته أو بنت اخته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في
 الرق لا يحل للمولى أن يطأ من قبل الاستبراء حاضت عنده المكاتب أو لم تحض لأن
 ههنا المولى ملك من بعد العجز فيلزمه الاستبراء. ولو اشتري المكاتب جارية وحاضت
 عنده حيضة ثم أذى الذانية وعقوتها سلت له الجارية لا يلزم الاستبراء. وإن عجز
 المكاتب ورد في الرق كانت الجارية للمولى ويلزمه الاستبراء وأوزنت جارية الرجل
 عنده فلا يجب الاستبراء على المولى وقال رفوف يجب ولو اشتري النصرية جارية

نصرانية لا يلزمه الاستبراء. فان وطئها ثم اسلم النصرانية الجارية لا يجب الاستبراء
 قياسا واستحسانا. وان اسلم قبل الزنى والحيض في القياس لا يجب في الاستحسان
 يجب. ولو اشترى المجوسى جارية مجوسية فحاضت حيضة ثم اسلمها فلا يجب
 الاستبراء. وان اسلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان. رجل اراد ان يزوج
 جاريته بعد الوطئ فالأفضل له ان يستبرئ بها بحينة تزويج. وكذا اذا اراد ان يبيع
 جارية فان زويج الجارية قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج ان لا يطأها حتى
 حيضة. قال محمد ربح لا يحل للزوج ان يطأها قبل الاستبراء. وكذا اذا تزوج المدبرة او ام
 الولد. ولو راعى امرأة تزنى ثم تزوجها ان حبلت من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وان لم
 تحبل يستحب له ان لا يطأها حتى تحيض والله اعلم

تم الجلد الثاني من فتاوى

فاضل خان ويتلوه

الذات



قالف
ج ١

DUE DATE

٢٩٤٣٨

		١٥٩٢٨	